

عبدالنفاسي

الحركات الاستقلالية في المغرب العربي

لجنة الثقافة الوطنية لحزب الاستقلال
(مراكش)

عبدلّال الفاسي

الحركات الاستقلالية في المغرب العربي

لجنة الثقافة الوطنية لحزب الاستقلال
(مراكش)

طبع من هذا الكتاب خمسون نسخة
على ورق البرشمان مرفقة من ١ إلى ٥٠

الطبعة الأولى

القاهرة سنة ١٣٦٨ هـ — ١٩٤٨ م

طبعة الرسالة

(ج)

الفاحة

بسم الله الرحمن الرحيم

« وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ وَنَمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنَرَى فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ » .

قرآن كريم

يرجع الفضل الأول في تأليف هذا الكتاب لتوجيه الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية ، فقد قررت استكتاب أدباء العرب عدة موضوعات ترجع لتصوير الحالة الحاضرة في العالم العربي . وبناء على ذلك طلب مني رئيسها الأستاذ الكبير أحمد أمين بك أن أكتب للجامعة فصلا عن (الحركات الاستقلالية في المغرب العربي) .

وقد رأيت أن موضوعا بالغ الأهمية مثل هذا لا يكفي فيه فصل واحد تنشره إحدى المجلات أو يطبع ضمن مجموعة تحتوى على فصول متنوعة ، فقررت أن أكتب خلاصة وافية عن المقاومة المغربية في شتى صورها الحربية والدبلوماسية والسياسية أعرضها على الناس ضمن كتاب خاص ، ثم استخرج منه فصلا مختصرا يفي بالحاجة التي قصدتها الإدارة الثقافية ، وهكذا تم هذا المؤلف الذي أقدمه اليوم للجامعة العربية وأنصارها .

وقد توخيت في هذا العمل غايات قومية مفيدة . أولاها أن أعرف الناشئة

العربية عموماً والمغربية خصوصاً بالأطوار التي مرت فيها حركة بلادنا ،
والجهودات التي بذلها مؤسسو هذه الحركة ومغذوها المتعاقبون ليكون لهم في ذلك
عبرة طيبة وقدوة حسنة ، وليسهل عليهم أن يجعلوا نما يبذلونه من جهد في سبيل
تحرير أمتهم وبعثها امتداداً لسلسلة منسجمة الحلقات محكمة الإفراغ يتم بعضها
بعضاً ، ويكون اللاحق منها والسابق عناصر تناسق تلقائي شبيه بهذه الأنغام
الموسيقية التي يجعل منها التناسق وحدة بديعة وكلية رفيعة .

وثانيتها : أن أعرف العرب وخاصة المسؤولين منهم بما لا يزالون يجهلونه من
أمانى الأمة المغربية وما تبذله في سبيل تحقيقها ؛ لأن ذلك سيعرفهم عن يقين باتحاد
الغاية التي يجاهدون من أجلها مع غايتنا نحن ، وسيوضح لهم ضرورة تنسيق
الكفاح العربي وإن تعددت ألوانه واختلفت مظاهره ، وذلك من شأنه أن
يساعد على تكوين الشمول في التفكير العربي حتى لا يبقى كل إقليم من أقاليم
الأمة العربية ينظر لمصالحه الخاصة وحدها ، وهي في الحقيقة جزء من صالح عام
عربي ، وحينئذ يتسنى للجامعة العربية أن تسوق السبعين مليوناً من العرب
لخطيرة كفاح قوى من أجل التحرر الكامل والانبعاث العظيم .

أما الثالثة : فهي إقامة الحجّة أمام الرأي العام الدولي على أن شعوب المغرب
العربي لم تقبل أبداً الاحتلال الأجنبي وعلى أن القوات القاهرة والأساليب
السياسية الماكرة كلها لم تستطع أن ترضى المغاربة بالحقيقة المرة التي هي حكم
الفرنسيين والاسبانيين لبلادنا ، وهذا الصراع الذي يجليه للناس هذا الكتاب
دون أن يكتم بواعثه وعوامل تطوره أعظم حجّة على أن مشكلات المغرب العربي
ليس لها إلا حل واحد هو الحل المعقول العادل ؛ غياب عهد الاستعمار ، وإشراق
عصر الاستقلال التام الكامل .

ولقد بذلت جهدي في أن أكون أثناء تجميعية الأحداث التي مرت في هذه
الفترة من تاريخنا القومي وفي تحليلها بعيداً عن كل تعصب أو غرض خاص
لأنني أعتبر أن الحقيقة واضحة من نفسها ، وأن محاولة تدعيمها بما لا يتفق والواقع

(٥)

ليس من شأنه إلا أن يضربها ويعني عليها. وكذلك كان موقفي مع الحركات المختلفة التي ورد لها ذكر في كتابي ، فقد وفيت كلا حقه ، ونسبت لكل عامل عمله . وسيلاحظ القارئ أن القسم المراكشي أكبر الأقسام الثلاثة حجماً وأغزرها مادة . ولى في ذلك أعذار كثيرة ، منها أن ما عندي من الوثائق عن قضية مراكش أكثر مما عندي عن القطرين الشقيقين تونس والجزائر . ومنها أنني آثرت أثناء شرحي لمبادئ حركاتنا التي هي في الحقيقة مبادئ الأحزاب الاستقلالية كلها أن أتكلم عنها باسم حزب الاستقلال الذي أمثله لأنني أملك في ذلك من الحق ما لا أملكه في بقية الأحزاب الصديقة التي لا أشك في أن زعماءها مشاركون لي فيما أعربت عنه من أفكار . ومنها : أن بعض المسائل كالفلسفة مثلاً واتجاهاتها السياسية كان يمكن أن يكتب في أثناء تاريخ كل حركة من حركات الأفطار الثلاثة ، لأنها جميعاً شاهدت في أوائل عهدها بالنهوض هذه الدعوة السلفية النبيلة ، ولكن كتابته في كل قسم يصبح تكراراً لا فائدة له ، وبما أن ازدهار هذه الدعوة في مراكش كان موازياً تماماً للتطور الذي طرأ على السلفية فيما بعد الحرب الكبرى — فقد كان ذلك مرجحاً للحديث عنها في القسم المراكشي .

والحقيقة أن الحركات المغربية — وإن تعددت أسماؤها — حركة واحدة تنشد الحرية والوحدة والنهوض .

وإذا كان من حسن النية شفيح ، فإني أعتذر به عن كل ما يمكن أن يكون قد وقع في هذا الكتاب من خطأ غير مقصود ، على أن الخطأ فضيلة الإنسان ؛ لأنه علامة الفكر وعنوان الاعتبار ، وليس إلا الإنسان الآلى يستطيع أن يعمل من غير أخطاء .

وقبل أن أختم هذه الفاتحة أشكر صديقي الأستاذ أحمد المليح على مشاركته لي في الوقوف على طبع هذا الكتاب ، وتوضيح أغلاطه المطبعية ، كما أشكر مطبعة الريالة على عنايتها وعظيم اهتمامها بنا .

عمول الباسني

(القاهرة في أكتوبر سنة ١٩٤٨)

امتداد

إذا نحن بحثنا في تاريخ المغرب العربي وجدنا أن الوطنية بمعنى الدفاع عن النفس والذب عن الكيان والميل للحرية الفردية والاجتماعية صفة من أظهر الصفات التي امتاز بها المغاربة في جميع مراحل حياتهم وتجاربهم التاريخية .

فلم تقف أمة من الأمم ولا شعب من الشعوب في وجه الدولة الفاتحة أو العناصر الأجنبية المهاجرة كمثل ما وقفته أمة المغرب العربي في جميع عصورها . وإذا كان الفاتحون قد استطاعوا أن يتغلبوا أحياناً على بعض أجزاء المغرب دون أن يملكوا الشواهد أو ينفذوا لمراكش الممتنعة ، فإن وجودهم لم يكن وإن طال أمدّه إلا مروراً عادياً وعبوراً لا يترك من خلفه أثراً ولا ذكراً .

ولقد اختلطت على بعض الباحثين الغربيين بسبب ما يملك نفوسهم من توجيه استعماري بغض مظاهر هذا الدفاع المستمر عن النفس وأعلام هذا الحب للحرية إلى حد المغالاة في الاعتداد الفردي فحسبوا حباً في الفوضى أو تطاحناً بين أجزاء البلاد ، واتخذوها دليلاً على أن المغرب لا يمكن أن يكون وحدة قومية بمعنى الكلمة وعلى أنه لم يعرف الاستقلال التام في تاريخه ، وفوق هذا وذاك على أنه أقرب إلى الأمم الأوروبية الفاتحة اليوم من الأمم الشرقية العربية .

وقد كان العلامة جوتييه الفرنسي في مقدمة هؤلاء المغالين المتعصبين الذين يستعملون البحث وأساليبه ، والعلم وصوره أداة لخدمة الغايات الاستعمارية ، رغبة تجريد الشباب المغربي من الاعتقاد في نفسه وتوجيهه وجهة الاندماج في الوحدات الأجنبية لينشد بذلك وحدة غير مغربية واستقلالاً غير وطني .

على أننا نحن المغاربة نحس من حاضرتنا وكفاحنا بما يشعرون بأن عواطفنا التي تدفعنا اليوم لمقاومة المستعمرين في غير هواة وفي غير بغض ، ليست إلا العواطف

(ز)

التي كانت تملأ روح أجدادنا منذ أقدم العصور إلى اليوم . ولقد أنكر جوتيه على المغرب العربي حتى اسمه التاريخي ، وهذا أشد ما يمكن من المغالطات فقد عرف المغرب من قبل أن يعرف الأفرنج ببلاد إمازيغ أى الوطن الحر ، وعرف سكانه أسلاف البربر بالإمازيغن ، ومعناها الرجال الأحرار ، وهذه التسمية وحدها دليل على الروح التي كانت تملأ أسلافنا الأولين من حب للحياة الحرة في وطن حر .

ولقد أطلق القدماء المصريون على هذه البلاد أمانتي أى عروس المغرب ، وسماها اليونانيون بالهيسبيريا أى المغرب ، ومن هنالك أطلق العرب والساميون قاطبة عليها اسم المغرب .

إذن فقد كانت دائماً المغرب وكانت دائماً بلاد الأحرار .

ولكن الأمازيغ عرفوا بعد ذلك باسم البربر ، ولقد حاول ابن خلدون أن يعلل ذلك باستعجام الكنعانيين لهم ، وحاول غيره أن يعلله باستعجام الرومانيين . ومواء صح هذا أم لم يصح فإنه يدل على أن كلمة البربر كانت تدل في لغة الكنعانيين والرومانيين على العجمة أو الكلام غير المفهوم بالنسبة إليهم . وعندنا أن هذا الإطلاق كان سابقاً ، وأن وجوده هو الذى كون الكلمة في اللغة الرومية أو الكنعانية إن صح ما يدعيه الباحثون . وإذن فما أصل كلمة البربر ؟ ...

يروى للمؤرخ مومسان في كتابه تاريخ الرومان (فصل ١٧ جزء أول) أن من الأغاني الدينية القديمة في روما التي كانت تصحب رقص الكهنة على شرف مارس إله الحرب هذه الأغنية :

(Satur tu Fere Mars, Limeñ Sali ! Sta ! Berber)

ليكتف مارس الجبار . ارقصوا على السدد ، قفوا ، سيروا .

فكلمة بر بر تدل على السرعة والمسير ، وقد عرف في كتب العصر الأول أن المؤرخين أطلقوها على البرابرة المقيمين على شاطئ النيل . ويقول رينان :

(ج)

إن عائلة من الشعوب الناطقة بالبربرية كانت تمتد من مصر وحتى من البحر
الأحمر إلى السينغال ، ومن المتوسط إلى النيجيريا . ويظهر أن البرابرة والتوارجة
يمثلون الليبيين والنوميديين (الرجل) القدماء .

ومن المعروف أنه يوجد في شعب النيل واد يسمى بوادي البربر .

إذن فالإطلاق ورد على هذه العناصر ذات العائلة اللغوية الواحدة من جهة
السرعة في كلامها أو إقامتها بشاطئ النيل السريع ، أو من حيث إنها كانت
تمثل القبائل الرجل الذين يسيرون من محل لآخر ، ومن هنالك دخلت في اللغة
الرومية والكنعانية ؛ وأياً ما كان فهي تسمية قديمة قبل اليونان وقبل الرومان
وأخرى قبل العرب الذين استعملوا هذا الاسم أيضاً قبل الفتح الإسلامي على
خلاف ما يزعمه بعض المؤرخين ، فقد جاء في شعر امرئ القيس هذان البيتان :

على لاجب لا يهتدي بمناره إذا سابه العود النباطي جرجرا

على كل مقصوص الذنابي معاود يريد السرى بالليل من خيل بربرا

وهذا الاشتقاق اللغوي وحججه تدلنا على ما هو أعظم من ذلك ، وهو وحدة
هذه العناصر التي تقم فيما بين البحر الأحمر والمتوسط وتمتد للسينغال والنيجيريا .
وهذه العائلة الإفريقية هي التي امتازت بحضارتها وحبها للحرية ونضالها في سبيل
العزة والكرامة .

واقد شهدت هذه البلدان هجوماً أجنبياً واحداً ، وهجرة مشتركة من الشرق
أجنبياً ومن الغرب أخرى . ولكنها استطاعت في كل أوقاتها أن تحتفظ بمشخصاتها
الإقليمية ، وتدمج في عائلتها الفاتحين والمهاجرين حتى تغمرهم ذهنيتهما وأخلاقهما
وعاداتهما . وبذلك حفظت تبلورها القومي وكيانها المسدود في وجه كل غاصب
مهما كانت قوته عظيمة ، واستعداداته جسيمة .

ولسنا نريد أن نتكلم عن الحضارة المصرية وآثارها ، فإنها شيء لا يناقش
فيه أجلم ، ولكن الذي لا يعترف به المستعمرون هو الحضارة المغربية مع أنها
كانت موازية لحضارة مصر ومشاركة في تكوينها . ولقد أثبت المؤرخون أن

(ط)

مدينة قرطاجة كانت معروفة في المغرب قبل مجيء الفينيقيين ، فهي مدينة أنشأها أسلافنا البرابرة كما أنشأوا غيرها من المدن التي تشبه في أساليب بنائها الهندسة المتوسطية ، واقد كانت قرطاجة عاصمة الملك البربري إرباس وكان يؤمها المهاجرون الفينيقيون للتجارة ، وانتشرت جالياتهم فيها وفي أطرافها حتى أصبحت فينيقية سنة ٨١٠ ، وهذه الجالية التي امتزجت بالبرابرة وتغربت هي التي كونت الدولة القرطاجية التي لم تكن دولة فاتحة ، وإنما كانت عبارة عن تسلط أسرة أجنبية على القطر ، نتيجة لنشاط أكبر من نشاط الأهلين ، ولم تكن مقاومة المغاربة للقرطاجيين مقاومتهم لفاتح أجنبي أو دولة استعمارية متسلطة عليهم ، وإنما هي مقاومتهم لبعض الحكومات التي فرضت عليهم دون رغبتهم . ولذلك استطاعت قرطاجة أن تعيش في إفريقية أمداً طويلاً ، واستطاعت أن تمزج الحضارة السامية بالحضارة البربرية فتكون من عررس الغرب بلاداً مغربية متحدة في لغتها ودياتها وأمانها ، لا تعكر على هذه الوحدة ولا ذلك الوجود القومي ثورات محلية من حين لآخر ، ولا خيانات يرتكبها بعض الإقطاعيين الذين يمدون أيديهم للأجنبي تقديماً لمصلحتهم الخاصة على مصالح الوطن العليا .

وأعظم مظهر لهذه الوحدة وأكبر حجة على أن المغاربة لم يعتبروا الفينيقيين دولة استعمارية اتحاد المواطنين المغاربة كلهم والتفافهم حول هانيبال بمجرد ما دعاهم لإنقاذ الوطن من المستعمرين الرومانيين ، ولقد كانت الحرب الفينيقية الثانية عنوان القومية المتجسمة في أحدث صورها ، إذ اجتمع المغاربة قاطبة حول راية واحدة يدافعون عن وطن محدود بمحدوده الجغرافية التي يسدها البحر من كل جهاتها فلا تنفتح إلا عن طريق الصحراء لتتصل بالبلاد التي ورد منها إخوان الفينيقيين ليهد من بعده لنور الإسلام ووحدة اللسان العربي . . . وما كانت الأنبياء تصل بانتصار هانيبال في مواقعه واجتياز جيوشه المغربية مضائق البحار لمقاومة المستعمر في عقرداره . — حتى كانت الحفلات تقام من طنبجة

(ى)

إلى قرطاجة ، والأعلام ترفع ، وأغاني القومية والحرية تتردد في شواهد الأطلس وتجاوب في شواطئ النيل بعد أن تمر في قصبة رعاء الصحراء ليردها الحداة في أطراف الجزيرة العربية . وهكذا اعتبر المغاربة قرطاجة وطنهم والفينيقيين إخوانهم وإن كانوا قاوموا استبدادهم في الحكم على مثل ما قاوموا الدولة الفاطمية ، اعتزازاً منهم بقومية ضيقة كثيراً ما كانوا يضحون بها إذا دعا دأى الوحدة لصالح إنقاذ الوطن والدفاع عن حرته .

ولقد استمرت قرطاجة قبل الهدم الرومانى تسعة قرون كاملة واستمرت بعد ذلك ستة أخرى . ولم يقض هدم الرومانين لها ولا للمدن الخمس التابعة لحكوماتها ومنها تونس Thunes التى هى إحدى الأسماء الليبية القديمة الدالة على معنى مكان لأنس الليل — على سامية أفريقيا الشمالية التى غرستها الحكومة الفينيقية ، أى لم يقض على وحدة هذه البلاد فى لغتها ولا فى اتجاهاتها القومية ، وقد بقيت العملة فينيقية ، أى مغربية ، واللسان العام فى جميع أجزاء البلاد هو اللسان الفينيقي الذى بقى اللسان الرسمى فى العقود والوصايا وغيرها من المعاملات حتى القرن الثالث بعد المسيح . ولقد تكلم بلين Plin باحترام كامل عن الثمانية والعشرين كتاباً التى كلف مجلس الشيوخ الرومانى د . سيلالينيس D Silanus بترجمتها إلى اللاتينية عن اللغة الفينيقية . ولقد كان كايطوماشوا أحد خلفاء أفلاطون ومن كبار الكتاب اللاتينيين يكتب باللغة الفينيقية ، وكذلك غيره من كبار القرطاجيين واليونانيين المتصلين بالثقافة المغربية الفينيقية . وقد أكد سان أوغستان القديس المغربى أن اللغة الفينيقية كانت فى عهده هى اللسان العام فى الشمال الإفريقى برمته .

وقد اضطر الرومانيون أنفسهم لاستعمال الفينيقية فى إداراتهم مع المغاربة على غرار ما تضرر اليوم فرنسا وأسبانيا لاستعمال العربية ، فكان التراجمة موجودين فى كل المكاتب والمصالح ، ولم يكن ذلك ناشئاً عن تسامح من الرومانيين ، ولكنه اضطرار لمتابعة الروح القومية المغربية التى كانت تحتقر

(ك)

للمستعمر ولغته وتأبى استعمالها ولو عرقتها ، فقد ذكر المؤرخ الغربى لوسىوس ايبيليوس أثناء تحدثه عن ذهنية الأهالى الذين يرفضون التردد على المدارس اليونانية ، ويقول عن أحدهم : (إنه لا يتكلم إلا الفينيقية ، وأحياناً اليونانية التى تعلمها من أمه ، أما اللاتينية فلا يعرفها ولا يريد أن يتعلمها) .

ويقول شارفيرا : « إن الفينيقية بقيت هى اللغة المستعملة فى أغلب الأوساط حتى التى حسب أنها تأرومت جداً » ، ويقول جوتيه : « إنه إذا كان البربر قد استعربوا بسهولة فذلك على ما يظهر لأنهم لم ينسوا قط الفينيقية » . ويروى الجنرال بريمود فى كتابه البربر والعرب عن جوسيل فى تاريخ أفريقيا الشمالية القديم ما يأتى :

« إن العربية ذات رحم مع الفينيقية ، ولذلك أمكن بسهولة أن تحل محلها » ونحن لا يهمنا من هذا إلا إثبات شىء واحد هو سهولة تغلب النفوذ السامى أو الشرقى على النفوذ الأوروبى أو اللاتينى (ولا أريد أن أقول الغربى لأننى أعتبر الساميين قاطبة فى عداد الغربيين) فى بلاد أفريقيا الشمالية ، وذلك بدون شك لأن الساميين لم يكونوا فاتحين وإنما كانوا فاضلين وجودهم ضمن العائلة المغربية التى سرعان ما نسيت هذا الفرض أولاً وتآخت معهم إذ وجدت فيهم كل ما تحس به من عواطف وصفات متماثلة .

وعلى العكس من ذلك فإن الفتح اللاتينى وإن استمر خمسة قرون كاملة فإنه لم يستطع أن يغرس لا فى البلاد ولا فى نفوس المغاربة أثراً ما . وليس ذلك لالة الشرقية والغربية على ما نرى ، ولكن لأن روما لم تكن تهتم بأكثر من الاستعباد واستغلال المواطنين وابتزاز خيراتهم فهى التى كانت تأخذ من البلاد المفتوحة دون أن تعطى شيئاً ، فأسباب الفشل هى من طبيعة الرومانيين المستعبدة التى لا تقدر معها عظمت قوتها أن تمس القوة المعنوية للذين يؤمنون بأنفسهم ويستمتيتون فى سبيل الحرية والوحدة .

ولقد حاول بعض المؤرخين المستعمرين أن يؤكدوا نجاح روما فى أفريقيا

الشمالية ولكن الأدلة التاريخية كلها مجمعة على أن الفشل كان حليف السياسة الرومانية في المغرب الغربي ، وقد بدأ كد مرسينه وشارفيريا وفورنيل هذا الفشل الروماني الذريع . وقال بواسيه : (إن روما لم تحاول قط أن تصبح الوطن الوالد ، وإنما كانت تستغل المغلوبين في أوربا وفي إفريقيا ، وهي لم تقدر قط على أن تكون حاملة للحضارة ولا للمدنية ، ولقد حكمها ملوك البربر الذين تأروموا أحسن مما حكمت هي نفسها)

لقد كان القرطاجيون هم الذين بنوا الطرق وعبدوها في المغرب كما يؤكد ذلك إيزيدور ، ولكن الرومانيين هدموا كل ما بنته قرطاجة . وكان القرطاجيون هم الذين نشروا الوحدة والسلام في أنحاء المغرب ولكن إمبراطور روما نفسه لم يكن يستطيع التجول في شمال أفريقيا إلا مع جيش قوامه عشرات الآلاف .

ولقد كتب د . ه . ميليه D . H . Muller إن روما لم تعرف قانون الأثنى عشر لوحاً إلا من الجالية الفينيقية القرطاجية في بلاد الرومان ، ومن المعروف ما لهذا القانون من التشابه مع شريعة حمورابي . ولم تكن لروما في الشمال الأفريقي جالية كبرى يمكن أن تؤثر في الأهالي كما يزعم المستعمرون ، وقد أكد ذلك حتى مسينولوني برتران المعروف بتعصبه ضد الإسلام وفي سبيل المدنية اللاتينية .

والحقيقة أن روما لم تستطع أن تقوم في الشمال الأفريقي بأكثر من الهدم . ولم يكن ذلك شأنها في المغرب فقط بل فعلته مع كل البلدان التي احتلتها ، ويعجبنا أن ننقل دليلاً على ذلك هذه الفقرة من كلام الجنرال بريمود : (لم تتمهر روما في أي ميدان دخلته ولم تبتكر شيئاً بل تركت الكل يضيع ، وفي أثناء القرون السبعة التي ملكت فيها غلم البحر الأبيض المتوسط ، لم يدن لها هذا العالم بأي تقدم إنساني ، ولم يجيء من عندها شيء مما ينجز فيه ، إنها لم تستطع إلا أن تفرض قهراً سيطرتها المالية أدنا إلى سقوط العالم القديم وبالأخص في شمال أفريقيا) .

(م)

إن هذه الشهادة من جنرال فرنسي كانت له جولات في الحروب الغربية أعظم دليل على أن العالم المتوسطي برمته لا يحمل للرومانيين أثر اطمئنان ولا شعوراً بأي انعطاف أو انجذاب ، وليس ذلك إلا امتداداً حقيقياً للعاطفة التي كان يحملها أبناء هذا العالم القدماء للمستعمرين الرومانيين ، ولقد وصل ذلك بالأفارقة بصفة خاصة إلى الاستعانة بأعداء الرومانيين عليهم والانضمام للوندال والبيزنطيين الذين سرعان ما وجدوا المعارضة الغربية حينما حصلوا محل روما في الحكم والاستعمار .

رفض المغاربة كل رابطة تقربهم من الرومانيين ، فقد تمسجوا أو تهودوا يوم كانت روما كافرة ، ودخلوا الأريانية يوم تمسجت روما ، وشايعوا دونا الأسقف القرطاجي الغربي في نخلته التي أنشق بها عن البابوية الرومانية وكون بها الكنيسة المغربية ، ولكنهم رفضوا مشايعة القديس أوغستان الذي أخلص للبابا وقدس روما ققاومه إخوانه ورأوا فيه خائناً لوطنه يريد تعبيد مواطنيه . لروحانية الدولة المستعمرة ، ولم يكن نفورهم من مسيحية روما الشرقية أقل من نفورهم من الخضوع لكنيسة روما الغربية ، لأن البيزنطيين يدينون بذلك ، كما يدين الرومانيون بهاته .

ولكن قلوبهم انفتحت للإسلام ودعوته التي رأوا فيها أداة للتحرير القومي والاستقلال الوطني ، إلى جانب الانعتاق الفكري والروحي . ولم تكن الدعوة الإسلامية في نظرهم إلا امتداداً لعقائد الوحدة الإلهية التي تنسجم مع طابع الوحدة الذي يريدونه ويعملون له .

وهكذا نجد في تاريخ المغرب القديم صراعاً مستمراً بين نفوذ العائلة اللاتينية والعائلة التي تسبى اليوم بالعربية والتي تتركب ذهنياتها من مجموع تأثيرات الحضارة الغربية واليونانية والسامية ، ولكننا نجد أن النصر كان دائماً حليف هذه الحضارة العربية التي تكون الأساس الأصيل لحضارة البحر الأبيض المتوسط ، ذلك الأساس الذي لا يعنى بالمادة بقدر ما يعنى بالروح ،

بذلك ما يساعد على تكييف الذهنية المغربية على مركب هذا الأساس الذي يحس بالقرابة الأصيلة بينه وبين سائر أنحاء العالم العربي .

على أن المغرب بالرغم من ارتضاؤه الإسلام ديناً والعربية لغة ، ظل دائماً معتداً بوجوده الخاص ، ناشداً مكانه تحت شمس العروبة ، غير راض أن يكون في مؤخرة القافلة العربية أو بعيداً عن مركز القيادة منها ، ولقد ظهر تبلور إخلاص المغرب للعروبة يوم تأسست الأسر المغربية المالكية من صميم البربر دون أن تفكر في غير امتداد الحكم الإسلامي والسلطان العربي إلى ما وراء البحار ، لنشر السلام المغربي وطبع الحضارات المحلية بالطابع العربي المحض ، وتجلت إلى جانب هذا التبلور روح قومية مغربية بكل معانيها ، وهل هنالك دليل أكبر من أن يموت المهدي بن تومرت مؤسس دولة الموحدين وهو من قري الجنوب المراكشي ، ويترك الخلافة من بعده لعبد المؤمن الجومي من بلاد الجزائر ..

فالقومية المغربية موجودة منذ القديم فيما قبل الاسلام وبعده ماثلة في كل الآثار المغربية التي سلت من عوادي الدهر ، وإنك لتجد في كتب ابن جبير وابن خلدون وفي شعر ابن هانيء متنبئ المغرب وغيرهم ، من الأدلة الواضحة على تمسك المغربي بوطنه ، وحبه لبلاده ، وتفضيله لها حتى على الأوطان الشقيقة ما لا تجده في آثار أدباء الأمم المعاصرة لهم ، وهذه الروح القومية هي التي دفعت بأمتنا للاستبسال في سبيل الذب عن كيائها طيلة العصور الوسطى الأوربية كلها ، خصوصاً وقد توالى عليها هجمات عديدة من دولتين شديقتي التعصب هما أسبانيا والبرتغال .

واليوم وقد تألبت دول الاستعمار الأوربي على العالم العربي والإسلامي جميعه وكانت أقاليم المغرب العربي في مقدمة من نكب بهذا الاستعمار ، فقد سجل أيضاً في تاريخه الحديث ما لا يقل عن بطولة أسلافه الذين قاوموا الغاصبين الأولين وصمدوا في وجوههم برغم ما لهم من قوة وما عندهم من بأس .

(س)

لقد طال أمد الاستعمار الروماني والبيزنطي والوندالي في البلاد ولكنه لم يستطع أن ينال من معنوياتها أو يقضى على شخصياتها ، وما هو ذا الاستعمار الفرنسي والاسباني يزداد طغياناً علينا اليوم ويحسب أنه بالإرهاب والعسف والسكيد للعروبة وللقومية سيقضى على وجودنا كأمة عربية مستقلة ، ولكن التاريخ سيعيد نفسه وسينتهي هذا الاستعمار كما انتهى من قبله ولن يبقى من أثره إلا ما يسجله من صفحات الكفاح المغربي ومن ضعف معنوى للطغيان الأوروبي . إن طغيان روما وعدم مقدرتها على غير الاستغلال قد تجدد في الذين يفتخرون اليوم بأنهم ورثوا الامبراطورية الرومانية في القرن العشرين ، وإن بطولة المغاربة واستماتتهم في سبيل الحياة الحرة التي عشقها أسلافهم الأمازيغ والعرب لتتجدد هي الأخرى في نفوس شعب الشمال الأفريقي الذي يحشد اليوم ضمن هذه الحركات الاستقلالية ليرفع عنه عار الاحتلال ويستخرج من الغاصبين الاعتراف بالحرية والاستقلال .

وهذه الصفحات التي يعرضها هذا الكتاب ليست إلا امتداداً لسجل الكفاح الوطني في المغرب العربي ، وسيرى فيها القارئ سر الأسلاف ، وروح السلالة ، وتحرر الأمازيغ ، وشهامة العرب ، ودعوة الرسالة الخالدة . وإن الصراع اليوم على المغرب في أشد ما يكون بين نفوذ الشرق العربي ، وبين نفوذ الغرب اللاتيني ، وإن المغرب قد اختار ، وإن النصر حليف العروبة باختياره ، والحرية بكفاحه ، وذلك هو مجده المقبل الذي يبتليه اليوم بالعرق والدم ويقوم على تشييده أبنائه الاستقلاليون الأبرار .

في المغرب الأوسط

أو

الجزائر

في العام الماضي تقدم وفد من حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي ليست إلا مظهراً رسمياً لحزب الشعب الجزائري إلى الولاية العامة في الجزائر يطالب بنقل رفات بطل الاستقلال الجزائري الأول الأمير عبد القادر من مرقدته في ضواحي دمشق إلى وطنه الأصلي بالمغرب الأوسط ، ولم يقصد هؤلاء النواب الأحرار بهذا الطلب الذي يعلمون عدم استعداد الوالي العام الفرنسي لتحقيقه ، إلا تأكيد ما صرح به زعيمهم السيد مصالي الحاج حين قال : « إن حركتنا ليست إلا رفعاً جديداً لعلم الأمير عبد القادر الذي ناضل طيلة حياته عن حرية الشعب الجزائري واستقلاله » .

وإذا فحركة الاستقلال القائمة الآن في بلاد الجزائر ، ليست إلا امتداداً لحركة المقاومة الأولى التي ظل الأمير عبد القادر ومن بعده قائمين عليها مستميتين في سبيل مثلها العليا منذ هجمت قوات المارشال دوبرمو على سيدي فرج في ١٣ يونيو سنة ١٨٣٠ .

لقد اعتدت فرنسا على الجزائر في وقت كانت السيادة فيها للدولة العثمانية التي لم تستطع من المقاومة إلا قليلاً ، ولكن ما استسلم الولاة الأتراك بالجزائر حتى كانت المقاومة العربية أولاً قد ابتدأت بفضل وصول الجيش المراكشي (في أكتوبر سنة ١٨٣٠) إلى مدينة تلمسان تحت رئاسة القائد المراكشي أبي الحسن على الذي استطاع أن يؤلب قبائل الناحية كلها تحت رايته لمقاومة الفرنسيين ، ورفض الاستسلام التركي . وبعد أن انضم إليهم محبي الدين قرروا تأييد سلطان المغرب في الجهاد لحماية المغرب العربي من الاعتداء الأجنبي . ورغم الدسائس الفرنسية التي عينت بايا تونسياً على عمالة وهران لضرب العرب بعضهم ببعض فإن التضامن المغربي في المقاومة كان قد تأسس ، وزاده قوة تنزه الأمير

عبد القادر عن قبول أية صفة من صفات الحكم ، إلا على كامل الاتفاق مع الحكومة المراكشية . وبعد أحداث وتقلبات لا يسع المجال ذكرها أسس الأمير عبد القادر الأيالة الجزائرية المستقلة عن الفرنسيين وعن الترك معاً . وكون جهة قومية متحدة أمام العدو فبعث بذلك في نفوس الجزائريين شعوراً بروح وطنية وعربية طالما أخذها الاضطهاد التركي والاضطراب القبلي . ولعل من أكبر دلائل النبوغ والذكاء في عبد القادر تنبيهه لضرورة تضامن شعوب المغرب العربي للدفاع عن نفسها . ومن الحق أن نعترف بأن عدم استمرار الدولة المراكشية في تأييد مقاومة الجزائر لأسباب قاهرة ، وعدم انتباه التونسيين للخطر الفرنسي إلى جانب الإهمال العثماني قد أدى إلى هجوم الغربيين على العالم العربي وتقسيم السكسونيين واللاتينيين للشعوب العربية كلها .

ومن أبطال المقاومة الجزائرية أبو معزى وهو مراكشى من أولاد سيدي الطيب بنواحي وزان ، دخل الجزائر حوالى سنة ١٨٣٥ ، وقام بنشر دعاية ضد الفرنسيين في مناطق وهران الجنوبية ، ثم انتقل إلى زواوة يحث أهلها على الجهاد فاستطاع أن يجمع حوله خلقاً كثيراً . وبما أنه كان مستقلاً في حركته عن الأمير عبد القادر فقد ظن الفرنسيون أولاً أنه يمكنهم الاعتماد عليه في إضعاف سلطة الأمير ، ثم عادوا يرهبون منه بعد أن نازلم سنين كبدهم فيها خسائر فادحة ، وتوَجَّع عمله بالانضمام إلى الأمير عبد القادر الذي عينه خليفة له على جبال زواوة ، فقاتل معه إلى أن اضطر الأمير سنة ١٨٤٥ إلى الالتجاء لمراكش فعاد أبو معزى إلى الجزائر واستمر في قتاله . ولما عاد الأمير في نفس السنة انضم إليه مرة أخرى أبو معزى والتفت من حولهما كافة قبائل وهران والجزائر وسجلوا النصر العظيم على الفرنسيين في معركة سيدي إبراهيم بغرب جامع الغزوات ، الأمر الذي اضطر من أجله « بيجو » لطلب جيش قوامه عشرة آلاف جندي قسبها إلى ثمانية عشر رجلاً طارد بها الأمير وخلفاءه ، فوقف أبو معزى وقفة عظيمة ، واستمر في القتال حتى تغلبت عليه هذه الجحافل ، واضطر للاستسلام

فاعتقل في حصن (هام) بشمال فرنسا في نفس الغرفة التي كان نابليون الثالث معتقلاً فيها قبل توليه الحكم . وبعد ما وقع العفو عنه انتقل لتركيا حيث رحب به العثمانيون وخصصوا له معاشاً .

وفي حرب القرم انضم للجيش العثماني وقاتل في صفوفه وسقط في القوقاز في أسر الروس ، ثم توفي في مدينة باطوم .

وقد ادعى من بعده ستة أفراد جزائريين أنهم هم أبو معزى وبعضهم ادعى أنه أخوه وتسمى باسم مولاي أحمد أبو معزى . وقد جرح هذا الأخير في إحدى المعارك وأسر ، ثم أحيل على المحكمة العسكرية فسكان موقفه رهيباً ، وجرى بينه وبين رئيس المحكمة الحوار الآتي :

— سأله الرئيس من أنت ؟ قال : أنا أبو معزى .

— لماذا قاتلت فرنسا ؟

— لكونها دولة باغية طاغية معتدية علينا .

— ألم تر أن العرب انضموا إلينا ؟

— هؤلاء العرب قسمان : الأكثرية منهم أبرياء يخافون على حياتهم ،

والأقلية سفلة خونة لا يبحثون إلا عن إرضاء الحاكم مهما كان ، وعن توشيح صدورهم بشريط أحمر .

— ماذا تنتظر منا ؟

— لا يهمنى ما أنتظروه منكم .

— وإذا أطلقنا سراحك ماذا تفعل ؟

— أعود للجهاد في سبيل الله .

— وإذا قتلناك ؟

— سأقدم لله ناطقاً بالشهادتين .

— وإذا سجنناك ؟

— سأقضى أوقاتي عابداً طالباً من الله أن ينصر العدل على الظلم .

— لماذا تكرهنا ؟

— لأنكم ظلام طغاة .

وقد حكم عليه بالسجن ثم أطلق سراحه بعد ذلك .

وفي سنة ١٨٤٩ اعتدى حاكم الزعاطشة (قبيلة في جنوب قسنطينة على مقربة من مدينة بسكرة) على قائدها السابق الذي كان معيناً عليها من طرف الأمير عبد القادر ، وهو القائد أبو زيان ، فأخذ هذا يحرض الأهالي الذين كانوا استسلموا للفرنسيين سنة ١٨٤٧ على استئناف القتال . وفعلوا التف من حوله جمع تمكن من القضاء به على جيجل فرنسي كان ماراً بقرب بسكرة . فأرسل عليه الفرنسيون حملة تأديبية قوية حاصرت هذه الواحة التي لم تكن تؤوي أكثر من ثلاثة آلاف من السكان كلهم غراس نخيل . ومع ذلك فقد قاوموها ستة أشهر كاملة . وتمكن أبو زيان من الانتصار على ثلاثة قواد فرنسيين أرسلوا بالتتابع للقضاء على هذه الواحة البسيطة إلى أن اضطر الحاكم العام لتجهيز جيش قوامه عشرة آلاف مقاتل و ٤٥ مدفعاً وعدد كبير من المهندسين العسكريين المختصين في فن الألغام . ومع ذلك فلم يستطيعوا التغلب على الواحة إلا بعد قتال شديد دار بين النخيل وفي أرجاء البيوت وتكبد فيها الأهالي أكثر من ألف قتيل . وبعد ما احتل الفرنسيون الواحة أمر القائد العام الجنرال هيريو الكولونيل كريبير الذي أصبح بعد مارشالا فرنسياً أن يتوجه بالجيش للتنكيل بجميع من بقي من الأهالي بما فيهم النساء اللائي شاركن جنباً لجنب مع الرجال طيلة أمد القتال . وقد حشر الجيش بقية الأهالي في الواحة ، ثم نسفوها بعد ما قبضوا على أبي زيان الذي كان جريحاً وقطعوا رأسه ورؤوس أولاده الثلاثة الذين لا يتجاوز أعمارهم ست عشرة سنة . وأرسلت هذه الرؤوس وغيرها لبسكرة حيث علقت على أبواب المدينة . أما السكان فلم ينج منهم أحد ، فالبعض مات في أثناء القتال ، والآخرون قتلوا بالحرايب بعد استسلامهم ومن بينهم ١١٧ امرأة .

استمرت هذه الحرب القومية للدفاع عن استقلال الجزائر مدة ثمانية عشر عاماً انتهت بانتصار القوة الغاشمة على الحق ، وكانت خلالها السلطات الفرنسية تعرض نفوذها في باقي البلاد ، ولكن لتزرع في نفوس الأهالي روح الثورة الدائمة التي سنرى كيف كان الضغط يخمدها أحياناً ، ولكن طموحها للتحرر يبعثها لتعلن حكم الشعب الجزائري الذي لا يرضى بالحرية بديلاً .

ولقد كان التكتيك السياسي الفرنسي ماهراً في التلويح بمبدأ الحرية والمساواة في حظيرة الأخاء الفرنسي كلما دعا لذلك داعي الضغط القومي ، حتى تحول مجرى الحركة التحريرية إلى مجرى مطالبة للتساوي بين العناصر الساكنة في البلاد . وسنرى كيف تلونت هذه السياسة وكيف تلونت الحركة الجزائرية بما يقتضيها .

ففي سنة ١٨٣٤ ضمت الجزائر لفرنسا بمرسوم من لويس فيليب ملك فرنسا إذ ذاك ، ولكن هذا الانضمام لم يكن له أثر مفعول ؛ إذ كانت الحرب الفرنسية الجزائرية على أشدها . وفي سنة ١٨٤٦ قررت فرنسا اعتبار الجزائريين فرنسيين واعتبار الجزائر بلداً مفتوحاً ، وهذا القرار هو الذي علم الحد الفاصل بين استقلال الشخصية الجزائرية وبين الحكم الفرنسي المباشر ، وهو الذي قضى على كل أساليب المجاملة في العلاقات ، ولذلك يسميه الأهالي الجزائريون بتاريخ ابتداء حكم السيف ، واستمر حكم الإرهاق هذا حتى جاء الامبراطور نابليون الثالث فأصدر في سنة ١٨٦٥ مرسومه المشهور (سيناتوس كونسيت) الذي أعلن فيه مساواة الجزائريين للفرنسيين في الحقوق والواجبات مع السماح لهم بالرجوع في أحوالهم الشخصية إلى أحكام الشريعة الإسلامية ، وقد زار الامبراطور بلاد الجزائر حيث ألقى خطبته الشهيرة التي استهلها بقوله : « إنني أعد نفسي امبراطور العرب كما أنتى امبراطور الفرنسيين ، وكلهم في نظري متساوون » .

وإذا كانت سياسة نابليون ترمي إلى مدى بعيد فإن للمستعمرين الفرنسيين الذين كانوا قد رحلوا إلى الجزائر ثاروا على هذه التسوية المزعومة ، وقاوموا بكل ما لهم من جهد سياسة نابليون مبرهنين بذلك على ما استعمروا عليه من تقديم

مصالحهم الخاصة والمستعجلة على مصلحة فرنسا نفسها .
 وإذا كانت هذه المحاولة الأمبراطورية لم تستطع أن تغلب على مقاومة
 المستعمرين لكل ما من شأنه أن يحسن حالة الشعب الجزائري أو يمتعه ببعض
 حقوقه فإنها قد استطاعت أن تجعل من مشروع نابليون مثالا عالياً تلوح به
 فرنسا للعرب ، وسبباً طالما حول وجهة المقاومة العربية عن المطالبة الصريحة
 بالاستقلال إلى المطالبة بالمساواة ظناً منها أن الوصول إلى هذه الغاية أسهل بكثير
 من الوصول للحرية القومية الكاملة ، واعتقاداً منهم بأن الاستقلال الذي عجزوا
 عن بلوغه بطريق الحرب لا يمكنهم أن يبلغوه إلا بطريق التدرج في المطالبة .
 وما سقطت الأمبراطورية سنة ١٨٧١ وأعلنت حكومة الجمهورية الثالثة
 حتى تقدم غامبيتان رب الجمهوريين وإلههم للعبود بعملين خطيرين جدد بهما
 استعباد الشعب الجزائري ، ذلك الاستعباد الذي لا يزال الجزائريون يرزحون
 فيه إلى الآن : الأول قانون كريمو (وزير العدل اليهودي في حكومة غامبيتان)
 وهو القانون الذي منحت فرنسا بموجبيه يهود الجزائر صفة المواطن الفرنسي
 لتكثير سواد الفرنسيين في هذه البلاد . والثاني إصدار عدة مراسيم استثنائية ضد
 على السامين الجزائريين أبعدهم بمقتضاها عن دائرة الحق العام ، وجعلهم تحت
 التصرف المطلق لحاكم الجزائر العام وإدارته ، وبموجب ذلك أصبح للإدارة الحق
 في اعتقال كل جزائري يشك في ولائه للسيادة الفرنسية ، وكذلك طرده من
 البلاد وحجز أمواله ومصادرة أملاكه . وقد أوغل غامبيتان في هذا الاستثناء
 فمنع حكومة باريس والبرلمان الفرنسي من حق التدخل في أعمال الولاية العامة
 الراجعة لاضطهاد الأهالي من أجل توطيد دعائم الحكم الفرنسي في الجزائر .

رد الفعل :

ولكن الشعب الجزائري لم يقف إزاء هذا التصرف الجائر مكتوف الأيدي
 بل اندفع يعلن غضبه المطلق على السلطة الفرنسية وتدخلها في الشؤون الدينية

للمسلمين واتخاذها سياسة التفرقة البنية على الميز العنصرى والاضطهاد الدينى ،
فاندلعت ثورة كبيرة شملت كل بلاد زواوة ومقاطعة قسنطينة وعمالة الجزائر ،
وكان يتزعمها الباشا أغا الحاج محمد المقرانى والشيخ محمد الحداد شيخ الطريقة
الرحمانية الدرقاوية .

استمرت هذه الثورة الخطيرة ستة أشهر كاملة كلفت المسلمين ما لا يقل
عن ستين ألف شهيد ، وكلفت الفرنسيين عشرين ألف قتيل ، ولم يخذ إلا
عند ما أسرع بسمارك بإطلاق سراح الجيش الفرنسى الذى كان معتقلا فى ألمانيا
(بعد حرب السبعين) ، فقام هذا الجيش بالتنكيل بالثائرين ، وقد استشهد
الحاج محمد المقرانى يوم ٥ مايو سنة ١٨٧١ وخلفه من بعده عمه الشيخ أبو مزراق
وليس من الممكن لنا أن نصور فى هذه العجالة مقدار الفظائع التى ارتكبها
الجيش الفرنسى فى قمع هذه الثورة ، ولكن يمكن لنا أن نحيل القارئ إلى كتاب
السيد أوجين رين الذى سماه (الإخوانية) فإنه يجد فيه من صور الوحشية
ما يثير الإحساس ويهيج النفوس .

وبعد أن استسلم الثوار حكم على ستة آلاف منهم بالإعدام ، وأقصى
أبو مزراق والشيخ الحداد وابناه محمد وعزيز إلى جزيرة كاليدونيا الجديدة فى
المحيط الهادى ، ومعهم خمسمائة من أعيان الثوار ، واستمروا فى هذا المنفى القصى
حتى ماتوا جميعاً . أما الجزائر نفسها فقد حكم عليها بغرامة قدرها ستة وثلاثون
مليوناً من فرنك ذلك الوقت ، ولما عجزت القبائل عن دفعها قرروا مصادرة
أموالهم وأجلاءهم عنها ، واحلال مهاجرى الالزاس واللورين اللذين اختاروا
الحكم الفرنسى فيها .

وبرغم نجاح الفرنسيين فى إخماد هذه الثورة بوسائلهم الجهنمية ، فقد كان
لها أثرها البعيد فى نفوس الجزائريين عامة ، وسرعان ما أعقبتها ثورة كبيرة فى
عمالة وهران يتزعمها الباشا أغا سليمان بن حمزة قائد أولاد سيدى الشيخ ، استمرت
خمس سنوات كاملات بدون انقطاع . واستشهد أثناءها الباشا أغا المذكور

بعد ما قتل بيده الجنرال بويريتي المعروف بجلاد زواوة .
وفي سنة ١٨٨٢ قامت ثورة قبائل المهرانية بزعامة الشيخ أبي عمامة
المراكشي واستمرت إلى سنة ١٨٨٥ .

وإلى جانب هذه الثورات المسلحة كانت حركة للمطالبة السلمية تنتظم من
حين لآخر وتتطور بحسب ما تقتضيه الظروف السياسية ، وأول حركة من هذا
النوع كانت سنة ١٨٧١ — حيث انتهز السيد محمد البدوي أحد مثقفي مدينة الجزائر
فرصة ثورة العموم التي قامت بباريس ، فنظم هيئة تطالب بمنح حقوق كاملة
للجزائريين ، ولكن عملهم لم يستمر إلا بقدر ما استمرت ثورة العموم الباريسية .
وفي سنة ١٨٩٢ أحس الفرنسيون بمظاهر الاستياء العام في الشعب الجزائري ،
فحاولوا التمويه على أبناء البلاد ببعض الإصلاحات الجزئية والمشوهة ، فأسسوا
النيابات المالية على أن يكون ثلث أعضائها من الأهالي ، والثلثان من الفرنسيين .
وفي سنة ١٩٠٤ أخذت مراكش تتحرك للدفاع عن نفسها ضدًا على
المؤامرة الفرنسية الإنجليزية ، فأثرت حركتها على عمالة وهران التي تجاور شرق
المغرب الأقصى ، وتكونت هنالك جماعة أطلق عليها البعض جماعة اللصوص
الشرفاء أخذت على عاتقها اغتيال كل حاكم فرنسي أو رئيس جزائري متهم
بمؤالة الفرنسيين ، وأشهر هؤلاء الأبطال أبو زيان القلعي ^(١) .

وقد خمدت هذه الحركة لتنبعث في شكل هجرة احتجاجية للأراضي
العثمانية سنة ١٨٩٨ و ١٨٩٩ ، فقد هاجر عدد كبير من العائلات المحترمة إلى
المشرق وتركيا فرارًا من الحكم الفرنسي ، وطلباً لميدان يمكنهم فيه أن يتحسينوا
الفرص لطلب النجدة من الدولة العثمانية التي ظلت الجزائر تعلق عليها أملاً كبيراً .
وفي سنة ١٩١٠ بدأت الأقلام الجزائرية تتحرك للمطالبة بالمساواة ؛ إذ تكون
الرغيل الأول من المثقفين العصريين الذين درسوا بفرنسا ورجعوا إلى بلادهم
فأخذوا يبحثون عن وسائل لتحسين حالة أمتهم ومقاومة اليد الحديدية التي تضغط

(١) قلعية قبيلة من قبائل الريف المراكشي .

عليها . وقد كان على رأس هذه النخبة الأستاذ أحمد أبو دربة أول محام جزائري .
تخرج من كلية الحقوق بباريس (بعد مضي ٧٥ سنة على الحكم الفرنسي في
الجزائر) ، والصحافي السيد صادق دندان ، والنائب المالي الحاج عمار . أما برنامجها
فقد كان المطالبة بالإصلاح على أساس قانون سنة ١٨٦٥ ، وأما غايتها فقد كانت
العمل على تحقيق الجامعة الإسلامية ، ووسيلتها — زيادة على الدعاية الداخلية —
الاستعانة بالدولة العثمانية ، ووضع الآمال الكبيرة في رجالها . ويجب أن لا ننسى
لهذه النخبة المجاهدة الحملات العنيفة التي قام بها السيد صادق دندان لتأييد الاستقلال
المراكشي والتشجيع على غزو فرنسا المراكشي .

ثم أعلنت الحرب الكبرى سنة ١٩١٤ فجند الفرنسيون أبناء المغرب العربي
وخصوصاً الجزائريين ، فأخذ هؤلاء يفرون من الجندية ويلتجئ الكثيرون
منهم إلى شواحق الجبال حتى بلغ عدد اللاجئين مائة وعشرين ألفاً ، ونشأ عن
ذلك اضطراب كبير أدى إلى مظاهرات عنائية قتل فيها عدد من الموظفين
والمعمرين الفرنسيين من بينهم العامل كاسي لوني والمدير الرئيس مارساي . وقارنت
ذلك حركات منظمات في المدن تنادي بالتحرر وتطالب بالجلء ، وفرت فرق من
المجندين الأهالي إلى صفوف الدولة العثمانية من أهمها فرقة اليوطنا الحاج محمد
بوكابويا ، فأخذت حكومة باريس تشعر بالخطر الذي يهددها من الجزائر ،
والتجأت إلى سياستها التقليدية التي هي الوعود الخلابية والتلويح الكذوب .
وهكذا بعث المسيو بريان رئيس الوزارة الفرنسية للمسيو كليمنصو الذي كان في
ذلك الوقت رئيس لجنة الخارجية في مجلس الشيوخ والمسيو ليق الذي كان رئيس
الشئون الخارجية في مجلس النواب كتاباً يعترف فيه رئيس الحكومة بأنه قد حان
الوقت الذي يفسح فيه المجال للجزائريين كي يتمتعوا بسائر الحقوق المدنية .

وما انتهت الحرب سنة ١٩١٨ حتى تشكل وفد من الضباط الجزائريين
يرأسه الأمير خالد وتقدم إلى الرئيس ولسون وهو في فرنسا يطالبه بتطبيق المبادئ
الولسونية على الأمة الجزائرية .

ولم يكن هذا الوفد إلا محاولة أولى لتكوين حركة سياسية واسعة النطاق ،
فما أصدرت فرنسا سنة ١٩١٩ قانون ٤ فبراير الذى قررت بموجبه إلغاء قانون
(الانديجينا) وتوسيع الحقوق المعطاة للجزائريين فيما يخص انتخاب نوابهم فى
المجالس البلدية والمالية حتى أحيل الأمير خالد الذى كان ضابطاً بالجيش الفرنسى
على التقاعد ، وعاد إلى الجزائر حيث شكل هيئة سماها « كتلة للمنتخبين (بالفتح)
للسلمين الجزائريين » ، وقد قامت هذه الكتلة تحت زعامة الأمير بحركة قوية
ترمى إلى أمرين :

أولاً — الحصول للجزائريين على كامل الحقوق .

ثانياً — إصلاح أحوالهم الاجتماعية .

ومن أهم المطالب التى دافعت عنها هذه الكتلة إيقاف الهجرة الأجنبية للبلاد
الجزائرية على أساس أن الجزائر للجزائريين . وقد أسس الأمير لنشر فكرته
والنضال عنها جريدة « الإقدام » التى كان يصدرها باللغتين العربية والفرنسية .
والحقيقة أن هذه الحركة لم تكن إلا رد فعل عنيف للارهاب الفرنسى ،
ولذلك كانت فى طبيعتها عنيفة قوية . ولكن كان ينقصها التدقيق فى برامجها
والتبلىغ فى مبادئها ، ومع ذلك فقد وصلت بأسلوبها الشديد إلى زعزعة النفوذ
الفرنسى من نفوس الأهالى الذين كان الرعب يملأ قلوبهم ، وسمحت للاحساس
القومى المكبوت أن يتفجر محتقراً جيروت المستعمر وطغيان الحاكم .

وقد تأمر المستعمرون وعدد كبير من الخونة على الأمير ، فطلبوا إخراجه
من بلاده ، ولما كان إلغاء قانون الانديجينا يحول بين الإدارة وبين إقصاء الأمير
بغير حكم شرعى فقد طالب المستعمرون بإعادة قانون الانديجينا الملغى . ولم ينتظر
الوالى العام المسيو ستيف رجوع هذا القانون ، بل طبقه على الأمير بصورة رجعية ،
وقرر إبعاده عن الجزائر ، فالتجأ إلى مدينة الإسكندرية .

ولما سقطت وزارة بوانكاريه سنة ١٩٢٤ وانتصرت كتلة اليسار بزعامة بلوم
وهيريو سمح للأمير خالد بالعودة لفرنسا حيث أسس لجنة من أبناء الشمال الأفريقى ضمت

عدداً من العاملين ، من بينهم السيد مصالى الحاج (رئيس حزب الشعب الجزائرى اليوم) وعبد القادر بن الحاج على وعبد العزيز المنور والسيد على الحماي من مراکش . ثم عاد إلى الإسكندرية ، وقد اشتد القتال بين الفرنسيين وبين بطل الريف الزعيم عبد الكريم فى مراکش . فاتهم الفرنسيون الأمير خالداً سنة ١٩٢٥ بالتآمر على فرنسا وهجم البوليس الإنجليزى على منزله ، وقد اعتبر هذا العمل مهيناً له فطلب القنصل الفرنسى للبراز ، وعد السفير جايار بدوره عمل الأمير إهانة لفرنسا فطالب بإسمها حكومة مصر بإخراجه من بلادها ، فأخرج مكبولا بالحديد إلى سوريا حيث بقى إلى أن مات فى سنة ١٩٣٦ .

وأما الدعوة التى نشرها الأمير خالد أثناء إقامته بفرنسا بين الجالية المراكشية والجزائرية فلم تضع بذهابه . بل استمرت فى نشاط لا يمكن لمؤرخ الحركة فى الشمال الأفريقى أن يتناساها سواء فيما يرجع إلى الجزائر أو مراکش ومن أهم مظاهر هذا النشاط المؤتمر المغربى الذى انعقد لمعالجة شئون الشمال الأفريقى السياسية والاقتصادية والنقابية فى أواخر سنة ١٩٢٤ ، وكان فى جملة مطالبه حرية الصحافة والقول ، والتجول للدعاية من أجل القضية المغربية ، وإلغاء قانون الأنديجينا .. الخ . وقد ختم أعماله ببعث برقية للشعب المراكشى فى شمال المغرب الأقصى وزعيمه عبد الكريم ، وأخرى للشعب المصرى والتونسي . ومن المفيد إثبات نص البرقية الأولى :

« إن العمال المغاربة لمعامل الناحية الباريسية المجتمعين بمؤتمرهم الأول فى هذا اليوم التاريخى ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ يهنئون إخوانهم المراكشيين وزعيمهم البطل عبد الكريم بانتصارهم على الاستعمار الإسباني ، ويصرحون بتضامنهم معهم فى كل ما من شأنه أن يحرر بلادهم ، ويشاركونهم فى الهتاف باستقلال الشعوب المضطهدة وسقوط الاستعمار العالمى والاستعمار الفرنسى » .

إن هذه البرقية وحدها دليل على الروح التى كانت تملأ المواطنين منذ ذلك العهد ، والتى كان الاستعمار يكتبها فى الداخل ، وانسكتها تجمد من النظام

الديموقراطية في فرنسا وسيلة للتعبير عن نفسها . أليست هذه التحية النبيلة منطوية على كل برنامجنا القومى الذى تناضل عنه اليوم : الاستقلال التام ، والتضامن مع الشعوب العربية كلها ، والعمل على تحرير الشعوب المستعبدة فى كل مكان ؟ !

لقد استمرت حركة إخواننا فى باريس ، واكتست عدة ألوان يهمنى منها فى موضوعنا هذا اللون الجميل الذى سيخرج بحركة المقاومة الجزائرية من طورها العقيم المتردد إلى طور ملء بالبجدة والعزيمة . فهذا اللون هو تأسيس «جمعية نجم شمال أفريقيا» التى كانت فى بدايتها الأولى عبارة عن هيئة إغاثة للمغاربة ، ثم أصبحت فى مارس سنة ١٩٣٦ جمعية سياسية تعمل للدفاع عن كيان المغرب العربى وتطالب بحقوقه ، وأسست لها جريدة باللغة الفرنسية تحمل اسم (الأمة) .

وقد بذلت هذه الجمعية مجهوداً كبيراً فى تنظيم العمال المغاربة بفرنسا وتربيتهم تربية سياسية واجتماعية على غرار الأحزاب السياسية الفرنسية ، ومن الحق أن ننوه بما قام به رئيسها السيد مصالى الحاج الذى ظل هو وإخوانه العمال المراكشيون والجزائريون مثال الكفاح المتجرد والتضحية النادرة . وبما أن هذه الجمعية قد ضاعفت نشاطها وطالبت بالتحرر الكامل للشمال الإفريقى فى لهجة عظيمة لم يعهد لها الاستعمار الفرنسى من قبل ذلك فقد رأت فيها حكومة فرنسا خطراً قوياً لا يمكن استمراره . فقاومتها بأمرين : أولاً نشر دعاية قوية ضدّها عليها فى الجزائر وتونس بدعوى أنها فرع من الحزب الشيوعى ، وبكونها متطرفة فى مطالبها ولا تريد العمل إلا لصالح موسكو والشيوعية الدولية ، وقد اغتريهذه الدعاية نواب الجزائر وأنصارهم . وثانياً : قدم وكيل الجمهورية بمحكمة السين دعوى على «نجم شمال أفريقيا» فأصدرت المحكمة حكماً بحلها فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٩ لأسباب لم تعين ، ولكن هذا الحكم لم ينفذ قط بصفة رسمية ؛ الأمر الذى سمح لرجال الجمعية أن يستأنفوا نشاطهم فيها بعد أن مضت ستة أشهر من صدور الحكم وعدم تنفيذه طبقاً للمادة ١٥٠ من قانون المسطرة المدنية

نعم : إن نجم الشمال الأفريقى سار بعد ذلك يبط اقتضته ظروف الضغط

الذى وجد فيها ، وعدم فهم الكثيرين ممن ييهم مقاليد الراى العام فى داخل
الجزائر . وفى سنة ١٩٣٣ نفيت إلى فرنسا ووقع بينى وبين الزعيم مصالى اتصال
مباشر أدّى إلى تفاهم كبير بين هذه المؤسسة المغربية وبين « كتلة العمل الوطنى »
المراكشية التى كنت من رجالها . واشتركنا فى عدة مؤتمرات كانت ترمى لتنوير
الراى العام فى فرنسا . كما أن اجتماع مؤتمر « طلبة شمال أفريقيا المسلمين » بفرنسا
أتاح لى الفرصة أن أدافع عن مبدأ الاستقلال الجزائرى ضدّ على الذين يدعون
للتجنيس . وقد وقعت بينى وبين تونسيين هما عبد الرحمن يس والسيد اليعلاوى
محاورة شديدة فى إحدى جلسات المؤتمر فكنت أدافع عن رفض قبول المتجنسين
الجزائريين فى مؤسساتنا المغربية فى فرنسا ، وكان السيدان المذكوران يعارضان
راى . أما السيد مصالى وإخوانه فقد كانوا كلهم يؤيدون الوجهة التى أدافع عنها
وقد انتهى الأمر بانتصارها واتخذ التونسيون والجزائريون والمراكشيون
الموجودون فى فرنسا بمناسبة ذلك المؤتمر قراراً حاسماً بضرورة احتفاظ سائر أقطار
الشمال الأفريقى بشخصيتها العربية الخاصة .

وفى ٢٢ مايو سنة ١٩٣٣ انعقد اجتماع عام لجمعية نجم شمال أفريقيا
فأخذت البرنامج الآتى :

١ -- الإصلاحات المستعجلة :

- (أ) حرية الصحافة والاجتماع والجمعيات .
- (ب) تمويش المجالس المالية فى الجزائر بمرلمان قومى جزائرى منتخب
بتصويت عام .
- (ج) إحلال الجزائريين فى سائر وظائف الدولة بالجزائر .
- (د) التعليم الإيجابى باللغة العربية .
- (هـ) تطبيق الحقوق الاجتماعية والنقابية على العمال المغاربة .

٢ -- جلاء جيوش الاحتلال وتأسيس جيش قوى .

٣ -- الاستقلال السكامل للجزائر واعتبار جميع التراث الاقتصادى ملكاً

للدولة الجزائرية ، ونزع الملكية لجميع المستعمرين الغاصبين وأبتائهم وإرجاع الأراضي المغتصبة لملاكها الأصليين .

وفي مارس سنة ١٩٣٤ تابعت محكمة السين الفرنسية السادة مصالى الحاج وإيماش عمار والرضا أبو القاسم بدعوى أنهم أعادوا تركيب جمعية صدر حكم سابق بحماها . وقد خرج المتهمون منتصرين لأن الحكم السابق لم يطبق في ظرفه القانوني ، وهكذا استمر نجم الشمال الأفريقي . وجوداً بصفة رسمية بفضل ثبات رجاله ونشاطهم المتواصل حتى سنة ١٩٣٦ حيث دخلت المؤسسة المغربية في صراع عنيف مع الحزب الشيوعي الفرنسي أدى إلى تضافر أحزاب الجبهة الشعبية الفرنسية عليها وانتهى الأمر بأن أصدر المنيوز بلوم قراراً مؤرخاً بالسادس والعشرين من مارس سنة ١٩٣٧ بحل « جمعية نجم شمال أفريقيا » مطبقاً عليها القانون الفرنسي المتعلق بالعُصَب .

ومن جهة أخرى فقد نبغ في الجزائر عالم ديني مغربي كبير هو الشيخ عبد الحميد ابن باديس المنحدر من سلالة عريقة في المجد هي عائلة الزيريين الذين أسسوا إمارتي بجاية وقلمة بني حماد . وكانوا السبب في قطع صلة المغرب بدولة الفاطميين .

تخرج هذا العالم من جامع الزيتونة بتونس ، وبعد أن أتم دراسته وعاد إلى وطنه قام بحركة سلفية خطيرة أسس لها جريدة أسبوعية هي « الشهاب » التي ظلت في وقت الحرب الريفية منبراً عاماً لرجال الإصلاح الديني في سائر المغرب وخاصة في مراكش ، حيث كنا نحن الآخرين نقوم بحركة عظيمة لمقاومة الطرق التي كان الفرنسيون يستغلون بعض رجالها ضدنا على الحرب التحريرية الريفية ، وفي سنة ١٩٢٨ أسس الشيخ ابن باديس « جمعية العلماء المسلمين » في الجزائر فانضم إليها عديد من مثقفي القطر الشقيق ، وكان لها أثر فعال في تنوير الرأي العام الإسلامي بالجزائر ونشر الثقافة العربية في سائر الأوساط زيادة على بعثها للوعي العربي في نفوس ثلة كبيرة من أنصارها العديدين .

وإذا كانت هذه الجمعية ترمي بصفة رسمية إلى غاية غير سياسية ، وهي تطهير العقيدة الإسلامية في الجزائر من الخرافات ، وإحياء اللغة العربية في البلاد وتقوية الشعور بالشخصية العربية في الجزائر ، فإن هذه المبادئ نفسها تعتبر في أرض ترزح تحت الاستعمار الفرنسي الذي يرمي رسمياً للقضاء على الإسلام الصحيح واللغة العربية والشخصية القومية في مستعمرة الجزائر التي يجب أن تعد جزءاً لا يتجزأ من الوطن الوالد ، وإن لم يتمتع أبناؤها بما يتمتع به المواطن الفرنسي من الحقوق — هذه المبادئ نفسها تعتبر من صميم السياسة في نظر المستعمرين ورجالهم ، والدعوة إلى تحقيقها تدخل الجمعية — أحبت أم كرهت — في منازعات قوية ومشادات صميمة مع الحكام الفرنسيين من جهة ، ومع رجال الطرق الذين كانت السلطة الفرنسية لا تتأخر عن استغلالهم لصالحها من جهة أخرى .

على أن هذه الصبغة الدينية المحض التي اكتسبتها الجمعية جعلت في سياستها كثيراً من الغموض أحياناً ؛ لأن رجالها لم يكونوا ينضمون للحركة السياسية إلا كأفراد مستقلين لا بصفتهم أعضاء في جمعية العلماء ، ثم هي بصفة عامة لم تكن تتقيد بالتعاون مع حزب من الأحزاب بل كانت تعمل مع الكل ، وتستغل الحركات القائمة لتنشر دعوتها وأفكارها في أنصار كل هيئة وكل حزب .

ولكن يمكننا أن نؤكد بأن العقيدة الحق التي يحملها الشيخ ابن باديس هي ضرورة استقلال الجزائر عن الحكم الفرنسي ، وليس أدل على ذلك من هذه الفقرات التي نقتبسها من مقال نشرته مجلة الشهاب في إبريل سنة ١٩٣٦ :

« إننا نرى أن الأمة الجزائرية موجودة ومتكونة على مثال ما تكونت به سائر أمم الأرض ، وهي لا تزال حية ولم تزل ، ولهذا الأمة تاريخها اللامع ووحدتها الدينية واللغوية ، ولها ثقافتها وتقاليدها الحسنة والقييمة كمثل سائر أمم الدنيا . وهذه الأمة الجزائرية ليست هي فرنسا ولا تريد أن تصبح هي فرنسا ،

ومن المستحيل أن تصبح هي فرنسا حتى ولو جنسوها .
ومن المستحيل على المؤرخ أن يتجاهل الدور الكبير الذي لعبته وما زالت تلعبه هذه الجمعية المخلصة في ميدان العمل القومي في داخل الجزائر ، فقد كانت لها فروع ومدارس منبثة في مختلف الجهات ، وصحف عديدة بالعربية والفرنسية ، ودعاة يتجولون لنشر السلفية والوطنية . ناهيك من بينهم ابن باديس والشيخ الإبراهيمي والشيخ العمودي والميلي والشاعر محمد العيد ، وغيرهم ممن لا يتسع المجال لذكرهم . وقد ظلت هذه الجمعية في الداخل و « نجم الشمال الأفرقي » في فرنسا الهيئتين العاملتين وإن اختلفت مناهجها لخير الشعب الجزائري منذ سنة ١٩٢٨ إلى سنة ١٩٣٤ حيث حدث في قسنطينة حادث كان له أثر كبير في تطوير الحركة الجزائرية على الشكل الذي سنبينه .

في مساء اليوم الثالث من شهر أغسطس سنة ١٩٣٤ عمدة اليهودي المسمى خليفة اليالو من عساكر زواف والقسنطيني الأصل إلى البول في مسرح أحده المساجد الإسلامية ، وسب المسلمين جهاراً ، فأدى ذلك إلى تبادل مشادة بين المسلمين والإسرائيليين تجراً فيها الآخرون على رمي الأولين بالرصاص . فاضطر المسلمون للدفاع عن أنفسهم بالحجارة وتم اليوم بتسجيل عديد من الموتى وعدة عشرات من جرحى الفريقين . ومن الغد أصبح عربيان مقتولين برصاص يهوديين ودفنا بهدوء ، وعقد المسلمون مهرجاناً للاحتجاج على تميز السلطة إلى جانب اليهود في المشادات ، وقد كاد يقف الأمر عند هذا الحد لولا أن السلطات العسكرية أرسلت فرقاً من الجند بدعوى حفظ الأمن ، وكان من بين أفرادها عديد من اليهود الذين سرعان ما تألبوا مع الإسرائيليين المدنيين الذين هبوا من أماكنهم لمواصلة الانتقام من المسلمين ، وانتهى الأمر بقتال عنيف بين الشعب والجند من جهة ، وبين المسلمين واليهود من جهة أخرى . وقد قتل في هذا الحادث عدة مئات من الجزائريين وغيرهم .

وطبعي أن نأخذ هذه الحوادث على أنها نتائج للسياسة العنصرية التي

تأبعتها الحكومة الفرنسية في الجزائر منذ تشريع كريميو الذي أشرنا إليه من قبل ؛ إذ لولا إعطاء اليهود الأهالي حقوق المواطن الفرنسي لما تجرأوا على مس المسلمين الذين أصبحوا في نظرهم مجرد أهالي منحطين لا يستحقون من كل فرنسي أو متفرنس غير الإهانة والاحتقار ، ولذلك فإن أثر الحوادث كان عظيماً في بعث الشعور بالكرامة في نفوس المسلمين الذين جددوا نشاطهم ولموا شعهم وقاموا بمحاولات جديدة متنوعة للمطالبة بحقوقهم الطبيعية معلنين سخطهم على السياسة الفرنسية المبنية على التفرقة وضرب العناصر المتساكنة بعضها ببعض .

وقد تخوفت الحكومة الفرنسية ومستعمروها من تطور الحالة في الجزائر حتى طلب النائب الفرنسي رئيس بلدية قسنطينة من حكومة باريس أن تعد خمسمائة طائرة حربية لتهدئة الجزائر ، وقد صرح هذا النائب بما يأتي :

« يجب أن نحتل البلاد احتلالاً عسكرياً بجيش كاف وموثوق به ، وللاحتياط من تكرار هذه الوقائع الخطيرة يجب أن نكون حماة أقوىاء ذوي بوليس منظم ومنسجم ، وأن يعطى الوالي العام الحق في تجنيد جميع المواطنين الفرنسيين في حالة الخطر »

وهكذا أصبحت الجزائر في حالة حرب مع فرنسا ، وقد كانت محاكمة الدكتور ابن جلول فرصة أخرى لتظاهر السلطة بقواتها العسكرية ، وتظاهر الشعب برغبته في الحرية والمساواة . ثم زار الجزائر وزير الداخلية مسيور رينيه بدعوى دراسة الأحوال ، وبعد ما عرف اتجاهات الأهالي التحريرية أصدر قراره المعروف بقرار رينيه القاضي بالعقاب الصارم لكل الذين يقاومون النفوذ الفرنسي ، وقد طبق هذا القانون بعد ذلك على تونس ومراكش أيضاً .

أسفرت حوادث قسنطينة عن حقيقة بينة ، وهي أن المنتخبين الأهالي في المجالس المحلية لا يملكون من النفوذ الشعبي شيئاً ، وظهر على المسرح السياسي إلى جانب العلماء المسلمين أشخاص جدد هم الدكتور ابن جلول وعباس فرحات وقد بينا فيما سبق الاتجاهات الرسمية وغير الرسمية لجمعية العلماء ، أما الدكتور

ابن جلول فقد كان كثير التقلب في مبادئه ، وأما عباس فرحات فهو في الحقيقة شخصية ممتازة بثقافتها وذكائها ، ولكنه في الوقت نفسه كان من أنصار الاكتفاء بالمطالبة بالمساواة مع الفرنسيين في الحقوق ، وقد سبق لي أن اجتمعت به في باريس سنة ١٩٣٣ وناقشته في فكرته ، والذي فهمته من حديثه أن المطالبة بالحقوق الفرنسية ليست إلا مرحلة يجب أن تجتازها الجزائر ، وأن استقلال الأمة الجزائرية يجب أن يكون الغاية البعيدة التي نعمل لها .

ومعنى هذا أن هذه المرحلة من الحركة كانت ترمى إلى الحصول على الحقوق الفرنسية لا لترتبط بفرنسا بل لتنفصل عنها ، مثلها في ذلك مثل إرلندا التي اعتبرت انجليزية ، ثم توصلت بعد ذلك إلى تحقيق حكومة ذاتية واستقلال نوعي .

ومهما يكن رأينا في هذه الخطة فالواقع الذي لاشك فيه أن زعماء هذه المرحلة أعطوا للجزائر الحركة الأكثر تنظيماً ، والدعاية الأعظم تأثيراً ، وقد استطاعوا أن يؤلبوا من حولهم سائر أفراد الشعب الجزائري وأن يمدوا يدهم لجمعية العلماء وجمعية «النجم الأفرقي» على ما بينهم من تباين في المبادئ ؛ لأن الغاية كانت هي مقاومة السياسة العنصرية والقضاء على نفوذ المستعمرين من جهة ، وعلى مبدأ التجنس الفرنسي من جهة أخرى . وهكذا انبعثت من جديد مسألة دخول المسلمين للبرلمان الفرنسي ، واشتدت الدعاية لمشروع فيوليت الذي يرمى لإعطاء هذا الحق للجزائريين تدريجياً .

كتب عباس فرحات كتابه «الشباب الجزائري» ليشرح أفكاره ومبادئه . وكتب مسيو فيوليت كتابه عن الجزائر ليدافع عن مشروعه ، وليقول للفرنسيين إننا إذا لم نعجل بتحقيق ما ترمى إليه هذه الفئة الجزائرية فمن يرمى بها في أحضان دعاة الجامعة العربية ، وخصوصاً بعد الحركة الاستقلالية النشيطة في مراکش ، والحركة الدستورية المنتعشة في تونس ، وثوالت النشرات في الصحف واستطاعت الدعاية أن ترمخ لفائدتها كل أحزاب اليسار في فرنسا ، خصوصاً بعد حوادث ٩ فبراير التي شارك فيها العمال المغاربة في باريس لمناصرة الديمقراطية ومقاومة الفاشيين الفرنسيين .

بعد انتصار الجبهة الشعبية الفرنسية

كان لتأسيس الجبهة الشعبية الفرنسية وانتصارها في الانتخاب أثر عظيم في نفوس المغاربة وخاصة في الجزائر؛ إذ اعتقد إخواننا أن هذه الأحزاب اليسارية التي طالما تبرأت من كل ما يرتكبه المستعمرون الرجعيون من ظلم وعدوان سوف لا تتأخر عن تحقيق رغائب الأهالي على الأقل في دائرة المبادئ التي ادعت أنها تعمل لها وتجاهد في سبيلها وتريد الحكم من أجلها .

« الحيز ، السلم ، الحرية » تلك هي المبادئ الأساسية التي بنيت عليها حكومة الجبهة الشعبية ، وتلك هي الأقساط الضرورية لتحقيق العدالة الشعبية لكل شعب وكل فرد . لذلك لا غرابة إذا رأينا أن قسماً كبيراً من الجزائر يضع أمله العظيم في هذه الحكومة الجديدة التي ليست إلا مظهراً لإرادة الطبقة المستضعفة من الشعب الفرنسي نفسه . وقسماً آخراً ينتهز الفرصة ليطالب للشعب ببعض حقوقه وإن لم تتبدل نظرتة للمستعمر بتبدل حكومته . وهكذا ما برغ نجم الحكومة الجديدة حتى انعقد في الجزائر يوم ٧ يونية سنة ١٩٣٧ مؤتمر إسلامي جزائري تحت رئاسة الدكتور ابن جلول ومشاركة سائر النزعات السياسية الأهلية ، ومن بينها جمعية العلماء المسلمين مع استثناء رجال نجم الشمال الأفريقي . وقد قرر هذا المؤتمر المطالبة بالنقط الآتية :

١ — انتخاب المسلمين الجزائريين في البرلمان في غرفة انتخابية متحدة مع الاحتفاظ للناخبين بمحاثهم المدنية .

٢ — نسخ قانون الانديجينا ، وإصلاح قانون الغابات ، وإلغاء قانون ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ المنقح بقرار ٤ إبريل سنة ١٩٢٨ المتعلق بتنقلات الأهالي الجزائريين في فرنسا ، وإلغاء قرار رينيه الراجع لمقاومة الذين يمسون بالسيادة الفرنسية في الجزائر .

٣ — إلغاء الإدارة العامة للشئون الأهلية وأقاليم الجنوب .

٤ — الاعتراف باللغة العربية كلغة قومية في الجزائر .

٥ — القيام بتطهير عام في الإدارات الجزائرية .

هذه هي المطالب المتواضعة التي قررها المؤتمر وهي في ذاتها قليلة الأهمية بالنسبة لصورة المؤتمر والجو الذي أحدثه في البلاد الجزائرية كلها . ولقد أراد أصحابه أن ينظموه على غرار المؤتمر الهندي فيصبح حزباً يعبر عن آماني الأمة الجزائرية ويضم مختلف هيئاتها ، ولكنهم اختصروا فيه آمال هذه الأمة ولم يعبروا إلا عن جزئيات مما يشغل بال الشعب الجزائري الذي يريد حرية حقيقية ونهوضاً جدياً . عين المؤتمر وفداً من أعضائه يحمل للحكومة الفرنسية مطالبه ، وقد سافر هذا الوفد بعدما ودعته الأمة كلها بمظاهرات عظيمة كانت تهتف بالاستقلال والتحرر وسقوط الظلم والعدوان . وفي يوم ٢٣ يولييه من السنة استقبله رئيس الحكومة ماسيوليون بلوم الذي صرح لأعضائه بسروره من استقبال فرنسي لفرنسيين وديموقراطي لديموقراطيين ويهودي مسلمين . ثم أخبرهم بأن الحكومة تستعد لتحقيق عدة إصلاحات في الجزائر ، وأنها ستدرس مطالب الجزائريين بكل ما يقتضيه العدل والإخاء .

كان لهذا الاستقبال صداه الحسن في نفوس الجزائريين ، وتكون بين أنصار المؤتمر وأنصار الجبهة الشعبية من الفرنسيين شبه تحالف للمطالبة بحقوق المستضعفين ومقاومة كبار المستعمرين في الجزائر الذين لا يرغبون إلا في مصالحهم الخاصة . وهكذا توالى المظاهرات المشتركة التي تهتف للخبز والسلام والحربة . ومن أهم هذه المظاهرات الاستعراض الشعبي الكبير الذي وقع يوم ١٤ يونيه وشاركت فيه المرأة الجزائرية المسلحة حيث مرت في موكب خاص وهي تهجي بالتحية الديموقراطية . ولكن هذا التظاهر السلمي لم يدم إلا بضعة أيام ، حتى بدأت الحركة الشعبية التي تطالب بتحقيق الوعود المعطاة ، فتضاعف إضراب العمال المسلمين في المصانع والمعامل التي يملكها أفراد وشركات الاستعمار الفرنسي ،

وانتشرت دعوة الاضراب حتى في أواسط العمال الفلاحيين الذين أخذوا يشورون على نيرالمعمر ، ويطالبون بالأرض وبالمساواة في الحياة ، وقد احتل المضربون الطرق وأخلوا العزب ، ومن الأيام الشهيرة : يوم ١١ يونيه في سيدى موسى ، و ١٣ في بئر توتا و ١٥ في حسين داي ، وروفي جو ، وقوة الماء ، وبئر خادم ، و ١٦ في ستولى وبوجي . وتطورت الحالة في بعض الجهات إلى مظاهرات عنيفة ، ففي يوم ١٤ يونيه تجمع جمهور كبير في سيدى بالعباس ، ووقعت مشادة بين المسلمين والمستعمرين أسفرت عن ٤٠ جريحاً ، وكذلك في وهران وتلمسان ومستغانم حيث قتل بعض المستعمرين وجرح بعض المتظاهرين ومات بعضهم . ويظهر أن شهر يوليه كان أكثر من يونيه اضطراباً ، إذ وصل عدد المضربين فيه إلى ٤٠ ألفاً حسب الإيضاح الذي أعطاه مسيو أوبو في مجلس الشيوخ الفرنسي ، ولم يخف شأن الاضرابات إلا في ديسمبر سنة ١٩٣٦ . وفي ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٧ وقع صراع عنيف في سيدى بالعباس ، ثم في فاتح مارس الموالي اجتمع في قرية مَرَمَى لا كونت (عمالة وهران) مئات من العمال الفلاحيين وقرروا الاضراب والتظاهر . وفي الغد توجهوا إلى السوق العظيم الواقع في طريق معسكر لينعوه من الانعقاد ، (وهذا ما يسمى في العرف القبلي في المغرب بكسر السوق ، وهو رمز إعلان الثورة في القبيلة) . فحاصروا الطرق المؤدية إليه ، ولما عجز العامل عن ردهم استدعى القوات المسلحة فانضم إلى العمال أكثر من ١٠ آلاف شخص من القرى المجاورة للسوق ، وما وصلت فرقة اللفيف الأجنبية الأولى حتى هاجمها المتظاهرون بالحجارة ، ووقعت معركة عنيفة بين الجانبين . وفي يوم ٩ من الشهر نفسه أضرب عمال المعامل ومناجم النحاس في نواحي قسنطينة ، ولما أبى العملة الأوربيون التضامن معهم جرت بين الفريقين مشادة تدخل فيها الجيش وسقط فيها عديد من القتلى .

لقد تعدنا سرد أمثلة من الحوادث التي جرت في الجو الذي كونه انعقاد المؤتمر

الإسلامي الجزائري ، فهل كان هذا الجمهور المتحمس المندفع يؤيد رجال المؤتمر في مبادئهم التي لا تصرح بالاستقلال ولا تطالب به ؟ الحقيقة أن هتافات المتظاهرين ومطالبهم كانت أبعد بكثير من طلبات الدكتور ابن جلول وشيعته . وأن المؤتمر لم يفعل إلا أن أزال الحاجز الذي كان يمنع الجمهور من إعلان صوته والإيالة عن رغائبه . وإذا كانت ظروف الجبهة الشعبية أو الحكومة اليسارية في فرنسا قد وجهت الحركة توجيهاً نحو التطاحن بين الطبقات ، فيجب أن لا نخطيء ، فالطبقة في الجزائر ليست إلا صورة من صور الفوارق التي كونها الاستعمار . وليست البروايتاريا الجزائرية إلا الأمة بأسرها تتور ضداً على المستعمرين بقطع النظر عن كونهم أغنياء أو فقراء ، رأسماليين أو أصحاب مهنة . ومهما يكن فإن الصراع المغربي لم يشمل أياماً مثل هذه التي سمح له الجو فيها ليعان كرهه للمستعمر ورغبته في التحرر من عبوديته ، وطموحه لاسترجاع كل الحقوق التي اغتصبت منه سواء كانت مادية أو معنوية .

يقول المثل القديم : إن الحقيقة يخدمها أصدقاؤها وأعداؤها على السواء ، وكذلك الاستقلال الجزائري خدمه أصدقاؤه الذين يطالبون به علناً ، وخدمه كذلك خصومه المستعمرون ومن إليهم من اليائسين والجامدين الأهالي ، وكذلك وقع ، فإنه ما أخذ المؤتمر الجزائري ينعقد ، وما أخذت دعوته تنتشر في الأوساط الفرنسية والأهلية حتى هبت طوائف المستعمرين تبذل الجهود المختلفة للقضاء على المؤتمر وعلى مطالبه التي عرضها بباريس . أما الوسائل التي استعملت فيهمنا ما يتعلق منها بموضوعنا ، وهو احتضان المستعمرين وإدارة الشؤون الأهلية في الجزائر للفكرة الصحيحة ، وهي أن واجب فرنسا أن تحتفظ للجزائريين بشخصيتهم الأهلية ، وأن لا تدمجهم في فرنسا ، أو تجنسهم بجنسيتها ؛ لأن ذلك يتنافى مع الوعود المعطاة . ولقد استعملت الإدارة لهذا الغرض بعض رجال الدين في البلاد ممن عرفوا بمواليتهم للسلطة الفرنسية ومعاداتهم لجمعية العلماء وأفكارها السلفية . وقد كان في مقدمة المتزعمين لمعارضة المؤتمر مفتي الجزائر ابن دالي كحول

الذى كان معروفاً بإخلاصه للولاية العامة وإدارتها السياسية ، فانتهر بعض المتطرفين حماسة الجمهور في استقبال وفد المؤتمر بعد رجوعه من باريس ، وطعن المفتى طعنة كانت القاضية عليه . وقد كان لقتله صدى كبير في الأوساط الفرنسية التي أقامت حول اسمه دعاية قوية أدت إلى اجتماع مؤتمر ثان من رجال الطرق تحت رعاية المسيو ميو مدير الشؤون الأهلية إذ ذاك ، قرر مطالبة فرنسا بحفظ الشخصية الإسلامية بالجزائر ، وقال إن المؤتمر الأول لا يعبر عن أمانى الأمة الجزائرية .

وإذا لم يكن لمؤتمر هؤلاء الذين خانوا خيانتهم الأثر الشعبي الذي كان لرجال المؤتمر الأول فإن فئة من الأمة على كل حال أخذت تفكر في حقيقة ما يراد منها . ولم يعد التيار الذى ساقه ابن جلول يحرف كل الذين يتعاونون معه ، ثم سرعان ما تكون في وسط المؤتمر الأول إنشقاق أدى إلى إخراج ابن جلول من رئاسة المؤتمر لأن أفكاره وتوجهاته وتصريحاته لم ترق الهيئة التنفيذية . وفي يوم ٢٢ يناير سنة ١٩٣٧ عرض على مجلس النواب الفرنسي مشروع (بلوم فيوليت) القاضى بإعطاء طوائف من الجزائريين الحق في النيابة والانتخاب للبرلمان الفرنسي دون أن يضطروا لإلغاء أحوالهم الشخصية الإسلامية . وقد عارض فرنسيو الجزائر المشروع بكل ما أوتوه من قوة ، وعقد جميع رؤساء البلديات والعمالات الجزائرية الذين هم فرنسيون مؤتمراً ضموا فيه صوتهم لشيوخ الطرق المطالبين برفض المشروع لأنه يؤدي للقضاء على السيادة الفرنسية في الجزائر .

هزب الشعب الجزائرى :

كتب لى الأمير شكيب أرسلان من جنيف في أوائل سنة ١٩٣٦ رسالة يخبرنى فيها بالتجاء الزعيم مصالى الحاج إلى جنيف ، ويثنى على شهامته وغيته وذكائه . وقد ظل مصالى هناك حتى قامت حكومة الجبهة الشعبية فشمله العفو العام فعاد إلى بلاده وعاد إلى هذا الجو المرتبك الذى تحدثنا عنه ، وبعد أن أقفلت

نهائياً جمعية نجم شمال أفريقيا . ومن حسن حظ مصالي وإخوته أنهم لم يشتركوا في كلا المؤتمرات الذين ذكرناها ، فأمكنهم بذلك أن يستغلوا الحوادث ويعملوا بمقتضى الروح القومية الصحيحة ، فأخذوا يدعون كافرين لرفض مشروع فيوليت ، ويثيرون الروح القومية في اجتماعات وتجولات خاصة ، ثم أسسوا في مارس سنة ١٩٣٧ منظمة جديدة سموها (حزب الشعب الجزائري) .

لقد ولد هذا الحزب في ظروف عصيبة ، واستمد نظامه من حزبي الدستور التونسي والحزب الوطني المراكشي ، وورث خلايا وأنصار نجم الشمال الإفريقي وكان لرئيسه اتصال كبير بإخوانه في مراكش وتونس وبعطوفة الأمير شكيب أرسلان . وهذا ما أدى فعلاً بالفرنسيين لمقابلة الحزب الوابيد بكل ما في استطاعتهم من استنكار وغضب . وفي ١٧ أغسطس من السنة نفسها اعتقل الزعيم مصالي وجماعة من إخوانه من بينهم الشاعر الأديب مفدى زكريا وحكم عليهم بالسجن سنتين بدعوى أنهم عاودوا تأسيس جمعية النجم المنحلة باسم حزب الشعب ، وأنهم يقاومون السيادة الفرنسية في الجزائر ويعملون لصالح الوحدة العربية

وفي سنة ١٩٣٨ رفضت الأغلبية من النواب الفرنسيين مشروع بلوم — فيوليت فتأكد لمن لم يكن يعلم أن سياسة الأدماج لم تكن إلا أداة تستعملها الإدارة الفرنسية كلما دعت إليها حاجة الظروف والاعتبارات لكسب الوقت ريثما يتسنى لها أن تضرب . وهكذا انفصل عباس فرحات أيضاً عن هيئة المؤتمر ، ولكن ليعلن ما وصلت إليه تجربته من ضرورة إعطاء الشعب الجزائري كياناً ذاتياً يتمكن معه من أن يحكم نفسه بنفسه ما دام الحاكمون يأبون عليه حتى أقل مظاهر المساواة مع غيره من الجماعات الإنسانية . ثم أطلق سراح مصالي في أغسطس سنة ١٩٣٩ فوجد القادة الجزائريون أنفسهم جميعاً متفقين بحكم الواقع على استنكار التلاعب الفرنسي ، وعلى الرغبة في العمل لتحرير الأمة الجزائرية من هذه الأساليب الاستعمارية المملة . ولكن الوقت كان على مقربة من اجتماع ميونيخ ، والحرب على الأبواب ، والفرنسيون غير مستعدين لأكثر من العنف

واستعمال القوة في كل مكان . ولذلك ما حاول مصالى الحاج استئناف نشاطه حتى أعيد هو وثلة من المخلصين إلى السجن في ٤ أكتوبر سنة ١٩٣٩ أى بعد شهرين فقط من إطلاق سراحه ، وبعد ما بقي في السجن الاحتياطي ١٧ شهراً حكم عليه يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٤١ بالسجن ١٦ عاماً مع الأشغال الشاقة ، وبالنفي ٢٠ عاماً ، وبثلاثين مليوناً من الفرنكات كغرامة .

حزب أصدقاء البيان :

وفي ٣ فبراير سنة ١٩٤٣ حدث ما لم يكن في حسابان الفرنسيين أن يقع ، فقد احتاط المحتلون بجميع الجهات ، واعتقلوا قادة حزب الشعب الجزائري كباراً وصغاراً ، واتخذت حكومة فيشي أساليب الدعوة القديمة للتجنيس ، فاستدعت بعض النواب المسلمين وأكثر الخطب والتصريحات ، ولكن ذلك كله لم يعق الشعب الجزائري عن أن يبحث عن الحرية التي يريد ، وكانت الضربة هذه المرة من جانب لم تعتقد فرنسا أنه سيواجهها بغير النعمة الفرنسية ؛ فقد تجمعت الأمة الجزائرية كلها بما فيها من قداماء دعاة التجنيس ، إلى أنصار حزب الشعب الكثيرين ، ورجال جمعية العلماء وأسسوا هيئة جديدة تحمل اسم « أصدقاء البيان » يتزعمها الأستاذ عباس فرحات . وقد قرر هؤلاء المتسكتلون قطع كل صلة مع الحركات التجنيسية القديمة ، والمطالبة بالشخصية الجزائرية المحضة ، وتأسيس جمهورية جزائرية ذات برلمان جزائري منتخب انتخاباً حراً كاملاً .

وإذا كانت هذه الحركة معتدلة في مطالبها بالنسبة لحزب الشعب فإنها تعتبر انتصاراً من الجزائريين على أنفسهم لأنها خروج من فكرة الاختلاط بالفرنسيين والتبعية المطلقة لدوتهم إلى فكرة الذاتية الجزائرية ، وقيامها في ظروف عصبية يعتبر إغاثة كاملة للحركة الوطنية في الجزائر .

وللجواب على هذه المطالب القومية المحضة قررت وزارة الشؤون الإسلامية

اللجنة التحرير الفرنسية أن يعلن ديجول قبول فئات من المثقفين الجزائريين في حظيرة العائلة الفرنسية ، لكن الوقت قد فات والشعب الجزائري وجد طريقه فلم تعد هذه النعمة البالية تطربه ، ولا هذه الأساليب العتيقة تخدعه ، فعوضاً عن أن تهدىء الحالة خطبة ديجول بقسنطينة التي صرح فيها بهذا القرار لم تفعل إلا أن أذكت الشعور وهاجت النفوس . فأعيد مصالى الحاج للجزائر في طيارة خاصة بقصد المفاوضة معه ، ولكن الزعيم الجزائري أبى أن يقنع بغير المبادئ التي اعتقل من أجلها . وهكذا أعيد مرة ثالثة لجنوب الجزائر منقياً محصوراً ، ثم دعى عباس فرحات وعبد القادر السايح للحضور في اجتماعات في الولاية العامة فامتنعوا عن الحضور وأرسلوا للسجن أيضاً .

وفي سنة ١٩٤٥ بعد أن استسلم المحور أطلق سراح فرحات ، ولكنه عاد للعمل ضمن حزب البيان ، وقاد مظاهرات في الجزائر وقسنطينة ووهران . وسطيف شارك فيها أنصار حزب الشعب غير المعتقلين ، وحياتها مصالى ببرقية من منفاه بالشلالة (عمالة وهران) فقاد الفرنسيون على الشعب قواتهم بما فيها من دبابات وطائرات ، وقبض على عباس ، أما مصالى فقد نقل إلى الكونغو حيث مر على في قرية مايا مايمافى ، وقد حاولت مقابله أثناء سروره فمنعني الحرس الذين كانوا معه ، وهددت السلطة طبأخي الأسود من أجل أنه بلغه وجودي في القرية وتحتي له .

مأساة ٨ مايو سنة ١٩٤٥

شارك المسلمون الجزائريون في الدفاع عن الديمقراطية أثناء الحرب الأخيرة ، ومات منهم عشرات الآلاف في صفوف الحلفاء ، كما مات من إخوانهم التونسيين والراكشين وغيرهم من العرب عدد كبير ، وأبلوا جميعاً بلاء حسناً في صد الطغيان النازي والفاشي عن البلاد الأوربية ظانين أن ما يبذلونه من جهد في سبيل التحرر لن يضيع ، وأن الإنسانية لن تسف إلى الدرجة التي بلغها المستعمرون في القرن العشرين ، فتتكر جميل هؤلاء الشهداء ، ودمهم ما يزال طرياً . وتنسى كل ما فعله العدو بأبنائها لتنتقم من الإنسانية في الشعب الجزائري المسكين .

والحقيقة أن الذين يتلون بمصائب في هذه الحياة ثم ينجون منها قسماً : قسم يتذكر حالته الماضية فيشعر بما فيها من آلام وأحزان ، ويتسع شعوره إلى الإحساس بما يعانيه الغير من أمثالها ، وتتحرك غيرته ، فيبذل من الجهد لتخليص المنكوبين مثل ما بذل لتخليص نفسه ، ويجد في ذلك العمل من اللذة والثوبة ما تطمئن له نفسه ويرضى به ضميره . وهؤلاء هم الشرفاء . ولا شك أن من بينهم أبناء العرب في الجزائر وغيرها الذين تجاوز شعورهم بالاستعمار في بلادهم إلى التألم منه وهو في ديار خصومهم ، فضحوا لمقاومة الاحتلال الأجنبي عند غيرهم كما ضحوا ويضحون لمقاومته بين ظهرائهم .

وأما القسم الثاني فلا يحس بعد نجاته من المصائب التي ابتلى بها إلا برغبة ملحة في زيادة الابتعاد عن ظروفها وصورها ، وتصل به هذه الرغبة إلى حب التظاهر بكل ما من شأنه أن يجعله يحس بوجودان غير وجدان الطبقة التي نكبتة ؛ يريد أن يتقمص روح الذين نكلوا به ، ووجدان الذين عذبوه ، ونفسية الطغاة الذين احتقروه وأهانوه ، ومن أجل ذلك ولكي يرضى حاجته ويظهر للناس أنه

من أولئك يرتكب مع غيره نفس الفظائع التي ارتكبت معه ؛ يريد أن يحس أنه القاتل بعد أن أحس أنه المقتول ، والشاتم بعد أن شعر أنه المشتوم ، والمستعبد لغيره بعد أن أحس بأنه مستعبد لسواه . ولا يزال يعمق في هذه الرغبة حتى يتفوق على الظالمين الأولين ، ويأتي من الجرائم في حق إخوانه البشر ما يرتقى به أعلى مراتب الأجرام ، ويهوى به في أحط درجات السفلى ، ولا شك أن المستعمرين الفرنسيين في الجزائر من بين هذا القسم الثاني .

وليس هنالك تفسير نفسى غير هذا الذى قلناه يمكننا من فهم الأسباب التى دعت مستعمري الجزائر لإقامة هذه المذبحة الخطيرة يوم ٨ مايو وما بعدها .

إن يوم ٨ مايو هو اليوم الذى احتفلت فيه الأمم الديمقراطية كلها بعيد النصر بعد عراك خمسة أعوام تكبدت فيه الإنسانية من الخسائر فى المال والأنفس والضمائر ما لم يسبق أن جرى مثله فى العالم منذ بدء الخليقة إلى اليوم . ولقد ظن إخواننا الجزائريون أنهم — وقد شاركوا فى هذه التضحيات بأرواحهم وكل ما يملكون — لهم الحق فى أن يحتفلوا كغيرهم من الحلفاء بعيد طالما منتهم به الأيام ؛ ذلك العيد الذى سيدشعرون فيه لأول مرة أنهم يشاركون أبطال العالم كله فى فرح واحد وسرور متحد ، كما شاركهم فى إسالة الدموع والدماء . ولذلك فقد خرجوا يوم الاحتفال يطوفون الشوارع مع غيرهم من المتظاهرين ويحملون علم الجزائر الذى يمثل راية الأمير عبد القادر مؤسس الاستقلال الجزائرى ، ولكن كبر على المستعمرين الفرنسيين أن يتركوا هؤلاء الأهالى يتنفسون قليلا فى هذا اليوم ، ويعانون رجاءهم فى أن يتحقق أملهم فى بعث الدولة الجزائرية المستقلة ، وإحياء كيائها . فهاجموا الجزائريين العزل وأسقطوا العلم ، ونشبت معارك عنيفة بين المسلمين والفرنسيين ، ضرب فيها الأولون بالعصى والحجارة ، وضرب فيها الآخرون بالحديد والنار ؛ أى بالأسلحة التى هيأتها لهم الإعاقة والتأجير الأميريكى ، وأسفرت المعارك الكبيرة عن سقوط أقل من مائة قتيل فرنسى وعشرات الآلاف من القتلى المسلمين .

ولم تكن هذه المعارك في مكان واحد ، بل كانت في جهات متعددة ، وأهمها سطيف ، وأفضعها قالة حيث اصطيد آلاف الشبان المسلمين ، وسيقوا أفواجا إلى المذبحة ، وقتلوا رمياً بالرصاص .

إن من المستحيل أن تكون هذه المهاجمات التي قام بها المستعمرون في الجزائر وليدة الصدفة ، بل إنها كانت مدبرة مبيتة سلاح فيها الفرنسيون والفرنسيات وتضامنت فيها الأحزاب الفرنسية كلها لتقتل الشعب الجزائري المنكوب الأعزل من كل سلاح ، لا شيء إلا لأنه يريد أن يأخذ حقه من الفصر ، كما أخذ حقه من الحرب ، ويفوز بقسط من حريته القومية ، كما شارك في تحرير غيره من الشعوب .

لقد حاول المستعمرون أن يبرروا هذه المهاجمة بدعوى أن مصالح زعيم حزب الشعب الجزائري تجول لإلقاء خطاب مهيجة في بعض الجهات ، ولكن هل من الحق أن يقابل خطاب يلقيه زعيم في جهة ما — مهما كان هذا الخطاب قاسياً وعدائياً — بإغراق الشعب بأحدث أنواع الأسلحة الجهنمية وإصلاؤه ناراً حامية يتلظى أوارها ، وحرماً طاغية لا قبل له بصدها ؟ ...

الواقع أنه كبر على الفرنسيين ما ظهر به الجزائريون من وعى قومي وطموح للحرية ورفض للتجنيس . لقد كانت الجنسية الفرنسية هي الأغنية التي يهدهى بها الفرنسيون أعصاب الأهالي كلما ثاروا واحتجوا ، لأنها ستجلب لهم الحرية والسعادة والمهانة الدائمة ، ولكن الفرنسيون اصطدموا هذه المرة بالحقيقة الجزائرية ، وهي أن الشعب الجزائري لا يرضى بغير الحرية الكاملة والاستقلال التام ، وأن المائة وعشرين عاماً التي قضاها تحت حافر المستعمر لم تقتل في نفسه شعوره بقوميته ومولته وعرويته ، بل زادت حنقا على الاستعمار ، وتشبثاً بأهداب حقه الضائع وحنق المستعمرون فلم يستطيعوا هضم هذا الواقع ، وترشوا مدة الحرب — وهم يستعدون — حتى إذا تم الظفر على المحور وعادوا بمنجاة من مخاوفهم انتفشوا كما تنتفش الهررة ، وانطلقوا على الساكنين ينتقمون منهم ويحذرونهم من الغلط

ويثبتون لهم أن القوات الفرنسية مازال قاهرة ، وأن فرنسا الخالدة لا تنفك بالمرصاد للذين يطالبون بالحرية أو ينادون بالاستقلال .

وهم ما يكن فإن هذه المسألة أثبتت للعالم فظاعة الاستعمار الفرنسي ، وأكدت للذين يجهلون : أن الأمة الجزائرية لم تقبل أبداً حكم فرنسا لها . ولقد زاد هذه الحقيقة وضوحاً روح الشجاعة التي ظهر بها المعتقلون من مختلف الأحزاب الجزائرية ، حيث أكدوا في صراحة ووضوح ثباتهم على المبادئ ، واستعدادهم للبذل في سبيل الوطن المنكوب . وقد احتج العالم المتمدين على هذه الفظائع وأشهرت الحكومتان الانجليزية والأمريكية الحكومة الفرنسية باستنكارهما لهذا العمل الشنيع ، ولكن الأمر لم يتجاوز هذا الاحتجاج . وما زال الجزائريون يرزحون تحت ضروب العنف وأنواع الإرهاب إلى اليوم بمراى ومسمع من الأمم المتحدة ودولها المتمدبنة .

حلول معروضة

وبالرغم عن كل ما جرى ، وبالرغم عن كل ما يدعى ، فقد انتهت الحرب وهي تعلن حقيقة واضحة هي تقهقر موقف فرنسا في الجزائر . وعبثاً حاول الفرنسيون أن يوقفوا تيار المطالبة بالاستقلال الذي جرف كل نواحي القطر ، وأصبح العقيدة الخالدة التي يدين بها كل جزائري من أي حزب كان . ولم يزد استدعاء بعض طبقات الشعب للانتخاب للنيابة في البرلمان الفرنسي إلا تعقيداً للمسألة ، وتصعباً لحلها ؛ إذ أدرك رجل الشارع بصفة عملية أن هذه النيابات التي طالما وعد بها لا قيمة لها ما دامت في مجلس غير وطني ، مركزه في عاصمة المحتل ، ويستمد تفوذه من سيادة الشعب الفاتح وأمانيه .

وإزاء هذه الحقيقة أخذت الحكومة الفرنسية وأحزابها يبحثون عن حل يوفق بين رغبتهم في الاحتفاظ بالجزائر كجزء من فرنسا نفسها ، وتحقيق أمانى الشعب الجزائري لاستقلاله ، ولكن ليس في متناول القدرة البشرية أن تجمع بين متناقضين أو توفق بين مختلفين . لأن الاستقلال يعنى الانفصال أو على الأقل الارتباط بعقد تحالف يتساوى فيه المتعاقدان ، بينما إتمام الشخصية الفرنسية يقتضى إنمحاء في الغير ، أو على الأقل تبعية ضيقة المعنى كاملة المدلول . ولذلك فإن كل الحلول التي عرضها الفرنسيون ، لم تكن غير شكل جديد لمشروع (بلوم — فيوليت) الذي سبق أن أشرنا إليه .

ومن هذه الحلول ما عرضه الشيوعيون والاشتراكيون من اعتبار الجزائر وطناً قائماً بنفسه ، له حكومته ومجلسه ، ولكن محتفظ فيه بالسيادة الكاملة المنفردة لفرنسا الوطن الوالد كما يقولون . أما أحزاب اليمين فلا زالت تغنى بنشيد

وحدة الوطن الفرنسي الذي لا يقبل القسمة ، ولذلك لم يسعها إلا أن تصادق على المشروع الحكومي الذي عرضته على مجلس الأمة الفرنسية بعد زيارة وزير الداخلية ديبروه للجزائر في أوائل العام الماضي .

ويتلخص المشروع الحكومي في أن يعطى للجزائر نظاماً يقضى :

١ — بأن تعتبر مجموعة عمالات فرنسية تتمتع بشخصيتها المدنية وباستقلال نوعي مالي ، وتنظيم خاص .

٢ — السلطة التنفيذية في يد الوالي العام .

٣ — للجزائر سلطتها التشريعية يمثلها مجلس حكومي يتكون من ستة أعضاء ، تعين ثلاثة منهم الولاية العامة ، يضاف إليهم رئيس ونائب رئيس ، ورئيس المالية . ومهمة هذا المجلس الحكومي مراقبة المجلس النيابي الجزائري الذي قرر المشروع وضعه وتنظيم شكله .

٤ — ويتركب المجلس النيابي الجزائري من مائة وعشرين عضواً ، نصفهم للأهالي ونصفهم للفرنسيين ، ينتخبون انتخاباً عاماً لمدة ستة أعوام في دورتين وبالاقتراع السري . أما اختصاصات هذا المجلس فتتضمن في المناقشة والمصادقة على ميزانية الجزائر التي تعرضها مصالح الولاية العامة . كما أن له حق الاقتراح فيما يرجع للضرائب والأداءات . وكل مناقشة خارج هذه الدائرة تعتبر منعقدة ولا قيمة لها . وليس للمجلس أثناء معارضته لعمل الحكومة حتى في الشؤون المالية أن يقترح ضدها بحال ، كما أن مقرراته لا تعتبر نافذة إلا بعد مصادقة الحكومة عليها بمرسوم اعتيادي .

وقد صادق مجلس النواب الفرنسي على هذا المشروع يوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩٤٧ بثلاثمائة واثنين وعشرين صوتاً مع تغيب سائر النواب المسلمين ، وكل الممثلين الشيوعيين وبعض أعضاء التجمع اليساري . أما ممثلو الجالية الفرنسية بالجزائر فقد صوتوا لرفضه

لكن هذا التصويت يعتبر عديم القيمة ؛ لأن المسلمين الذين يهمهم الأمر

قد رفضوه ، وتغيب مثلهم عن قبول الحضور لمناقشته . كما أن أعضاء مجلس الدولة المسلمين استعفوا احتجاجاً على عرض مثل هذا المشروع على مجلس النواب وهو لا يحقق آمال الشعب الجزائري ولا يتفق مع رغائبه .

ومقابل هذه المشروعات الفرنسية عرض حزب البيان الذي أصبح يسمى (بالاتحاد الديمقراطي لمسلمي الجزائر) حلاً جديداً ظن واضعوه أنهم يستطيعون أن يوفقوا به بين وجهة النظر الفرنسية ووجهة النظر القومية في الجزائر . وهذا الحل يتطلب إعطاء الجزائر استقلالاً نوعياً بتكوين جمهورية جزائرية ، لها حكومتها وبرلمانها ، وارتباط هذه الجمهورية بالاتحاد الفرنسي ، وتضامنها مع فرنسا في سياستها المتعلقة بالشئون الخارجية والمالية والعسكرية ، على أن يكون هذا الارتباط مؤقتاً إلى اليوم الذي تستطيع فيه الجزائر أن تنال استقلالها الكامل . وطبعاً أن لا ينال هذا المشروع الأهلى نصيباً من النجاح كبيراً لا في الوسط الفرنسي ولا في الوسط القومي في الجزائر ؛ لأنه يتعارض مع روح الامتلاك المسيطرة على السياسة الفرنسية الجزائرية ، كما يتعارض مع الوطنية الجزائرية التي ترمي إلى التحرير الكامل الناجز . ولذلك لم يصادق عليه حزب الشعب الجزائري الذي ظل مخلصاً للمطالبة بالذاتية الجزائرية بكل ما تدل عليه الكلمة وهو لا يمسك مع ذلك عن وضع مشروع لتكوين جمهورية جزائرية ، لها دستورها الذي تضعه جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً عاماً يشارك فيه مجموع الشعب الجزائري دون تمييز بين عناصره ودياناته . ويقترح لتنظيم علاقاته مع فرنسا عقد محالفة بين الطرفين على قدم المساواة تضمن مصالح المتعاقدين معاً ، لكن دون أن تعترف بأي نوع من أنواع الاستعباد ، ومن بينها الانخراط في ممالك الاتحاد الفرنسي .

الحالة الحاضرة :

وضوح العقيدة التي أعلنها حزب الشعب الجزائري بواسطة زعمائه ورجاله في المشرق والمغرب ، واستمرار رئيسه السيد مصالي الحاج في منفي أبي زريعة بالجزائر بعد أن أعيد من الكونغرس ، ومهزلة مشروع الحكومة لما سمته بالنظام الجزائري ، وقبول حزب البيان للانخراط الموقت في الاتحاد الفرنسي — كل ذلك هياً للرأي العام الجزائري وسيلة الحكم على الأشياء ، واتخاذ الخطوة المثلى التي يتجه صوبها بعد أن وقف برهة يترى في اختيار الطرق المعروضة عليه . وقد جاءت الانتخابات البلدية الأخيرة في القطر الجزائري برمتها دليلاً قاطعاً على أن الأمة اختارت طريق التحرر الكامل والاستقلال التام . ولذلك فقد نال مرشح حزب انتصار الحريات الديمقراطية (الذي هو الاسم القانوني لحزب الشعب الجزائري الممنوع) أكثر من ستين في المائة في سائر القطر ، زيادة على تغيب فريق من الأمة يفوق ثلث الناخبين احتجاجاً على الإجحاف الواقع والضغط المستمر . كما أن حزب الاتحاد الديمقراطي الذي هو الاسم الجديد لحزب البيان فشل في هذا الانتخاب من أجل قبوله سياسة الاتحاد الفرنسي ، ومن أجل تحالفه مع بعض الهيئات الفرنسية في الجزائر .

وهكذا أصبحت الحالة الحاضرة تؤكد أن الأمة الجزائرية مجمعة على غاية واحدة ، هي غاية الاستقلال ، ومتجهة اتجاهاً سياسياً واحداً هو اتجاه الوضوح في عرض المطالب بالصراحة المطلقة في الدفاع عن الحق .

ويبدو أن الحزبين الجزائريين آخذان في الاقتراب من بعضهما ، فقد أعلن مسيرو حزب البيان رغبتهم في العدول عن فكرة الاتحاد الفرنسي ، كما أن عباس فرحات زعيم هذا الحزب أدلى بتصريحات تدعو إلى التفاوض ، وأعقبها بتغيير اسم جريدة حزبه (المساواة) الذي يدل على أنه لا يطلب أكثر من تسوية الأهالي الجزائريين بالفرنسيين في الحقوق والواجبات فأصبحت اليوم تحمل

اسم (الجمهورية الجزائرية) الذى يدل على اتجاه أوضح فى ناحية الحكم الذاتى وقد وجه مصالى الحاج زعيم حزب الشعب من منفاه ببوزريعة نداء حاراً لأصحاب البيان يذكّرهم فيه بضرورة الاتحاد والعمل على إزالة الفوارق التى لم تكن إلا أثراً من آثار الاستعمار الأجنبى .

ويظهر أن جمعية العلماء المسلمين مقتنعة كامل الاقتناع بضرورة العمل على تقوية الروح الاستقلالية فى البلاد ، والتوسط لتوحيد الصفوف بين الحزبين الجزائريين على أساس ما اختارته الأمة فى انتخاباتها الأخيرة . وقد صادق حزب الشعب على تأسيس لجنة التحرير فى القاهرة ، وعين له ممثلين دائمين بها . ولعلنا لا ننتظر طويلاً حتى نرى حزب البيان منضماً إلى هذه اللجنة التى تعمل على تحرير سائر أقطار المغرب العربى بإذن الله .

في تونس

أو

المغرب الأدنى

لقد كان احتلال تونس ومراكش النتيجة المتوقعة لفتح الجزائر . ولذلك ما انتهت الحرب الجزائرية الفرنسية حتى أخذت فرنسا تدبر الوسائل التي توصلها لغايتها من فتح تونس أولاً ، ثم مراكش ثانياً كما سنرى . أما العلل التي تعللت بها فهي الدفاع عن المصالح الاقتصادية ، وضرورة عدم وجود دولة قوية تناوئها في شرق الجزائر وغربها .

وإذا كانت المحاولة الفرنسية في الجزائر لم تهتم كثيراً الدول الكبرى فإن طموح فرنسا لفتح تونس ومراكش هاج كثيراً من الدول التي انبثقت في نفسها مطامح تقسيم هاتين الأمتين ، وعدم تركهما لفرنسا وحدها . وهكذا تكونت مسابقة دبلوماسية بين هذه الدول صعبت على تونس ، كما صعبت بعد على مراكش الدفاع عن نفسها إذ أحدثت لها ارتباطات مالية واضطرابات داخلية .

ونحن لا يهمنا أن نتعرض في بحثنا هذا لختلف المراحل الدبلوماسية التي اجتازتها القضية التونسية فذلك موضوع آخر يحتاج لدراسة وتفصيل . وإنما الذي يهمنا أن نشير إليه هو أن توقيع عقد الحماية لم يتم إلا بعد أن استمرت تونس تدافع عن نفسها ضداً على محاولات فرنسا والدول الأخرى مدة خمسين سنة كاملة . وهذا يعني أن تونس كمراكش لم تقبل الحماية قط ، وأنها حاولت بكل ما تملكه من جهد أن تحتفظ باستقلالها وأن تعمل على توطيد أواصر الصداقة مع جيرانها . ولسنا نقول إن محاولتها هذه كانت كلها سائرة في الخطة التي كان ينبغي أن توجه فيها ؛ فإن حياة الشعوب في أوقات مرضها تكون معرضة لختلف الأعراض الخارجية ، وتتجاذبها شتى النزعات والأهواء . ولذلك لا يحيد لنا عن الاعتراف بضعف السياسة الحكومية وخصوصاً المالية التي سهلت على المستعمر أن يستفيد من الحال ، ويصطاد في الماء الذي عكرتة تصرفاتها

إنما يجب أن تؤكد أن الشعب التونسي لم يخطيء في يوم من الأيام تقديره
للاحوال ، ولا اعتباره لمصائر الأشياء ، فكان يقاوم شتى النزعات ، ويشور
على الذين يعشون بخيراته ، كما يشور على الأجانب الذين يريدون التدخل
في شئونه .

ومن أهم ما يلفت النظر في تاريخ هذه المرحلة تنبه الحكومة التونسية بإرشاد
المفكر الغربي الوزير خير الدين إلى أن خير وسيلة لمقاومة أوروبا هو النهوض
بالبلاد ، وإصلاح أنظمة الدولة العتيقة ، وتوجيه الأمة نحو الرقي الصحيح الذي
كان السبب في رفع منار الغرب عاليا .

وكان خير الدين من المصلحين الذين تأثروا تأثراً عميقاً بمبادئ الثورة
الفرنسية وأفكارها ، واقتنعوا بأن على الشرق أن يغير أساليب الحكم الاستبدادي الذي
جرى عليه ، وبما أنه عاصر أواخر أيام نابليون ، وشاهد بنفسه ما أصيبت به الجزائر
وما منيت به المقاومة التي نظمها الأمير عبد القادر فقد أدرك أن الخطر الأكبر
ليس هو في مهاجمة الغربيين للبلاد ، ولكنه في الأمراض الاجتماعية والأخلاقية
التي نكبت بها . وقد درس خير الدين القوانين والتنظيمات الجديدة التي صدرت
في تركيا على عهد الخليفة عبد المجيد الأول ، واستمع لنصائح وأفكار المصلحين
العثمانيين الكبار أمثال فؤاد محمد باشا ، ورشيد عالي باشا ، التي كانت ترمي
إلى التخفيف من استبداد الحكم المطلق ، وتعمل على إيجاد دستور عثماني
مقتبس لا من الدستور الإنجليزي ، بل من دستور كافور الإيطالي — تلك
الأفكار النيرة التي بدت بعد بأجلى مظاهرها في شخصية المصلح الدستوري
العثماني الكبير مدحت باشا . وقد وضع خير الدين كتاباً تلخص فيه آراءه
ونظراته الدستورية .

حاول المصلح التونسي أن يطبق آراءه الحديثة في تونس ، ولكنه
اصطدم بعقبتين كبيرتين : أولاها استبداد الوزير الأكبر مصطفى خازندار
الذي حكم تونس مدة أربعة وثلاثين عاماً ، كان فيها مثال الجور والإرهاب

والإبتزاز لأموال الشعب وذخائر الدولة . وثانيتها مشايخ الدين الذين كان لهم نفوذ مطلق على ذهنية الأمة . مع عامل ثالث هو تخوف الشعب التونسي من الإصلاحات التي كانت تقتبس من الغرب ، ظناً منه أن كل شيء غربي يمس بكيان الأمة ووجودها . وقد حاول خير الدين أن يستعمل كل الوسائل لكسر شوكة الخازندار فلم ينجح . واهتدى بعد إلى أن الوسيلة الوحيدة هي استجلاب عطف الباي عليه . فقدم لبساطه شاباً يدعى مصطفى بن اسماعيل ، سرعان ما استولى على عقلية الماهل ، وأثر في تصرفاته . وانتهى الأمر بتغفل نفوذ خير الدين في البلاط ، فاستطاع أن يقنع الملك بقبول الفكرة الدستورية ، فأعلن سنة ١٨٦٧ دستور المملكة التونسية الجديد .

وقد كانت هذه الخطوة الجريئة خير وسيلة لإنهاض الدولة التونسية وحمايتها ، ولكن الدول المتهافنة على تونس لم يكن يسرها هذا العمل البنائي الكبير ، فقاومته بأنواع كثيرة من أهمها تشجيع المجاهدين من رجال الدين على استنكارها . وقد تظاهر بالمعارضة مثلاً فرنسا وإيطاليا بعد أن كانا يظهران رغبتهما في تأسيس نظام حى بتونس ، وأسندتهما بقية الدول الأخرى الموقعة على معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ التي ختمت حرب القرم ، وحددت مدى الوضع الراهن في الشرق . واستطاع هؤلاء المستعمرون بدعائاتهم وتدخلاتهم أن يهيجوا الشعب نفسه ضد هذا الدستور وكان لهم في مصطفى بن اسماعيل أداة فعالة في معاكسة خير الدين الذي خلقه وجعل منه شخصية مهيمنة في بلاط الباي . وهكذا بقي الدستور التونسي حبراً على ورق .

لم يكن خير الدين باشا من أبناء الشعب الصميمين ؛ بل كان من أصحاب الأراضي الواسعة ، ومن ذوى المصالح المادية الكبيرة . وهذا بالطبع ما جعله يصرف طرفاً من وقته في استغلال أمواله وتنميتها ، وتأجير العقارات وبيعها ، وما جعله ينفعل كثيراً لروستان قنصل فرنسا العام الذي لم يكن يتأخر هو أيضاً عن الاشتراك في المضاربات المالية واستغلالها . وهذا ما هاج عليه الرأي العام.

التونسي ، وأغضب الباي الذي أخره عن الوزارة في ٢١ يولييه سنة ١٨٧٧ .
ويجب أن نلاحظ أن الباي كان قد جدد تبعيته للباب العالي ، وأعطى
حق العقد مع الدول الأجنبية فيما يخص تونس للخارجية العثمانية . وذلك دفعاً
لمطامع الفرنسيين وإبعاداً لهم عن كل محاولة لفتح البلاد .
خرج خير الدين من تونس ملتجئاً للباب العالي . ولما اغتيل السلطان
عبد العزيز ومات السلطان مراد الخامس معتقلاً ، وارتقى عبد الحميد العرش قرب
إليه خير الدين نظراً لمواهبه العالية . وكان عبد الحميد ميالاً للدستور في أول
عهده . ولما كان ناقماً على مدحت أبي الدستور العثماني فكر أن يسند لخير الدين
الصدارة العظمى حتى ينفذ شخصياً الإصلاحات المرتقبة . فتولى المصلح التونسي
الصدارة العظمى فعلاً ، وحاول بكل إخلاص وذكاء أن يطبق دستور مدحت
على ضوء تجارب التنظيمات ، ولكنه اصطدم بعد سنة واحدة بمجمود العثمانيين
في فهم الفقه الإسلامي ، وتذبذب عبد الحميد الذي فضل الرجوع للحالة التقليدية
التي ظل عليها من قبله من الخلفاء . فاضطر خير الدين للانسحاب وبقي في
الاستانة إلى أن مات .

لكن خروج خير الدين من تونس ، وبيعه لعقاراته (بالانقذا) لشركة
مارسييز الفرنسية ، ورفض الباي الاعتراف بهذا البيع أدى إلى استفحال الحالة في
الداخل . وتطور الأمر إلى أن طلب قنصل فرنسا من الباي إعلان الحماية ، فرفض
العاقل ، واستعد الشعب للمقاومة ، وحدثت بعض الوقائع من الكرميين في
حدود الجزائر ، فاحتجت فرنسا ، ولكن محمد الصديق باي تونس رفض معاقبة
القبيلة على عملها البسيط ، فقررت الحكومة الفرنسية غزو تونس وسلطات عليها
جيشاً يشتمل على ثلاثين ألف مقاتل ، واضطرت الباي تحت الضغط والإكراه
إلى توقيع معاهدة باردو وإعلان الحماية على البلاد (١٢ مايو سنة ١٨٨١) .
لكن الشعب التونسي لم يعترف بهذا التوقيع ، وسرعان ما قامت ثورات
متعددة في الجنوب خاصة في صفاقص والقيروان ، وصرح الباي بأن الفرنسيين

أرغموه على إمضاء المعاهدة التي لا يعترف بها ، ففزت فرنسا تونس للمرة الثانية حيث سلطت على صفاقص نيران بحريتها وجرت معارك شديدة اجتلت بعدها الجيوش الفرنسية الجارا والمنزل والجبرا وزازاي ، ولكن لم تستطع أن تقهر المقاومين الذين اعتصموا بالداخل . وقد برز في هذه المقاومة رئيسان تونسيان هما علي بن خليفة ، وعلي ابن غدان .

وفي خريف السنة هجم الجنرال سومي بثلاثة جيحافل على القيروان ، حيث احتلها بعد صراع عنيف أبلي فيه التونسيون بلاء حسناً . وفي الربيع استؤنف الهجوم (إبريل — مايو سنة ١٨٨٢) على بقية الجنوب . ولكن المقاومة الوطنية استمرت حتي فصل الشتاء (١٨٨٢ — ١٨٨٣) .

وعلي الرغم من احتلال الجيوش الفرنسية لساائر مناطق القطر التونسي فإن فريقاً من المقاتلين التجأوا إلى طرابلس حيث استمروا في تنظيم حرب العصابات في الجنوب التونسي حتى سنة ١٨٨٨ التي تنازلت فيها تركيا عن حقوقها في تونس

الحركة الوطنية بعد الحماية

انتظم الأمر للفرنسيين في تونس ، وتركزت جيوشهم في جميع المواقع الاستراتيجية ، ولم يعد من الممكن للشعب الاستمرار في المقاومة المسلحة ، ولكن ذلك لم يقتل الروح القومية ، ولا فت في عضد العاملين خصوصاً بعد أن شاهد المثقفون إخلاف فرنسا لجميع وعودها التي ادعت أنها لم تجيء لتونس كدولة فاشحة ، وإنما يهتمها إرشاد الحكومة الوطنية ، ومساعدتها على إقرار الأمن والسكينة ، فتكونت حركة قوية يتزعمها الشيخ محمد السنوسي ، وألفت وفداً يحمل عريضة ممضاة من مختلف طبقات الشعب لسمو الباي محتجون فيها على شكل الحكم المباشر الذي تجريه السلطات الفرنسية في البلاد ، فاستقبلهم سمو الباي ، ولما ألقى الشيخ السنوسي بين يديه خطاباً في تصوير حال الشعب التونسي تحت النظام الحاضر بكى الملك وأكد للمحتجين تضامنه معهم في المطالبة بالحقوق المرسومة .

ومن الغد ابعدت السلطات المحتلة الشيخ السنوسي إلى خارج القطر ، واعتقلت السيد حسونة بن مصطفى في مدينة قابس ، وسجنوا غيرها من أنصار الحركة .

والشيخ السنوسي زعيم أول حركة وطنية في تونس بعد الحماية من علماء الزيتونة المتنورين ، وهو أستاذ محمد ناصر باي الذي سخرى من بعد تضامنه مع الوطنيين التونسيين ، وكان السنوسي محرراً في الرائد الرسمي قبل الاحتلال .

وبعد سنتين من هذه الحركة ظهر في البلاد عالم جديد ، هو الشيخ المكي ابن عنروز من شيوخ الزيتونة السلفيين ، فشر في الوطن دعوة لمقاومة الشيوخ الجامدين الذين كانوا السبب في عرقلة الإصلاح الذي أراده خير الدين ومن بعده ، وكان

لهذا الشيخ فضل في تكوين ثلثة من المتنورين ، من بينهم الشيخ عبد العزيز الثعالبي . .

هاجر الشيخ المكي إلى الشرق ، ومات فيه ، ولكن أفكاره التي غرسها في تلامذته الكثيرين ظلت قائمة مستمرة الترعير ، وسرعان ما اجتمع هؤلاء التلامذة ، وأسسوا جريدة باللغة الفرنسية للدفاع عن مصالح التونسيين اسموها (المستقبل التونسي) ، وأخرى عربية تحمل اسم (حبيب الأمة) ، وأخرى هي (سبيل الرشاد) كان يديرها الشيخ الثعالبي بنفسه ، ومن أبطال هذه المرحلة الانتقالية للحركة التونسية : علي كاهيا ، والشيخ زروق ، والهادي السبعي .

جماعة الحاضرة :

وفي سنة ١٩٠٥ كان جماعة من الطلبة الذين سبق أن أوفدتهم الحكومة التونسية قبل الحماية من متخرجي المعهد الصادق لإتمام دراستهم في الخارج ، وأذنت لهم السلطة الفرنسية بالرجوع بعد أن استتب لها الحال — قد عادوا يحملون من الأفكار التحريرية ما يخولهم حق التقدم لتنوير الرأي العام التونسي وقيادته وكان أبرز هؤلاء الشبان وأقوامهم شخصية هو السيد علي أبو شوشة صاحب جريدة (الحاضرة) . فاستطاع أن يجمع من حول الجريدة كتلة قوية من أصدقائه وغيرهم من مثقفي الزيتونيين والمدرسيين ، وقاموا بحركة قومية ودينية ترمي من جهة إلى تقوية روابط القطر التونسي بحركة الجامعة الإسلامية ، وتطالب من جهة ثانية بتنفيذ الدستور التونسي الذي ظل معترفاً به بعد معاهدة المرسى ، واتفاقية باردو وهما الوثيقتان اللتان تستند عليهما الحماية .

والحق أن هذه الحركة كانت تتغذى بالروح التي ترد عليها من مصر ، كصدى للدعاية التي قام بها جمال الدين ومحمد عبده ، وتقتدى بالحركة الوطنية التي انبثقت من روح الزعيم مصطفى كامل .

وقد زاد هذه الحركة توجيهاً صحيحاً اتصال رجالها مباشرة بالشيخ محمد عبده

والأستاذ محمد بك فريد ، حين زارا تونس وناقشا رجالها ووحدا خطة المطالبة الإسلامية . وإليها يرجع الفضل في تأسيس معهد ابن خلدون الذي أريد منه تكوين ثانوية عربية عصرية .

ومن رجال جماعة الحاضرة الأستاذ بشير صفر أبو النهضة الثقافية التونسية ، والذي لا ننسى مقالاته العديدة في (الحاضرة) دفاعاً عن استقلال المغرب الأقصى ووحدة ، وكذلك عمر أبو حبيب ، وعلى البقلاقي .

وقد كان لهذه الجماعة اتصال بالحركة الدستورية المراكشية التي كانت تنشر مقالات عديدة في (الحاضرة) تنقد بها سياسة المولى عبد العزيز ، وتطالب بسياسة أقوى لحماية المغرب من الدسائس الفرنسية بعد الاتفاق الودي سنة ١٩٠٤ .

وفي سنة ١٩٠٧ قامت في القصرين (جنوب غربي تونس) ثورة تحت زعامة علي بن عثمان أحد شيوخ القبائل كرد فعل للاستعمار الفلاحي واغتصاب المعمرين الأراضي ، وقد وجهت الحماية عليها حملة عسكرية انتهت بإخادها واعتقال رئيسها الذي أعدم رمياً بالرصاص .

هزب تونس الفتاة

لم تكن الجزائر للفرنسيين إلا مدرسة لتخريج ساستهم على المبادئ التي يمكن تطبيقها في كل الشمال الأفريقي . وقد رأينا كيف استعانت الجمهورية الثالثة لتقوية جانب المستعمرين في الجزائر بإصدار مرسوم (كريميو) القاضي بتجنيس سائر اليهود الجزائريين دفعة واحدة ، وقد حاول الفرنسيون تطبيق السياسة نفسها في تونس ، فحملوا يهودها سنة ١٩٠٧ على شن حملة شعواء على العدلية التونسية ، والمطالبة بالجنسية الفرنسية . وقد كانت صحف المستعمرين كلها في جانبهم نظراً لما تؤمله من وراء ذلك من تقوية عدد الجالية الفرنسية التي لم تكن ضعيفة بالنسبة للأهالي فقط ، بل حتى بالنسبة للإيطاليين الذين

استمروا الهجرة لهذه الأرض الأفريقية السمحاء ، وقد تقدمت فئة من الشباب التونسي المثقف لمقاومة هذا التيار ، ومنع الحماية من التجنيس الاجماعي لليهود باعتبار أن ذلك يمس سيادة البلاد وسلطة مليكها . وكان يتزعم هذه الحركة المرحوم علي باش حمبة ، وثلة من أصدقائه الذين انضم إليهم وقتها الأستاذ أحمد الصافي . وقد تطورت هذه المقاومة إلى حركة عدائية لليهود أدت إلى نشر دعوة ناجحة في مقاطعتهم مادياً وأديباً ، وانتهى الأمر بإحجام الحماية عن تطبيق خططها الجزائية .

ولقد استفادت تونس من مقاطعة اليهود كثيراً فتجفرت هم المسلمين للتجارة ومزاومة غيرهم في الميادين الاقتصادية ، وإلى ذلك يرجع الفضل في انبعاث الروح التجارية في تونس وتطورها اليوم برغم فقدان وسائل التشجيع والتنشيط . انتهت المعركة مع اليهود بظفر كبير ، فشجع ذلك الشباب الذي التف من حول محركة العظيم علي باش حمبة ، وكون حزب المقاومة الذي أطلق عليه من بعد (حزب تونس الفتاة) سنة ١٩٠٨ ، وأسس الحزب جريدة (التونسي) بالفرنسية ، ثم أخذ ينشر منها طبعة عربية يدير تحريرها الشيخ الثعالبي . كان اتجاه هذه الحركة كمالياً على غرار تركيا الفتاة ، ولكنه في الوقت نفسه بما انضم إليه من رجال جماعة (الحاضرة) الأولى أصبح يؤيد فكرة الجامعة الإسلامية ويتعاون مع رجالها .

والحق أن تونس لم تشهد نشاطاً أعظم من نشاط هؤلاء الشبان المخلصين ، كما أنها لم تنجب في تاريخها الحديث شخصية أقدر ولا أكثر جاذبية من شخصية الزعيم علي باش حمبة . ولذلك لا يمكننا أن نمر بهذه المرحلة من تاريخ الكفاح القومي في تونس دون أن نقف عند هذه الشخصية النبيلة ونسرد بعض أعمالها . يمت علي باش حمبة لعائلة تونسية عريقة في المجد ، وكان طفلاً صغيراً عند ما عقدت معاهدة الحماية . وقد ترعرع في ظروف شاذة كانت لا تبخل فيها فرنسا بنشر ثقافتها في المدن . وبعد أن درس العربية في جامع الزيتونة دخل بعض

المدارس الفرنسية ، وحصل فيها على قسط وافر من الثقافتين ثم سافر إلى باريس حيث انخرط بكلية الحقوق وعاد إلى تونس ، فانضم إلى سلك المحاماة ، ولكن روحه الطموح ونفسه الجوارح أبنا أن تشغله بقضاياها الخاصة ، فقصر اهتمامه على خدمة بلاده وتأييد الشعب لانتحرر من الحكم الفرنسي . وقد كانت آراؤه شبيهة بآراء مصطفى كامل ، وأشد تطرفاً من أفكار جماعة (الحاضرة) ، وهو أول زعيم فكر في ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح ، وقد مد يده للمقاومين الجزائريين ، وأسس أخوه في برلين لجنة تسمى باللجنة التونسية الجزائرية . وفي الوقت نفسه اتصل برجال الحركة في مراکش ، في الوقت الذي كانت فيه هذه البلاد تدافع عن كيانه . وتعاون في الأستانة مع المجاهد المغربي السيد العتابي بعد ذلك كما سنبينه .

أما في تونس فكانت دعوته مؤثرة في تهيميج الرأي العام على الفرنسيين ، وتأكيده الاعتراف بالخلافة العثمانية وسلطانها على تونس ، واستمر جهاده تارة يعلو ، وأحياناً يضعف ، حتى سنة ١٩١١ .

وفي سنة ١٩١١ احتلت إيطاليا طرابلس الغرب فهاج العالم الإسلامي وكان للباش حجة دور فعال في المغرب ، فكان هو وأنصاره صلة الوصل بين السفارة العثمانية في باريس والقيادة العثمانية في طرابلس ، وبذلك صارت تونس بفضلها سبيلاً سريعاً للضباط والاختصاصيين العثمانيين القادمين من أوربا إلى طرابلس . وفي السنة نفسها حدثت في تونس حادثة الجلاز ، وكان سببها عمال الترام الذين أضربوا عن العمل أمداً طويلاً تحت إشراف باش حجة وجماعته . ولما كانت تونس تحتوى على عديد من الإيطاليين ، وكانت العداوة مستحكمة بين التونسيين والإيطاليين من أجل احتلالهم لطرابلس فقد أدى جو الإضراب إلى مظاهرات انتهت بحادثة تصادم عنيف بين التونسيين والإيطاليين ، كبد الطرفين عديداً من القتلى والجرحى . وقد اغتتم المقيم العام الفرنسي مسيو لا بوتيت الذي كان من أهم المستعمرين الفرنسيين هذه الفرصة فاعتقل الوطنيين

على باش حمبة ، وأخاه محمد ، وعبد العزيز الثعالبي ، وعبد الجليل الزاوش ،
والبشير صفر ، ونعمان وقلائي ، وضرغوت ، والمختار كاهية ، وحل حزب
تونس الفتاة وأقفل صحفه . أما المعتقلون فقد أبعد بعضهم للجنوب ، ونفى
الثعالبي وعلى باش حمبة ، وأخوه ، لخارج البلاد . فأما الثعالبي فسافر لفرنسا ،
ثم ذهب للأستانة ، وانتقل منها للهند وجاوة ، ثم رجع لتونس قبل إعلان
الحرب الكبرى بقليل . وأما باش حمبة فقد أقام في الأستانة إلى أن مات
كما سنبيذه .

على باش حمبة بالأستانة :

كانت الأستانة في هذا العهد ملجأ لجميع الزعماء المضطهدين من كافة العالم
الإسلامي . فها وصل لها علي باش حمبة حتى ظنر فيها بعدد من أبطال الجهاد
العربي والإسلامي اللاجئين ؛ أمثال محمد فريد ، وعبد العزيز جاويش ،
والباروني ، وعبد الحميد ، وأحمد نواد ، وعلي الشمسي ، وأبي سعيد هندي ،
والشيخ علي كاسبيرينكي ، وأحمد أغايف من مسلمي روسيا . وكان هذا الوسط
كله يمثل نزعة الانبعاث الجديد في العالم الاسلامي ، والانبعاث الروحي الساني
واليقظة القومية السياسية . وكان عبد الحميد يساعد الكثيرين من رجال
هذه النزعة ، كما كان (حزب الاتحاد والترقي) يعطف على جناح خاص من
رجالها ، فوجد الزعيم المغربي في هذه البيئة ميداناً لاستئناف نشاطه ، والعمل
على خدمة القضية التونسية خصوصاً والمغربية عموماً ، فأخذ يستفزهم العثمانيين
لمناصرة المغرب وتحريره بما كان يكتبه من مقالات ممتعة في جرائدهم التي تعبر
عن لسان حال الخلافة ومناصريها ، كجريدة (الشباب التركي) وجريدة
(تصوير الأفكار) وجريدة (طنين) التي هي منظمة العثمانيين الرسمية . وقد
أثرت دعايته كثيراً في توجيه نظر المشتغلين بالقضايا الإسلامية إلى حالة المغرب ،
وأكسبه عمله نفوذاً في هذا الوسط الكبير . كما وطد صلاته مع شكيب أرسلان ،

والباروني ، وجاويش ، ومحمد فريد . الأمر الذي قربه لرجال الدولة العثمانية ، حتى عين مستشاراً في العدلية ، ثم عضواً في مجلس الدولة . حينها أعلنت الحرب عين رئيساً لهيئة التشكيلات ، وهي هيئة تشبه وزارة الدعاية . فسنحت له الفرصة لأن يلعب دوراً كبيراً في الدعاية ضدًا على الفرنسيين وحلفائهم ، ونشر فظائهم في الشمال الأفريقي كله . وفي سنة ١٩١٦ عين مستشاراً لوزارة الخارجية ثم مستشاراً للصدارة العظمى .

وفي هذه السنة قررت الحكومة العثمانية أن تؤسس في الأستانة هيئة لغزو شمال أفريقيا بالاتفاق مع رجالها اللاجئين . وقد كان من نتيجة ذلك أن ثارت طرابلس الغرب وبرقة ، وأبعدت الإيطاليين عن كل ما عدا المدن الكبرى من طرابلس وبرقة ، فطلبت الهيئة المذكورة من أنور باشا تعيين الباروني والياً عاماً على المناطق المحررة ، فصادق أنور على طلبهم ، وذهب الباروني على ظهر غواصة ألمانية لميناء بولا ، ونزل بطرابلس ، واعتمهم بجبل غريان حيث نظم المقاومة العظيمة ضدًا على إيطاليا في طرابلس ، وأخذ يبعث رسله في نشر الدعوة للجزائر وتونس ، وربط الصلة بين أنور وحسن قلاتي أحد الذين بقوا في تونس من حزب باش حبة ، وكان يحمل الرسائل بينهما مجاهد اسمه الحاج عمار أبو طارة وفي سنة ١٩١٧ ثار (التوارجة) بقيادة زعيمهم موسى وعق المصطاتي ثورة عمت الصحراء كلها من أعالي النيل إلى أدرار في الساحل الأطلسي . فاضطرت جميع المراكز الصحراوية الفرنسية للانسحاب إلى الواحات ، وقتل في هذه الحركة الأب الجاسوس دوفوكو الذي كان معتكفاً في تامراست (على ألف كيلومتر من ورجلة التي هي أقصى واحة في عمالة الجزائر) . واضطرب الأمن ، وأصبح لزاماً على فرنسا أن تسحب الجنرال لايريس الاختصاصي في شئون الصحراء من ميدان القتال الأوربي ، وتعطيه قيادة الجنوب الجزائري ، فظل هناك إلى أن قتل سنة ١٩١٨ . ثم غزت بعد الواحات تونس الجنوبية حيث دارت معارك عظيمة قتل فيها الكولونيل لوبوف الذي تسمى به « برج البوف » الذي

أصبح بعد معتقلاً للأحرار التونسيين . وقد دامت المناوشات في الجنوب التونسي من سنة ١٩١٦ إلى سنة ١٩٢١ .

وهكذا استطاع أبناء الشمال الأفريقي بفضل مجهودات الباروني و باش حبة ومن معهما من أبطال الجهاد العربي أن يفتحوا في أفريقيا جبهة جديدة لفرنسا . وإيطاليا شغلت عديداً من قواتهما أمداً غير قصير .

وفي سنة ١٩١٧-١٩١٨ تشكلت في الأستانة هيئة كانت تعمل لمحاولة جديدة ، هي جمع أسارى المغاربة في ألمانيا وتركيا ، وتنظيمهم ضمن فرقة واحدة تزود بالسلاح والذخيرة ، وترسل عن طريق الغواصات لطرابلس . وكان مقرراً أن يرأسها على باش حبة بنفسه ليكون مندوباً عن الخليفة العثماني لتحرير مسلمي الشمال الأفريقي من الاستعمار المسيحي . وفعلاً ابتداءً في نقل أركان هذه الحملة من عثمانيين ومغاربة لطرابلس ، ومن جملة من نقل فعلاً من كبار الضباط الأمير عثمان فؤاد حفيد السلطان مراد الذي التحق بالباروني كمرافق له وضابط من ضباط أركانه .

وينبغي ألا ننسى ربط هذه الحركة التي وقعت في طرابلس بالحركة التي وقعت سنة ١٩١٥ و ١٩١٦ على الحدود المصرية في السلوم وفي سيوه عندما أرسل المرحوم أنور باشا للشيخ السنوسي الكبير قوة عسكرية تحت قيادة أخيه نوري بك ، والضابط العراقي جعفر العسكري أخى تحسين بك . فقامت بمقاومة عنيفة أقلقّت الإنجليز حتى قهرت ، فعاد نوري بك للأستانة ، وانتقل السنوسي الكبير لتزكيا حيث نال تقديراً عظيماً إلى حد أنه فوض إليه تنصيب الخلفاء العثمانيين بعد ما كان ذلك منذ عهد السلطان عثمان الأول محصوراً في يد أحفاد الملوك الجوقيين .

وقبل أن يحين الموعد الذي كان مقرراً لمغادرة باش حبة الأستانة للقيام بمهمته التحريرية أصيب بمرض خطير يعتقد أنه سرطان ، فاضطر للملازمة الفراش ، وكانت الدول الوسطى قد أخذت في التدهور ، فأهمل الأمر حتى حدثت كارثة

استسلام الدولة العثمانية ، وشاءت الأقدار أن يموت علي باش حبة قبل أسبوع واحد من هدنة (مدرس) ، فدفن باحتفال مهيب مشى فيه الوزراء العثمانيون ، وقواد الجيش ، وقائد البلاط نائباً عن السلطان محمد السادس وجيد الدين ، ودفن بمقبرة « باشيكتاش » .

إن هذه الشخصية التونسية خير مثال يجب أن يقتدى به الشباب المغربي وزعماء الحركة المعاصرة ؛ لأنه يمثل حركة دائمة وجهاداً مستمراً وتغانياً في خدمة القضية المقدسة . ولذلك لم نرد أن نغفل بحثنا من تتبع أعمالها في سبيل الاستقلال المغربي . ونحن نرى أن حركة « تونس الفتاة » كانت أكبر مظهر للصراع التونسي ، ونرجو أن يكون في هذا التذكير بها ما يساعد على الاقتداء بها والعمل على غرارها .

أما محمد أخو باش حبة الذي كان محامياً مثله فقد توجه باتفاق مع أخيه سنة ١٩١٦ إلى جنيف ، حيث قام بتأسيس مجلة أسبوعية باللغة الفرنسية سماها (مجلة المغرب) ، وقد كلفت هذه المجلة مدة عامين مكافحة عظيمة ، ثم وقفت بعد انقطاع المدد الذي كان يأتيها من اسطنبول .

ومن الاعتراف بالجميل أن نسجل المساعدة التي أسداها لهذه المجلة المرحوم فؤاد سليم الحجازي المصري صديق مصطفى كامل وسفير الدولة العثمانية في مدينة برن .

ولما انتهت الحرب وتوفي علي باش حبة عاد محمد إلى برلين واستأنف الجهاد في الأوساط الشرقية المهاجرة بألمانيا إلى أن توفي هناك سنة ١٩٢٠ ، ودفن بمقبرة « تمبلهوف » الإسلامية ، ويعود فضل تشييد قبره للمرحوم طلعت باشا الصدر الأعظم العثماني واسماعيل بك ليبب الوطني المصري الشهير . أما في داخل القطر التونسي ، فبالرغم من حل الحكومة لحزب « تونس الفتاة » فقد ظل رجاله الباقون هناك يعملون في الخفاء تحت زعامة الشيخ الثعالبي . وقد رأينا كيف أن قلاتي أحد رفقائه كان على اتصال بأنور باشا والباروني .

وقد كان عملهم ينحصر في توزيع بعض المنشورات ، والقيام بدعاية عظيمة . وكانت السلطة تتابعهم متابعة فعالة ، فكانوا يجتمعون بمنزل الأمير محمد الحبيب الذي أصبح بابا بعد وفاة محمد الناصر اختفاء عن الناس ، ولما لبث الأمير من الحصانة . ومع ذلك فقد اعتقلت السلطة سنة ١٩١٤ جمعا من أنصارهم ، من بينهم الأستاذ توفيق المدني الذي اتهم بتعليقه في جدران الجامع الأعظم نشرات تحث الجيش على العصيان . ولما قُتِلَ بيته عثر فيه على مراسلات بينه وبين السيد الحسين الجزيري صاحب جريدة النديم ، فاعتقل هذا الأخير أيضا ، وحينما قُتِلَ منزله عثر عنده على أوراق تدل على اتصال بينه وبين المدني من جهة ، وبين الإثنيين والشيخ عمر بن قدور أحد المصلحين السلفيين في الجزائر وصاحب جريدتي (الفاروق) و (الصديق) من جهة أخرى . وقد بقي هؤلاء وغيرهم في السجن طيلة أمد الحرب الكبرى .

الوفد الوطني لمؤتمر الصلح

انكشفت الحرب العالمية الأولى عن انتصار الحلفاء وانهزام الدولة العلية التي كانت حركة « تونس الفتاة » تتعلق عليها أملاً كبيراً ، كما انكشفت عن يقظة العالم الشرقى برمته من أقصى الهند والصين إلى المغرب الأقصى . وظهر في العالم تياران خطيران كلاهما يدير بحقوق الإنسان وينادي بحرية الشعوب ؛ فمن جهة الثورة السوفييتية التي اندلعت في روسيا باسم التحرر ، والتي ملأت العالم إذ ذاك دعاية ضد الأمبريالية الفرنسية والغربية ، ومن جهة ثانية دعوة الرئيس ولسن التي توجّج بها خطته السلمية ، والتي أعلن فيها مبادئه الأربعة عشر وهكذا تنفس الوطنيون التونسيون بعد ما كتبوا مدة الحرب . ومن الطبيعي ألا يتجهوا لمناشدة العون من الجانب الثوري الروسى ؛ لأن دعاية الروس غامضة من أول عهدها ، ثم هي تؤدي إلى تضحية كثير من العقائد الوطنية التي يؤمن بها الثعالب وصحابتها ، فكان الاتجاه المنتظر الذي ينحون صوبه هو مؤتمر الصلح الذي يدعى أنه يعمل لتنظيم العالم على أساس من العدل والحرية .

وفعلا تقدم الثعالب وزميله أحمد السقا إلى الرئيس ولسن بمذكرة يطالبان فيها باستقلال تونس في الوقت الذي قدم فيه الضباط الجزائريون برئاسة الأمير خالد نفس الطلب . ولكن قضيتي تونس والجزائر كقضايا مراکش ومصر وسوريا لم تجد من رسل السلم والحرية في المؤتمر إلا إهمالا كاملاً أو توجيهاً استعماريًا باطلا فتوجه الثعالب نحو العمل على تنوير الرأي العام الفرنسى عاقداً بعض الأمل على رجال اليسار الذين كانوا شديدين في معارضتهم لحكومة الجبهة الوطنية التي تكونت في فرنسا بعد الحرب من أحزاب اليمين ، فأصدر في سنة ١٩٢٠ كراسته القيمة (تونس الشهيدة) باللغة الفرنسية ، شرح فيها أعمال الاستعمار

الفرنسي بتونس التي انتهكت جميع حقوق الشعب التونسي القومية والسياسية والفردية ، وخاصة منها ما يتعلق باغتصاب الأراضي ، ومقاومة التعليم ، وكبت الحريات العامة والخاصة ، وفتح باب الهجرة للايطاليين والفرنسيين وأخيراً كل الوسائل التي ترمي لفرنسة الشعب التونسي على مثال الخطة المتبعة في الجزائر .

ولقد لخص الثعالبى كل ما كتبه النائب الفرنسي مسيو بول فينييه دكتو الذى كان أوفد لتونس سنة ١٩٠٦ بشأن يتعلق بالميزانية التونسية في كتابيه الذين أحدثا ضجة عظيمة في فرنسا ومستعمراتها وهما (لوبانا ماتونسيان)^(١) و (عرق البرنس)^(٢) فيما يتعلق بلصوصية الولاة الفرنسيين التي كانت تدفعهم إلى اقتطاع العقارات الواسعة التي تتراوح مساحاتها بين الألفين والعشرين ألف هكتار ، مسجلا أسماء الأراضي المقتصبة ، وأسماء رجال فرنسا وقوادها ، وأصحاب جرائدها الكبرى ، والشركات العقارية التي أصبحت مستولية عليها ، مصوراً ما أدى إليه ذلك من انتشار الفقر المدقع بين الأهالي وسوء حالهم ، الأمر الذى يبين بوضوح فشل الحماية التي تجاوزت كل حدود الرقابة إلى الحكم المباشر والسيطرة الاستبدادية ، وانتهى إلى المطالبة بتأسيس حكومة تونسية مسؤولة أمام مجلس يمثل الأمة التمثيل الصحيح حتى يتمكن الشعب من ضمان مصيره ومراقبة شؤونه

وبينما كان الوفد الذى يرأسه الثعالبى يوالى جهوده بباريس كان رفقائه بتونس ينظمون اتصالات أخرى بسمو الباي ومقيم فرنسا العام . ولكن الظروف الداخلية التي وجدوا فيها كانت تجبرهم على أن يكونوا أقل حدة في تقديم وتطرقا في مطالبهم . فكان حديثهم مع المقيم العام فلانندان في المقابلة التي جرت لهم معه في شهر مايو سنة ١٩١٩ لا تعدى موضوع إعطاء تونس نظاما دستوريا . وفي يونيو سنة ١٩١٩ تقدموا لسمو الباي بمناسبة الاحتفال بعيد الفطر ورفعوا له عريضة يطالبون فيها باسم الشعب بالتصريح بالدستور ، فأظهر الباي عطفه عليهم ، ووعدهم

(١) لوبانا ماتونسيان Le Panama Tunisien

(٢) عرق البرنس La Sueur du Burnous

بإرضائهم في مطالبهم .

وإزاء هذا الوعد الصريح قرر رجال الحركة تأسيس حزب جديد يقوم على أساس المطالبة بنظام دستوري ، وأطلقوا عليه اسم «حزب الدستور» وقد أعربوا عن غايتهم من هذه المنظمة في بيان نشره على الشعب جاء فيه ما يأتي :

« الغاية من تأسيس الحزب هي تبليغ الوطن رشده ، وتحريره من الاستعباد كي يصبح الشعب التونسي حراً متمتعاً بكامل الحقوق التي تتمتع بها الشعوب الحرة . وهو يريد أن يصل لهذه الغاية عن طريق التحقيق العاجل لنظام دستوري يسمح لهذا الشعب بحكم نفسه بنفسه ، وفقاً للأسس التي يسير عليها كل العالم المتمدنين . »

وإذن فقد تأسس هذا الحزب الجديد على غير ما كانت عليه حركة «تونس الفتاة» التي كانت ترمي إلى الاستقلال التام قبل كل شيء ، وعلى غير ما سار عليه الوفد التونسي برئاسة الثعالبي . وليس معنى هذا أن مؤسسي الدستور لم يكونوا يرمون — على الأقل فيما بينهم وبين أنفسهم — إلى نفس المبدأ الاستقلالي الصحيح ، ولكنهم فيما يظهر اتخذوا خطة أقل وضوحاً من خطة سلفهم ، ولعلهم كانوا يرون في هذا القموض سياسة تسمح لهم بقطع مرحلة يتمكنون فيها من إعادة تنظيم أنفسهم ، إنما ستظل هذه السياسة خطة الحزب حتى سنة ١٩٢٥ كما سنبينه . وهل كانت البقية الباقية من رجال «تونس الفتاة» كلها راضية عن هذا الاتجاه الجديد ؟ وهل كان عمل الإخوان في تونس متفقاً مع إرادة الشيخ الثعالبي وأحمد السقا ؟ الذي نعلمه أن الذين قاموا بهذه المحاولة الدستورية كانوا كلهم من متخرجي الجامعات الفرنسية ، وأن الزيتونيين من الوطنيين لم ينضموا إليهم إلا بعد رجوع الثعالبي وترؤسه للحزب .

أما الشيخ الثعالبي نفسه فيظهر أنه لم يكن مصادفاً في قرارة نفسه على هذه الخطة ، وإنما اضطر إلى مسايرة التيار العام حتى غادر البلاد إلى أرض العروبة التي تمكنه من المجاهرة برأيه الكامل .

أخبرني السيد محي الدين القليبي أنه في وقت شبابه الأول دخل على
 الثعالبي ليطلعه على مقال كتبه في بعض الجرائد ، فسربه الشيخ وقال له : يجب
 أن تنخرط في الحزب الدستوري ، فقال له السيد محي الدين : إني مستعد للعمل
 معكم ، ولكنكم تطالبون بالإصلاح الدستوري ، وأنا أريد الاستقلال ،
 ولا يمكنني أن أقسم يمين الحزب إلا إذا كانت غايته هي الاستقلال ، فتبسم
 الشيخ الثعالبي ، وظهر على وجهه تأثير كبير ، وقال له : يا ولدي : إن هذه خطة
 ارتضاها إخواننا تحايلا في السياسة ، أما أنا فقد كنت أفضل الصراحة التي قلت
 عنها ، ومع ذلك فلا تقسم إلا على الاستقلال لأن تلك هي غايتنا جميعاً .

سارت هيئة الحزب الجديد على خطتها ، وعمدت إلى استغلال كل الظروف
 والحوادث لتحقيق مهمتها الدستورية . وحدث أن الحماية حاولت الاستيلاء على
 الأوقاف الخاصة التي تتصرف فيها بعض العائلات وفقاً للفظ الواقفين ، وأن المقيم
 العام م . فلانندان حاول استقراض تونس لمائتين وخمسين مليوناً من الفرنكات
 لتكميل عجز الميزانية ، فأثار ذلك غضب الجمهور ، وخاصة المنتفعين بالوقف ،
 فتركب وفد جديد تحت إشراف الدستوريين يشتمل على الشيخ مصطفى الباهي ،
 والشيخ البشير البكري ، والشيخ حمودة المستيري ، والأستاذ البشير عكاشة ،
 والأستاذ صالح بن العجوزة المحاميين . ثم سافر لفرنسا بقصد الاتصال بالحكومة ،
 والاحتجاج على عمل فلانندان . وقد قدم هذا الوفد زيادة على ما يرغب فيه من
 ميثاق الوفد الأهلي مطالب الدستوريين التسعة وهي :

١ — تأسيس مجلس تشريعي متركب من التونسيين والفرنسيين ينتخب
 انتخاباً عاماً ، على أن يكون له الحق في وضع محضر جلساته ، وذا اختصاصات
 واسعة فيما يرجع للميزانية .

٢ — تأسيس حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس .

٣ — الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية .

٤ — تخويل التونسيين الحق في سائر الوظائف إذا توافرت فيهم الشروط

التي تجب على المرشح الفرنسي .

٥ - المساواة في أجور الموظفين التونسيين والفرنسيين .

٦ - تأسيس مجالس بلدية منتخبة .

٧ - التعليم الاجباري .

٨ - تشريك التونسيين في حق شراء الأراضي الراجعة لإدارة الفلاحة ،
أو لإملاك الدولة .

٩ - حرية الصحافة والاجتماعات والجمعيات .

وهذه المطالب التسعة تدل على تفهم حتى عن المرحلة الأولى من تأسيس الدستور ، ولكن يظهر لنا أنها لم تقدم على هذه الصفة إلا لأنها كانت استغلالاً لوفد ركب أولاً وقبل كل شيء للدفاع عن الوقف الأهلي . وفعلًا فقد عاد الوفد من باريس دون الحصول على شيء إلا إلغاء مشروع فلاندان في الوقف ، ومشروعه في القرض . وقد توجه وفد جديد إلى باريس في ديسمبر من آخر سنة ١٩٢٠ ، ولكنه عاد أيضاً دون الحصول على نتيجة كبرى .

لكن هذه التجربة التي قام بها مؤسسو الدستور لم توقف الثعالي عن دعايته في باريس . وقد اعتقلته السلطة هناك بتهمة التآمر على أمن الدولة الفرنسية ، ونقل إلى تونس حيث زج به في السجن العسكري ، كما قبض على صديقيه في الجهاد الشيخ محمد الرياحي والشيخ صالح بن يحيى . وبعد ٩ أشهر أطلق سراحهم ، فعاد الثعالي وصديقه للعمل ضمن الحزب الجديد مكونين جناحه الأيسر ، ونظموه تنظيمًا متينًا حيث أصبح الثعالي رئيساً له ، والأستاذ أحمد الصافي أمينه العام ، وامتدت دعايته وتشكيلاته في أهم جهات الأيالة التونسية فاضطرت الحكومة الفرنسية لأحداث تغيير مؤقت في سياستها ، وذلك بإعفاء فلاندان وتعيين لوسيان سان خلفاً عنه .

وفد الأربعين وتضامن الباي

ما كاد المقيم العام الجديد يصل يوم ٦ يونيه سنة ١٩٢١ حتى كان الدستوريون قد هياؤا وفداً جديداً يحتوى على أربعين عضواً يمثلون مختلف طبقات الشعب التونسي ، وقدموا إليه المطالب الدستورية التي سبق للوفود الأخرى أن رفعتها بباريس . وقد أصبح هذا الوفد يعرف بوفد الأربعين ، وقد أجابهم المقيم بأنه مستعد للتفاهم معهم في تحقيق بعض الإصلاحات التي لا تتنافى مع نظام الحماية ، أما الباقي فهو من اختصاص الخارجية الفرنسية ، وكان المقيم يرمى بذلك للتنويه بتنفيذ بعض الإصلاحات الجزئية التي لا تقرر تكوين دستور صحيح ولا مسئولية الحكومة أمام ممثلي الشعب . وقد توجه الوفد في الوقت نفسه عند سمو الباي الناصر فاقبلهم في احترام كبير ، وأعلن لهم تضامنه معهم في مطالبهم ، واستعداد سموه للمصادقة على مبدأ تكوين حكومة دستورية .

وكان رئيس الجمهورية الفرنسية م . ميلران قد زار مراکش ، وتقرر أن يعرج على تونس ، فأرادت الخارجية الفرنسية أن يكون وصوله لها في جو هدوء وطمأنينة ، فبعثت لسمو الباي تخبره بأن الإصلاحات تقرر تحقيقها ولكن بعد رجوع المسيو ميلران من رحلته ، وطلبت منه أن يتدخل لدى رجال الحزب لإقناعهم بضرورة مجاملة رئيس الجمهورية أثناء مروره بالولاية التونسية ، فبعث سمو الباي كبير حجابيه محمد العيد ، وأميرالاي العسة الملكية الشاذلي خازندار ، قاقبلهما بمركز الحزب الحر الدستوري الشيخ الثعالبي والأستاذ أحمد الصافي ، وأبلغ رسولا الباي للزعيمين أن م . بوانكاريه أكد لسمو الباي استعداد الحكومة لتحقيق المطالب بمجرد ما تنتهي الزيارة الرئيسية .

زار الرئيس ميلران تونس وقوبل بالحنفاوة المناسبة ، ولكنه خطب فأعلن

أن تونس ستظل مرتبطة بفرنسا إلى الأبد ، فغضب الشعب لهذا التصريح ، وقارن بينه وبين الوعد الرسمي الذي أعطاه بوانكاريه لسمو الباي والحزب ، وتقدم لوسيان سان ببعض ما سماه بالإصلاحات ليعرضه على سمو الناصر الباي ، فرفض سموه المصادقة عليها نظراً لكونها غير كافية ولكونها مشوهة .

وبينما كان الجو السياسي مضطرباً ، وكانت العلاقات بين القصر والإقامة في أشد ما يمكن من التوتر حدث أن نشر صحافي فرنسي من جريدة البيتي باريسيان حديثاً زعم أنه جرى له مع الباي ادعى فيه غضب سموه على رجال الحركة الوطنية واتهمهم بالشيوعية . وما اطلع الباي على هذا التصريح حتى ثارت ثائره ، وأمر رجال حكومته بتكذيبه رسمياً ، ولكن كلا من رئيس الوزارة ووزير التشريعات خافا على نفسيهما ورفضا أن يعلننا التكذيب ، فدعا الباي الصحفيين بنفسه وأعلن تكذيبه للخبر وعزله على عزل رئيس الوزارة ووزير التشريعات .

وحاول الباي أن يحقق ما أراده من إعفاء الوزيرين ، ولكن الإقامة العامة تشددت في الموضوع ، ورفضت كل الرفض أن تترك لسموه هذه السابقة التي تتم على نوع من السيادة في تولية الوزراء وإعفائهم ، وهنا ظهرت شهامة محمد الناصر ونخوته العربية حيث قابل هذا التحدي بإعلان تنازله عن العرش .

ولكن الشعب الذي رأى شجاعة مليكه وعظيم ثباته لم يكن ليخذه في مثل هذا الأوان ، فثار هو الآخر معلناً تضامنه مع الملك ، وغضبه على سياسة الحماية واعتدائها ، ووقعت المظاهرة الكبرى يوم ٥ إبريل سنة ١٩٢٢ التي أدت إلى اعتقال عدد كبير من الأشخاص البارزين . وبعد المظاهرة واقتناع الباي بالاستمرار في الملك توجه لوسيان سان بصحبة فرقة من جند أفريقيا أحاطت بالقصر ، وقدم لائحة للملك تشمل على أسماء ٣٦ شخصاً من زعماء الحركة وأقطبها طالباً من سموه المصادقة على إبعادهم ، فأجابه سمو الباي . — « إن لائحتك ناقصة العدد ، وكان من حقك أن تضم إليها اسمي وأسماء أفراد عائلتي » . فرد المقيم عليه رداً غير لائق ، وكان ولده المنصف الذي أصبح بايا بعده ، ثم نفى إلى

جنوب فرنسا ، حاضراً فرجر المقيم وطلب منه أن يتكلم في حدود الأدب .
رجع رئيس الجمهورية لباريس ، وصرت هذه الحوادث سراعاً ، وبينما الشعب
يانتظر الإصلاحات الموعودة إذا بسمو الباي يموت فجأة بمرض غير معروف ،
وظل موته موضع البريبة والتقول في الوسط التونسي إلى اليوم ، وخلفه سمو محمد
الحبيب باي فصادق على الإصلاحات التي رفضها الناصر ، وبدأت سياسة القمع
من جديد .

رحلة الثعالبي للشرق

بينما فيما سبق أن دار الأمير محمد الحبيب كانت وقت الحرب هي مجتمع رجال الحركة ، يعملون فيها في مأمن من أعين الرقباء والحماة ، وكانت أوراقهم ووثائقهم كلها محفوظة في بيت الأمير الحبيب ، ولكن عمل الحبيب بعد ما اعتلى العرش كان غير عمله وهو ما يزال أميراً بعيداً عن كل المسؤوليات . وقد حدث أنه أمضى الإصلاحات التي تقضى بتأسيس المجلس الكبير المختلط ، والغرفتين التجارية والفلاحية بعد ما وعد الشيخ الثعالبي وصاحبه بعدم المصادقة عليها ، فأدى ذلك إلى حدوث اختلاف شديد بين الدستوريين والباي ، وخشي الأولون من أن يستغل الباي مركزه لينتقم من أصدقاء الأمس وخصوم اليوم ، خصوصاً بعد ما هدد الباي الثعالبي مذكراً له بالأسرار التي بين يديه ، فقرر الحزب أن يسافر الثعالبي للشرق واضعاً بذلك حداً لهذا الخلاف الذي يمكن أن يعطور — لو استمر الزعيم الكبير في عناده — لغير صالح التونسيين وقضيتهم .

سار الثعالبي للشرق سنة ١٩٢٣ ، ولم يرجع لتونس إلا سنة ١٩٣٧ ، وقد زار أثناء هذه المدة مصر وسوريا والعراق والحجاز والهند وغيرها من البلدان ، وقام بدعاية قوية في الأوساط العربية والإسلامية لصالح القضية التونسية . وشارك في مؤتمر فلسطين عام ١٩٣٠ وانتخب عضواً بلجنته التنفيذية ، ووجه من قبله للبحث في قضية النبوذين في الهند ، وظل موطن الاحترام من جميع الأوساط التي ما زالت تذكر فضله وعلمه ونشاطه في قضايا العرب كلها . ومن أحسن الشهادات التي سمعتها فيه شهادة السيد الفاروقي رئيس القسم الشرقي في المؤتمر الهندي وأحد زعماء المسلمين بالهند فقد قال لي : إنه لم يصلنا اللهم أحد أعلم ولا أحب إلينا من الثعالبي . وناهيك بهذه الشهادة التي تشرف

الحركة الدستورية وتنوّه بقيمة مؤسسها العظيم .

أما في الداخل فقد استمر الحزب سائراً في خطته تحت إشراف الأمين العام السيد أحمد الصافي ، وعين مديراً لتشكيلاته السيد محي الدين القليبي ، واستمر في التوجيهات التي ترد عليه من الشيخ ، وبرغم انشقاق أحد أقطابهم السيد قلاتي الذي أراد أن يعتدل في مطالبه فإن ذلك لم يؤثر على مصير الحركة ، ولا على التفاف الأمة التونسية حول المطالب الدستورية ورجالها ، وقد كان من أثر هذا الانشقاق الصغير أن تزايد اهتمام أقطاب الدستور بتنظيمه وتكثير شعبه . حتى أصبح له في العاصمة وحدها سبع شعب كبرى ، وفي خارج العاصمة ٨٣ شعبة ، وشملت دعوته النساء فأحدث عدة تشكيلات نسوية ، ونظم فرق الشباب الدستوري الذي سخرى عمله في الخطوة بالحركة خطى بعيدة إلى الأمام ، وقد كان من أهم التوجيهات التي قامت بها الحركة الدستورية في هذه المرحلة بعثها على تأسيس عدة جمعيات وفرق رياضية وكشفية .

وفي سنة ١٩٢٥ نصبت الحماية في تونس تمثالا للكاردينال دولا فيجري يمثله آخذاً الصليب بيده اليمنى ، والإنجيل في يده اليسرى ، فهاج التونسيون من أجل ذلك ، ونظم زعماء الدستور مظاهرة كبرى أدت إلى تضارب قوى بين المتظاهرين وبين الفرنسيين في باب البحر ، وأبعد فيها السيد عبد الرحمن اليملاوي ، والسيد المكي أبو شامى ، وأخوه محمد للجزائر ، ونفى بجبهات مختلفة كل من الشيخ العربي القروي من علماء الزيتونة ، والشيخ أحمد الشطى ، والسيد محمد النجار ، وحكم على الرياحي والحبيب المعوى بالسجن .

وكانت حرب التحرير الريفية بمراكش في عنفوانها ، وكان صداها يتردد في تونس وسائر العالم العربي ، فنبعث على الأمل ويشجع على الكفاح ، فتغنى التونسيون كالمغاربة والجزائريين بأعجاد البطولة المغربية ، وعملوا على التذكير بأبطال الكفاح القديم الذين يظهرون اليوم مجسمين في شخصيات مراكشية جديدة . ونظم الحزب في تونس تمثيل عدة روايات وحفلات ، ولكن السلطة

كانت واقفة بالمرصاد ، فمنعت تمثيل رواية (فتح الأندلس) لمصطفى كامل ، وجمع التونسيون مبالغ من المال لإسعاف جرحى الريف ، فاستولت الإدارة الفرنسية على هذه المبالغ كما غضبت منا نحن بعد ذلك في مراكش عند ما قننا بمثل هذا العمل لفائدة فلسطين ، وقد اعتقل من أجل هذه المحاولة السيد عمر بن مقراش وحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة خمسة أعوام ، وأبعد السيد توفيق المدني للجزائر ولا يزال مبعداً إلى الآن من أجل كتاباته عن بطولة الريف وشهامة الزعيم عبد الكريم .

وفي سنة ١٩٢٦ أرادت السلطة أن تهاجم السيادة التونسية مهاجمة جديدة وذلك بإسناد الحاكم التونسية بقضاة فرنسيين ، فأضربت البلاد من أقصاها لأقصاها إضراباً شمل حتى موظفي الدولة ورجالها . ووقعت مظاهرات كبرى في مختلف جهات المملكة ، وتقدم وفد برئاسة الأستاذ أحمد الصافي الأمين العام للحزب ومعه الشيخ راجح إبراهيم ، والحاج علي ككون ، فقابله سمو الباي وأكد له تضامنه مع الشعب في احتجاجه . وقد رجعت الحماية عن مشروعها ، ولكنها نظراً لتضامن القضاء الأهلي مع الوطنيين قررت إحالة القضايا السياسية للمحاكم الفرنسية ، وضيق على الوطنيين وحريتهم .

كان للحزب الدستوري أكثر من ٢٠ صحيفة عربية تؤيده وتنشر دعوته ، وصحيفة فرنسية هي (الحر) ، ودعاة ينشون في كل الجهات . ولكن السلطة سرعان ما ولت وجهتها نحو هذه الأدوات العاملة لنشر الوطنية في ربوع تونس ، وأصدرت قرارات تقيد الصحافة ، وتمنع الاجتماعات ، وتحرم الاكتتاب والتجول لنشر الأفكار .

وفي سنة ١٩٢٤ وصلت الحركة النقابية ذروتها بفضل زعيمها البطل محمد علي الذي نجح في الخروج بالعمال من حظيرة النقابة الفرنسية إلى مؤسسة تونسية مسلمة ؛ لأن البلد الذي ينشد الاستقلال لا يمكنه إلا أن يعمل لاستقلال سائر حركاته ، وابتعادها عن كل تبعية مادية أو معنوية للبلد الذي يحتله ، ولكن

المقيم لوسيان سان قاوم هذا المظهر من مظاهر الحركة القومية ، كما قاوم غيره ، وأبعد السيد محمد علي وثلة من أصدقائه إلى خارج القطر ، حيث ماتوا جميعاً بعيداً عن أهالهم ومواطنيهم ، كما أبعاد في هذه الظروف الدكتور ابن ميلاد ، ثم عاد بعد خمس سنين من نفيه .

الشباب الدستوري في الميزان :

قلنا إن أبرز ما قامت به الحركة الدستورية بعد سفر رئيس الحزب هو تشكيلاتها ، وبالأخص ما يرجع منها لإعداد الشباب الذي يجب أن يغذى دائماً الحركات ويزيدها نشاطاً وقوة . وفعلنا فما رجع الجيل الجديد من وجهاته الدراسية حتى فسح له الحزب مجال العمل ، فانضم للمسيرين القدماء السيد الشاذلي خير الله بصفته سكرتيراً للغة الأجنبية في اللجنة التنفيذية . ولما أوقفت الحكومة جريدة الحزب أسس السيد الشاذلي جريدة فرنسية أخرى تحمل اسم (العلم التونسي) سنة ١٩٢٧ . وقد نجحت هذه الجريدة برغم أنها لم تكن لسان الحزب الرسمي في أن تلف من حولها الشباب الدستوري المثقف . ولكن الحماية لم تمهل هذه الجريدة إلا قليلاً ، ثم أوقفتها سنة ١٩٢٩ فلم يتقهقر الدستوريون ، بل سرعان ما عوضوا العلم التونسي (بصوت التونسي) ، وتكونت حول هذه الجريدة لجنة من الشباب الدستوري للإشراف على توجيهها وتحريرها وكان من بين أعضائها الأستاذ الحبيب أبو رقيقة ، والسيد صالح فرحات ، والطاهر صفر ، والدكتور الماطري وغيرهم . وقد كان لهذا التنظيم أثره المحسوس في الحملات الصحفية التي رددت صدى الاستياء التونسي . ثم أسس الشباب التونسي بعد ذلك جريدة (العمل التونسي) مستقلاً عن السيد الشاذلي خير الله . وقد كان الأستاذ أبو رقيقة هو رئيس تحرير الجريدة الجديدة . أما الحزب الدستوري فقد أسس صحيفته الرسمية باللغة الفرنسية تحت اسم (صوت الشعب)

ظاهرة مريبة في الاستعمار الفرنسي :

بينما يقف الشعب التونسي كأخيه المغربي موقف المطالبة بحرياته المصوبة وحقوقه المسلوبة إذا بالسياسة الاستعمارية الفرنسية تتقمص شكلاً جديداً أشد وأدهى من كل الأشكال التي ظهرت بها من قبل ؛ فقد وجهت حملتها العنيفة هذه المرة لا للسيادة القومية في شمال أفريقيا ، ولا للثروة الشغبية في يد أبنائها ، ولكن للعقيدة الإسلامية التي ظلت الغذاء الوحيد للنفوس في هذا البلاد المنكوب . وهكذا تقرر انعقاد المؤتمر الأنخارستي في تونس في الوقت الذي قررت فيه فرنسا تدشين سياستها البربرية في مراکش ، وذلك بمناسبة مضي ٥٠ عاماً على احتلال تونس .

ولم تكن هذه الظاهرة مجرد عمل قام به الولاة الرجعيون خارج فرنسا ، بل كان سياسة جديدة قررت الحكومة الفرنسية نفسها اتباعها والعمل عليها ، وقد أعلن وزير الخارجية الفرنسية أمام مجلس النواب أثناء عرض الوزارة لفصل من الميزانية يرمي لمساعدة الجمعيات التبشيرية ومعارضة بعض الأحزاب اليسارية له : (أن فرنسا إذا كانت لا دينية في داخل حدودها فإنها دينية في الخارج) ، فالمسألة إذن لم تعد قضية بعيدة عن المسؤولية الرسمية للجمهورية الثالثة التي تعتبر اللائكية من أجلى مظاهرها التي تقتخر بها .

وهذا الاتجاه الجديد شجع المبعوثين المسيحيين في شمال أفريقيا على التظاهر برغباتهم في استغلال ظل السلطة بتبشير المسلمين بالمسيحية ، مرتكبين في ذلك مختلف الوسائل ، غير مباينين بما يجرح عواطف المغاربة وإحساساتهم الدينية ، وهكذا عرضت الإقامة العامة على المجلس الجديد مشروع مليونين من الفرنك لتنظيم المؤتمر الأنخارستي . ولما عارض الأعضاء المسلمون في المصادقة على المبلغ منعتهم السلطة من المناقشة وأقرت مشروعها كما تشاء . ثم صرح الأسقف بأن المؤتمر الأنخارستي حملة صليبية على تونس ، وإن كان ملؤها الحجة والسلام .

وإزاء هذا التحدي لعواطف المسلمين قرر الشعب الاحتجاج والتظاهر ، واحتشد بأندية الحزب الدستوري ، ووقعت مظاهرات كبيرة في سائر أنحاء المملكة ، وأضرب عمال الرصيف ببزرت وتونس يوم نزول المؤتمرين بالتراب التونسي ؛ كما أضرب تجار القطن وعمالهم في سائر الجهات ، وقام الشباب بأعمال جليلة في إسعاف المنكوبين ومساعدتهم ، كما حملت الصحافة الوطنية (العمل التونسي) و (صوت الشعب) وغيرها حملات موقفة ، وانتهى كل ذلك بإخفاق المؤتمر وعدول السلطة الفرنسية عن الاحتفال الخمسيني الذي قرره .

واعل القاريء غير المسلم يظن أن في هذه المظاهرات ما يدل على تعصب من التونسيين ضداً على مؤتمر لا يرمى إلى أكثر من اجتماع ممثلي المسيحية للنظر في شئونهم الدينية ، وأنه لا يعدو أن يكون مثل المؤتمرات التي يعقدها ذوو العقائد والنزعات المختلفة في البلاد المسيحية والمسلمة على السواء . ولكن الحقيقة أن الدافع لمقاومة التونسيين لم تكن هي روح التعصب كما يظن ، وإنما هي المقاومة للسياسة الأهلية الفرنسية التي ترمى لفراسة المغاربة عن طريق تسميهم ، فاستغلال الدين ورجاله ، واستعمال القوة الروحية التي تمثلها المسيحية لتمكين المستعمرين من الوصول إلى أغراضهم في هدم الكيان التونسي هو الباعث الأول في الموضوع . وزيادة على ذلك فإن الحماية لا يمكنها أبداً أن تسمح للمسلمين بعقد مؤتمر كبير إسلامي على نمط المؤتمر الأنغارستي في أرض الحماية ، ولو كان مجرد مؤتمر ديني لا محل للسياسة فيه ، فالمسألة تكتسي أيضاً صبغة المقاومة لروح التحيز المبني على تعصب ممقوت ، وأيضاً فإن السلطة لم تتعفف عن التذكير بفتحها لتونس وبعزمها على الاحتفاء بمرور خمسين عاماً على الحماية ، فلم يكن المؤتمر الأنغارستي إلا جزءاً من هذه الاحتفالات التي يراد بها الامتنان على التونسيين بنعمة استعبادهم واحتلال بلادهم . ولم تزل الحماية في تونس تذكر بالحرب الصليبية التي قادها سان لوى ، وقد كان أول تصرف قامت به فرنسا في تونس هو وضع تمثال في قرطاجنة لسان لوى الذي قضى نحبه على أبواب تونس

ولم يتمكن من فتحها . فالدفاع القومى أولاً وأخيراً هو الذى حمل إخواننا فى تونس على معاكسة أمانى الفرنسيين ومقاومة أعمالهم المصطبغة بصيغة الدين .

فصيلة التجنيس :

واعل السياسة الفرنسية أحست بفشلها فى فَرَسَة التونسيين عن طريق المسيحية ، فبدأت تشر دعوتها لتجنيس المسلمين بصفة إجماعية بعد أن كانت فتحت لهم باب التجنيس الفردى ، ولكن الروح القومية لا يمكنها أن تترك هذه المهاجمة الجديدة تفتك بالأمة فى صميم وجودها ، فما ألقى مسيو بول بونكور خطاباً فى مجلس النواب الفرنسى معلناً أن الحماية التونسية عازمة على اتخاذ سياسة تجنيس إجماعى لأهالى تونس حتى ثارت البلاد ثورتها ، وقامت الصحافة الوطنية بحملة صادقة . وقد قرر الشعب مقاطعة المتجنسين وعدم الزواج معهم ، ومنعهم من الدخول للمساجد ، وحرمانهم من الدفن فى مقابر المسلمين . وقد نجحت هذه المقاطعة نجاحاً كبيراً أدى إلى التقليل من عدد الذين حاولوا التجنس أولاً ، ثم انقطاعه نهائياً ، وسجلت الحركة الوطنية بذلك انتصاراً كبيراً على سياسة الإدماج الفرنسية . وقد كان لهذه الحركة ضحاياها وحوادثها التى أصدر عنها مكتب الأنباء التابع للجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى رسالة خاصة يمكن لمن شاء الرجوع إليها .

مؤتمر قسم الجبل :

إزاء هذه المهاجمات المتوالية ، وإزاء الحماس الذى أظهره الشعب وخاصة الشباب الدستورى الجديد قررت اللجنة التنفيذية عقد مؤتمر للحزب للنظر فى الخطة التى يجب اتخاذها والتى تتفق مع التطورات التى أنتجت مختلف الحركات الشعبية فى البلاد . وانهقد المؤتمر يومى ١٢ و ١٣ مايو سنة ١٩٣٣ بنادى الحزب فى قسم الجبل من رجال اللجنة التنفيذية وممثلى شعب الحزب ، وانضمت إليهم

جماعة العمل التونسي التي كانت تمثل النزعة اليسرى للشباب الدستوري ، وبعد استعراض الحالة ، واعتبار التقلبات التي مرت بها الحركة الوطنية منذ سفر رئيسها الثعالي للشرق ، ودرس النوايا السيئة التي رمت إليها السياسة الفرنسية من حملاتها التبشيرية والتجنيسية — اتفق المؤتمر على ضرورة العدول عن كل خطة تدعو للتعاون مع النظام القائم ، ورفض الاعتراف بالمجلس الكبير وما إليه ، والعودة بالحزب لسياسة الحازمة التي سار بها وفده الأول بباريس بعد الحرب ، وأصدر قراره بعد الاعتبارات الأولية معلناً :

« أن الغاية التي يرمى إليها الحزب من العمل السيامي هي تحرير الشعب التونسي ، وإعطاء البلاد نظاماً صالحاً مستقراً في شكل دستور يحفظ الشخصية التونسية ، ويحقق سيادة الشعب بواسطة :

— برلمان تونسي منتخب انتخاباً عاماً مالياً لإعداد محاضر جلساته ومكتسباتها لكامل السلطة التشريعية .

— وحكومة مسؤولة أمام هذا البرلمان .

— والفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية .

— وامتداد اختصاص القضاء التونسي لجميع المقيمين في الأقاليم التونسية .

— وإعطاء الحريات لجميع المواطنين من غير استثناء .

— والتعليم الإجباري للجميع .

— وحماية الحياة الاقتصادية للبلاد .

— وبصفة عامة ، كل ما من شأنه أن ينهض بالبلاد من هذه الوهدة

التي هي فيها مادياً ومعنوياً ، ويعطيها الحل اللائق بها بين الشعوب المتمدينة التي تملك مصيرها » .

وقد قام المقيم العام مانصورون برد فعل لهذا العمل ، فقرر حل الحزب الحر الدستوري وإقفال سائر صحفه ، ولكنه في الوقت نفسه أحدث مقبرة خاصة للمتجنسين . وبعد ذلك بقليل أعفى مسيو مانصورون ، وعين عوضاً عنه المسيو

بيرتون فأراد المراقبون المدنيون انتهاز فرصة تعيين المقيم الجديد لإرغام المسلمين على قبول دفن المتجنسين في مقابرهم ، الأمر الذي أدى إلى حادثة المستير يوم ٨ أغسطس ، ذلك أن متجنساً قضي في تلك المدينة ، فأصدر المراقب المدني جريميقيق الأمر بدفنه في المقبرة الإسلامية ، وبعث لإتمام ذلك كوكبة من الجند المسلح ، فأدى الأمر إلى اصطدام الكوكبة بجمهور المتظاهرين ضد هذا العمل ومات واحد منهم وجرح كثيرون .

الانشقاق في صفوف الدستور:

لقد كانت النزعة الجديدة التي تمثلها كتلة شباب العمل التونسي التي يظهر أنها أخذت تعكف بالشكل الذي كانت تكيفت به كتلة العمل المغربي بمراكش مختلفة من حيث حماسها مع النزعة التي كان يمثلها رجال اللجنة التنفيذية في الدستور القديم ولكن رجال اللجنة التنفيذية حاولوا تلافي أي انشقاق في الصفوف فدعوا لمؤتمر قسم الجبل الذي أشرنا إليه ، وقرروا إدخال ممثلي جناح العمل التونسي بما فيهم السادة قيقا وأبورقيبة في اللجنة التنفيذية ، لأن ذلك من شأنه أن يوفق بين النزعات التي أخذت تبدو في توجيه الحركة ، ولكنه للأسف لم تؤد هذه الحركة للغاية منها ، فسرعان ما عين مسمو بيرتون حتى أخذ يظهر للدستوريين عطفه واستعداده للتعاون معهم ، وبعد أن اجتمع بأقطابهم أعلن لهم موافقته على بعض المطالب التي منها تقليل عدد الموظفين الفرنسيين ، وإحلال الأهالي محلهم سيرا في طريقة التشريك في الحكم التي تؤدي في النهاية لأن يتولى التونسيون حكم أنفسهم بنفسهم . ولكنه اشترط عليهم عدم إعلان موافقته هذه ليتمكن من تنفيذها دون أن تمنعه من ذلك معارضة الفرنسيين . وإذا لم يكن حتى الوعد بهذا الإصلاح البسيط قد نجح ، فإن هذه السياسة عجلت حدوث ما كان يخشى وقوعه من خلاف بين الشباب الدستوري ورجاله القدماء ؛ ذلك أن السيد قيقا لم يتأخر عن إعلان ما صرح به بيرتون من شأن التقليل من الموظفين ، وأخذ

عليه أصدقاؤه إخلافه للوعد ، وادعى الشباب أنه لا يمكن أن يكون بين الوطنيين وبين الإقامة العامة سر يكتم على الجمهور ، وزعم الآخرون أن السياسة تقضى بتأخير الإعلان للوقت المناسب لتعطى للمقيم الفرصة التي يتبين فيها صدقه من كذبه ، ومهما تكن أهمية هذا الأمر ضئيلة فقد كان السبب المباشر أو (نقطة الماء التي تفيض الإناء) لحدوث الانشقاق الذي أدى إلى تكوين صفى الدستور الجديد والقديم .

وإذا كان الدستور القديم من الوجهة القانونية قد انحل بمقتضى قرار مانصورون الذى أشرنا إليه ، فقد أغضى بيرتون عن تأسيس الدستور الجديد وإصداره جريدة « العمل » باللغة العربية ، الأمر الذى مكن المنفصلين من الدعاية لحزبهم وضم العديد من الشعب إلى جانبهم .

وفى مؤتمر « قصر هلال » ولدى يوم ٢ مارس سنة ١٩٣٤ حزب الدستور التونسى الجديد ، وانتخب الدكتور الماطرى رئيساً له ، والأستاذ الحبيب أبورقيبة أمينه العام . وللتميز عن الحزب القديم أعطى لهيئته الإدارية اسم (الديوان السياسى) بينما احتفظ القدماء باسم اللجنة التنفيذية .

لم يعلن الحزب الجديد اختلافاً عن المبادئ التى يدافع عنها الأولون ، ولكنه انتقد انتقاداً مرأ ما يسميه بالبرودة وقلة الحركة ، وأخذ ينشر الدعوة لتكوين هياج شعبى للضغط على الإدارة وإرغامها على الاعتراف بالحقوق .

وإذا كان بيرتون أولاً قد أغضى عن حركة الديوان السياسى ، وإذا كان قد حاول الاستفادة من الخلاف باستدعاء الطرفين للمشاركة فى ما سماه بـ « لجنة المباحث » ، وباستدعائهما لبعض حفلات الشاي التى كان يقيمها بالإقامة العامة -- فإنه سرعان ما اضطر إلى مواجهة الحقيقة ، وهى استفحال المظاهرات والمطالبات الشعبية والحملات الصحافية التى أثارها حماس شباب جديد الدخول لميدان الصراع الوطنى . فأصدر أمره بتعطيل جريدة « العمل » واعتقال الزعماء وبعضهم إلى برج البوف وغيره من مراكز الصحراء ، وكانت ذلك يوم

٢ سبتمبر سنة ١٩٣٤ .

وتضامنا مع الزعماء المبعدين ودفاعاً عن المطالب التي اعتقلوا من أجلها توالى المظاهرات في تونس وغيرها من المدن التونسية . وجرت مشادة بين الجمهور والجيش اضطر فيها المقيم العام للالتجاء لبعض الزعماء الذين لم يعتقلوا بعد ، ولكن الشعب قد هاج وصعب حتى على أقطاب الحزب الباقيين أن يردوه عن المظاهرة والمطالبة بعودة المعتقلين وتحقيق أمانى البلاد . وانتهى الأمر باعتقال البقية من القادة ، وسجن سائر أعضاء الدواوين السياسية التي تعاقب تشكيلها ، كما اعتقل زعماء اللجنة التنفيذية ، لأن مسيو بيرتون عرف أن الخلاف السياسي في المغرب لا يمس اتحاد الكل في مقاومة المحتل ، وقد استمرت التلاقل والاضطرابات حتى قررت الحكومة في النهاية إعفاء مسيو بيرتون ، ثم نقله للمغرب حيث يلاقى مصيره النهائي بتضامن الوطنيين المرأ كشييين ، وعين محله مسيو ارمان قيون في إبريل سنة ١٩٣٦ .

تونس والجهة الشعبية الفرنسية

لم تسكن تونس أقل انخداعاً بالجهة الشعبية من الجزائر ، خصوصاً بعد ما كان الاشتراكيون الفرنسيون — وعلى رأسهم ليون بلوم — قد شاركوا عملياً في مقاومة بيرتون والعمل على إخراجهم من تونس ، على أن المقيم الجديد مسيو إرمان قيون قد ابتداءً مهمته مظهرًا رغبته في تحسين حالة الأهالي واتباع سياسة تحريرية تهيب التونسيين لمستقبل حسن . وقد كان أول تصريح فاه به أثناء وصوله للعاصمة هو أنه يريد أن يحكم بقلبه ، وقد افتتح عمله بالعفو عن سائر المعتقلين السياسيين ، وسمح للأستاذ الحبيب أبي رقيقة والصالح بن يوسف والطاهر صفر وقيقا والقلبي وغيرهم من قادة الدستور بالعودة إلى سرا كزهم .

وقد كان لهذا العمل أثره الحسن في نفوس التونسيين فاستبشروا خيراً ، ووضعوا الأمل في روح الجهة الشعبية ، وشاركوا أنصارها في احتفال توليها الحكم في فرنسا ، وصرح الزعماء بثقتهم في رجالها ، وأكد ذلك في نفوسهم ما اتخذ مسيو قيون من السماح بفتح أندية الحزب الدستوري ، وإباحة الاجتماع والجمعيات ، وتحرير الصحافة من عقابها ، ولم يغفل الدستوريون الجدد هذه الفرصة ، بل اتهمزوها ، فنظموا أنفسهم وضاعفوا التشكيلات والخلايا في كل مكان . ونشطوا بدورهم في تأسيس الفرق الرياضية والكشفية التي تعتبر الهيئات الموازية الضرورية لتقوية الحزب وإسناده ، كما أن النقابيين التونسيين استفادوا الظروف فأعادوا استئناف العمل الذي بدأه زعيمهم الأول محمد علي ، وأسسوا (الاتحاد النقابي التونسي) بزعامة القناوي منفصلاً عن الاتحاد النقابي الفرنسي الأمر الذي ظهر لرجال الجهة الشعبية كشيء متناقض مع ما تقتضيه سياسة التعاون والإخاء .

وأعيد الشيخ الثعالبي الذي لم يتمكن من الرجوع لتونس منذ سنة ١٩٢٣ إلى البلاد . فاستقبله الشعب استقبالا الرجل الذي ظل طول عمره عاملا لمصلحته ، باذلا جهده في خدمة قضيتته .

وفي هذا الجو الذي يحتوى على شيء غير قليل من الحريات العامة واصل الدستوريون كفاحهم واتصلهم بمختلف الهيئات الفرنسية في تونس وفرنسا ، وعقد الاجتماعات والمهرجانات التي تتناول مختلف المطالب الشعبية ، وتشعل الحماس في نفوس الجماهير ، كما ظهرت عدة صحف حزبية ومستقلة .

وأعلن حزب الدستور الجديد أن الخطة التي قررها مؤتمر قسم الجبل سنة ١٩٣٣ هي التي ستظل أساس سياسته الحزبية ، أي أن الغاية لعمله هي الحصول لتونس على نظام الدولة ذات السيادة ، أو على ترشيده التونسي حسب تغيير الزعيم أبي رقيبة في خطبه . لكن الحزب مع ذلك فكر في اتباع سياسة المراحل ، وبما أن معاهدة الحماية لم تحترم ، أو بالأحرى أولت على خلاف المقصود منها ، فالحزب يطالب كمرحلة أولى بالرجوع لروح الحماية ومعناها ، مع اعتبار أن وصاية فرنسا غير دائمة ، والتي يمكن الرجوع تدريجياً لروح الحماية يجب تنفيذ بعض التدابير المستعجلة ، وهي التي اقترحها الحزب الجديد بمجرد رجوع زعمائه من المنفى :

- ١ — إلغاء الثلاث الاستعمارية (١) .
- ٢ — توقيف الاستعمار الفلاحي الرسمي .
- ٣ — التعليم الإجباري للجميع .
- ٤ — تكوين بلديات منتخبة .
- ٥ — تعيين التونسيين في مختلف الوظائف الحكومية ، مع تشريكهم في مراكز الحكم المهمة .

(١) يعطى الموظفون الفرنسيون بتونس ومهاكش والجزائر علاوة على مرتباتهم الأصلية نلت المرتب . وهو ما يسمى بالثلاث الاستعمارية .

- ٦ - تنظيم جدى لوسائل الإسعاف .
 ٧ - مقاومة الربا .
 ٨ - إلغاء المجلس الكبير وتعويضه ببرلمان تونسي وحكومة مسؤولة أمامه .

والحقيقة أن هذه السياسة التي تعرف بسياسة المراحل خدعت كثيراً من الوطنيين لا في تونس وحدها بل حتى في المغرب الأقصى ، وقد اعتبرناها جميعاً — والحق يقال — وسيلة للوصول لأهدافنا العليا ، لكن التجربة أثبتت لنا كما أثبتت لإخواننا التونسيين خطأها . نعم إذا كانت هذه السياسة مقبولة في طور تكوين الحركة ، فلم يكن من المعقول أن يرجع إليها ولو كوسيلة بعد أن قرر المؤتمر الوطني الدستوري سنة ١٩٣٣ العدول عنها بالمرة . ولكن انتهاجها في الواقع كان نتيجة الدعاية الناجحة التي قامت بها الجبهة الشعبية في شمال أفريقيا ولبعض الترضيات التي طبقتها الميسور إرمان قيون .

وهذه الخطة السياسية لا يمكن أن يتحمل مسؤوليتها الدستور الجديد وحده بل إن القديم لم يكن أكثر تطرفاً منه ، ونحن لا نريد من تسجيلها هاهنا الانتقاد على إخواننا بشيء وقعنا فيه نحن أيضاً ، وإنما نذكر بها للاتعاض بالماضي ولإظهار خطأ الذين يريدون اليوم استئناف سياسة المراحل ، أو المطالبة بالتدرج في الاستقلال . فما دمنا قد انتصرنا على أنفسنا ، واستطعنا أن نجتمع كلمة الشعب كلها حول الرغبة في هذا الاستقلال الكامل ، والتحرر الشامل . فلم يعد من الخطأ فقط بل صار من الإجرام أن نعود القهقري لسياسة لمسنا بأنفسنا خطأنا الأول فيها . فإن الغلط إذا وقع مرة أولى كان غلطاً ، أما إذا استمر فيه أو تكرر عن قصد لم يعد من الخطأ في شيء ، بل أصبح من العمد في ارتكاب الجريمة وانتحال مبرراتها .

سافر الأستاذ أبورقيبة إلى باريس في أغسطس سنة ١٩٣٦ وقام بدعاية كبيرة ، واتصالات مفيدة في أوساط الجبهة الشعبية ، واستقبله سكرتير الخارجية

في ما يرجع لشؤون سوريا ولبنان وأفريقيا الشمالية مسيو فيينو الذي كان يريد أن يبعث سياسة فرنسية إسلامية ، فيها نوع من الجمالة وإن لم يكن فيها شيء من التسامح أو الإنصاف ، وزار مسيو فيينو تونس ، وألقى فيها خطاباً بمحضر زعماء الدستور الذين رحبوا به حاول أن يرجع فيه أسباب الأزمة التونسية إلى أنانية بعض المغرضين من المستعمرين الذين لا يفرقون بين مصالحهم الخاصة ومصالح فرنسا العامة ، وطالب بتحسين حالة الفلاح والعامل وتنظيم البلاد تنظيمًا عمرانياً ، ولكنه في الوقت نفسه أكد تصريح مسيو ملران القديم : بأن تونس ستظل مرتبطة بفرنسا إلى الأبد .. هذا التصريح الذي أدلى به وهو في باريس عن مراكش .

لكن تصريح مسيو ميلران السابق كان له صدى استياء كبير في الأوساط التونسية كتصريح فيينو في مراكش . أما في تونس فإن روح الجمالة التي أظهرها فيينو استوجبت إغضاء الكل عن تصريحه الخطير ، على الأقل فيما يظهر للناس . لكن الطبقة العاملة للشعب ليس من عاداتها أن تقتنع بالخطب أو تتبع سياسة الجمالات ، ولذلك لم يغادر المسيو فيينو تونس حتى بدأ العمال يطالبون بحقوقهم المنصوبة ، فأضرب رجال منجم الفوسفات بالمتلوى ، ومديلا (ناحية قفصه) ، ووقعت بينهم وبين فرق الجند رمة مقاتلة أسفرت عن خمسة وعشرين قتيلًا ، وثلاثين جريحاً . وقد تكررت الحوادث في أوساط العملة بسائر جهات المملكة ، الأمر الذي دعا رئيس جمعية المستعمرين مسيو فينيك لينذر الإقامة العامة في يناير سنة ١٩٣٧ (بأنها إذا لم تتخذ التدابير الصارمة فإن الدماء ستسيل) ذهب فيينو وانتظر الشعب وانتظر الدستوريون تنفيذ الوعود التي صرح بها وزير الجبهة الشعبية ، وإذا بها سراب لا ثبات له ، فتضاعف غضب الشعب وازداد هياجه ، وتغيرت من أجل ذلك لهجة الصحافة الدستورية من أسلوب الجمالة إلى أسلوب التهديد بأن الرشد التونسي واقع لا محالة ، وأن فرنسا إذا لم تباعده فإنه سيقع بدونها .

مؤتمر الحزب سنة ١٩٣٧

وفي هذه الظروف كانت مراکش تعاني قساوة السياسة الفرنسية التي لم تقبل ولو قليلا في زمن الجبهة الشعبية ، وفي بحر سنة ١٩٣٧ توالى اعتقالات أنصار الحزب الوطنى فى قبائل البوادر كما سنبينه ، فكان ذلك من أسباب انعقاد المؤتمر الوطنى بالرباط فى أكتوبر من السنة نفسها ، وانتهى بقطع الحزب الوطنى لكل علاقة مع الإقامة العامة بالمغرب ، وأبعدت فى ٢٠ من الشهر نفسه إلى الجابون ، كما نفي أصدقائى الآخرون لجهات مختلفة ، وجرت فى البلاد أحداث هوجاء سيأتى تفصيلها . ولم تكن الجزائر أسعد حالا من مراکش ، بل إن القمع والاضطهاد قد امتدا إليها .

كل هذا إلى جانب الإخلاف بالوعد حمل الدستور الجديد على عقد مؤتمر وطنى فى نوفمبر سنة ١٩٣٧ للنظر فى الموقف الذى يجب أن يتخذه الدستور إزاء سياسة القمع التى سارت فيها حكومة شوتان فى الجزائر والمغرب الأقصى ، وقد قرر أن ينزع ثقته من هذه الحكومة ، وأن يدعو الشعب للتحفظ إزاء رد الفعل الذى يريد الرجعيون القيام به ضدّا عليه .

وللتضامن مع إخوانهم فى مراکش والجزائر أعلن المؤتمر إضرابا عاما لمدة أربع وعشرين ساعة ، وقد نجح الإضراب نجاحا كبيرا .

جواب الحماية :

وقد كانت الإدارة الفرنسية بدأت عمليا فى الاستعداد لقمع التونسيين أيضا فأصدرت أوامرها بمنع الاجتماعات العامة ، لكن ذلك لم يعق الدستوريين عن محاولة أشغالهم بوسائل الاجتماعات الخاصة ، والمظاهرات التى تنظم فى محلات

محدودة ، ولكنها لا تقل قيمة عن التظاهر العلني من حيث إشهارها للاستياء وإذكاؤها للحرب الأعصاب . فأتخذت الحماية تدابير مضادة لعمل الحزب ، وطاردت مسيري الحركة . فاعتقلت الأساتذة الزعيم أبورقيبة والدكتور ابن سليمان والصالح ابن يوسف والهادي نويرة .

وفي اليوم التاسع من إبريل سنة ١٩٣٨ اعتقلت السلطة الأستاذ علال البهلوان ، فأدى اعتقاله إلى اضطرابات كبيرة في العاصمة تدخل فيها الجند وأسفرت عن مائة قتيل ، وبضع مئات من الجرحى ، كما وقعت مظاهرات في مختلف أنحاء الأيالة .

اعتقل قادة الحزب الدستوري كلهم ، وأحيلوا على المحكمة العسكرية بدعوى تأمرهم على سلامة الدولة كما اعتقل آلاف من أنصارهم ، وهكذا أصيبت تونس كغيرها من البلدان المغربية العربية بالاضطهاد الذي استمر منذ ذلك الوقت دون أن ينال من قيمة الحركة ، أو يرجع رجالها عن الكفاح .

لجنة الدفاع عن الحريات بتونس :

إزاء الضغط الذي أصاب البلاد من جراء اعتقال سائر القادة لم يعد من الممكن تسيير الحركة بالداخل على الصفة التي كانت عليها ، ولكن الشباب التونسي الذي كان يتم دروسه في باريس قرر أن يتحمل مسؤولية العمل إلى اليوم الذي يتحرر فيه الزعماء ، وتعود الحالة لجراها الطبيعي ، فأسسوا لجنة الدفاع عن الحريات العامة في تونس بقيادة الدكتور سليمان بن سليمان ، الذي يعتبر من أقطاب رجال الديوان السياسي اليوم . وقد والت هذه اللجنة مجهوداتها بعقد مهرجانات ، وتنظيم حملات صحافية ، والاتصال بأنصار الحزب في الداخل ، وتوجيههم ، وسرعان ما تم تنظيم حركة مستمرة خفية توالى مقاومتها المتنوعة ، وتوالى حرب أعصاب أفلقت المستعمر كل هذه المرحلة الطويلة ، وقد كان على رأس هذه العمليات الدكتور الحبيب ثامر ، وقد أصدرت عدة صحف وشجعت

إقامة مظاهرات بمختلف المناسبات ، وتوزيع المنشورات السرية ، والقيام بتخريب بعض وسائل المواصلات وتعطيل أسلاك التليفون ، وغير ذلك من أساليب التهييج والتفريغ .

الحرب العالمية الثانية :

وطبعت أن تزيد الحرب العالمية هذه الثورة اشتعالا ، فإنها فرصة لإغراء الشعب بعدم الاشتراك في الجندية ، وفعلا لم ينخرط فيها إلا من أخذ عن طريق القوة أو سبيل الاحتياج ، وتضاعفت أعمال (السابوتاج) برغم تهديدات الجنرال بلان الذي كان حاكماً بفاس أثناء إبعادي ، وقام فيها بضروب القساوة العظيمة ، ثم نقل لتونس كحاكم عام للجيش ، الأمر الذي حمل الإدارة على اتخاذ تدابير شديدة كالحكم بالإعدام ، وتحميل الأهالي مسؤولية حراسة الأسلاك التليفونية بإرغامهم على حراستها بالمناوبة ، وبلغ الخوف بالإقامة العامة إلى أن منعت توزيع السلاح على الجند التونسي المقيم بالحصون التونسية . ومع ذلك فإن (السابوتاج) استمر وظهرت بوادر العصيان المدني بين المجندين ، حتى اضطرت السلطة من أجل دفعهم لنزول بنزرت ، والسفر إلى ميادين القتال في بلجيكا وإيطاليا ، إلى استعمال الحياة والشدة ، ف وقعت مشادة بينهم في قابس والقيروان . وهكذا بقيت المحاكم العسكرية قائمة ، وملئت السجون والمنافي بأفراد الشعب .

وحينما وقعت الهدنة الفيشية انتهز الدستور يون الفرصة ، فطالبوا بالاستقلال نظراً إلى أن الحماية لم تعد قادرة على الدفاع عن الوطن ، وقد تقدم يوم ٥ يولية سنة ١٩٤٠ وفد من الدستور الجديد لسمو الباي رافعاً له عريضة يطالب فيها بإطلاق سراح أبي رقية وإخوانه المعتقلين في (بورسان نيقولا) بمرسيليا ، وإلغاء عقد الحماية . وفي الوقت نفسه وزعت الفروع الحزبية بياناً عاماً على الشعب بنفس المعنى ، وقد أجاب المقيم العام الأميرال استيفان على هذا العمل باعتقال سائر أعضاء الوفد ، وبفضل تدخل الباي نفسه فإن اعتقالهم لم يدم إلا بضعة أسابيع

وأخيراً اعتقل الدكتور ناصر ومئات أعضاء الديوان السياسي الذين لم يعتقلوا في المدة السابقة ، ولكن ذلك لم يؤثر في سير الحركة التي استمرت على هذا الهياج والفتنة حتى ديسمبر سنة ١٩٤٢ .

وفي ١٩ يونية سنة ١٩٤٢ ارتقى صاحب السمو المنصف عرش البلاد ، وهو المعروف بعواطفه الوطنية ، والذي تغذى بالروح القومية وهو في أحضان والده محمد الناصر ، فكان ارتقاؤه مناسبة سرور عام وحماس هائل للشعب كله ، وقد أعلن تضامنه مع الوطنيين التونسيين .

وفي اليوم الثاني من أغسطس سنة ١٩٤٢ قدم سموه للأميرال استيفان دفتر المطالب المستعجلة التي تتفق في الكثير منها مع رغبات الدستوريين المقدمة سنة ١٩٣٦ ، وقد وعدت الحكومة الفرنسية بأنجازها ، ولكن هذا الوعد لم يحقق . وفي ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢ احتلت الجيوش الألمانية تونس فتدخل الباي لإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ، فعاد الدكتور ناصر لقيادة الحركة الدستورية بصفة علنية حيث قام بتجديد تنظيم الحزب ، وتكثير خلاياه ، وإصدار جريدته العربية ، والقيام بتجولات للدعاية في أنحاء الأيالة . وهكذا استعاد الحزب مركزه بالتفاف سائر الأمة من حوله . ونقل أبو رقية ومن كان معه إلى روما حيث لم يتمكنوا من العودة لتونس إلا في إبريل سنة ١٩٤٣ . وفي ٨ مايو سنة ١٩٤٣ وقع تحرير تونس ، ودخلتها جيوش الحلفاء ، فانهزت الإدارة الفرنسية فرصة الاضطراب القائم ، وقررت القضاء على الوطنيين التونسيين بدعوى تعاونهم مع سلطات المحور .

وفي ١٤ مايو سنة ١٩٤٣ أعلن الجنرال جيرو خلع سمو المنصف ، بالرغم من أن سموه أعلن في الوقت المناسب حياده ، ورفض كل عروض الألمانين ، ونقل الباي بالطيارة إلى (الأغواط) في الصحراء الجزائرية ، ثم إلى (تنس) وأخيراً إلى (بو) في أكتوبر سنة ١٩٤٥ حيث بقي معتقلاً إلى أن قضى نحبه شهيد الشهامة والوطنية يوم فاتح سبتمبر ١٩٤٨ م . ووقع إعدام مئات من

الأفراد ، وحكم على الآلاف بسنوات مختلفة من السجن القاسى ، وبفضل تدخل بعض الدوائر الأجنبية فإن الأستاذ أبا رقية سلم هذه المرة من الاعتقال هو وبعض أصدقائه ، أما الشعب فقد عاد إلى الكفاح فى السر ، ووجد محاولات للثورة ، تلك المحاولات التى كانت تسرع القوة الفاشمة لإخمادها .

وفى هذه المرحلة أعلن الحزب فى بيان أذاعه رغبته فى أن تعطى تونس نظام الحكم الذاتى موحداً بذلك صفوف الأمة حول مطلب معين .

وفى ٢٦ مارس سنة ١٩٤٣ غادر الزعيم أبورقية تونس بصفة سرية وبصحبة بعض أصدقائه ، وبعد سفر طويل وصعب وصل إلى القاهرة لمواصلة الكفاح فى سبيل الحرية التونسية المنكوبة .

أما الزعماء الذين بقوا فى تونس فقد استطاعوا أن يعيدوا تنظيم الديوان السياسى بزعامة أمينه العام المجاهد الكبير الأستاذ صالح ابن يوسف الذى قدر على تجديد الأساليب الدستورية فى الدعاية والنظام ، وبدأ يواصل العمل الذى أسسه الدستوريون الأولون .

ونظراً لظروف ما بعد الحرب فقد اتفق الديوان السياسى واللجنة التنفيذية للدستور القديم على عقد مؤتمر عام لدراسة الأحوال وتوحيد خطة الكفاح . فانعقد هذا المؤتمر يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ تحت رئاسة السيد العروسى الحداد وشارك فيه زيادة على الحزبين الدستوريين الاتحاد النقابى التونسى للشغل ، وأساتذة جامع الزيتونة ، واتحاد الموظفين التونسيين .

وبعد ما استمع المؤتمر للبيانات السياسية التى أدلى بها الأستاذ صالح فرحات عن اللجنة التنفيذية ، والأستاذ صالح بن يوسف عن الديوان السياسى صادق المؤتمر على ميثاق وطنى سنذكره من بعد .

وبينما المجتمعون يتداولون فى نتائج أعمالهم إذا بالبوليس يحتل قاعة الاجتماع ، وفى يده أمر مسمى من المقيم العام ، وبعد أن حاصر الحاضرين فتشهم واحداً بعد الآخر ، واعتقل ستين منهم فى مقدمتهم الرئيس الحداد ، وزعماء

الدستور: يدعوي تأمرهم على سلامة الدولة ، وتجديد حزب منحل .
 وقد استمر المعتقلون في السجن شهراً واحداً ، ثم أطلق سراحهم . وفيما
 يلي نص التصريح الذي أعلنه المؤتمر :

ميثاق المؤتمر الوطني التونسي

حيث كانت البلاد التونسية قبل سنة ١٨٨١ دولة مستقلة تربطها بالخلافة الإسلامية روابط روحية أكثر منها سياسية .

وحيث كانت السيادة التونسية معترفاً بها دولياً ، وقد أيد هذا خاصة ما أبرمته تونس من مختلف المعاهدات مع الدول .

وحيث عمدت فرنسا ، بعد أن دافعت عن استقلال البلاد لدى الدولة العثمانية نفسها إلى إرغامها على قبول حمايتها بمقتضى معاهدة أجبر الملك محمد الصادق قلى إمضائها بالقوة القاهرة ، ولم يصادق عليها الشعب يوماً من الأيام .

وحيث إن معاهدة باردو لم تخرج الدولة التونسية من الأسرة الدولية ، ولم تجردها من سلطتها الداخلية والخارجية .

وحيث إن الحماية قد استتحات — بعد مضي خمس وستين سنة — إلى نظام استغلالي استعماري ، جردت به تونس من سيادتها ومن خيراتها تجريداً منظماً ، في حين أن مفهوم معاهدة باردو واتفاقية المرسى ومنطوقهما يقضيان بأن تكون الحماية نظاماً وقتياً شبيهاً بوصاية بسيطة .

وحيث إن الدولة الحامية لم تلتزم حدود سلطة المراقبة ، وحلت محل الدولة المحمية في مباشرة الحكم والتصرف في الشؤون العامة .

وحيث إن السلطة الفرنسية قد استحوذت على السلطة التشريعية التي هي حق خاص لجلالة الباى حتى أصبح جلالته شبيهاً بموظف شرفى سام مضغوط على حريته الشخصية ، وإن وزراء الدولة التونسية صاروا مجرد شخصيات لتزيين المحافل ، وإن العمال (المديرين والمحافظين) أصبحوا أعواناً ينفذون أوامر المراقبين اللذين الفرنسيين ، وحيث إنها نزعَت سلطات جميع

الموظفين التونسيين وأسندتها لموظفين فرنسيين لم تكن خبرتهم ولا نزاهتهم في غالب الأحيان سالمتين من الطعن .

وحيث إن فرنسا التي التزمت علانية بحماية شخص الباي وعائلته قد خرقت المعاهدة مرة أخرى نخلعت عنوة ملك البلاد الشرعي جلالة محمد المنصف معتدية حتى على القواعد الأصلية للدين الإسلامي .

وحيث إن هذه الاعتداءات قد نشأ عنها نظام إداري مضطرب لا هو إلحاق ولا حكم ذاتي ، وقد ضاعت فيه الأصول التشريعية ، وتلاشت فيه المسؤوليات . وحيث سلكت فرنسا منذ أول عهد الحماية سياسة تفجير الأهالي مغتصبة أخصب أراضيهم ، ومخصصة أكثر من ثلثي الميزانية التونسية للموظفين (وجلهم من الفرنسيين) ، وهي ميزانية لا رقابة للشعب عليها تتكون من جبايات تفرض على عدد السكان لا على الثروات ، وقد فرضت على تونس سياسة نقدية وجمركية وتجارية تضر باقتصادها ، ولا تعود بالفائدة عليها في مبادلاتها مع البلاد الأجنبية .

وحيث كانت سياسة التفجير هذه هي نتيجة سياسة تمييز البلاد بواسطة العمرين والموظفين ، وفتح باب التجنس للأهالي ، ومنح الجنسية الفرنسية للمواطنين الإنجليز والروس البيض والأسبان الجمهوريين ومتقى الإيطاليين في العهد الأخير لإكثار عدد الرعايا الفرنسيين بالنسبة لعدد الأهالي والقضاء على شخصية البلاد التونسية .

وحيث أدى الإسراف المالي الذي تقتضيه هذه السياسة إلى عجز سلطة الحماية عن القيام بواجباتها الاجتماعية نحو السكان العرب من حيث التغذية والسكن والإسعاف والتعليم .

وحيث أهملت سلطة الحماية واجباتها الإنسانية لفائدة الرأسمالية المسيطرة على البلاد ولم تؤد رسالتها التمدينية المزعومة التي تريد أن تبرر بها فرض حمايتها على البلاد .

وحيث إن في تمثيل الجالية الفرنسية المقيمة في تونس بالبرلمان الفرنسي اعتداء جديداً على السيادة التونسية ، ونقضاً خطيراً لأساس الوضعية الدولية للحماية .

وحيث إن التونسيين قد حرموا في بلادهم من الحريات الأولية ، وهي حريات التفكير والنشر والقول والاجتماع والتنقل ، وعاشوا أكثر من عشرين سنة تحت الأحكام العرفية .

وحيث لم تحترم الدولة الحامية تعهداتها في حراسة أمن الدولة ، وسلمت البلاد لدول المحور ، بينما بذل التونسيون دماءهم في كل مناسبة للدفاع عن فرنسا وحلفائها .

وحيث إن معاهدة باردو نصت على أن الحماية في جوهرها نظام وقفي ، وأن مصالح الفرنسيين الناجمة عن هذا النظام المؤقت لا يمكن بحال أن تكون لها صفة الدوام والاستقرار .

وحيث إنه من جهة أخرى لا يمكن لمصالح دولة حامية أن تحول دون حقوق الشعب الثابتة في تقرير مصيره بكامل الحرية .

وحيث إن الاستعمار يعتبر بحق سبباً للتنافر بين الدول ، ومثاراً لمشاكل دولية ، وقد عبرت الأمم المتحدة عن استنكارها له بحكم صريح ، وجعلت من بين الأهداف التي خاضت من أجلها غمار الحرب : « حق الشعوب كلها في اختيار نوع الحكم الذي ترتضيه لنفسها ، واسترجاع حقوق السيادة والاستقلال إلى الأمم التي انتزعت منها قهراً » .

وحيث إن هذه النظرية الجديدة أخذت تتجلى وتؤكد أثناء المؤتمرات العالمية المختلفة ، وقد كانت فرنسا من بين الدول الاستعمارية التي صادقت على المبدأ القائل : « ليس لأية أمة الحق في أن تحكم الشعوب الواقعة تحت سيطرتها حكماً أبدياً » .

لهذا كله فإن المؤتمر الوطني التونسي يعلن : أن نظام الحماية نظام سيامي

واقصادي لا يتفق مطلقاً مع سيادة الشعب التونسي ومصالحه الحيوية ، وأن
هذا النظام نظام استعماري قضى على نفسه أمام العالم بالإخفاق بعد تجربة خمس
ومستين سنة ، كما يعلن عزم الشعب الثابت على استرجاع استقلاله التام ،
والانضمام — كدولة ذات سيادة — إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم
المتحدة والمشاركة في مؤتمر الصلح .

الحالة الحاضرة

وهكذا وضع المؤتمر الدستوري حداً للغموض والتحول الذي كان يكتنف خطة الحركة القومية بتونس . فقد أصبح المطلب العلى الصريح هو الاستقلال التام من غير قيد ولا شرط . وقد صادق على هذه الغاية والتزم العمل فى سبيلها رجال اللجنة التنفيذية ورجال الديوان السيامى ، ومن حولهم الشعب التونسى كله من غير استثناء .

ولكن تحقيق الاستقلال يتوقف طبعاً على كفاح آخر ، وهذا الكفاح يتطلب توحيد الصفوف وتنسيق الأعمال . ولذلك فقد اتفق الحزبان التونسيان على تكوين لجنة تنسيق مشتركة تدرس المسائل القائمة وتوجه الحركة توجيهها الصحيح .

ومن الحق أن نعترف بأن الأغلبية التونسية اليوم هى فى صف الدستور الجديد . ولكن الأقلية قوية أيضاً بإخلاصها لهذا المبدأ المشترك ، وبموقفها من جانب التعاون الذى رغب فيه الدستوريون الجدد بعد أن كانوا رفضوه من قبل . فالحركة التونسية سائرة سيرها الطبيعى اليوم . ورجالها لا يألون جهداً فى العمل داخل البلاد وخارجها لتحرير وطنهم وتحقيق أمانى شعبهم المجيد .

واقدر شارك كل من الحزبين فى تأسيس (لجنة تحرير المغرب العربى) بزعامة الأمير عبد الكريم ، ويمثل الديوان السيامى فيها الزعيم أبو رقية والدكتور ثامر ، كما يمثل اللجنة التنفيذية مديرها السيد محي الدين القليبي . والأستاذ أبو رقية لا يقصر عمله على القاهرة ، ولكنه يعمل فى حركة دائمة متردداً بين الشرق وأوربا وأمريكا ، وهو فى تجولاته يمثل الحركة الدستورية كلها .

مراكش

أو

المغرب الأقصى

لقد كانت مراکش تعتبر دائماً القطر الجزائري بمثابة الحصن الأمامي لحمايتها . ولذلك ظلت سياستها التقليدية ترمى إلى امتداد نفوذها المعنوي للجزائر أو على الأقل العمل على حمايتها من الاحتلال الأجنبي الذي من شأنه أن يحاول — متى استقر بها — التوسع يميناً ويساراً . فلما وقعت الجزائر تحت الحكم التركي ظل المراكشيون متخوفين من أن يمتد سلطان الترك لبلادهم ، وسارت حكومتهم على منهج مؤيد لجميع الحركات الوطنية المناوئة للاتراك والتي ترمى لتكوين مملكة جزائرية مستقلة . وهذا ما دفع بجلالة السلطان عبد الرحمن الذي ظل على عرش المغرب الأقصى من سنة ١٨٧٣ إلى سنة ١٨٩٤ لتأييد مقاومة التيجانيين للترك ، برغم أن العقيدة التي أيدها سلفه مولاي سليمان كانت مستمدة من الوهابيين ومنافية لروح الطريقة التي انتحلها التيجانيون .

وإذا كانت هذه هي سياسة مراکش مع دولة مستعمرة إسلامية فمن الطبيعي أن يكون موقفها مع المحتلين غير المسلمين مضاهياً أو أحزوبياً ، ولذلك ما حاولت فرنسا احتلال الجزائر حتى تقدمت الحكومة المغربية بالاحتجاج وتنشيط المقاومة ، وما رأت عجز الترك عن الدفاع حتى تقدمت بيعث مندوب لجلالة الملك الذي دشن المقاومة العربية في تلمسان ، وساعد على تكوين سلطنة الأمير عبد القادر تحت رعاية ملك المغرب وتأييده ، كما نشطت شخصية أبي معزى المراكشية التي نظمت مقاومة زواوة منفصلة عن عبد القادر أولاً ثم بالاتفاق معه ثانياً . وقد استمر تأييد الدولة الشريفة للمجاهدين الجزائريين حتى كانت موقعة ايسلى في ٤ أغسطس سنة ١٨٤٤ حيث انهزمت الجيوش المغربية انهزاماً شنيعاً ، وكادت فرنسا تحتل القسم الشرقي من مراکش بعد ما هددت بمدافعها مينائى طنجة والصويرة .

ولقد كان انهزام الجيش المراكشي في هذه الموقعة برغم حسن القيادة التي رأسها خليفة الملك وابنه محمد بن عبد الرحمن الذي أصبح من بعد محمد الرابع سلطان المغرب باعثاً للشعب المغربي ونخبته على التدبر والتفكير في أسباب الهزيمة وظروفها . وقد تنبه المغاربة منذ الساعة إلى أن الأنظمة العتيقة في الجيش وفي الدولة لم تعد مجدية إزاء التقدم الأوربي الحديث وتكون في نفوس القادة شعورهم بالحاجة للتجديد وانتحال وسائل التقدم والنهوض . وتعتبر هزيمة إيسلي الفجر الأول للنهضة المراكشية الحديثة التي لا نريد أن نفصل مراحلها ، وإنما نريد الإشارة إلى بعض ماله علاقة منها بتسيير الآلة النفسية لتكوين حركات المقاومة الاستقلالية في مراكش .

سارت في البلاد فورة الألم من الهزيمة مهددة بما يتبعها من خطر احتلال مستعمر غشوم ، وأنشد الشعراء من قصائد الرثاء لما جرى ، والتحذير مما يمكن أن يقع ما يعتبر من أطرف الشعر وأصدقه . وألف العلامة الكردي رسالة أسماها : (كشف الغمة بأن الحرب النظامية واجبة على الأمة) ، وهي دعوة صارخة لتجديد التنظيم العسكري بمقتضى القواعد الحديثة ، واهتم غيره بالدعوة إلى ضرورة القيام بنهضة اقتصادية ، من شأنها أن تقلل من حاجة البلاد من الموارد الأجنبية . وما ولي سيدي محمد الرابع الملك حتى أخذ يعمل لتحقيق ما رجته هذه النخبة من استعداد اقتصادي وعسكري ، فأسس مدرسة للطبجية ، وجدد غراسة قصب السكر بالجنوب المغربي ، وبدأ بتأسيس معمل للسكر ، وأنشأ المطبعة المحمدية التي كان لها فضل نشر كثير من الكتب .

ثم خلفه جلالة الملك مولاي الحسن (١٨٧٣ — ١٨٩٤) الذي يعتبر بحق من أكابر مصلحي المغرب وأعظم ملوك الإسلام ، فوجه همه لتوطيد النفوذ المعنوي للدولة ، واسترجاع هيبتها إزاء الدول الأجنبية ، واستطاع أن يحمي الاستقلال المراكشي طول حياته بسياسته الرشيدة التي عرفت كيف تستغل تراحم الدول على البلاد ، وكان من أعظم ما قام به تنظيم الجيش المغربي على أحدث

الطرق ، وتوجيه البعثات للتمرن في مختلف الأقطار الأوروبية ، مع استعمال الفنيين الأجانب من سائر الدول دون تفضيل إحداهن على الأخرى . وفي عهد جلالاته واصلت الحكومة الشريفة التنظيم الجديد الذي وجدته الحماية قائماً فقصت عليه ، ثم في عهده انتقلت الوزارة المغربية من شكلها العتيق إلى شكل ديوان حكومي بالمعنى الحديث ، وتأسست وزارة الخارجية والعدل والحربية والبحرية والمالية وغيرها من المصالح التي كانت متراكمة من قبل في يد كتاب يرجعون للصدر الأعظم الذي لم يكن هو الآخر إلا مساعداً للملك الذي يقوم هو بكل شيء في لدولة .

ولتجهيز البلاد بالرجال القادرين على تنظيمها النظام الحديث بعث جلالاته بعثات للدراسة في مختلف فروع المعرفة بفرنسا وإيطاليا وألمانيا وإنجلترا . ولتمكينها من وسائل الدفاع جدد الأسطول المغربي ، وأنشأ معملاً للسلاح في مدينة فاس .

ولتحسين حالتها الاقتصادية أخذ ينشئ بعض المصانع ويشارك في عرض الإنتاج الأهلي في مختلف المعارض الأجنبية ، وينشط استعمال المال المغربي في الإنتاج الأجنبي لمزاومة الموردين الأجانب .

وبما أن سياسة الامتيازات الأجنبية التي أكدها مؤتمر مدريد المنعقد سنة ١٨٨٠ ، والتي نشأت عن عرف كونه الأجانب في البلاد في غفلة من رجالها المسؤولين كانت قد استفحلت وأصبحت تهدد الحكومة بفوضى اجتماعية وسياسية فإن جلالاته عمل بمختلف الوسائل على التخفيف من آثارها بالاحتجاج تارة ، والصرامة في المقاومة أخرى . وفي الوقت نفسه حاول أن يعمل على إزالة كل الأسباب التي تجمل الدول الأجنبية تطالب بالاحتفاظ بمحاكمها القنصلية ، فعمد إلى تكوين تدريجي للقضاء المدني . وقد كانت القضايا كلها من اختصاص المحاكم الشرعية ، وبما أن الأجانب يعتبرون بحق أو بباطل المحاكم الشرعية كمجالس الاكليريكية لا يمكنهم — وهم غير مسلمين — أن يخضعوا لها فقد

رأى جلالته أن وجود محاكم تخضع للقانون المدني من شأنه أن يسد في وجوههم هذه الوسائل التي تذرعوها بها ، فبدأ يرد كثيراً من الشئون المدنية والجنائية إلى أيدي الباشوات والقواد الذين لم تكن مهمتهم في الماضي قضائية بالمرّة . كما أعلن تحرير الرقيق ومنع الاسترقاق ، وقرر اعتبار اليهود المغاربة مواطنين ، فلم ما المسلمين من حقوق ، وعليهم ما عليهم من واجبات .

ثم نظر جلالته في شأن تهافت الدول الأجنبية على البلدان الإسلامية ، ففكر في أن خير وسيلة للقدرة على دفع الأجانب هو التعاون بين هذه البلدان ضمن الجامعة الإسلامية التي كانت الدعاية لها إذ ذاك آخذة في الازدهار ، فقرر جلالته أن يحدد علاقاته الدبلوماسية بالباب العالي ، ويعمل على الاستفادة من خبراء العثمانيين ورجالهم . وفعلاوجه بعد مؤتمر مدريد وفداً برئاسة الوزير بريشه للاستئانة حيث اقتبل بحفاوة بالغة من السلطان عبد الحميد الذي كان عظيم الاهتمام بقضية الشمال الإفريقي ؛ لأن سياسته لم تكن قومية بل مبنية على روح الجامعة الإسلامية ، ووقع الاتفاق على تبادل التمثيل السياسي ، وقررت الدولة العلية أن تبعث الأمير محي الدين نجل الأمير عبد القادر الجزائري سفيراً لها في مراکش . ولكن ما علمت فرنسا بهذه النتائج السعيدة للمفاوضة بين الدولتين الإسلاميتين حتى بادرت لإغراء دول معاهدة مدريد بالوقوف ضد هذا التيار ، واستطاعت أن تقنع السلك الدبلوماسي في طنجة بعدم قبول تسرب الدعوة للجامعة الإسلامية في مراکش ، وأبلغ السفراء كلهم جلالة مولاي الحسن بأنهم لا ينظرون بعين الرضا لما يقوم به من سياسة مع الدولة العلية تعتبر عدائية لحلفاء المغرب ، لما لها من الصبغة الإسلامية ، ولم يشذ من هذه الدول إلا إنجلترا التي لزمت جانب الصمت لسببين رئيسيين :

١. أولاً — أن سياستها كانت تقوم على ترك مراکش كأداة تهدد بها فرنسا كلما خالفت هذه مناورتها فيما يرجع لواءى النيل .
٢. ثانياً — أنها كانت ترغب في عدم إزعاج السلطان عبد الحميد الذي كانت

سياسته معارضة لمطامع روسيا التي كان زحفها قد وصل إلى جنوبي مناطق بحر القزوين ، وأصبحت تهدد حدود الهند .

وقد اضطر مولاي الحسن إلى إرجاء مشروعه الرامى لتنسيق سياسته الخارجية مع سياسة الدولة العلية . ولكنه ظل يفكر في مشروعه إلى أن مات قبل إنجازهِ ولما ولى المولى عبد الحفيظ الملك حاول تنجيذه ، فوجه وفداً برئاسة السيد شمس الذى استقبل من السلطان رشاد الخامس استقبالا حسناً ، وحصل على وعد من الدولة العلية بعدم الاعتراف بالحماية الفرنسية إذا نجحت فرنسا فى بسطها على البلاد .

وهكذا نرى أن تيار الدعوة للجامعة الإسلامية وتيار الهجوم على البلاد المجاورة — كل ذلك شارك فى بعث روح اليقظة المغربية ، وتعبئة الجهود لأحياء الوجدان القومى لمقاومة الاحتلال ، والعمل الاحتفاظ بالاستقلال .

ولم تكن تيارات المبادئ السلفية والإصلاحات العربية بعيدة عن وطننا ، فقد رجع المصلح السيد عبد الله السنوسى من الشرق يحمل مبادئ الدعوة الجديدة التى نشرها رجال الإصلاح الدينى وهب ينعى على المغاربة خضوعهم لمشايخ الطرق ، وتعلقهم بالأموال ، ويهيب بهم للرجوع للحالة التى كان عليها السلف الصالح . وقد لقي من جمود بعض المشايخ ما كاد يقعد به عن أداء مهمته لولا رعاية مولاي الحسن له ، واحتضانه للدعوة التى قام بنشرها . وسنرى كيف أن هذه الدعوة ازدهرت بعد حتى أصبحت هى المصدر الأول لحركة الاستقلال القائمة الآن .

أما من الناحية الثقافية فطبيعى أن تتجه همه المصلحين لتذكير الشعب بحالته ، وبما كان عليه سلفه الأولون من مجد وعظمة ، ومن هنا تكون عهد ملىء بالمولفات التاريخية والوعظية التى تعتبر رائداً أولاً لنهضتنا الثقافية الجديدة اليوم .

كل هذه الأشياء عملت عملها في توجيه الروح للمقاومة والمطالبة بالاستقلال ، ولم تكن كلها في الحقيقة إلا مظهراً تلقائياً للرغبة في الدفاع عن الوطن والتخلص من سيطرة الأجنبي ، ولذلك لا يمكننا أن نقض النظر عنها حينما نريد تأريخ الحركة الاستقلالية في مراکش ؛ لأن هذه الحركة كما سنرى لم تعد مجرد دفاع يرمى إلى طرد الأجنبي ، بل أصبحت عقيدة قومية تحاول التحرر من كل عرقلة في سبيل الاستقلال ، لتجعل من هذا الاستقلال أداة تحقق بها برامجها البنائية التي كان لهذه العمليات التي سبقت الحماية الأثر البالغ في تكييفها .

وعليه فالحركة الاستقلالية في مراکش شيان ؛ المقاومة للأجنبي ، والعمل على ترميم حالة الشعب وإصلاحه . وكلا الأمرين يسيران جنباً لجنب في تناسق تلقائي ليس للزعماء إلا فضل إعطائه الصبغة الفنية التي تجعله بارز الصورة ، بين الدلالة والمقاومة تتجلى في مراحل أو صور ثلاث : المقاومة الدبلوماسية أولاً ، والمقاومة السياسية والعسكرية ثانياً ، والمقاومة السياسية ثالثاً . والإصلاح يتجلى في العمل على تنظيم الدولة ، وتنظيم الشعب ، وتكوين تجاوب معنوي بين الحاكم والمحكوم على أساس مثل أعلى هو التضامن بين أفراد الأمة لحمايتها وإسعادها .

١ - المقاومة الدبلوماسية

وليس فيما سردناه أولاً من أعمال مولاي الحسن إلا نماذج من المقاومة الدبلوماسية التي ظل مسيراً لها طول حياته . وليس من شأننا هنا أن نؤرخ المغرب الدبلوماسي مدة خمسين عاماً ؛ بقدر ما نستخرج طابع السياسة المغربية وما فيها من مجهود لحماية الاستقلال فالطابع الذي اتبعه مولاي الحسن ، وأصبح سياسة تقليدية يندجو عليها من بعده من الملوك هو عدم تفضيل دولة على أخرى في المغرب ، وتكوين الدولة المغربية بالمعنى الحديث ، أي تسوية الشعب في الحقوق والواجبات دون تمييز بين دين ودين ، وعنصر وآخر ، والحفاظ على الاستقلال إزاء كل دولة أجنبية مسلمة أو مسيحية . وبفضل الصرامة التي اتبعها جلالاته ظل المغرب بآمن من سائر الاعتداءات الأجنبية ، والثورات الداخلية برغم ما بذله الفرنسيون والأسبان من محاولات لتوطيد أقدامهم في البلاد .

وقد وضعت هذه السياسة الرشيدة الأجانب المتزاحمين على المغرب في معركة تسابق عنيف للحصول على الخطوة لدى الملك ، ونيل مصادقته على بعض أمانهم ، كما ألزمت فرنسا التي تعتبر الدولة الأكثر إلحاحاً في إضاعة الاستقلال المغربي وامتلاك دولته بمجهود جبارة لتصفية طريقها من العراقيل التي تضعها الدول المزاحمة لها . وهكذا نراها تعتمد إلى إيطاليا فتتفق معها على التنازل عن صوتها في مراكش مقابل تنازل فرنسا لها عن أي إدعاء في طرابلس وليبيا ، وذلك في سنة ١٩٠٢ . ثم تنجح في عقد الاتفاق الودي المشهور سنة ١٩٠٤ الذي تتنازل فيه عن مزاحمتها لإنجلترا في وادي النيل بينما تعترف لها هذه بمراكش كمنطقة نفوذ فرنسي ، ثم تكمل دسائسها بتقسيم البلاد بينها وبين أسبانيا على أساس أن تكون لأسبانيا منطقة في شمال المغرب لحماية شواطئها من الجوار الفرنسي .

قضى مولاي الحسن ، وولى بعده مولاي عبد العزيز ، وكان ما زال صغير السن ، فاستمر وصيه الوزير أحمد في متابعة السياسة الحسنية ، ولكنه لم تمض عليه خمسة أعوام حتى قضى نحبه ، وبقيت الملكة الشريفة في يد عاهل حسن النية ، ذكي الفؤاد ، ولكنه حديث السن ، وليس له من الإرادة ما يستطيع بهما القضاء على دسائس الانتفاعيين الذين أحاطوا بالقصر ، يكيدون للدولة ، ويعملون للأجنبي . ولكن سياسة التوازن الدولي ظلت مع ذلك هي سياسة الدولة الخارجية إلى النهاية .

وطبيعى أن يتقوى شره فرنسا بعد أن ضمت لصفوفها دولا ثالثا طالما زاحمتها في الموقف ، وقاومتها في التنفيذ ، ولكن دولة رابعة كانت ما تزال تنتظر حصتها ، وقد تجاهلتها فرنسا أولا اعتماداً على أنها أيديتها من قبل في مؤتمر مدريد ، تلك هي الدولة الألمانية التي حاولت الحكومة الشريفة أن تمد لها اليد ، وفي جانبها الدولة العلية . ولكن ألمانيا اتبعت سياسة غامضة لا ترمي لأكثر من الحصول على قسط من النفوذ الاقتصادى أو السياسى في بقعة ما ، ولذلك انتهى الأمر بتنازلهما لفرنسا مقابل قطعة من الكونغو والتوغو .

لكن الشعب المغربى لم يقف عند انتظار العون الذى تسديه دول مزاحمة أو حليفة بل بحث عن مخرج ينجيه من تهافت المستعمرين وتآمر الكائدين والخائنين ، وقد قامت في البلاد حركة وطنية ابتدأت أولا تحت رعاية الشيخ ماء العينين لمقاومة الفرنسيين في أقصى جنوب المغرب الذى هو شنقيط ، والتف من حولها مختلف القبائل وشتى الأوساط العاملة . وكانت هذه الحركة تنتظر من المولى عبد العزيز أن يقوم بالمستحيل لدفع كل اعتداء أجنبي ، كما كانت ترجو الحصول على نظام دستورى من شأنه أن يساعد على المقاومة .

وقد فكر الملك في إرضاء شعبه وافتاء الأجنبي بتأسيس مجلس للأعيان يعتبر نواة صالحة للتطور الدستورى المنشود . وطالما تحدث الفرنسيون عن المقاومة التى قام بها مجلس الأعيان المغربى ، وطالما أخذوا على عبد العزيز اعتذاره عن

قبول اقتراحات الدبلوماسية الفرنسية بأن ممثلي الشعب قد رفضوها ، وأن رجال الدين لم يقبلوها . كما فكر الملك في وضع حد للموقف الفرنسي ، وانتبه هو وانتبه مستشاروه إلى أن وضعية المغرب يجب أن توضع تحت البحث الدولي ، وأن رغائب الملك ورغائب الأجانب يجب أن تواجه في مؤتمر عام يلتزم فيه الكل بما يجب أن يمضي . وهكذا انعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء في ١٥ يناير إلى ١٦ يونيو سنة ١٩٠٦ من ممثلي خمس عشرة دولة .

لقد قضى هذا المؤتمر على الامتيازات التي اعترف بها مؤتمر مدريد لفرنسا ، وقضى على كل معاهدة سرية بينها وبين غيرها من الدول ، واعترف بحرية المغرب واستقلاله ، ولكنه وضع فرنسا في موقف ممتاز من جهة تكليفها ببعض الإصلاحات البوليسية وغيرها ، ولكن هذه الإصلاحات أصبحت تعتبر مهمة دولية كلفت بها فرنسا من طرف دول المؤتمر ، وهي مسؤولة عنها أمامها ، فوضعية البلاد بهذا الاعتبار أصبحت وضعية دولية ، لا ثنائية بين المغرب وفرنسا ، كما كانت تريد ذلك هي . ولقد صرح وزير خارجية إنجلترا لفرنسا : (بأن عقد الجزيرة يلغى إلغاء تامة كل المعاهدات السرية التي سبقت ، بيد أنك إذا حصلت في مراکش على مركز خاص ، وإذا لعبت دورك مع ألمانيا بلباقة وحزم فلا مفر لنا مع سرور الزمن من أن نعترف لك بحمايتك على مراکش . الخ) وإذا فالدبلوماسية المغربية ، والحركة الشعبية نجحتا إلى حد ما في مقاومة الدسائس الفرنسية ، فقد أصبحت الدول ، ومن بينها فرنسا وأسبانيا وإنجلترا وإيطاليا ، ملتزمة بالمحافظة على وحدة المغرب وضمان استقلاله .

وإذا كانت الدول قد صادقت على هذه المعاهدة فإن الشعب المغربي لم يقنع بما احتوت عليه ، لأنها وإن قضت على ما هو أخطر منها ، فإنها سمحت لفرنسا بمركز ممتاز في البلاد ، والمغاربة لا يريدون أن يعترفوا لفرنسا ولا غيرها بمركز لا يعترفون به للجميع ، والأجانب بالنسبة إليهم كلهم سواء . وبما أن مولاي

عبد العزيز قد تورط في المصادقة على ما فعله ممثلوه في المؤتمر ، وبما أنه لم يعد قادراً على مقاومة التغلغل الفرنسي في أقصى الجنوب ، فقد رأى الشعب أن خير وسيلة للتحرر من التزاماته القديمة والأخيرة هو الثورة التي هي العملية الأخيرة التي تفرع إليها الشعوب عندما تريد المحافظة على تراثها . وتقدم الوطنيون يلهبون حماس الشعب ، ووضع رجال الدين كتباً تدعو لمقاومة البضائع الفرنسية ، وتغنى الشعراء مرة أخرى بأناشيد الجهاد ، واندلع لهيب الثورة ، وأعلن خلع المولى عبدالعزیز ، ومبايعة المولى عبد الحفيظ .

بويع عبد الحفيظ أولاً بمرآكش تحت إشراف الشيخ ماء العينين الذي رأى أن صديقه عبد العزيز قصر في حق الدفاع عن موريتانيا ، ولكن الأمر لم يتم له إلا بعد بيعة مدينة فاس وجامعتها الكبرى .

تعتبر البيعة الحفيظية التي كتبها بفاس وطنيون ممتازون ، ووضع صيغتها السيد أحمد ابن المواز أحد رجال الفكر إذ ذاك — ميثاقاً قومياً ودستورياً من الطراز الأول ، وهي تشترط على الملك الجديد :

- أولاً — أن يعمل جهده في استرجاع الجهات المقطعة من الحدود المغربية .
- ثانياً — أن يبادر بطرد الجنس المحتل من الأماكن التي احتلها .
- ثالثاً — أن يسعى جهده في إلغاء معاهدة الجزيرة لأنه لم يرجع للشعب فيها .
- رابعاً — أن يعمل على إلغاء الامتيازات الأجنبية .
- خامساً — ألا يستشير الأجانب في شئون الأمة .
- سادساً — ألا يبرم مع الأجانب عقوداً سلمية أو تجارية إلا بعد استشارة الأمة .

وهكذا تعتبر هذه البيعة عقداً بين الملك والشعب يخرج بنظام الحكم من الملكية المطلقة إلى ملكية مقيدة دستورية . فليس من حق السلطان منذ الآن أن يبرم أية معاهدة تجارية أو سلمية (مدنية أو اقتصادية) إلا بالرجوع للشعب ومصادقته . وتقييد المعاهدات المسموح بعقدتها بعد الاستشارة بالمدنية والاقتصادية

يرمى لمعنى بعيد هو تجريد الملك والشعب من حق عقد أية معاهدة من شأنها أن تمس بشؤون الأمة . ونحن نرى في هذه المبارات العتيقة معنى يتفق وروح ميثاق حقوق الإنسان الفرنسية الذى ينص على أن السيادة كامنة فى الشعب ولا تقبل التفويت ، كما نرى فى روح العقد وضع أساس الدبلوماسية العلنية من قبل أن يضعها الأوربيون أنفسهم .

وإذا فالثورة الحفيظية رمت إلى أمرين أساسيين :

أولاً — القضاء على الدسائس الأجنبية بالمحافظة على الاستقلال التام .

ثانياً — القيام بإصلاح سياسي يسير بالأمة نحو نظام دستوري متين .

وسنرى كيف أن هاتين الغايتين ظللتا المحور الذى تدور عليه كل حركاتنا الاستقلالية منذ ذلك العهد إلى اليوم . ولم تمض إلا مدة يسيرة على هذه البيعة حتى نشط الدستوريون الذين سبق لهم أن كانوا السبب فى تأسيس مجالس الأعيان ، وكانوا السبب فى الثورة ، ووضعوا مشروع دستور كامل نشره فى جريدتهم (لسان المغرب) التى أصدروها بطنجة . ولا يمكننا أن نمر دون الوقوف عند هذه الحركة النبيلة التى تعتبر السلف الصالح لحركتنا الاستقلالية التى نقشرف بالانضواء تحت لوائها اليوم .

جماعة لسان المغرب

لم يُمنَ بلد بضياح في تاريخه كمثل ما منيت به مراکش في جميع عصورها ولهذا فإننا لا نستطيع أن نعرف كثيراً عن هؤلاء الوطنيين الذين كانوا يقومون بهذه الحركات العظيمة ، وكل ما نعلمه أن هنالك جماعة من الشباب الناهض من بينهم السيد المهدي بن الطالب القاسي ، والسيد سعيد القاسي ، والسيد عبد الحفيظ القاسي ، والسيد أحمد ابن المواز ، والسيد أحمد الزبدي ، كانوا يقومون على جمعية سرية لتنوير أذهان المغاربة ، ومقاومة الاحتلال الأجنبي ، وأن جماعة منهم ومن غيرهم كانت تتحرك أقاليمها بالسكّابة في الصحف الحرة التي أنشئت بطنجة ، وفي جريدة (الحاضرة) التي كانت لسان الوطنيين التونسيين . ومن جهة أخرى فقد كانت فئة من المشايخ ترمي للمشاركة في وضع انقلاب مغربي متخذة في ذلك منهج التصوف والإغراق في ادعاء الكرامات ، بعضها كان يستمد قوته من رجال الدولة العثمانية ، وبعضها من بعض الدول المستعمرة ، وكانت هذه الفئة تلاقى معاكسة من الوطنيين أنفسهم ومن بعض المصلحين السلفيين ، وتختلف هي الأخرى فيما بينها ، فيبدو في الميدان الشيخ ماء العينين بفكرة شبيهة في ألوانها بمنهج الشيخ السنوسي لتوحيد الطرق وأتباعها ، ويدعى أنه مؤاخ لها ، وأنه حصل على إذن روجي بتلقين سائر الأوراد وكل الأدعية . وينجح الشيخ ماء العينين في دعوته وينضوي تحتها جماعة من المخلصين من رجال الدولة ورجال الوطنية ، وتسود البلاد روح صوفية في الدين وفي القومية ، وتمتزج العادات الطرقية بالرغبة في الإصلاح السياسي إلى حد أن بعض المرتزقة من قراء المولد يضطرون لاستعمال كلمة الدستور في قصة المولد النبوي بجانب التصلية التي كان يرددها الجمهور ، فيقرأ الفاصلة من فواصل المولد ، ويردد

معه الجمهور : (دستور يا الله .. دستور يا رسول الله !) وهكذا تتصوف الدعوة السياسية لتكوين الروحانية الشعبية ، ويشترك الخرافى والمجدد والخائن والمخلص فى خدمة غاية واحدة ، هى غاية الوطنية المغربية فى التحرر والاستقلال والإصلاح السيامى والاجتماعى .

ولكن المحرك الداخلى للحركة عقل جبار مسير للتطور الفكرى فى العالم الإسلامى والعربى ، يجد فى طريقه الخرافة فيستغلها ، ويؤاب الكل لتحقيق ما يريد من إصلاح وتحرير . وليس فى استطاعتنا أن نعرف تماماً هذه العقول التى وضعت الدستور المغربى لأنها كانت تضى على نفسها كثيراً من الغموض الذى كانت ترى فيه سر نجاحها .

وهمما يكن فإن (لسان المغرب) الأسبوعية الوطنية قد حفظت لنا من حسن الحظ مشروع الدستور المغربى ، وبعض المقالات التى تدل على ما كان يجيش بخواطر رجال العمل الوطنى فى ذلك العهد .

وقد نقلت مجلة (المغرب الجديد) فى أحد أعدادها الفقرة الآتية من إحدى مقالات (لسان المغرب) ، وهى كافية للتدليل على أن الحركة حركة شباب ناهض ذى اتجاه قومى مضبوط . وهى ذى الفقرات :

بما أن الوقت قد دعا إلى الإصلاح ، والشبيبة العصرية قد هلت قلوبها ، وانشرت صدورها له ، وجلالة سلطانها الجديد (عبد الحفيظ) يعرف لزومه... فنحن لا نألو جهداً فى المدااة بطلبه على صفحات الجرائد من جلالاته ، وهو يعلم أننا ما قلناه بيعتنا ، واخترناه لإمامتنا ، وخطبنا وده رغبة منا وطوعاً من غير أن يجلب علينا بخيل ولا رجال ، إلا أملاً فى أن ينقذنا من وهدة السقوط التى أوصلنا إليها الجهل والاستبداد ، فلى جلالاته أن يحقق رجاءنا ، وأن يبره للنكل على أهليته ومقدرته على ترقية شعبه ، وعلى رغبته فى الإصلاح ، وجدارته بإدارة ما قلده أمته .

والذى نرجوه منه قبل كل شئ هو فتح المدارس ونشر المعارف ، وأن :

يكون التعليم الابتدائي إجبارياً ، وأن يولى ذوى الكفاءة والاستحقاق والأهلية
ويقرب إليه ذوى العقول الراجعة والأفكار الحرة الراقية ، ويحترس من الوشاة
والجواسيس الذين يشوهون له رعاياه ، ويحولون بينهم وبينه . وفي بلاطه الشريف
من هذه الميكروبات القتالة جيش كبير ؛ فإن لم يحترس منها ويقاومها نقلت إليه
جراثيم وبيئة معدية . وبما أن يداً واحدة لا تقدر على إنهاض شعب من وهدة
السقوط ولا على إصلاح إدارة مختلفة كإدارة حكومتنا فيجب أن تكون الأيدي
المتصرفة والعقول المفكرة والأفكار المدبرة كثيرة متكاثفة على العمل . وعليه
فلا مناص ولا محيد لجلالته من أن يمنح أمته نعمة الدستور ونجس النواب ،
ومن إعطائها حرية العمل والفكر لتقوم بإصلاح بلادها اقتداء بدول الدنيا
الحاضرة المسلمة والمسيحية . والدول الحاضرة يوم كانت مستبدة ، وكانت سلطاتها
مطلقة لم تكن لها كلمة مسموعة ، ولا ما يدل على أنها دول قديرة ، وحيث
خلص الله تلك الأرواح من شبكة الاستبداد والرق نهضت تلك الدول من وهدة
سقوطها ، وتنقلت في أطوار السكالات حتى وصلت اليوم إلى ما وصلت إليه ،
وكفى حجة على هذا أمة اليابان ؛ تلك الشمس المشرقة في آفاق آسيا التي كانت
في مؤخرة الدول قبل أربعين سنة ، وأصبحت اليوم في مصاف الدول العظيمة ،
وانتصرت ذلك الانتصار العجيب على دولة من أعظم دول العالم (روسيا) ،
وغير بعيد عنا الانقلاب العجيب الذي حصل في دولة تركيا العلية إثر منح جلالة
أمير المؤمنين لشعبه الدستور ، وأمره بجمع (مجلس المبعوثان) . فحسب أن
نقتدى به ونقوم بخدمة بلادنا ونسعى جهدنا في إصلاح حالتها .

أليس في هذا النموذج من المقالات التي كان يدعو بها الوطنيون لأفكارهم
في ذلك العهد ما يكفي للدلالة على أن أمتنا كانت سائرة في طريق الخلاص لولا
استعجال المستعمرين الأمر ، وهجومهم علينا بطريق القوة الغاشمة التي شغلتنا في
شأن الدفاع عن النفس أمداً طويلاً ؟

يشتمل مشروع الدستور المغربي على أربعة أقسام : القسم الأول يتضمن القانون الأساسي للأمة ، والقسم الثاني هو النظام الداخلي لمنتدى الشورى ، والقسم الثالث يتضمن نظام الانتخابات العمومية ، والقسم الرابع يتضمن ما سماه واضعو المشروع بقانون الجزاء المغربي .

ويقضى المشروع بتأسيس هيئة تعرف (بمنتدى الشورى) تتركب من مجلسين : مجلس الأمة ، ومجلس الأشراف . والهيئة بمجلسيها تعتبر أعلى هيئة في البلد ، ورأيها فوق كل رأي ، ولها حق مراقبة كافة الإدارات والدوائر الحكومية وحق الإلغاء والإيقاف . والتنقيح بالزيادة والنقص فيما يخص مواد الدستور خاص بمنتدى الشورى ، ولا يعمل بقراره في هذا الموضوع إلا بعد المصادقة الملكية عليه .

ويهتم القسم الأول من الدستور بشأن « الحمايات الخاصة » التي وطدها عقد مدريد فينص على ما يأتي :

المادة الخامسة والسبعون : لا يسوغ لأحد من أبناء الدولة المغربية أن يتخذ حماية دولة من الدول إلا في الحالات الاستثنائية المذكورة في المادة التاسعة والسبعين . .

المادة السادسة والسبعون : كل شخص يحتّم بدولة من الدول سراً بدون أن يعلم الخزن (الحكومة) ويأخذ رخصة بالحماية لا تعتبر حمايته ، ويجرى عليه الجزاء المرتب على ذلك في قانون الجزاء .

المادة السابعة والسبعون : لا يجوز لأحد من أبناء السلطنة المغربية المتخذ حماية دولة من الدول أن يدخل في الوظائف الخزنية .

المادة الثامنة والسبعون : كل موظف في إحدى وظائف الدولة اتخذ سراً حماية ذولة من الدول ثم ظهر أنه من المحتمين يعزل للحال من وظيفته دون أن تعتبر حمايته ، ويجرى عليه الجزاء المرتب على ذلك في قانون الجزاء .

المادة الحادية والثمانون : كل مُحْتَم قديماً قبل إعلان الدستور بدولة من الدول

يبقى علي حمايته ، وعلى الحكومة أن تعاملهم معاملة تبعية تلك الدولة المحتسى بها بدون فرق ولا تمييز .

المادة الثانية والثمانون : كل من رجع من المحتمين إلى تبعية الدولة المغربية يقبل رجوعه ويحق له أن يتمتع كسائر أبناء الأمة بكل حقوقه الشخصية والمدنية .
وينص الدستور فيما يرجع للتعليم على وجوب تأسيس مدارس ابتدائية للبنين وأخرى للبنات ، ومدارس ثانوية ، وتنظيم جامعة القرويين على أساس عصري .
وتنص المادة الثامنة والثمانون على أن التعليم بالمدارس كله بالحق ، أى بلا عوض ، والنفقات اللازمة للمدارس ينظر فيها منتدى الشورى ويقررها ، فيأخذ بعضها من خزانة الدولة ، وبعضها من ريع الأوقاف وأموال الدولة وبعضها من الأمة ، وخصوصاً الأغنياء ، كما تنص على أن التعليم الابتدائي إجباري للذكور .
وتسمح المادة التسعون بتأسيس المدارس الحرة لكل راغب في ذلك من المغاربة والأجانب .

وتلزم المادة الثانية والتسعون منتدى الشورى بأن (يهتم في سنته الأولى بتنظيم قوانين لكل إدارة من إدارات الحكومة للوزارات والمحاكم في القصبات ولدار النيابة ، والمحاكم القضائية ، والعدل ، ولأمانة المستفاد (وزارة المالية) ، وللحسبة ، ولأمانة الديوانات ، والعسكرية ، والضرائب ، وللبجايات وغيرها .
فيكون لكل من هذه الإدارات والأمور الخزنية قانون خاص بها تسير بموجبه وتعمل بمقتضاه .

لقد اشتمل مشروع الدستور على الجوانب التي كانت تشغل بال النخبة المثقفة في البلاد ، وهو وإن لم يكن الدستور الذي يمكننا أن نقسده اليوم فهو يشتمل على النواة الصالحة التي وضعت الاتجاه المغربي في ناحية الديمقراطية الشعبية . وقد كان لنشر هذا الموضوع في صحف المغرب صدى رددته تونس وغيرها من البلاد العربية .

والذى يهمنى من هذا هو أن الحركة الشعبية فى البلاد كانت ترى فى المولى عبد الحفيظ رمزاً لمقاومة الأجنبي ، وتنشد منه فيما يخص المصلحة القومية إلغاء سائر الامتيازات ، وفيما يخص الإصلاح السيامى الخروج بالدولة من النظام الأوتوقراطى إلى حكم ديمقراطى تتمكن به الأمة من مراقبة أحوالها وإصلاح شؤونها ، ولكن الضغط الدولى ورفض فرنسا الاعتراف بمجالاته أدى به إلى مذلوك سياسية رأى فيها الشعب مهاودة لم ينتظرها منه ، ولذلك بدأ يغلى ويفور ملتئماً من ملكه تنفيذ الوعود ، وانتهى الأمر بهجوم الجيش الفرنسى على فاس (حاضرة البلاد) ، وإعلان الحماية فى ٣٠ مارس سنة ١٩١٢

٢ - المقاومة العسكرية

لم يكبد خبر إعلان الحماية إشيع في المدينة القاسية ، حتى أعلن الجيش الملكي الثورة على قائده الأعظم ، وقتل الجنود ضباطهم الفرنسيين ، وامتد الهياج للشعب فثار هو الآخر ، ووقعت معارك ما تزال تعرف بالأيام الدامية . وحاصر ٢٠ ألفاً من البوادي المجاورة المدينة برياسة الزعيم الحجابي ، وسرت الثورة في سائر الشمال والجنوب والأطلس المتوسط . ولقد وجد الجنرال غورو في (الحجرة الكحلة) على بعد ١٥ كيلومتراً من فاس خريطة مجموع العمليات محضرة على أحسن ما يرام من الوجهة العسكرية ، وقد حددت بها مذاهب المحلة (الجيش) والتكتيكات التي ستتبع ، وتشتمل على دعوة للكفاح من أجل الوطن : (إلى الحرب المقدسة التي أصبحت واجباً على المغاربة والمسلمين من غير استثناء) .

وقد وحد الفرنسيون القيادة ، وعينت فرنسا الماريشال ليوطي — الذي كان بالفيالق العاشر بروتانيا — مقبلاً عاماً وقائداً أعلى لجيش الغزو الفرنسي في مراکش كلها . وقد كلفه حصوله على بعض المراكز التي هيأت له طرق المواصلات بين عملياته في المجموع : ٥٦ ألف جندي في سنة ١٩١٤ ، و ٧٠ ألفاً سنة ١٩١٣ ، و ٦٣ ألفاً سنة ١٩١٤ ، وأدى ذلك إلى مصاريف باهظة ، وقروض عديدة ، هيجت انتقاد البرلمان الفرنسي .

ولقد أعلنت الحرب الكبرى ، والمغرب كله — باستثناء أكبر المدن والموانئ — في ثورة عنيفة ضد الاحتلال الأجنبي . وتنقسم مناطق الثورة إلى أربع جهات :

١ — جبال الريف (في شمال المغرب) .

٢ — مركز الأطلس المتوسط .

- ٣ — الأطلس الكبير (بجنوب المغرب) .
 ٤ — تافيلالت وآيت عطا (في الجنوب المغربي أيضاً) .

١ — جباله والريف :

نزل الأسبان مدينة مليلة وسبته المغربيتين في القرن الخامس عشر عندما كان بنو الأحمر ملوكاً على غرناطة ، وجعلوا منهما مدينتين أسبانيتين بإضافة بعض الجزائر الصغيرة الملاصقة للساحل الريفى وهى بادس والنكور (الحسيمات) والجعفرية .

وفي سنة ١٩٠٣ عقد بين فرنسا وأسبانيا اتفاق بإيعاز من الوزير دولكاسى تقرر فيه إعطاء المنطقة الشمالية لأسبانيا في حالة غزو فرنسا لمراكش .

وفي سنة ١٩٠٩ جمع الأسبان بضواحي مليلة جيشاً ذا ثلاث فرق ، وقرروا غزو الريف ، فانهزى لمقاومتهم بطل الريف الأول السيد محمد آمزيان ، واشتد القتال بين الفريقين مدة سنتين تكبد الأسبانيون فيها خسائر كبيرة يقدرها مؤرخون بم عشرة آلاف قتيل ، من بينهم الجنرال بينيتو ، والجنرال فيكاريو ، وقد أبلت قبيلة القلعية في هذه المواقع البلاء الحسن .

وفي سنة ١٩١٣ حاول الأسبان الهجوم على الشاون فاصطدموا بقبائل جباله ، ودار بين الفريقين قتال كبير انتهى بحصر الأسبان في مدينة تطوان ، ولم ينجحوا إلا بعد أن اتفق الأسبان مع الريسولى الذى استطاع أن ينشر نفوذه على قبائل جباله الشمالية ، ثم عقد مع الأسبان هدنة دامت إلى سنة ١٩١٨ ، ولذلك اضطرت أسبانيا لمهادنة قبائل الريف طيلة الحرب الكبرى تأمينا لمواصلاتها بين مليلة وسلوان والناظور ، واستمر الحال هادئاً حتى بدأت معارك البطل عبد الكريم التى سنجمل الحديث عنها من بعد .

٢ — مركز الأطلس المتوسط :

أما مركز الأطلس المتوسط فقد جرت به معارك عديدة منذ سنة ١٩١١ إلى سنة ١٩٣٣ . ويمكننا أن نستخلص منها — إذا نظرنا إلى مجموعها — أربع مراحل عظيمة الأهمية :

الأولى — اقتراب الجيش الأجنبي ومحاولة اتصاله بالجبال ؛ وتشتمل على :

(أ) مواقع بني مطير سنة ١٩١٣ .

(ب) مقاومة تادلة حتى احتلالها سنة ١٩١٣ .

(ج) مواقع خنيفرة سنة ١٩١٤ .

(د) عمليات تادلة من سنة ١٩١٥ إلى سنة ١٩١٧ .

الثانية — مهاجمة عقر كتلة القبائل في الأطلس المتوسط ؛ وتشتمل على :

(أ) خرق أزرو — ميدلت سنة ١٩١٧

(ب) مواقع زايان وبني مقيلد من سنة ١٩٢٠ إلى ١٩٢٣

الثالثة : مهاجمة الشاطئ الشمالي لوادي العبيد ؛ وتشتمل على :

(أ) مقاومة عربالة سنة ١٩٢٦ .

(ب) مهاجمة وادي العبيد سنة ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣١

الرابعة : مهاجمة العدو للأطلس المتوسط ؛ وتشتمل على :

(أ) مقاومة آيت يحيى سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢

(ب) استبسال آيت إسحاق سنة ١٩٣٢

(ج) مهاجمة بساط البحيرة سنة ١٩٣٢

(د) مواقع ملول والأطلس الأعلى ، وحصار كردوس وبادو وصراع

الكومى سنة ١٩٣٣

٣ — الأطلس الكبير بجنوب المغرب :

كانت سياسة ليوطى فى هذه الجهة التى تشتمل على قواد كبار هى مجاملة هؤلاء القواد واستمالتهم فرادى لما لهم من السلطة فى وسط القبائل . ولكن الروح القومية قضت على نفوذ هؤلاء الأفراد ، وأفسدت على ليوطى سياسته التى لم يستطع إنجازها فى الأطلس المتوسط نظراً للنظام الديمقراطى السائد هناك والذى لا يكاد يوجد معه تسلط معنوى لفرد ما . ويرجع الفضل فى توحيد قبائل الجنوب إلى الشيخ ماء العينين وولده الهبة الذى كون من حوله حركة وطنية بالمعنى الدقيق للكلمة ، وكافح الفرنسيين مطارداً هؤلاء القواد الكبار حتى احتل مدينة مراکش ، ثم انهزم فى موقعة سيدي أبى عثمان ، واستمر هو والقبائل الملتفة من حوله بالساقية الحمراء طيلة أمد الحرب الكبرى ، ولم تنته مقاومة الأطلس الكبير وموسم إلا سنة ١٩٣٥

٤ — تافيلالت وآيت عطا فى الجنوب الغربى أيضاً :

استمرت هذه الجهة فى مقاومتها للفرنسيين مدة ٢٣ عاماً قاد معاركها أولاً الشريف السملالى الذى يعرف بموحا وحمو نيفروطن ، وهو بطل تافيلالت الذى هدد الفرنسيين بخطر كبير سنة ١٩١٧ فوجهوا عليه جيشاً من مكناص بقيادة الجنرال بومير و ذراع ليوطى الأيمن ، وأمدوه بجيش عين الصفراء من الجزائر واستمر الجيشان فى قتاله مدة أربع سنين تسكبد فيها الفرنسيون خسائر عديدة ومات بها كثير من الضباط ، وأصيب بومير و برصاصة فى عموده الفقرى كانت السبب فى موته بعد سنتين . أما الشريف السملالى فقد اغتيل ، وخلفه فى تدبير القبائل وقيادة حملاتها أبو القاسم المقادى الذى واصل المقاومة إلى سنة ١٩٣٥ حيث استسلم ، ولا يزال معتقلاً بمدينة عيون سيدي ملوك إلى اليوم .

ذلك هو إجمال مراحل المقاومة المغربية للدفاع عن الاستقلال ، ولو أردنا أن نفصل هذه المواقع ونتحدث عن رجالها ، لاضطررنا إلى كتابة مجلدات ، كلها مليئة بأخبار البطولة وأنباء الشهامة المغربية التي لم يسبق أن سجل التاريخ الحديث مثلها لشعب من شعوب الأرض على الإطلاق . ولذلك نرى أن نجتزئ بإجمال الحديث عن الحرب الريفية لما لها من العلاقة بتكوين الحركة الوطنية القائمة ، ولأن بطلها الكبير قد عاود الجهاد على رأس «لجنة تحرير المغرب العربي» منذ نزوله بأرض الكنانة .

الحرب الريفية

أشرنا في الحديث عن مواقع الأطلس الكبير إلى الروح القومية التي بعثها الشيخ ماء العينين وولده الهبة كرد فعل لروح القبلية التي أراد ليوطى. سياسة القواد الكبار أن يبعثها من مرقدتها . والحقيقة أن الدفاع الإقليمي الذي كان يسود المقاومة المغربية في كثير من الجهات كان يخيل لبعض الأجانب وبالأخص الفرنسيين أن الروح القبيلة تفيدهم كثيراً في كسب الأنصار وتشيت المقاتلين ، كما أنها تمهد السبيل لإدارات الشؤون السياسية لتعمل عملها في تفرقة شمل الكتلة المتحدة كي تسود عليها ، وقد كانت حركة الهبة الوطنية أكبر مظهر رأته السلطات الفرنسية للتكثف القوي في المغرب ؛ إذ شاهدت القبائل العديدة المتساكنة فيما بين مدينة مراکش والسنغال كلها تتجمع تحت قيادة شخص واحد ، متناسية كل الاعتبارات المحلية ، مدافعة عن فكرة واحدة هي استقلال المغرب ووحدته .

ولقد شهد أحد كبار الفتح الفرنسي الجنرال ا . جويوم في كتابه عن « برابرة المغرب وعمليات استتباب الأمن في الأطلس المركزي » بما يأتي : (الأسلوب العزيز على الماريشال ليوطى : « أظهر القوة لئلا تستعملها — ورب طريق ساوت جيفلا » لا يمكن تطبيقة على هذا الشعب المتحمس في الدفاع عن استقلاله إلى آخر رمق من حياته . والذي أدهشنا كثيراً هو أن أخلص القبائل للسلطان ثارت عليه حينما وقع الحماية ، وكانت أشد مقاتلة لنا وتعصياً علينا من بعض القبائل التي عرف عنها أنها تشور بمختلف المناسبات) . ويقول بعد ذلك : (إذا كانت مجهودات إدارة الشؤون الأهلية قد كلت بالفشل ، فذلك لأن خصومنا يرفضون أن بتقهقروا إزاء قوتنا إلا إذا بذلوا كل ما يملكونه من

جهد في المقاومة) . ويقول قبل هذا : (إنه كثيراً ما نستحضر أمام فشل محاولتنا هذه الكلمة التي قالها الماريشال بيجو : « حقيقة من المضحك والمؤلم معاً أن نسمع ونقرأ ما يقوله كتابنا وخطباؤنا الذين ينصحوننا بأن نستعمل كوسيلة لجلب خصومنا أسلوباً عادلاً ، وأن نجعل العرب يحسون عذوبة تقاليدنا وفوائد مدنيتهما ، إن هذا شيء جميل وعال بدون شك ، ولقد تذوقته أنا أكثر من كل أحد ، ولكن كيف نفعل هذا مع شعب يفر من قربنا ، ولا يترك أمامنا إلا مقاتلين أشداء يجيبون عن الجمل العاطفية بإطلاق الرصاص ! ») .

تلك هي الروح المغربية حقاً . إن الشعب لم يقبل الاقتراب من الفرنسيين ولا من الأسبان ، ولم يرد الاغترار بادعاءاتهم أنهم لم يجيئوا إلى المغرب فاتحين وإنما وردوا عليه بمدنيين مساعدين . ولقد ظهر باجماع الكل على الدفاع مهما كانت الوسائل المتبعة أن القومية المغربية راسخة ، وأنها فوق كل الاعتبارات العصرية مستمدة من روح الدفاع عن النفس الذي هو حق طبيعي للإنسانية كلها ولكن هذه الروح ستجلى أكثر من كل مرة أخرى في الحرب الريفية التي عرف بطلها عبد الكريم كيف ينسق أساليبها وينظم مناهجها .

كان والد محمد عبد الكريم هو الذي استأنف تنظيم المقاومة للأسبانيين بعد أن فشلت كل محاولات هؤلاء لإفناعه بالخضوع لهم والامتثال لحكمهم ، وحاصر (تفرست) حيث وقف عندها نيفاً وعشرين يوماً ، ثم سقط مريضاً ، وخلف لابنيه محمد ومحمد ميراث الدفاع عن الريف وتخليص المغرب كله من يد الأجنبي . وكان أول ما قام به الزعيم عبد الكريم هو تحرير مركز (دار أبارا) الذي استولى عليه الأسبان ، وقد استطاع أن يخلصه بثلاثمائة مقاتل كانوا معه ، وأن يطرد العدو بعد معركة شديدة خسر فيها الأسبان أربعمائة جندي وستة من الضباط ، وغنم فيها الريفيون كثيراً من البنادق والمدافع والذخيرة .

وكان لهذا النصر أثره في توحيد صفوف الريفيين من حول الأمير ، والقضاء على كل البعايات التي كان يقوم بها خونة مغرضون ضداً عليه وعلى عائلته .

ثم هجم الجنرال سيلفستر في جهة (سيدى يسان) في الشمال الغربي من (أنوال) ، ولكن جنود الأمير دحرته وكبدته خسائر فادحة تقدر بثلاثمئة وأربعة عشر قتيلا بينما خسر الريفيون سبعة عشر من رجالهم .

ثم جرت إحدى المعارك الكبيرة التي تعرف بمعركة « أنوال » ، وكانت شديدة وقوية ؛ إذ كان الجنرال سيلفستر يهجم فيها كل يوم ، ويزداد اشتداداً وقوة في كل هجوم ، واستمرت المعركة ستة أيام اضطر فيها العدو إلى الانسحاب وإخلاء مركز أنوال وكل المراكز التي من حولها . وكان تقهر الأسبانيين في شكل هروب سريع لم يحتاج معه مواطنونا الريفيون أثناء متابعتهم لاستعمال السلاح ، وسقط بانهزام الأسبان أكثر من مائة مركز حربي في يد عبد الكريم ، وكانت الطريق مليئة بالقتلى ، وغنم المجاهدون مائتي مدفع وعشرين ألف بندقية وكميات وفيرة من المعدات والذخيرة وزهاء المليون خرطوشة وعدداً كبيراً من السيارات والحافلات وغيرها من حاجيات الجيش ، وبلغ عدد الأسرى سبعائة شخص . وتعتبر هذه الهزيمة الأداة الفعالة التي منحت عبد الكريم الوسيلة المادية لتنظيم جيش ذي عتاد ومواد لم تكن له وسائل لاكتسابها ، زيادة على ما بعثته في نفوس قومه من الروح المعنوية التي يذكها النصر ويبعثها اليقين بالظفر .

وأعقت هذه المعركة موقعة حربية عظيمة أخرى هي « موقعة عريت » ، فقد انكسر فيها الأسبانيون انكساراً شنيعاً وقطيعة ، وقد وصل الجيش الريفي إلى قرب مليلة .

وفي سنة ١٩٣٢ و ١٩٣٣ كان الأسبان قد أعدوا تنظيم فلولهم وتجهيز جيوش عديدة ، فarsلوا قوات عظيمة بقيادة الجنرال برانجي ، فهاجمت الريفيين وجرت بين الفريقين معارك على طول خط مليلة — كوبا — الحسيمة ، كانت سجالات الطرفين . ثم هجم الريفيون هجوماً صادقا على الأسبان فردوا العدو على أعقابهم إلى مليلة بعد ما كبدوه خسائر كبيرة ، وسلبوا كل ما معه من ذخيرة وعتاد .

وحينما علمت الحكومة الأسبانية بهذه الكارثة عقدت مجلساً حريياً قرر وقف الزحف والسعى للاتفاق ، فسافر رئيس الوزراء وزملاؤه إلى مالقة واستدعوا الجنرال برانجي القائد العام بمنطقة الريف والمقيم العام بالمنطقة الأسبانية من المغرب ، فبلغوه قرار الحكومة ولكنه عارض في ذلك كل المعارضة .

وقد استأنف برانجي هجومه الجديد في شهر مارس من سنة ١٩٢٢ حيث حشد ٥٠ ألف مقاتل بالحسيمة ، وقوى عظيمة أخرى بناحية مليلة الاحداق بجبل بني عمروس أملا في مهاجمة عبد الكريم بأجدير .

وفي اليوم الخامس والعشرين من الشهر قام الريفيون بهجوم عنيف عام على طول الخط ، وحمى وطيس المعركة حول الحسيمة ، وشاركت فيها المدفعية الريفية للمرة الأولى ، ودامت المعركة كامل أسبوع فتك فيه الريفيون بالعدو فتكا ذريعا ، وتم لهم النصر ، وقتل من جيش الجنرال برانجي ٥ آلاف جندي ، وأسر ٣ آلاف ، وجرح الجنرال نفسه بجرحين خطيرين في صدره ، وسافر إلى مدريد حيث قرر مع أركان حربه العدول عن خطة الهجوم على أجدير ، والاكتفاء بجمع القوى حول مليلة لتوسيع منطقتة حول ميناها .

أما الريفيون فلم يحفلوا بقرار أركان الحرب الأسبانيين ، بل واصلوا هجومهم ودمروا عدة مراكز أسبانية ، وأغرقوا بوارج جربية ، وشاركت سفينتهم الوحيدة في هذا الهجوم ، وقد أثر عمل الريفيين أثرا كبيرا في معنوية الأسبان فهاجت خواطر الشعب .

وعلى أثر هزيمة الحسيمة انتدبت حكومة مدريد المثيري الأسباني (ارشيفاتا) للتفاهم مع عبد الكريم على عقد هدنة تعتبر مقدمة لصلح يعقده الطرفان ، وتفك فيها الأسارى فوصل السفير لا جدير ، وعقد مع الأمير عدة اجتماعات انتهت بالاتفاق على الهدنة المؤقتة ، وفك أسرى الأسبان مقابل مبالغ تؤديها أسبانيا لحكومة الريف ، مع تسريح جميع المسجونين الريفيين . وقد جرت عدة مخابرات لعقد الصلح لم تؤد إلى نتيجة عملية ؛ إذ كان الريفيون

يطالبون باستقلال المغرب الشمالى عن أسبانيا ، بينما لا تريد أسبانيا أن تعد بأكثر من استقلال داخلى .

وفى سنة ١٩٢٣ عاود الريفيون الهجوم بقوة تبلغ ٧٠٠٠ مقاتل على سفوح جبل درسة — شفشاون فاستولت على مراكز العدو الأمامية . ثم لما لم تنجح فى التغلب على مركز ترياس — وجهت همتها إلى مدينة (داغيت) حيث وقعت هناك معارك هائلة أصلى الريفيون فيها الأسبان نارا حامية ، وحافت أثرها بالعدو موقعة (عربيت = أنوال) وأصبح الجيش الأسبانى فى خطر ، وصرح المسؤولون بأن القضية أصبحت حرجة جداً .

وقد اجتمع مجلس الوزراء الأسبانى على إثر هذه الحوادث ، وقرر انتداب وفد للمفاوضة مع عبد الكريم فى عقد الصلح ، فوصل الوفد لمتطوان ، وانتدب الأمير اثنين من رجاله وعقد بين الطرفين مؤتمر هام تكررت فيه الاجتماعات دون أن يصل إلى حل مرضى . وقد كان الوفد الريفى متمسكا بمقتضيات الميثاق الوطنى ، بينما كان الأسبانيون لا يمنحون إلا بعض الترضيات البسيطة . وقد كتب سكرتير الوفد الأسبانى إلى وزير خارجية الريف رسالة ، كل ما يعرض فيها هو أن لا تقع المفاوضات إلا فى منح نوع من التغيير الإدارى والاقتصادى فى القبائل الريفية ، وفى الوظيفة أو المنصب الذى يشغله الأمير عبد الكريم بصفته نائباً عن خليفة السلطان فى حكومة الريف ، وقد صرح السكرتير بأنه لا يمكن أى مفاوضة فيما يرجع للاستقلال أو لإلغاء معاهدة الحماية .

ولكن وزير خارجية الريف أجاب على هذا العرض بكتاب طويل من أهم ما جاء فيه : (إن الحكومة الريفية التى تأسست على قواعد عصرية وقوانين مدنية تعتبر نفسها مستقلة سياسياً واقتصادياً آملة أن تعيش حرة مثل سائر الشعوب ، وترى لنفسها أحقية امتلاك ترابها قبل كل دولة ، وتعد الجانب الاستعمارى الأسبانى معتدياً غاصباً لاحق له فيما يزعمه من نشر الحماية على حكومة الريف ؛ لأن الريف لم يعترف بهذه الحالة أصلاً ولن يعترف بها ، بل يرفضها

رفضاً ، ويلتزم أن يحكم نفسه بنفسه ، ويسعى في نوال حقوقه الشرعية التي لا نزاع فيها ويدافع عن استقلاله التام بكل الوسائل الطبيعية الخ) .

ولما لم ينجح مؤتمر تطوان عادت الحرب إلى الاشتعال ، وتوالت المواقع التي أصبح النصر فيها حليف الريفيين ، والتي لا تريد أن نسردها جميعاً . وفي سنة ١٩٢٤ انضمت القبائل التي تقيم في المربع الواقع بين نهر تطوان والأنجرة ووادى اللو ، وطريق تطوان — شفشاون إلى المجاهدين ، وانقضت على جيوش الأسبان من كل جهة ، فزاد ذلك وضوحاً في الحركة القومية التي لم تعد خاصة بقبائل الريف ، بل شملت غيرهم من قبائل الجبل ، كما أعطوا الحرب قوة مادية ومعنوية كان لها أثر مفعول في انهزام كل الجهات الأسبانية ، وتابعتها القوات المغربية من (الفندق) إلى (العرائش) ، وسدت الطريق بين طنجة وتطوان ، واقتربت من تطوان من الجهة الأخرى .

وحينئذ جاء الجنرال بريمودي ريفيرا الدكتاتور الأسباني إلى تطوان ، وعقد مؤتمراً عسكرياً ضم اثني عشر قائداً أسبانياً ، وقرروا إعلان الأحكام العرفية في سائر أنحاء المغرب الشمالي ، واستقدام سائر القوات التي بأسبانيا ، وتولى بنفسه وظيفة المقيم العام زيادة على كونه رئيس حكومة مدريد ، وقرر عدم مهاجمة النواحي الداخلية ، والاكتفاء بحماية الموانئ والدخول في مفاوضات مع البطل عبد الكريم .

انتدب بريمودي ريفيرا السنيور (ارشيفانا) ، وعين الأمير صهره السيد محمد بن محمدي ، وقد عرضت أسبانيا على الأمير الصلح على أساس تخليها عن المواقع التي جلت عنها ، فلم يقبل الندوب المغربي ذلك وطالب :

- ١ -- بأن تدفع أسبانيا ٢٠ مليوناً من (البسيطات) كتعويض .
- ٢ -- وأن تسلم أسبانيا لحكومة الريف ١٥ طائرة ، ومائة بندقية ، ومائة وعشرين بطارية مدافع جبلية .
- ٣ -- وأن يجلو الأسبان عن مراكش إلى حدود مليلة وسبتة .

٤ — وإذا قبلت أسبانيا هذه المبادئ يبحث في أسرار الصلح وتبادل الأسرى .
 ولكن الأسبانيون لم يقبلوا هذه الشروط ، وبدأوا ينسحبون من مائتي
 مركز من سرّاكزهم تطبيقاً لقرار المجلس الحربى .
 وما وصل الجيش الأسباني للخط الذى قرر الوقوف عنده حتى ثارت قبائل
 الأنجيرة الناطنة وراء ذلك الخط فيما بين تطوان وحدود طنجة ثورة ألقت الرعب
 فى نفوس الحماة ، وهددت جيشهم بنكبات عظيمة ، وقطعت عليهم وسائل
 المون والاتصال .

الحرب مع فرنسا

لقد كانت سياسة الأمير عبد الكريم في بادئ الأمر تعمل بكل مجهوداتها لئلا تنضم فرنسا لأسبانيا في مقاومة الحركة التحريرية ، وكان يرى أن الأوفق لنجاح القضية هو العمل على كسب الوقت ، وتمديد أمد الجاملة لفرنسا ريثما يتم إقصاء أسبانيا عن المنطقة الشمالية بالمرّة ، وكان الفرنسيون في بادئ الأمر ينظرون إلى عمل عبد الكريم بكامل التحفظ ، وحاول الماريشال ليوطي أن يربط مع عبد الكريم علاقات ظاهرها الود وباطنها المكر والخداع . ولكنه في الوقت نفسه كان يرفع تقاريره للحكومة الفرنسية ، مبيّناً ضرورة الحذر من قيام حكومة حرة في جزء من المغرب مجاور للمنطقة الفرنسية ، لما في ذلك من الخطر على سلامة الشمال الأفريقي . نعم كان ينصح فرنسا بالتربص عسى أن تستطيع أسبانيا قهر الريفيين وحدها فلا تضطر فرنسا لخوض غمرات حرب ، ربما تواجه فيها تضحيات مادية ليست بحاجة إليها .

ولكن الفرنسيين لم يستطيعوا الصبر ، بل تقدموا لمهاجمة قبائل ورغة التي تعتبر حصوناً أمامية للمناطق الريفية بدعوى حماية القبائل التي تحت النفوذ الفرنسي من مهاجمة الريفيين .

وقد روى مؤلف « مذكرات عبد الكريم » بقلمه : أن الأمير كتب إليه في بيان الأسباب التي حملته على الدخول في حرب فرنسا ما نرى فائدة نقله لما فيه من الدلالة على الرغبة القومية التي كانت تملأ نفس الزعيم الريفي ، وتدفعه للعمل على تحرير شامل لسائر مناطق المغرب الأقصى :

قال الزعيم « لقد أحدث تقدم الفرنسيين إلى « وادي ورغة » ثورة كبيرة

بين القبائل الريفية ، فتوسلت بذلك لإخضاع بعض القبائل الجبلية الريفية التي كانت ما تزال معتصمة بجبالها لا تحرك ساكناً لمساعدتنا في هذه الحرب التي نتوسل بها للوصول إلى استقلالنا ، ولما تمكنت من إخماد الفتنة بين قبائل غمارة وصنهاجة أخذت أهاجم المراكز الأسبانية واحداً بعد الآخر ، ولقد حدثت مناقشات على الحدود بين الفرنسيين والريفيين أثناء جلاء الأسبان كان السبب المباشر لوقوعها عدم وجود حدود طبيعية بين المنطقتين ؛ فإن هناك شقة واقعة في الشمال الشرقي من فاس تسمى (وادي ورغة العليا) لم يقدم أحد على احتلالها للآن ، ولكن الفرنسيين يدعون أنها جزء من البلاد المشمولة بحمايتهم ، فإلى هذه الشقة بعثت سنة ١٩٢٤ قوة من المجاهدين انضم إليهم رجال القبائل الوطنية ، واعتصموا كلهم بمواقع منيعة ، وأخذ رجال الأمير يتلقون تعليماتهم منه رأساً » قال الأمير :

« إن هذه الشقة كانت تحت سيطرة الريف المباشرة لما أقدم الفرنسيون على احتلالها أخيراً ، وسيان عندي إذا كانت أسبانيا تعدها تابعة لها أو كان الفرنسيون يحسبونها جزءاً من البلاد المشمولة بحمايتهم ، ما دامت الحكومة الريفية لم تعترف قط بتقسيم المغرب الأقصى إلى مناطق مشمولة بحمايات أجنبية مختلفة » (١) .

وأياً ما كان فإن فاتح مايو من سنة ١٩٢٥ كان بدء حرب شديدة بين حركة التحرير الريفية وقوات فرنسا .

ولقد استمرت المعارك الشديدة بين الطرفين ، وتوالى انهزام الفرنسيين أمام المقاومة العظيمة التي بذلها المواطنون المغاربة من أجل التحرر ، وبدأت القبائل تنضم من تلقاء نفسها للاتحاد القومي الملتف حول الأمير عبد الكريم ، واضطرت الحكومة الفرنسية لنقل المارشال ليوطي وتعيين مسيو ستيفغ بدلاً عنه ، كما عينت الجنرال نولان قائداً أعلى للعمليات ، وكلفت المارشال بيتان

(١) ترجمة الأستاذ عمر أبو النصر في كتابه : جبال الريف ص ١٢٨ .

بمهمة تسييرها . وبعد ما نظم الماريشال وسائل القتال في المنطقة الفرنسية توجه إلى سبتة وتطوان لتنسيق العمليات مع الجنرال برمودي ريفيرا .

وقد اندهش الفرنسيون والأسبان لاستمرار المقاومة المغربية ، وقوة الدفاع والهجوم التي ظهر بها المكافحون المغاربة ، ودقة الخطط والتوجيهات العسكرية حتى رددت الصحف الفرنسية والأجنبية إعجابها ببطولة الشعب المغربي واستبساله في الدفاع عن نفسه . وقامت في كل من أسبانيا وفرنسا حركة شعبية تعلن الاستياء من عمليات استعمارية أدت إلى تيتيم كثير من الأبناء وإنزال الشقاء بعدد من الأرامل وطالب العمالة في كل من البلدين بتوقيف الحرب الريفية والاتفاق مع المغاربة على أساس مقبول .

وإزاء ذلك صرح رئيس الوزارة الفرنسية بأنه تم الاتفاق مع أسبانيا على شروط الصلح المراد عرضها على عبد الكريم ، وهذه الشروط تضمن لأهل الريف حريتهم التامة في شؤونهم الزراعية والاقتصادية والادارية تحت سيادة سلطان المغرب الأقصى الاسمية ، وقد يطلب من الأمير التسليم ببعض المطالب الخاصة بالسلاح ، ولا يطلب منه تسليم كل معداته الحربية . ولكن هذه المطالب لم تتفق مع ما يريده الأمير من حرية تامة لسائر مناطق المغرب ، ولذلك لم تؤد إلى النتيجة المقصودة منها .

لقد كانت الحرب مع فرنسا قاسية وشديدة ، وكان الأمر فيها سجالاً بين المغاربة والفرنسيين ، ولا يمكننا أن نسردهنا مواقعها ولا أيامها المجيدة لأن ذلك يخرج بنا عن الغاية التي تقصدها من هذا البحث ، ويكفي أن نقول إن موقعي (البيان) و (الكيفان) وأمثالهما هزت أركان القوة الفرنسية — الأسبانية ، وجعلت الماريشال بيتان يجلب كل ما لفرنسا من مختلف القوات البرية والبحرية والجوية التي قهرت من قبل بها المانيا في فيردان ، ولذلك لاغربة أن نرى القوة تفوز على الحق مؤقتاً ، خصوصاً بعد أن قام جماعة من أدياء المشيخة كهبد الرحمن الدرقاوي وحيدو الوزاني يبعث الضعف في نفوس بعض أتباعهم باسم

الدين ، والدين منهم ومن تعاليمهم براء ، وانتهت هذه الحرب التحريرية بتسليم الأمير يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ فنقل إلى فاس ومنها إلى منسى (لارينيون) حيث بقى هو وأخوه وعمه واحداً وعشرين عاماً .

هذه الحرب الريفية من الوجهة العسكرية ، وقد رأينا كيف استطاع قائدها العظيم أن يحشد فيها كل القوات المعنوية التي كانت كامنة في الشعب ومحتاجة لمن يحركها في سبيل الدفاع عن حريته ، ولقد أخبرني الأمير عبد الكريم : أنه وصل الاتفاق بين الأفراد والجماعات إلى حد أن ذوى الثأر الذين لم يكونوا يكلمون رازيهم تشاخوا معهم ، وتناسوا كل ما بينهم من حزازات ، وسامحوا قاتلى آبائهم وأقاربهم في سبيل المثل الأعلى الذى بعثه هذا الزعيم النبيل في نفوسهم ، وألبهم للدفاع عنه والموت في سبيله ، وهذا المثل الأعلى لم يكن إلا تحرير المغرب واستعادة وحدته الترابية . ولقد كتبت جريدة المورنج بوست الانجليزية تقول : إنه لم يبق دليل على أن وراء القتال الناشب الآن بين المغاربة والفرنسيين عاملاً دينياً ، ولكن روح الكبرياء القومى هو الذى يحتدم في صدر عبد الكريم ، وهو مظهر من مظاهر مبدأ تقرير المصير الذى وصفه مستر لانسانغ خير وصف إذ قال : « إن تقرير المصير عبارة محشوة بالديناميت » .

ولقد وجد الأمير من الشعب إخلاصاً وافياً وثباتاً وتقانياً لا يضاهيه إلا ما تحدث به الروايات عن سير الأعظم وصفات الأبطال ، ولقد حاول المستعمرون القضاء عليه بمختلف الوسائل فلم ينجحوا ، وفكروا في قتله غيلة ولكن إخلاص قومه له كان يحول دون تنفيذ ذلك بصفة من الصفات .

حدثني الزعيم محمد بن عبد الكريم بالقاهرة : أن الكولونيل مونستيريو القائد الأسباني لمعركة النكور اتفق ذات مرة مع محمد بن الحاج محمد أفقيّر للسكنى عند الأسبانيين ببايزيكي على سم الأمير ، وكان حاضرا على الاتفاق ابن سعيد السلاوى ، وحمل أفقيّر قنينة سم ، وجاء معه ثلة من الإسبانيين حاملين

عديداً من الديناميت لتسف دار الأمير بعد سمه . وما وصل إلى أجدير حتى بلغ الأمير ما قدم من أجله ، وقدم له القنينة ، وحمل له الأسبانيون الذين معه كأسارى ، وناهيك بإخلاص هذا الرجل الشعبي الذي أقل ما يقال عنه إن إخلاصه لبلاده لم يكن واضحاً إلى حد ألا يثق به الأسبانيون ويتآمروا معه على الفتك ببطل الريف ، ويضعوا تحت تصرفه أفراداً من مواطنهم للقيام بالاستفادة من الدهشة التي تعترى الجمهور بعد قتل رئيسه .

أما بعض أدعياء الطرق الذين اختاروا خدمة الأجنبي على تأييد الإسلام والوطن ، فقد احتاط منهم زعماء الريف ، وقضوا على كل من استطاعوا القضاء عليه منهم ، ولكن الثقة الشعبية في هذه الطبقة لم تكن ضعيفة إلى الحد الذي لا يمكنهم معه أن ينفثوا سمومهم ، خصوصاً في أوقات تضعف فيها القوة العسكرية وقد حاول الأمير أن يصلح من النفسية العامة بنشر السلفية في الأوساط ، ولكن هل يستطيع أحد أن يغير ذهنية شعب كامل في بعض سنوات ؟

ولقد أخبرني الفقيه أبو لحية الذي كان وزير العدل في الحرب الريفية ، ثم نفي إلى آسفى بعد نهاية الحرب : أن البطل عبد الكريم كان يلزمه مطالعة كتاب التفسير للشيخ رشيد رضا ، وغيره من كتب الإصلاح الديني قاصداً بذلك تنوير فكره ، وكان رحمه الله من أسرة تعتقد في الكثير من الخوارق ، وتتبع أربابها دون تفريق أو تمييز .

وروى محرر الماتان العسكري : أن عبد الكريم قال له : نحن المسلمين لا نزال في غفلة ممضة ، ومن الحق أن نفعل ما يريد بنا المصلحون من الرجوع إلى الفطرة الإسلامية الأولى ، وتنفيذ العادات والتقاليد التي تمكنت من الإسلام والمسلمين ، والتي ليست من الدين في شيء أبداً .

ولقد حاول الفرنسيون في دعايتهم أن يجعلوا من زعيم الريف مجرد ثائر راغب في الملك أو ناظم يطالب بالسلطان ، ولكن الأمير لم يتأخر عن التصريح في الوقت المناسب بأنه لا يرغب إلا في تحرير البلاد ، وأنه لم يثر ولن يثور أبداً

على العرش المغربي الذي ظل أسلافه مخلصين له دائماً ، كما أكد الأمير بمجرد وصوله لبور سعيد : أنه دائم الولاء لجلالة ملك المغرب الأقصى ، وبلغ الأمر بالأمير إلى أنه يكره تسمية ما قام به باسم الثورة ؛ فقد كنت أتحدث مرة معه في شيء ما ، وقلت له : « إن هذا كان زمن الثورة الريفية » ، فظهر التأثر في وجهه وقال لي : « لماذا تسمونها الثورة ؟ ! » إنها لم تكن إلا حرب تحرير من الأجنبي ودفاع عن الوطن .

دستور الجمهورية الريفية

ومن حسن الحظ أن هذه الحركة التحريرية كانت كسابقتها ذات اتجاه ديمقراطي يرمى لتحسين حالة الشعب ، في الوقت الذي تعمل فيه للدود عن كيانه وحماية حوزته ، ولم يكن تأسيس الجمهورية عدولا عن فكرة الملكية في نظر من قاموا به من زعماء الريف ، ولكنهم في الحقيقة لم يكونوا يستطيعون الكلام باسم ملك المغرب الذي جعلته ظروفه القهرية في منطقة النفوذ الفرنسي ، ولم يريدوا أن يقعوا في الخطأ الذي وقع فيه الهبة ووالده ماء العينين حينما أعلننا نفسيهما ملكين بعد أن كانا من مخامى العرش والمدافعين عنه ، ولذلك فقد وجدوا حلا وسطاً هو تأسيس نظام مؤقت يمكنهم من تنظيم الإدارة وتدريب الجمهور على أن يحكم نفسه بنفسه ، ومتى تم التحرر الكامل لسائر أبناء الوطن سلموا البلاد المحررة لصاحب العرش ، ولم يطالبوا بأكثر من تطبيق نظام دستوري يحقق رغبات الشعب في مراقبة أعمال الدولة والتعاون على تسييرها .

ولذلك ما حصل عبد الكريم على انتصاراته الأولى على الأسباب حتى فكر في عقد مؤتمر شعبي يدعو إليه ممثلي القبائل ويتناول وإياهم دراسة الأحوال ، ويتفق معهم على نظام تأسيسى تسيير به حكومة المقاومة وينتظم به شئونها ، وقد لبي الجميع هذه الدعوة المباركة طائعين ، ووقف فيهم البطل خطيباً يستعرض العلاقات التاريخية بين المغرب وأسبانيا ، وما كان من شأنها مع العرب في الأندلس ، ويوضح الأعمال الحمجية التي ارتكبوها في البلاد ، والغاية التي يرمون إليها من بسط حمايتهم على الوطن ، وطلب إليهم الاتحاد والتضامن ، فاتفق الكل على وجوب الدفاع إلى آخر رمق ، ورأوا أن خير وسيلة للنجاح هو تأسيس مجلس عام يكون هو للرجع الأعلى ، ويكون له برنامج الذي يسيير

عليه ، ويؤلف حكومة وطنية تدبر الشؤون وتضع القوانين والأنظمة اللازمة .
 وفعلًا تشكل هذا المجلس العام باسم « الجمعية الوطنية » من جماعات القبائل
 والأهلين والمشايخ والقواد طبقاً للعادة المتبعة في المغرب الأقصى ، وكانت هذه
 الجمعية هي التي تمثل إرادة الشعب ، وتتولى تنظيم الكفاح وإدارة البلاد ، وأول
 اجتماع عقده كان سنة ١٩٢١ ، وأول قرار اتخذته هو إعلان استقلال الوطن ،
 وتأسيس حكومة دستوبه جمهورية يرأسها محمد عبد الكريم بصفتة زعيم الحرب
 التحريرية . وكان ذلك يوم ١٥ محرم سنة ١٣٤٠ هجرية (١٩٢١ م) .

ثم والت الجمعية الوطنية عقد اجتماعاتها ، فوضعت للبلاد دستوراً مبدؤه سلطة
 الشعب ، إلا أنه لم يفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية طبقاً لما جرى به
 العرف الدستوري في البلاد الديمقراطية ، بل وضع السلطتين معاً في يد الجمعية
 وجعل رئيس الجمهورية هو رئيسها ، وأوجب على كل شيخ وزعيم وقائد من
 أعضاء المجلس تنفيذ المقررات التي تقرها الجمعية ، وقد راعت الجمعية في اتباع هذه
 القاعدة تقاليد البلاد وعاداتها .

وينص الدستور على تشكيل وزارة ذات أربعة مناصب ، وهي : مستشار
 رئيس الجمهورية ، (القائم مقام رئيس الوزراء) ، ووزير الخارجية ، ووزير
 المالية ، ووزير التجارة . وأما ماعدا ذلك كالداخلية والحربية فقد أبقاها الدستور
 لاختصاص رئيس الجمهورية .

ويعتبر رجال الحكومة مسؤولين أمام رئيس الجمهورية ، وهو وحده المسؤول
 أمام الجمعية الوطنية ، وهذا متفق مع تقاليد البلاد التي تجعل الملك مسؤولاً مباشرة
 أمام الشعب ، ومتفق كذلك من جهة أخرى مع الحاجة الحربية التي تقضي بتركيز
 المسؤوليات في يد شخص واحد .

وبعد ما أتمت الجمعية وضع الدستور شرعت في وضع ميثاق قومي يصبح
 المثل الأعلى للشعب يجاهد من أجله ويموت في سبيله ، ومن مواد الميثاق القومي
 الذي أقرته بعد عدة جلسات :

- ١ — عدم الاعتراف بأي معاهدة لها مساس بحقوق البلاد المغربية وبخاصة معاهدة ١٩١٢ .
 - ٢ — جلاء الأسبان عن المنطقة الريفية التي لم تكن في حوزتهم قبل إبرام المعاهدة الأسبانية الفرنسية سنة ١٩١٢ .
 - ٣ — الاعتراف بالاستقلال التام للدولة الريفية الجمهورية (الاستقلال عن أسبانيا وفرنسا) .
 - ٥ — أن تدفع أسبانيا تعويضاً للريفيين عن الخسائر التي لحقت بهم من جراء الاحتلال في السنوات الإحدى عشرة الماضية ، وفدية للأسرى الذين وقعوا في أيديهم .
 - ٦ — إنشاء علاقات ودية مع كافة الدول دون تمييز وعقد محادثات تجارية معها .
- وإذن فالحرب الريفية كانت مع تمسكها بوحدة التراب المغربي في ظل العرش العلوي ترمى إلى أمرين : استقلال البلاد ، وتمتيعها بالحكم الدستوري ، وقد ظل هاذان الأمران غاية كل الوطنيين المغاربة منذ فجر القرن العشرين إلى اليوم .
-

٣- المقاومة السياسية

الحركة الوطنية بعد الحماية

يكاد العهد الذى يفصل بين ٣١ مارس سنة ١٩١٢ و ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ أن يكون عهد كفاح عسكرى محض ، لأن الأغلبية الساحقة من سكان البلاد أعلنت الثورة بعد توقيع الحماية ، ولم يمكن إخضاعها لها إلا بعد جهود جبارة وبصفة تدريجية ، ولأن نخبة الجيل الذى سبق الحماية أو عاصرها التجأت كلها إلى الجبال تقود الثورة وتدبر الكفاح ، والذين غلبتهم القوة على أمرهم أصيبوا بدهشة العسكرى المغلوب الذى لا يستطيع أى عمل بعد تجريده من السلاح ، فكان لازماً لإزالة هذه الدهشة العامة أن ينتظر نشوء جيل جديد متشبع بروح المقاومة السلمية التى لا تعطى السلاح المقام الأول فى كل معركة . وليس معنى هذا أن المغرب الأقصى ظل بعيداً عن كل مقاومة فى المناطق المحتلة ، بل لقد قام فى ذلك بكل ما يستطيعه من مجهود ، ولكن الذى نعينه هو أن كل الأعمال التى قام بها إذ ذاك لم تكن إلا إعدادات لمعنوية الشعب وتجهيئته لتجديد الكفاح بصورة جديدة غير الصورة التى اعتادها يوم كان لكل فرد بندقية ولكل قبيلة قائد مغوار .

ومن أهم الحركات التى بدت فى هذه المرحلة : الحركات التى كانت تعمل لنشر دعاية الحار بين المغاربة ، وتأليب الجماهير لهم . وقد وقع اعتقال عدة أفراد وتفتيش عدة بيوت والعثور على كثير من الأسلحة التى كان يهربها المدنيون لإخوانهم المجاهدين .

وطيلة الحرب الريفية كانت تعلق على الجدران وتوزع على البيوت الرسائل والنشرات التى كان يبعثها البطل عبد الكريم يدعو فيها الرؤساء والعلماء لتأييد ومؤازرة حركته التحريرية .

وقد اكتشف عام ١٩٢٤ بالدار البيضاء مركز مهم للدعاية للأمير عبد الكريم وقبض على أشخاص كثيرين من رجاله ، وصودرت كميات من النشرات العربية تحرض الوطنيين على الثورة ، وهاجر وفد من الشبيبة إلى أجدير برئاسة صديقنا عبد القادر التازي .

وقام العمال المغاربة في فرنسا بعدة مظاهرات تضامنية ، وعقدوا مؤتمراً عاماً (بجون فيليب) سنة ١٩٢٥ وجهوا منه للزعيم عبد الكريم تحيتهم معلنين تأزيرهم مع المغاربة المجاهدين على طرد المستعمرين الأسبان ، وأقام كل من المواطنين : عبد الرحمن بن العربي رئيس الفرقة المغربية بمعمل (لوماريشال) ومعمل (فريير ايسى) الذي هو من مهاجري وادي بوعلی (بتافيلالت) ، والسيد محمد بن محمد من (تيزنيت) بدعاية قوية في أوساط أبناء الشمال الإفريقي بفرنسا لمساعدة الريف وعضد رجاله .

ولم يكتف أدباء المغرب إعجابهم بشهامة الريفيين وبطولاتهم برغم الضغط الشديد والتنكيل الويل الذي كانت تقوم به كل من فرنسا وأسبانيا مع أي فرد يظهر عليه عطف على الحركة التحريرية أو دعوة لها . ومن أشعار المغاربة في حرب الريف قصيدة الأستاذ المؤرخ محمد ابن الأعرج السليمانى المنشورة في « العصر الجديد » التونسى التى يقول فى مطلعها :

دع الفتيات تخرج فى القصور ويم مسعفاً وادى الذكور
وقصيدة الأستاذ الحاج محمد الناصرى التى نظمها بمناسبة المولد النبوى ،
والحرب الريفية فى عنفوانها ، ومطلعها :

شهر النبى محمد قد وافى يفشى السلام ويحمل الألفافا
ومن أبياتها :

وسل البرانس والتسول وجاية والسبت واليكيفان والأكنافا
تلك المواقع حطمت أبطالهم وأرتهمو من ويلها أصنافا
ومن الأناشيد المغربية التى كان الشعب يتغنى بها على رغم أنف المستعمر :

يا بني المغرب إن الوطننا تقتضي سمعته ترك الوطن
فاحملوا الصمصام مع سمر القنا واسألوا الله انتصار الريفيين .. الخ
ولما استسلم الزعيم عبد الكريم تأملت البلاد الماء كبيراً ، ورثى الشعراء
البلاد بقصائد وأناشيد عديدة ، من بينها مساجلة جرت بيني وبين صديقي
الأستاذ الحاج المختار السوسي مطلعها :

قضي القضاء وحقق الأمر وعمرًا الذي ما خلته يعرف
إلى غير ذلك من القصائد والمقطوعات القصيدة والعامية التي كان لها أثر
فعال في بعث الوعي القومي في نفوس المراكشيين والمغاربة عموماً .

في المؤتمر الإسلامي بالآستانة :

ولقد أشرنا في القسم التونسي إلى ما قام به المغاربة اللاجئون بالآستانة
من عمل جليل ضمن حركة الجامعة الإسلامية لرفع صوت المغرب العربي عالياً
مدة الحرب الكبرى ، ويجب أن نضيف الآن لما تقدم أن من بين هؤلاء
اللاجئين الأستاذ الشيخ محمد العتابي من علماء القرويين وأحد كتاب الحكومة
الشريفة ، غادر مراكش على إثر مشادة وقعت بين الشيخ أبي شعيب الدكالي
وزير العدل إذ ذاك وبعض كبار الموظفين الفرنسيين أهان فيها هذا الأخير
الوزير ، فتأثر لذلك السيد العتابي وهجر بلاده لهجراز سنة ١٩١٣ ثم دخل
الآستانة سنة ١٩١٥ حيث استقبله بها على باش حبة باسم أنور باشا وقابل بعد
ذلك الخليفة محمد رشاد الخامس فتحدث له عن حالة المغاربة وأنهم يجبرون على
الدخول للحرب مع فرنسا ضداً على الدولة العثمانية ، ثم انتقل لألمانيا حيث
نزل ضيفاً على حكومتها ، ولكنه لم يرض بما قدمته له من عروض غير مبنية على
أساس صحيح ، وليس من شأنها أن تطفئ المغاربة على مصير بلادهم ، ولأجل
ذلك رفض ما طلبه منه من السفر مع بعثة (شنيدر) العسكرية ، وأنذر
الألمانيين بسوء عقباها .

ثم عاد للأستانة فانضم لرجال المؤتمر الإسلامى الذى كان يضم ممثلين عن جميع البلاد الإسلامية المحتلة ، وبفضل الجهود التى بذلها هو ورفقاؤه قررت الخلافة وقرر حزب الاتحاد والترقى استقلال المغرب الأقصى ، والعمل على إجلاء فرنسا وأسبانيا عنه ، والاعتراف بهذا الاستقلال حتى عن ألمانيا وتركيا وغيرها . وقد استطاعت الدعاية المغربية أن تقنع العثمانيين ورجال الاتحاد والترقى بهذا القرار بناء على ما عرفوه من أن ألمانيا كانت تطمع فى أن تحمل محل فرنسا فى بلادنا .

ثم قرر المؤتمر توجيه وفد من رجاله للطواف بالبلاد المحايدة فى السويد والدانمارك والنرويج للدعاية للقضايا التى يعمل لها المؤتمر ، وقد قبلت هذه الحكومات المحايدة أن تفسح مجالها للوفد كي يقوم بنشاطه فى كامل الحرية ، فتوجه الشيخ العتاتى مندوباً عن مراکش فى هذا الوفد الذى كان يضم الأمير شكيب أرسلان والأستاذ محمد فريد وعلى باش حبة وعبد العزيز جاويز وغيرهم من رجال الحركة الإسلامية إذ ذاك ، وقد ألقى السيد العتاتى عدة محاضرات وخطب فى مختلف الأندية والاجتماعات التى كان الوفد ينظمها لذلك ، ويحضرها جمهور كبير من المهتمين بالشئون الاستعمارية شارحاً ما يقاسيه المغرب الأقصى من الاحتلال الفرنسى الأسبانى ، ومبيناً أسلوب الحكم المباشر الذى سار عليه المحتلون وتدخلهم فى جميع الشئون واستيلاءهم على الأوقاف الإسلامية ، وكانت مقالاته تترجم للغات أجنبية ، وتنشر بالصحف ثم توزع على سائر أنحاء العالم ، وخاصة فى المناطق الفرنسية ، وقد كانت الصحف الفرنسية تهتم بنشاط العتاتى وتنقل أقواله خصوصاً جريدة (الطان) التى كتبت عنه مراراً ، وقد تأثرت لأعماله السلطات الفرنسية ، فأحالتة على محاكمها العسكرية التى أصدرت عليه غيابياً الحكم بمنعه من الدخول لمراكش ومصادرة أملاكه .

وفى سنة ١٩١٧ عقد الوفد الإسلامى مؤتمراً باستوكهلم مثل فيه العتاتى

ببلاده وتوصل إلى اتخاذ المؤتمر القرارات التالية :

- ١ — استقلال المغرب الأقصى الذى لم يعرف الاستعمار قط استقلالاً تاماً .
 - ٢ — رد شنقيط (موريتانيا) للمغرب الأقصى .
 - ٣ — مطالبة الدول المحايدة بالمساعدة على الحصول على هذا الاستقلال .
- وقد ذهب العتّابى يتصل برجال الدول المحايدة وغيرهم ، ويرفع إليهم مذكرات عديدة فى ما يخص القضية المراكشية ، وقد استقبله عديد من الوزراء فى ألمانيا والسويد والنرويج وغيرها وواعده ببذل العون لتحقيق مطالبه وإسعادها .

وإلى جانب هذا كان هو وصحبه يقومون بعمل آخر هو الاتصال بالقبائل الثائرة فى الجنوب الغربى ، وحشهم على الاستمرار فى المقاومة وطرد المحتل من البلاد ، وقد شارك العتّابى فى تنظيم الحملة التى وقعت فى الصحراء وفصلنا خبرها أثناء حديثنا عن على باش حبة .

وقد أخبرنى السيد العتّابى أن الدولة العثمانية كانت عازمة على مساعدة الحركة المغربية بالرجال والسلاح ، ولكنها لم تجد عند المولى عبد الحفيظ الذى بعثت إليه فى مدريد استعداداً كافياً للعمل ، ثم ضعفت عزيمتها بعد ثورة الشريف حسين فى الحجاز وانضمام سوريا ولبنان إليه وتسليم بلغاريا ورومانيا لدول الحلفاء ، فلم يجد عندها العتّابى العون الكافى الذى كان ينشده . وهكذا انتهت الحرب الكبرى واضطر السيد العتّابى للخروج من الأسمانة والالتجاء لمصر حيث وجد من جلالته المغفور له الملك فؤاد رحمه الله اكراماً وقبولاً .

وإذا نحن غرضنا النظر عن هذه المتابعة العامة للحركات المسلحة التى كانت معقد آمال الشعب فإننا نجد الأمة قاومت بكل مناسبة أنواع الحيف والظلم الذى أريد بها . ولم تسكت قط عن حقها ولا اعترفت بما ارتكبه الحماة نحوها .

فما حاول المارشال ليوطى أن يضع الحجر الأول للسياسة البربرية فى سبتمبر سنة ١٩١٦ حتى ثارت النساء بقبيلة زمور الشلح احتجاجاً على هذه المحاولة

الوحشية التي تريد بعث أعراف جاهلية تقضى بجعل المرأة متاعاً يباع ويشترى. ويوهب ويورث ولا يرث ، وقد تظاهر النساء البربريات في (الخميسات) وأطلق الفرنسيون عليهن الرصاص ، ولكن الماريشال اضطر إلى التصريح بأن الأمر الصادر في الموضوع لن ينفذ ، وأنه إنما هو ضرورة اقتضتها ظروف الحرب وتنتهى باتهاؤها .

وحينما أراد ليوطى نفسه وضع تشريع لضريبة الأرباح قامت بالرباط مظاهرات كبيرة تطالب بمبدأ الثورة الأميريكية : « لا ضريبة بغير مراقبة » ، واحتجاج ليوطى إلى قمع المظاهرات بطريق القوة ، وإبعاد طائفة من أعيان البلاد من بينهم صديقنا الحاج أبو بكر بلكورة .

ولما حارل ايوطى نفسه أيضاً نزع ملكية بعض الناس لفائدة شركات أجنبية قامت حركات احتجاجية عظيمة اضطر معها للتراجع بعد إبعاد مسيرتها ومن بينهم صديقنا السيد محمد اليعقوبي الذي ظل بضعة أشهر محصوراً في مدينة الصويرة .

ولسنا نريد أن نسجل هنا كل الوقائع التي جرت ، أو المظاهرات التي قامت طيلة هذه المرحلة ، وإنما نريد أن نبين كون الشعب المغربي لم يقبل في يوم من الأيام هذا النظام الذي فرضته الحماية عليه ، بل قاومه بكل ما استطاعه وسمحت له به ظروفه ، ولكنه لا يمكننا ألا نشير للمقاومة الشديدة المستمرة التي صادفها الاستعمار الفلاحي الرسمي الذي قام به المقيم العام ستيغ منذ سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٢٩ ، فقد أدى إلى ثورات محلية ومقاومات فردية واعتداءات من طرف الفلاحين المغاربة على المستعمرين وعلى رجال المراقبة الفرنسية اضطرت مسيو ستيغ إلى استقدام المشنقة للبلاد ثلاث مرات حيث نفذ الإعدام على مواطنين لم يرضوا بأن تنزع ملكيتهم لفائدة الاستعمار الفرنسي .

وقد اعترف مسيو ستيغ في كتابه الذي وضعه عن المغرب بأن المراكشي متمسك بأرضه إلى حد الموت ، وأنه يقاوم من أجلها أكثر من الجزائري والتونسي .

واعمل سياسة الاستعمار الفلاحى كانت أعظم شئء أثر فى نفوس المغاربة وأخرجهم من ترددهم فى جدوى المقاومة غير المسلحة ، على أن هذا الدفاع المدنى سرعان ما تطور إلى نوع من الإرهاب ؛ إذ تكونت فرق تعمل على مهاجمة الولاة وتفر للمناطق التى لم تكن بعد قد احتلت .

وهكذا اختطف فى أكتوبر سنة ١٩٢٨ مسيو روبيلاجا فى وضح النهار وفى منطقة آمنة بين (وادى زم) و (دار ولد زيدوح) بينما قتل رفيقه مسيوزان وكذلك المراقب المدنى لوادى زم الذى ذهب فى سيارته يبحث عن المهاجمين قتلوه أيضاً . وبعد بضعة أسابيع بينما كانت حافلتان مائتتان بالفرنسيين داخلتين على باب البستان المحيط بقصبة (بنى ملال) سقطتا فى حفير دبره إرهابيون لم يعرفوا قط ، وقد تكرر مثل هذا العمل فى جهات متاخمة للبلاد الثائرة .

ولم تقف هذه المقاومة عند حد الشعب ، بل تجاوزته للقصر الملكى حيث لم يعد خافياً على أحد ما كان من خلاف شديد بين مسيو ستيغ ومولاي يوسف رحمه الله . فقد أثرت معارضة القبائل فى نفس جلالته ، وأخذ يعارض فى تطبيق البرنامج الاستعمارى ، وانتهى الأمر بأن كتب جلالته رسالة إلى الحكومة الفرنسية يطلب فيها عزل مسيو ستيغ ، وقد ترجت الحكومة من جلالته أن يمهلهما ستة أشهر ؛ إذ ربما تتحسن فيها العلاقة بين العاهل والقيم العام ، ولكن لم تفته هذه الأشهر الستة حتى كان مولاي يوسف قد قضى نحبه ، وقد حدث أثناء مرضه أن جاء مسيو ستيغ لقصر مكناس بقصد عيادته فرفض جلالته مقابلته ، ومات وبينهما من الخلاف ما اضطر الحكومة الفرنسية إلى اعتباره ولو بعد موت جلالته ، حيث أبعدت مسيو ستيغ من منصب الإقامة العامة برغم رغبته الملحة فى البقاء بها .

وبعد انتهاء الحرب الريفية حاولت الإقامة العامة وضع سياسة تقارب مع الشباب المغربى ، فعملت لتأسيس جمعية فرنسية مغربية استدعت لرئاستها صديقنا السيد أحمد بركاش ، ولكن المقاومة التى ظهر بها الشباب المغربى أول

يوم أظهرت للإقامة رغبة المغاربة في الاستقلال وعدم إمكان التعاون معها إلا على أساسه .

وإلى جانب هذه الحركات التلقائية التي لم تكن تخضع لمجهود منسق قامت حركة إصلاح ديني وثقافي كان لها أثر مباشر في تكوين (كتلة العمل الوطني) التي ستعلم بدء الحركة الاستقلالية القائمة اليوم .

الحركة السلفية

يظهر أن مرا كاش مهياة أكثر من كل بلد إسلامي لقبول الحركات التي تطالب بالعودة للدين الصحيح والعقيدة السنية ، ويبدو أن بساطة هذه الدعوة ووضوح طابعها يتفق إلى حد بعيد مع سداجة الصوفية المغربية وحب الطبيعة القومية للتأكد من دقائق الأشياء ، ولذلك لم تقم الثورة الوهاية حتى كان لها صدى استحسنان وقبول في القصر الملكي حيث رحب بمبادئها السلطان مولاي سليمان ، ثم كان للشيخ عبد الله السنوسي حظ حماية مولاي الحسن الذي مكّنه من نشر المبادئ السلفية والدعوة إليها ، وكان لمحمد عبده اتصال بعد ذلك بنخبة من المثقفين بالمغرب العربي كله ، ونحن نعلم أنه وقعت بينه وبين علمائنا مناقشة في مسألة التوسل بالأنبياء ، وأيده الشيخ المهدي الوزاني في قضية الفتوى الترنسفالية ، كما جرت بينه وبين الشيخ ادريس بن عبد الهادي مراسلة في شأن بعض الكتب السلفية التي كان عبده يريد نشرها .

ولكن هذا كله لم يكن له من الأثر ما أحدثه رجوع المصلح الكبير الشيخ أبي شعيب الدكالي ، فقد عاد وكاه رغبة في الدعوة لهذه العقيدة والعمل على نشرها ، والتف من حوله جماعة من الشباب النابغ يوزعون الكتب التي يطبعها السلفيون بمصر ، ويطوفون معه لقطع الأشجار المتبرك بها والأحجار المعتقد فيها . وكان لمولاي عبد الحفيظ فضل كبير في إظهار هذه المبادئ وتأييدها خصوصاً بعد أن أخذ بعض أدياء المشيخة يمدون أيديهم للأجنبي ، وقد أصدر جلالة رسالة في الرد على التيجانيين ، كما أمر بإقفال زاوية الكتانيين بعد أن اكتشف مؤامرة رئيسها على الدولة وعلى البلاد .

غير أن هذا نفسه لم يكن إلا مقدمة أولى للحركة السلفية التي دعا إليها

وبثها وخرج رجالها أستاذنا العلامة المصلح السيد محمد بن العربي العلوي حفظه الله فقد كان لهذا الرجل من الجرأة والإقدام والثبات ما جعله يلاقى في دعوته نجاحاً كبيراً وإقبالا عظيماً .

وقد دخل الريف في حرب فرنسا ، ونحن من حول أستاذنا نعمل لهذه العقيدة ، ونجاهد في نشرها ، وما ظهرت خيانة بعض مشايخ الطرق في هذه الحرب حتى زاد ذلك فينا حماسة وقوة ، وكانت تجتمع بفاس ثلة من الشباب حول ابن العربي ، وفي الرباط مثلها حول الشيخ أبي شعيب ، وتظهر آثار الثلثين في المحاضرات التي يلقونها ، والزيارات التي يتبادلونها ، والمقالات التي ينشرونها في صحف الجزائر وتونس ؛ لأن المغرب الأقصى لم يكن حظى إذ ذاك بجريدة ليس للحماية عليها سلطان ، ولم تمنح برهة على هذه الحركة حتى أخذت الحماية تتخوف منها ، وتحس بأنها موجهة لمقاومة نفوذ أحبابها الطرقيين ، فبدأت تستدعيننا للاستئطاق ، وتهددنا بالاعتقال ، وفعلاً أُلقت في النهاية القبض على صديقنا الأستاذ محمد غازي الذي كان من أكبر دعاة السلفية ورجالها .

وليس من الممكن لمؤرخ الحركة الاستقلالية بالمغرب أن يتجاهل هذه المرحلة العظيمة ذات الأثر الفعال في تطوير العقلية الشعبية ببلادنا . ومن الحق أن تؤكد بأن امتزاج الدعوة السلفية بالدعوة الوطنية كان ذا فائدة مزدوجة في المغرب الأقصى على السلفية وعلى الوطنية معاً ، ومن الحق أن تؤكد أن الأسلوب الذي اتبع في المغرب أدى إلى نجاح السلفية لدرجة لم تحصل عليها حتى في بلاد محمد عبده وجمال الدين .

ولقد كان في وقت ازدهار هذه الحركة يزور المغرب صديقنا مسيو ديرمانجيم مؤلف كتاب (حياة محمد) باللغة الفرنسية ، فكتب بحثاً عن السلفية وغاياتها واتجاهاتها ، وأظهر في كتاباته عطقاً علينا وتمنياً لنجاح حركتنا . كان هذا سنة ١٩٢٥ ، وقد رأيته بعد ذلك في منزله بباريس سنة ١٩٣٣ بعد ما صدر أمر ملكي بمنع مظاهرات بعض الطرقيين ، وبعد ما أظهر الشعب اغتباطه بهذا

الأمر الملكي وزين الشوارع والأسواق احتفاء بالقضاء على عهد خرافي طالما منع العقل الغربي من التطور والنفوذ لعمق الأشياء — فأخذ يحدثني في الموضوع ويظهر أسفه على النهاية التي آلت إليها (الطرق) بالمغرب الأقصى، فاستغربت منه ذلك، رسأله: ألم تكن كتبت عنا مبدياً إعجابك بحركتنا السلفية؟ فأجابني وهو يبتسم: لم أكن أظن أنكم ستنجحون إلى هذا الحد وبمثل هذه السرعة! نعم لقد نجحنا إلى هذا الحد، وتجاوزناه بعد أن احتضن الفكرة السلفية ورعاها ولي النعم سيدي محمد بن يوسف الذي لا يألو جهداً في مقاومة المشعوذين والقضاء على الخرافيين.

ولم تكن هذه الحركة قاصرة على الدعوة ضداً على الخرافات، بل تجاوزتها لحث الشعب على العلم والدعوة إلى إصلاح شامل ومقاومة الجمود في كل فروع الحياة.

والذي ينظر في تاريخ الحركات العامة في الدنيا كلها يجد أنه لم تقم ثورة مفيدة في بلد ما إلا سبقتها دعوة للرجوع للماضي البعيد؛ ذلك أن هذا الرجوع الذي يظهر في شكل تقهقر إلى الوراء هو نفسه تحرر كبير من أشياء كثيرة وضعتها الأجيال العديدة والعصور المختلفة، والتحرر منها هو تخفف يسهل السير إلى الأمام بخطى واسعة، وإزالتها من الطريق يفتح أفقاً عالياً يهدي السائرين للغاية الصحيحة التي يجب أن يوجهوا أنفسهم إليها.

ولقد كتبت إدارة الشؤون الأهلية في مراكش سنة ١٩٣٩ تقريراً لمجلس البحر الأبيض المتوسط الذي أسسه مسيو بلوم في فرنسا تؤكد فيه العبقرية التي ظهر بها الحزب الوطني الغربي في جمعه بين أحدث الأفكار الثورية وما سمته بالسلفية الجديدة التي ظهرت بعد الحرب في العالم العربي، وهي ملاحظة صحيحة ومفيدة، ولذلك لا محيد لنا عن إلقاء نظرة على البرنامج السيامي الذي خرجت به السلفية بعد الحرب الكبرى لما كان له من الأثر في تسيير آلاله التوجيهية للحركة الوطنية بالمغرب الأقصى.

التوجه السياسى للسلفية الجبرية :

لأن كانت السلفية فى باعثها الحنبلى ترمى لتطهير الدين من الخرافات التى ألصقت به والعودة إلى روح السنة المطهرة فإنها لا تقصد من وراء ذلك إلا تربية الشخصية الإسلامية على المبادئ التى جاء بها الإسلام بصفته المتكفل بصلاح الأمة فى دينها ودنياها . وإعدادها لتكون لها الخلافة فى هذه الأرض التى حكم الله ألا يرثها من عباده إلا الصالحون ، وبذلك فهى حركة تتناول نواحى الجهود الفردى لصلاح المجتمع ، وتتطلب فتح ذهن البشرى لقبول ما يلقى إليه من جديد ، وقياسه بمقياس المصلحة العامة لإرجاع المجد العظيم الذى كان للسلف الصالح فى حظيرة الإيمان وحظيرة العمل ، ولكن هذا الإعداد الفردى لا يقصد منه إلا تقوية التضامن بين الجماعة الإسلامية على أساس الإخاء الإسلامى أولاً والإنسانى ثانياً ، وذلك ما يستوجب كثيراً من التسامح مع المخالفين فى الوقت الذى يدعو للوقوف صفاً واحداً فى الدفاع عن الإسلام وعن الأمم الإسلامية كلها والدفاع عن الإسلام وأممه يستدعى بالطبع قبول المبادئ التى تعطي للفرد حرية العقيدة وحرية الفكر ، وتعطى للأمم الحق فى تقرير مصيرها ، واختيار النظم التى تريدها ، وحرية العقيدة يستوجب حرية التألب من أجلها والتجمع للنضال عنها بالوسائل المشروعة السلمية ، وتقرير المصير واختيار النظم يستوجب حرية الجماعة فى التعبير عن رأيها وإبداء ما تريده من أشكال الحياة ، وكلا الأمرين لا يتم إلا بطريق التنظيم الذى جاء به العصر من جمعيات وأحزاب ونقابات .

ولكن هذه الحرية يجب أن تتفق مع غايات التأخى بين الأمم الإسلامية ضمن وحدة سياسية ، وذلك ما وقفت عنده السلفية زمنياً تتأرجح بين تنظيم الخلافة على أساس حديث أو تكوين جامعة أم شرقية ، وأخيراً اقتنعت بضرورة القومية المبنية لا على الروح العنصرية أو الدينية ، ولكن على أساس

الروابط الإقليمية مجندة لتبرير ذلك ما عرف في الإسلام من تسامح وما تدعو إليه وحدة الدفاع عن جانب من جوانب الجبهة الإسلامية دون التعرض لما يرمى به الأجانب المسلمين من تعصب وضيق في الأفق ومستندة لما فهمه المسلمون من ضرورة حب العائلة والعمل لصالحها دون أن يكون في ذلك ما يتنافى مع الأخوة العامة بين أبناء الإسلام .

ولكن هذه القومية لا ينبغي أن تضيق إلى حد أن تحول بين التقارب المطلق بين سائر الشعوب المسلمة والعربية بصفة خاصة ، وإلا أصبحت عنصرية تنافي مع الأصل الأصيل للدين الإسلامي .

ولتسهيل هذا التقارب يجب أن تتوافق أساليب الثقافة في وسط المسلمين ، وأن يعمل على جعل اللغة العربية صالحة لأن تكون لسان العالم الإسلامي كله ، وصلة الوصل بين سائر أفرادها ، وبما أن الدعوة لهذا وتيسيره تتطلب نشرات وصحفاً وتجولات خطابية يقوم بها الدعاة المرشدون لتقريب العقيدة الإسلامية والتوحيد بين عناصرها — فقد هيأت كل الوسائل التي يتوقف عليها الإرشاد والتوجيه .

وهي ترى من الواجب ألا يبتعد المسلمون عن القانون المستمد من الشريعة ، وللوصول لذلك يجب العمل على أن يصبح منظوراً للفقهاء الإسلامي أصولاً وفروعاً كمادة لتشريع مدني عام ، لأنه هو نفس الشريعة التي لا يمكن أن يقوم عليها اجتهاد ولا تطوير ..

وكل هذه الأشياء لا يمكن أن تتحقق في الحكومة المسلمة إلا إذا خضع هذا الاجتهاد الجديد في التشريع لنواب أكفاء ضمن مجلس تختاره الأمة ، ويصبحون فيها مكان أهل الحل والعقد الأوائل ، ومعنى هذا أنه لا بد من اتباع النظام الدستوري المبني على حكم الشعب بواسطة من يختارهم من نوابه الأكفاء غير أن الوصول لهذه الوسيلة لا يتحقق إلا إذا تحررت البلدان الإسلامية من سيطرة الأجنبي للسادية والعنوية ، ولذلك فالعمل على الاستقلال شرط

أساسي لا كتساب الحرية التي لا بد منها لتحمل المسؤولية .
 وفوق كل هذا فالسلفية الجديدة ترفض بالطبع فكرة (لادينية الدولة) ،
 وبذلك تجعل الحكومة الإسلامية حارساً على الأخلاق والفضيلة في وسط
 الأمة ، وتطالبها بتهيئة سائر الوسائل التي تسهل على الفرد القيام بالواجبات
 الفردية والاجتماعية ، وتحمله عن طريق الاقتداء والمتابعة على السلوك الحسن في
 علاقته مع عائلته ومع إخوانه ومع الأجانب عنه .
 تلك هي الاتجاهات السياسية التي شغلت السلفيين فيما بعد الحرب الكبرى ،
 وقد رأينا كيف أنها أخذت قسطاً كبيراً من كفاحنا الناشئ ، ملونة بألوان
 مختلفة وظروف خاصة ، ولكنها لم تنفك في سائر مراحل جهادنا ، سواء في
 الحزب الوطني أو في حزب الاستقلال محط عنايتنا وموضع اهتمامنا .
 ومهما يكن مقدار التطور الذي حصل في نظرنا المدنية للأشياء ، ومهما
 يكن مقدار النجاح الذي سنحصل عليه في تطبيق برامجنا بعد الاستقلال ، فالذي
 لا شك فيه هو أن السلفية عملت عملها في تسيير آلتنا النفسية وتوجيه تفكيرنا
 نحو هذا التجدد المنشود في جميع مظاهر حياتنا ، ونحو هذا التحرر الذي ظل
 طابع حركتنا ، وصوب هذه الوحدة العربية التي لم تزل مطمح آمالنا ، ونحو
 الروح الديمقراطية التي تسيطر علينا .

من السلفية للوطنية

لقد وجد الشباب المغربي في دائرة الحركة السلفية ميداناً لبذل نشاطه وتعويد نفسه على العمل لخدمة الأمة والتضحية في سبيلها ، وهكذا تكونت منه مجموعة بفاس والرباط ونطوان لم تلبث أن أخذت تتناول الشؤون العامة بأسلوب غير الأسلوب الأول ، وكانت مقاومة المشايخ الذين استفادوا من نظام الحماية فعملوا لبقائه في مقدمة ما تقوم به من الأعمال . وسرعان ما تأسست جماعات صغيرة لدراسة القضايا القائمة ، والعمل على تنوير الرأي العام بأضرارها ، وكانت جامعة القرويين بفاس ملتقى الطلبة الواردين من كل جهة ، فكان لزاماً علينا أن نهتم بتنويرهم ، وبعث الروح السلفية والقومية في نفوسهم ، فقمنا بعدة حركات لإصلاح التعليم الجامعي ، والمطالبة بتحسين حالة الطلبة ، وتنظيم رحلات وتبادل زيارات بينهم وبين أبناء المعاهد الأخرى الداخلية ، وإقامة حفلات مشتركة مع تلامذة المدرسة الثانوية الإدرسية وقدمائها ، ثم أسست مع ثلة من إخواني مجلة شهرية سرية باسم (أم البنين) كانت تصدر بانتظام في أربعين صفحة ، وتكرر على (البولي كوبي) ثم توزع على هذه الجماعات السرية بفاس والرباط ومراكش وطنجة ونطوان . وفي الوقت نفسه كنا على اتصال بثلة من إخواننا الذين ذهبوا لإتمام دراستهم بفرنسا أو بالشرق ، حيث أخذوا يعملون في جو أصفى وأكثر حرية من جونا ، وقد استطاعوا أن يؤسّسوا بباريس « جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين بفرنسا » و « جمعية الثقافة العربية » ويتصلوا في العطلة الصيفية بشخصيات من بينها عطوفة الأمير شكيب أرسلان ، كما استطاع أصدقاءنا في القاهرة أن يشاركوا في تأسيس « جمعية الشبان المسلمين » و « جمعية الهداية الإسلامية » . وحاولنا نحن في الداخل أن تؤسس « جمعية أحياء الطلبة » وأن نعمل لمساعدة فلسطين فكانت السلطة دائماً نجيبنا بالرفض ، وتحول يدتنا وبين إنجاز ما نريد ، وعلى الرغم

من ذلك فقد والينا العمل لإنشاء عدة مدارس إصلاحية في مراكز مختلفة كانت النواة التي تلتف من حولها فئات عاملة محلية ، ولكن كثيراً ما كانت السلطة تقفلها أو تعتقل أصحابها ، فتنشأ عن ذلك احتجاجات سياسية ، ولقد يستغرب القارئ إذا قلت له إن كل حركة صغيرة أو كبيرة كانت تحتاج لمجهود وتضحية إزاء العناد الفرنسي الأسباني ، وإذا أخبرته بأن إدارة الأمور الأهلية بفاس هاجت لأن شبانا عصريين أسسوا صالون حلاقة على أحدث طراز بشركة مساهمة ووفقاً لكل ما يقتضيه القانون فأقفلته وفرضت على حلاقه غرامة مالية ، وأن الشبان اضطروا لبعث وفد للإقامة العامة ليستطيعوا اقناعها بالعودة لفتح صالون الحلاقة الجديد ، وأن إدارة الشؤون الوطنية بتطوان منعت صدور روزنامة وطنية أصدرها أخونا داود لأن فيها أبياتاً من شعري وشعر بعض أدباء المغرب .

وفي سنة ١٩٢٠ حاولت الإدارة الفرنسية أن تستولي على ماء وادي فاس الذي يعتبر ملكاً لسكان المدينة ، كما يعتبر كل بيت مالكا للقسط الذي يجري به طبقاً للتقاليد التي تثبتها حجب شرعية وتاريخية . وكانت الإدارة ترى بهذا الاستيلاء إلى تمتيع بعض الشركات الفرنسية باستغلال الماء ، فرأى سكان المدينة في ذلك مساساً بحقوقهم ، وغضباً لملكهم ، وقامت مظاهرة كبيرة احتشدت للتعرض على هذا المشروع في إدارة المراقبة البلدية ، وقد أقيمت في داخل الإدارة خطاباً حماسياً كان له وقع حسن في الجمهور المحتشد . وبعد ذلك وضعت أنا والأستاذ الحاج الحسن أبو عياد مذكرة قدمناها لحاكم الناحية الفاسية تطالب بسحب مشروع الإدارة ، وتتناول حق تمتيع الشعب بالحريات العامة التي من جملتها الملكية الخاصة في حدود القانون . وقد وقعت عدة اجتماعات شعبية بالضريح الإدريسي والقرويين وغيرها كنت أنا والحاج الحسن من خطبائها وموجهي أعمالها . وقد انتهت هذه الحركة بظفر المدينة وسحب إدارة الأشغال لمشروعها . كل هذا وغيره كان يسير بنا للعمل السيامي المنتظم ، ولكن ١٦ مايو سنة ١٩٣٦ هو الذي علم نقطة البداية في تاريخ الحركة الوطنية الجديدة .

السياسة البربرية

ولنساير عوامل التطور الفكرى والروحى فى ذهنية المغاربة يجب أن نعرف ما هى السياسة البربرية التى أدت إلى إصدار الظهير البربرى فى ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ ، والحقيقة أن هذه السياسة هى آخر ما اهتدى إليه الفكر الفرنسى للقضاء على مقومات المغرب العربى وإدماجه فى حظيرة العائلة الفرنسية . ولقد ظل الفرنسيون منذ احتلال الجزائر يبحثون عن الوسيلة التى تهيب لهم الامتلاك الدائم للشمال الأفريقى وتعميره بمسيحيين من العنصر اللاتينى ، وكان يقف حجر عثرة فى سبيلهم هؤلاء السكان الأصليون المتمسكون بإسلامهم وبوحدتهم وعروبتهم ، ففكروا وقتاً ما فى أن أفضل السبل هى التغلب على العنصر الأهلى بطريق الهجرة واعطاء المهاجرين الامتياز الذى يجعل الأهالى فى حالة من البؤس والشقاء لا يستطيعون معها مقاومة الفناء . وكانوا يرون القدوة الصالحة فيما قاموا به فى كندا الفرنسية ، وما قامت به الشعوب اللاتينية فى أمريكا الجنوبية التى ظلت زمناً طويلاً المثل الأعلى لرجال السياسة الأهلية فى الشمال الأفريقى . ولكن الأيام تمر ، والعنصر الأهلى لا يزداد إلا بعداً عن الانحدار للفناء برغم كل ما يحاط به من مكر وتقتيل . والهجرة الأجنبية لم تستطع أن تصل إلى الحد الذى تتمكن به من أن تنال الأغلبية فى هذه البلاد ، وتقويتها بتجنيس اليهود والجزائريين والجاليات المالطية والطيانية — كل ذلك لم يؤد إلى النتيجة المطلوبة . وإذن فالحل الوحيد الذى يمكن أن ينهى للمشكلة هو تجنيس المغاربة ، ولكن المغاربة يرفضون الاندماج فى غيرهم ، وهم أعظم كبرياء من أن يقبلوا جنسية قوم يعتبرونهم روميين محقرين فى نظرهم . لكن هذا الاحتقار ليس ناشئاً عن روح قومية بالمعنى الذى يفهمه الأوروبيون على ما يبدو ، وإنما مصدره

(في نظرهم) تعصب ديني ناشئ عن جو الإسلام الذي يحيط بهم ويحاصرهم بالرغم عنهم ، ولذلك فالفرنسة لا يمكن أن تكون إلا عن طريق التمسيح ، ومن ذا الذي يستطيع أن يواجه المسلمين بالدعوة للخروج عن دينهم ؟ الأمر ليس بالصعب للدرجة التي تتصور ، وفي مراکش بصفة خاصة فإن القسم الكبير من السكان هو من البربر ، وهؤلاء — وإن كانوا يسمون أنفسهم مسلمين — فإن إسلامهم سطحي ، واتفاقهم مع العرب ليس إلا اتفاقاً قائماً على المصلحة الناشئة عن تغلب العرب وتسلطهم . وإذا حيل بين البربر وبين العرب وبين كل ما جاء به العرب من لغة وقضاء وثقافة ، فالبرابرة سيمشون بوجدانهم الخاص ، وسيبحثون عن الروحانية القديمة التي جاءتهم بها روما من قبل ، وليس من البعيد أن يتمسحوا ، وبعد ذلك فسنبجد منهم العامل القوي لمعاودة الاندماج في فرنسا التي تحررهم من سيطرة العرب الروحية والزمنية .

تلك هي السياسة البربرية في خطوطها الكبرى ، ويمكننا أن نرجع لمحضر جلسات المداولة في مشروع الظهير البربري لنستخرج منها الغاية والوسائل التي نظمها الحماة لتحقيق هذه السياسة ، وقد جاء في محضر جلسة (لجنة درس وتنظيم العدلية البربرية) المنعقدة في ٨ أكتوبر ١٩٢٤ : « ليس هناك من ضرر في تحطيم وحدة النظام العدلي في المنطقة الفرنسية ، وبما أن المقصود تقوية العضو البربري نظراً لدور اللوازنة الذي يمكن أن تستدعيه الحاجة فلا شك أن هناك فائدة مؤكدة من الناحية السياسية في تحطيم المراءة » .

هذا فيما يخص القضاء ، أما فيما يخص التعليم فقد جاء في أطروحة الأستاذ جودفروى — دُمورنين^(١) (عمل فرنسا بالمغرب فيما يخص التعليم) صحيفة ١١٩ : من الخطر أن نترك كتلة ملتحمة من المغاربة تتسكون ، ولقتها واحدة ، وأنظمتها واحدة . لا بد أن نستعمل لقائدتنا العبارة القديمة « فرق تسد » . إن وجود العنصر البربري هو آلة مفيدة لموازنة العنصر العربي ، ويمكننا أن نستعمله

ضد الخزن (الحكومة المراكشية) نفسه .

ويعترف هذا المؤلف نفسه في صفحة ١١٨ بأن اللغة العربية هي اللغة الاقتصادية والدينية والإدارية بالمغرب الحالي ، وأما البربري فيعتبر العربية لغة عليا ، ولذلك يقول المؤلف في صفحة ١١٩ (يجب أن تقوم اللغة الفرنسية لا البربرية مقام اللغة العربية كلغة مشتركة وكلغة للمدينة) .

ويقول الكومندان مارتى الذي هو من أكبر دعاة السياسة البربرية في كتابه (مغرب القدر) ص ٢٤١ : « إن المدرسة الفرنسية البربرية هي مدرسة فرنسية بتعليمها وحياتها ، بربرية بتلاميذها وبيئتها . إذن فليس ثمة واسطة أجنبي ، كل تعليم عربي ، وكل تدخل من قبل (الفتية) ، وكل ظاهرة إسلامية يجب منعها بصرامة تامة . فنحن نبتعد من تلقائنا عن كل مرحلة تكون مرحلة إسلامية أي مرحلة تبلور . إن الآراء هنا وفي كل مكان متفقة على هذه النقطة » ويقول دي مونين ص ١٢١ من كتابه الأنف الذكر : « إن برامج المدارس البربرية هي نفس البرامج البدوية الأخرى إلا فيما يخص المعلمين ، فيجب عليهم ألا يستعملوا في أي حال من الأحوال اللغة العربية ولو في أوائل الدراسة ، كما يجب عليهم ألا يسمحوا للتلاميذ بأي اتصال مع (الطالب)^(١) . أما في الحالة التي لا يمكن للمعلم فيها اتباع الطريقة المباشرة فينبغي له إن كان يعرف البربرية أن يستعملها لتفهم التلاميذ » .

وكتب مسيو جلاي^(٢) أحد موظفي الإقامة العامة في مقال بعنوان « المدرسة الفرنسية لدى البربر » ما يأتي : « يجب أن نحذف تعليم الديانة الإسلامية واللغة العربية في مدارس البربر ، وأن تكتب اللهجات البربرية بحروف لاتينية » . وختم مقاله بقوله : « يجب أن نعلم البربر كل شيء ما عدا الإسلام » .

وإذن فالسياسة البربرية ترمي لفرنسة المغرب لغوياً وسياسياً وقضائياً ،

(١) يستعمل الطالب في المغرب في معنى الأستاذ .

(٢) Mauric Le glay في نشرة المعارف المغربية الصادرة في غشت ١٩٢١ .

وتتخذ لذلك وسائل التفرقة بين عنصرين كبيرين في البلاد فتعتمد إلى من تظنه أقرب إليها فتتحول بينه وبين الثقافة الإسلامية والعربية ، وتعتمد إلى الجماعات القبليّة التي كانت مهمتها الدفاع عن القبيلة وتدير مصالحها المحليّة وتمثيلها أمام ولاية الملك فتقلبها إلى محاكم ، وتجعل مما بقي من بعض الأعراف الجاهليّة قانوناً ثابتاً ، ويصل بها الغلو إلى أن ترفع قضايا الجنايات التي تقع في الأراض البربرية إلى المحاكم الفرنسية ذاتها . وهكذا تجرد القسم الأكبر من رعايا البلاد من سلطة الملك الدينيّة والزمنيّة التي تتجلى في القضاء الشرعي والحزني ، وتعتمد إلى الكتائب القرآنية والمساجد فتقلبها وتحول بين الفقهاء ورجال الدين و بين التجول لتعليم الناس أحكام دينهم .

بدأت هذه السياسة بظهير سبتمبر سنة ١٩١٤ الذي استصدره المارشال ليوطي بدعوى احترام التقاليد البربرية ، واستمرت تبدو في مظاهر متعددة إلى ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ حيث تجلت فيما يسمى بالظهير البربري .

ومع أن هذا الظهير غامض الدلالة فإنه جرد الحكومة الشريفة من سيادتها على القبائل البربرية ، وأحدث محاكم عرفية لم يعرفها المغرب في تاريخه بحال .

الامتهامرا كشيتة تشور

وطبيعى ألا تقف كتلة الشباب إزاء هذه التدابير مكتوفة الأيدي ، بل إنها استطاعت أن تعرف الرأى العام المغربى بحقيقة ما يدبر بالخفاء ، واستطاعت أن تجمع من حولها الأمة كلها للاحتجاج على هذه السياسة التبشيرية الإدماجية ، وسرعان ما بدأت الجماهير تحتشد فى مساجد (سلا) أولا ، ثم فى الرباط وفاس وغيرها من المدن المغربية . وقد اشتدت الحركات الاحتجاجية بفاس حيث بدأ مسجد القرويين يمتلئ فى كل يوم بآلاف المسلمين الذين يستمعون للخطباء ، ويوجهون البرقيات ، ويختتمون عملهم بهذا الدعاء « اللهم يا لطيف نسألك اللطف فيما جرت به المقادير ، وألا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابر » .

وفى ١٥ مارس سنة ١٩٣٠ اشتد حماس المصلين فخرجوا متظاهرين فى الشوارع حيث كانوا يستمعون بمختلف الجهات لخطباء الشباب الذين يشرحون لهم الموضوع ، ويعرفونهم بالحال . ولما وصل المتظاهرون لدار شيخ المدينة عمدت إليهم السلطة فاعتقلت منهم خمسة وعشرين شابا جلدتهم بالسياط ، من بينهم أصدقائى عبد العزيز ابن أدريس والهاشمى الفيلالى ومحمد الوزانى ، وفى مساء اليوم بعثت السلطة فاعتقلتني ، وكانت الإدارة الفرنسية قد اعتقلت قبلنا السيد عبد اللطيف الصبيحى بسلا والسيد عبد اللطيف العتابى بالرباط .

بقينا فى السجن ١٤ يوماً لم تنقطع فيها المظاهرات بمدن فاس والرباط وسلا ، وعم الخبر فى الأوساط البربرية فبدأت تعد للاحتجاج على الإدارات المحلية ، فاعتقلها السلطة وترج بها فى السجن ، وبعد ذلك اضطر الكومندان ميلى رئيس الأمور الأهلية بفاس أن يذيع منشوراً يطمئن فيه الناس على إسلام البربر وعلى أن كل ما فعلته الحكومة هو تنظيم لقضاء قديم ، ثم أطلق سراحنا .

ولكن هذا التدبير لم يكن له الأثر الكافي ، فقد استمررتنا واستمر معنة الناس في مواصلة الاحتشاد اليومي باقرويين للدعاء والاحتجاج ، وتكون وفد من السادة محمد بن عبد السلام الحلو ، وحزة الطاهري ، وأحمد مكوار ، وأحمد أبي عياد للتفاوض باسم المتظاهرين مع الإدارة الفرنسية ، ولما لم تجد هذه المفاوضات شيئاً قررنا أن ننظم وفداً رسمياً يمثل الأفكار التي ندافع عنها .

وفعلا دعونا الجمهور للاجتماع بالمجلس البلدي القاسي حيث وقع انتخاب وفد مكون من ٢٤ عضواً يمثلون سائر الأوساط الشعبية من العلماء والأعيان والصناع والعملة والفلاحين والشباب العصري ، وكون هذا الوفد لجنة كنت من أعضائها لوضع المطالب التي يعرضها الوفد على المراجع العليا فيما يخص السياسة البربرية . وهذه المطالب التي وضعناها وصادق عليها الوفد وأيدتها عرائض الشعب من كل جهة تشتمل على ما يأتي :

١ — إلغاء ظهير ١٦ مايو ، وسائر الظواهر والقرارات التي اتخذت في «عنا» .

٢ — تكوين قضاء موحد لجميع المغاربة .

٣ — ربط جميع الموظفين الدينيين والمدنيين بسلطة الملك الشخصية .

٤ — ليس في المغرب دين قومي إلا الإسلام واليهودية .

٥ — منع الهيئات الأجنبية وإدارة المعارف من استعمال وسائل التبشير ..

٦ — اللغة العربية وحدها لغة البلاد الرسمية ، ولذلك يجب أن تكون

الأساسية في التعليم .

ولما علمت الإقامة العامة بتطور الحركة لهذا الطور المنظم وزعت منشوراً

باسم الوزير المفوض للإقامة العامة يعلن فيه أن الحماية تقبل إخراج كل قبيلة

قطالب بالقضاء الشرعي من حظيرة القبائل التي يشملها الظهير ، ولكن هذا

الأمر لم يكن إلا ذراً للرماد في العيون ، فقد تقدمت قبيلة (آية يوسي) من

نواحي صفرو وقبيلة زمور بالخميسات وغيرها بإرسال وفود تطالب بتحقيق هذا

الوعد ، فما كان من ولاية المراقبة إلا أن ألقت القبض على رجالها .

حينئذ سافر الوفد القاسى برئاسة السيد عبد الرحمن ابن القرشى وزير العدل سابقاً ، وكان والدى عبد الواحد القاسى هو كاتب الوفد ، وقد رفضت إدارة الشؤون الأهلية بفاس أن تسمع لى أنا والحاج عمر عبد الجليل ومحمد الوزانى بالسفر مع الوفد بالرغم من أننا من أعضائه المنتخبين .

قابل جلالة الملك الوفد ، وقدم له العريضة المشتملة على المطالب السابقة ، وخطب رئيسه ابن القرشى خطاباً بكى له جلالته ، ثم لبث بضعة أيام بالرباط محل مظاهر التأييد والتكريم من سكان العاصمة ، وأخيراً ألزمت الإدارة بالرجوع لفاس حيث ألقى القبض بمجرد وصوله على الحاج محمد بن عبد السلام الحلوا أحد أعضائه البارزين ، وعلى ، وعلى السيد الوزانى ، والسيد عبد العزيز ابن إدريس ، والمهاشمى الفيلىلى ، وغيرهم من رجال الحركة .

وإزاء هذا التجدى العظيم من الحماية لمثل الأمة قزرت المدينة الإضراب العام والقيام بمظاهرات استمرت ١٠ أيام وقع فيها اصطدام عنيف مع البوليس واحتل الجيش القرويين والمساجد الكبرى ، وشوارع المدينة الفسيحة ، وأعلنت الطوارئ وألقى القبض على مئات من السكان . وقد نفيت أنا وسبعة من أصدقائى إلى مدينة تازة ، كما نفى الأخ محمد اليزيدى إلى قلعة السراغنة ، وابن عبد السلام الحلوا إلى فجيج .

وبعد أن هدأت المظاهرات ، أى بعد شهرين من اعتقالنا قرر رئيس الجمهورية الفرنسية زيارة المغرب بدعوى تهدئة الخواطر ، ولما وصل للرباط أطلق سراحنا نحن الذين بتازة ، بينما استمر اليزيدى فى السراغنة شهوراً أخرى .

صدى المسألة فى العالم الإسلامى :

كان لصدور الظهير البربر والحوادث التى أعقبته استياء كبير فى العالم الإسلامى من أقصاه إلى أقصاه ، وقد رفعت مصر صوت الاحتجاج عالياً على هذه السياسة الصليبية ، وبمجرد ما وصل إليها مندوب الحركة الوطنية الأستاذ

الحاج الحسن أبو عياد عقد عدة اجتماعات خطيرة ، واتصالات مهمة شرح فيها للرأي العام الإسلامي حقيقة السياسة البربرية ، فاحتجت جمعيات الشبان المسلمين وجمعية الهداية الإسلامية ، ورفع علماء الأزهر عريضة استنكار لجلالة الملك فؤاد الأول ، كما رفع الشعب عرائض للسفارات الأجنبية ، وتكونت في الهداية الإسلامية لجنة خاصة بالمحافظة على إسلام البربر استطاعت أن تبث فروعها في الهند وجاوة وغيرها ، وإزاء السيل الجارف من الاستنكارات اضطرت المفوضية الفرنسية بالقاهرة إلى محاولة إنكار الحقيقة ، وكذلك السفارة العامة في جاوة ، فادعى السفير أن فرنسا لم تقم بأي شيء يمس بالإسلام في المغرب الأقصى ، ولكن أبو عياد سرعان ما أجاب عن هذا البيان بالمحاضرات القيمة التي ألقاها في مختلف الأندية العربية .

وفي فرنسا قام الطلبة الموجودون هناك بواجبهم نحو القضية المغربية ، إذ أقاموا عدة مهرجانات وأذاعوا كثيراً من النشرات ، وأهدروا رسالة (عاصفة في سراكش) أو (أخطاء السياسة البربرية) التي عربتها ونشرتها بالقاهرة اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب . ولما انعقد المؤتمر الإسلامي العام بالقدس كلفت كتلتنا الأستاذ المكي الناصري بتمثيلها فيه ، كما كلفت كتلة الشمال الحاج محمد بنونة بالنيابة عنها ، وقد رفع الاثنان تقريراً عن حالة الاستعمار بالمغرب كان هو أصل كتاب (فرنسا وسياستها البربرية) وقد انتخب الاخوان معاً في اللجنة التنفيذية للمؤتمر .

وبالجملة فقد كانت هذه المعركة فائحة عهد كفاح وطني في الداخل والخارج اهتم فيه العالم الإسلامي بقضية المغرب الأقصى ، وعرف ما يبذره المستعمرون من دسائس للدين والعروبة فيه ، وقد قام الأمير شكيب رحمه الله بدور مهم في فضح هذه السياسة للجمهور العربي ، وبمجرد ما علم ما يجري في المغرب عجل بزيارة المنطقة الخليفية ، وأخرجه الفرنسيون من طنجة بعد ما منعوه من الدخول للمنطقة السلطانية .

وهكذا وجد المغاربة أنفسهم وجهاً لوجه مع الحماية الفرنسية ، يقاومون سياستها وهم في الحقيقة إنما يعملون للاحتفاظ بوحدة بلادهم وتحرير أبنائها .

وأمل صديقنا عمر كان متعمقاً في فهم عقليتنا في هذه الظروف حين قال فيما كتبه بامضاء (أبو عزة الزموري) بمجلة « مغرب » :

إننا بمقاومتنا للسياسة البربرية نريد تقريب عناصر الشعب المغربي وتوحيده نريد محاربة مبدأ التجزئة الكيافيلي الذي ينشره بتفنن ممثلوا فرنسا الحرييون والدينيون ، نريد أن نمنع خلق كتلتين ذاتي ثقافتين ومصالح متناقضة خلقاً اصطناعياً ، نريد أن نكفل حرية الضمير والتفكير للمواطنين جميعاً بكيفية جدية .

وإذن فقد بدأت حركة التحرير الجديدة ، وولدت كتلة العمل الوطني .

كتلة العمل الوطنى

و

الحزب الوطنى .

لم تكن لهذه المظاهرات الشعبية ولا للاحتجاجات التي أمطرها العالم الإسلامي على فرنسا من أثر عملي على تبدل السياسة أو محاولة العدول عنها ، بل زادت السلطات الفرنسية في التمسك بضرورة المحو لكل ما من شأنه أن يبعث الروح القومية في نفوس المغاربة ، ولذلك انتظم الوطنيون في دائرة كتلة تعمل لتنسيق الحركة الوطنية وتوجيهها . وقد فكرت الكتلة في أن أول عمل يجب أن تقوم به هو تنوير الرأي العام في فرنسا والخارج من جهة ، وتنبيه الشعب وإعدادة لتحمل أطوار المقاومة من جهة أخرى . وبذلك أخذت البلاد تشهد مظاهر وألواناً من الاحتجاجات لم تهبها من قبل ، فمن نشرات تعاق بالجدران ، وتوزع بالآلاف في كل الأوساط ، إلى أغان تنشر بين الناس ويتملى بها الجمهور ، فنشر أبحاث قيمة عن البربر وأثرهم في الإسلام ، وعن الشخصيات الكبيرة التي نبغت من بينهم ، وما لهم من المفاخر والآثر ، وإلى جانب كل ذلك فقد وقعت دعوة عظيمة لمقاطعة سائر البضائع الفرنسية ، والاستعاضة عنها بالبضائع المغربية والعربية أو الأجنبية إذا لم يوجد غيرها ، وقد نجحت هذه الدعوة نجاحاً كبيراً ، فكنت لا ترى إلا الملابس المنسوجة في المعامل المغربية والأقمشة الشعبية القديمة التي مضى عهدها ولم يكن يبالي بها أحد أصبحت تحل محل التقدير والإعجاب من الجميع ، وأمسك الكثيرون عن شرب الشاي وأكل السكر لأنه فرنسي ، وسرت في الأجواء الشعبية صوفية ضخمت بكثير من الشهوات ، وحتى من الحاجات العادية في سبيل المثل القومي العظيم ، وشاركت النساء في هذه التضحية بإيثارهن المنسوج الوطني برغم ما فيه من تكشف على فساتين النوضة وألوانها .

وحاولت الإدارة أن تقاوم كل ذلك بالضغط أحياناً والدعاية أخرى ،

واسكنها لم تصل إلى إيقاف التيار الذي عم الأوساط كلها ، وشمل الجهات بأسرها
والذي أغضب الإدارة أكثر من كل هذا هو استفحال هذه الدعاية
في الأوساط البربرية ، وانبعاث الوعي القومي في نفوس إخواننا من أبناء المغرب
الذين أصبحوا يحسون ويألمون ويتحركون للدفاع عن دينهم وعن عقيدتهم ،
وأصبح الرعاء يتغنون بالأناشيد الحزينة التي تبكي حالة الوطن وما يكيد
الأجنبي له من دسائس . ولعل من العظة والذكرى ، ومن التسجيل للحقيقة
أن ننقل هنا هذا النشيد باللهجة البربرية ثم نعقبه بالترجمة العربية :

- | | |
|-----------------------------------|---------------------------------|
| ١ — إغلاء بين أويتنا حكمة | منا ثمباطا إزرف إزلان الدين |
| ٢ — ثمرم الراي تزليم العزنون | تكرام الدين ارتكارم سومر ذول |
| ٣ — يتاغ الحال ثمباتا تصحانكراخ | لسلام أمازيغ عربي أكان بامن |
| ٤ — الارزون أمعيزان إذاخ يظون | انسلهو ذي كميناخ نقباط |
| ٥ — أهاما زينن أنودم ذابتاغ | ألا يتفاقا الحر أكر ذيبخوان |
| ٦ — أران إيرومين سواوال أكليد | أداخ عديل إيريد إيهنا الخلا |
| ٧ — إيريد إذي كين ذا الدين أم ساو | عذاو أهانتا ياسمي تايخ تونسكين |
| ٨ — أهاما زينن امعيورظن ايشكام | أسيد العار أ يكون يا عن كالمغرب |
| ٩ — تيتشم أدا المال أدا ذا الدين | أدان ثميزاريو يثن أخزير |
| ١٠ — وتذغم الدلت ثكيم أم اسمنان | أمي ورياذ يكرأ أرون شانشجمان |
| ١١ — والله العظيم نكبرمش ذا نكان | اليساموم غاس أنزكوم نون |
| ١٢ — إياك جران إيما زينن كالمغرب | إذاسن روخ أيس كان أيت ما كالدين |

الترجمة العربية

- ١ — أيها القابضون على أزمة أمورنا الحاكون في قضايانا ما هذا الحكم
بالعرف المصادم للدين ؟
- ٢ — أترضون كل ما يحدث إلى أن رميت غزيتكم ورفضتم شرفكم فذهبا
مع دينكم كما ذهبت معها ثروتكم ؟

- ٣ — لا نعرف من قديم الزمن إلا أننا والعرب إخوان متحدون متصلون
أليس إسلام الأمازيغ أبوه عربي ؟
- ٤ — يريد الأعداء أن يفرقونا ويذكوا نار العداوة بيننا لنتم
سيادتهم علينا .
- ٥ — أيها الأمازيغ أن النوم من طبائع الإنسان ولكن الحر الذي ينتبه
ويبادر السارق المتلصص .
- ٦ — زعموا إن حكومتنا احتمت بفرنسا لتشر المدنية والإصلاح
- ٧ — وإذن فلماذا يجعلون سداً بيننا وبين ديننا ويثبون فينا عدوانه
والحال أن الدين الإسلامي هو غايتنا من الحياة .
- ٨ — أيها البرابر إنكم خفرتم العهد ونقضتموه ، أليس عاراً عليكم أن
تهانوا في دينكم في عقر داركم المغرب ؟
- ٩ — نهب مالكم بعد دينكم فتلاهما عقاركم وصار الجميع بيد عدوكم .
- ١٠ — أذعنتم للذين يستعبدونكم كأنكم أرقاء وكانكم خلقتكم من مادة
الطين والحال أن أجدادكم من أشجع الناس .
- ١١ — والله العظيم لقد أضلاني السهر من أجلكم وأضعفني همكم .
- ١٢ — ما أعظم مصابكم أيها البرابر بالمغرب أبكى لكم إذ أتم أنا نسبا وديننا .
وبينما كانت هذه الأناشيد تتردد أصدائها بين شواهد الجبال
كان المغرب كله يردد هذا النشيد الذي نظمته في الموضوع :

صوت ينادى المغربي من مازغ ويعرب
يحدو الشباب المغربي الموت من دون الوطن

لبيك يا صوت الجدد إنا لشعبنا جنود
كل يرى حفظ العهد في الذب عن حوض الوطن

لا ترتضى بالتفرقة ولو علونا المشقة
ولو غدت ممزقة أشلاؤنا فدى الوطن

فليغضب الخصم العنيد وليرهب الصوت الشديد
لسنا نخاف أو نحيد إنا خلقنا للوطن

وفي سنة ١٩٣٢ قررت الكتلة تأسيس مجلة (مغرب) باللغة الفرنسية
بباريس حيث كلفت بهذه المهمة صديقنا الأستاذ أحمد بلافريج الأمين العام
لحزب الاستقلال الآن ، وقد عرف الأخ كيف ينظم المجلة ويجمع من حولها
لجنة رعاية من أحرار فرنسا اليساريين ، وقد تولى رئاسة تحريرها الأستاذ
روبير جان لونكى .

قامت هذه المجلة بنشر المقالات التي كان يكتبها الوطنيون المغاربة وغيرهم
من الكتاب الفرنسيين موضحة مغازى الحركة الوطنية والآمال التي تعلقها على
الديموقراطية الفرنسية ، ومكافحة بجرأة وإقدام السياسة المتبعة في البلاد ،
ومزودة قراءها بين الآونة والأخرى بالإحصاءات المدققة عن مظاهر الميز
العنصرى الذى يسود سيرة الحياة فى مراکش ، وكانت تعقد فى كل مناسبة
اجتماعاً لبعض النواب والصحافيين الفرنسيين الذين سرعان ما أطلقوا على
أنفسهم (أصدقاء المغرب) ، وانضم إليهم بعض الأحرار الأسبانيين لتأييد
كتلة الشمال فى مطالبها ضداً على الاستعمار الأسباني .

وقد كان لصدور المجلة رد فعل معنوى فى نفس الإقامة العامة التي حاولت
منعها من الدخول للمغرب ، ولكن أصدقاءها كانوا يتوسطون لدى الخارجية
الفرنسية فى رفع المنع .

ثم قررت الكتلة بعد ذلك أن تصدر بفاس جريدة (عمل الشعب) باللغة
الفرنسية أيضاً ؛ لأن الصحافة العربية لم يأذن بإصدارها حتى ذلك الحين ولا

الحماية المستبدون ، فسارت الجريدة في نفس الخطة التي تعمل لها المجلة من توضيح لرغبات الأمة ودفاع عن مصالحها . وأهم الحملات التي قامت بها (عمل الشعب) هي المقالات الممتعة التي كان يسجل فيها الحاج عمر عبد الجليل فظائع الاستعمار الفلاحى ، ويصور بها بؤس الفلاح وما آل إليه من استعباد فظيع ، وقد كان لهذه المقالات أثرها فى التخفيف من نزاع الملكية لمصلحة الاستعمار ، وموالاته القروض الاستعمارية ، الأمر الذى هيج العمرين ، فتظاهروا بالرباط بعد أن حلقوا رؤوسهم ، ولكن تظاهروا لم يجعلهم ينجحون فى رد تيار المقاومة لمكايدهم الاستعمارية .

وفى الوقت نفسه اتفقنا مع إخواننا بشمال البلاد على إصدار صحف باللغة العربية ؛ فأخرج الأستاذ داود مجلة (السلام) الغراء التي كانت مجلة جامعة مليئة بالروح الوثابة والوعي الصحيح ، وقررت كتلة الشمال أن تصدر جريدة (الحياة) لتكون لسانها الناطق باللغة العربية .

وطبى أن الجرائد كانت تتناول المسائل المغربية التي تهتم مناطق البلاد كلها وتقرأ فى الشمال والجنوب على السواء ، وتخضع لتوجيهات رجال الكتلة فى المنطقتين وإلى جانب هذه الحملات الصحافية قرزت الكتلة أن أقوم بإلقاء دروس شعبية عامة بجامعة القرويين ، فافتحتها بالدرس القومى الدائر على استنتاج معانى السيرة النبوية والتاريخ الأول للإسلام ، والمقارنة بين حالة المسلمين فى العهد الماضى وحالتهم اليوم ، وأسباب تقدم الأولين وانحطاط الآخرين .

وكانت هذه الدروس تضم إلى جانب طلبة الجامعة والمدارس الثانوية والنخبة المثقفة فى البلاد آلاف المغاربة من الرجال والنساء الذين كانوا يجدون فيها من الأسلوب الجديد الذى يحاول أن يخرج بهم إلى التفكير فى حالهم ومصيرهم — حاجة طالبا فقدوها فى الدروس الوعظية المعتادة .

ومن الاعتراف بالحقيقة ودون الرغبة فى أى افتخار يجب أن أقول إنه كان لهذه المحاضرات الدائمة أثرها الفعال فى نشر المبادئ الصحيحة والأفكار النيرة

وتأييد الحركة الوطنية في الأوساط الشعبية ، كما كان لها فضل تكوين ثلة من الشباب المثقف وتوجيهه الوجهة الصحيحة في القومية والسانية وملئته بالروح القومية أما الإدارة فقد رأت في هذه الدروس مظاهرات سياسية يومية لا يمكن أن يسمح ببقائها ، وحاولت منعها مراراً ، ولكنها كانت تجد صعوبة من وجهة شكلها الديني ، فلا تتجراً على منعها مباشرة ، فأخذت تحاول اتخاذ التدابير لمنعها باسم جلالة الملك بصفته الرئيس الديني للمغرب ، واستعملت لذلك بعض أذئابها من أذعياء المشيخة الذين كتبوا عدة عرائض يتهمونني فيها بالنيل من الصالحين أو المساس ببعض العقائد الصوفية أو ما أشبه ذلك من الأساليب المصطنعة ، ولكن وقوف الأستاذ الشيخ محمد بن العربي العلوي موقف الدفاع الصادق عني بالمجلس الأعلى لجامعة القرويين كان يحبط هذه المساعي التي تكررت أربعاً وعشرين مرة ، ولم يقبل جلالة الملك أن يصدر أى منع لى من إلقاء هذه الدروس برغم مجهودات الإقامة العامة المتعددة ومجهودات إدارة الشؤون السياسية .

وفي هذه الأثناء حدثت عدة مظاهر لنجاح دعوتنا ؛ من جعلتها إصدار الملك الأمر بتوقيف كل مظاهرات طرق (العيساوية) و (الحمدوشية) وغيرها فتجلبت حيوية الأمة ورغبتها في البعث والتطور في الأفراح التي أقامتها سروراً بهذا الأمر الشريف الذي طالما ترجاه المصلحون ، وعمل في سبيله العاملون . وامتدت مظاهر المقاطعة للبضائع الأجنبية إلى دعوة شاملة لمنع التدخين لأن شركة الدخان الفرنسية طردت مئات من العمال المغاربة لأفكارهم القومية وقد نجحت هذه المقاطعة إلى حد أن أحست الشركة بمفعولها ، فاضطرت إلى إرجاع العملة المطرودين جميعاً ، ومع ذلك فلم يقف سير المقاطعة ، كما لم يوقفها اعتقال الإدارة الفرنسية لمائة شاب من الذين كانوا يتجولون لنشر هذه الدعوة وتبيين الغاية منها للناس .

وفي أواخر شهر أغسطس سنة ١٩٣٣ سافرت لطنجة ثم لتطوان ، فأقامت لى

الكتلة الوطنية بشمال المغرب حفلة تكريم خطب فيها صديقنا الأستاذ عبد الخالق الطريس وصديقنا الحاج محمد بنونة وغيرهما من رجال الوطنية ، ثم ارتجلت كلمة شرحت فيها الغاية من حركتنا وأنها تحرير البلاد والوصول بها للاستقلال عن طريق التقدم ، وبينت لهم أن المرحلة الأولى التي نسير فيها منذ الساعة من جهة الإصلاح الداخلي للشعب هي الاهتمام بتأسيس أمور ثلاثة وتحقيقها ، وهي المدرسة والمعمل والصحيفة .

لم يعجب الولاة الأسبانيون أن أتناولهم بالنقد في خطابي ، كما تناولت الفرنسيين ، ولم يسرهم أن أقف في تطوان لأعلن وحدة الغاية التي يعمل لها وطنيو الشمال ووطنيو الجنوب متآخين متضامنين ، ولذلك فقد أصحبوني ثلاثة من رجال البوليس السري الأسبانيين الذين كانوا ملازمين لي ملازمة الظل ، وبعد ثلاثة أيام من الحفلة سافرت صحبة الأخ دارد لزيارة قصيرة لمدينة سبتة على أمل العودة لتطوان ومنها لطنجة حيث أرجع لاستئناف دروسي في القرويين ، ولكن لما حاولت الرجوع في اليوم نفسه وجدت أمراً لدى رجال الجرك الذين أبلغوني أن الإقامة العامة الأسبانية منعتني من الدخول لمنطقة حمايتها .

وهكذا عدنا لسبتة ، ثم سافرنا إلى الجزيرة الخضراء ، ومنها في الباخرة إلى طنجة ، وما وصلت إلى هذه المدينة حتى رأيت أحد أصدقائنا الفاسيين يقترب مني ويبلغني رسالة كلفه بحملها من فاس زملائي الوطنيون .

قرأت الرسالة وإذا بها نبأ يقول إن الكتلة استطاعت أن تتصل بنص برقية وردت من باريس تأذن في إلقاء القبض على ، ووضعى تحت المراقبة بجهة تختارها الإقامة العامة ، وأن الكتلة اجتمعت ورأت أن اعتقال سيؤدي لا محالة إلى مظاهرات واصطدامات عنيفة لا ترى من المصلحة وقوعها في الوقت الحاضر ، ولذلك تطلب مني السفر إلى باريس ريثما يتغير الموقف ، وفي صباح الغد غادرت طنجة إلى جبل طارق ، ومنها إلى أسبانيا حيث التحق بي في مدريد صديقنا المرحوم الحاج عبد السلام بنونة وأخوه الحاج محمد ، وكونا هناك وقد أقام بمدة

اتصالات في الأوساط الأسبانية ، وعقد عدة اجتماعات مع نخبة من المفكرين الأسبانيين في (نادى الأثينيو) بمدريد لشرح الحالة العامة في المغرب ، وتبيين أغلاط السياسة الأسبانية ، ثم رفعت مذكرة المكتب المغربي في رئاسة الوزارة الأسبانية أحتج فيها على موقف أسبانيا في قضيتي ، وعلى التخطرس الذي أظهره مقيمها العام السنيور موليس الذي رد لإخواننا بتطوان برقية احتجاج موجهة إليه ، وقد قررت الحكومة الأسبانية بعد ذلك إعفاء موليس والسماح لي بدخول المنطقة .

أقيمت في باريس سبعة أشهر كانت كلها نشاطاً في العمل متعاوناً مع أخينا بلافريج وأصدقائه في لجنة المجلة ، ومع جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين التي كان يترأسها الأستاذ محمد الفاسي ، وقد أقمنا عدة مؤتمرات ومهرجانات كان صدق احتجاجها يتردد في الصحافة كلها ، وكان لهذه الحركة أثرها في تغيير المقيم العام الفرنسي الميسولوسيان سان وتعيين الميسوربونصو مكانه ، والإذن لي بالعودة للمغرب واستئناف دروسي بالقرويين ، كما كان لها أثرها في توحيد الحركة بين الدستوريين التونسيين ونجم الشمال الأفريقي الجزائري وكتلة العمل الوطني المراكشية

العودة للبلاد :

بعد سبعة أشهر من إقامتي بباريس أبلغتني الإقامة العامة بواسطة مكتبها بالعاصمة الفرنسية وبمحضر السيد قدور ابن غريبط أنها لم تعد ترى مانعاً من رجوعي للبلاد واستئناف دروسي في القرويين ، وفعلاً سافرت بعد ثلاثة أيام إلى مدريد حيث عاودت الاتصال بالشخصيات المهمة ، وخاصة ببعض أصدقائنا الديمقراطيين الذين كانوا قد كونوا مع الأستاذ محمد الفاسي مدير القرويين اليوم والأستاذ المكي الناصري البيت العربي بالعاصمة الأسبانية ، وأخذوا يعملون على نشر الدعوة للإيجاد سياسة تقارب أسباني عربي ، وقد أبلغني السنيور ريكو إيبو الذي كنت رفعت له مذكرتي عن السياسة الأسبانية في المغرب

أثناء مروري الأول في مدريد بصفته مدير المكتب المغربي في رئاسة الوزارة :
أنه قد عين مقبلاً عاماً في المنطقة الخليفية ، وأنه سيتخذ سياسة أوسع أفقاً من
سياسة السنيور موليس ، وما علم الإخوان بتطوان نبأ قبول أسبانيا لتغيير موليس
حتى انتدبت (كتلة العمل الوطني) في الشمال وفداً يتكون من الأخوين الحاج
عبد السلام بنونة وعبد الخالق الطريس للسفر لمدرية والاتصال بالمقيم الجديد
والدوائر الرسمية رغبة في إقناعها بضرورة اتخاذ سياسة رشيدة لمصلحة الطرفين .
أما أنا فقد رجعت إلى طنجة في يناير سنة ١٩٣٤ ووجدت بها مدير الشؤون
الأهلية بالمنطقة السلطانية الكولونيل بينازي الذي أعلمني أنه ورد للمحادثة
معى باسم جلالة السلطان واسم المقيم العام في بعض المسائل التي من شأنها أن
تقرب وجهة النظر بين الحماية والوطنيين .

وقد استمرت هذه المحادثات ثلاثة أيام اجتمعنا فيها ست ساعات في اليوم
بمحضر مراقب الولاية الحزنيين بمنطقة طنجة الكولونيل تروشي ، وتناولت
محادثاتنا جميع الموضوعات التي تشغل ذهن الوطني ، وكيفية مواجهة الحالة
القائمة وضروب الإصلاح التي نؤملها ، وكان يرجع في النهاية إلى ضرورة
استشارة الرباط ليرى رأيه النهائي في الموضوع ، ومن حق التاريخ أن أسجل
أن المسيو بينازي عرض على يومئذ تولى وزارة العدل في الحكومة الشريفة ،
فاعتذرت بأنه لا يمكنه أن أقبل أية وظيفة ما دام الموظفون المغاربة لا يمثلون
إلا أداة تنفيذية ليس لها من الأمر شيء ، والحق أن سياسة مسيو بونصو
(المقيم العام الفرنسي إذ ذاك) كانت ترمي إلى تقدير نسبي لرجال العمل الوطني ،
وكان يود تعاونهم مع الإدارة الفرنسية ، ولذلك عرض بعد وظيفة وكيل مدير
عام للشؤون الفلاحية على صديقنا الحاج عمر عبد الجليل الذي اعتذر هو الآخر
بمثل ما اعتذرت به .

وبعد انتهاء هذه المحادثات الأفلاطونية التي لم تكن ترمي إلى أكثر من
الدراسة والاستخبار دخلت للبلاد حيث وجدت الحركة آخذة في التقدم والازدهار

وبعد بضعة أيام دعيت من القصر الملكي حيث حظيت بمقابلة جلالة
السلطان مقابلة خاصة استغرقت ساعة كاملة ، وكانت هذه أولى المرات التي
يحظى فيها زعيم وطني بمقابلة جلالتة ، وقد أراد جلالتة أن يعبر بذلك عن
تكذيبه لما كان يروجه الفرنسيون من ثورة الوطنيين عليه ، ومن عدم رضا
جلالتة عن الحركة التحريرية القائمة ، وقد لمست في شخصية سيدي محمد
ابن يوسف الملك العظيم الذي ظهرت آثار عظمتة بعد في هذا الكفاح المستميت
الذي لم يزل حفظه الله يواليه لمصلحة الأمة واستقلال البلاد برباطة جأش وثبات
قلب واطمئنان نفس ونبل روح ، ولما شرحت لجلالتة الغاية من حركتنا صرح
لي بأنه راض كل الرضى عن كل ما من شأنه أن يساعد على تقدم البلاد
وازدهارها ، وقال لي : « إن ما ضاع من حقوقنا ناشئ عن عدم معرفة من مضي
من المسؤولين بالأساليب التي يجب أن تتبع ، ومنذ الآن لن يضيع للبلاد حق ،
بل سأعمل على استرجاع كل ما ضاع » .

وكان المسيو طارديو قد شكل الحكومة الفرنسية ، وجعل في جملة وزاراتها
وزارة سماها (بفرنسا التي من وراء البحر) ، فأعلمني جلالتة أنه بعث بحتج إزاء
الخارجية الفرنسية على هذه الوزارة وقد ألغيت هذه الوزارة بفضل الاحتجاج الملكي .

تأسيس عيد العرش المغربي

أومات آنفا إلى أن الفرنسيين أخذوا يدسون بين الوطنيين وبين جلالة الملك ، ولما سافرت إلى فرنسا فرارا من اعتقالهم حاولوا أن يقنعوا القصر بأنى سافرت مبعوثا من الكتلة الوطنية للتفاوض على إرجاع المولى عبد الحفيظ لعرش مراکش ومع أن جلالة الملك أعقل من أن يصدق أمثال هذه الترهات فإن الكتلة الوطنية لم تقف موقف المتفرج من عمل الفرنسيين ، وقد أرادت أن تظهر عمليا عواطف الوطنيين الحقيقية نحو مليكهم العظيم من جهة ، وتفضح الفرنسيين وتكشف عن نفاقهم من جهة أخرى ، فاهتدت إلى فكرة سديدة هي تأسيس عيد العرش المغربي يوم ١٨ نوفمبر الذى هو يوم جلوس جلالة سيدي محمد ، وقد حل ذلك اليوم وبدأت البلاد تحتفل ، ولكن الإقامة وقفت موقف المنذهل الذى يريد منع الاحتفال ولكنه لا يستطيع التجرؤ فى التنفيذ ، فعلا لم تستطع الوطنية المغربية أن تجعل من الاحتفال الأول عيداً رسمياً ، ولكنه على كل حال كان يوماً تمهيدياً للعيد الرسمى الذى أُمس فى السنة الموالية أى سنة ١٩٣٤ ، وهكذا انكشف للجميع أن الكتلة الوطنية لا تمثل إلا الوفاء والإخلاص الذين يحملها الشعب المغربي نحو عرشه المجيد وملكه العظيم ، وأن المستعمرين وحدهم هم الذين يأبون على الشعب أن يتطور أو يقوم بأى مظهر يمثل العزة والكرامة ولو كان هذا المظهر احتفالا بملك البلاد ، وفى يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٤ كان موعد زيارة الملك السنوية لمدينة فاس ، فاتهزت الوطنية المغربية هذه الفرصة لتظهر لجلالاته ولاءها فى عاصمة ملكه الروحية ، فنظمت الاستقبالات الشائقة التى لم يسبق لها مثيل فى شكلها الحديث ، ونصبت أقواس النصر فى سائر الجهات ، وعلقت الرايات المغربية فى طول المدينة وعرضها ، وتغنى الجمهور بنشيد جديد للملك

(من نظمي) يعبر عن آمال الأمة القومية في جلالته ، وأصدرت جريدة (عمل الشعب) عدداً خاصاً محلي بصورة الملك وصورة ولي العهد الذي أعطيناه لقب (أمير الأطلس) ، وأظهر الجمهور ساعة وصول جلالته من الحماس والتأثر ما أطلق الألسنة بالهتافات الوطنية والأدعية الصادقة بحرية المغرب واستقلاله . ومن الغد كان موعد زيارة جلالته للقرويين وبعض الأضرحة المحترمة وفقاً لتقاليد البلاد ، وجرت العادة أن تكون هذه الزيارة في شكل مدني ؛ أي أن لا يصحب جلالته فيها غير الوزراء والكتاب وبعض الحجاب والحشم ، أما الحرس الشريف والجند والمظاهر العسكرية فلا يبدو لها أثر احتراماً للاولياء والأبطال الذين يزورهم الملك ، وطبعاً أن الاتصال بين الشعب وبين سلطانه يكون أسهل في مثل هذه الحال ، ولذلك فإن الجمهور الفاسي انتهر فرصة نزول الملك على هذه الصورة فكون من حوله مظاهرات عظيمة كلها هتافات بحياته ، وإشعار لجلالته بآمال الأمة في أن تنال في عهده ما تصبو إليه من استرجاع لحقوقها الضائعة وتراثها المسلوب ، وقد كانت هذه المظاهرات عظيمة حقاً وقومية صدقا ، وانبسط لها مولانا الملك ، وأظهر من التواضع والديمقراطية ما اهتزت له أفئدة شعبه وزاده حباً فيه واغتياباً به .

ولكن أصدقاءنا الفرنسيين لم يروا في هذا التظاهر العادي إلا اعتداء على حقوق فرنسا ومساساً بكرامتها ، وعز عليهم أن يروا للمرة الثالثة جلالة الملك محفوفاً بشعبه ، والكل يطالب علناً بالحرية ويدعو للاستقلال ، وأراد الجنرال ماركي حاكم الناحية الفاسية أن يمنع جلالته من أداء صلاة الجمعة يوم ١٠ مايو بمسجد القرويين وفقاً للبرنامج المقرر ، فادعى أن المتظاهرين بعدما رجعوا من حول الملك مروا بدار الجنرال وهتفوا هتافات بسقوط فرنسا ، وأن شاباً عمداً إلى يهودى رفع العلم الفرنسي بد كانه فشتمه ورمى بالعلم في الأرض ، وفي مساء اليوم التاسع قدم مسيو هيللو نائب المقيم العام (لأن المسيو بونصو كان بباريس) لفاس ، وانعقد تحت رئاسته مؤتمر حضره الولاة العسكريون والمدنيون وقرروا أن يبالغوا بجلالة

السلطان استيائهم مما جرى ، وأن يطلبوا منه اعتقال زعماء (كتلة العمل الوطني) والعدول عن النزول لأداء الجمعة في القرويين . والاكتفاء بالصلاة في مسجد القصر أو السماح للإدارة بأن تضع على طريق جلالاته صفين قوين من جنود الحماية .

وفعلا توجه مسيو هيلو صحبة الجنرال حاكم الناحية للقصر العاصم ، وبلغا جلالة الملك مطالب فرنسا من جلالاته بمناسبة زيارته لفاس ؛ وقد رفض جلالاته فوراً المصادقة على اعتقال رجال الكتلة وواعدهما بالنظر في مسألة الصلاة بالقرويين . وقد أمر جلالاته بعد خروج ممثلي فرنسا بعقد اجتماع مجلس الوزراء ، وعرض على وزرائه الموضوع ، وكان جلالاته شديد التأثير ، ويريد المصادمة التامة مع الفرنسيين نهائياً ، ولكن المجتمعين اتفقوا على أن يخرج جلالاته في صباح يوم الجمعة باكراً من فاس احتجاجاً على تصرف الحماية دون أن يتم برنامج الزيارة الملكية ؛ لأنه لا يمكن لجلالاته أن يعدل عن أداء الصلاة في القرويين ، وإذا سمح للجيش بحراسته ربما انتهزت الفرصة للتكيل بالأهالي على عادة الجنود الفرنسيين ، وإذا امتنع عن قبول الحراسة ربما أوعزت الإدارة الفرنسية لبعض أذئابها بارتكاب جريمة ضداً على جلالاته أو ارتكاب شيء أعظم من المشكلة الأولى .

وفعلا رجع جلالاته إلى الرباط ، وقد بعثت (كتلة العمل الوطني) لجلالاته برقية تعلن فيها تضامنها مع جلالاته ، وتعلقها بعرشه الكريم ، كما أصدرت عدداً خاصاً من (عمل الشعب) تشرح فيه الحقيقة عن (يوم ١٠ مايو) .

وفي يوم ١٤ مايو بعث جلالاته استدعاء لرجال الكتلة الموقعين على برقية التضامن يدعوم فيها للقدوم للعاصمة بقصد المفاوضة معهم في بعض المسائل المهمة ، وقد توجهنا فعلا حيث انعقد بيننا وبين مجلس الوزراء اجتماع برئاسة الصدر الأعظم حضره رئيس الديوان الماسكي الذي بلغنا باسم جلالاته أنه لم يخرج غاضباً على مدينة فاس وفق ما أشاعه المغرضون ، بل خرج بالعكس مغتبطاً مسروراً ،

وقد قرر هذا الخروج شفقة على رعيته من أن تمتد إليها يد المستعمر بسوء ، ثم
 وقم استعراض عام للمسائل المغربية ، وأظهر الوزراء كلهم رغبتهم في تحقيق
 أمانى البلاد ، وصرحوا لنا بأن الجميع يجب أن يتعاونوا على استرجاع السيادة
 المغربية المأسورة .

وإزاء هذا الموقف الملصكي لم تجد السلطة الفرنسية شيئاً للانتقام به من
 (كتلة العمل الوطنى) إلا توقيف جريدتها (عمل الشعب) ، ومنع مجلتها
 (المغرب) التى تصدر بباريس من الدخول لمراكش ، ومنع مجلة (السلام)
 وجريدة (الحياة) اللتين تصدرهما كتلة الشمال من الراج فى المنطقة
 السلطانية أيضاً .

وإذن فقد جردت الحركة الوطنية من جميع العدد التى كانت تستعملها
 للدعاية لمبادئها ، ولكن للحركة أساليب أخرى ووسائل متعددة ، ومن أهمها
 الدروس الليلية التى لم تنقطع أثناء غيبتى بباريس ؛ إذ كان يقوم بها صديقنا
 الحاج حسن أبو عياد ، وصديقنا عبد العزيز ابن إدريس حتى منعنا ، وقد استأنفنا
 بعد عودتى ، فكان الإقبال عليها أكثر وأعظم ، ولكن ضغط السلطة كان
 أشد وأعظم عليها ، وقد بلغ الأمر بإدارة الشؤون الأهلية إلى ألا تسكتفى
 بجواسيسها ، بل أخذت تكلف عدول المحاكم الشرعية بالحضور رسمياً وبطريق
 المناوبة عدلين فى كل أسبوع يستمعان لدروسى ويسجلان ملخصاً لها ويمضيانه
 ثم يصادق القاضى على شهادتهما طبقاً للمسطرة القضائية ، وتنفيذاً لنوع من
 الرقابة كان يستعمله نابليون على بعض الجامعيين ، وكانت الإدارة تناقش العدلين
 فى شهادتهما ؛ الأمر الذى استوجب منى احتجاجات متوالية انتهت بطالب
 السلطة الفرنسية من الحكومة الشريفة منع دروسى ، ولكن جلالة الملك
 أصر على عدم المصادقة على المنع ، فانتظرت إدارة الشؤون الأهلية حتى واتها فرصة
 حوادث ٦ فبراير سنة ١٩٣٤ التى جرت فيها المصادمات بين حزب الصليب النارى
 وأحزاب اليسار فى فرنسا ، وأصدرت فى جوها أمراً تليفونيا عسكرياً لشيخ

القرويين بمنع من التدريس .

وموازاة للحملات الصحفية والدعاية الوطنية قامت الكتلة بتوجيه عدة مذكرات واستكتاب عرائض ورفع تقارير في مختلف النواحي التي تتناولها الحماية طبقاً لسياستها ، ومن أهم ما قامت به معارضتها لمطالب الموظفين الفرنسيين ، وانتهازها فرصة إضرابهم للمطالبة بإحلال المغاربة الأكفاء محل الأجانب في الوظائف المغربية ، وتحميل الميزانية الفرنسية النفقات الراجعة لما يسمونه بلوازم النفوذ الفرنسي ، وعدم أداء الميزانية المغربية للتعويض الذي تدفعه الدولة لجيش الاحتلال ، وإسقاط الثلث الاستعماري ، وبصفة عامة الانتقاد المراسية الحماية المالية والاقتصادية المبنية على الاستغلال والميز العنصري .

برنامج الإصلاحات المغربية

وإذن فقد اتجهت الحركة الوطنية في هذه المرحلة إلى انتقاد الحماية والتشجيع على سياستها في جميع مظاهرها ، وإلى العمل لإصلاح شئون البلاد وتحسين حالة أبنائها ، وطبعاً أن يؤدي ذلك إلى مقارنة العمل الفرنسي بالمغرب بالوعود التي أعطتها فرنسا والتي ذيلتها بإمضاء الشرف والكرامة ؛ فالحماية التي لم يقبلها المغرب إلا مجبوراً تزعم أنها لم تفرض إلا لمساعدة المغرب على التقدم والارتقاء مع الاحتفاظ له بمقوماته وسيادته ، والاحترام الكامل لدينه وتقاليده ، ولقد قال ليوطي في تحديد الحماية سنة ١٩٢٠ : « فكرة الحماية تعني أن البلاد محفظة بمؤسساتها تحكم نفسها وتدير شئونها بنفسها تحت مجرد رقابة أوروبية ، والذي يملك ويكيف هذه الفكرة هو المراقبة المعارضة تماماً للحكم المباشر » .

ولكن العمل الذي سارت فيه الحماية هو الحكم المباشر الذي يتنافى تماماً مع مجرد الرقابة المفروضة ، ولذلك فقد كان الهم الأكبر للوطنية المغربية هو تنبيه الفرنسيين أنفسهم لضرورة العدول عن هذا الأسلوب الذي يتنافى حتى مع الحماية نفسها ، ولكن الانتقادات وتبيين مواطن الضعف في خطط الحماية ظهر للكثيرين من الفرنسيين كعمل سلبي يدل على استياء من النظام القائم ، ولكنه لا يفسر الرغبات الحقيقية التي يراد تعويضه بها ، ولذلك أخذت الصحافة الفرنسية تنهم الوطنيين المغاربة بالتهيج من أجل أشياء لا يستطيعون هم أنفسهم تحديدها ، فقررت كتلة العمل الوطني أن تضع حداً لتقولات الفرنسيين ، وتتحدى السلطة بتقديم برنامج إصلاح تعتبره كمرحلة أولى قبل الاستقلال ، وهكذا وضعنا برنامج الإصلاحات المغربية أو (مطالب الشعب المغربي) وقد رفعه في شهر نوفمبر سنة ١٩٣٤ وفد الكتلة المتركب من الأساتذة محمد غازي وأحمد الشرفاوي

وعبد العزيز ابن ادريس وأبو بكر القادري إلى جلالة الملك بقصره في الدار البيضاء .
وقدمه علال الفاسي ومحمد اليزيدي ومحمد الديوري للاقامة العامة بالرباط، وفي الوقت
نفسه قدمه وفد الكتلة بباريس المتركب من الأستاذين عمر عبد الجليل ومحمد
الوزاني للخارجية الفرنسية .

وقد استطاع وفد الكتلة بباريس أن يؤسس لجنة رعاية من أصدقاء مجلة
(المغرب) وغيرهم من رجال اليسار الذين أظهروا عطفهم على برنامجنا وتقديرهم
للروح التحريرية والتقدمية التي يحتمى عليها .

ويشتمل برنامج الإصلاحات المغربية على ١٥ فصلا هي :

- ١ — الإصلاحات السياسية .
- ٢ — الحريات الشخصية والعامة .
- ٣ — الجنسية المغربية والحالة المدنية .
- ٤ — الإصلاحات العدلية .
- ٥ — الإصلاحات الاجتماعية .
- ٦ — الأوقاف الإسلامية .
- ٧ — الصحة العامة والإسعاف الاجتماعي .
- ٨ — شؤون العمل .
- ٩ — الإصلاحات الاقتصادية والمالية .
- ١٠ — الاستعمار والفلاحة المغربية .
- ١١ — النظام العقاري .
- ١٢ — الضرائب والاداءات .
- ١٣ — الإصلاحات المتفرقة .
- ١٤ — العربية كلغة رسمية للبلاد .
- ١٥ — العلم المغربي والأعياد الرسمية والتشريفات .

وبكل فصل من هذه الفصول بنود عديدة تتضمن ما يلزم تنفيذه لإصلاح

الجهاز المسير للدولة وللأمة .

أما الخطوط الرئيسية للبرنامج فهي :

- ١ — تطبيق معاهدة الحماية وإلغاء كل مظاهر الحكم المباشر .
- ٢ — توحيد النظامين الإداري والقضائي لجميع البلاد المغربية .
- ٣ — تقديم المغاربة في جميع فروع الإدارة المغربية .
- ٤ — الفصل بين السلطات التي يقوم بها القواد والباشوات .
- ٥ — إحداث بلديات ، ومجالس إقليمية ، وغرف تجارية ، ومجلس وطني يحتوي على نواب مسلمين وإسرائيليين .

وتقوم هذه الخطوط على اعتبار أن الحماية لا تعنى منع المغرب من حكم نفسه بنفسه ، ولذلك فقد خصصت الكتلة مقدمة برنامجها لتوضيح هذه النظرية من الوجهتين القانونية والدبلوماسية ، وقد كان في جملة ما استدلت به الحكم الذي أصدرته محكمة النقض والإيرام العليا بفرنسا بتاريخ ١٣/٤/١٩٢٤ والذي يقول : « إن المعاهدة التي وضعت بين فرنسا والمغرب الأقصى من أجل نظام الحماية الفرنسية بالملكة الشريفة ليس من مفعولها أن تضع المغرب استقلاله الذاتي » . وتسود مطالب الشعب المغربي الصبغة الديمقراطية القائمة على احترام الحريات الشخصية والعامة والاهتمام بالتطوير الاجتماعي للأسرة والجماعة المغربية .

وأما من الوجهة الدستورية ، فالمجلس الوطني لم يكن في نظر الكتلة إلا مرحلة أولى لوضع دستور حقيقي للبلاد ، ولذلك فقد أعطى لهذا المجلس حق الاقتراح ووضع جدول الأعمال وحق الرقابة والتدخل في كل المشروعات الحكومية ، ولكن البرنامج أبقى الكلمة العليا في المجلس لجلالة الملك ، كما أبقى الوزراء مسؤولين أمام جلالته طبقاً للتقاليد ، وهو بهذا المعنى شبيه بالدستور الذي وضعته الجمعية الوطنية في الحرب الريفية ، ولكنه لا يعبر عن كل ما نصبو إليه من حكم دستوري كامل ، والسر في ذلك أن الكتلة الوطنية كانت ترى من الضروري أن تسير في تطبيق الديمقراطية أو المطالبة بها على أساس تدريجي

حتى يمكن استخلاص الشعب لحقوقه بطريق التطور والتجاوب النفعي بين شعور الملك وشعور الشعب مع الأخذ بتربية الأمة تربية ديمقراطية عن طريق المجالس البلدية والإقليمية .

ومن جهة أخرى فإن الروح التي كانت تملك سياستنا في هذه المرحلة ، هي القضاء على الحكم المباشر ، وذلك باسترجاع كل مظاهر السلطة ليد جلاله الملك ورجال حكومته معتقدين أن مسألة الدستور أمر هين علينا متى أصبحت المسألة بيننا وبين مليكننا ، ولم تكن هناك حواجز أجنبية في الموضوع .

وقد بينت الكتلة في المقدمة : أن هذا البرنامج لم يكن إلا تعبيراً عما سبق للشعب أن طاب به في مختلف المناسبات ، وقد استخلصته من (مجموعة العرائض والشكايات الجزئية التي رفعها الشعب في أوقات مختلفة لجلالة السلطان وحكومته) « وقبل إعطائها صيغتها النهائية عملت (الكتلة) على الاتصال بسائر طبقات الأمة في حواضرها وبواديها ، وهكذا استطاعت أن تدرس نفسية الشعب وأن تعرف الفكرة العامة معرفة تامة ، وعلاوة على ذلك فقد وردت عليها شتى الرسائل للأعراب عن حاجة البلاد الماسة إلى نظام صالح يحفظ حقوق المغاربة ومصالحهم أمة وأفراداً ، ويسير بهم في صراط التقدم المستقيم » .

والخلاصة كما لاحظت الإقامة العامة في تقريرها المرفوع للجنة البحر الأبيض المتوسط : « أن دور الحماية يجب أن يمحصر بمقتضى برنامج الإصلاحات القومية في المساعدة الفنية ريثما يتمكن المغرب من حكم نفسه بنفسه » .

* * *

لقد اشتمل برنامج الإصلاحات المغربية على هندسة سياسية في عرض المطالب والتوفيق بين المعاهدات القائمة ومصصلحة البلاد يدل على مجهود عظيم في محاولة التقريب الذي رمت إليه الكتلة بين وجهة النظر المغربية ووجهة النظر الفرنسية ، فلننظر مثلاً للباب الاقتصادي نجد أن الكتلة تطالب بالاحتفاظ بالباب المفتوح في الميدان التجاري طبقاً لما أقره مؤتمر الجزيرة

الحضراء ، وهذا ما يستوجب تأييد أجزاب اليسار في فرنسا ويطمئن الدول الموقعة على العقد ، وفي الوقت نفسه يتناسب مع مصلحة المغرب في الظروف الحاضرة ؛ لأنه ما دامت البلاد لا تملك من الصناعة والمعامل ما تستطيع به مزاحمة التوريد الأجنبي وما يقتضى حماية الانتاج المحلي فالباب المفتوح أوفق ، لأنها تفتح باب المزاحمة للموردين الذين يستطيعون أن يتنافسوا في كسب رضى المستهلك الأهل عن طريق الجودة أو رخص الأثمان ، وهذا بالطبع ما يجعل الخارج من المال القومى أقل مما يخرج عادة لو لم تكن الباب التجارية مفتوحة للجميع ، كما هو الحال في تونس مثلاً . ولكن هناك صنائع مغربية قديمة ، فبرنامج الإصلاحات اعتبرها من جهة حاضرها فطالب بحمايتها من المزاحمة الخارجية ، وذلك بمنع دخول المواد التي تقلد أو تحاكي المصنوع الأهل بالمرّة ، كما طالب بحمايتها من تقليد المصانع العصرية الكبرى في الداخل ، وهذا لا يتنافى عملياً مع معاهدة الجزيرة لأن كل ما تفرضه علينا هذه المعاهدة هو ألا نفضل دولة على أخرى في المعاملات التجارية ، ومعنى هذا أن نفتح الباب للجميع أو نقفله في وجه الجميع ؛ فإذا نحن طالبنا بحماية الصناعة القومية من كل مزاحمة أجنبية مهما كان أصحابها لم نكن خارجين عن لفظ الميثاق ولا روحه ، ولاحظ البرنامج أن هذه الحماية للانتاج الأهل لا يمكن أن تستمر بصفة عملية ؛ لأن حاجيات البلاد تتطور ، فاهتم بوضع مطالب خاصة بالعمل على تطوير الصناعة الأهلية والخروج بها رويداً من شكلها العتيق إلى شكل عصري نستطيع به أن تسد حاجة البلاد وتطالب حقها في الأسواق الداخلية والخارجية . وهكذا نجد أيضاً البرنامج ينص على وجوب تأميم الحكومة المغربية لسائر المناجم الطبيعية ، ومنابع النفط ، والمياه المعدنية ، والسكك الحديدية ، والقوات الكهربائية ، والمراقى البحرية ، وهو ما يتفق بالطبع مع المصلحة القومية للمغاربة ، خصوصاً وأنه ليست لهم من الرأسمالية الأهلية ما يخولهم استثمار هذه الأشياء لفائدتهم . ووضعها في يد الرأسمالية الأجنبية يؤدي لا محالة لامتلاك

الأجنبي للتراث القومي ، وإقبال الباب في وجه الجميع بطريق التأميم هو المفرد الوحيد من سياسة الباب المفتوح ، وهذا المطلب أيضاً ينال رضى اليساريين ، ولا يمكن للحماية أن ترفضه لأنه وحده الذى يمنح المغرب من مزاحمة الدول التى لها الحق بمقتضى معاهدة الجزيرة ، تلك المزاحمة التى ترى فيها فرنسا خطراً على نفوذها ، ويمكن لمن يدرس برنامجنا بإمعان أن يجد أمثلة كثيرة من هذه الهندسة الدقيقة فى عرض رغائبنا وتكليف حاجياتنا .

وهذا الأسلوب هو الذى يسر لنا مساعدة الكثيرين من رجال فرنسا ، وهو الشيء الذى يفسر تأييد أحزاب اليسار لنا ؛ ذلك التأييد الذى لم يتجاوز الحدود المعنوية ، ولكنه كان فى وقت ما معيناً لنا على قطع هذه المرحلة من تاريخ حركتنا .

ولقد كان لإعلان مطالب الشعب المغربى صدى عظيم فى الأوساط الفرنسية والمغربية ، وقد أصدرت الحكومة الفرنسية أمرها للإقامة العامة بضرورة دراسة البرنامج وإمدادها بوجهة نظرها فيه ، وفعلاً طبعت الإقامة أصوله منفردة ، ووزعتها على الإدارات المختصة ، وهذه أكتب على دراسة القسم الموجه لها فى لجان خاصة مع أخذ رأى جميع فروعها . وقد استطعنا الاطلاع على أجوبة الكثير من الأقسام التى كانت تبدى إعجابها بالدقة التى فى البرنامج ، وتعلن بعض الملاحظات التى تراها مناسبة وفقاً لتصورها الخاص ، ولقد أقرت إدارة الصحة مثلاً كل ما ورد فى فصل الصحة والإسعاف الاجتماعى برمته ، وقالت إنه أقل ما يجب أن ينفذ من أجل المغاربة . وهكذا فقد استطعنا أن نضع نظام الحماية الداخلى على بساط البحث ، ونبين للفرنسيين أنفسهم أن هناك وسيلة صالحة للحكم لم يهتدوا إليها هم ، أولم يريدوا عن سوء نية سلوكها ، وقد ظلت المطالب برغم كل هذه الدراسة وبرغم القبول الحسن الذى ظفرت به موطن التردد من طرف الحماية ، ولم تحظ بالتنفيذ إلا فى القليل من جزئياتها .

واعمل الرأى الصحيح للحمة فى شأنها هو ما صرح لى به مسيو جيار دان
المستشار السابق لجلالة السلطان ، فقد قال لى : (إن مطالبكم تشتمل على ثلاثة
أقسام ؛ قسم يمكن تنفيذه من الآن ، وقسم يمكن تنفيذه ولكن بعد حين ،
أما القسم الثالث فلا يمكن تنفيذه لأننا لا نريد الجلاء عن المغرب من
تلقاء أنفسنا !)

مسألة الممثلين الفرنسيين

إنهم لا يريدون الجلاء عن المغرب من تلقاء أنفسهم ، ولكنهم يريدون بكل إخلاص أن يثبتوا دعائم نفوذهم في البلاد بالوسائل الممكنة ، ولذلك فهم لم يقبلوا تخويل المغاربة حق تأسيس مجلس نيابي يمكنهم من مراقبة أعمال الإدارة والنظر في سياساتها المالية والاقتصادية ، ولكنهم أسسوا خرقاً لكل ما تقتضيه الالتزامات والتعهدات نيابات للفرنسيين المقيمين بالمغرب ، ومع أن هذه النيابات لم يقبلها المغاربة قط ، ولم يصادق عليها جلالة الملك بحال ؛ فقد ظلت معمولاً بها وأصبحت حجة للجمالية الفرنسية تطالب بتطويرها إلى شكل برلمان فرنسي في داخل المغرب ، وقد حدث أن وقع اصطدام بين ممثلي القسم الثالث الفرنسي وبين المقيم العام المسيو بونصو (في نوفمبر سنة ١٩٣٥) فأعلن الممثلون احتجاجاتهم وأخذوا يطالبون بما يسمونه الحقوق الديمقراطية للمغاربة ، وطبعاً أن تتقدم الكتلة للدفاع عن السيادة المغربية سرّة أخرى ، وتطالب بحل هذه المنظمات الفرنسية التي لا محل لوجودها في بلد غير فرنسي ، وتأسيس مجلس وطني من المغاربة وحدهم طبقاً للمطالب التي أومأنا إليها .

وقد اجتمعت الغرف التجارية والفلاحية الفرنسية وأعضاء القسم الانتخابي الثالث ، في أوائل ديسمبر سنة ١٩٣٥ وقرروا بالإجماع عدم التعاون مع الإقامة العامة مدعين أن اتخاذ الإدارة لقرارات مهمة تتعلق بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية دون عرض سابق عليهم يدل على أنها تنوى الاستغناء عن مشاركتهم في اللجان والمجالس ، ولذلك فهم يطالبون :

أولاً — جمع المجالس العليا للتجارة والفلاحة في أوقات معينة ، وعرض كل مشروع تشريعي له علاقة بالتجارة والفلاحة على الهيئة المختصة .

ثانياً — إحداث مجلس أعلى للقسم الثالث الانتخابي مثل ما هو واقع في التجارة والفلاحة ، مع إعطائه ما لغيره من الحقوق والاختصاصات .

ثالثاً — أن يجتمع ما يسمونه بمجلس شورى الحكومة (الفرنسي) مرة في كل ثلاثة أشهر بعد اجتماعات المجالس العليا ، وأن تعرض على المجلس جميع المسائل التشريعية التي لا تتعلق بالسياسة العامة والسيادة ، وكذلك جميع القضايا التي أخرجت المجالس العليا درسها .

رابعاً — إعطاء مجلس شورى الحكومة (الفرنسي) بدل حق الاستشارة الذي له الآن حق التقرير في كل ما يتعلق بالميزانية باستثناء بعض الفصول المتعلقة بالمصروفات السياسية والسيادة ، مع إصلاح كبير لقوائم التمثيل داخل المجالس وقد ألف المحتجون الفرنسيون هيئة الاشراف على حركتهم الاحتجاجية ، ووضعت برنامجاً للإصلاحات الاقتصادية رفعتة للإقامة العامة مع شروط التعاون معها .

أما (كتلة العمل الوطني) فقد رفعت يومى ١٤ و ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٥ لجلالة السلطان والمقيم العام ووزير الخارجية الفرنسية ورئيس الجمهورية ورئيس لجنى الخارجية في مجلسى النواب والشيوخ عدة برقيات تتضمن الاحتجاجات الصارخة على هذه الحركات الباطلة التي يقوم بها المستعمرون الفرنسيون متناسين الشعب المغربى وحقوقه الطبيعية ، وطالبت الكتلة بإلغاء المجالس الفرنسية بالمغرب وتأسيس مجالس مغربية ، وتشكيل هيئة فنية فرنسية مغربية لدراسة الوسائل الصالحة لتنفيذ مطالب الشعب المغربى .

وقد كان جواب وزير الخارجية للجنة الفرنسية يقضن التصريح الآتى :
« إن الحكومة الفرنسية لا تصرف عنايتها عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالفرنسين المقيمين بالمغرب ولا برعية جلالة السلطان ، وبما أنها تلقت عدة اقتراحات بواسطة الإقامة العامة فهي عازمة على أن تعلن في المستقبل بواسطة الإقامة العامة عدة تدابير من شأنها أن تعطى رهاناً جديداً على عناية

فرنسا بشؤون البلاد المغربية »

وبمجرد ما اطلعت الكتلة على هذا التصريح عاودت بعث برقية للمراجع المذكورة في يناير سنة ١٩٣٦ مسجلة التصريح ، ومطالبة بأن تتخذ التدابير المحققة لمطالب الشعب كما استنكرت ادعاء المجالس الفرنسية حق الكلام باسم الشعب المغربي ، وحذرت الحكومة الفرنسية من الإقدام على تقرير أى شئ يمس بسيادة المغاربة ، وأعلنت أنها ساهرة بغاية الحذر والتحفز على سير الحوادث الحالية لما تتضمنه من الأخطار المهددة لحقوق البلاد .

ثم قدم للمغرب في يناير نفسه وكيل رئيس اللجنة الخارجية بمجلس الشيوخ المسيو كرنيدى موفداً من قبل اللجنة المذكورة للبحث عن أسباب الخلاف القائم ، فتقدم إليه وفد من الكتلة لخبرته في الموضوع ، وشرح له وجهة النظر المغربية ، وقدم إليه الوثائق التى تهمة .

وفي يوم ١٥ يناير سنة ١٩٣٦ وقع اجتماع في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الفرنسى ، فعرضت مسألة الخلاف بتطويل ، وتولى الدفاع عن النظرية الفرنسية أحد أعضائها باسم الجالية الفرنسية في مراکش ، ثم تصدى وكيل رئيس اللجنة صديقنا الأستاذ جان لونجى فعرض وجهة نظر الكتلة ، ودافع عن حق الشعب المغربى ، ومن جهة أخرى فقد رفعنا مذكرة ثانية في يناير أيضاً لجلالة الملك ونسخة منها للمستشار الفرنسى ، وقد صرح لنا الصدر الأعظم بأن الحكومة الشريفة متضامنة معنا في أنه لا حق للفرنسيين في نيل نيايات بالمغرب الأقصى ، كيفما كان لونها ، وقد بلغ جلالة السلطان لمستشاره الفرنسى وطلب منه تبليغ الحكومة الفرنسية أن الإقدام على مساعدة المستعمرين الفرنسيين في مطالبهم يعتبر خيانة من فرنسا لعهوداتها ، وأن جلالته لا يمكن أن يوافق على مطالب الفرنسيين ، وهدد بالتنازل عن العرش إذا نفذ شئ من ذلك .

ووجهة النظر المغربية أن الفرنسيين المقيمين في المغرب هم كسائر الأجانب الآخرين لا حق لهم في التمتع بشئ مما هو من اختصاص المواطنين المغاربة ،

ووجود الحماية في البلاد لا يعنى أن وطننا قد أصبح تراباً فرنسياً ، والمعاهدة التي فرضت هذه الحماية هي في أوسع معانيها عقد بين الدولة الشريفة و بين الدولة الفرنسية ، وإذن فالعلاقات بين الدولتين كانت ويجب أن تبقى بواسطة الوسائل الدبلوماسية المعهودة ، أما الشعب المغربي فلا علاقة له بالحكومة الفرنسية ، كما أن الشعب الفرنسي لا علاقة له بالحكومة المغربية ، ووجود نيابات فرنسية في المجالس المغربية معناه امتلاك المواطنين الفرنسيين للسيادة الشعبية التي هي من حق المواطنين المغاربة وحدهم ، ولا تقبل أن تتعداهم أو تفوت عليهم .

وإذا كانت فرنسا قد طبقت نوعاً من التمثيل المختلط في تونس والجزائر فذلك تحكم منها لم يقبله التونسيون ولا الجزائريون ، والتجربة التونسية الجزئية لا محل لتطبيقها في بلادنا مادامنا لم نقبلها لأول يوم ، وما دام مليكنا قد رفض في سائر الأوقات المصادقة عليها .

وقد التزمت فرنسا في معاهدة الحماية باحترام الدستور المغربي وحقوق الشعب والعرش ، وعليه فكل عمل يتنافى مع هذه المبادئ يعتبر خرقاً حتى للحماية التي فرضت علينا فرضاً .

ولئن كنا نحن غير مقيدين بما تتضمنه المعاهدات التي غصبتنا حقنا والتي أجبرنا على توقيعها تحت الضغط العسكري والإكراه السياسي فإن فرنسا مقيدة بما التزمت نحوه طاعة مختارة ، وليس في استطاعتها أن تغير الحماية إلا بما هو أوسع من مدلولها في جهة الاستقلال ؛ أي يمكنها أن تتخلى عن بعض ما حصلت عليه بطريق الإكراه ، أما أن تأخذ شيئاً آخر زائداً عما في العقد فلا . وقد أكد هذه المعنى المارشال ليوطي في أحد تصريحاته حين قال : « وهناك نقطة أخرى لا يمكنني إغفالها ، وهي مسألة مبدأ الحماية ؛ فقد حملت من باريس تأكيذاً بيناً وقع التصريح به على السنة من لهم أعظم الاختصاص يقضى بأن مبدأ الحماية يجب أن يبقى خارجاً عن كل جدل ؛ فنظام الحماية ليس بمسألة شخصية ولا محلية ولا فرنسية وهو حقيقة جاءت بضبطها المعاهدات ، وهو مكفول باتفاقات دولية ليس

في مقدور أى واحد منا ولا في استطاعة الحكومة الفرنسية ألا تعتبرها ، ويستنتج من هذا أن المغرب دولة مستقلة تقوم فرنسا بحمايتها ، ولكنها تبقى تحت سيادة السلطان ولها دستورها الخارجى ، فمن الشروط الأولية حفظ وحدة هذا النظام واحترام هذا الدستور . »

« ومن نتائج هذه الحالة الواقعة أن التنظيمات السياسية الفرنسية ليس لها محل بالمغرب ؛ فمن الممكن أن توجد للمواطنين الفرنسيين بعض الهيئات ونوع من التمثيل الفنى ، ولكن ليس في الإمكان أن يكون لهم تمثيل سياسى ، فالمطالبات والمجادلات في هذا الباب ليست إلا حبراً على ورق ووقتاً ضائعاً ، وأزيد دون أن أوكد في البيان أنه بناء على هذه الحقيقة نفسها — وهى أن الدستور المغربى مضمون بالمعاهدات الدولية — فالمطالبة الخاصة بهذه المسألة ليست مجردة عن كل فائدة فقط ، بل إنها أخطر الأشياء ، والحكومة الفرنسية ستكون أول من يقطع دابرها . »

أقد وقعت هذه التصريحات بعد الحرب الكبرى الأولى حينما أراد الفرنسيون المطالبة بنيابات في المغرب ، وأبدى مولاي يوسف كامل المعارضة لمطالبهم ، فأحب ليوطى أن يطمئن الشعب المغربى ومليكه على احترام فرنسا لتوقعيها ، ولكن الفرنسيين أسسوا فعلاً مجالس دون أن يصادق عليها سلطان البلاد ولا حكومته ، ولولا وجودها لما أمكن للفرنسيين أن يثيروا ضجة كبرى رغبة في تحويلها إلى ما هو أعظم منها وأصدق تمثيلاً ، ولكن الشعب المغربى الذى لم يقبل ولم يعترف بالتأسيس الأول لم يقصر في إعلان استنكاره للاعتداء الفرنسى الجديد ، وسنرى أنه ليست هذه هى المرة الأخيرة التى تجرى فيها معركة عنيفة بينا وبين الفرنسيين من أجل التمثيل الفرنسى في المغرب .

وحينما اشتدت الخصومة في هذا الموضوع ، وعجز مسيو بونصو عن ترضية الفرنسيين وقمع المغاربة قرزت الحكومة الفرنسية إعفاء المقيم العام والسكرتير عن قضية المجالس مؤقتاً (فبراير سنة ١٩٣٦) .

المسيو بيروتون :

وإذن فقد أرادت الحكومة الفرنسية أن ترضي الفرنسيين المقيمين في المغرب بعزل المسيو بونصو وتعيين شخصية استعمارية محبوبة لديهم ؛ تلك الشخصية هي بيروتون الذي سبق أن كان مقبلاً عاماً في تونس ، وقام بقمع الدستوريين وإرضاء المستعمرين ، وبمجرد ما بلغ نبأ تعيينه البلاد توجه للإقامة بتونس الكولونيل بينازي مدير الشؤون الأهلية الذي كان أحد الناقمين على سياسة بونصو الذي لم يرد أن يضرب الوطنيين بيد من حديد حتى يحول بينهم وبين معارضة مطالب المستعمرين الظالمة ، وقد نظم بينازي مع بيروتون خطة هجوم عنيف على الوطنيين المغاربة لإرغامهم على الخضوع عن طريق الإرهاب بشخصية المقيم الجديد ، فقبل أن يغادر المقيم العام مرسيليا للدار البيضاء في إبريل سنة ١٩٣٦م صرح للصحافيين بأنه يفتخر بكونه قضى على حزب الدستور في تونس ، وأنه كذلك سيقضى على الكتلة الوطنية في المغرب ، وأن القوة والعنف هما الشعار الذي يجب أن يتبع في السياسة الأهلية بشمال أفريقيا ، وقد رددت صدى هذا التصريح الصحف الاستعمارية كلها ، واتهم الفرصة السنيور موليس الذي كان قبل ذلك بقليل قد عاد للمرة الثانية مقبلاً عاماً للجمهورية الأسبانية في المنطقة الخليفة فاستدعى الصحافيين وصرح لهم بأن ما قاله مسيو بيروتون هو الدستور الذي سيتبعه هو أيضاً في السياسة المغربية ، وأن التجربة علمته أن كل تهاون في الموضوع لا يؤدي إلا إلى استفحال أمر المهيجين الوطنيين ، ولم يقف أمر بيروتون عند حد الكلام ، بل استقرض في الحين مبالغ طائلة الميزانية ، وأعطى منها للمعمرين ما رفضه بونصو ، كما أقرض بعض كبار القواد ستة ملايين من الفرنكات .

ولكنه لم يكد يصل للرباط حتى كانت حكومة بلوم قد شسكت بعد انتصار الجبهة الشعبية الفرنسية في انتخابات مايو من السنة نفسها ، ثم قامت

ثورة فرانكو بالمنطقة الخليفية في يوليه من نفس العام أيضاً ، وسنتكلم على موقف الحركة الوطنية إزاء كل منهما ، ولكن قبل ذلك تتم ما كان من شأننا مع مسيو بيرتون .

لم نرد أن نعلن عن رأينا في تصريحات بيرتون ولا في سياسته ، بل أحببنا أن نتقدم أولاً لمقابلته وعرض رغباتنا عليه ، ثم نرى ماذا يريد أن يفعل فنقابله بما يناسب ، وبعد أن تتردد قليلاً قابلنا (في آخر مارس) كوفد عن كتلة العمل الوطني ، ومن الحق أن نسجل أن هذه أول مرة يقابل فيها مقيم عام فرنسي ممثلي حزب سيامي أهلي بمراكش ، وبعد أن بين له الأخ الحاج عمر في جمل قصيرة الغاية من زيارتنا ، وأنها هي استمجال الإقامة العامة في تنفيذ مطالب الشعب المغربي طلب بيروتون الكلام راعباً منا ألا نتكلم إلا بعد أن يفرغ ، وكان جالساً على الكرسي ذي الدوائر اللولبية ، فاستمر في حديثه ثلاث ساعات يدور فيه كما يدور هو على كرسيه يميناً ويساراً ، ولم يترك كلمة قدرة في شتم الدستور بين التونسيين وشم رجال الجبهة الشعبية بفرنسا إلا نطق بها ، ولكنه اعترف بأننا مخلصون في حركتنا أكثر من غيرنا ، ومع ذلك فهو يخاف أن نخدعه كما خدعه التونسيون !

أما نحن فلم نر مجالاً للكلام مع رجل أحق بهرف بما لا يعرف ، وكل ما فعلناه أننا ودعناه وذهبنا لنعالج شأنه بما يقتضيه الواجب ، ولقد كان ذلك سهلاً علينا بعد أن نطق بكل هراء ، فلم نزد على أن سجلنا محضر الجلسة معه حرفياً وطبعناه على الآلة الكاتبة ، وبعثنا نوزعه على الصحافيين والنواب ورجال الجبهة الشعبية الذين شتمهم ، وما اطلع الرأي العام الفرنسي على أحاديث بيروتون وتصريحاته حتى تولى بنفسه القيام بحملة شعواء ضداً عليه في صحف الديموقراطيين واليساريين ، ثم اكتشفت (كتلة العمل الوطني) نص البرقية التي وجهها بيروتون لمدير البنك الخزني بتطوان على أثر الانقلاب الفاشي في شهر يوليه سنة ١٩٣٦ يأذنه فيها بدفع خمسمائة ألف فرنك للفلاحين الأسبان ،

فقتصرتها ونددت بمقيم الجبهة الشعبية الذي يؤيد الفاشية الفرنسية بحال الدولة المغربية .

والحق أن السكتلة قررت أن تعمل كل ما في استطاعتها لعزل بيروتون لأنه ما دام قد وصل للمغرب عن طريق الترضية للفرنسيين ، وما دام قد ارتكب أعماله الشنعاء مع التونسيين فلن يمكننا أن نحفظ الكرامة الوطنية إلا بإعلان تضامنا مع التونسيين ضدّا عليه ، وبإظهار مقدرتنا على إسقاط المقيم الفرنسي حتى لا تبقى قوة المستعمرين بارزة لتهدد أي مقيم يحاول التخفيف من غطرستهم ، ولذلك لم نترك فرصة ممكنة إلا اتهمناها للتشهير بشخصية بيروتون وتصويره في صورة الرجعية الشنيعة .

وحدث أن كان دور انعقاد مؤتمر الطلبة التابع للجمعية (طلبة شمال أفريقيا المسلمين) في فرنسا قد حل ، وكان مقرراً أن ينعقد بالمغرب في سبتمبر سنة ١٩٣٦ فتشكلت لجنة تحضيرية لذلك ، وقدم إلى الرباط نيابة عن الجمعية رئيسها الأستاذ المنجى سليم عضو الديوان السياسي للحزب الدستوري اليوم ، وهو من خيرة شباب تونس ، فاتصل بنا واتفقنا على معاكسة بيروتون فيما سيعرضه من الشئون ، وقد حاول هو أن يتخذ من المؤتمر فرصة يعرض فيها ضمن خطاب يلقيه بحفلة الافتتاحية ما سماه برنامج عمله في التعليم ، وبعد أن أخطرنا كتابياً ، وقبل أن نجيبه تولى هو إعلان برنامج المؤتمر ، وحفلة الافتتاح ، والخطاب الذي سيلقيه فيها ، والاستقبال الذي سيقام للمؤتمرين بدار الإقامة العامة ، فكتبت إليه اللجنة التحضيرية رسالة أمضاها رئيسها الأستاذ إبراهيم السكتاني ، وأمضى معه المنجى سليم نيابة عن الجمعية تعلن فيها رفض الطلبة الأفارقة حضور مسيو بيروتون في حفلة الافتتاح ، وإلقائه خطاباً بها ؛ لأن مسيو بيروتون شخصية سياسية ، والجمعية مؤسسة علمية ، وهي لذلك لا تريد أن تتدخل في السياسة سلباً ولا إيجاباً ، كما أن المؤتمر يرفض حفلة الشاي التي يريد المقيم العام إقامتها له .

وقد غضب مسيو بيروتون لهذا الموقف ، وقرر منع انعقاد المؤتمر ، فقامت

الكتلة بمقد مؤتمرات احتجاجية ، وبعثنا للمسيو بيروتون برقية نعلن فيها أن موقفه بتونس وما بدأ به عمله في المغرب لم يترك في قوادنا محلاً يسمح لنا بالجلوس معه على مائدة شاي واحدة .

لقد كان الموقف صارماً حقاً ، ولكنه كان ضرورياً للقضاء على غطرسة بيروتون وسوء أدبه مع قومنا ، ولما رأت الحكومة الفرنسية أن الجوتوتر إلى هذا الحد قررت إعفاء للمسيو بيروتون وتعيين الجنرال نوجيس خلفاً عنه .

الحرب الأهلية الأسبانية

لم يعض شهران على انتصار الجبهة الشعبية بفرنسا وبدئها في توحيد العمل مع الجبهة الشعبية الأسبانية حتى تمرد الجيش الأسباني في المغرب الأقصى بقيادة الجنرال فرانكو ، وبينما كان السنيور مويس الذي ينتمي للحزب الراديكالي يؤكد من الإقامة العامة الأسبانية بتطوان تضامنه مع المسيو بيروتون ، واستعداده لتوحيد الخطط معه ، وبينما كان سائراً في سياسة اليز والعنصرية في معاملة الأهالي عموماً ، وخصوصاً طبقة العمال الذين كان جيشه يشتهم في الوقت الذي يستقبل فيه العمال الأسبانيين ويخطب عليهم مرحباً ومظهراً كامل العطف الاجتماعي نحوهم -- إذا بإدارة المنطقة المدنية والعسكرية تقلب له ظهر المجن ، وتعلن انفصالها عن أسبانيا الجمهورية وابتدائها الثورة الفاشية التي تعمل على تحرير أسبانيا من الاستعباد الأحمر . (١٤ يولييه سنة ١٩٣٦)

ولقد كانت كتلة الشمال عرفت في الوقت المناسب ما يبيت للجمهورية الأسبانية في المنطقة ، وكانت تخاف من حدوث انقلاب يؤدي إلى المساس بسيادة البلاد ، فبعثت وفداً حمل لرجال مدريد مذكرة تنذره بخطورة الحال وتطالب بتمتع المغاربة بالحريات الديمقراطية التي تخولهم حق تنظيم أنفسهم للدفاع عن كل ما من شأنه أن يهدد مصيرهم أو حرياتهم ، ولكن الجمهورية الأسبانية لم تعتبر بالإنذار ، وظنته مجرد تهريج من قوميين ينتهزون كل فرصة لمقاومة المستعمرين والتشهير بأعمالهم .

لذلك لا غرابة إذا رأينا فرانكو يبتدئ عمله باعتقال بعض المعروفين من المغاربة بميولهم النفاية ، والتضييق على رجال الحركة الوطنية وحراستهم في منازلهم خصوصاً بعد أن احتج سمو الخليفة السلطاني على هذه الثورة الأجنبية

في بلاد مغربية في اليوم الموالي لوقوعها ؛ لأن الخلافات المذهبية الأسبانية مثل الحزبيات الفرنسية يجب ألا يكون لها مجال في المغرب الذي هو أرض أجنبية عن كل من أسبانيا وفرنسا وغيرها .

أما في سائر المغرب العربي ، فقد نزلت ثورة فرانكو برداً وسلاماً على المستعمرين الفرنسيين الذين أصبحوا يهنتون أسبانيا بنبوغ مخلص لها من نير الشيوعية ، وأخذ كلهم يرمق في اللسيو بيروتون المسيح المنتظر لجبهة الحالة في فرنسا على غرار فرانكو ومنهاجه ، وتوجهت الوفود من فرنسي وهران وقسنطينة وغيرها للاتصال بفرانكو وتنسيق العمل معه ، وبدأ الجمهوريون الفرنسيون يتخفون من جو الشمال الإفريقي ويتوقعون حدوث ثورة فاشية من الرجعيين الفرنسيين الذين تمتلئ بهم البلاد ، وفكر الكثيرون منهم في ضرورة التقرب من الوطنيين والتعاون معهم لرفع كل ما من شأنه أن يمس الديمقراطية ، واقتنع اليساريون في فرنسا بأن (كتلة العمل المغربي) هي وحدها التي تستطيع أن تقوم بعمل إيجابي في الموضوع ، وقد اتفق الاشتراكيون والشيوعيون على أن يوجهوا لنا وقدأ يجس النبض ويدرس ما يمكننا أن نفعله ، وجاء الوفد افاس (في أغسطس سنة ١٩٣٦) بعد أن أخذ الضمان الكافي من طرف المسيو فيينو ومسيو بلوم وبيركوط على مساعدته في تحقيق ما يتفق معنا عليه ، وفي الوقت نفسه كان وفد من الجمهوريين الأسبانيين قد سافر إلى جنيف للاتصال بعطوفة الأمير شكيب أرسلان في الموضوع ، ولقد رده الأمير إلينا مؤكداً أن كتلتنا هي وحدها القادرة على أن تفعل إذا نالت الترضيات القومية الكافية .

أما نحن فقد درسنا مع المبعوثين الفرنسيين والأسبانيين الأمر ، وقدمنا لهم مذكرة تتلخص في استعدادنا للعمل على تخليص الديمقراطية الأسبانية بالشروط الآتية :

- ١ — أن تعلن أسبانيا الجمهورية استقلال المنطقة الخليفية عنها وعن فرنسا
- ٢ — أن تضمن الحكومتان هذا الاستقلال ، وتقدم المغرب الحر

إلى عضوية جمعية الأمم .

٣ — أن تعقد أسبانيا مع سمو الخليفة السلطاني معاهدة تؤكد الاستقلال وتنظم العلاقات الودية بين الطرفين .

٤ — أن تمدنا الجمهورية الأسبانية بالأسلحة والعتاد اللازمين .

والوصول لتحقيق هذه الأشياء نطالب :

١ — بأن تغض فرنسا الطرف عن حركتنا العسكرية ، داخل المنطقة الفرنسية .

٢ — وأن تعجل في المنطقة السلطانية بتنفيذ الإصلاحات الضرورية وخصوصاً الحريات العامة .

ومن جهة أخرى فقد بعثت (كتلة العمل الوطني) إلى برشلونة وفداً للاتصال بالأسبانيين الجمهوريين والاتفاق معهم على هذه الأسس ، وقد استقبل وفدنا في سبتمبر ١٩٣٦ من طرف الحكومة الكتالانية استقبال السفراء الرسميين ، وجرت بينهم وبين رجال كتالانیا مذاكرات مليئة بالتفاهم والتقدير المتبادل ، واستقدمت كتالانیا ممثلها في حكومة مدريد فجاء صحبة وزير الخارجية الأسبانية ، وبعد مداوولات بين الطرفين كان فيها ممثل الخارجية المدريدية شديد التحفظ ، طلب تأخير البت في الموضوع إلى ما بعد امتشاة فرنسا ، وقد علمنا من بعد أن وزير الخارجية الأسبانية استشار الحكومة الفرنسية ، وأن هذه استشارت مقيمها العام بالمغرب الجنرال نوجيس الذي رفض كل موافقة على هذا المشروع الخطير ، وأن مسيو هيريو هدد بأعمال فظيعة إذا وافقت أسبانيا على عمل مثل هذا هو جنوني في رأيه .

وقد بلغت حكومة مدريد وفدنا اعتذارها شفاهياً عن التصريح بالاستقلال في الظروف القائمة ، وطالبت أن يقبل وفد الكتلة مبلغ أربعين مليوناً من البسيطة للدعاية للديمقراطية الأسبانية ، مع الوعد بأنه متى تم انتصار الجمهورية فإنها ستعمل لخير المغرب ، وقد احتج وفدنا على هذا العرض الدنيء ، وانسحب

من قاعة الحديث مستنكرا .

لكن أصدقاءنا الكاتالانيين دعوا وفدنا لعقد اتفاق مع أحزابهم يتكلف وزير كاتالانينا في مدريد بالدفاع عنه أمام الحكومة الاتحادية باسم حكومة كاتالانايا ، وفملا عقد اتفاق بين (كتلة العمل الوطنى) وبين سائر أحزاب كاتالانينا يتضمن الاستقلال التام والتعاون المتبادل بين المغرب وأسبانيا على قدم المساواة ، وهذا الاتفاق خال من كل ما من شأنه أن يدع لأسبانيا حق التدخل فى شئون المغرب أو احتلال أراضيه فى وقت ما ، ولو فى وقت الحرب ، ولكن جهود الممثل الكاتالانى كانت عبثاً ، وبقي هذا الاتفاق حبراً على ورق أو مشروعاً لم يصادق عليه .

ولكن هذا المجهود الذى بذلته الكتلة فى هذه الظروف الصعبة كان له وقعه الحسن فى أوساط اليساريين فى فرنسا الذين قاموا بحملة شعواء على الحكومة الفرنسية وممثليها لرفضهم مد المساعدة للديمقراطية الأسبانية الجريح ، وفى الوقت نفسه كان له أثره الفعال فى تخويف فرانكو والضغط عليه ليعير سياسته مع أصدقائنا فى الشمال .

ولم تكن هذه المحاولات خافية على أحد ، ولذلك فإن الجنرال فرانكو أراد أن يعمل على طمأنة المغاربة ؛ فغير سياسته وبعث المغرب شخصية أسبانية تفتخر بأنها من تلاميذ ليوطى ، هى شخصية السنيور بيك بيدير .

كان أول من اتصل بالسنيور بيك بيدير هو الأستاذ المكي الناصرى ، وبعد أن تذاكراملياً فى الموقف الحاضر كلفه مدير الشؤون الوطنية بتبليغ رجال الكتلة الشمالية أن أسبانيا الفرنكية مستعدة لمساعدة المغاربة بالحريات الديمقراطية التى منهم منها الجمهوريون ، ثم اتصل إخواننا فعلا بالإقامة العامة الأسبانية وسمحت لهم بإصدار جريدة (الريف) التى كان يديرها الأستاذ السيد التهامى الوزانى ، وجريدة (الحرية) التى كان يشرف على تحريرها الأستاذ عبد الخالق الطريس . وقد سافر الأستاذ المكي الناصرى للرباط ليلبغنا التطورات التى دخلت على

الموقف في المنطقة الخليفية ، قررت كتلتنا بحث الأستاذ الحاج الحسن أبي عياد ليتذاكر مع إخواننا في الشمال في الخطة التي يجب اتباعها .

وبما أن الحدود أصبحت مقفلة بيننا وبين منطقة الشمال من بلادنا ، وبما أن الرقابة اشتدت على الرسائل المتبادلة فلم يعد من الممكن أن تستمر الحركة الوطنية ذات مركز واحد مثلما كان عليه الحال قبل ثورة فرانكو ، ولذلك اتفقنا على أن يتبع الوطنيون في الشمال الخطة التي يرونها صالحة وموافقة للظروف الطارئة متحملين وحدهم مسؤوليتها ، كما تتحمل كتلتنا نحن المسؤولية المعنوية لخطة التي تختارها في الجنوب ، مع ضرورة المحافظة على المبادئ الآتية : —

١ — العمل لحرية المغرب واستقلاله .

٢ — وحدة التراب المغربي في ظل العرش العلوي .

٣ — الإسلام والعروبة .

٤ — الوفاء للعرش العلوي وجلالة الملك سيدي محمد بن يوسف .

وهكذا استمرت كتلة الشمال في عملها ، وبدأت نشاطها الجديد بتأسيس (المعهد الحر) وعقد مؤتمر للطلبة المغاربة جميعاً وغير ذلك من الأعمال .

انتفاخ في كتلة الشمال :

لم تمض على سياسة السنيور بيك بيدير بضعة أسابيع حتى أحدثت أساليبه انشقاقاً في وسط الإخوان أدى إلى انحياز الأستاذ المكي الناصري ليؤسس حزب (الوحدة المغربية) الذي رمى منذ الساعة للقيام بدعاية واسعة النطاق لتوحيد المناطق المغربية ، وقد أصدر الأستاذ المكي جريدة باسم حزبه بالعربية ، ومثلها بالأسبانية ، وبدأ يبذل نشاطه متجولاً في المدن والقرى لجمع الأنصار ، وأسس الأستاذ الطريس وأصدقائه بعد وفاة زعيم كتلة الشمال الحاج عبد السلام بنونة حزباً جديداً هو (حزب الإصلاح الوطني) ومع أن هذا الخلاف لم يمتد إلى المبادئ فقد أدى إلى تضارب صحافي أمكن معه لأسبانيا أن تلعب أدواراً

شديدة ومؤلمة ، فالحق أن كلا من الحزبين وجد في سياسة بيك بيدير مشجعاً على البضى في خطته ، ولكن سرعان ما تغلب (حزب الإصلاح) بانضمام الأغلبية من وطني المنطقة الخلفية إليه ، فنظم نفسه وفتح فروعها ، وأسس هيئة للشبيبة على غرار الفلاح الأسباني لم تمنحها السلطة إلا بضعة أشهر ثم منعتها .

صاحب السمو السلطاني يعمل :

ومن حسن الحظ أن حكمة سمو الخليفة السلطاني مولاي الحسن وتطلعه لإنقاذ بلاده جعلته ينتهز فرصة الجمالة التي يقوم بها السنيور بيك بيدير ، ويطالب ببعض الحقوق الضرورية ، وقد استطاع سموه أن يعلن في حفل تاريخي استقلال وزارتي العدل والأوقاف الإسلاميتين عن إدارة الحماية الأسبانية ، ثم دعا الأستاذ الطريس لمنصب وزير الأحباس ، كما دعا الأستاذ داود لمنصب مفتش المعارف ، ووجه بعثات علمية لمصر وللمغرب لكن لم يبتدىء الأستاذ الطريس عمله في الوزارة حتى اصطدم بحقيقة مرة ، وهي أن إدارة الشؤون الأهلية التي تعد من إدارات الحماية الرئيسية تريد أن تأخذ بالشمال ما أعطته باليمن ، وذلك بوضع نفوذها على الصدر الأعظم الذي كان يأتمر بأمرها ؛ وهكذا أخذت تضيق بواسطته على وزير الأحباس المستقل ، وتطالبه بالخضوع للإدارة العظمى بصفته رئاسة الوزارة ، وهي في الحقيقة خاضعة لتعاليم الحماية في كل شئونها ؛ أي إن مدير الشؤون الأهلية يريد أن يستبدل أوامره التي كانت تصدر مباشرة لوزير الأحباس الوطني بأوامر يصدرها هو نفسه ، ولكن بواسطة وزير مغربي ما زال تحت رقابته ، وقد أدى الأمر إلى تصادم بين وجهة النظر الوطنية والحكومية فدافعت الحركة الوطنية عن فكرة استقلال الأوقاف وعدم خضوعها لأي سيطرة ما تزال تحت رقابة الحماية ، مؤكدة أن ما كان في يد الحماية وتنازلت عنه أو أخرج من يدها يصبح في يد الشعب نفسه ، ولن يعود للسلطة المغربية التي ضيعته من قبل ، وعليه فالحل الوحيد هو وجوب تأسيس مجلس أعلى

للأوقاف منتخب ليشرّف على أعمال وزير الأوقاف الذي يكون مسؤولاً أمامه ،
أما الصدارة العظمى فقد تمسكت بموقفها ، وانتهى الأمر باستعفاء الطريس من
وزارة الأوقاف وعودته لرئاسة حزب الإصلاح ، وأما الأستاذ داود فقد بقي في
المعارف حيث توجه إلى مصر بقصد دراسة مناهج التعليم فيها ، ثم عاد يحاول
تنفيذ برنامجه ، وبالرغم من أنه استطاع أن يعمل قليلاً وأن يستخرج قراراً
بالتعليم الإجباري في المنطقة ، فقد اضطر آخر الأمر إلى تقديم تقرير للخليفة
يعلن له فيه العراقيل العظيمة التي وضعتها الحماية في طريقه . وهكذا تبين لإخواننا
أن الدخول للحكومة في دائرة الحماية مجرد تضییع للوقت ، ومساعدة على تخريب
بعض الذمم التي تجب في توظيف الوطنيين ما يدرر تهافتها على المناصب بكل
ما يمكن من أسباب .

المغرب والجهة الشعبية الفرنسية

بيننا نوع العلاقات التي كانت بين (كتلة العمل الوطني) وبين أحزاب اليسار في فرنسا ، وقد كان هؤلاء يعدوننا دائماً بأنهم متى علوا الحكم سينفذون لنا مطالبنا التي ساعدونا على تقديمها للحكومة والدعاية لها ، ولم تنتصر الجهة الشعبية في انتخابات مايو سنة ١٩٣٦ بفرنسا حتى ظننا أننا إذا لم نذل كل ما نريد فسنحصل في الأقل على بعض الحريات الديمقراطية التي تسمح لنا بتربية الشعب والإعراب عن وجهة نظره ، ولذلك عجلنا بتوجيه وفد متركب من الأخوين عمر عبد الجليل ومحمد الوزاني إلى باريس حيث عملا بمساعدة إخواننا هناك على الاتصال برجال الحكومة اليوم وأصدقائنا بالأمس وتذكيرهم بالوعود المعطاة ، وقد قام الوفد بدعاية مفيدة ، ورجع للبلاد دون أن يحمل معه غير الوعود والأمانى ، وصادف يوم رجوعه انعقاد مهرجان كبير بفاس هيأته الكتلة ، وحضره آلاف الوطنيين ، وألقيت فيه خطاباً طويلاً عن الوطنية المغربية وما ترمى إليه ، ثم جمعت منه عرائض تأييد الكتلة التي حملها الوافدون على المهرجان من كل جهات المغرب .

وفي يوم ١٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٦ انعقد المؤتمر الخارق للعادة لكتلة العمل الوطني بدار الوجيه السيد الحفيان الشراوي في الرباط ، وقد افتتحته بإلقاء خطاب عرضت فيه أعمال الكتلة في الفترات السالفة كلها ، ثم سردت التوجيهات التي تقترحها الكتلة على أعضائها بشكل العمل في المستقبل ، ومنها وضع مطالب مستعجلة ، وجعل قضية الحريات الديمقراطية كأساس أولى في نشاطنا ، حتى يتمكن من خلق جويسهل على جميع الشعب العمل لتحقيق الإصلاحات المتعلقة بجميع نواحي الحياة المغربية ، وبعد ما سرد مشروع المطالب المستعجلة

ونوقش فقرة فقرة ألقى الأستاذ محمد اليزيدى تصريح الكتلة المتعلق بالخطة السياسية التي تريد أن تهجها ، و بعد ما أدخل المؤتمرين عليه تعديلات صادقوا عليه ، وقد كان في جملة المقرر الطواف بالمدن والجهات المغربية لعرض برنامج الكتلة كله أو بعض فصوله ضمن مهرجانات عامة لتنوير الرأي العام واستكتاب عرائض التأييد التي ترفع للمراجع العليا بالرباط وباريس .

وما وصل الجنرال نوجيس للرباط في أكتوبر سنة ١٩٣٦ حتى قدمت له الكتلة المطالب المستعجلة وتصريح المؤتمر صحة كتاب تقديم أجاب عنه بأنه سيسافر لفرنسا أولا ، ثم بمجرد رجوعه يستأنف العمل على تحقيق ما يمكنه من رغبات الشعب المغربي .

المطالب المستعجلة :

وتشتمل المطالب المستعجلة على الفصول الآتية :

١ — الحريات الديمقراطية (الصحافة والاجتماع والجمعيات والتعليم والتجول في أنحاء البلاد والنقابات) .

٢ — التعليم (توحيد البرامج في جميع أقاليم المغرب ، تكثير عدد المدارس الابتدائية ، تكميل حاجيات التعليم الثانوي ، تأسيس مدارس المعلمين والمعلمات الخ) ...

٣ — العدل (ا ككتاب القضاة بطريق المسابقة ، أن يضمن لجميع القضاة راتب كاف من الميزانية العامة لا من أداوات المتداعين والمحكومين ، فصل السلطة الإدارية عن العدلية والتنفيذية ، محو سياسة القواد السكار) .

٤ — الفلاحة (تأسيس ملك عائلي لا يقبل التفويت عن طريق توزيع أملاك الجماعات ، توسيع القرض الفلاحي للفلاح ، تسوية الفلاح مع المعمر في الضرائب ، حماية الفلاح من المحسكام والمعمرين والمرايين) .

٥ — العملة والصناع (تطبيق قوانين العمل الفرنسي على العمال المغاربة ،

تجديد الصناعة المغربية وحمايتها من المزاومة الأجنبية ، مساعدة العاطلين المغربية)
 ٦ — الضرائب (إسقاط بعض الضرائب والتسوية في الباقي بين
 المغربية وبين الفرنسيين ، إلغاء حق الأبواب ومكس الأسواق وحق الرعى
 في الغابات) .

٧ — الصحة العامة (تكثير عدد المؤسسات الصحية ، وتوزيع الأدوية
 على المحتاجين ، الكفاح القوي الدائم ضد المساكن القذرة ، مقاومة البغاء السرى
 والعلني ، بناء قدر كاف من ملاجيء العجزة والمحتاجين ، وتوسيع المساعدات
 الحكومية للمنظمات الخيرية العامة المغربية) .

وقد كنا نظن أن هذه المطالب التي هي أقل ما يمكن به البداءة من برنامج
 الإصلاحات المغربية العامة التي هي في الواقع مستعجلة كلها لن تجد صعوبة في
 تحقيقها ، وقد قررنا أن نقيم المهرجان الأول للدعاية للمطالب المستعجلة في مدينة سلا
 وفعلاً سر الاجتماع في جو عادي وحضره جمهور كبير من أعضاء الكتلة وأنصارها
 ومن دون وقوع حادث ما .

وفي ١٧ من شهر نوفمبر سنة ١٩٣٦ كان مقرراً إقامة مؤتمر بالدار البيضاء
 خاص بالمطالبة بالصحافة المغربية ، وقد كان برنامجاً إقامة مهرجان بإحدى
 القاعات الكبرى يدعى له آلاف الأنصار وغيرهم من سكان الدار البيضاء
 الفرنسيين والأجانب لنشرح لهم الحالة التي عليها المغرب فيما يرجع لتحقيق حرية
 الكلام ، والحيولة بين الأمة وبين إصدار الصحف باللغة العربية ، ثم إقامة
 مأدبة للصحافة الفرنسية في اليوم الثاني يليق فيها على المدعوين تصريح من الكتلة
 في موضوع الصحافة بالمغرب .

وما أزف موعد الاجتماع الأول حتى احتشد آلاف المغربية ، وإذا بهم
 يجدون باب الدار المقرر انعقاد المؤتمر بها محاطاً بالبوليس والجندمة المسلحة ،
 وبينما نحن نتناول العشاء في مكان قريب إذا بأحد شباب الكتلة يتلفن لنا
 معلماً بما جرى ، فتمعجلنا الذهاب لعين المكان حيث وجدنا ولادة الناحية من

مدنيين وعسكريين ومعهم البوليس وسيارات الإسعاف وكل ما يلزم للكفاح ،
ثم تقدم إلينا خليفه باشا (محافظ) الدار البيضاء ، وبلغنا شفويّاً منع المؤتمر باسم
جلالة السلطان الذى كان يومئذ في الدار البيضاء ، فأجبتة على الفور : إن لجلالة
الملك ظهيراً (مرسوماً) يتعلق بالاجتماعات ، ومؤتمرنا الليلة سائر وفق ما يقتضيه.
الظهير ؛ فإذا كان عندكم أمر ملكي خاص فبلغوه لنا رسمياً وكتابة « فأجابنا
الخليفة بأن الحق معنا ، وأنه سيذهب ليهيئ الأمر المكتابى .

بقينا ننتظر الأمر المكتوب ، وأخذ شباب الكتلة ينظم الجمهور المتزايد على
طرفى الشارع الكبير حتى يبقى للمر العام حراً ، ونخرج بذلك من دعوى التظاهر
في نفس الشارع ، وطال الانتظار ، فقررنا الانسحاب وعدم اقتحام الدار المحروسة
بالجند المسلح ، فتقدمنا ومن ورائنا آلاف المتجمهرين يحيط بهم صفوف الشباب
الكتلى من اليمين واليسار ، وهم يهتفون بحياة الحرية والمطالب المغربية ، ولما
وصلنا لساحة « الحرية » حملنى بعض الإخوان على الأكتاف حيث أقيمت
خطاباً نددت فيه باستبداد الإدارة الفرنسية ، وطلبت من الجمهور أن يتفرق
بانظام ، ويضع ثقته في رجال الكتلة الذين لم يتأخروا عن القيام بواجبهم ،
فتفرق الجمهور وهو يهتف بالاستعداد لتلبية نداء الكتلة ، والتضحية في سبيل
الحرية المرجوة ، ثم ألقى القبض على وعلى محمد الزيدى ومحمد الوزانى .

ومن الغد اجتمع الباقون من زعماء الكتلة وأقاموا مؤتمراً لرجال الصحافة
الفرنسية في الدار البيضاء ، حضره زهاء مائة وخمسين ممثلاً صحافياً ، وخطب
الحاج عمر عبد الجليل خطاباً احتج فيه على تصرفات الإدارة ، وأعلن أن الكتلة
ستتخذ موقفها الحاسم إزاء اعتقال الزعماء الثلاثة ، ثم خطب ممثلو الأحزاب
الفرنسية الحاضرة ، ونددوا بسياسة الحماية في خفق الحريات ، وطالبوا بإطلاق
مراحنا وإعطائنا الحق في إصدار الصحف التى نطلبها ، ثم طلب الفرنسيون
الحاضرون من أعضاء الكتلة أن يسمحوا لهم بالتدخل مع إدارة الناحية عساها
تقتنع بالعدل عن الخطوة التى اتبعتها حباً في السلام وتهدة الأفسكار العامة ،

وفعلا توجه وفد من ممثلى الجبهة الشعبية الفرنسية بالدار البيضاء لمقابلة للسيو اورتليب رئيس الناحية الذى أسمعههم غلظة فى الكلام واحتقاراً فى الاعتبار ، الأمر الذى جعلهم يذسنعبون من مجلسه محتجين .

أما الكتلة فقد قررت أن توفد الأخ الحاج عمر عبد الجليل إلى باريس للاتصال برجال الحكومة ، وشرح الحالة للرأى العام الفرنسى ، وفى الوقت نفسه قررت القيام بمظاهرات تضامنية فى جميع أنحاء المملكة المغربية .

وفى يوم الجمعة الأخيرة من نوفمبر سنة ١٩٣٦ وقعت مظاهرات عظيمة بمدن الدار البيضاء وفاس والرباط وسلاووجدة وتازا وغيرها من المدن والقرى المغربية ، واشتبك فيها البوليس بالمتظاهرين فجرح الكثيرون ، وضرب فيها خليفة المراقب الفرنسى بالبيضاء ، وألقى القبض على بعض أعضاء مكتب الكتلة ، وعلى مئات العاملين من رجالها ، وتسكون المكتب الثانى المؤقت من الحاج الحسن أبى عياد والسيد محمد الديورى وعبد العزيز ابن ادريس والهاشمى الفيلالى ، وواصل العمل للقيام بمظاهرات متوالية ، كما أذاع نشرات عن سير الحركة فى الداخل ونظم إضرابات عامة .

وقد أظهر المعتقلون ثباتاً قوياً وحزماً كبيراً ، وانكشف للادارة ما كانت تجهل من أثر التربية الوطنية التى قامت بها الكتلة فى أوساط أنصارها ، فقد كانوا كلهم على بينة مما يطلبون ، وكانت أجوبتهم للولاة الفرنسيين الذين ناقشهم فى برنامج الإصلاح وما يحتوى عليه من فصول مثيرة اندهاش الإقامة العامة ورجالها ، وقد حكم عليهم بمدد تتراوح بين الستة أشهر والخمسة أعوام ، وكانوا يتنافسون فى المدد التى سيحكم عليهم بها .

وصل الحاج عمر لباريس فذهب توأ لمقابلة مسيو فيدنو وكيل الخارجية الفرنسية لشؤون الشمال الإفريقى ، فأظهر له الوزير استياءه مما حدث ، وحاول أن يهرئ الجنرال نوجيس من مسؤولية الوقائع ، وطلب منه العودة للبلاد لتهدئة الخواطر ، فأجابه الحاج عمر بأنه لا يمكن للخواطر أن تهدأ ما دام زعماء الكتلة

وأنصارها معتقلين ، وقد نظم الحاج عمر مكتباً لكتلة العمل الوطني بباريس ،
ونفذ إصدار نشرة دورية بعنوان (الخبر للغربي) تحمل محل مجلة «مغرب»
الفرنسية ، وأخذ ينشر الحوادث ويعلق عليها بما ألقى الأوساط اليسارية التي لم
ترد أن تفتح حكومة الجبهة الشعبية عملها بما يبدو للمغاربة كخيبة لأملهم فيها ،
وفعلا أصدر رئيس الحكومة الفرنسية المسيو بلوم أمره للجنرال نوجيس
بتحرير المعتقلين وتغيير سياسته للزعجة .

بقى على الجنرال نوجيس أن يتخذ الوسائل التي تمكنه من تنفيذ أوامر
الحكومة دون المساس بما يسمونه بنفوذ الحماية وهيبتها في النفوس ، ولذلك
ذهب توأ لمدينة فاس ، واجتمع أولاً بنخبة من أعيانها الذين أعربوا له عن
تضامنهم مع الكتلة ، ثم اجتمع مع ممثلي الجامعة القروية ، وأخيراً حل بالمجلس
البلدي حيث كان في انتظاره ممثلو الحرف والصناعات والعملة المغاربة ، وقد
تذاكر معهم ملياً في مختلف الموضوعات ، وكانت محاولاته كلها لإقناعهم بضرورة
الحل المباشر لقضاياهم ، فكانوا جميعاً يردونه في صغرى المسائل وكبرها الزعماء
الثلاثة المعتقلين ولبقية رجال الكتلة ؛ لأنهم هم الذين يمثلون الشعب ويمكن
أن يتكلموا باسمه ، وقد عاد الجنرال من فاس متأثراً وناقماً على إدارة الشؤون
الأهلية التي جعلته يخطيء التقدير من أول يوم ، ثم استقبل في الرباط وفوداً
عديدة ، وتفاوض مع جلالة الملك ، وأخيراً بدأ يأمر بإطلاق سراح المعتقلين
زمرة بعد زمرة ، ولما بقينا نحن الثلاثة الأولين فكر في عرضنا على المحكمة
العليا لحاكمتنا بدعوى التهميش والإثارة ، فقدمت القضية للمحكمة ورغم محاولات
المدوب المخزني الفرنسي فقد كان المقررون المغاربة الذين عينهم رئيس المحكمة وغُيِّروا
بمقتضى انتقاد المدوب صراراً يصرون على التقرير الدال على تبرير عملنا وتبرئتنا
ولقد نصبنا ثلاثة محامين ، واحد منهم فرنسي ، واتصل المحامون بالمقيم العام أولاً ،
ثم لما رأى إصرارنا على الدفاع وأن المحاكمة ستعطينا فرصة لعرض أشياء كثيرة
أراد أن يطلب منا إمضاء التزام بعدم الإثارة مرة أخرى ، فرفضنا طبعاً ، كما

رفض إخواننا من رجال الكتلة البارزين بفاس والرباط ، وبعد تردد كبير من المقيم العام قرر إطلاق سراحنا بعد أن قضينا في معتقل البيضاء شهراً كاملاً هذا وقد قام إخواننا في المنطقة الخليفية بكل ما يجب للتضامن معنا ، فكتبوا وخطبوا واحتجوا في الشرق والمغرب ، كما أن أصدقاءنا في تونس والجزائر أعلنوا تضامنهم بالاحتجاج والتأييد ، وقد كتب الأستاذ توفيق المدني في أحد أعداد (الشهاب) مقالا ممتعا فصل فيه هذه الحوادث وما احتوته من حماس ووعي عظيم .

والحق أن حركتنا قفزت قفزة كبيرة بهذه المظاهرات التي سمات فيها دماء كثيرة ، وظهر من جرائها تضامن شعبي كبير ، ولقد كتب إلى الأمير شكيب أرسلان يهنئني بالتحرر ، ويؤكد أن حركتنا أصبحت لا تقل عن الحركات القومية العربية الأخرى في مصر والشام .

الجنرال نوجيس :

اعتبر تعيين الجنرال نوجيس في وظيفة المقيم العام خيبة المغاربة ، ولم يكن اختياره لمكانة له أو لما يزعمونه من معرفته بالروح المغربية ، وإنما هي سياسة دبرها بلوم ليردع بها المعمرين بعد أن عزل يروتون الشخصية المحبوبة لديهم . ومهما يقل عن نوجيس فالعيب الأكبر الذي عرفناه فيه من أول يوم — وهو العيب الذي شهد به الجميع بعد ما رأوا موقفه في الحرب الأخيرة — هو أنه رجل ضعيف العزيمة ، سقيم الوجدان ، كثير التردد ، شديد الأنانية ، ولقد بعثنا له بمجرد تعيينه ملفاً يشتمل على وثائق الكتلة وأعمالها ، فأجاب الأخ محمد اليزيدي بأنه عازم بمجرد ما يصل للمغرب على تنفيذ مطالب الأمة المغربية ، ثم كلف — وهو بباريس — الجنرال ريشار الذي كان حاكماً بالنيابة في فاس بالاتصال بي وبعث الآمال الكبيرة في نفسي وحملني على الثقة بشخص المقيم الغام الجديد .

ولكنه ما وصل للمغرب ، واتصل بإدارة الشؤون الأهلية حتى انقلب ،
 ولما دخل مدينة فاس دخول الفاتحين خطب فيها مندداً بالوطنيين المغاربة ،
 مشبهاً لهم بالفراخ التي تريد مغادرة الأعشاش قبل أن تكسب بالأجنحة ،
 فيكون حظها السقوط والانكسار . ولما رأى من أجوبة الكتلة العملية ما أظهر
 له خطئه في الاستهتار والتسرع حاول أن يصلح الأمر ولو مؤقتاً ، فعاد يستعمل
 سياسة اللين بعد أن جرب الشدة فلم تقده ، ولكننا سنرى إلى أي حد بقي
 الجنرال ألعوبة في يد الأهواء ، وإلى أي مدى سيرته أنانيته الشخصية حتى
 انتهى بضرب الوطنيين ضربة شديدة مات هو معها دون أن يؤثر في الوطنية
 المغربية أو يقل من عزيمته رجالها .

ولقد كانت أول ما قام به بعد أن خرجنا من السجن أن بعث يغرينا
 بواسطة شخصيات شبيهة بالرسمية للاتصال به والعمل على المذاكرة معه في شؤون
 المطالب ، وكنا نترث قليلاً ، وأخيراً اتفقنا على أن نوجه لمقابلته الحاج عمر
 عبد الجليل أولاً ، ثم نذهب عنده بعد ذلك ، وقد استقبل الأخ عمر بالاحترام
 اللائق ، وذاكره في جو يدعو للتفاؤل ، ثم قبل أن يستقبلنا نحن كوفد الكتلة
 العمل الوطنى بعد أن كان مصرأ على عدم اقبالنا إلا بصفتنا الشخصية ؛ لأنه
 لا يعترف بالكتلة ، ولا يقر أن للمغاربة حق تأسيس الأحزاب السياسية ،
 مدعياً أن وجود السلطان بالمغرب يمنع من تأسيس الأحزاب ؛ لأنه هو الذى
 يتوسط لتقديم مطالب البلاد لفرنسا ونوابها ، وهى علة عليقة ، ومع ذلك فلم
 يتمسك بها بعد ما رأى من تشدد سيدى محمد بن يوسف فى المطالبة بحقوق وطنه .
 اجتمعنا مع الجنرال نوجيس ضمن مائدة مستديرة ، وتناولنا بالدرس المطالب
 المستعجلة فصلاً فصلاً ، وكان يعدنا بالعمل لتحقيقها جميعاً ، وأهم ما خرجنا به من
 عنده هو الإذن بإصدار جريدة (الأطلس) العربية الأسبوعية التى تقرر أن تكون
 لسان (كتلة العمل الوطنى) ، وإصدار جريدة (المغرب) اليومية التى كان
 صديقنا المرحوم سعيد حجبى رئيس فرع الكتلة بمدينة سلا قد طلب إصدارها

وتسريح جريدة (عمل الشعب) من عقابها ، كل ذلك في دائرة قانون الصحافة المغربية الصادر في ٢٧ إبريل سنة ١٩١٩ وفي ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ أى دون تحسين ما لحالة الصحافة ولا توسيع لحريتها .

ومن جهة أخرى فإن الأحزاب اليسارية الفرنسية التي سبق أن قاومتنا واتهمتنا بالأفكار الرجعية رأت في المظاهرات التي قام بها الشعب المغربي دليلا على أننا نمثله أصدق تمثيل ، ولذلك قرر اتحاد خمسة عشر فرعا من فروع الحزب الاشتراكي تأييد مطالب الشعب المغربي ، والتعاون مع رجال الكتلة على الكفاح من أجل تحقيقها .

انسحاب عن الكتلة :

وهكذا تكون بالحصول على بعض الجرائد وبتأييد الأحزاب الفرنسية التي في الحكم جو أصبحنا نعتقد معه في إمكانية تنظيم حركتنا على غرار الأحزاب المنظمة الكبرى ، ولذلك عقدت الكتلة اجتماعا عاما بناس وقررت أن تفتح لها مكاتب ، وتضع قانونا جديدا يمكن من مشاركة أنصار الحركة وأعضائها في اختيار السيرين ومراقبة أعمالهم ، ووكالت اللجنة لى وللو زانى وضع مشروع لقوانين الكتلة الجديدة ، فاجتمعنا نحن الاثنين ووضعنا الأصول التي نعتمد عليها في وضع القوانين ، وتكلفت بتحريرها ، وبعد أن انتهينا من مهمتنا عرضنا على الكتلة في اجتماع عام ثان مشروعنا ، ودافعنا عنه مادة مادة ، حتى أقره الجميع بصيغته النهائية مع إدخال بعض التعديلات الخفيفة ، وخلاصة القانون أن الكتلة تتركب من لجنة تنفيذية ، ومجلس وطني ، ولجان فنية ، وفروع ، ولكل من هذه الهيئات لائحتها الداخلية الخاصة بها ، وهي حزب ديمقراطي ينتخب مسيره بمقتضى التصويت السري في مؤتمر عام يمثل الفروع والشعب على نسبة معينة .

وقد قررت الكتلة أن تنتخب لجنة تنفيذية مؤقتة تشرف على فتح المكاتب

وتسجيل المنخرطين بصفة رسمية ، وتستمر في عملها حتى تسمح لها الظروف بعقد المؤتمر العام الذي يقضى به القانون .

وفعلا اجتمعنا في يناير سنة ١٩٣٧ بمقتضى ما اتفقنا عليه ، ووفقا للقوانين التي وضعناها بأنفسنا خرجت نتيجة الاقتراع السري على تكوين اللجنة كما يلي : -

رئيس	علال الفاسي
أمين عام	محمد حسن الوزاني
أمين صندوق	أحمد مكوار
أعضاء	محمد اليزيدي
	عمر عبد الجليل
	عبد العزيز ابن إدريس
	محمد غازي

وبمجرد ما أعلنت النتيجة ، أعلن الأستاذ الوزاني استعفائه من الكتلة ، ولا يريد أن ندخل في تفاصيل هذا الانشقاق الذي حدث ، وما نتج عنه ، وكل ما هنالك أن الأستاذ الوزاني أخذ يعمل لاكتساب أنصار جدد باسم (الحركة القومية) بينما استمر سائر الذين كانوا بالاجتماع العام في عملهم ضمن الكتلة .

هل الكتلة :

مضت اللجنة التنفيذية المؤقتة في عملها ، وجعلت من جريدة (الأطلس) لسان حالها العربي ، ومن جريدة (العمل الشعبي) لسان حالها باللغة الفرنسية ، وجعلت أمينها العام مكان الوزاني المنسحب الأسستاذ أحمد بلافريج ، ثم فتحت مركزها العام بمدينة فاس ، وأخذت تسجل المنخرطين الذين انهلوا عليها بالآلاف من بوادي المغرب وحواضره ، ولكن الإقامة العامة لم يرقها هذا

الانتصار الباهر ، فادعت أننا نريد أن نقوم بمؤامرة على الملك ؛ لأننا نلزم
 المنخرطين أداء يمين على الإخلاص لله والمغرب والملك ، والعمل في دائرة
 (كتلة العمل الوطني) . وبمقتضى ذلك فقد استصدرت الإقامة العامة قراراً
 بحل الكتلة يوم ١٨ مارس سنة ١٩٣٧ . ومن الغد أقفلت السلطة دار المركز
 العام ، ووزعت بيانات تعلن فيها المنع ، كما كلفت منادين في جميع أسواق
 البوادي يعلنون نهاية شأن الوطنيين وإقفال إدارتهم .

الحركة الوطنية لتحقيق المطالب

وإزاء هذا القرار لم نتأخر عن اللضى فى خطتنا ، بل واصلنا كفاحنا الوطنى كما هو ، وواصلنا اتصالاتنا بفروعنا وأنصارنا ، ووالينا إصدار نشراتنا وجرائدنا معطين لحركتنا هذا الاسم الموقت « الحركة الوطنية لتحقيق المطالب » ، ولم تمض بضعة أيام على تاريخ قرار المنع حتى وجهنا للإقامة العامة وقدأ يحاول فتح باب المذاكرة مع الجنرال نوجيس فى شأن تأسيس حزب جديد ، ولكن رئيس ديوانه المدنى اعتذر عن مقابلة الجنرال لاوفد وقال له : « يمكنكم أن تقدموا له المشروع للمصادقة عليه » ، وقد رفضنا نحن تقديم مشروع مكتوب ، وقررنا أن نعمل ونجعل من عملنا مشروعاً واقعياً ، وكان اتجاه المقيم العام واتجاه السيوفينو أن يطلبنا منا تأسيس هيئة ذات لون خاص ترجع للبحث والدراسة فى الشئون العامة وتتضمن بضع عشرات من الوطنيين المثقفين ولا تتعداهم إلى غيرهم ، وقد حاول فيينو تبرير هذا الاقتراح بأن كتلتنا أفادت كثيراً من جهة المباحث التى قدمتها والدراسات التى قامت بها لمختلف للسائل ، مع الشكل العلمى الذى كسا كل احتجاجاتنا وانتقاداتنا ، وأنه بهذا سنتمكن من خدمة قضيتنا دون الوقوع فى اضطرابات أو ارتباكات سياسية ، وطبعى ألا نقبل نحن هذا الحل ؛ لأنه يفصلنا عن غاية عظيمة لنا هى تربية الشعب وتوحيد الجماهير المغربية من حول حركتنا للدفاع عن حقوقنا المغتصبة ، ولذلك فقد قررنا قطع الصلة مع الإقامة العامة وتوجيه وفد لباريس .

سافر وفدنا المتركب من الحاج عمر عبد الجليل والحاج أحمد بلا فريج ليشرحوا للرأى العام الفرنسى الظروف التى حلت بها كتلتنا ، وكان قد مضى على الجنرال نوجيس عام كامل بالمغرب صرح فيه بوعود كثيرة دون أن يفعل

شيئاً ، فحمل الوفد لوزارة الخارجية الفرنسية تقريراً وافياً عن مهازل الجنرال وضيف غريمته ، فاقتبله وكيل الخارجية الفرنسية للشئون المغربية مسيو فرانسوا دى تيسان الذى كان من أعضاء اللجنة الفرنسية لرعاية المطالب المغربية ولجأة (مغرب) سابقاً ، وقد أظهر استنكاره لما سماه بذبذبة نوجيس ، وواعد الوفد بتحسين الحال لم تكن الغاية من هذا الوفد إلا تهيئة المسؤولين بفرنسا والمغرب لقبول ما منقوم به من إعلان الحزب الجديد ، وقد كان الجنرال نوجيس يفهم هذا ، وحاول أن يغرى صديقهينا الوفدين إلى فرنسا بالاتصال به وهو في فرنسا ليقدمهما لأصدقاء له وشخصيات غير الشخصيات التي نعرفها نحن ، ولكن الوفد رفض كل تفاهم مع الجنرال نوجيس بعد أن اتخذ خطته الحاسمة بحل الكتلة والتهديد باعتقال رجالها .

الحزب الوطنى :

وبينا الوفد يوالى نشاطه في باريس إذ عقدت الحركة الوطنية مؤتمراً يمثل جميع فروع الكتلة ورجالها بالرباط في ابريل سنة ١٩٣٧ ، وبعدها تبادل الحاضرون الأفكار قرروا أن يطلقوا على حركتهم اسماً جديداً هو « الحزب الوطنى لتحقيق المطالب المغربية » ، وقد روعى في التسمية امتداد فكرة الكتلة والاتصال بأعمالها ووراثتها برنامجهما الذى هو فى الحقيقة عمل لا ينبغي للحزب أن يضيعه ، ومن الغد أعلنت عن تأسيس الحزب ببلاغ نشرته جريدة (المغرب) . وبعد بضعة أيام أخرى عاودنا فتح المركز العام بفاس فى نفس المكان الذى سبق أن أقفلته الإدارة الفرنسية ، وبدأنا نقبل المنخرطين كالعادة ، ولكننا أدخلنا تعديلاً واحداً هو عدم إلزامهم بالقسم .

ولما كان من الضرورى أن نعلن عن هذا التأسيس الجديد فقد انتهزنا فرصة رجوع جلالة الملك من فرنسا فى أواخر شهر ابريل المذكور ، وبمئنا إليه بهقيات باسم (الحزب الوطنى) فى سائر المملكة ونشرت بهقيات فى الصحف .

حينئذ تحركت الإدارة للعمل ، وبعث الجنرال بلان حاكم الناحية القاسية يستقدمني إليه .

وفي دار الناحية بفاس اجتمعت بالجنرال بمحضر الكولونيل نويل رئيس الشؤون السياسية بفاس ، وباشا (محافظ) المدينة السيد محمد التازي ، ورئيس قلم الترجمة العام القبطان شاربوني . وقد استهل الجنرال الحديث قائلاً :

« بمناسبة رجوع جلالة السلطان لعاصمة ملكه قرأنا في الصحف عدة برقيات وجهت إليه بقصد التهئة من طرف (الحزب الوطني) ، ومن بينها برقية باسم المركز العام للحزب ممضاة منكم ، ومعنى هذا أنكم أعدتم تأسيس الحزب الممنوع » .

فأجبت مبيناً أن (الحزب الوطني) شكلياً ليس هو (كتلة العمل الوطني)، وأن قرار المنع الصادر لا يمكن أن ينطبق على ما أستهناه من بعده .

فقال : « ولكن المركز الذي كان للكتلة هو نفس المركز الذي وضع فيه الحزب ، ورئيس الكتلة هو رئيس الحزب ، وأنصارها هم أنصاره ، فأى فرق هناك ؟ » .

قلت له : « إن المركز والرئيس والأنصار — كل ذلك لا يغير شيئاً من حقيقة واحدة ، وهي أن الحزب الجديد يحمل اسم (الحزب الوطني) ، بينما كان الآخر يحمل اسم (كتلة العمل الوطني) ، وبين التسميتين فرق كبير ، وعلى كل حال فقد حاولنا الاتصال بالجنرال نوجيس لتتفق معه على هذا التأسيس ، ولكن رئيس ديوانه طلب منا أن تقدم مشروعاً فيها نحن أولاء نقدم مشروع الحزب الوطني بمركزه وفروعه ، فإذا كانت لكم عليه ملاحظة فإني مستعد لدراستها » .

فقال الجنرال : « إن هذا ليس بمشروع ، ولكنه استئناف شيء ممنوع »

فقلت له : « كلا . . لقد تقضينا قرار المنع من تلقاء أنفسنا ، وهذا

عمل جديد »

فقال : « وأي فرق بين ما كان وبين ما فعلتم اليوم ؟ »
 فقلت : « لا تنسوا — يا سعادة الجنرال — أن ثمة فرقاً كبيراً ، هو عدم
 وجود القسم في انخراطات الحزب الوطني ، ألم يكن القسم هو ما بررتم به
 منع الكتلة ؟ ! »

فقال : « الحق أني لا أرى في ذلك فرقاً كبيراً »
 فقلت : « بلى » . . والتفت إلى الكولونيل نويل وسألته : « ألم تعتبروا
 القسم شيئاً كبيراً عند اتخاذكم قرار المنع ؟ »
 فقال الكولونيل : « بلى وإن القسم لفرق كبير كما قلتم ، إلا أنه لا يكفي »
 وقال الجنرال : « إن كرامة الدولة الآن ممسوسة ؛ لأن الجمهور يرى
 أمرها قد خرق دون أن تقوم هي بعمل ما ، ولذلك يجب إقفال المركز الجديد ،
 وأنا كما تعلمون قائد عسكري ، لا أعرف إلا تنفيذ الأوامر الصادرة إلى
 من الرباط »

فقلت له : « صحيح أنك عسكري ، ولكنكم في الوقت نفسه رئيس
 ناحية مهمة ، فيجب أن تنبهوا الإقامة العامة إلى أننا لن نقبل هذه المرة إقفال
 المركز دون أن تقابله بما يستحقه من مظاهرات ستؤدي حتماً إلى اضطراب
 الأمن العام ، وأما إذا كان يهمكم فقط مسألة الكرامة فأنا مستعد لتسوية
 أمرها إذا قبلتم اقتراحي »

فقال : « ما هو الاقتراح ؟ »
 فقلت له : « بما أنه يظهر لي أنكم تأثرتم لوجود مركز (الحزب الوطني)
 في عين الدار التي كانت مركزاً للكتلة فأنا مستعد لنقل المركز لمكان آخر ،
 وفي هذا النقل كفاية لإظهار فرق جديد من شأنه أن يحفظ كرامة الدولة »
 فساد الجو صمت خفيف ، ثم قال الجنرال : « إذن أؤتشر إدارة الشؤون
 السياسية في الرباط ، ولها وحدها حق الفصل في الموضوع »
 تلفن الجنرال في الحين للرباط ؛ فأجابوه بطلب الإمهال ساعة ريثما يتداولون

في الموضوع ، وبعد نحو الساعة والنصف دق التليفون ، وإذا بالإقامة العامة توافق على حل المشكلة بمقتضى اقتراحى ، أى نقل المركز إلى مكان آخر كشرط لاعتراف الإدارة بالحزب الوطنى وتركها له .

* * *

لقد رويت ملخص الحديث الذى دار بينى وبين الجنرال بلان ليطالع القارئ على لون من ألوان السياسة التى تسير فى بلادنا ، وليفهم من خلاله شكل التراوح الموجود فى العلاقة بين المغاربة وبين الفرنسيين ، ونحن فى الحقيقة كنا قد فهمنا أن الإقامة لا يمكنها أن تترك الحزب دون عمل ما ، ولو من أجل المبدأ ، كما يقولون ، لذلك اتفقنا على تغيير المكان ، ولم أذهب عند الجنرال إلا بعد أن هبنا الحل الذى سنفنتقل إليه ، وفى هذا العمل ما يدل على فهمنا لعقلية الفرنسيين ومعرفتنا لما أسميه دائماً بالفلسفة الفرنسية .

استأنف الحزب الوطنى أعماله محتضناً كل أعضاء الكتلة السابقة وأنصارها ومجداً فى قبول المنخرطين وتأسيس الفروع والشعب فى سائر البوادي والخواضر واستمرت جريدة (الأطلس) برئاسة صديقنا محمد اليزيدى أهم جرائده ولسان حاله الرسمى ، وأصدر عدة جرائد بالفرنسية سرعان ما كانت الإقامة العامة تقفلها بالتوالى ، وقد جعل من (مطالب الشعب المغربى) برنامج الذى يدافع عنه والغاية الأولى له ، وإذن فقد كان الحزب الذى يجاهد من أجل الاستقلال أولاً والإصلاح والتجديد ثانياً ، ولكنه استمر فى سياسة (الكتلة) التى كانت تقبل الوصول للاستقلال عن طريق تطبيق معاهدة الحماية أولاً ، أو ما نسجيه بسياسة المراحل التى ظهر لنا بعد عقمها وتضييعنا لاوقت فى المطالبة بها ، ولربما كان من الضرورى أن تمر حركتنا بهذه التجربة التى عرفتنا عقلية المستعمرين وعدم استعدادهم لأى تقام ما داموا يستطيعون الماطلة وكسب الوقت لاستمرار ما كان على ما كان .

مبادئ الحزب الوطني :

ولكن المظهر العظيم الذي ظهر به الحزب الوطني هو جهاده المستميت من أجل الحريات الديمقراطية ، وكفاحه في سبيل الدفاع عن الطبقات المستضعفة من الشعب ، وقيمنته في أنه لم يحرص عمله في الدفاع السياسي ، بل بذل جهوداً جبارة في تنظيم الجمهور وتربيته ، وتوجيه الجماعة المغربية نحو الحياة العصرية وقد كانت الأسس التي بنى عليها عمله التجديدي والتهديبي هي :

١ - المغرب يهود متمسكة بامل التمسك بالاسلام :

تجديد الأنظمة السياسية والاقتصادية لا يمكن أن يتنافى مع الأصول الدينية ، أى أن الإسلام يخاطب الفرد لا سيما كعضو في جماعة ، ولهذا فهو مهم بما تحتاج إليه الحياة وسط الجماعة التي أثقلتها الأجيال بأنواع من الجمود يجب أن يتحرر منها ، وعليه ففصل السلطات ، ومشاركة الشعب في تدبير مصالح الدولة والانتخاب ، والمساواة في الحقوق والواجبات الخ ... كلها مبادئ ليست جديدة بالنسبة للمسلمين ، بل هي عقائد جاء بها القرآن وأكدها السنة .

٢ - المغرب متمسك بالنظام الملكي :

لم يعرف المغرب مدة أربعة عشر قرناً شكلاً للحكم غير الملكية ، فالعرش بقي رمز وحدته ودليل ماضيه ، والذي سيكون في المستقبل عامل التوازن الاجتماعي فيه ، ولكن هذا لا يعنى أبداً أن الملكية لا تتطور إلى شكل دستوري على غرار ما يجري في إنجلترا أو في بعض البلدان الإسلامية اليوم . وهكذا أصبحت الوطنية المغربية مجسمة في عقيدة دينية ، هي تحرير المغرب في دائرة دينه ، ومع الإخلاص لعرشه المجيد ، ولتشر هذه المبادئ التي لم تكن إلا تعبيراً عما يجيش بأفكار الشعب كله فقد نظمت عدة دروس شعبية

ومحاضرات عامة في المدارس والمساجد والاجتماعات الخاصة كنت أشرف عليها بنفسى ، وأشارك فيها بما أستطيعه من كتابة وإلقاء ، وهكذا حصل (الحزب الوطنى) على فوز باهر وشعبية أخافت المستعمرين فى كل جهات البلاد .

وسار الحزب الوطنى فى تنظيمه على غرار المشروع الذى وضعناه للكتلة ، فكانت له لجنة تنفيذية ، ومجلس وطنى ، وفروع ، وشعب ، وخلايا ، وللجنة التنفيذية عدة لجان فنية تقوم بالدرس والإشراف على تنفيذ الأغراض الموكولة إليها ، ولهذه اللجان الفنية فروع فى جانب كل مكاتب الفروع تأتمر بأمر اللجان المركزية تحت إشراف مكتب الفروع ومن أهم هذه اللجان :

- ١ - لجنة التعليم .
- ٢ - لجنة الإصلاح الدينى والاجتماعى .
- ٣ - لجنة الإغاثة الوطنية .
- ٤ - لجنة التقويم الخلقى .
- ٥ - لجنة الصحافة .
- ٦ - لجنة الدعاية والنشر .
- ٧ - لجنة الشباب الوطنى .
- ٨ - لجنة حماية فلسطين والأماكن المقدسة .
- ٩ - لجنة الشؤون الاقتصادية .

وقد قامت كل واحدة من هذه اللجان بما يجب عليها فى المدة القصيرة التى أمهل فيها (الحزب الوطنى) . وكنا نرمى قبل كل شىء بهذه اللجان إلى تكوين اختصاصيين فى فروع النشاط الوطنى يتسنى لهم أن يواجهوا الموضوعات التى تعرض لهم عن معرفة واستحقاق ، كما كنا نرمى إلى فسح المجال للشباب العامل المثقف ليتسنى له أن يجد ميادين يبذل فيها نشاطه وينمى فيها استعداداته ، وأيضاً فإننى كنت أرى - وما أزال أعتقد ذلك - أن حزبنا يجب أن يعانق كل شىء فى البلاد ليتمكن له أن يسير الأمة فى الاتجاه الصحيح الذى يراه ،

وأن يهيء وسائل لتحقيق برنامجه الوطني بعد الاستقلال دون أن يجد من الجمهور معارضة أو مقاومة لأنه سيكون حينئذ قد هيء وأنضج .

وقد أسست لجنة التعليم عدة مدارس في المدن والقرى برغم الصعوبات التي تعترض عادة في تأسيس مثل هذه المدارس ، كما عملت بمختلف جهودها على تنظيم القرويين تنظيمًا صحيحًا وحشد طلبتها في صعيد واحد لمقاومة كل تيار يضر بالروح التقدمية في الجامعة الدينية العتيقة ، واستطاعت كذلك أن تبذل جهوداً جبارة في تكوين بعض المعاهد الدينية في وجدة وفضالة مثلاً ، أو بعثها من مرقدها كما قامت بدعوة واسعة النطاق لتعليم البنات وتهذيبهن ، ودعت كذلك لتوجيه بعثات لمصر والخارج ، وذلك بالتوسط لدى الآباء والاستنجاد بالأغنياء وإقناع الطلبة الأذكياء ، وساعدت جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين بفرنسا على السير في مجهودها مادياً وأديباً ، كما ساعدت على تنظيم مؤتمرها وانهاده مراراً ، وعملت على تأسيس بعض جمعيات قدماء التلاميذ بالمدارس العربية الفرنسية وبالقرويين ولكن الحماية كانت ترفض الطلبات المقدمة بها ، وأرادت لجنة التعليم أن تؤسس (جمعية أصدقاء الطلبة) فدعت لذلك وجمعت المهتمين بالتعليم ووضعت البرنامج وبدأت العمل ، ولكن الحماية أوقفت عملهم ، ورفضت الإذن لهم بالجمعية ، واهتمت بمحو الأمية اهتماماً لا نظير له ، ففتحت الدروس الليلية في مختلف الأوساط ، خاصة بفاس ومراكش حيث بلغت هذه الدروس درجة عليا في عدد المتردين عليها ، واستقدمت من أبناء المدارس البربرية أفراداً كانت تعلمهم العربية وقراءتها المتنوعة عنهم في مدارس السياسة البربرية ، وألبت الرأي العام للدفاع عن الطلبة الذين اضطهدوا بالتحيزات وغيرها في سبتمبر سنة ١٩٣٧ كما ألبت طلبة القرويين للاضراب للدفاع عن مطالبهم الحيوية ، وأسست للطلبة دوراً يجتمعون بها للمحاضرة والمذاكرة بفاس والرباط-وسلا ووجدة وغيرها من المحلات كانت تجمع بين طلبة المعارف القديمة وطلبة المدارس العربية الفرنسية الذين يتبادلون الرأي والمشورة ، ويكمل بعضهم الآخر فيما ينقصه من

معرفة أو تدريب .

وواصلت لجنة الإصلاح الديني والاجتماعي العمل لتثبيت دعائم السلفية ومقاومة أدعياء التصوف ، ونزع الخرافات من الأذهان ، وشكلت لجنة تابعة لها لتنظيم الوعظ الديني والدعوة لإصلاحه ؛ فوضعت خطباً عصرية ، وسعت لتعيين بعض المتنورين من الشباب المصلح لتولى مناصب دينية ، واهتمت بجماعات المحافظين على القرآن الكريم ، فجمعت أشتاتهم ، وكونت منهم لجاناً منظمة تتركز كلها في يد (لجنة الإصلاح الديني) . وهذه الجمعيات هي التي وحدت القراءة بصوت واحد في المساجد ، ودعت إلى التجويد في القراءة ، وأنشأت عدة خزائن ممتلئة بالمصاحف في كل مكان ، وقد كان لها دور كبير في الدعاية لنشر الفكرة الوطنية وإعلاء سمعة الوطنيين في وسطنا المؤمن بالله . كما قامت بالدعوة لتحسين حالة العائلة ومقاومة عادة التسرى ، وإذاعة مقالات ومحاضرات عن معنى الاطمئنان الزوجي للانسان ، ونشرت بعض الرسائل التي تدعو للرجوع للسلفية الأولى ، أو تهدي إلى اتباع روح التربية العصرية في العقل والبدن .

وأدخلت تحسينات على نظام الحفلات الرسمية وغيرها في المولد النبوي ؛ فأصبحت موجهة توجيهاً صحيحاً تليق بهذه الذكرى العظيمة وصاحبها الأكبر ، وأسست حفلات الهجرة النبوية وعطلتها ، ونشرت الأناشيد الدينية التي تتفق مع حاجة الوقت وروحه ، وسعت للتخفيف من كثير من المظاهر المنافية للدين والتي كانت تقع بمناسبة ذكريات نبيلة كتقديم النعائر وأنواع الهدى بأضربة بعض الصالحين ، وقد وجهت الأمة في ذلك توجيهاً صحيحاً يحفظ في نفسها روح الاحترام لذكرى أبطالها وأوليائها في الوقت الذي يحررها مما التصق بها من خرافات وأوهام .

وفي الناحية الاجتماعية جاهدت اللجنة جهاد الأبطال لتمتيع العملة ببعض الحقوق الضرورية ، وحصر العمل في ثمانى ساعات ورفع أجورهم ، ودعت

دعوة قوية لتأسيس يوم العطلة الأسبوعية برغم العرافيل التي وجدتها من الحكومة ومن الجامدين ، وقد نجحت في جعل مدينة فاس وبعض المدن الأخرى تقفل كلها يوم الجمعة عن شعور بروح التضامن وإيمان بضرورة التنظيم الاجتماعي .

وقد عملنا كل ما نستطيع لتكوين حركة نقابية بالمعنى الصحيح للكلمة ، وفعلا لي العملة دعوتنا وأخذوا يجاهدون في سبيل حقوقهم بالمطالبة تارة والتظاهر حيناً والإضراب آونة ، ولكن السلطة كانت تتولى قمعهم في كل الأوقات دون أن تسمح لهم بالدفاع عن مصالحهم أو تتولى هي الدفاع عنها ، وقد توصل العمال الفرنسيون بالمغرب للحصول على حق تأسيس فروع الاتحاد النقابي الفرنسي ، ولم تسمح الإدارة المغربية بهذا الحق ولا تزال مصرة على منعهم منه إلى اليوم ، فوجد العملة المغربية أنفسهم ووجدنا معهم في كفاح مزدوج : هو مقاومة النع الحكومي للحق النقابي المغربية في الوقت الذي تقاوم فيه تأسيس نقابة أجنبية في البلاد تريد أن تجمع في دائرتها كل العملة المغربية ، وتنظمهم وتعبئهم لخدمة أغراض غير أغراضنا ، ومصالح ليست في كل حين هي عين مصالحنا ، ولذلك فقد جرت بيننا وبين نواب م . ج . ط . الفرنسية مشادة عنيفة ، ومناقشة قوية للحيولة بينهم وبين جلب العمال المغربية لمنظمتهم ، ولكنهم في الحقيقة كانوا مؤيدين بصفة غير مقصودة من طرف الإقامة العامة التي كانت تصمد لكل مطالباتنا بالحق النقابي في الوقت الذي تعترف لنا بأنه لاحق للفرنسيين بأن يقبلوا المغربية في النقابة الفرنسية ، وأن المغربية الحق في أن يطالبوا بتأسيس نقاباتهم القومية ، ولكن اعتبارات سياسية تجعل الإقامة « بزعمها » مرغمة على تأخير الاعتراف بهذا الحق .

وكانت وجهة نظرنا أن العملة المغربية والعملة الموجودين في المغرب يجب أن يؤسسوا نقابات مغربية تتجمع كلها ضمن اتحاد مغربي خاص على غرار الاتحاد للنقابي الفرنسي ، ولكنه ليس جزءاً منه ، ويمكن للاتحاد المغربي أن ينضم

بنفسه للاتحاد الدولي العام كما ينضم إليه الاتحاد الفرنسي ، ويجب أن يكون الاتحاد المغربي بعيداً عن المناقشات الدينية والسياسية كي يتسنى لجميع الأيدي العاملة الاشتراك فيه والارتباط برابطة واحدة هي رابطة الشغل ، أما الفرنسيون فكانوا يريدون تقوية أعضاء الاتحاد الفرنسي للشغل الذى يسيطر عليه اليساريون ليتمكنوا من استعمال العملة المغاربة للدفاع عما يعمل له اليساريون فى فرنسا ، مع أنه ليس من المعقول أن يصدر ليون جوهر فى باريس أوامر ناتجة عن اعتبارات محلية وينفذها المغاربة فى بلادهم التى هى أجنبية عن فرنسا ويجب أن تظل بعيدة عن التأثير بالعوامل الداخلية الفرنسية ، ولما صمدت الحكومة فى مقاومتنا حاولنا أن نعوض النقابات بتأسيس جمعيات تعاونية للعمال المغاربة ، فشكلنا عدة جمعيات للسواقين المغاربة ولبعض المهن الأخرى ولكن الجواب كان الرفض الدائم ، فبقينا نعمل برغم ذلك فى شكل لجان غير معترف بها كل هما هو تأليب العمال ودفعهم للمطالبة بحقوقهم ، وتوجيههم فى ذلك التوجيه الصحيح ، وسرى من بعد أن الحق النقابى ما يزال مرفوضاً إلى اليوم فى المغرب الأقصى .

ونظرت لحالة الصناعة المغربية فألبت رجالها ودعوتهم لخلق روح تعاونية بينهم ، ودافعت عن مصالحهم دفاعاً قوياً ، وهيأت لهم أسباب تجديد منظماتهم وحق اختيار أمنائها ، وسهلت لهم كل الأساليب التى مكنتهم من رفع صوتهم عالياً ، وقد كنت رفعت باسمها تقريراً للحكومة يبين الشكل الذى يجب أن ينظم به التعاون الصناعى لإنعاش الصناعة المغربية وتطويرها ، وفرقت بين ما يجب أن يكون عليه تنظيم العملة فى المعامل الكبرى وبين ما يجب أن يكون عليه حال صغار الصناع التقليدى ، وبالجملة فقد عملت لغاية واحدة هى التقليل من الفروق بين الطبقات للقضاء عليها نهائياً .

وقد بذلت اللجنة جهوداً جبارة للعمل على إقرار الملك العائلى الذى لا يقبل التفويت ، وحماية الفلاحين من عبث القواد والمراقبين وأدعياء الطرق والمرابين .

وكانت في البلاد أزمة خانقة نشأت عن بؤس الفلاحين والصناع وكساد التجارة ، وزادها استفحالا اليبس الذي أصاب البلاد في سنة ١٩٣٦ وما بعدها ؛ فقامت لجنة الإغاثة الوطنية بتوجيه العاملين لتشكيل اللجان والجمعيات والهيئات المتعددة لإطعام الجائعين وإيواء اللاجئين ، وقد كان مركز اللجنة بفاس يقدم ٣٥٠٠ أكلة في اليوم ، وهكذا غيره من الفروع التي انبثت في سائر أنحاء المملكة وكانت تؤيدها خطب الزعماء ومقالات الكتاب التي تنشرها (الأطلس) عن حالة البؤس المغربي ، فتوجه نظر الشعب والإدارة لخطورة الحال ، ولم تكن هذه الإسعافات التي هي محض صدقة وإحسان بالنظر إلى تنال تأييد الحماية أو غض النظر عنها ، بل لقد كانت تجد في مقاومتها الفعالة التي طالما حالت بينها وبين قيامها بمهمتها . ولقد تعارفت لجنة الإصلاح الديني والاجتماعي ولجنة الإغاثة على القيام بأعمال جبارة ، وتوجيهات صحيحة ، وتناولت مسائل كبرى كمقاومة (مدن القصدير) والدعوة إلى تعويضها بحارات جديدة ، ودعوة الأغنياء لبناء مساكن رخيصة لإيجارها للفقراء ، والمطالبة بإسقاط الضرائب المفروضة على العاطلين ، وتأسيس مراكز لتشغيلهم وغير ذلك من الأعمال التي لا يمكننا حصرها ، كما تناولت المسائل البسيطة كلجان ختان أبناء الفقراء ، وتحسين حالة الحمامات العمومية وغيرها ، وكانت للجنة الإغاثة مهمة أخرى تقوم بها في الظروف الحرجة ، وهي إسعاف عائلات المنكوبين في القضية الوطنية من مسجونين ومعتقلين وأيادى ، وقد استمرت في عملها بعد اعتقالنا فأدت للحركة خدمة عظيمة لا يمكن أن تنسى .

وأما لجنة التقويم الخلقى فقد كانت مشكلة من طلبة القرويين وتلامذة المدرسة الثانوية بفاس ، وكان لها فروع من طلبة المعاهد الدينية والمدنية بسائر المدن المغربية ، وكانت ترمي لمقاومة الأخلاق السيئة في وسط الشباب وغيره من أبناء الشعب ، وذلك بإقامة اجتماعات وإلقاء محاضرات ونشر مقالات تبين خطورة بعض العادات الشائعة على الأخلاق القومية ، وأكثر من ذلك أن

شباب هذه اللجنة كانوا ينبشون في كل المحال العامة يدعون الناس للعدول عن شرب الخمر وتعاطي المخدرات ، ويعملون على إقفال الحانات في الأحياء الإسلامية وقد أدى عملهم إلى نتائج محسوسة في أنفسهم وفي غيرهم ؛ إذ أخذوا يشعرون بضرورة تحرير أنفسهم وتربيتها حتى يكونوا محل القدوة الصالحة لغيرهم ، في الوقت الذي استطاعوا أن يقنعوا الكثير من رجال الشعب بضرورة العدول عن بعض الأعمال الساقطة ، وأهم من ذلك أيضاً أنهم تعودوا على الانصال بصميم الشعب ودراسة أحواله وملاحظة أمراضه والبحث عن ما يحتاج إليه من عناية وإصلاح فافتننوا بضرورة التفكير بالغير ؛ الأمر الذي كون منهم رجالاً يعملون اليوم في حقل (حزب الاستقلال) لفائدة البلاد وخيرها .

وقامت لجنة الصحافة بتركيز أعمال الصحف الوطنية وتوجيهها وتنسيق دعواتها ، والدفاع عن مصالحها وربطها بغيرها من الصحف الأجنبية ، والاهتمام برجالها ، وجمع المستندات وتنسيق القصاصات التي تتناول القضية المغربية من جميع جهاتها وقامت إلى جانبها لجنة الدعاية والاستخبارات بتوجيه عام لمختلف أنواع الدعاية الوطنية في الداخل والخارج ، وتحرير البلاغات الحزبية ، ومقاومة الدعاية المعادية والكتابة عن حياة الحزب . وتعميل أعماله ، وتبرير خطته ، وتنظيم المهرجانات العامة والخاصة ، ومؤتمرات الحزب وشبابه ، والإشراف على مضاعفة التشكيلات الحزبية والهيئات التابعة لها والتجول بينها والحديث إلى أفرادها ، والاستخبار عن كل أعمال الإدارة ، مراكزها وفروعها ، والتحمس لوجهة نظرها في كل مسألة قائمة ، والبحث عن تيارات الآراء الشعبية والأجنبية ، وأثرها الموافق أو الماكس في الداخل ، وكانت تشرف على نشرات الحزب الخاصة (من غير الجرائد) وتحررها وتوجيهها ، ثم تطبعها وتذيعها ، وقد تبين بعد التجربة أن لجنة الاستخبارات والدعاية قدمت للحزب الوطني خدمات جليلة يجب أن تذكر لرئيسها الأستاذ الهاشمي الفيلاي بما تستحقه من تنويه وتقدير .

وقامت لجنة الشباب الوطني ببذل كل ما يمكن لتنظيم الشبيبة المغربية

ضمن فرق رياضية وجمعيات كشفية بعد أن لم تتمكن من تنظيمها ضمن مؤسسة خاصة لشبيبة الحزب كما كانت تريد ، لأن السلطة الفرنسية لم تسمح بذلك على عاداتها في الحيلولة بيننا وبين كل عمل تقدمي ، على أن هذه الفرق الرياضية والكشفية نفسها لم تحظ قط بمصادقة الحكومة ، وإنما كنا نبرر عملنا بتقديم مشروعات التأسيس للإدارة ، ونمضي في العمل منتظرين الجواب الذي ياتي عادة شهرين حتى إذا انتهى جاءنا الرد التقليدي بالرفض ، فنشكل لجنة إدارية جديدة ونقدم مشروعاً جديداً واسماً جديداً ونمضي في خطتنا حتى يصل الجواب ، وهكذا دواليك . وبالرغم من ذلك فقد استطعنا أن نخلق في الشباب جو الحب للرياضة والتدريب عليها والتربى على مبادئ الكشفية الصحيحة . وقد استمرت هذه الحركة قائمة حتى انحلال (الحزب الوطني) الرسمي واعتقال زعمائه ، ثم بلغت منتهى الازدهار الآن في (حزب الاستقلال) على ما سنبينه ، ولكنها لم تخط قط باعتراف رسمي ولا إباحة أكثر من غض الطرف في بعض الأوقات ، مع استثناء العطف الذي تحظى به من صاحب الجلالة راعي كل حركة إصلاحية وقامت اللجنة أيضاً بتأسيس جمعية انشبان المسلمين والهداية الإسلامية وغيرها من المنظمات التي منعها الحماية الفرنسية منعاً باتاً .

وبذلت لجنة حماية فلسطين والأماكن المقدسة مجهودات جلية في العمل لإشهار الرأي العام العربي بخطر الصهيونية على العروبة كلها وإذاعة كل منشورات اللجنة العربية العليا وفتح اكتتابات وبعث احتجاجات والقيام بإحياء يوم فلسطين من كل سنة وغير ذلك من الأعمال التي كنا نشارك بها العالم العربي والإسلامي ، وقد استطعنا أن ننشر الدعاية ضداً على الصهيونية حتى في أوساط اليهود المغاربة إلى حد أنهم أمضوا معنا وثيقة مشتركة وجهناها للخارجية الإنجليزية احتجاجاً على قرار اللجنة الملكية التي قررت تقسيم فلسطين لثلاث مناطق ، وكان لعلاقتنا الحسنة إذ ذاك مع الاشتراكيين الفرنسيين أثرها في موقف فرنسا حين عرض قرار اللجنة المذكورة لدى جمعية الأمم ، فقد اتصلنا بالسيو

فابينو والمسيو دوتيسان في الموضوع ، كما اتصل بهما الأمير شكيب وأقنعهما بضرورة اتخاذ سياسة فرنسية ترمي للتقارب مع العرب في صالح الطرفين .

وقامت لجنة الشؤون الاقتصادية بكتابة عدة مذكرات ورفعها للحكومة فيما يرجع المسائل المتعلقة بالسياسة المالية والفلاحية ، وعاضدت جمعيات النقل الصغير في الدفاع عن حقوق النقالين وتبرير مطالبهم في الصحافة وغيرها ، كما طالبت بتأسيس معارض زراعية وصناعية ، ونشرت دعاية واسعة النطاق تبحث فيها على تأسيس الشركات والجماعات التعاونية ، وهي وإن لم تنجح كثيراً بقدر ما نجحت اليوم أختها في حزب الاستقلال فقد وضعت الاتجاه الصالح الذي نسير عليه اليوم .

ولسنا نريد أن نسجل هنا كل ما قامت به هذه اللجان وغيرها من اللجان المؤقتة في بضعة أشهر ، فنحن لم نتكلم عن الحفلات الأدبية ورجالها ولا على أجواق التمثيل والموسيقى وغيرها مما تأسس تحت عامل الحزب وتنشيطه ، وإنما نريد أن نصور بهذا العرض الموجز ضرورياً من ألوان المقاومة التي نظمها شعب ينبعث رغبة في الحياة والتحرر ، وردود الفعل التي قام بها نظام استعماري جبان وبخيل ، وفي ذلك من العظة والاعتبار الشيء الكثير ، وعلى رأس هذه اللجنة كانت تشرف اللجنة التنفيذية بالتوجيه والتدبير إلى جانب ما تقوم به من عمل سيامي خطير ، وامل أهم ما قامت به في هذا الميدان هو دعايتها القوية في الداخل والخارج لفائدة برنامج الإصلاحات المغربية ، فقد استطاعت أن توحد من حوله الأمة كلها مسلميها ويهوديها ، واليهود بالمغرب لم يكونوا يميلون للحركات الوطنية بل كانوا يتأثرون أثر يهودي الجزائر وتونس فيطالبون بالتجنيس أو بغير ذلك من الاختصاصات التي تجعلهم خارج النطاق الأهلي وتحشرهم في الاعتبار مع الفرنسيين والأوروبيين ، فبذلت اللجنة التنفيذية جهوداً جبارة لإقناعهم بأنهم مواطنون يجب ألا يفكروا في حل لمشاكلهم خارج الدائرة المغربية ، وقد طلبت من اللورد لوكاش رئيس العصبة الدولية لمقاومة الحركات العدائية للساميين والتي تضم أكثر من سبعمائة ألف عضو يهودي أو صديق لليهود أن يعقد مؤتمراً

لعصبته بالمغرب الأقصى لدراسة حال اليهود المغاربة وتقرير مصيرهم النهائي ،
 وفعلا انعقد المؤتمر بالرباط وحضره بصفة ملاحظ عن حزبنا الأستاذ أحمد بلافريج
 والأستاذ محمد اليزيدي ، واتخذ المؤتمر قراراً يقضي بأن برنامج الإصلاحات
 المغربية هو برنامج العصبة نفسها التي تطالب به لفائدة اليهود المغاربة ، وقرر
 الموجودون هناك تمسكهم الدائم بجنسية البلاد ورعوية جلالة الملك وتأيدهم
 لمطالب الشعب المغربي والحركة التي يقوم بها الحرب الوطني من أجل تحقيقها .
 وفي الوقت نفسه حصلت على إقناع أحزاب الشمال بفرنسا لاعتبر من مطالب
 الشعب المغربي مطالب الطبقة المستضعفة لفائدة العملة المغاربة ، وهكذا قرر ممثلو
 الحزبين الاشتراكي الفرنسي والشيوعي الفرنسي بالمغرب مصادقتهم على برنامجنا
 وتأيدهم لمطالبنا ، ولما اجتمع المؤتمر الاشتراكي العام بمرسيليا في يولييه سنة ١٩٣٧
 قدم له مسيو شينييو تقريراً مستمداً كله من برنامجنا ، وقد حضر في هذا المؤتمر
 بصفة ملاحظين صديقنا الحاج عمر عبد الجليل وصديقنا الحاج أحمد بلافريج .
 وأما الحزب الحر الدستوري وحزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين
 وغيرهم فقد انعقد بيننا وبينها اتفاق متين وارتباط أكيد قوى تضامن الشمال
 الأفريقي وتعاضده في مقاومة الاستعمار الأجنبي ، وأما معاضدة العالم العربي
 والإسلامي فكانت لا تزداد إلا قوة بما تبديه من الاهتمام الزائد وبما كان يقوم به
 الطلبة المغاربة في المشرق مع العون المعنوي الذي أسداه لحركتنا صاحب العطفة
 الأمير شكيب أرسلان رحمه الله وأصدقائه العاملون أمثال الأستاذ محمد علي الطاهر
 الذي وقف جريدته «الشورى» أولاً «والشباب» ثانياً على نشر فظائع المستعمرين
 وفضائل رجال الحركة العربية المخلصين .

وللحزب الوطني مواقفه الحازمة في مقاومة الرجعية الحاكمة وتأيد الحريات
 العامة وحشد الشعب للدفاع عنها ، وقد كان في مقدمة الحملات التي نظمها حملته
 على القواد الكبار الذين سخرُوا أنفسهم لخدمة الاستعمار وتأيد رجاله وتنفيذ
 مقرراته وأعماله ، وأهل أخطر ما قام به في ذلك كفاحه المستميت للباشا الجلاوي

وتصرفاته في الجنوب ؛ تلك المقاومة التي حررت سكان المدينة المراكشية من ضريبة الدور التي كان يفرضها عليهم الجلاوي أمداً طويلاً ، وحتمهم من مدينة الفسق التي اتفق الجلاوي مع بعض الشركات الأجنبية على تأسيسها ، وبعث في نفوسهم الشعور بالعزة والإحساس بالكرامة ، وأعطتهم الفرصة التي يخرجون بها من دور خائق وحكم حائق ، وأرثهم كيف يجب أن يحاسب الشعب المتصرفين في أعماله حين نددت بالقائمين على الجمعية الخيرية والشئون البلدية . وقد بذل إخواننا رجال الجنوب مجهوداً جباراً في خدمة مبادئ الحزب والدفاع عن الطبقة المستضعفة التي استعبدها كبراًؤها وأذلها حكامها ، ومن الحق أن ننوه هنا بموقف صديقنا الأستاذ المختار السوسي والبطل المرحوم السيد محمد الملاح دون أن ننسى فضل العاملين الكبارين الأستاذ عبد الله إبراهيم وعبد القادر حسن . ولو أننا حاولنا تسجيل كل عمل جليل قامت به حركتنا في هذه المرحلة لاحتجنا إلى وقت طويل وتدقيق لا نملك من وسائله اليوم إلا اليسير ، ولكننا لا يمكن أن نتفل عن ذكر بعض الأحداث المهمة التي تدل على ما يشابهها وتعرف بالروح الوثابة التي كانت تملأ نفوسنا . وسنقتصر على ثلاث نقاط أساسية ، هي الدفاع عن الفلاح ، ومقاومة البؤس والدفاع عن الدين

الدفاع عن الفلاح :

وقد تجلّى عملنا في سبيل الفلاح بمظاهر مختلفة أشرنا لبعضها حين سجلنا عمل الإصلاح الديني والاجتماعي ، ومنها دفاعنا عن أراضيهم ومقاومة مبدأ نزع الملكية لأصلحة الاستعمار ، وقد وصلنا إلى نسخ الظهير (المرسوم) الذي يعتبرها من المصالح العامة ، ووقف الحزب الوطني موقفاً عظيماً بدفاعه المستميت عن المائتي ألف هكتار من أراضي تادلة التي كان مقرراً نزعها منذ أمد طويل ، ثم قاومت ذلك حركتنا فتأخر التنفيذ ، وحاول الجنرال توجيس أن يعاود تنفيذ المشروع فجند الحزب الوطني القبيلة كلها للدفاع عن حقها ، وأيدها وناضل

عن مبدأ حرية التملك الشرعى ، وانتهى الأمر إلى اعتقالات كثيرة للوطنيين
التادليين ، ولكن مشروع الإقامة أوقف ووزعت بعض الأواشي على الفلاحين
المغاربة فعلا .

وحاول المستعمرون أن يستبدوا بوادى إيمور بنواحي مراكش في سنة لم
ينزل بها المطر الكافى ، فاشتكت القبيلة دون أن يسمع لها شكوى ، ولكن
الحركة الوطنية تقدمت للدفاع عن حقها ونظمت لها مظاهرة عظيمة احتشد فيها
أعيان القبيلة ووجهاتها بدار الناحية ، ورغماً عن كل المحاولات التى قام بها
الجلالوى والجنرال دولوستال للتضامن مع المستعمرين فقد صممت القبيلة على نيل
حقها ولو بالاستماتة فى سبيله ، وقد انتهى الأمر بإرضاء نسبي لآيت إيمور يضمن لها
سقى أراضيها من الوادى ويترك بعض أيام الأسبوع لسقى أراضي المستعمرين .
وكثر استبداد الإدارة بقبيلة بنى يازغة من أحواز مدينة صفرو بناحية فاس
واستطاع بعض العمرين وبعض أغنياء اليهود أن يستولوا على الوادى الذى يسقى
القبيلة كلها من أعلاه ، فأخذوا يقبضونه عن القبيلة كلما شاءوا ، وكان فى القبيلة
فرع قوى للحزب الوطنى يبدى معارضة كبيرة لقائدها البزارى الذى كان أداة
مسخرة للاستعمار ، فعظم على الجنرال بلان حاكم الناحية الفاسية أن يرى الوطنية
تكتسح بوادى المغرب كما عمت مدنه ، فقاوم الوطنيين بمختلف الأشكال ،
ومن جملة ما منعهم من السقى ، ونفذ المعمرين رغبة الجنرال واشتكى الفلاحون
لدى المراقبة فطردوا من أبوابها وبعثوا وفداً للإقامة العامة يشرح مظلمتهم
فكان حظهم الاعتقال بعد الرجوع ، ووقعت مظاهرة من إخوانهم بدار
المراقبة بصفرو شتتها البوليس ، ثم قرر الفرع الوطنى القيام بعصيان مدنى ضد
أوامر الإدارة وأدائها ، واستدعت المراقبة رجال الفرع فرفضوا تلبية الدعوة ،
فتوجه إليهم القائد صحبة كوكبة من الخيالة فاعتصموا بيوتهم ، وأطلق القائد
النار على بعضهم فهاجوا وهجموا عليه ، وجرت معركة أسفرت عن جرح القائد
وبعض رجاله .

واهتز الجنرال بلان حاكم الناحية ، واهتز معه الجنرال نوجيس وأصدر بصفته القائد الأعلى للجيش أمره للفرقة الثامنة للفرسان بمدينة فاس أن تتوجه لبني يازغة وتهاجم القبيلة التي ليس بيدها سلاح ، وذهب الفرسان وفعلوا بالمغاربة العزل مالا يتصور من أنواع الوحشية ؛ إذ قتلوا الرجال وفتكوا بالأعراض ، ونهبوا المواشى ، وكسروا حتى أثاث البيوت ، وأقامت الفرقة بالقبيلة عشرة أيام تأخذ منها مؤنّها وتعتقل من سلم من القتل من أفرادها ، ولما رفعنا الاحتجاجات الصارمة وطالبنا بإطلاق المعتقلين وأداء التعويض للقبيلة عما ضيعه الجند من مالها أصدر الجنرال تنويهاً عسكرياً بما قامت به الفرقة الثامنة في بني يازغة من أعمال تشكّر عليها ؛ إذ كانت عنوان الطاعة ومثال الاستبسال !

وفي نهاية أغسطس سنة ١٩٣٧ ؛ أصدرت إدارة الأشغال التابعة للإقامة العامة أمراً بتحويل ماء (أبي فكران) وهو النهر الذي يروى مكناس وأرباضها بماء السقي والشرب الكافي ، وقد حاولت الإدارة أن تحوله كله لمصلحة أربعة معمرين فرنسيين ، وادعت أولاً أن النهر ملك للدولة ، فأثبت الأهالي برسوم قديمة تملك المكناسيين له ، وتقسيمه بين بساتينهم ومنازلهم بمقتضى وفاق عرفي بينهم ، فحاولت الإدارة اعتباره من أملاك الأوقاف الإسلامية التي قبلت أن تعوض عنه من طرف بلدية مكناس بعوض نقدي ، ولكن المحكمة الشرعية التي نظرت في رسوم الماء رفضت اعتباره وفقاً ، فلم يبق إلا استعمال القوة في اغتصاب الحق من ذويه ، وقد احتجبت المدينة بسائر الأساليب السلمية ، وكتبنا في صحف (الأطلس) و (المغرب) و (العمل الشعبي) عدة مقالات توضح الحق وتطالب الحماية بالإنصاف ، ولكن الحماية رفضت اعتبار مطالبنا أو قبول احتجاجاتنا .

وفي أول سبتمبر احتشد جمهور من المكناسيين لتسجيل تعرضهم على مشروع تحويل الوادي بباب الإدارة البلدية ، فاعتقل المراقب المدني عديداً من الوطنيين ، وفي الغد وقعت مظاهرة أشد احتشاد فيها أكثر من عشرة آلاف شخص معلنين تضامنهم مع معتقلي الأمس ، ووقعت هتافات ضد الاستعمار

ومطالبة باجلاء المعمرين الفلاحيين ، وقد أصدر الجنرال حاكم الناحية أمراً باستقدام جحفل كبير من اللقيف الأجنبي والفرنسيين ، فاستمر المتظاهرون وأطلق الجيش عليهم الرصاص فقابلوه بالرعى بالحجارة ، وقتل ١٥ شخصاً من المغاربة وجرح مائة من الفريقين ، واستمر الهياج والتظاهر ، وكتبت جرائد (العمل الشعبي) و (الأطلس) و (المغرب) مقالات تطالب فيها بالبحث عن المسؤولين ومعاقبتهم .

وفي الغد توجه وفد من الحزب الوطني لمقابلة مدير الشؤون السياسية المسيو سيكو ومطالبته بإطلاق المعتقلين المكناسيين وترك الوادي لأصحابه ومعاقبة المسؤولين في إطلاق الرصاص على متظاهرين محتجين ، ورغم الجاملة التي أبدتها مسيو سيكو فإن موقف الإقامة لم يكن بيناً ، ولذلك فقد وقعت يوم ٨ نوفمبر مظاهرة أخرى وإضراب عام بمدينة مكناس؛ الأمر الذي حمل الجنرال نوجيس على التوجه بنفسه إلى المدينة ومقابلة ممثلي الحركة بها ووعدهم بالنظر العاجل في قضية الماء .

وقد نظم (الحزب الوطني) مظاهرات تضامنية في سائر المغرب ، وأعلن الإضراب الكامل في سائر المدن المغربية لمدة يوم واحد احتجاجاً على سياسة القمع التي اتبعتها الإقامة ، كما نظم صلوات عامة في مساجد المغرب ترحماً على الشهداء ، وضاعفت الصحف الوطنية حملتها ، فأوقفت الإقامة العامة جريدة (العمل الشعبي) وحجزت أعداداً من (الأطلس) و (المغرب) و بررت بالجو المتوتر منعنا من عقد مؤتمر جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين الذي كان موعد انعقاده بالمغرب هذه المرة أيضاً .

وحدث في المنطقة الخليفية أن حاولت بلدية تطوان الاستيلاء على بعض عيونها لفائدة المعمرين أيضاً فاحتج ذوو المصالح المغربية ، وأدى الأمر إلى اعتقال ثلاثة من الشباب الوطني ، فنظم (حزب الإصلاح) مظاهرة كبيرة تراجعت أمامها الإقامة العامة الأسبانية ، وأطلقت سراح الشبان الثلاثة ، وأوقفت تنفيذ

القرار الصادر في شأن العين .

لقد كانت كل هذه الحوادث وأمثالها عنواناً على اهتمام الحركة الوطنية بالدفاع عن حقوق المغاربة أفراداً وجماعات ، وبالأخص على اهتمامها بالفلاحين الذين أصبحوا موطن استغلال الفرنسيين وأذئابهم ، وهذه الحوادث المحلية ألزمت الإقامة العامة باعتبار ما كتبناه في عدة مذكرات منذ عهد (الكتلة الوطنية) الأولى مطالبين باتخاذ سياسة مائية تُنظَّم الأنهار المغربية وتضع لها مايلزم من السدود ، وترم السواقي التي تتشرب كثيراً من الماء ، وقد بدأ الجنرال نوجيس في تنفيذ هذه السياسة بنواحي تادلة في الجنوب ، ولكنها لحد الآن لم تؤت النتيجة المقصودة ، مع أنها هي الحل الوحيد الذي يضمن سقي الأراضي والخروج عن حالات اليبس التي تطرأ على البلاد ، وبها من الماء ما يكفي ويشفي

مقاومة البؤس :

لم يقف (الحزب الوطني) عند العمل الإيجابي الذي قامت به لجنة الإغاثة التابعة له ، ولكنه وإلى دفاعه عن المعوزين ، فكان لا يخلو عدد من (الأطلس) من مقالة في البؤس المغربي وتبيين أسبابه وضرورة الاهتمام به ، وكان الرأي الذي دافعنا عنه هو وجوب الاهتمام بالطبقات الفقيرة وتحسين حالها عن طريق إيجاد عمل لها أو تمتيعها بالملك العائلي ، لأن الشعب لا يمكن أن يعيش على الصدقة والإحسان ، ولأن لكل واحد من أفراد الأمة الحق في الحصول على الأقل الحيوى ، والحكومة هي المسؤولة عن تهيئة الوسائل التي يستطيع بها الكل الحصول على هذا الأقل الحيوى عن طريقة شريفة تشعره بأنه إنسان محترم .

ولقد اشتدت وطأة البؤس في البلاد إلى حد أصبحت معه الإقامة العامة تشعر بالخجل وتخاف من اطلاع الرأي العام بفرنسا وغيرها على حقيقة الحال ، ولذلك لم يتأخر الحزب عن نشر صور متعددة عن حالة البؤساء ، ولما زار السيو رامادى وزير الأشغال العامة مدينة مراكش صحبة الجنرال جوان يوم ٢٤ سبتمبر

سنة ١٩٢٧ نظمت له الإقامة استقبالا باهراً أزالته منه كل مظاهر البؤس التي مربها ، ولكن فرع الحزب الوطنى بالمدينة قام بضد العمل الفرنسى ، فحشد أكثر من خمسة آلاف من البائسين الجائعين العراة نساء ورجالا وأطفالا هتفوا كلهم بسقوط نظام الحماية الذى أبأسهم بانتزاع أراضيهم وتسليط أبناء الاستعمار عليهم ، وقد أحاطوا كلهم بالوزير الفرنسى الذى لم يجد مُخلصاً إلا التملص صحبة المقيم العام ، ولكن الجمهور تبعه يجذبه من وراء ويطالبه بسماع حقيقة الحال من أبناء الشعب لا من الجلاوى وأضرابه ، وقد ذهب مسيو رامادى بعد ما ترك فى يد المتظاهرين قطعاً من جيبته وسراويله ، ثم صعد والمقيم لقصر الحماية ، وسارت الجماهير هاتفة بسقوط الاستعمار الغاشم ومطالبة بالخبز والحرية ، واعتقلت السلطة فى هذه الحادثة مئات المتظاهرين .

وفى يوم ٢٦ سبتمبر إستؤنفت المظاهرات بمدينة مراكش بقيادة أعضاء فرع الحزب بالمدينة ، وسار فيها جمهور كبير من مختلف طبقات الأمة معلنين تضامنهم مع أولئك البائسين فأطلق الجند الرصاص عليهم وجرح منهم العشرات واعتقل المئات ، كما قبض على خمسة من قادة الحزب بالجنوب ، ونقلوا للأشغال الشاقة بمدينة تارودانت .

وقد عقد الحزب عدة مهرجانات تضامنية مع مكافئ مدينة مراكش من أهمها مهرجان الدار البيضاء الذى حشد آلاف المجتمعين ، وأقيمت فيه عدة خطب ، ووجهت برقيات الاحتجاج للخارجية الفرنسية وللإقامة العامة ، وأقام المركز العام للحزب الوطنى بمدينة فاس مؤتمراً أقيمت به خطبة ضافية ، وارتجل الأخ عمر عبد الجليل كلمة رائعة ، وشارك فيه ممثلون من جميع الجهات المغربية التى رفعت احتجاجها ضداً على سياسة الفرنسة والإفقار والتجهيل ، وعلى إثر المؤتمر وقعت مظاهرة سلمية كبيرة بالمدينة أعلن أصحابها تضامنهم مع إخوانهم بمدينة مراكش ، وقد حجزت (الأطلس) و (المغرب) مرة أخرى من أجل مقالاتهما وأنباء المظاهرات التى أذاعتها .

الدفاع عن الدين :

ولم يكتف الحزب بهذا النضال عن الحريات الإنسانية التي تحفظ للأفراد والحياة المغربية ملكها وحققها في الكلام والتشكي ، بل وجه عمله لتقرير الحرية الدينية التي حاولت السياسة البربرية غصبها من المغاربة ، فلم تترك فرصة تمر إلا انتهزتها لمطالبة الإدارة بالعدول عن خطتها ، وترك البربر المسلمين يتمتعون بحريتهم الدينية ومساعدتهم على استمرار اطمئنانهم الروحي الذي لم يجدوه إلا في العقيدة الإسلامية ، وقد أرادت الحماية أن تقيم حجاً رسمياً في مدينة (الخيسات) للقديسة سانت تيريز راعية الدعاية الكاثوليكية ، ومن المعلوم أن (الخيسات) مدينة بربرية ، وأن واضع الظهير البربري قرروا أن تكون هي المركز الأول لتحقيق سياستهم التي شرحناها من قبل ، ومن المعلوم أنه لا يوجد بها حتى اليوم مسيحي واحد ، فعقد حي لكنيستها التبشيرية لم يقصد به إلا إقامة مظاهرة من مظاهرات السياسة البربرية ، ولذلك احتج الحزب الوطني أمام الإقامة العامة برسالة رسمية ، ولكن المراقبة المدنية المحلية زادت الطين بلة ، فمنعت إقامة موسم إسلامي تعود أساتذة المدارس القرآنية بقبيلتي زمور وزايان أن يقيموه كل عام في شهر نوفمبر ، وبعد احتجاج الأساتذة صرح لهم المراقب الفرنسي بأنه لا يسمح لهم الاجتماع إلا إذا كانوا سيقتصرون على مجرد النهضة دون أن يقرأوا القرآن بصوت واحد كما ألفوه .

وإزاء هذا قرر فرع الحزب الوطني في الخيسات أن يقيم مظاهرة كبرى احتجاجاً على السياسة البربرية التي تعتبر هذه المظاهر من آثارها ، وقد احتشد آلاف المتظاهرين من قبيلة زمور بالمسجد الكبير بالمدينة ، وخطب فيهم رئيس الفرع السيد عبد الحميد الزموري من خريجي مدرسة أزرو ، ثم سار الجمهور بعد الصلاة متظاهراً في شوارع المدينة البربرية ، فاستقدم المراقب الجيش من الرباط ، ووصل الجنرال نوجيس بنفسه بالطائرة ، واشتبك الجند مع المتظاهرين

فقتل أفراد وجرح الكثيرون ، وألقي القبض على أعضاء مكتب الفرع ، وعلى مئات من رجال البربر ، ولكن وقع العدول عن مظاهرة سانت تيريز على الشكل الذي أريد منها .

مهرجان ١٣ أكتوبر بفاس :

ومقابل المظاهرة التبشيرية التي دبرتها الإقامة أقام الوطنيون بمدينة فاس مهرجاناً خارقة للعادة يوم ١٣ أكتوبر بمناسبة الموسم السنوي للمولى إدريس راعي المدينة ونجل إدريس الأكبر مؤسس أول دولة عربية إسلامية مستقلة بالمغرب ، وقام المجتمعون بالضحك الإدريسى وغيره بصلوات ترحم على أرواح الشهداء بمكناس والخميسات وبينى يازغة وغيرها ، وأعلن الكل أن مهمة الحركة الوطنية لم تعد مقاومة الطغيان الفرنسي والمطالبة بالحريات السياسية والاجتماعية فقط ، بل أصبحت تتمدد إلى مقاومة التهجيات الأجنبية على الإسلام وتجديد الدولة المغربية المستقلة التي أسسها المولى إدريس الأكبر .

وقد أثرت إلى هذه الحوادث في نفس الجنرال نوجيس وموظفيه إلى حد فقدوا معه كل بداهة وتدبير ، فاشتدت مهاجمة الوطنيين في أنحاء البلاد وأصبح المراقبون المدنيون يتنافسون في اعتقال أفراد الحزب والمنخرطين به خاصة في الجبال البربرية التي لم يتحمل الفرنسيون أن يصبح مكانها منظمين ضمن حزب مغربي مكين ، وقد اعتقل عدد كبير في (بنى مجيلد) و (آيت يومي) وعذب مئات من الوطنيين في (بنى وراين) ورغم ذلك فقد رفضوا إمضاء بطاقة تعلن خروجهم من الحزب الوطني ، ولم ينتصف شهراً أكتوبر حتى كان المعتقلون يتجاوزون العشرة آلاف ، وضائق الحماية ذرعاً بالصحف الوطنية ، وأكثر من حجز أعدادها ، وأخيراً قررت منع جريدة (الأطلس) لسان الحزب الوطني ، وفكرت في وضع رقابة على الصحف قبل طبعها ، فقررت الصحف الوطنية أن تحتجب تضامناً مع (الأطلس) وامتناعاً عن الصدور في عهد الرقابة .

المؤتمر العام للحزب الوطني

لم يعد من الممكن لقيادة الحزب الوطني أن تكتفى بتوجيه العاملين المغاربة في مختلف النواحي ، ولا أن تظل مكتوفة الأيدي إزاء الاعتقالات العديدة التي تصيب أنصار الحزب وأعضائه في أقاصى المناطق المغربية ، لذلك قررت اللجنة التنفيذية للحزب أن تعقد مؤتمراً عاماً خارقاً للعادة لدراسة الموقف والحصول على حق توجيه الحزب في سياسة صريحة العداء للحماية وتصرفاتها ، وفعلاً انعقد المؤتمر بمدينة الرباط بمنزل الأستاذ أحمد الشرقاوى عضو المجلس الوطنى للحزب ورئيس مكتب الفرع الرباطى مساء يوم ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ وقد افتتحته بخطاب شرحت فيه الحالة التي وصل إليها الاضطهاد الأجنبي في المغرب ، وطلبت من المؤتمرين أن يدرسوا القضية المغربية على ضوء الحوادث القائمة ، ثم تكلم الأستاذ عمر عبد الجليل عضو اللجنة التنفيذية فبين عوامل استفحال الحركة الوطنية في الظروف الجارية ، وبعد أن جرت مناقشات عديدة شارك فيها جميع الممثلين بحماس وتيقظ ألقى الأستاذ محمد اليزيدى صيغة الميثاق الذى تطلب اللجنة التنفيذية أن يقره المؤتمر لتمكن من السير بالحركة الوطنية في نهج المقاومة الفعالة لسياسة الحماية الجائرة ، وقد وقعت المداولة العادية في المشروع ، وأدخلت عليه التعديلات المطلوبة ، ثم أقر على الصيغة النهائية الآتية :

الميثاق الوطني

إن المؤتمرين المجتمعين بدار الأخ السيد أحمد الشرقاوي بالرباط مساء يوم الأربعاء ٧ شعبان سنة ١٣٥٦ هـ الموافق ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ المثلين لفروع الحزب الوطني بأقاليم وجدة وتازة وبركان وفاس ومكناس ووزان وسيدى قاسم وسيدى يحيى والقنيطرة وسلا والرباط والدار البيضاء والجديدة وآسفي والصويرة وسطا ومراكش نظراً للأزمات المادية والمعنوية التي تجتازها بلادنا المغربية في الوقت الحاضر والتي نتجت عن سياسة الميز والإرهاق التي تسير عليها الإقامة العامة .

ونظراً لكون الحماية لم تحقق ما وعدت به في الكثير من المناسبات من تنفيذ مطالب المغرب المستعجلة بالرغم مما تتطلبه حالة البلاد في ميادين الإسعاف والاجتماع والعدالة .

ونظراً لحادثة مكناس المؤلمة التي أهرقت فيها دماء الشهداء الأحرار ورمى فيها الجمهور الأعزل بطلقات الرصاص واعتقل فيها العديد من الأبرياء ليعرضوا على المحاكم العسكرية ، والكل لجرد تضامنهم مع المسجونين المقاومين لنزع ملكية الماء .

ونظراً للاضطهادات التي تقوم بها السلطة في بوادي المغرب لكل من ينتمى لحركتنا أو يتصل بنا حيث سجن المئات وعذبهم أشد العذاب وأثقلتهم بالحديد والأغلال وشردت (المداشر) وفوتت العقارات والأمتعة .

ونظراً لكون الإدارة سلطت فريقاً من الجيش المنظم (الصبايحية الثامنة) على مدشر المطرناغة من (بني يازغة) حيث أباحت لهم السبيل فارتكبوا أشنع الفظائع من هدم الخيام ونهب الأموال والأنعام والقتل بالأعراض وتعذيب البراء

ونظراً لكون السلطة أطلقت اليد للبياز والجلالوي وأعوانهما ليرهبوا
المراكشيين فسجنوا ونقوا وعذبوا وجلدوا وكبلوا واتهكوا الحرمات فاعتدوا على
علماء الشريعة ورجال الدين وأقفلوا ديار الصنائع والوطنيين بعدما طردوا سكانها
وبددوا أمتعتها وهجموا على المدارس القرآنية فشرذوا تلاميذها ونقوا أساتذتها
وأهانوا الكتب والألواح والدفاتر ثم أقفلوها ، وصادروا الصحافة الوطنية وفرضوا
العقوبات والغرامات على من يقرأها .

وبما أن المسؤولين من الولاية سمحوا بتنظيم حج تبشيري لكنيسة سانت تيريز
بصفقتها قديسة البعثات التبشيرية بالخجاسات ، وجمع الطلبة بآيت أوريل من
قبيلة زمر من عقد موسمهم القرآني السنوي إلا بشرط عدم قراءة القرآن وعدم
الدعاء لجلالة مولانا السلطان ، كما سمحوا من قبل بمنع الاحتفال بالمولد النبوي
بمراكش مما يدل على أن روح السياسة البربرية ما تزال مسيطرة على إدارة الحماية .
ونظراً لخلق الصحافة المغربية بالحجز والتعطيل والمراقبة .

ونظراً لرفض الطلبات الموجهة للحكومة في شأن تأسيس جمعيات مختلفة .
ونظراً للاتهامات التي توجهها الصحف الاستعمارية للأجورة لحركتنا
نوتصويرها بصورة مخالفة للواقع .

وبعد أن استمع المؤتمر لبيانات الحزب الوطني بكل ما تقدم ، ودرسوا
الموقف من جميع وجوهه قرروا ما يأتي :

١ - يستنكر المؤتمر باسم الشعب المغربي جميع أنواع الاضطهادات
المنجعة بمكناس ومراكش وبنى يازغة والبوادي المغربية ، ويحتجون على تلك
الأعمال الممجية التي تمثل روح العصور المظلمة ، ويطالبون بإطلاق سراح جميع
المعتقلين وإغطاء تغويضات عاجلة لسائر المنكوبين وعائلاتهم عما غصب منهم .

٢ - يحتج المؤتمر بصفة خاصة على مقاومة الصحافة المغربية ويقررون
محاربة كل التدابير والمحاولات المراد منها تعطيل الصحف أو حجزها أو وضع مراقبة
عليها ويطالبون للصحافة المغربية بالحقوق التي تتمتع بها الصحافة الأجنبية بالمغرب

٣ — يستنكرون إصرار الإقامة على رفض السماح للمغاربة بتأسيس الجمعيات كيفما كانت غايتها .

٤ — يعتبر المؤتمر مسؤولية هذه السياسة ملقاة على الروح الرجعية التي تسيطر على دوائر الحماية والتي سبق لها أن أثارت سحق المغرب والعالم الإسلامي في القضية المغربية .

٥ — يلتزم المؤتمر بمقاومة هذه التصرفات الجائرة بكل الطرق المجدية المشروعة ، ويكون اختيار الوسائل والظروف للمسؤولين في الحزب الوطني .

٦ — يستنكرون كل التهم الباطلة والافتراءات المصطنعة التي تلصقها الدوائر الرجعية والصحف الاستعمارية بحركتنا ، ويعلنون أن حركتهم ليست لها صلة بأي عامل خارجي ، ولا تعتبر أبداً مسؤولة إلا عما يصدر من طرف المسؤولين في الحزب الوطني .

٧ — يقررون أن كل تقام مع الحكومة لا يمكن إلا بعد العدول عن خنق الحريات والإضطهادات وبعد تنفيذ مطالب المغرب المستعجلة ويعتبرون أن في رعاية جلالة مولانا المنصور بالله لشعبه الكريم وفي عطف الأحرار من رجال الديمقراطية الفرنسية ما يسهل الوصول لذلك .

٨ — يعاهد المؤتمر الله على تنفيذ محتويات هذا الميثاق ، ويعلنون استعدادهم لتقديم التضحية اللازمة لذلك .

وإذن فقد قرر المؤتمر العمل المباشر لمقاومة سياسة الجنرال نوجيس والدفاع عن الحريات المغربية ، وقد كلفت اللجنة التنفيذية الأستاذ محمد اليزيدي بتبليغ نص الميثاق للإقامة العامة ، فسلمه بالفعل لرئيس الديوان المدني مسيو جايا الذي أظهر قلقه لمجرد قراءته ، وبعد ساعتين من استلامه للميثاق سافر بالطيارة إلى باريس مبعوثاً من طرف المقيم العام ، كما كان قد سافر من قبل الباشا الجلاوي للاشتراك مع الإقامة العامة لإقناع السلطات الفرنسية بخطورة الحركة الوطنية

وهكذا استطاعت الرجعية الاقطاعية أن تتحد مع الاستعمار لمقاومة حركة التجديد والتحرير الوطني ، وفي يوم العشرين من أكتوبر اتصل بي في فاس السكومندان كوجي باسم الإقامة العامة وحاكم الناحية الفاسية للبحث عن حل أخير للمشكلة ، أو بعبارة صحيحة لتهديد بقرب الفاجعة ، ولكنني رفضت أن اجتمع به إلا في مكتبه ، فقبل ذلك واجتمعنا فعلا بمحضر أحد أعوان الإدارة عبد الجليل الوزاني الذي كان يظن كوجي أن حضوره سيكون شاهداً عدلاً على أن الحماية قد بذلت كل جهودها لإرضائنا قبل أن تأخذ قرارها النهائي للابعاد ، غير أنني لم أكن في جوي سمح لي بقبول أدنى ملاطفة أو تصنع ، ولذلك فإن حديثي معه كان كله حديث الصرامة والغضب والانتهاكات للإقامة العامة والحماية والاستنكار لأعمالهما ضد الدين وضد الوطن والإنسانية .

وفي يوم ٢٥ أكتوبر أصدر المقيم العام قراراً بإلقاء القبض على وعلى الأساتذة محمد اليزيدي وعمر عبد الجليل وأحمد مكوار .

وقد التقينا في مدينة (ميدات) حيث بقنا جميعاً ، ثم نقلنا في الصباح لقصر السوق ووضعنا في خلايا مقفلة بالحصن العسكري تحت حراسة الجنود الفرنسيين .

وفي يوم ٣ نوفمبر نقلت في طائرة خاصة من (قصر السوق) إلى الصحراء ، ومنها إلى الجابون في أفريقيا الاستوائية على ما سأبينه بعد ، ونقل إخواني الآخرون إلى مراكز مختلفة في الصحراء المغربية .

الثورة الوطنية

وقد كان لهذا العمل الظالم رد فعل قوى فى نفوس المغاربة جميعاً ، فما علم الناس بنجر اعتقالنا حتى قامت مظاهرات كبيرة فى سائر المدن والقرى المغربية من مراكش إلى وجدة ، وكان المتظاهرون يعربون بكل ما يستطيعون من قوة وحماس عن تضامنهم مع قادة الحزب المعتقلين ، ويطالبون بالحقوق التى اعتقلوا من أجلها ، وقد اعتقلت السلطة فى كل الجهات مئات المتظاهرين ، ووقع اصطدام عنيف فى (القنيطرة) يوم ٢٧ أكتوبر أثناء التظاهر بين الوطنيين والبوليس أدى إلى موت ١٤ شخصاً وجرح عشرات من المغاربة ، وقد اعتقل إثر ذلك رئيس مكتب الفرع بالقنيطرة صديقنا السيد محمد الديورى وحكم عليه بالسجن سنتين ، ووقع بعد ذلك إضراب عنيف وتظاهرمستمر ، كما وقع نفس لم يعرف أصحابه لمستودع السلاح بالمدينة قدر بنجسائر فادحة .

وفى فاس عاصمة المغرب الفكرية ومقر المركز العام للحزب الوطنى كان التظاهر على أشد ما يتصور ، فصدرت أوامر القيادة العليا العسكرية للجندال بلان حاكم الناحية باحتلال المدينة والدفاع عنها ، فكان التصادم قويا بين الجيش والمتظاهرين استمر أياماً كان يعلن فيها الجنرال بلان ببلاغات عسكرية مراحل احتلاله لمراكز التجمع الوطنى بفاس ، وبعد صراع شديد وسقوط عدة موتى وجرحى توصل الجنرال لاحتلال مقر المركز العام للحزب بحى النواعيريين ، ولا يزال محتلا بعسكر (القوم) إلى الآن أى بعد عشر سنين من هذه الواقعة .

وبعد محاصرة المدينة واحتلال الجند لسائر أحيائها لم يبق المتظاهرين مركز إلا جامع القرويين الذى أخذوا يحتشدون به بالآلاف للتظاهر وإعلان التضامن مع الزعماء ، فصدر أمر من الحكومة بإقفال جميع المساجد فى المغرب

ولكن الوطنيين استطاعوا أن يستمروا في التجمع بجامع القرويين مستعملين جميع الوسائل للوصول إليه ، وتدخل الجيش وأخرجهم من الجامع بطريق القوة إلى الشارع ، حيث كان عسكر (القوم) ينتظرونهم ، ووقعت معارك دامية اعتقل فيها ١١٥٠ وطنياً سيقوا للسجن كلهم ، كما اعتقل الأستاذان عبد العزيز ابن ادريس والمهاشمي الفيلاي وغيرهما من رجال الحركة البارزين .

وفي مساء ٢٩ أكتوبر استدعت الإدارة الأستاذ محمد حسن الوزاني لتعرف موقفه مما جرى ، فأعلن تضامنه مع الحزب الوطني وسبق هو للسجن أيضاً ، وفي الوقت نفسه وقع اعتقال الأستاذ الحاج الحسن أبي عياد عضو المجلس الوطني بمحزبنا والأستاذ إبراهيم الكتاني ، واستمرت المظاهرات بمختلف جهات المغرب عدة أسابيع كانت الإدارة فيها مثال الشدة في القمع والوحشية في الزجر ، وأعقب المظاهرات عمل إرهابي لم يعرف أصحابه كان من مظاهره مهاجمة إدارات بعض الصحف الأجنبية ومستودع البترول بمكناس ، وغير ذلك من علامات الهياج الشعبي غير المحدود .

ولقد عومل المعتقلون الذين سيقوا لمختلف السجون العسكرية والمدنية بمعاملة المجرمين العاديين ، ونقل قسم كبير من مثقفهم وقادتهم إلى (بوذنيب) وغيرها من مراكز الصحراء النائية حيث كفوا بأشغال شاقة قضت على صحتهم وأفقدت الكثيرين منهم حياتهم ، ونحن لا نريد أن نسجل هنا ما عاناه إخواننا رجال الحركة المغربية في هذه المرحلة من أجل التضامن معنا ؛ فإن ذلك ليس من متناول هذا الكتاب ، وقد خصص بعض أصدقائنا من المعتقلين في هذه الموقعة كتاباً خاصاً حكى فيه بالتفصيل في أكثر من مائة وخمسين صحيفة كل ما عومل به الوطنيون في أكتوبر عام ١٩٣٧ .

وقد ظن الجنرال نوجيس أنه انتقم من الوطنية المغربية وقضى عليها ، فزار مدينة فاس والدم يجرى بها ، والشعب في مظاهراته ، حيث أعلن للصحفيين يوم ٣١ أكتوبر أنه : « لن يغض الطرف أبداً عن أعمال الوطنيين » ، وقال :

« إني أعلم جيداً الآن أن لي تأييد جميع الأحزاب الفرنسية التي أدركت مقدار الخطر ، والتي رأت شيئاً فشيئاً أن برنامج الثورة قاد في شهر واحد باسم (الحزب الوطني) إلى إثارة البلاد كلها من أقصاها إلى أقصاها ، ولكي تقضى على خطط الوطنيين كان واجباً أن نستعمل — متى لزم — قوة جيشنا ، إن هذه قضية سلامة عامة ، إذن فقد قمنا بواجبنا واستعملنا القوة وسنستمر في استعمالها . »

وهكذا شهد الجنرال في تصريحه بقوة الثورة الوطنية وشمولها تحت قيادة الحزب الوطني الذي عرف كيف يجند الشعب كله في صعيد واحد للدفاع عن حقوق الأمة وحرّيات أفرادها .

تضامنه المنطقة الخليفية :

ولم تكن حركة التضامن قاصرة على منطقة النفوذ الفرنسي فقط ، بل تجاوزتها إلى المنطقة الدولية والأسبانية ، فمنذ يوم ٢٩ أكتوبر قامت في تطوان مظاهرات عظيمة تهتف بالحربة وحياة وحدة المغرب في ظل العرش وحياة الزعماء المعتقلين ، وقد لبي الجمهور دعوة الأستاذ عبد الخالق الطريس ونداء الأستاذ المكّي الناصري للاحتشاد في المساجد وإقفال الأسواق ، وخطب كل من الأستاذين خطباً عديدة ألهبت حماسة الكثيرين المحتشدين .

وفي مدينة العرائش اجتمع آلاف من القادمين من سائر قبائل المنطقة الخليفية في شكل مؤتمر خطب فيه الأستاذ المكّي الناصري ووجهوا رسائل الاحتجاج للرئيس شوتان وسارو وللمسيو ديليوس وزير الخارجية الفرنسية وللجنرال نوجيس معلنين لهم عنهم القبائل المغربية على الدفاع عن الحركة المغربية بكل الوسائل ومع كل التضحيات ، والعمل على تحقيق برنامجها المقدس كما وجه المؤتمر برقية إخلاص وولاء لجلالة السلطان .

وقد استمرت صحافة المنطقة الخليفية في حملاتها على أعمال السلطة الفرنسية ونشر تفاصيل الحركة الوطنية وتضحياتها والمطالبة بتسريح زعمائها وأنصارها .

وقد قامت الجزائر وتونس بإعلان تضامنهما مع الشعب المغربي في الدفاع عن حريته وحقوقه المنصوبة برغم أن العسف قد امتد للجزائر نفسها ، وقرر مؤتمر الحزب الدستوري المنعقد بقصر هلال التضامن المطلق مع الوطنيين المغاربة ، فأعلنت تونس إضراباً عاماً لمدة ثلاثة أيام ووجهت احتجاجات شديدة للدوائر المختصة .

أما في المشرق العربي وفي سائر العالم الإسلامي فقد تنسّات الصحف والهيئات الحوادث بكل تفصيل ، وعلقت عليها تعاليق التضامن والإعجاب ، ووجهت سائر الهيئات والأحزاب باحتجاجاتها واستنكاراتها للدوائر الفرنسية . وكان للثورة المغربية صداها الكبير في الصحف الأجنبية ومراكز الإذاعة الأمر الذي أدى إلى حرب أعصاب كبيرة بين إذاعات فرنسا وبين إذاعات إيطاليا وألمانيا والبلدان العربية التي لم تتأخر عن التشجيع بفظائع الفرنسيين وسوء أعمالهم .

وقام الأمين العام للحزب الحاج أحمد بلافريج في فرنسا وسويسرا بالدعاية اللازمة برغم إجماع الأحزاب الفرنسية على التضامن مع الجنرال توجيس ، وقد أدى نشاطه إلى مطالبة الإقامة العامة للحكومة الفرنسية بتسليمه لها ، ولكنها لم تقبل طلبها ، فظل سكرتير الحزب الوطني يعمل حتى أصيب بمرض عضال كاد يودي به لولا عملية طبية ناجحة .

ومن الحق أن أسجل هنا احتجاج الأستاذ ماسينيون وجماعة من رفقائه أساتذة السوربون وكوليج دي فرانس على قرار إبعادى من المغرب لأفريقيا الاستوائية برغم الجو السياسى الفرنسى الذى كان ضدّا علينا وعلى حركتنا .

استمرار الحركة :

وبالرغم عن القمع الشديد الذي أصيبت به حركتنا ، وبالرغم عن إقفال الإدارة الرسمية للحزب الوطني واحتلال مركزه العام بقواتها المسلحة فقد استمرت خلايا الحزب تعمل عملها في أناة وهدوء ، ولكن في استمرار وتقدم ، وأصبح الوطنيون يعرفون باسم (الحزبيين) في سائر الأوساط المغربية ، وعادوا للمالكين للموقف كله منذ سنة ١٩٣٨ ومنذ أطلق سراح الأخ اليزيدي وهو يسير الحركة الحزبية أو الحزب الوطني بلباقة ودهاء كبيرين ، وقد جدد أعماله الجليلة وحركاته القوية .

واستمرت بفاس أعمال الدعاية والتنظيم دون أن تنقطع في زمن ما ، وكان لكثير من شباب الحزب يد بيضاء في المحافظة على روح الحركة واتجاهها ، نذكر منهم السيد محمد السعداني الذي استطاع أن يحصل على محبة سائر إخوانه ويجمعهم من حوله .

ولم تكن الإقامة الفرنسية بالتي تغفل عما يجري ، فقد كانت تعتقل بين الآونة والأخرى عديدين من رجال العمل النشيطين ، وسجلت سنة ١٩٣٩ عدة حوادث مهمة واجتماعات عامة للاحتجاج على تصرفات الإقامة العامة ، كما سجلت مقاومات عنيفة لبعض الموظفين المغاربة المتعاونين مع الفرنسيين .

وحاول الجنرال نوجيس أن يتخذ سياسة اتصال ببعض الوطنيين بحجالة لهم ، فكان يمد يده لجمعيات قدماء التلاميذ الذين كان يرى فيهم معتدلين محايدين . وقد قبل هؤلاء الاتصال به وقدموا له عدة مذكرات تتعلق بإصلاح التعليم والعدلية وغيرها من المسائل الضرورية ، ولكنهم سرعان ما اقتنعوا بأن الحماية لا تريد إصلاحاً فارتبكت علاقتهم معه .

على أن الحركة الوطنية لم تكن في مواقفها بالتي تبعد عن الحكمة أو تغفل الفرصة المواتية ؛ فما قدمت إيطاليا الفاشية مطالبتها المتعلقة باستغلال الفوسفات

المغربى وعرضت قضيتها على محكمة لاهاى الدولية حتى تحرك الوطنيون يعلنون عدم قبولهم استيلاء إيطاليا ولا فرنسا ولا غيرها على التراث المغربى ، وأن سياسة التأميم للمرافق الحيوية للبلاد ستظل هى الخطة الوطنية كما قررها الحزب الوطنى وناضل عنها .

وموازاةً للحركة السياسية فقد كان لجماعات المحافظة على القرآن الكريم دور كبير فى تثبيت دعائم الحركة أيام غيبة الزعماء ، وإذا كنا نعلم أن هذه الجماعات ظلت الهيئات الوحيدة العلنية فى البلاد استطعنا أن نفهم المدى الذى تطورت إليه فى مواصاتها للدعوة الروحية والاجتماعية ، وفى ما أمكنها من عقد اجتماعات يحضرها سائر أنصار الحزب ، ويتناولون فيها ما يشاءون من قضايا ، على أن رجال الحزب لم يغفلوا إقامة سائر الاحتفالات والذكريات التى أسسها الحزب الوطنى ، وهكذا ظلت الحركة مستمرة برغم الحديد والنار ، وظلت التضحية من أجل القضية مستمرة كذلك ، والبيانات توزع والخطب تلقى والاحتجاجات ترفع والمظاهرات تعقد والتشهير بأعمال المستعمرين فى الداخل والخارج لا ينتهى . وكون الطلبة الموجودون فى فرنسا (هيئة الدفاع عن المغرب الأقصى) وظلوا يعملون بدورهم فى سبيل مبادئ الحزب وأفكاره ، ولم يتركوا مؤتمراً إلا أعلنوا فيه صوت المغرب عالياً ، ولا اجتماعاً إلا ندّدوا فيه بفظائع المستعمر وطالبوا بعودة الزعماء .

وفى مصر قامت بعثة الطلبة التى وجهها الحزب الوطنى بعمل جليل تحمد عليه ؛ فقد بعثت دعوة البلاد فى المشرق بعد أن عفى عليها النسيان وأذاعت فى الصحف والأندية كل ما وصلها من أنباء الحركة فى الداخل والخارج ، وكانت تتردد على الأندية للخطابة بها وإلقاء المحاضرات شارحة للرأى العام العربى ما تعانيه مرا كش من ضغط وإرهاق ، وما يعانيه زعمائها من تشريد وإعنات ، وسنرى كيف استطاعت أن تتطور بمجهودها إلى المرحلة التى وصلت إليها حركة المغرب العربى فى مصر وغيرها من بلاد المشرق العربى .

في المنطقة الخليفة :

وفي سنة ١٩٣٨ فكر حزب الإصلاح الوطني بالمنطقة الخليفة في ضرورة وضع برنامج للإصلاح الوطني المنطقة على غرار برنامجنا الذي وضعناه سنة ١٩٣٣ ، وقد اجتمعت هيئته العليا ودرست الموضوع وقررت أن تتخذ من نفس مطالب الشعب المغربي برنامجا لحزب الإصلاح مع إدخال بعض التعديلات الخفيفة التي تناسب ظروف المنطقة وما يجر بها ، وقد جاء في المقدمة التي وضعها حزب الإصلاح لبرنامجها ما يأتي : « وقد شعر المغاربة بوجودهم المستقل ووجوب الاحتفاظ بهذا الوجود ، وأن أبرز مشخصات بلادنا : الإسلام والعروبة والمغربية ، ولهذا نريد أن نسجل في هذه المقدمة أننا مغاربة مسلمون ديننا الإسلام واعتنا الرسمية اللغة العربية وقوميتنا قومية عربية مسلمة تعمل للتعاون مع الدول المسلمة ، وأن المغرب بسائر مناطقه وحدة لا تتجزأ ، وأن مبدأنا في حكم البلاد حكم ملكي إسلامي على أساس الشورى ونظم الشريعة الإسلامية ، وعلى ضوء النظم الحديثة التي برهن تطبيقها على صلاحيتها للمجتمع البشري ، وأنها لا ننسى الخدمة الجليلة التي قدمتها العائلة العلوية الشريفة بالمغرب ، لذلك نحن متشبثون بالعرش العلوي الشريف » .

« ونحن بصفتنا (الكتلة الوطنية) في شمال المغرب أولا و (حزب الإصلاح الوطني) أخيراً كثيراً ما دافعنا عن وحدة المغرب ، وكثيراً ما رغبتنا أن يكون عملنا مشتركاً موحداً لرفع شأنه ، وقد اطلعنا على (مطالب الشعب المغربي) قبل تقديمها بالصفة الرسمية لجلالة السلطان وللحكومة الفرنسية ، فأيدناها ودافعنا عنها في كثير من الأحيان على صفحات لسان حالنا إذ ذاك (الحياة) القراء لأن (مطالب الشعب المغربي) في جنوبه هي في الحقيقة حاجيات شمال المغرب » .

« نعم وقد وقع بعض التعديل في المطالب التي تقدمها عن (مطالب الشعب المغربي) ، ولكن هذا التعديل تفرضه الحالة في هذه المنطقة وتشريعاتها الجديدة

المختلفة أحياناً مع تشريعات المنطقة السلطانية » .

وقد رفعت هذه المطالب لسمو الخليفة السلطاني ، كما قدمت لممثلي الحماية الأسبانية ، وطبعتها المطبعة المهدية في كراسة خاصة أخذ حزب الإصلاح ينشرها ويدعو الشعب للتجمع من حولها .

وبينما كان الوطنيون يهيئون مطالبهم كانت الجالية الأسبانية تدبر مؤامراتها ضدّاً على سمو الخليفة الذي كان قد ظهر بمظهر الوطنية الصحيح ، واستطاع أن يحصل على بعض الحقوق التي أشرنا إليها من قبل ، فأخذت الجالية الأسبانية تطالب بسلب الخليفة سائر نفوذه والرجوع إلى سياسة القمع التي كانت متبعة قبل بيك بيدير ، وقد استمعت حكومة فرانكو شكاوى الجالية الأسبانية ، وعزّات بيك بيدير سنة ١٩٣٨ من منصبه ، وعيّنت مكانه الجنرال اسينسيو فتقدمت إليه الجالية بمطالبها قبلها ، ولكنه اشترط التنفيذ التدريجي لها ، وفعلاً سنت عدة قوانين استثنائية ، وأخذت الإقامة تضيق على حكومة الخليفة وتقاوم الحركة الوطنية .

وقبل أن ننتهي من هذا الفصل يجب أن نلاحظ أن المغرب بقي منذ بدء الحركة الوطنية حتى إعلان الحرب تحت نظام الإثارة والتهبيج من خنق للحريات واعتقال إداري وإبعاد ، كل ذلك لا رضاء طائفة من الحكام الذين لا يخضعون لأية مراقبة .

ولم تحقق الحماية أي مطلب من المطالب الأكثر استعجالاً التي قدمتها الحركة الوطنية سنة ١٩٣٦ بعد برنامج الإصلاحات ، وقد تضافر على هذا الموقف وزراء اليمين مع وزراء أقصى اليسار في الجمهورية الثالثة ، وطبعاً أن يؤدي ذلك إلى إقناع الوطنيين المغاربة بأنه من العبث البحث عن طريق للتعاون مع نظام رفض أن يمد إليهم اليد ، وتجاهل تصرف الإدارة التي لم تعتبر حتى مقتضيات عقد سنة ١٩١٢ .

في الحرب العالمية الثانية

ومع كل ما كابذته الوطنية المغربية ، ومع كل ما واصلت الإقامة العسكرة فعله من ظلم وإرهاب فإن الحزب الوطني أبى إلا أن يعرب مرة أخرى عن حسن نواياه ، فأرسل وفداً للمقيم العام يعلن له تضامناً الوطنيين المغاربة مع جلالة السلطان في رغبته في عدم وقوع أى شئ يمس بمصلحة النصر في الحرب القائمة ، ويذكر المقيم العام بضرورة اتخاذ سياسة رشيدة لمصلحة النصر نفسه .

والحق أن موقف جلالة الملك كان له الأثر الفعال في توجيه السياسة الوطنية في وقت الحرب ، وقد أظهر جلالته رغبته الأكيدة في أن يظهر المغرب في مظهر الحليف الوفي ، ولم يرد جلالته أن يكون الجيش المغربي مجرد حيش مقاتل في صف الخصوم ، بل أحب أن يعتبر المغرب كدولة مقاتلة من أجل مقاومة العنصرية واضطهاد الشعوب حتى يتسنى له أن يطالب باسم هذا المبدأ فيما بعد الحرب ، وقد ظهرت شخصية جلالة ملك المغرب عظيمة في مواقفها المتحمسة ، ولم تدع فرصة تمر إلا انتهزتها للدفاع عن المبادئ المغربية ومطالبها ، وقد كان ذلك في أول الحرب ، كما كان في وقت الهدنة الفيشية وبعد نزول الحلفاء بالمياه المغربية لم تؤثر فيه عوامل النصر أو الهزيمة ولا مؤثرات الاختلاف في النظم أو الحكومات ، واقد صرح جلالته غير ما مرة بأن المغرب مستعد للحرب إذا فكرت ألمانيا أو إيطاليا في احتلاله ، كما قاوم النزعات العنصرية التي حاول الجنرال نوجيس تطبيقها على اليهود المغاربة في إجلاء المقيمين منهم في الأحياء الأوربية عنها ، ولما طلب منه المقيم العام الخروج من الرباط بعد هجوم الحلفاء رفض إجابة الطلب ، وقال إنه قدوة للمغاربة جميعاً ، ولذلك لا يمكنه أن يخرج من عاصمة مملكته ولو كان ما كان ، وظل بقصره العاسر والقنابر تتجاوب

أصداؤها في أنحاء العاصمة كلها .

ولقد حاول الألمان أن يجدوا في رجال (الحزب الوطنى) مساعداً لهم على عملهم فلم يظفروا بأحد ، ووالوا الدعاية المباشرة بقرب عهد الظفر الألمانى الذى يفسح المجال لنيل المغرب نظاماً أكثر حرية وعدلاً ، فلم يغر الوطنيين ذلك ، ولا أثر في نفوسهم ، وقد استطاع الوطنيون أن يكتشفوا نوايا الألمان ويعرفوا حقيقة مراميهم ، واستطاع أنصار الحزب بباريس وغيرها من المدن الأوربية أن يتعرفوا بالحقيقة على وجهها ، ويطلعوا الزعماء عليها ، وهى أن ألمانيا لا تريد إلا تشييد إمبراطورية مبنية على التفوق الجنسى الآرى ، وذهب الأمين العام للحزب الوطنى الأستاذ أحمد بلافريج بنفسه يتحسس الاتجاهات المحورية ، فلم تغره مواقف بعض الزعماء العرب ولا بعض دعايات الأجانب ، وكتب لإخوانه يحذرهم من أكاذيب المحور ورجاله ، وهكذا استطاع (الحزب الوطنى) أن يشق لنفسه الطريق في وسط الدعايات المختلفة ، ويقف موقف المؤيد لمبادئ الديمقراطية في الوقت الذى يدافع عن المغرب وعن حرিতে ، ويتحفر ايخطو بالحركة خطواتها العظيمة التى سنتحدث عنها .

ومنذ سنة ١٩٤٠ أخذ تيار عام يجرى في أواسط الحزبيين كما يسمونهم ، يذكركم بما قامت به فرنسا من فظائع ، وكيف أنها لم تتأثر بالظروف ولا انعطت بالأحداث ولا راعت الدماء المغربية التى تسيل في صفوفها ، واتجهت الأنظار إلى ضرورة الخروج من نظام الحماية والبحث عن وسائل التحرر والانعقاد . ولم تكن سياسة الحرب التى اتبعها الجنرال نوجيس إلا سياسة القمع وإعلان الأحكام العرفية واتهام الأبرياء والتخوف من الشخصية التى ظهر بها جلالة الملك ، واللباقة التى برز بها مسيرو الحزب الوطنى .

وإذا أضفنا لهذا الضعف المعنوى الذى استبان لكل من صنع الجنرال نوجيس وفقدانه لكل قدرة على المقاومة برغم المركز الذى كان يشغله فهما مقدار الاحتقار الذى وجدته المغاربة في نفوسهم عموماً لنظام يترأسه أمثال نوجيس

الذى يتحكم فى مصير المغرب، الشجاع ورجاله الأوفياء .

وإذا كانت الإقامة العامة قد بررت قمعها لرجال (الحزب الوطنى) بادعاء تطرفهم فى مطالبهم ، وفى وسائل العمل لتحقيقها فإن موقفها من جمعيات قدماء التلاميذ التى تضم النخبة المتخرجة من المعاهد الفرنسية والتى ظن فى وقت ما أنها حصلت على نوع من ثقة الجنرال نوجيس لأنها تعمل تحت نظر مستشارين فنيين فرنسيين تعيينهم الحماية طبقاً لأوامرها المفروضة فى تأسيس الجمعيات — قد كشف عن وجه الحماية ونوايا رجالها ؛ فإن هذه الجمعيات المؤسسة طبقاً لأنظمة الحماية نفسها لم تستطع أن تقتلع من الإقامة العامة ولا حتى اليسير من مطالبها التى لم تعد شئناً عاماً ومستعجلة ، والتقارير التى رفعتها للإقامة فيما يخص تنظيم المحاكم المغربية أو التعليم مثلاً لم تحظ قط بأى اعتبار من طرف المسؤولين فى الحماية ، وقد أدى ذلك إلى أن رفض القدماء الحضور فى ما يسمونه (مجلس شورى الحكومة) لأنهم أبوا أن يكونوا مجرد تماثيل لا تعمل ولا يقبل لها كلام حتى فى أمس المسائل بالحياة الحاضرة فى ظروف الحرب كالمون والمسكن وغير ذلك من الضروريات .

وقد استمرت الحماية فى خطتها حتى بعد نزول الحلفاء بشمال أفريقيا ، ولم تفكر حتى فى مداواة مآثر الآلاف من الأوربيين والأمريكيين الذين شاهدوا حالة المغرب وسجلوا ما يلاقيه أبناؤه من عسف واضطهاد ، بل اتخذت من وجود هؤلاء الأجانب سبباً للاضطهاد مرة أخرى لتثبت أنها لا تخاف أحداً وأن فى استطاعتها أن تستمر فى قمعها برغم كل الاعتبارات حتى تقتل فى نفوس الأهالى كل أمل فى عون الديمقراطية ورجالها .

وإذن لا غرابة إذا رأينا الشعب المغربى يتجه الاتجاه الصحيح ، وإذا رأينا (الحزب الوطنى) يعلن الرغبة فى الخروج من سياسة المراحل إلى سياسة العمل من أجل الاستقلال العاجل الناجز .

الرهبة القيسية :

لم يتغير موقف الإقامة العامة في داخل المغرب بعد احتلال الألمان لعاصمة فرنسا واستيلاء الماريشال بيتان على الحكم ، وكل ما هنالك أن لجنة الهدنة زارت البلاد فلم تجد في الأوساط الوطنية أدنى صدى لدعايتها ، وظهرت شخصية جلالة الملك في الدفاع عن المغاربة على وفق ما سبق أن بيناه ، لكن فكرة الاستعداد للقيام بحركة جديدة أخذت تعمل عملها في أوساط الوطنيين الذين كانوا ينتظرون الفرصة لإعلان صوتهم عاليا .

وفي هذه السنة (١٩٤٠) إحتلت أسبانيا منطقة طنجة الدولية ، وقام الحزب الفاشي الأسباني بمظاهرات في جميع أنحاء أسبانيا المطالبة بالاستيلاء عسكريا على منطقة الحماية الفرنسية ، وقد أخذ فرانكو يستجيب لرغبة الأسبانيين فسمح للألمان بالتدريب في المنطقة الخليفية واحتلال بعض الموانئ المغربية ، وكان الشعور الوطني في طنجة وبقية المغرب ضدّا على العمل الأسباني ، وقد تأثر الوطنيون المغاربة لطرد مندوب جلالة ملك مراکش واحتلال السفارة الألمانية لقصر المندوبية بطنجة ، فانتعشت في النفوس روح الوعي القومي الذي يرغب في الاستقلال عن كل من فرنسا وأسبانيا حتى لا تبقى البلاد عرضة لهماقتهما على السلطة وتنافسهما في إشعال الحروب .

ولما نزل الحلفاء في المغرب يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٣ اطمانت النفوس من جانب التوسع الأسباني والاحتلال الألماني ، فأخذ الوطنيون يتحركون بكيفية أقوى برغم عناد الفرنسيين وسوء معاملتهم ، وقد جدد الحزب الوطني تنظيم فروعها ، فانضم إليه كثير من الموظفين الذين ظلوا محايدين إلى اليوم ، وأصدر الحزب مجلة (رسالة المغرب) التي سمحت لأقلام الأدباء الوطنيين بأن تنبعث وسمى في جمع الأمة كلها من حول الاتجاه الذي سيظهر يدنا بعد سنة أخرى .

وفد الحزب الوطني في المشرق :

في سنة ١٩٣٧ توجهت بعثة من الطلبة إلى مصر تتكون من الأساتذة عبد الكريم ابن ثابت وعبد المجيد ابن جلون وأحمد ابن المليح وعبد الكريم غلاب والعربي بناني لإتمام دراستهم ، ولما تخرج أفرادها من كلية الآداب كونوا منهم وفداً يعمل لصالح القضية المغربية ونشر دعايتها ، وكان لأفرادها جولات للقيام بالواجب في الظروف الصعبة التي أعقبت ثورة سنة ١٩٣٧ المغربية .

وفي سنة ١٩٤٣ رأى أعضاء الوفد أن الخير في ضم العناصر المغربية الموجودة بمصر إليهم ليتسنى لهم العمل في جو مغربي بعيد عن كل اختلاف ، فأسسوا هيئة استقر رأيهم أخيراً على أن يعطوها هذا الاسم (رابطة الدفاع عن مراكش في مصر) .

وقد وفق الإخوان في إقناع ممثلي الهيئات المغربية بمصر للانضمام إليهم وقبول البرنامج الذي وضعوه وهو :

- ١ — المطالبة باستقلال مراكش تحت رعاية جلالة الملك المفدى .
 - ٢ — ضمان وحدة الأراضي المراكشية وعدم اقتطاع أى جزء منها .
 - ٣ — الانضمام لجامعة الدول العربية .
 - ٤ — التعريف بقضية مراكش الوطنية وعرضها على رأى العام العربي ولدى الحكومات العربية ودوائر الحلفاء .
 - ٥ — الدفاع عن رجال الحركة الوطنية في مراكش والمطالبة بإرجاع المبعدين منهم وإطلاق سراح المعتقلين فوراً .
- وهكذا وفق وفد الحزب الوطني لنفس الغاية التي اقترحتها الحزب في الداخل برغم الحواجز التي وضعتها الحرب بين الجانبين .

وقد قامت الرابطة منذ تأسيسها في أواخر سنة ١٩٤٣ بأعمال جليلة ، فأنخذت مرا كزخامة للدعاية الوطنية وتوزيع نشرات دورية وإصدار كراسات

عن المسألة المغربية والاتصال بمختلف الهيئات والحكومات العربية ووفودها .
وقد انتهزت فرصة المشاورات التي وقعت في القاهرة في قضية الوحدة العربية
بين وفود الدول العربية وبين حكومة مصر فاتصلت برفعة النحاس باشا وبرؤساء
الوفود وقدمت لهم المذكرات والبيانات التي تشرح لهم فيها أمانى مراكش في
الحرية والاستقلال وقد استطاعت أن تحصل على عطف واضح من الدول العربية
التي بدأت تهتم شيئاً فشيئاً بشئون البلاد المغربية وتنافس في خدمتها .

وقد وصل للقاهرة عديد من اللاجئين من الدستور التونسي وحزب الشعب
الجزائري وجمعية علماء المسلمين بالجزائر ، وأخذ كل يعمل لوطنه ويبذل الجهود
لمتحقيق أهدافه . واتوحد هذه الجهود والاستفادة من جميعها قبل الإخوان
الانضمام لجهة شمال أفريقيا التي أسست في نوفمبر سنة ١٩٤٤ برئاسة الشيخ
محمد الخضر بن الحسين أحد العلماء الزيتونيين اللاجئين لمصر منذ الحرب الكبرى
الأولى ، وتقوى جمعهم بوصول الأستاذ الحبيب أبو رقية ، وقد استمر العمل
المتحد ضمن الجبهة حتي انعقد مؤتمر المغرب العربي على ما سنبينه .

وحينما وقعت حوادث (الاستقلال) بالمغرب الأقصى تهباً لإخواننا أن
يردد واصلدى البلاد بكيفية أقوى مما كان يتسنى لهم من قبل بفضل ما كانوا
قد وصلوا إليه من تنظيم تضامنهم وتوحيد الصفوف المغربية كلها .

وقد كانت رسل الحزب الوطني ثم حزب الاستقلال تتوالى عليهم منذ أمكن
وصول الحجاج المغاربة للمشرق ، فتوى ذلك عزيمهم ، وأعاد تنسيق عملهم مع رجال
الحركة في الداخل ، وإن كان الانفصال الذي أرغم عليه الجميع بسبب ظروف
الحرب أثبت الانسجام الكامل بين أعضاء الحزب الوطني في الداخل والخارج
حتى في أدق معانيه التي تتطور في مواجهة المسائل وتوجيه الأعمال .

مجهودات المنفى

ولم يكن هذا التطور الذى طرأ على إخواننا فى المغرب إلا نفس ما أدركته فى مواجهة الحقيقة وأنا فى منفى القصى بالغابون ثم بالكوتغو من أفريقيا الاستوائية الفرنسية ، فبالرغم من النظام الضيق الذى وضعت فيه ، وبالرغم من أننى ظلت مدة اعتقالى كلها فى بعد عن كل اتصال بالحياة العامة وأخبارها ، وفى منم كامل من الاجتماع بالناس وقراءة الصحف والاستماع للاذاعة ، بالرغم من كل ذلك فإن اتصالى المعنوى بروح التطور الوطنى فى البلاد ظل قوياً فعالاً ، ولقد فكرت فى أن الحركة المغربية بعد أن بعثت الوعى القومى فى نفوس الناس يجب أن تعمل بكل قواها للحصول على الاستقلال ، وأن تصرف جهودها وتحمسها على هذا الاستقلال ، لأنه وحده الذى يفسح المجال للنهوض بأممتنا وتحريرها مما وقعت فيه من فقر وجهل ومرض ، وكنت أعود بنفسى إلى تاريخ الحماية وسياستها فأحس بأن نظامها لم يكن إلا حجر عثرة فى سبيل تقدم المغرب والتطور الشعبى الذى بدأ منذ ستين عاماً ، ولذلك ظلت أبحث عن الوسائل التى تهىء لى — فى ظروف العصيبة — الفرصة التى أعلن بها رأيى ، وأقفز بالحركة معها إلى المدى الذى أريده لاستكمال القضية المغربية وإنجاحها .

واقدم فكر الجنرال نوجيس فى كل شيء ، ولكنه لم يفكر أبداً فى أن متقى الغابون أو الكوتغو سيكون مجالاً للإقيام بحركة تحريرية لفائدة البلاد ، واقدم بعثنى لهذا المنفى القصى وهو لا يعتقد إلا أنه قد دفننى على الأقل إلى أمد طويل ، ولم يخطر بباله أبداً أننى سأتيح لنفسى الفرصة التى أطلب فيها بالحق ، وأعمل لوطنى فى وقت اشتدت به وطأته القاسية على الوطنيين ، وحالت بينهم وبين أى عمل عانى فى سبيل البلاد .

والحق أنني منذ اعتقلت حتى إعلان ثورة دي جول لم يكن بالمكن لي أن أقوم بأي عمل إلا الاحتجاج على سوء المعاملة ، والمطالبة بحقوق المسجون السياسي ، وما يقع في مناقشاتي العادية مع الضباط الذين كانوا يتعاقبون على حراستي ، ولكن الهدنة الفيشية وثورة الجنرال دي جول أتاحتا لي سبيلا لرفع صوت المغرب وبذل مجهود متواضع في خدمته .

وفي شهر يولية سنة ١٩٤٠ احتلت جيوش دي جول قرية مويلا الواقعة في جنوب الجابون وهي مقر اعتقال منذ نوفمبر سنة ١٩٣٧ إلى يونيه سنة ١٩٤١ وسارت في طريقها لمهاجمة العاصمة الجابونية (ليبرفيل أو المدينة الحرة) ، وعينت الولاية العامة رئيساً للعماله الكومندان روجي أحد العسكريين الفرنسيين الذين يهتمون بالسياسة الإسلامية ، وقد انقطعت الصلة مع المغرب وسائر الشمال الأفريقي لأن ولاته ظلوا في تضامنهم مع الماريشال بيتان ، وذهب ليوتنان شوفالانجير الذي كان مكلفاً بشؤوني من طرف الإقامة العامة لينضم للثوار الجوليين ، وبقيت تحت نظر ولاية أفريقيا الاستوائية وأفريقيا الاستوائية في هذا العهد مركزا لانتحاء الفرنسي وتنظيم المقاومة للاحتلال الألماني ، وبراذا فيل هي العاصمة التي حلت مؤقتاً محل باريس وإليها يلتجئ دي جول كلما ضاق بمعاملة الانجليز والحلفاء في لندن . وكانت السياسة التي اتبعها ولاية أفريقيا الاستوائية مع الأوروبيين الموجودين بها هي دعوتهم للانضمام إلى دي جول وإمضاء رسالة تأييد له ، أو الاعتقال في أماكن خاصة بأنصار فيشي ، وهكذا دعاني ذات يوم الكومندان روجي وتحادث معي ملياً في الشؤون الحاضرة ، وبشرني بأن الحال سيتبدل ، وأن الثورة الجواية ستعمل عملها في قلب السياسة الاستعمارية الفرنسية ، وطلب مني أن أكتب للولاية العامة برأيي في موضوعها ، فتملصت من الموقف ، وقلت له يمكنك أن تكتب بنفسك وتخبرهم بأني كرئيس للحزب الوطني لا أريد إلا الوصول لما يصبو إليه الحزب من تطور وتحرير ، ومضت أيام كتب فيها الكومندان روجي للولاية العامة وسافر لبرازافيل ثم عاد فقال لي كلاماً يدل

على أنه لم يجد في الولاة المحليين نشاطاً واستعداداً لأن يكونوا على غرار ليوطى — حسب تعبيره — في العمل لصالح فرنسا .

ثم تحدثنا ملياً في الحالة الدولية العامة ، وكنت في حديثي معه ضارباً على الوتر الذي يحسه الفرنسيون ، فطلب مني بصراحة أن أكتب رسالة للجنرال دى جول وقدم لي مشروع رسالة على مثال الرسائل التي يقدمونها للفرنسيين ، فأجبتته بأن قضية الخلاف الحادث بين فيشي ودى جول قضية فرنسية محض لا حق لي ولا لسائر المغاربة في التدخل فيها . نعم فيما يرجع لمقاومة الألمان يمكنني أن أؤكد أنه ليس في المغاربة أحد يريد أن يصبح محكوماً لألمانيا أو إيطاليا ، على أنه من الوجهة المنطقية ما دامت فرنسا قد دخلت الحرب ، وما دام في استطاعتها أن تقاوم فليس من الوفاء أن تخون حلفاءها وتلقى بهم في أحضان الألمان ، وتخيس بذممهم وهم في أشد الحاجة إليها . وأما فيما يخص القضية المغربية فأنا كممثل للحزب الوطنى اعتبرها قضيتى ، وأنا مستعد للتعاون مع الجنرال دى جول إذا كان راغباً في أن يحقق أمانى الشعب المغربى ، ولذلك فمعرفةى بسياسة الثورة الجولية فيما يخص فرنسا لا يكفينى ، بل يجب أن أعرف سياسة دى جول المغربية ، وحينئذ يمكنني أن أعمل على ضوء استنتاجاتى منها ، ثم أفضت له القول في سوء حال المغاربة والمجهودات التي بذلها الحزب الوطنى في سبيل التوفيق بين حاجيات البلاد وبين الصداقة الفرنسية ، فأظهر اقتناعه بأفكارى وطلب مني أن أكتبها بنفسها في رسالة خاصة يتكلف هو بتبليغها للجنرال دى جول بمناسبة حلوله بيرازافيل في شهر مايو ، وقد كان الجنرال د لارمينا هو القائد الأعلى للجيش في أفريقيا الاستوائية وهو القوميسير الأعلى بها ، بينما كان الجنرال سيسى مديراً لمصلحة الصحة العمومية ومعتبراً في أوساط أفريقيا الاستوائية كالمعضو الأهم في انضمام الكونغو لديجول ، والوالى العام ايبوى والسكراتب العام لورانسى كالعاملين الأساسيين في انضمام إقليم تشاد . وبين دولارمينا وديجول نوع تنافس كبير ، بينما يعتبر الآخرون أنفسهم

مريد بن أوفياء لديجول .

كتبت رسالة للجنرال دييجول بواسطة الجنرال سيسى أقص عليه بعض ما جرى بينى وبين القومندان روجى وأقول له :

« إن المغرب الأقصى المرغم على استمراره فى نظام من العصور الوسطى ، والذي يرغب فى تطور شبيه بما وصلت إليه مصر والعراق لا يمكنه أن يقبل تجديد الاحتلال من ألمانيا أو إيطاليا ، وهو يعتقد أن حكومة حقيقية لفرنسا الحقيقية جدرة بأن ترضيه بتحقيق أمانيه القومية .

لست أريد أيها الجنرال أن أحدد فى هذه الرسالة مطالبنا ، ولكنى أريد أن أؤكد أننى شخصياً لا أرغب فى جاه ولا مال ، وإنما أرغب فى مصالح وطنى وحقوقه .

ورئيس الحزب الوطنى المبعد منذ خمسة أعوام لا يريد إلا أن يعرف السياسة الجديدة التى ستدشنونها فيما يخص المغرب الأقصى .

إننى لا أمثل شيئاً من ذاتى ، وإنما قيمتى فيما أتمتع به من ثقة الشعب ، وفيما سأحمله لأمتى من نتائج عملكم الرسمى .

إن ليوطى الذى تحترمونه لم يرتكب أخطاء نوجيس وأمثاله ، وقد أعرب عن ندمه على كثير من أنواع السياسة التى اتبعها بنفسه .

ولقد أيد الكثير من الفرنسيين حركتنا ، فإذا كانت سياسة معادتك تتفق مع سياستنا نحن فإنه من الممكن لى أن أفعل » .

حمل القومندان روجى هذه الرسالة إلى برازا فيل حيث سلمها للجنرال سيسى ، وهذا الأخير سلمها مباشرة للجنرال دى جول الذى وعده بدراستها مع الجنرال كاترو فى سوريا الذى كان ذاهباً لها ليعلم الاستقلال ... ورجع روجى لمقر عمالته فحدثنى بما جرى وهو متفائل من دى جول ، ومتشائم من دولارمينا وأمثاله . ولكنى أكد لى أن الجنرال سيسى سيحل محل دولارمينا فتتحسن الحال ، وفعلاً سافر سيسى إلى سوريا مع الموكب الجولى ثم عاد إلى برازا فيل قوميسيرا

عاماً لاتحاد أفريقيا الاستوائية .

ومضت أيام دعى بعدها روجي لبرازافيل ، وأفهمنى معارنه للسيو بوراسكى أن القضية سائرة سيرها الطبيعي ، وأنها كانت من أسباب استدعاء روجي ، وبعد ما رجع هذا الأخير أخذ يهيء الجو باستدعائى لمنزله والحديث معى بأكثر مما يمكن من الأفكار الحرة ، وكان يبعث فى نفسى من الآمال الشىء الكثير ، وإن كنت أعرف أن الفرنسيين لا يتغيرون عن موقفهم ولو حدث من الوقائع أكثر مما حدث ، لأنهم محافظون فى أفكارهم ، ومن الصعب أن يتطوروا بالسهولة التى تظن .

ثم قدم لمويلا مبعوث خاص من طرف الشئون السياسية بأفريقيا الاستوائية هوليو تنان البحرى دولوجران أحد المستعربين الذين كانوا يشتغلون فى سوريا مع السيو بونصو ، وأحد الذين حكم عليهم الألمان بالإعدام للانضمام للجنرال دى جول ، وقد اجتمعت به فى عدة جلسات تناولنا فيها بتفصيل دراسة الحالة الحاضرة ، ثم بلغنى أن الولاية العامة كلقت أن يتخابر معى باسم فرنسا الحرة فى شأن المغرب وسائر الشمال الإفريقى ؛ لأن الحركة الفرنسية الحرة يهمها أن ترضى الأهالى المستعنين بهم على منع احتلال ألمانيا لشمال أفريقيا ومساعدة فرنسا على تحرير بلادها هى الأخرى ، وقد بينت له استعدادى للتوسط بين فرنسا الحرة وبين الوطنيين التونسيين والجزائريين فيما يخص تونس والجزائر ، وأما فيما يخص المغرب فقد أكدت له استعدادى أن أعمل ومعى رجال الحزب الوطنى لتحرير المغرب من الضغط الألمانى متعاوناً فى ذلك مع فرنسا الحرة ، ولكن هذا التعاون لا يمكن إلا بشرط واحد صريح ، هو أن يعلن الجنرال دييجول استقلال المغرب منذ الآن ، ثم بعد التحرير يشكل جلالة السلطان حكومة وطنية تعقد مع فرنسا معاهدة تحالف وصداقة ، وقد استمرت مخابراتنا الثنائية التى لم يتدخل فيها الجنرال روجي إلا ببعض الملاحظات ثلاثة أيام ، شرحت فيها كل آرائى فى مصير المغرب والنظام الديمقراطى الذى سيسود بعد

إعلان الاستقلال ، وكنت أحيى بعض النقط التي يمكن التجادل فيها إلى وقت
المذكرة الرسمية التي تجرى لعقد معاهدة التحالف بعد الاستقلال والتحرير ،
وقد اتفقنا أخيراً على أن يوجه ليوتنان برقية لحكومة فرنسا الحرة يبلغها فيها
خلاصة مذاكراتنا ، وقد بعث البرقية التالية :

« تفاوضت مع الأستاذ علال الفاسي ، وهو يقبل التعاون مع فرنسا الحرة
على تحرير شمال أفريقيا من ضغط المحور بشرط الاعتراف الناجز باستقلال
المغرب ، والسيد علال صريح ويتكلم في استقامة ووضوح ، ويتمتع زيادة على
نفوذه في المغرب بثقة كثير من زعماء العرب » .

ومن الغد تلقى دى لوجران برقية تطلب منى السفر لبرازافيل عاصمة
الكونغو الفرنسية لتتيمم المذكرة مع إدارة الشؤون السياسية .

وقد لبيت الاستدعاء وسافرت صحبة الضابط المذكور إلى برازافيل حيث
اجتمعنا بمجرد وصولنا بالمسيو لورانسييه الكاتب العام بالولاية العامة وأحد الذين
حصلوا على ثقة كبرى من وزير المستعمرات المسيو بلوفان ومن الجنرال دى جول
بمنزله ، وكان معنا مدير الشؤون السياسية لأفريقيا الاستوائية ، واستمرت
المذكرة بيننا في جوهاديء مدة ثلاث ساعات تناولنا أثناءها كل الموضوعات
المغربية ، وكان محور حديثي يدور كله على ضرورة إعلان الاستقلال لإرجاع
الثقة بفرنسا ، وعلى أن ثورة الجنرال دى جول يجب أن تكون في الوقت نفسه
ثورة للمغرب الأقصى لتحريره في ظل العرش العلوي الشريف من النظام
الاستعماري الحاضر .

ثم أقمت في برازافيل سبعة أشهر كنت أجمع أثناءها بمختلف الشخصيات
الرسمية التي ترد على عاصمة الكونغو ، وأدافع أمامهم بكل حرارة عن الفكرة
الوطنية التي اعتقلت من أجلها ، كما أشرح لهم وجهة النظر العربية في تونس
والجزائر وسوريا ولبنان وأدافع عنها بقدر المستطاع .

وفي يولييه سنة ١٩٤١ وصلت برقية من الجنرال دى جول للولاية العامة

يقول فيها : « لقد درست قضية الفاسي والمغرب وسأحل معى الملف لبرازافيل » .
وقد وصل الجنرال إلى برازافيل للحضور في حفلات الذكرى الأولى لانضمام
مستعمرات أفريقيا الاستوائية إليه ، أو ذكرى الأيام الثلاثة المجيدة كما يسمونها
وجاء معه سفير فرنسا الحرة في أثيوبيا ، وهو كولونيل من إدارة الشؤون الأهلية
بمراكش سبق أن اشتغل بالإقامة العامة ، وكان مكلفاً من قبل المارشال ليوطي
بالشؤون المغربية ، وقد اجتمعت بالكولونيل في جلسة خاصة بمنزل المسيو
لورانسييه وقال لى : « إن الجنرال حدثه عنى في الطائرة ، وطلب منه أن يجتمع بى
ويتذاكر معى » ، وقد تحدث في موضوع مهم وعبرت له عن أفكارى في
ضرورة استقلال البلاد بكل صراحة ووضوح ، وفهمت من حديثه أن رأيه
لا يتفق مع الاستقلال ، ولكن مع القيام بإصلاحات عملية ومفيدة .

ثم اجتمعت مع الجنرال سيسى بمكتبه بالقوميسارية العليا بمحضر المسيو
لورانسييه أيضاً ، فرأيت منه تردداتى مع ما أخبرنى به عنه القومندان روجيه .
وقد حاول إقناعى بضرورة استمرار المساعدة الفرنسية للمغرب ؛ لأن المغرب
لم يزل في نظره غير كامل النضوج للحصول على الاستقلال ، فترافعت أمامه
مدة ساعتين مدافعاً عن ضرورة الاستقلال وكونه الحل الوحيد للمشكلة المغربية .
وجدتني هكذا في جو غامض ببرازافيل وفي حالة المنفى المراقب باستمرار ،
والكنه المكافح باستمرار أيضاً ، وقد تكون حولى حزبان متناقضان من الرجال
الرسميين ؛ حزب الوالى العام وكاتبه العام وكان رأيهما ضرورة التعاون معى ومع
الحزب الوطنى والاستفادة من قوتنا المعنوية وإن لم يكونا ممن يريدون إعلان
الاستقلال على الصفة التى أرغب فيها بل كنا يقولان بضرورة التوسيع في نظام
الحماية وإعطائه شكل استقلال نوعى يرضى المغاربة ويضمن للفرنسيين مصالحهم ،
وحزب المسيو جيرو رئيس ديوان القوميسارية العليا الذى استطاع أن يضم إليه
الجنرال سيسى وكان من رأيه ترك الوطنيين وشأنهم والاستغناء عن كل مساعدة
ترجى منهم لأنها تتطلب من فرنسا تضحية ليست هى في حاجة إليها .

وطبعي أن يجر هذا التخالف في التفكير إلى التناقض في التدبير ، وإلى القيام بمقاومات من هذه الجهة أو تلك أستفيد منها أحياناً وأكون ضحيتها مرة أخرى ، ولكنها مع ذلك خرجت بي من طور الهدوء المتعب إلى الحركة والكفاح ، وقد أدى الأمر بالمسيو جيرو إلى أن زور على رسالة ادعى أنني كتبتها للماريشال بيتان أوكد له فيها أن أمل المغرب كله معقود عليه ، ولكن من الحق أن أسجل أن المسيو لورانسنيه وقف من هذه التهمة موقفاً مشرفاً ؛ إذ دافع عنى دفاع الأبطال مؤكداً أمانتي وشرف القول والسلوك الذي شهد به كل من تولى شئوني من الموظفين في المنفى ، وقد أدت هذه المناقشات وغيرها إلى أن كان القوميسار الأعلى يعطى أوامر تتعلق بى لبعض الموظفين فينقضها لورانسنيه أو يعطى هو الآخر أوامر ينقضها الأول ، وانتهى الأمر بوضع المسيو لورانسنيه أمام مجلس الموظفين التأديبي ولكنه خرج منتصراً .

ولما رأت اللجنة الوطنية التي يترأسها الجنرال دييجول اشتداد الخلاف بين القوميسارية العليا والولاية العامة في جميع المسائل القائمة ، ومنها قضية المغرب ، وجهت البروفيسور كاسا المفوض الوطنى في المعارف والعدل للقيام ببحث عام والاتصال بمختلف الأرساط في برازافيل ، وقد استدعاني إنييه واستفهمني عن آرائى في الموضوع المغربى ، فشرحت له فكرتى ، كما شرحتها لغيره من قبل ، وقدم له مسيو لورانسنيه باسم الحكومة العامة — على ما أخبرنى هو به — تقريراً يتعلق بقضية المغرب يؤيد إلى حد بعيد وجهة نظرى ، وإن كان لا يحتضنها برمتها ، وعلى ما فهمته من حديثى مع المسيو لورانسنيه فإن تقريره يقول بضرورة إعطاء المغرب نوعاً من الاستقلال الذاتى وإسعافه عاجلاً بعدة إصلاحات اجتماعية واقتصادية مهمة ، وكان يفسر هذا بأن تستعيز فرنسا عن وصايتها الكاملة بنوع من النفوذ المعنوى تحتفظ به على الحكومة الشريفة التي ستكون محل ثقة فرنسا بما تمدها به هذه من العون الخالص والمساعدة الصادقة .

وكان يشغل بقضية الشمال الأفريقى فى عاصمة الكونغو خليفة قنصل إنجلترا

العام المستر نيرن ، فاسترشد به المسيو كاسا أيضاً ، فأعطاه رأيه الذي يتلخص — على ما روى لي موظف كبير في الولاية العامة — في ضرورة إعلان استقلال نوعي للمغرب .

وإذا كان ما حدثني به مسيو لورانسييه بعد نزول الحلفاء في إفريقيا الشمالية واحتجاجي على المعاملة التي ظلت موضوعها منذ وصولي للكونغو صحيحاً — فإن وزارتي الخارجية الإنجليزية والأمريكية طلبتا من الجنرال ديمبول إطلاق سراحى رسمياً وتركى أدخل مع جيوش الحلفاء مع قبول شرطى في إعلان الاستقلال ، وقد قال المسيو لورانسييه بالحرف : « إن الجنرال دى جول غضوب مثلكم ؛ فقد كان يريد وضع حل للقضية المغربية باتفاق معكم ، ولكن طلب الإنجليز والأمريكان إطلاق سراحكم وإعلان استقلال المغرب أحدث في نفسه تخوفات ، وبعث روح الرجل الذي لا يجب أن يعمل تحت الضغط » .

ومهما يكن فإن الجنرال دى جول لم يعلن في القضية المغربية شيئاً ، والحركة التي قمت بها لم تكن أكثر من محاولة الخطو بالقضية المغربية إلى المدى الذي سارت إليه بفضل جهود إخوانى في المغرب من بعد ، وإذا كان عملى وصراحتى في الدفاع عن وجهة نظرى قد أخرا إطلاق سراحى مدة ثلاثة أعوام على الأقل ووضعانى في نظام أضيق من نظام السنين الأولى ، فإننى على كل حال أرضيت ضميرى بتحقيق ما كنت أصبو إليه في منفى لم يكن — والحق يقال — لى يقين فى الخروج منه ، كما أننى اقتنعت جيداً بأن المستعمرين متفقون على اختلاف نزعاتهم وفى سائر ظروفهم على التخوف من الاستقلال ، ووجوب الاحتفاظ بالمستعمرات ، وإن كانوا يبيحون لأنفسهم ولأذنانهم استعمال لفظ الاستقلال فى كثير من الأحيان ، وهم لا يقصدون إلا التوجيه نحو الإدماج أو ما يقاربه من أساليب . ولما تم نزول الحلفاء بشمال إفريقيا أدركت أن دور فرنسا الحرة قد انتهى ، وأن الظروف ستسمح لا محالة باستئناف إخوانى للجهاد لا محالة ، فاقنعت بأن واجبى فى تبليغ صوت المغرب للفرنسيين الأحرار قد كمل

أداؤه ، وأن الخير في ترك المجال للذين بالمغرب ليقولوا كلمتهم ، فيرى الفرنسيون صحة ما تنبأت به من تطور في الفكرة التي اختمرت في نفوس المغاربة جميعاً ، وأعلنت في محادثاتي مع الولاة الرسميين أن كل مفاوضة يلزم أن تقع الآن مع ممثلي الحزب الوطني بالمغرب ، وأنتى متضامن معهم في كل ما يفعلون .

حزب الاستقلال

من الحزب الوطنى لحزب الاستقلال

وهكذا رأينا كيف أن تجارب السنين الماضية فى نظام الحماية وتجارب رجال الحركة الوطنية فى سياسة المراحل بعثت كلها فى نفوس الوطنيين فى الداخل والخارج شعوراً بالحاجة إلى عمل جاسم ومصارحة ظاهرة بحقائق الأشياء ولئن كان من الطبعى أن تمر الحركة فى مراحلها الأولى لتقيم الحجة على النظام القائم ورجالها فليس من الطبعى أن يستمر اتجاه الزعماء فى سياسة المجاملة لمن لا يراعون من أجل الاستعمار قربي ، ولقد اتضح منذ سنة ١٩٣٧ أن طلاقاً باتاً قد وقع بين الشعب وبين ممثلى الحماية ونظامها ، وأن المغاربة لم يعودوا يرون فى أسلوب الحماية إلا الاستعباد الواضح البين الذى لم تخفه عنهم شعوذة إدارة الشئون الأهلية ولا سياسة الابتسامة الصفراء التى أورثها ليوطى كأغلوطة مقدسة ومن العبث أن ينكر تأثير أجواء الحرب وإعلان وثيقة المحيط الأطلسى ونزول الحلفاء بالمغرب واستقلال سوريا ولبنان — من العبث أن ينكر ما أحدثته ذلك من تفاعل فى نفوس الوطنيين شجعهم على اتخاذ السياسة الصريحة فى مطالبهم ولكن مهما يكن لذلك كله من أثر فإن الباعث الحقيقى ظل فى التجربة المرة التى قامت بها الوطنية المغربية ، تلك الوطنية التى كانت تحتاج لجهود كبير كي تقنع نفسها بضرورة اتباع خطة المجاملة والخضوع لسياسة المراحل ، ومن الحق أن نعتزف بأنها كثيراً ما كانت تحس بوخز من ضميرها تملص منه بأن الأسلوب غير المبدأ ، وأن الاستفادة من الواقع كثيراً ما يكون فى صالح المثال ، ولكنها رأت بنفسها ما أياستها اليأس كله من ولاية الحماية الذين كانوا يقابلون عرضها الخالص للتعاون بغطرسة استعمارية تأبى أن تعترف حتى بنبل الغاية التى نعمل لها وأيا ما كان فقد شعر الكل بضرورة الخروج من سياسة محكوم عليها بالفشل

إلى خطة لا لبس فيها ولا غموض ، هي إعلان الاستقلال ، والاستقلال قبل كل شيء ، وقد علم جلالة مولانا الملك ابتداء هذه المرحلة بما أدلى به من تصريحات لمناسبات مختلفة أمام ممثلي فرنسا وممثلي الحلفاء ، والتي تلخص في أن المغرب قد ظل صبوراً مدة الحرب ، وضحي في سبيل انتصار الحرية الإنسانية فيجب أن ينال حقه منها « إنكم تعلمون أن قيام المغرب بواجباته كلها أعطاه سبباً آخر ليستعجل الحصول على سائر حقوقه » .

والحصول على كامل هذه الحقوق ولتأكيد التصريحات التي فاه بها أعظم ممثل للشعب تأسس حزب الاستقلال . .

ويرجع الفضل الأول في تأسيس الحزب الجديد إلى الحزب الوطني نفسه ، فقد فكرت لجنته التنفيذية في ضرورة السير في هذا الاتجاه الحسن ، واقتتأكد من أن فكرتها متفقة عملياً مع رغبات سائر الطبقات الشعبية دعت لعقد مؤتمر عام تمثل فيه جميع النزعات السياسية والاجتماعية للبلاد ، وانهقد هذا المؤتمر بالرباط في ١١ يناير سنة ١٩٤٤ حيث نشأ (حزب الاستقلال) كحزب مهمته الأولى هي التحرير القومي .

وقد تكتبل في حزب الاستقلال :

- ١ — الحزب الوطني الذي كان يضم الأغلبية الساحقة من الفلاحين والصناع والطبقة العاملة والتجار وغالبية النخبة المثقفة في البلاد .
- ٢ — رؤساء وأعضاء المجالس الإدارية لجمعيات قداماء تلاميذ مدن الرباط وفاس ومكناس وسلا ومراكش وأزرو ووجدة وآسفي ، ولهذه الجمعيات أهمية كبيرة في توجيه التلامذة ، وقد كانت ممثلة رسمياً في ما يسمونه بمجلس شورى الحكومة .

٣ — عديد من الشخصيات البارزة في (الحركة القومية) .

٤ — عديد من الشخصيات البارزة المغربية كالمفتين والقضاة الشرعيين والمدنيين وكبار الموظفين المخزنيين وأساتذة الجامعة القروية والمعاهد الكبرى

وأساتذة المدارس الثانوية ومعلمي المدارس الحكومية والحرّة .

وبذلك تكتلت الأمة كلها في هذا الحزب ، فتقدم يعمل للغاية التي أسس من أجلها فرقم يوم ١١ يناير سنة ١٩٤٤ جلالة ملك المغرب ولمثلي فرنسا وحلفائها ميثاقا نعرض لتحليله قبل ذكر نصه :

(أ) إن الحماية نظام مفروض بالقوة على الأمة المغربية في ظروف استثنائية وليس أدل على ذلك من المقاومة الحربية التي واطب عليها الشعب من سنة ١٩٠٧ إلى سنة ١٩٣٤ .

(ب) أثناء تطبيق معاهدة الحماية المفروضة وقع خرقها انمظاً ومعنى من طرف الذين التزموا رسمياً باحترامها ، فأصبحت السيادة المغربية غير ملموسة الوجود .
(ج) وقد كانت الغاية التي اتبعتها الحماية لأعمالها هي تقوية مصالح المستعمرين الأوروبيين وتأخير تطور العناصر المغربية أو عرقلة .

(د) وانبعث حق الشعوب في أن تختار مصيرها حسبما أكده مختلف التصريحات التي أدلى بها الحلفاء في وقت الحرب وبالأخص في الميثاق الأطلسي وكذلك وجود جيوش مغربية في الجهة الغربية — كل ذلك ينحول المغاربة الحق في مصير حر .

ولهذه الأسباب كلها يرى (حزب الاستقلال) أن يطالب — معبراً عن رغبات الشعب — بما يأتي :

أولاً — الاستقلال والوحدة التامة لجميع مناطق المغرب .

ثانياً — تكوين نظام ديمقراطي شبيه بالأنظمة التي اتبعتها مختلف الحكومات الإسلامية يضمن حقوق سائر العناصر والطبقات التي تتكون منها الأمة المغربية .

ميثاق ١١ يناير سنة ١٩٤٤

النص الرسمي

« إن حزب الاستقلال الذي يضم أعضاء الحزب الوطني السابق وشخصيات حرة .

حيث إن الدولة المغربية تتمتع دائماً بحريتها وسيادتها الوطنية ، وحافظت على استقلالها طيلة ثلاثة عشر قرناً إلى أن فرض عليها نظام الحماية في ظروف خاصة .
وحيث إن الغاية من هذا النظام والمبرر لوجوده هما إدخال الإصلاحات التي يحتاج إليها المغرب في ميادين الإدارة والعدلية والثقافة والاقتصاد والمالية والعسكرية دون أن يمس ذلك بسيادة الشعب المغربي التاريخية ونفوذ جلالة الملك
وحيث إن سلطات الحماية بدلت هذا النظام بنظام مبني على الحكم المباشر والاستبداد لفائدة الجالية الفرنسية ، ومنها جيش الموظفين الذي لا يتوقف المغرب إلا على جزء يسير منه ، وإنها لم تحاول التوفيق بين مصالح مختلف العناصر في البلاد .

وحيث إن الجالية الفرنسية توصلت بهذا النظام إلى الاستحواذ على مقاليد الحكم ، واحتكرت خيرات البلاد دون أصحابها .

وحيث إن هذا النظام حاول بشتى الوسائل تخطيط الوحدة المغربية ومنع المغاربة من المشاركة الفعلية في تسيير شئون بلادهم ومنعهم من كل حرية خاصة أو عامة
وحيث إن الظروف التي يجتازها العالم هي غير الظروف التي أسست فيها الحماية
وحيث إن المغرب شارك مشاركة فعالة في الحروب العالمية بحجب الحلفاء ،
وقام رجاله أخيراً بأعمال أثارت إعجاب الجميع في فرنسا وتونس وصقلية وكورسيكا

وإيطاليا ، و ينتظر منهم مشاركة أوسع في ميادين أخرى ، وبالأخص لمساعدة فرنسا على تحريرها .

وحيث إن الحلفاء الذين يهرقون دماءهم في سبيل الحرية اعترفوا في وثيقة الأطلسي بحق الشعوب في حكم نفسها بنفسها ، وأعلنوا أخيراً في مؤتمر طهران سخطهم على المذهب الذي بمقتضاه يزعم القوى حق الاستيلاء على الضعيف .
وحيث إن الحلفاء أظهروا في شتى المناسبات عطفهم على الشعوب الإسلامية ومنحوا الاستقلال لشعوب غيرها ، منها من هو دون شعبنا في ماضيه وفي حاضره وحيث إن الأمة المغربية التي تكون وحدة متناسقة الأجزاء تشعر بمالها وما عليها من واجبات داخل البلاد وخارجها تحت رعاية ملكها المحبوب ، وتقدر حق قدرها الحريات الديمقراطية التي توافق في جوهرها مبادئ ديننا الحنيف والتي كانت الأساس في وضع نظام الحكم بالبلاد الإسلامية الشقيقة .
قرر ما يأتي :

١ — فيما يرجع للسياسة العامة :

أولاً — أن يطالب باستقلال المغرب ووحدة ترابه تحت ظل صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى سيدنا محمد بن مولانا يوسف نصره الله وأيده .
ثانياً — أن يلتبس من جلالته السعي لدى الدول التي يهدها الأمر للاعتراف بهذا الاستقلال وضمانه .
ثالثاً — أن يطلب انضمام المغرب للدول الموافقة على ميثاق الأطلسي والمشاركة في مؤتمر الصلح .

٢ — فيما يرجع للسياسة الداخلية :

رابعاً — أن يلتبس من جلالته أن يشمل برعايته حركة الإصلاح الذي يتوقف عليها المغرب .

حزب الاستقلال كمذهب وكعقيدة

١ - الحزب يبرر الاستقلال :

الشرط الأساسي لإنهاض المغرب هو استقلاله ؛ لأن البلاد التي لا تتمتع بمظاهر سيادتها القومية مهيأة حتماً لأن تبقى مستعبدة للذين يستفيدون من الاستيلاء عليها .

وهذا الاستقلال يقتضى طبعاً الوحدة والتحرر لجميع المناطق المغربية .

٢ - الحزب يناصر الحرية :

نشاط الفرد في الحياة الاجتماعية يستلزم الحصول على الحرية الكاملة التي لا تعرف حداً إلا حد الحماية لحرية الآخرين أو المصالح المعقولة للجميع ، (إن الحرية وحدها هي التي تجعل المرء يدرك الحرية) .

٣ - مسألة النظام - الدستور :

مسألة النظام لا محل لها في المغرب ؛ لأن هنالك عائلة مالكة محبوبة من الشعب الذي يدين بالولاء للعرش وجلالة ملكه الحالي سيدي محمد بن يوسف ، وجلالة الملك الشعبي هو الذي يجعل من النظام عمدة من أعمدة الوحدة والانسجام لمعاني الأمة .

وطبقاً لمبادئ الإسلام التي تتفق بصفة محسوسة مع الأصول الديمقراطية فإن المغرب يجب أن يعد في ضمن الأمم الإسلامية والشرقية الحرة الراقية .
وحزب الاستقلال يطالب مع ذلك بإعلان دستور ديمقراطي يعترف بحقوق الإنسان والمواطنين ، ويراعي في وضعه ما تتوقف عليه حياة المغاربة وحاجياتهم .

ويجب أن ينص فيه على أن اللغة العربية هي لغة البلاد الرسمية ، كما أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة المغربية ، ولكن مع ضمان حرية العقيدة والتفكير للجميع .

ويجب أن يعتبر سائر المغاربة متساوين أمام القانون ، يتمتعون بحقوق واحدة ، ويؤدون واجبات واحدة من غير امتياز ديني أو عنصري .

والمسألة اليهودية لا وجود لها بالمغرب لأن يهود البلاد أعضاء في العائلة المغربية على غرار الأقباط المصريين ، وسيبقون متمتعين مثل ما كانوا بحريتهم الدينية ، وخصوصاً ما يرجع للعديلية الدينية في الحالات المعتادة كسائر المغاربة .

٤ — التربية والبعث الديمقراطي :

فحزب الاستقلال إذن من أنصار الملكية الدستورية والمبادئ الديمقراطية ، ولكن الديمقراطية ليست شيئاً جديداً بالنسبة لمراكش ، بل هي شيء واقع منذ القديم في كثير من أنظمتنا الشعبية ، ولذلك يرى الحزب وجوب بعث المنظمات الديمقراطية وتنظيمها كالجاعات القبلية التي حولت الحماية معناها من مجالس بلدية إلى محاكم عرفية .

ولكن ما يريد الحزب هو الديمقراطية كما تفهمها الدول الغربية الكبيرة ، ولا يكفي بعث الأنظمة القديمة لإقرارها في البلاد ، ولذلك يرى الحزب من مهمته القيام بتربية ديمقراطية مستمرة لسائر أفراد الشعب ، والمطالبة بالتعليم الإجباري في الجواضر والبوادي للبنين والبنات ، وتعويد الأمة على الحياة الدستورية بمختلف المؤسسات التي تربها وتساعد على تذوق المعاني التي تصبو إليها في مظاهر النظام الديمقراطي الذي يقر تدريجياً في البلاد .

٥ - مسألة الإطار :

لا يجهل (حزب الاستقلال) أن المغرب لا يمكن أن ينظم حكومة وشعباً على أحدث أنواع الأنظمة الغربية بمحض وسائله الخاصة ، ولكنه يحمل مسؤولية فقدانه للإطار الكافي لسياسة الحماية التي عرقلت تطوره وثقافته أبنائه ، كما أنها وضعت من اللسان الفرنسي اللغة التي تدير بها مختلف الإدارات التي بيدها دواليب الحكم ، ولذلك أبعدت عن مقاليدها نخبة البلاد المثقفة باللغة العربية .

فإرجاع الشيء لنصابه بعودة اللغة العربية لما كانت عليه من لغة رسمية لا في اللبداً فقط بل في العمل يزيل تقريباً مشكلة الإطار خصوصاً في ما يتعلق بالتنظيم الإداري والقضائي والثقافي والمالي ، ومعنى هذا أن الإطار القديم سيستعمل بعد نوع من التمهيص ، بينما يقع إعداد الإطار الجديد وإحلاله محل القديم تدريجياً .

وأما فيما يخص المصالح الفنية فإن المغرب يختار من خارج البلاد من يستعملهم في الإرشاد الفني في الإدارات التي لا يوجد بها فنيون مغاربة ، وأياً ما كان فالحزب لا يرى أن مسألة الإطار من شأنها أن توقف البلاد عن نيل استقلالها العاجل ، بل يعتبرها حاجة داخلية يمكن للحكومة القومية أن تحلها بالوسائل التي ترى فيها خير البلاد ومصحتها ، يجب أن يستقل المغرب ويسير ولو بإطار عتيق ليتمكن من تكوين أداة عصرية لحكمه ، وإلا فإنه لن يدرك أبداً ما يصبو إليه ، وثلاثة أجيال الحماية كلها دليل على أن نظاماً يسيره الأجنبي لا يمكن أن يؤدي لتطور منشود موافق للأمانى القومية والاجتماعية للبلاد .

٦ — مسألة العمل :

يمكن المغرب أن يتابع نظاماً قضائياً متحداً ، وقد سارت البلاد منذ عهد بعيد على نظام المحاكم المخزنية والشرعية ؛ فالحزب يطالب بسن قانون متحد مستمد من أصول الشريعة الإسلامية ومراعى فيه توجهات العمل المغربى وتطورات القانون الأجنبى ، مع تأسيس المحاكم وإعداد القضاة الذين ينفذونه ، وأياً ما كان فلا محل في المغرب للمحاكم الأجنبية أو المختلطة ، ويجب أن يخضع الكل للقوانين المغربية والمحاكم المغربية ، وأن يقضى على كل أثر للامتيازات الأجنبية .

٧ — السياسة الاجتماعية : التعليم — الإسكان :

يرى الحزب وجوب سن قوانين اجتماعية في المغرب من أجل رفع المستوى المادى والخلقى والعقلى للجمهور المغربى ، وتحسين حالة العملة في المدن والقرى ، وإعطاء الكل تربية حقيقية ، وإنشائهم على الأسس التى تشعرهم بالكرامة والحرمة الإنسانية .

وبما أن جمهور الصناع الصغار في المدن والقرى سيبقى في عداد العوامل الضرورية للتوازن الاجتماعى إلى وقت غير قصير فن الواجب مساعدتهم وحمايتهم وتنظيم هيئتهم وتوجيههم نحو أسلوب تعاونى .

أما المسألة المؤلمة فهى حالة البروليتارية الفلاحية ، ويرى الحزب وجوب حلها بتقسيم عادل للثروات الفلاحى المغربى ؛ كي يتسنى لأبناء القرية أن يحصلوا على ملكية صغيرة ومتوسطة .

ويجب أن يفرض التعليم الإيجابى لسائر الأطفال الذين في سن مدرسى ذكوراً وإناثاً بالبادية والحاضرة ، وأن يكون مجاناً للجميع ، كما يجب تنظيم دروس عامة مجانية لمقاومة الأمية .

ولفائدة الكل يجب تصفيع البلاد وتوجيهها التوجيه الاقتصادي النافع ،
وتأميم المرافق العمومية ومنابع التراث القومى .
ويجب على الحكومة المغربية المستقلة أن تضع فى مقدمة أعمالها الإسعاف
الاجتماعى ولا سيما فيما يرجع لحماية المرأة والطفولة ، ورعاية الصحة العامة .

٨ - الدفاع الوطنى والأمن الداخلى :

مهما ادعى المرجفون عن حالة الأمن فى المغرب فإن بلادنا لم تكن فى يوم
من الأيام مقرأً للفوضى ، وإذا كانت معدتنا الحربية فى فاتحة القرن العشرين
غير موافقة لما تقتضيه حاجيات العصر فقد كانت لنا مراكز عسكرية رئيسية ،
ومراكز قبلية كفت لضمان الأمن الداخلى والخارجى مدة أجيال كثيرة ؛
بل استطاعت أحياناً أن تنشر السلام المراكشى على مواطن بعيدة ممتدة من
شمال المغرب وجنوبه وشرقيه ؛ لكن هذه القوات لم تعد كافية فى هذا العصر ،
ولم يعد من الممكن أن نتغلب بها على دسائس الأجانب الذين كانوا يتحينون
الفرص للقضاء على بلادنا ، وعليه فإصلاح النظام العسكرى واجب .

وقد زعمت الحماية أنها نشرت الأمن ، وأوجدت أحسن السبل لاستمراره
ولكن أى أمن هو ذلك الذى لا يعرف إلا القوة واستعمال وسائل الإرهاب
للإنسانية سبيلاً؟! إن أمن الحماية لم يبذل أى جهد لإقرار الحق ، ولم يكن ذلك
ذنبه فحسب ، بل إنه سخر سائر أدواته للظلم والدفاع عن مصالح طبقة استغلالية
محتكرة من أصحاب رؤوس الأموال الأجانب ومن المستعمرين الغاصبين .

ثم هو بعد ذلك أداة مسخرة للتمتع السياسى والحماية نظام مفروض على
البلاد ضداً على الثورات التى ظلت ممكنة حتى بعد مرور ثمانية وثلاثين سنة
على الحماية ، أما فيما يخص المغرب فإن (حزب الاستقلال) يريد نظاماً عادلاً
أكثر بساطة وأقل تعقيداً ؛ ففما يتعلق بالدفاع الخارجى يجب أن يبذل المغرب
كل مساعداته لنظام الدفاع الأسمى طبقاً للأصول التى تقرها الأمم المتحدة .

وفما يخص الاطمئنان الداخلى يجب تكوين فرقة إدارية لا تعمل إلا لما تقتضيه حاجة الأمن الإقليمي ، دون أن يكون لها أدنى حراسة للتيارات السياسية ؛ إذ لا يحتاج المغرب إلى جيش عرمرم كالذى وضعته الحماية خصوصاً بعد الإصلاح الاجتماعى والثقافى الذى تقوم به الحكومة القومية ، وإنما يحتاج لقوة متجولة تشعر الشعب بأن للأمن العام حراساً متيقظين ، وإلى جانب هذه القوة المتجولة تؤسس فرق (للجوى الفلاح) تركز هنا وهناك فى الأراضى المخزنية أو أراضى الجماعات للمساعدة على نشر السكينة عند الحاجة ، والقيام بتعميم الوسائل العصرية للحراسة والاستغلال الزراعى .

٩ — السياسة الاقتصادية والمالية :

نظام الباب المفتوح وتساوى الدول الأجنبية فيما يرجع للشئون الاقتصادية وفق ما اقتضته معاهدة الجزيرة سيمضى إلى وقت ما المنهاج المتبع فى نظام البلاد الاقتصادى ؛ لكن الحزب يرى من الضرورة إدخال بعض التعديلات عليه ؛ ففكرة الباب المفتوح يجب أن تقنع بوجوب معاملة الدول التى تستفيد منه للمغرب بالمثل ، وأيضاً فإنه لا بد من استعمال بعض التدابير المالية ، ولا سيما رفع قيمة الأداءات الجركية مع احترام مبدأ المساواة فى الأداء .

سياسة الحماية فى الجبايات أدت إلى جمع الكثير من رؤوس الأموال الأجنبية فى المغرب ؛ لكن هذا التسهيل الذى استفادته الرأسمالية الأجنبية لم يكن إلا على ظهر المستهلكين الذين يكون الأهالى أغليتهم الساحقة ؛ لأنهم هم الذين تحملوا إكمال عجز الميزانية بالضرائب غير المباشرة ، فتحرير المستهلكين من الحمل الثقيل بفرض الضرائب على الذين يستحقونها من أول ما يجب عمله ، وكذلك المساواة فى الضرائب تقضى على الميز الذى اتبعته الحماية لتمكين المعمارين من أداء مثل ما يؤديه الفلاح المغربى .

وفما يرجع للشئون المالية يرى (حزب الاستقلال) أن استغلال التراث

المعدنى الذى هو ملك للدولة ولا يقبل التفويت يجب أن يكون من الدولة مباشرة ، أو بواسطة رخص مخزنية (حكومية) مشتركة النفع حتى يمكن للبلاد أن تحقق حاجياتها دون الاضطرار لأدوات باهظة ، كما يرى من الواجب تأميم كثير من المرافق العامة لتحقيق نفس الهدف .

ولسلامة مالية الدولة يجب على الحكومة أن تقاوم تضخم النقد ، والحصول على استقرار العملة فى دائرة الاتفاقات الدولية ، وعلى استقلال الفرنك المغربى عن فرنك فرنسا ومستعمراتها .

والخلاصة أن الحزب لا يفتحل فى سياسته المالية والاقتصادية أى مذهب من المذاهب المعروفة ، ولا يقصر دفاعه على أية طبقة اجتماعية وحدها ، ولكن عطفه مع ذلك يتوجه بصفة خاصة للطبقة الفقيرة التى يرى وجوب رفع مستوى معيشتها ومستوى ثقافتها ومعنوياتها لتكون لها حرمتها الخاصة التى تحمل بالمكان اللائق بها فى الهيئة الاجتماعية المغربية .

١٠ — السياسة الخارجية :

لئن اضطر المغرب للانزواء على نفسه فى العهد الأخير للدفاع عن حريته فإن التاريخ يثبت أنه كان كلما أحس القوة من نفسه اتبع سياسة خارجية حرة وربط علاقات حسنة مع مختلف الشعوب الأجنبية .

وفى حسن الضيافة التى قدمها لليهود المطرودين من الأندلس ما يدل على روح التحرر التى سمحت لأولئك اليهود بالمحافظة على ديانتهم وأموالهم وقضائهم الشرعى ، مع تمتعهم بالرعية المغربية التى خولتهم أحياناً الحصول على المناصب الكبرى فى الدولة ، وفى ذلك ما ينفى كل اتهام بالتعصب الدينى أو العنصرى ، وما يعرب عن استعداد المغاربة لتعاون مخلص مع غيرهم من الدول والطوائف . لكن هذا التعاون والتساند لا يراها (حزب الاستقلال) ممكنين إلا فى دائرة الاعتراف للمغرب بكامل حقوقه وبمقتضى أصول العلاقات الدولية

التي وضعتها وثيقة الأطلسي ومقررات الأمم المتحدة .
ويري أن علاقات البلاد يجب أن تكون أحكم وأوفق مع الدول العربية
التي تربطنا بها روابط تاريخية وثقافية وعنصرية لا حصر لها ، وهذه العلاقة
يجب أن تنتهي بالانضمام للاتحاد الذي يجمع سائر الدول العربية في عائلة العروبة
الكبرى ليتسنى للمغرب والعرب جميعاً أن يشتركوا في بناء صرح سلام عالمي ،
وبعث نظام إنساني لخير العالم بأسره .

المطالبة بالاستقلال

تلك هي المبادئ التي جمع فيها (حزب الاستقلال) تراث الحزب الوطني والحركات التي سبقته ، ولقد سار ، ومن حوله الشعب بأسره ، يعلن كلمة الأمة النهائية في المطالبة بالاعتراف باستقلالها الناجز .

وفي يوم ١١ يناير سنة ١٩٤٤ رفع الحزب ميثاق الاستقلال لجلالة الملك ، كما قدم نسخة منه لمقيم فرنسا العام وممثلي الدول الكبرى . وقد كان الاندهاش عظيماً في نفوس ولاية الحماية ، ولكنهم لم يتقدموا الرد الفعل إلا بعد أن اطمانوا على حياد جيوش الحلفاء المرابطة في البلاد .

أما جلالة الملك فقد استدعى يوم ١٣ يناير المجلس الوزاري للانعقاد في شكل مؤتمر يضم كثيراً من رؤساء البلاد وأعيانها ، خصوصاً رؤساء المقاطعات وعلماء الدين وأهم القضاة الشرعيين والمدنيين وأبرز أفراد العائلة المالكة ، وقد افتتح جلالاته هذا الاجتماع مخبراً الحاضرين بالميثاق الذي رفعه لجلالاته (حزب الاستقلال) ومستوضحاً رأى كل واحد في الموضوع ، فأبدى الكل مصادقته على الميثاق ، وأعلن استنكاره العظيم لسياسة الحماية التي أثبتت فشلها وعجزها عن التوفيق بين رغبات الشعب ومصالح الدوائين .

ثم قرر المؤتمر تكوين لجنة من وزيرين ومن رئيس التشريعات الملكية لتتصل باللجنة التنفيذية للحزب ، وتبحث معها الطرق التي تراها لتنفيذ الاستقلال عساها تقنع ممثلي الإقامة العامة بأخذها حتى تحل المشكلة المغربية دون الاضطرار لتضحيات كبرى .

وقد اجتمعت هذه اللجنة مع أقطاب الحزب ، وبعد أن أعلن الكل موافقتهم على وجوب إلغاء الحماية أخذوا يدرسون وسائل التوفيق بين الاستقلال

المشود وحالة العلاقات الفرنسية المغربية ، وقد استمرت هذه المذاكرات والاتصالات مع الإقامة العامة ثلاثة أيام أبدى فيها متكلم بلسان الحماية أنها لا تقبل أى تعديل لما تقتضيه معاهدة ١٩١٢ ولكنها مستعدة لتحقيق إصلاحات سياسية واجتماعية مرضية ، وطبعى أن ممثلى الحزب وممثلى المؤتمر الملوكى رفضوا العدول عن المطالبة بالاستقلال ، فأبدت الإقامة رغبتها فى قطع المذاكرات وإنهاء عمل هذه اللجنة .

أما ميثاق الاستقلال فقد استمر ثابتاً ، وعاد المجلس الوزاى للانعقاد يوم ١٦ يناير للبحث عن وسائل تحقيقه .

وفى خلال هذه المدة توالى الوفود الشعبية من كل نواحى المغرب ترفع لجلالة الملك عرائض التأييد لطلب الاستقلال المرفوع من الحزب ، وقد شاركت فى هذا التأييد كل الطبقات الاجتماعية من أكبر قضاة الشرع الإسلامى إلى أبسط رجال البوليس السرى الذين لم تمنعهم ظروفهم من الاشتراك فى هذا التضامن الشعبى العام ، وعمت البلاد نشوة الحديث عن الاستقلال واليوم الذى يحتفل فيه بإنجازه .

ومن المهم الإشارة إلى أن فى عداد الوفود التى رفعت تأييدها للملك وفد المجلس العلمى للقرويين والمعاهد الدينية ، وأهمية هذا المجلس من ناحية الدور الذى يقوم به فى الحياة العامة بالمغرب عظيمة جداً .

وكذلك يجب أن نشير لوفود السيدات التى أعلنت مناصرة الحزب واستعدادها للتضحية فى سبيل الاستقلال .

وقد حافظت الإدارة الفرنسية طيلة (أسبوع التضامن فى سبيل الاستقلال) على كامل تحفظها ، ولم تتخذ أية وسيلة لمنع الوفود غير المنقطعة من الوصول للقصر العاصم بالرباط .

وفى يوم ١٨ يناير توجه المقيم العام المسيو بيبو للقصر العاصم قبيل انعقاد المجلس الوزارى الموسع طالباً مقابلة جلالة الملك للمذاكرة معه فى أمر مستعجل

وقد بلغ جلالاته أنه اتصل من اللجنة الوطنية الفرنسية للتحرير الوطني التي كانت مستقرة بالجزائر بتعليمات تقضى عليه ألا يدخل في أى مخبرات تدعو لتغيير نظام الحماية ، وزعم أن لفرنسا وحدها الحق في اقتراح الإصلاحات التي تراها لازمة ، وأن لجنة التحرير تدرس هذه الإصلاحات عملياً ، وأنها بمجرد ما يتم درسها ترفع لمصادقة جلالة الملك عليها ، وأن كل مناقشة في موضوع معاهدة الحماية لا يمكن أن تسمح بها الحكومة الفرنسية .

وقد بلغ جلالة الملك لوزرائه قرار الحكومة الفرنسية ، وبعد ما أكد استمراره في المطالبة بالاستقلال طلب من المجلس أن يؤخر اجتماعه إلى يوم آخر وهكذا لم نستطع اللجنة المكلفة من المؤتمر الملكي بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للحزب على الشكل الذي يمكن به تنفيذ الرغبة الشعبية : أن تبلغ الرسالة التي كتبها الحزب لأسماع المجلس الوزاري .

وبمجرد ما علم الحزب ببلاغ الإقامة العامة أذاع بياناً يؤكد فيه أن المطالبة بالاستقلال لا تعنى أبداً العداء لفرنسا ولا لغيرها ، وأن الحزب لا يفكر في الوصول لغايته إلا بالوسائل المشروعة .

رد الفعل عند الولاة الفرنسيين :

وفي الغد بلغ الولاة الفرنسيون العديد من أقطاب الحزب الوافدين على الرباط أوامر بالخروج من العاصمة والرجوع لمقر إقامتهم .

وفي يوم ٢٢ يناير أصدرت الإقامة العامة بلاغاً رسمياً نشرته الصحف الفرنسية تعلن اتفاق الإقامة العامة مع جلالة الملك على إنجاز كثير من الإصلاحات التي تزيد في تقدم المغرب وازدهاره في دائرة الصداقة الفرنسية المغربية .

وقام الولاة الفرنسيون المحليون باستدعاء الأعيان ومعاتبتهم على تضامنهم مع الحزب في طلب الاستقلال ، وأوقف أثناء هذا العتاب عديد منهم (بمراكش وآسفي ووجدة) ومع ذلك فقد استمر الشعب في هدوءه .

وقد توقع الكل أن حركة القمع العام ستتهديء ، ولكنه ظل يتساءل عن الأسباب التي ستبرر بها الحماية عملها ، وقد وقعت كل المظاهرات أثناء تقديم الميثاق الوطني وأثناء تأييده في كامل الهدوء والسلام .

ولكن الاستعمار الفرنسي لا يعدم سبباً ؛ فقد ادعى أن الحركة الاستقلالية مؤيدة ومشجعة من طرف المحور الذي يريد خلق صعوبات للجيش الحلفاء ، وهكذا بعد بضع ساعات من إعلان السيوا ما سييجلي المفوض الوطني في الخارجية الفرنسية في خطاب بمذيع الجزائر قبول اللجنة الفرنسية للتحرير الرطني مشروع إصلاح مستعجل بالمغرب كان الولاة العسكريون (مساء ٢٨ يناير) يقبضون على ١٨ مسيراً من رجال الحركة الاستقلالية متهمين لهم باتصالات مع العدو ، وكان في مقدمة هؤلاء المعتقلين الأمين للعام للحزب الحاج أحمد بلافريج ومحمد اليزيدي عضو اللجنة التنفيذية .

ومنذ الساعة الأولى من صباح يوم ١٩ يناير عرف المغرب كله نبأ اعتقال الأمين العام وغيره من قادة الحزب ، فعم الاستياء ووقع إضراب عام شامل في سائر المدن المغربية .

وفي الرباط احتشد الشعب في ساحة القصر الملكي للاحتجاج على هذه التدابير والمطالبة بتحرير الزعماء المعتقلين ، وبعد ما عجز مدير الشؤون السيامية الفرنسية عن تشتيت المتظاهرين أطلق سراح الأستاذ اليزيدي وسمح له بالدخول للقصر الملكي حيث تفاوض مع جلالة الملك ، ثم طلب من الجمهور أن يفترقوا مؤكداً لهم اهتمام جلالة الملك بالقضية ، وقد استجاب الجمهور لنداء الزعيم اليزيدي الذي لم يكن معبراً إلا عن خطة الحزب التي ترى وجوب عدم إعطاء الولاة الفرنسيين أي مبرر لما يرتكبونه من غطرسة وعسف .

ولكن مع ذلك وقع قتل أوربي بمدخل القصر الملكي قتله بعض المتظاهرين الذين هاجتهم كلمة صدرت من المقتول ضد المغاربة .

ولما وصل المتظاهرون لباب المدينة اندفعت نحوهم كوكبة من الجندرمة

المشاة برئاسة الضابط أرابيير فجرت مشادة بين الفريقين ، وأمدت الجندرمية كوكبة من طابور الجنرال لوكاير ، فتتجى المتظاهرون من شارع دار الحزن ، واتجهوا نحو حي الإقامة العامة عن طريق الناحية المدنية ، فهاجمهم الجيش ، فتحيزوا نحو باب بويبة وباب شالة ، فأرسلت السلطات العسكرية الأمر لمركز الجندرمية بباب شالة بالانضمام للكوكبة المقاتلة ، فاضطر المتظاهرون للتجمع والدفاع عن أنفسهم ، فأمطروا الجندرمية وابلا من الحجارة ، واستطاعوا أن يخترقوا بذلك سد الحصار ، ثم هاجمهم متصرف البوليس فدهروه وانتزعوا مسدسه وقتلوه به ، وقد أصابت الحجارة غير الجند مسيو بيترى سكرتير الغرفة التجارية الفرنسية .

وفي الساعة الثالثة والنصف من اليوم نفسه أرسلت الإقامة العامة نجدة من الخيالة (الصبائحية) حيث استطاعت بعد صراع عنيف دام ساعتين أن تحتل باب المدينة .

وقد كانت قائمة الخسائر الفرنسية كما يلي : —

٢ اثنان مدنيان هما بيترى ورولوم من رجال الإدارة .

١ متصرف بوليس من صاحبي الدراجات النارية .

٣ بريجادي واحد ، وصف بريجادي ، ومتصرف بوليس جرحوا جرحاً شديداً .

٧ رئيس الكوكبة القومندان أرابيير ، والاجودان شاف ، والاجودان ، والماريشال ديولوجيه ، وثلاثة من الجندرمية جرحوا في رؤوسهم ضرباً بالحجارة . أما المتظاهرون المغاربة فقد قتل منهم ستة ، وجرح ستون .

وفي عشية النهار احتشدت المدينة كلها لدفن شهداء الوطنيين في جو من الألم والأسى ، وقد شاركت المرأة المغربية في هذه المظاهرات الوطنية مشاركة عملية كبرى .

أما الولاة الفرنسيون فقد انتهزوا فرصة الليل والتجاء الأهالي لمضاجهم ،

فشدوا جيوشاً جراحة لمحاصرة الأحياء الإسلامية ، والاستعداد لقمع أشد وأقسي . وما استيقظ الناس في الصباح حتى وجدوا المدفعية والمصفحات تحاصر سائر الطرق المهمة وتعزل بعضها عن بعض ، وتمنع الناس من المرور ، فأهملت المدينة ، وهاج الجمهور ، واضطرت السلطة لاستدعاء بعض الزعماء الذين كانوا لم يعتقلوا بعد ، واستعانت بهم في تهدئة الجو بعد ما بدأت تسحب حصارها ، ولكن هذا الانسحاب لم يطل حتى عاد مرة ثانية ، وانتشرت فرق الجيش في سائر الأزقة حيث بدأت تعتقل الجمهور جماعات ، وأخذ الجيش يعتدى على مختلف المارة رجالاً ونساء وأطفالاً وشيوخاً وشباناً ، وقد حكمت السلطة العسكرية حيناً وبلا محاكمة على ثمانية شخص ، وبعقاب يتراوح بين ثلاثة أشهر وعامين ، وعتل هؤلاء المسجونون بقساوة شديدة أدت إلى موت عديد من بينهم .

وانطلقت أيدي الجند في المدينة بالسلب والنهب والضرب ، فلم يبق سوق ولا قهوة ولا منظمة مغربية إلا هوجمت واعتدى على أصحابها ، واعتقل من بينهم عدد كبير أيضاً .

وتحت ستار البحث عن المجرمين وتفتيش المنازل للعثور على مستودعات السلاح والمواد العسكرية التي جلبها الوطنيون (بزعمهم) هوجمت العائلات وتسرب الجنود الفرنسيون لبيوت المفاربة ينهبون ما فيها من مال وعتاد .

وفي أثناء هذا كله قطعت كل المواصلات التليفونية ، ونزع الاشتراك من كثير من المعروفين بأفكارهم الوطنية ، كما حوصرت منازل بعض رجال الحركة وعزلت عن أن يتصل بها أحد .

وقد استمرت هذه الحالة ثلاثة أيام ، ولم تنته إلا بسبب طارىء غير متصور ذلك أن شاباً موظفاً بالقنصلية العامة الأمريكية بالرباط اعتقله الجند ، وضربه ومزق أوراقه الرسمية ، فاحتج الممثل الأمريكي واضطر الفرنسيون إلى إعطاء أوامر لإنهاء التعرض للناس وضربهم .

وفي فاس العاصمة الفكرية للمغرب نظمت عدة مظاهرات خطيرة للاحتجاج

على اعتقال الزعماء وتدابير الولاية الفرنسيين ، وقد صرنت مظاهرات فاس السلميه يوم ٢٩ دون أن تقوم الإدارة بنحوها برد فعل ما ، لكن لم يحن الغد حتى أوقف جميع أقطاب الحركة البارزين بالمدينة من أساتذة ومحامين وأطباء ، واستأنف الأهالي التظاهر بأشد مما كان عليه من قبل ، ومع ذلك فإن الاصطدام الكامل بين المتظاهرين والجيش لم يقع إلا يوم ٣١ يناير ، وقد اشتشهد في هذا اليوم ستون وطنيا ، وجرح نحو المائة ، وسجن ألفا شخص ، وهاجم الوطنيون حصن (تامدرت) الذي يربط فيه الجيش السنغالي ، وكذلك حومة الدوح . . .

وفي فاتح فبراير وقعت معركة عنيفة بين الوطنيين والجيش السنغالي الذي لم يستطع أن يفتح باب أبي الجنود للوصول للمدينة الإسلامية ، وفي مساء اليوم الثاني قتل المتظاهرون جندياً سنغالياً ، فأدى الأمر إلى اشتداد العراك ، ثم حدث أن قتل الوطنيون المحتشدون بالمسجد القروي جاسوساً مغربياً وصلت به الجرأة إلى تسجيل أسماء بعض الخطباء داخل المسجد ، فذبحه مجهول بسكين ، فكلبت السلطة واشتدت على الشعب ، ولكن شدتها لم تزد الوطنيين الفاسيين إلا حماسة وإقداما ، وقد استمرت المقاومة والاصطدام بين أهالي فاس والجيش أسبوعين كاملين عمدت بعدها الإدارة الفرنسية إلى أشد أساليب الطغيان ؛ ذلك أنها حاصرت الأحياء الأهلية وعزلت بعضها عن بعض ، وقطعت تيار الكهرباء وتيار الماء الذي يموت السكان ، كما منعت عنهم حصص المون المخصصة لهم ، وهكذا أصبح المغاربة محرومين من كل المواد الضرورية للحياة .

ولكن المدافعين اليقظين عن الحرية المغربية لم يغلبوا ، بل كانت هذه التدابير الوحشية فرصة لإظهار روح التضامن الموجود الذي يوحد سائر طبقات الشعب المحتاجة ومرعان ما تكون من أعضاء الحزب لجنة للاغاثة ، ووضع المحاطون من الأغنياء كل ما كان في خزائهم تحت تصرفها حيث قامت بتنظيمه وإحصائه وتوزيعه على الطبقة الأكثر احتياجاً ، وبما أن الأحياء محتلة بالجنود ومعزول بعضها عن بعض فقد وقع التوزيع بطريق (الجو) ؛ إذ أصبحت سطوح

للمدينة الفاسية خير وسيلة للاتصال ، وبالطبع فإن هذه الروح زادت أعصاب الفرنسيين توتراً ، فوجه الجنرال سوفران حاكم الناحية الفاسية إنذاراً أخيراً للمدينة يحذرهما فيه من الاستمرار في الاضطراب الذي دام أسبوعين ، ويهدد بإعطاء أوامر للجنود بعدم احترام الأماكن المقدسة ، وبما أن الشعب لا يريد المساس بمقدساته فقد قرر الوطنيون رفع الإضراب .

وفي يوم ٤ من الشهر أخبرت لجنة العلماء التي كانت تحاول تهدئة الخواطر الجنرال حاكم الناحية بأنها متضامنة مع الزعماء المعتقلين ، وأنها تطلب قبل كل شيء إطلاق سراح المسجونين ، وكان للشيخ محمد بن عبد الرحمن العراقي موقف جليل نسجله له بمداد الفخر ، وقد وقع القبض على هذه اللجنة وغيرها من علماء الجامعة القروية وطلبها .

وفي يوم ٨ من الشهر نفسه وقع اعتقال ثلاثمائة شخص من المتظاهرين الذين اجتمعوا بمسجد الرصيف .

وأثناء الحوادث الأولى مساء يوم ٣٢ يناير بينما كان الوطنيون ينظمون دفن شهدائهم أمر الجنرال سوفران الجيش بمحاصرة المقبرة العمومية للحيولة بينهم وبين دفن الضحايا خشية من أن يصبح مقرهم موطناً لحجّ وطني وقداسة قومية ودليلاً مساعداً على فظائع أعمال الاستعمار الفرنسي ، وقد رفض رجال المقاومة الفاسية أن ينفذوا أوامر الجيش ، واستمروا في حفر المقابر ، فخل الجنرال سوفران صحة الكولونيل سلاتني را كيين على مصفحة بالمقبرة ، وأصدر أمره للجيش برد التراب على الحفائر ، وبعد ما نفذ الجيش أمر الجنرال حجز هذا الأخير جثث الشهداء ووضعهم في مستودع بمسجد الأندلس تحت الحراسة العسكرية ، لكن أبطال الوطنية المغربية لم ينهزموا فقد ذهبت فرق الكشافة الوطنية بالليل وتسربت من السطوح إلى داخل مسجد الأندلس ونقلت جثث الشهداء من سطح إلى سطح ، ولم تمض ساعة حتى كانت أجسامهم في قبورها التي ظلت سرّاً مكتوماً عن الاستعلامات الفرنسية .

كان الكفاح على أشده ولكنه لم يذهل فرع لجنة الدعاية التابعة للحزب بفاس عن القيام بواجبها ، بل كانت توزع في المدينة الأوربية عدة منشور باللغات الأوربية موجهة لتقوير الرأي العام الأجنبي ضد فظائع رجال الحماية ، وقد وزع الفرع يوم أول فبراير منشوراً يشرح الحالة كما هي ، ويبين أحقية المطالب المغربية ، وفي يوم ٩ من الشهر نفسه وزع بياناً تحت عنوان « حضارة أم وحشية » يشرح فيه أعمال الجيش الفرنسي وفضائعه ، وفي فاتح مارس وزع أيضاً بياناً يشرح أنواع الخيانة التي ارتكبتها الولاة الفرنسيون ضد اليهود التي قطعتها فرنسا على نفسها للمغرب .

وفي مدينة سلا وقع نفس ما وقع بالرباط وفاس ، وأسفرت النتيجة عن ١١ قتيلاً وعديد من الجرحى ، وثلاثمائة سجين ، كما وقع الحكم بالإعدام على أحد تلامذة الليسيسه البالغ من السن سبعة عشر عاماً ، وقد خصصت (محلة جارنييه) لاعتقال هؤلاء الوطنيين المتحمسين .

أما في الرباط فقد أصدرت المحكمة الجنائية الفرنسية ١٤ حكماً بالإعدام ، وقع تنفيذ ٤ منها يوم ٧ مارس ليلة عيد المولد النبوي الشريف ليستمر المغاربة في حزنهم العميق في هذا اليوم السعيد .

وأما الدار البيضاء فقد أضربت أسواقها ومعالمها وعمال مرماها يوم ٣٠ يناير ، فاحتلت الجيوش سائر الأحياء ، وسأقت إليها أحدث أنواع الدبابات والسيارات المصفحة ، وأطلقت النار على المغاربة العزل ، وقتل عجز في سن السبعين ، وجرح ثلاثة من الشبان ، واعتقل عديد من الأفراد الذين أطلق سراحهم بعد بضعة أيام بعد تعذيب كاد يودي بحياتهم ، كما طرد تلامذة الليسيسه الفرنسي المغاربة الذين شاركوا في الإضراب .

وهكذا عم الإرهاب سائر نواحي البلاد ، وأصبحت حالة الحرب قائمة في أهم المدن المغربية ، وقد أدى كبر الإدارة بها إلى إغلاق جميع المدارس الابتدائية المغربية وثلاث مدارس ثانوية إسلامية من الأربع الموجودة في سائر

المغرب ، وأقفل معهد جسوس المؤسسة الحرة التي أسسها الأستاذ أحمد بلافريج بعد أن احتلها الجيش وحاصر أبنائها الصغار وجوعهم يومين قبل أن يبعثهم تدريجاً إلى عائلاتهم ، كما طرد طلبة الليسيات الفرنسية وطلبة معهد الدروس العليا المغربية ، وأما المدرسة الثانوية بأزرو التي أسست ليطبق على أبنائها نظام السياسة البربرية فقد أقفلت وسجن أغلب تلامذتها من أجل تضامنهم مع إخوانهم وإعطائهم الدليل العملي على فشل السياسة البربرية ، وفي إيفران عزل مدير المدرسة المغربي ، ثم أرسل للسجن ، وأخيراً أقفلت جامعة القرويين وسجن مديرها وثلاثة من أعضاء مجلسها الأعلى العلمي ، ثم نفوا ، وقد طلت الدراسة في القرويين غير منتظمة مدة ثلاثة أعوام .

أما في الناحية الإدارية المغربية فينبغي أن نذكر الاستفتاء الذي أجبر عليه صاحب المعالي وزير العدل المصلح الكبير السيد محمد بن العربي العلوي الذي أبعاد إلى الصحراء ، وكذلك صاحب السعادة وزير المعارف السيد أحمد بركاش باشا أزموور سابقاً الذي فرضت عليه الإقامة الإيجابية ، وكل من صاحبي السعادة باشا (محافظة) العاصمة الرباطية وخليفته .

ومن جهة أخرى فإن سائر الموظفين الذين أمضوا تضامنهم مع الحزب في ميثاق الاستقلال عزلوا أو أوقفوا لآماد مختلفة ، ومن بينهم أساتذة المعهد الملكي وقاضيان من المحكمة العليا ، وأربعة من سكرتيري الدولة الشريفة ، وعديد من موظفي المالية والأملاك الخزنية والتعليم والمواصلات والبوليس ، وغيرها من المصالح .

وفي الجنوب المغربي عزل ثلاثة من القواد لتأييدهم حركة الاستقلال المغربي . وفي فاس اتهم عشرون شخصاً من أعيان الصنائع بمشاركتهم في ذبح الجاسوس فحكم عليهم بالإعدام ، ثم أبدل بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وقد مات خمسة منهم حتى الآن تحت التعذيب في سجن القنيطرة .

أما الوطنيون المتهمون بالاتصال بالأجانب ظلماً وعدواناً فقد نكل بهم

أشد التنكيل ، وارتكب معهم من الفظائع ما لم تقم به حتى دوائر الجستابو الألمانية ، ومع ذلك فإن المحاكم لم تستطع إدانتهم ، وظهر أن معاملتهم كانت من طرف الإدارة الفرنسية بالاتفاق مع الولاة العسكريين ، أما المحاكم فكانت تنتظر إثبات شيء ضداً عليهم ، ولكنها اضطرت إلى تقرير براءتهم ، وقد أطلق سراحهم جميعاً إلا الأستاذ بلافريج الذي أبعد إلى جزيرة كورسيكا .

وإنه لمن الإنصاف أن ننوه بالصبر والثبات والشجاعة التي ظهر بها كل من الإخوان أحمد مكوار وعبد العزيز ابن إدريس والهاشمي الفيلاي وإبراهيم الكتاني ورشيد الدرقاوي فقد استحقوا جميعاً شكر الوطن وتقدير المواطنين . وفي أواخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ أشعرت إدارة المعارف آباء التلامذة الموجودين بالمدارس العربية الفرنسية بأنهم سيحاولون جميعاً على المجالس التأديبية لطرده كل من ثبت عليه المشاركة في حوادث يناير وما بعدها ، فنظم التلامذة في سائر المدارس المغربية حركة مقاومة عظيمة نسقوها بمجالس محلية تخضع لمجلس مركزي بالرباط ، وأذاعوا عدة بيانات ونشرات ، ورفعوا احتجاجات ومذكرات ، وقاموا باضرابات اضطرت معها الإدارة في النهاية للعدول عن رأيها وإعادة فتح المدارس المغلقة وترك التلامذة هائنين .

وهكذا خطا (حزب الاستقلال) بالحركة الوطنية خطوة عظيمة وحدث الأمة بأسرها ، وبعثت في نفوس الكل وعياً قومياً أعجب به الجميع . ونحن لا نستطيع أن نحصر هنا نتائج الحوادث التي وقعت في هذه الأيام المجيدة ولكن يمكن أن نسجل النقاط الآتية :

- ١ — أن عشرات الوطنيين قتلوا في أثناء المظاهرات .
- ٢ — أن أكثر من خمسة آلاف قد سجنوا ، وأن الذين نقلوا منهم لحلة جازنييه وشاسور لاقوا من التنكيل والتعذيب ما لاقاه المحتلون الأوربيون من الجستابو .

٣ — أن عديداً من الشباب حكم عليهم بالإعدام ، ونفذ فيهم صبيحة

عيد المولد النبوي ، وأن عشرات من الوطنيين حكم عليهم بالأشغال الشاقة بصفة مؤبدة .

٤ — أن المدارس الثانوية بقيت مقفلة طيلة عام كامل ، كما بقيت المدارس الابتدائية في مدن كثيرة لمدة ثلاثة أشهر ، وأن جامعة القرويين التي نفي مديرها وعديد من رجالها بقيت غير منتظمة لمدة ثلاثة أعوام .

٥ — أن عديداً من المثقفين المغاربة اعتقلوا تحكما في السجون العسكرية مشهوراً عديدة بـ"برج النور" ، ثم نقلوا لحلة تتويب بالعاذر (قرب الجديدة) .

٦ — أن وزيرين مغربيين عزلوا من منصبيهما ووضعا في إقامة إجبارية .

٧ — أن عديداً من الموظفين عزلوا دون محاكمة ولا فتح ملف ... الخ

* * *

والخلاصة أن الحوادث التي أعقبت يوم ١١ يناير تجعلنا نستنتج في غاية الانتباه ، أن التضحية العظيمة التي قبل الشعب تقديمها من تلقاء نفسه في سبيل القضية المغربية تدل على القوة الشعبية التي يتمتع بها (حزب الاستقلال) ، وأن التدابير التي اتخذتها الإقامة العامة ضداً على المواطنين قضت إلى حد بعيد على السمعة الفرنسية لا في المغرب فقط بل لحقتها في سائر العالم العربي ، وبالعكس فإن كل النهم التي حاولت الإدارة الفرنسية أن تلتصقها بأقطاب الحركة الاستقلالية لم تمسهم بسوء ، بل قضت هي نفسها ببراءة (الحزب الوطني) و (حزب الاستقلال) من بعده وتُبلّغ الغاية التي يعمل لها رجالها الأوفياء الذين لا يهمهم إلا أن تتحرر بلادهم ، ويسعد أبنائوها في ظل السلم والقوت والحرية .

وإن كان الحزب قد خرج من هذه المعركة متعباً فقد خرج كذلك منتصراً أشد أنواع الانتصار ؛ لأن الحركة بلغت من الانتشار والذيع إلى درجة لم تبلغها قط قبل هذا العهد ، كما أن وجود الشهداء في سائر الأوساط علم الشعب معنى التضحية الحقيقية ، وأذاق الجمهور لذة الكفاح من أجل الاستقلال الذي يضبو إليه ، وكثرة الضغط والمراقبة وامتلاء السجون ووفرة الضحايا ، كل ذلك

لم يمنع الحزب من الاستمرار في العمل .

وقد كان في مقدمة ما قام به تنظيمه على شكل شبيه بنظام الحزب الوطني ، إذا استثنينا بعض التفاصيل الراجعة لصفات الناخب وللمنتخب في هيئات الحزب الرئيسية ؛ فإن الحزب الوطني كان يعطى هذا الحق لكل منخرط في الحزب ، ولكن حزب الاستقلال قسم المنخرطين إلى قسمين ، مسيرين وهم الذين ينتخبون وينتخبون ولم شروط خاصة لا بد من توفرها ، وأنصار وهم من عداهم ، ويمكن لكل نصير أن يترقى لدرجة مسير إذا ثبت استعداده وكفايته ، وقد عوض اسم (المجلس الوطني) باسم (المجلس الأعلى للحزب) ، وأحدثت هيئة عليا تابعة للجنة التنفيذية يرجع إليها المشغلون الذين يثقون الأنصار ثقافة وطنية ، وهم المسؤولون عن الحالة المعنوية والروحية في الحزب .

على أن ظروف البلاد والإرهاق الدائم بهما يمنعا من أن نتخذ نظاماً ديمقراطياً مستقراً بكل معنى الكلمة ، ولذلك فإن الاستقلايين يقدرون الحالة ويتبادلون المسؤوليات والتضامن في العمل مؤمنين بأن إخلاص الكل وانسجام العقيدة مغن عن كثير من الشكليات التي لا تسمح ظروفنا الحالية بها . أما في الناحية الاجتماعية فإن الحزب لم يتأخر عن استئناف نشاطه ولا سيما في ميدان التعليم الذي سنرى مقدار الجهود التي يبذلها في إذاعته والعمل على تنشيط مدارسه وطلبته ، مساعداً بذلك جلالة مولانا الملك الذي يرجع له الفضل الأول في هذه النهضة العلمية التي أخذت تزداد بعناية جلالته كل يوم نشاطاً وازدهاراً .

معارضة سياسة الإصلاحات

منذ حوادث الاستقلال أصبحت سياسة الحركة الوطنية معارضة كل ما تسميه الإقامة العامة بالإصلاحات ، أو بصفة أوضح أصبح الحزب معارضاً كل المعارضة لسياسة التعاون مع الإقامة على أى شئ ، يقع في دائرة الحماية وتحت توجيهها والحقيقة أن التجربة دلتنا على أن الإصلاحات التي تضعها الإقامة ليست إلا شيئاً خيالياً لا مصداق له ، أو أنها في العمق محض محاولات جديدة لغصب البقية الباقية من مظاهر السيادة المغربية أو التراث الوطني ، والحزب يرى أن الخلاف بيننا وبين فرنسا خلاف أصلي ليس محله التفرعات الخاصة التي يختلف الجدل حولها باختلاف ما تتبنى عليه من أساس ، وهو يرى أن نقطة مهمة لا بد من وجودها ليكون الإصلاح إصلاحاً بالمعنى الصحيح ؛ تلك هي امتلاك الوطنيين المغاربة لتوجيه هذه الإصلاحات ؛ لأنه ما دامت الدولة المحتلة هي التي توجه وتقرر ما تريده من إصلاح فهي لا تنفك تفكر وتنجز على أساس مسلم عندها وهو توجيه المغرب نحو الإدماج في فرنسا أو على الأقل نحو حكم ذاتي في دائرة الاتحاد الفرنسي ، وهذا ما يختلف تماماً عن الناحية التي يؤمنها الوطنيون والتي يريدون أن يضعوا الشعب في اتجاهها وهي ناحية الاستقلال التام ، والانضمام إلى الجامعة العربية ، وتقديم التضامن مع الشعوب العربية على كل تضامن سواه .

على أن هذا لا يعني أبداً أن الحزب يعارض الإصلاح من أصله ، ولكن يعتبر هذا الإصلاح مسألة داخلية ترجع للمغاربة وحكومتهم ، ولذلك طاب ميثاق الاستقلال من جلالة الملك أن يرعى مسائل الإصلاح بعنايته ، وحينما يضل جلاله الملك لاستخراج بعض الحق ويطلب من الحزب المساعدة الفنية

على إنجازهم فإن رجال الحزب لا يتأخرون أبداً عن تلبية دعوة مليكهم متعاونين معه على تحقيق إصلاحاته الكريمة ، كما فعلوه في اللجنة الملكية التي وضعت ميثاق التعليم المغربي .

والإقامة العامة التي تدعى أن لها وحدها الحق في اقتراح ما تراه مفيداً للمغرب من مشروعات إصلاحية طبق معاهدة الحماية يعتبرها الحزب متطاولاً على حقوق السيادة المغربية ، ولذلك فهو لا يقبل معها أى تعاون في دائرة النظام الحاضر ، ولكنه لا يرفض الإصلاحات التي تقترحها على جلالة الملك إذا لم تكن منافية في حقيقتها وفي أسلوب عرضها لما تقتضيه هذه السيادة ، وإن كان لا يعترف لها أبداً بأحقية هذا العرض الذي تدعيه لنفسها .

وأخيراً فإن الحزب يرى من ضياع الوقت أن يصرف جهوده في مطالبة الحماية بشؤون جزئية ، ويفضل أن يبذل نشاطه وتضحيات أنصاره في خدمة المسألة العامة التي في حلها مفتاح كل المسائل الجزئية ونجاحها ، وسنرى أنه يمشي للإصلاح بطريقة مباشرة بإنجازه كل ما يمكن إنجازه من مدارس ومعاهد وشركات ومراكز إسعاف وغير ذلك من الأشياء التي يرى أن تطبيقها الفعلي هو خير ضمان للوصول إليها .

وهذه السياسة التي اتبعها الحزب هي عين الإيجاب لأنها هي التي تحقق آمال الأمة ورغباتها ، أما سياسة المراحل والتفاوض في الجزئيات فهي سياسة أثبتت العجربة سلبية عملياً ، لأنها لم تؤد إلى نتيجة واضحة لا في المغرب ولا في الجزائر وتونس ، ولذلك فمن الغيب بل من الإجرام المضي فيها بعد ظهور فشلها .

اصدمات مسيو جبريال بيو :

بمجرد ما مرت بضعة أيام على حوادث الاستقلال أعلن المسيو جبريال بيو - مقيم فرنسا العام بالمغرب عنزمه على إدخال إصلاحات عميقة في البلاد ، ثم جاء مسيو ماسيجلي مفوض الخارجية في اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني للرباط :

ليطمئن جلالة الملك على قبول فرنسا لتنفيذ هذه الإصلاحات .

وفي يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٤ ترأس المقيم العام مجلس الاستشارة للشؤون الإدارية ، وفي يوم ٢٤ منه ترأس لجنة التأمين والفلاحة واليد العاملة ، وفي يوم ٢٥ مارس ترأس لجنة العدالة ، وكان الصدر الأعظم من الحاضرين في كل هذه اللجان .

وقد قررت لجنة الفلاحة تأسيس الملك العائلي الذي لا يفوت ، كما قررت لجنة الشؤون الإدارية المساواة بين المغاربة والفرنسيين في الوظائف العامة . وفي لجنة العدالة حصل نقاش قوي بين الأعضاء الفرنسيين والأعضاء المغاربة ، إذ أراد الفرنسيون إدخال المغاربة في اختصاص المحاكم الفرنسية ، فعارض المغاربة ذلك ، كما رفض ممثلو الحكومة الشريفة الموافقة عليه بالإجماع . أما لجنة التعليم فقد قررت استمرار اللغة الفرنسية في جانب العربية ، وفتح أبواب الليسيات الفرنسية للأبناء المسلمين ، وتأسيس عدد كاف من المدارس الابتدائية للأهالي .

وقد نلخص ميسو بيو أعمال المجلس في خطابه الختامي حين قال :
« في هذا اليوم الذي يحتفل فيه المغاربة بعيد الأضحى أجدني سعيداً حين أعلن أنه باقتراح من حكومة الجمهورية الفرنسية وافق جلالة الملك على مجموع تدابير سيكون لها أثر تاريخي في تطور المملكة الشريفة » وبعد ما نوه بالجهود الذي بذلته اللجان الفنية قال : « إن اهتمام حكومة الحماية (كذا) كان موجهاً إلى ثلاث نواحي :

١ — أن تسمح للمغرب بالتوجه تدريجياً إلى شكل الحكومة التي تتمتع بها الدول العصرية .

٢ — أن تعطيه النخبة القادرة على مواصلة هذا التطور .

٣ — أن ترفع مستوى مجموع الشعب وبالخصوص الفلاح الذي يكون أغلبية السكان الساحقة »

ثم أخذ المقيم يشرح هذا الإصلاح فيبين أن قضية العدالة وجذبت صعوبات كبيرة لأن فصل السلطات عن بعضها خلق أوربي من الصعب تطبيقه - بزعمه - في البلاد الإسلامية دفعة واحدة ، ولذلك فإن مراحل الانتقال ضرورية في الموضوع إلى حد أن هذا الإصلاح البسيط نفسه سيكون أولاً موضع تجربة في بعض المدن الكبرى ، وإلتزام العمل فقد أسست لجنة لتحرير قانون العقوبات ...

ثم نبه المقيم إلى أن عصرية المحاكم تستدعي تكوين قضاة عصريين ، ولذلك فقد اهتمت بما يرجع لاستخدام نخبة البلاد التي فتحت الحكومة في وجوها عدة إدارات منظمة على النهج الأوربي ، (المالية ، والأشغال العامة ، والاقتصاد) ، كما سمحت بمساواتهم في الأجور مع الموظفين الفرنسيين الذين من طبقتهم (يعني في أصل الرواتب ، أما القوارق الاستعمارية فلا تزال قاعة) ، ولكن كثير عدد هذه النخبة متوقف على إعدادها ، ولذلك فإن تيسير التعليم وتكثير المدارس مما رأته الإقامة ضروريا لتحقيق أهدافها .

ثم ختم المقيم خطابه بالحديث عن ضرورة الاهتمام بالفلاح وتحسين حالته ، وعن إقرار الملك العائلي غير المفوت ، وتأسيس مجلس أعلى للاقتصاد الفلاحي الذي يهتم بتطبيق برامج (البايسانه)

هذه هي الإصلاحات التي اعتبرتها الإقامة العامة تديراً من شأنه أن يخفف وطأة المقاومة المغربية ، وقبل أن نشرح وجهة نظر الأمة فيها نشير إلى أنها لم تطبق بالمرّة ، وما طبق منها حرف تحريفاً جعله عديم القيمة ، فقانون العقوبات لحد الآن لم يصدر ولم يوضع ، والملك العائلي حرف تطبيقه إلى حد جعل مصداقته معدومة أو قليلة الفائدة .

حزب الاستقلال يجب المسوؤو :

ولذلك فقد اضطر (حزب الاستقلال) ليشرح بتدقيق ما يطلبه الشعب المغربي منذ ١١ يناير سنة ١٩٤٤ مبنياً أن الشرط الضروري (Sine qua no) لكل تقام هو تحرير السيادة المغربية ، وأن كل تعاون قبل إكمال هذا الشرط غير مقبول .

وقد أذاع الحزب رده على ادعاءات المقيم العام في بيان وزعه على الجمهور ، ومما جاء فيه :

« فالإقامة العامة أعلنت بعد الحوادث المؤلمة تأسيس أربع لجان يوم ١٦ مارس سنة ١٩٤٤ ، ولكن بالأسف إذا نحن أغفلنا الجمل المعسولة التي يحتوى عليها البيان المقيمى والتحفظات العديدة التي تحصرها وتجعلها غير قابلة للتنفيذ وجدنا هذه التعبيرات مجرد كيات في غير محلها ؛ لأنها لا تهتم بحل عميق للأزمة المغربية بقدر ما تهتم بخلق جو غامض يفيد في استمرار سياسة التخدير والتهدة المتبعة حتى الآن .

« وبعد فإن الطبقة المتنورة في الغرب لم تعر أدنى التفات لقرار المقيم العام الصادر في ١٦ مارس سنة ١٩٤٤ لأنها تعرف عن طريق التجربة أنه لا يمكن انتظار شيء مهم من اللجان الرسمية التي هي وسيلة تقليدية لقبر جميع مشروعات الإصلاح الحقيقي .

« ولكن بما أن هذه الإصلاحات نتيجة بحث استمر ستة أشهر فيجب أن ندرسها وننقدها بكل إخلاص :

العربية :

« يمثل تنظيم العدية الشريفة كجزء من الإدارة العامة هذين الصفتين اللزوجتين : تبلور نظام عتيق قضى عليه وغير عن شكله ، والسكوت أمام

المتصرف الفرنسي أو المراقب الذي يتحكم فيه كيف يشاء تحت ستار الرئيس
المغربى الصورى الذي يختار عادة من بين الأميين الطامعين الذين لا يقبلون
هذه السلطة الوهمية إلا ليجدوا وسيلة لاختلاس محكوميتهم .

«والسلطة السياسية التى من شأنها أن تقوى مركز الرئيس المغربى وتساعد
على العمل يضحى بها للمراقب الفرنسى مقابل غرض هذا المراقب الطرف عنه
لقضاء مآربه الشخصية ، ويستفحل خضوع هؤلاء الرؤساء بفقدان قانون
العقوبات الذى يجعل المراقب يحكم كما يريد .

« ويعتبر كل باشا وكل قائد رئيساً مطلق النفوذ على مرؤوسيه ، ومن الطبيعى
أن يتحكم كيف يشاء فليس ملزماً بالبحث ولا بدراسة موضوع الملفات ولا بحق
الدفاع ولا حرية جلب المحامين ، وكل ما هو من شأن العدالة يمكن أن يحذف
أو يهدم برسالة من الحاكم الفرنسى أو بدقة تليفون ، وهم يتماص الولاة (برسالة
الطابع) مدعين تنفيذ أوامر الحكومة العليا .

« فمجموع هذه الحالة هو الذى كان يجب أن تدرسه لجنة العدل لأجل
تقرير وسائل تحسينها :

١ — تأسست لجنة القانون لتحرير قانون العقوبات فيجب أن نسجل أنه
منذ صدور القرار المسمى لم تجتمع هذه اللجنة إلا مرة واحدة ، هى اجتماعها
التأسيسي .

٢ — أما اللجنة الاستشارية للعدل فقد كلفت بدراسة مسألة فصل
السلطات، هذا الفصل الذي يمكننا أن نؤكد وجوده فى الشريعة الإسلامية قبل
أن يعرفه المشرعون الأوروبيون ، على خلاف ما زعمته الإقابه ؛ إذ الواقع أن
القانون الإسلامى العام يقضى بأن القاضي يستمد سلطته من الشريعة مباشرة ،
ويتمتع بكامل الاستقلال عن السلطة التنفيذية التى لا تتدخل إلا فى شأن توليته
«ولكن اللجنة قد حصرت فصل السلطات فى الشؤون المدنية والتجارية ،
كما قررت الاقتصار فى التطبيق على المدن الكبرى ، واختصاص الباشا والقائد

الجنائي الذي يعتبر أشد فظائع النظام الحاضر بقي كما هو ، وهذا التحديد يزيل كل أهمية للإصلاح ؛ لأن القاضي الذي يمكنه أن يفعل بالشخص كل ما يشاء يمكنه دائماً عن طريق هذا الحق أن يتحكم في ذلك أيضاً ، ولقد قال منتسيكيو الكبير : (ليس هناك حرية إذا لم تفصل قوات الحكم عن قوة التنفيذ والتشريع ؛ لأنها إذا انضمت إلى السلطة التشريعية أصبح القاضي مشرعاً ؛ فإذا انضمت إلى السلطة التنفيذية أصبح القاضي قادراً على الظلم)

« فأغراض واضعي الإصلاح المقيمي إذن واضحة ، فهم يهتمون بالمحافظة على الوسائل التي تسهل عليهم دوام النظام بطريق القوة ، وإجبار الشعب على الطاعة عن سبيل الإرهاب أكثر مما يهتمون بإدخال تحسينات على القضاء المغربي ، وعليه فاتقاء التحكم بتحديد سلطة القاضي ، وإعطاء هذا الأخير الضمان الكافي من أثر كل ضغط أو اعتداء عليه من طرف السلطة التنفيذية ، وحماية الأفراد من سيطرة كل جستابو قادر على أن يسجنهم في كل لحظة أو يسوء إليهم من غير أدنى رقابة إلا التي ترجع إلى الإدارة غير المسؤولة — كل ذلك يؤدي ، في إدعائهم ، إلى زعزعة أساس النظام والطمأنينة العامة .

« ولسكن ما ذا يعني إذن إقرار السلطة القضائية المعترف بتنظيمها والموضوعة لأشياء ، من بينها فصل السلطات ، واستقلال القضاء ، والمحافظة على كرامة القضاة ، إذا لم تتم حرية الشعب ، وينته استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، ويندحر مبدأ الاستعمار ؟ ! . إنه من السهل — كما قال بعض الصحافيين — على الأقوياء أن يقاوموا الضعفاء ، وليس كذلك للضعفاء حين يريدون مقاومة الأقوياء ، وحينما يضيع سحر المحكومين على مصالحهم ويختل التوازن في صالح القوة لا يبقى للشعب أي اختيار إلا بين اثنين : الاستعباد ، أو الثورة ، لكن غالباً ما يكون اختلال التوازن مستفجلاً إما بصفة ظاهرة أو مقنعة بمصالح حيوية مزعومة ، وهكذا ينشأ المستبدون ، وهكذا تحدث الثورات .

الإدارة العامة :

« يمكننا أن نلخص التدابير المتعلقة بالإدارة العامة فيما يأتي : إعطاء بعض الوظائف للنخبة المغربية وإكفي تقبل النخبة هذا العطاء قرر لها التساوى في الأجور عند تساوى الكفايات .

« ولكن لم يكن من الضروري أن تشكل لجنة كاملة للوصول إلى هذه النتيجة لأن مسألة توظيف النخبة المغربية في الإدارة الشريفة الجديدة مسألة مفروغ منها بمقتضى ظهير سنة ١٩٣٨ ، وأيضاً فإن مسألة المساواة في الأجور وضعت على بساط البحث منذ أوائل عهد الحماية ، وقدم فيها الذين يهمهم الأمر أنفسهم عدة مطالب ودراسات ، وقد هيا لها اتحاد للموظفين حلا يجدر بالمقيم العام أن يوافق عليه اليوم ، لكن لا ينبغي للموظفين المغاربة أن يطمئنوا ؛ لأنه ليس للحل المقرر إلا أهمية محدودة ؛ إذ لا يستفيد منه إلا ذوو الإطارات (الكادر) الخاصة الموازية للإطارات الفرنسية مثل التراجمة والكتاب التراجمة ومتصرفي البوليس وفقهاء الضرائب والأدوات والكتاب المركزيين للحكومة وقضاة المحكمة العليا الشريفة وخلفاء الباشوات الخ ... فالتحيز وعدم المساواة ما يزال قائماً فيما إذا لم تكن للمغاربة نفس الكفايات التي يقدمها الفرنسيون ، مع العلم بأن أغلبية المغاربة غير مختصة ، إن لم نقل ليست لهم تقنية لا يستطيع الفرنسيون أنفسهم اقتناءها ، ولكن ألا يصدر القاضي المغربي أحكاماً ؟ ألا يقوم أحد كتاب الصدر الأعظم بوظيفة المحرر ؟! وبعبارة أخرى ألا يستحق المتخرجون من التعليم العربي المحض الاعتبار في بلد كانت اللغة العربية اللغة الرسمية للدولة في جميع الأوقات ؟

« ومن جهة أخرى أليس من التحكم الإبقاء على عدم المساواة فيما يخص التعويضات بالنسبة لهذا الصنف من الموظفين ؟! ألم توضع هذه التعويضات لأجل مساعدة الموظفين في تكاليفهم العائلية أو لتشجيعهم على بناء الأسرة ، وذلك بقطع النظر عن كل اعتبار للقيمة المهنية ؟!

« لقد استدلوأ بعجز الإطار المغربي ، ولكن من هو المسؤول عن ذلك ؟ أليس من المؤلم أن يكون البلد المحمي بعد ثلاثة وثلاثين عاماً من الحماية قاصراً عن إعطاء الإطار اللازم لتطوره ؟ وليس من الممكن إدعاء أن الحماية يوم أسست وجدت فراغاً كاملاً أمامها ، وأنها ليس من الممكن أن تملأ ذلك الفراغ في أقرب وقت ، فقد قال ليوطى في تقريره للحكومة الفرنسية في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ : (لقد وجدنا هنا دولة وشعباً ، إنها حقيقة في أزمة فوضى ، لكن هذه الأزمة حديثة العهد ، وهي حكومية أكثر منها اجتماعية ، وإذا كان الحزن قد بقي مجرد مظهر ، فإنه كان على الأقل قائم الذات ، ويمكن الرجوع إلى الوراء قليلاً لنجد منه حكومة فعالة تمثل في العالم دولة بوزرائها الكبار وسفرائها الذين اتصلوا برجال الدول الأوربية ولا يزال البعض منهم حياً إلى الآن ، وإذا قطعنا النظر عن الحزن فإننا نجد أمامنا منظمات لا تزال قائمة تختلف بحسب النواحي ولكنها تمثل حقيقة أشياء موجودة) .

« وإذن فالمغرب لم يكن متأخراً كما يريد البعض أن يدعى ، بل كان على العكس مستعداً لمسايرة أشكال الحكومات العصرية ، وإذا لم يكن قد تطور الآن فذلك لأنه لم يجد أى مساعدة من طرف الحماية ، بل إن هذه الحماية قد اتجهت به إلى نظام الحكم المباشر .

« وأما فيما يرجع للإدارة العامة الحقيقية فقد بقيت تدابير الإقامة العامة معدومة ، والحال أنها هي عس الأزمة الحاضرة .

« وقد كان واجباً على اللجنة أن تثبت في هذا الموضوع قيمتها ، وتعمل حقيقة شيئاً مفيداً ، ومهما يكن فإذا كانت النخبة المغربية لا تهتم كثيراً بالوظائف المغربية فذلك لأنها فهمت جيداً أنها لا تدعى إلا للقيام بدور ثانوى ، كما أنها اقتنعت بأن النظام الذى تطالب بخدمته ليس إلا مجموعة من المؤسسات المبنية على الغموض والمحسوبية ، وعدم المسؤولية ، والإجحاف ، وأن عملها ليس لترشيد الشعب المغربي ولكن لاستعباده .

« ومن المفيد أن تنقل هنا هذا النص الذي يشرح عيوب هذا النظام الأساسي ، قال ليوطي في تقريره المذكور :

(جميع التدابير الإدارية تصدر باسمه (يعنى السلطان) فهو الذى ينفذ الظواهر ، ولكن ليس له فى الواقع أى نفوذ محلى ، ولا علاقة له إلا بالمستشار السلطاني الذى يراه يومياً ، ولا يأخذ رأيه إلا بصفة شكلية ، أما الصدر الأعظم وبقية الوزراء فلا يشاركون فى أية مذاكرة تتعلق بالمسائل المهمة التى تدرس بعيدة عنهم فى المصالح الفرنسية ، وليس هنالك اتصال بين رؤساء هذه الإدارات وبين الوزراء والخزّن الذى لا يتحرك ويكاد ينهمك فى سبات لئيم ، ويلاحظ بسهولة أن احتكار الولاية الفرنسيين للسلطة التشريعية حملهم على أن يكونوا هم وحدهم المنفذون لقراراتهم ، وقد أدى ذلك إلى مزج السلطات وعدم وجود مسؤولية حكومية بالمرّة) .

« وقال رونيه فنلاند الناشر المشهور : إن أقل الناس انتباهاً يدرك أن البلدان تفقد قدرتها إذا كان خسمائه مليون من ميزانيتها البالغة ملياراً من الفرنك يصرف فى نفقات الإدارة ، وثلاثمائة مليون على فائض الديون ، تلك هى حالة المغرب !

« فحكومة ذات عشرة آلاف موظف فى بلد سكانه ثمانية ملايين ، إن ذلك لشئ غريب !

يوجد فى المغرب ثلاثة وستون عنواناً لأنواع التعويضات ، ومن بينها تعويض التقنية والمحصول ، مع أنهما السبب فى تأجير الموظفين الذين شأنهم أن يعرفوا ويمارسوا مهنتهم ، والامتيازات والعطاءات والصلات هى التى ترفع الأرقام التى تتحملها الميزانية المغربية (ملخص من جريدة صدى باريس) .

التعليم :

« كيف يمكن أن تحمل مشكلة التعليم في المستعمرات الفرنسية وبلاد الحماية ؟
لقد أجاب على ذلك الاختصاصيون في السياسة الأهلية بأنه لا ينبغي تعميم التعليم
بين الأهالي لما في ذلك من الخطر الذي يبعث في نفوسهم آمالا سياسية تقضى
يوماً ما على سيطرة المحتل نفسه ، لا ينبغي نشر التعليم بسخاء كما توزع الكينا ،
ولكن يلزم أن يقدم ويوضع تحت تصرف المسلمين كجائزة وتشريف تخصص
به الأرستقراطية الأهلية ، ومن المفهوم عند الأمة الفاتحة أن الشباب المدرسي
المختار من بين أبناء الأعيان يلزم أن يعد للملء الوظائف الحكومية أو لإعانة
إدارتنا . ذلك ما قاله مؤلف « موجز السياسة الإسلامية » المطبوع بمطبعة
بوسار بباريس سنة ١٩٢٥ .

« إن التعليم هنا ليس غاية لذاته ، وإنما هو وسيلة للحصول على الفتح
المعنوي الذي هو الغاية الكبرى للمدرسة الأهلية . وذلك ما قاله أيضاً الكراس
الذي نشره المدير العام للتعليم العمومي سنة ١٩٣٠ .

« وجاء في منشور لإدارة المعارف (نشرة التعليم رقم ٢٥ في سنة ١٩٢٠)
التعريف الآتي للمدرسة :

المدرسة تكتفي برفع القيمة المعنوية لمقدرة الأهلي المهنية ، وهي عامل
للثروة والسلم والشغل ، أما السياسة بالمعنى الأوربي العصري للكلمة فلا يتفق مع
العمل التقدمي الذي نقوم به هنا ، وعليه فلا ينبغي أن يذكر لا في ترشيد المواطنين
المغاربة ولا في تحرير المرأة .

« إذن فالتعليم في المغرب لم يعتبر إلا من جانب مصلحة الاستعمار الفرنسي ،
وهذا شيء حقيقي إلى حد أن الإدارة في سبيل تقسيم البلاد وعرقلة التقدم الثقافي
للمغاربة أظهرت كل خصومتها لشكل المدرسة الموحدة الذي يطبق في سائر
العالم ، فأصبح المغاربة ملازمين بتقديم (الزبائن) لمختلف أشكال المدارس وهي :
المدرسة الفرنسية العربية .

المدرسة البربرية .

مدرسة أبناء الأعيان .

المدرسة الصناعية .

» القروية للمناطق العربية .

» » » البربرية .

» الإسلامية لبنات الأعيان .

» » للبنات .

» وإنه لمن المتيقن أن هذا العزل سيستمر إذا لم يزد تنوعاً بمقتضى الإصلاح الذى أعلنه المقيم العام .

» وإن عمل الحماية بعد ثلاثة وثلاثين عاماً ليمتفق مع المبادئ المذكورة سابقاً ، فقد أنجبت ثلاثة أطباء وستة محامين وستة مهندسين زراعيين ، وعليه فلا يمكن أن ننظر الآن من التعليم الفرنسى الإسلامى المبني على هذه الأسس أن يصل إلى تكوين الإطار الذى يتوقف عليه المغرب فى أمد قصير بمجرد زيادة خفيفة فى عدد المدارس .

» وأيضاً فإن هذه الزيادة الضئيلة فى برنامج الحماية لا تقضى إلا بتأسيس مائتى فصل تشتمل على عشرة آلاف تلميذ كل سنة وذلك لمدة بعض الأعوام ، فى حين أنه يوجد زهاء مليون من الأطفال فى السن المدرسي ، منهم ثلاثون ألفاً فقط منخرطون فى المدارس الموجودة .

» فإذا اعتبرنا أن عدد السكان فى بلد ما يتضاعف كل خمس وعشرين سنة بمقتضى ناموس معروف فسنجد أنفسنا فى المدة المنتظرة إزاء ارتفاع محسوس فى عدد الأطفال المهملين .

» إن إدارة الحماية تعتذر أحياناً بفقد الاعتمادات ، وأحياناً بظروف الحرب وما أدت إليه من فقد المواد البنائية ، ولكن هذه الصعوبات تتغلب عليها الإدارة حينما تحتاج لإرضاء السكان الأوربيين الذين لا يؤدون إلا خمس ميزانية المغرب .

النظام الفلاحي :

« أما فيما يرجع للبرنامج الاقتصادي فقد سكت مشروع الاصلاح المقيمي عن العمال وصناع المدن الذين هم في حالة سيئة ، ولكنه يشتمل على بعض الأشياء فيما يرجع للفلاح ، نعم إن لجنة النظام الفلاحي قد اضطرت إلى الاعتراف بأن تطور العمال الزراعيين أساس لتطور جميع البلاد ، وهذا صحيح خصوصاً بالنسبة إلى شعب تكون القرية ستة أعشاره .

« ولكن الوسائل التي قررتها هذه اللجنة لترضية جمهور الفلاحين المغاربة ورفّع مستوى حياتهم عديمة القيمة ؛ لأنها تقف عند تشكيل مجلس أعلى للنظام الفلاحي ، وإنشاء مشروع زراعة إجماعية لما يبلغ ألفي هكتار من الأرض وأخيراً إحداث ملك عائلي غير قابل للتفويت .

« إن تجاربنا للأساليب الإدارية علمتنا أن تأسيس مجلس ما يعادل تأجيل العمل لأجل غير مسمى ، وهكذا ينبغي لفلاحينا أن لا ينتظروا نتائج ملووسة ومستعجلة من المجلس الأعلى المذكور الذي لا تتعدى مهمته حدود دراسة المسائل الراجعة إلى وضع ميثاق ينظم أحوال (الخماس) .

« وقليل من الناس من يعرف أن مشروع الزراعة الإجماعية سيقع على ألفي هكتار ، وذلك شيء ضئيل جداً ، وعلى العكس فإن تأسيس ملك عائلي غير قابل للتفويت لو طبق باحتياط لوضع قسما من أبناء القرية في مأمن من البؤس ، وأرضى في النهاية جميع الذين طالبوا بهذا الإصلاح منذ عشر سنوات عند ما كان الفلاح لم يضع بعد أغنى تراثه غير المنقول .

« لكن إعطاء الفلاح المغربي قطعة من الأرض ليس كل شيء ؛ لأن حالة الفلاح تدعو إلى حلول أكثر جرأة وعمقا ، والإصلاحات التي تتطلبها حالة الفلاح الوقعية تتناول بصفة عامة ما يعيد له كرامته الإنسانية ، ويحسن معيشته المادية وحالته المعنوية بالقضاء على الامتيازات الإقطاعية وضمان اطمئنانه

الشخصى وحفظ ماله وحمايته من المرض والبؤس والجهل .

« إن البدو المغاربة الأذكياء لم يحصلوا في مجموعهم على أى تقدم أثناء الثلاث والثلاثين سنة الماضية ، ولم يبقوا فقط في الحالة المزرية التي كانوا عليها ، بل إنهم أصبحوا يكوّنون جيش الأرقاء المسخر لخدمة الرؤساء المغاربة أو المراقبين الفرنسيين أو المعمرين أو موظفي الجبايات ورجال إدارة المياه والغابات ... الخ

« والسلطات التي كان يجب أن تحمى الفلاح من جهله ومن عدم احتياظه . لم تقم بأداء مهمتها ، بل إنها شجعت أولئك الذين يستغلونه ويظلمونه ، وشاركت بكيفية غير مباشرة -- وحتى بكيفية مباشرة -- في تصعيبه .

« وأكثّر من هذا فإن السلطات حينما رأت أن الفرصة قد أتت للفلاح لكي يسترجع البعض من تراثه المنتزع منه لفائدة الاستعمار عملت بحزم لمنع من شراء الأملاك التي عرضها الأوربيون للبيع منذ سنة ١٩٤١ .

« وأيضاً فإن الفلاح قد أهمل حتى إنه ما زال يحرق أرضه بالأساليب العتيقة ، ومعنى هذا أن كل إصلاح لا يرمى إلى تكوين إطار فني مغربي . بقصد تحسين وسائل الفلاحة الأهلية هو إصلاح يؤدي حتماً إلى الفشل .

الدفاع عن سيادة الشعب :

وإذا كان هذا الكفاح مستمراً ضدّاً على سياسة الإقامة العامة وأساليبها فإن الحركة الاستقلالية بمراكش لم تقصر عملها على ذلك ، بل وجدت نفسها مضطرة لمقاومة المجهودات التي يبذلها الفرنسيون على اختلاف أنواعهم وأحزابهم لاغتصاب السيادة الشعبية للمغرب ، وقد استمرت هذه المقاومة منذ عهد الكتلة ولا تزال دائبة إلى اليوم ، والحقيقة أن التنزل لمطالب السكان الفرنسيين في البلاد يعتبر أكبر خطوة لفرنسة المغرب أو إدماجه في عائلة الاتحاد الفرنسي .

ولقد قاومت الكتلة الوطنية محاولة الفرنسيين تكوين مجالس مغربية

بملاؤن مقاعدها ويكون لهم فيها حق الاقتراع والنقد لأعمال الحكومة ، وحاول الجنرال « نوجيس » أن يبعث هذه المطالب بعد أن فشل أصحابها ، ولكن الحزب الوطنى أنذره فى غير هوادة بأنه لا يقبل تنفيذ أى مشروع من هذا القبيل . ولو استوجب ذلك الثورة وإراقة الدماء .

ولكن دخول الجنرال ديجول إلى شمال أفريقيا ونداءاته المتوالية للجمالية الفرنسية ، وسياسته التى كانت ترمى للاستعانة بفرنسي المستعمرات على معارضيه من أنصار فيشى وغيرهم ، وآمال الفرنسيين فى تكوين نظام جديد خير من نظام الجمهورية الثالثة الذى ينسبون إليه كل أسباب الهزيمة فى الحرب ، والفشل فى السياسة — كل ذلك جعل الفرنسيين يعيشون فى جو امبراطورى واستعمارى (حسب تعبيرهم) لا ينظرون لفرنسا ومستعمراتها والبلاد المحمية بها إلا كشئ واحد لا يقبل التجزئة ، ولذلك فقد أخذوا يطالبون بتشريكتهم فى كل ما يرجع لمصير فرنسا وشؤونها ، وقد تجلّى هذا الأمر فى مظهرين :

الأول — المطالبة بتعيين نواب منهم فى البرلمان الفرنسى .

الثانى — فتحهم أبواب الأحزاب الفرنسية فى المغرب لقبول المنخرطين المغاربة .

وقد وقف الحزب من هذين الأمرين موقف الكفاح القوى دفاعاً عن سيادة الشعب المغربى ونضالاً فى سبيل الوحدة الفكرية فى البلاد .

وحينما بدأت الحملة الانتخابية لتعيين أعضاء الجمعية الفرنسية قرر القسم الفرنسى لما يسمونه بمجلس شورى الحكومة بالرباط فى اجتماعه الختامى المطالبة باشتراك الفرنسيين فى هذه الانتخابات ، فرفع الأستاذ اليزيدى باسم اللجنة التنفيذية للحزب احتجاجاً لجلالة الملك وللإقامة العامة نرى من الفائدة تلخيصه هنا :

« إن حزب الاستقلال للتأثر لادعاءات الجالية الفرنسية أن لها الحق فى التمتع بالحقوق السياسية فى المغرب .

« بعد أن اعتبر القرار الذي اتخذته القسم الفرنسي لمجلس شورى الحكومة فيما يرجع لهذا المعنى .

« وبعد أن اعتبر كذلك أن مجلس الوزراء الفرنسي اتخذ تدابير لتطبيق هذا القرار وأن الإقامة العامة أصدرت كذلك قراراً بهذا المعنى مؤرخاً بيوم ١٩ أغسطس ١٩٤٥ .

« وحيث إن الحق الوحيد الذى يمكن أن يتمتع به الفرنسيون وغيرهم من الأجانب بالمغرب هو الحق الشخصى المعترف به بمقتضى ظهير ١٩ أغسطس سنة ١٩١٥ الراجع للأحوال المدنية .

« وحيث إنه لا يمكن تنامى السيادة المغربية المؤكدة حتى بالمعاهدات القائمة ولا سيما معاهدة الجزيرة .

« وحيث إن المعاهدات المفروضة على المغرب برغم ما غصبتة من حقوق دبلوماسية فقد أبقت المغرب بلداً تتمتع بالحكم الذاتى وتعتبر أقاليمه أجنبية عن الأراضى الفرنسية .

« وحيث إن عديداً من الأحكام الصادرة من المحاكم الفرنسية العليا قد أكدت هذا المعنى وشرحت حتى المقصود من الحماية المفروضة .

« وحيث إن هذه النظرية هى التى تنبنى عليها أحكام سياسية وقضائية أهمها بالنسبة للوقت الحاضر أن المؤسسات السياسية الفرنسية لا يمكن أن يكون لها محل فى المغرب الذى هو بلد أجنبي ؛ لأن التمتع بالحقوق السياسية مرتبط تمام الارتباط بجنسية الإقليم ، وقد صرح المارشال ليوطى فى خطاب، ألقاه بالرباط يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٨ بأن الفرنسيين يضيعون وقتهم حين يطالبون بالحقوق السياسية فى المغرب ، وأنه لا يمكن أن يحصلوا على أى تمثيل سياسي .

« وحيث إن منح الجالية الفرنسية حق الدخول فى انتخابات الجمعية التأسيسية أمر ارتكبته الحكومة الفرنسية خرقاً لكل التعهدات والالتزامات .

« وحيث إن السكوت على هذا الواقع يعد مشاركة فى جريمة اقتطاع

الوطن وتجنيسه فإن الحزب :

١ - محتج بكل صرامة ومع اليقين الذى يكسبه الحق الثابت على قرار الحكومة الفرنسية المخالف للمعاهدات والصادر من غير أدنى استشارة المغاربة .
٢ - يستنكر حركة المطالبة التى تقوم بها الجالية الفرنسية والتى تعتبر خطراً يهدد الدولة المغربية والشعب المغربى .

٣ - يوجه نظر جلالة مولانا الملك للخطر الذى يهدد السيادة المغربية التى يعتبر مولانا حارسها الأمين .

٤ - يطالب الحكومة الفرنسية بإلغاء التدابير المتخذة فى هذا المعنى والتى تذكر من قريب أو بعيد بسياسة التجنيس والإدماج » (الرباط فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٥) .

وقد كان لهذه المذكرة أثرها الفعال ؛ إذ قدم مولانا جلالة الملك نصره الله احتجاجه على تصرف الفرنسيين ، وطالب بإلغاء التدابير التى اتخذتها الإقامة العامة فى الموضوع ..

وقد اضطر المقيم العام إلى إصدار بلاغ يؤكد فيه أن الفرنسيين لن يتمتعوا بحقوق الانتخابات فى البرلمان الفرنسى ، وأن انتخاب الجمعية التأسيسية لن يتكرر منهم ، وما أعطى لهم هذه المرة إلا بصفة استثنائية نظراً لاهتمامهم بالمصير الفرنسى ، وهكذا نجحت الحركة الوطنية بالمغرب فى دفع اعتداء جديد على سيادتنا الشعبية بفضل الموقف الحاسم الذى وقفه سيدنا نصره الله .

ولكن هذا لم يمنع الأحزاب الفرنسية من الاستمرار فى خطتها من المطالبة ومحاوله قبول المغاربة فى صفوفهم بدعوى الدفاع عن حق المساواة بين الأهالى والفرنسيين ، ولذلك اضطر الحزب للقيام بحملة كبيرة لمقاومة هذا الخطر الجديد وقد نجح مرة أخرى فى إلزام أغلبية الأحزاب الفرنسية بعدم قبول المغاربة فيها كما نجح من الوجهة الشعبية فى تفهيم المغاربة الخطر الذى يجر إليه انخراط المواطنين فى أحزاب أجنبية عنهم لا يمكنها أن تدافع للمغاربة عن أى

حق إلا بتضحية أقدم الحقوق الوطنية وأعظمها .

وفي الحالة الحاضرة فإن حزبا فرنسياً واحداً هو الذى احتال على الاستمرار فى عمله وهو الحزب الشيوعى حيث أصبح يعتبر نفسه حزباً مغربياً ، ولكن تكوين الفرنسيين للأغلبية الساحقة من مسيريه وأنصاره لا تجعلنا نعترف به كحزب مغربى ، ولذلك رفض حزب الاستقلال استدعاءات هذا الحزب المتوالية لتكوين جبهة قومية ، وحزب الاستقلال سائر فى العمل على حماية الشعب المغربى من دعايات كل حزب أجنبى كيفما كان شكله ، وذلك بتربية المغاربة وتنظيمهم وشرح الأخطار التى تهددهم من الاستعمار المعنوى الذى يؤدى إليه انسحاب العقائد غير القومية ، ويجب أن نسجل هنا التسهيلات التى تعطىها الإقامة العامة للشيوعيين فى البلاد لاشيء إلا لأنها تشترك وإياهم فى مقاومة حزبنا العتيد الذى لن يضيره بشيء تأمر المستعمرين ولا تضامن الخائنين ما دام متمتعاً بثقة الشعب كله ورضى جلالة ملكه المحبوب .

سياسة المسيو إيريك لابون

ذهب المسيو جابريل بيو بعد ما ظهر عجزه عن تنفيذ خطته سواء بطريق الإرهاب أو بطريق الترويه وباءت اقتراحاته كلها بالفشل ، وعين مكانه المسيو إيريك لابون أحد أقطاب الديبلوماسية الفرنسية .

ولم يكن مسيو لابون حديث عهد بالمغرب والمغاربة ، بل سبق أن تولى وظيفة السكرتارية العامة للحماية ، وأثبت فيها مقدرة إدارية لا تنكر ، كما أثبت فيها نشاطه الكبير في ميدان الاقتصاد والسياسة المالية ، ثم هو شخصية معروفة بالرزانة وحسن التقدير للأمر ، وقد كان تعيينه مقبلاً عاماً بالمغرب في أخرج الظروف التي اجتازتها العلاقات الفرنسية المغربية ، فكان مفروضاً أنه سيعمل للبلاد سياسة أكثر تحملاً من تقاليد الحماية العتيقة ، وأنه سيعمل على تكوين تغيير عميق في النظام المفروض على المغرب ، هكذا ظن الناس أو هكذا على الأقل أذاعت الدعاية الفرنسية وصدق الناس .

وصل المسيو لابون للمغرب فكان أول مظهر ظهر به هو عدم اهتمامه بالحفاوة الكبيرة التي ينظمها غيره من المقيمين ليستعلوا بها على الناس ، ويضاهوا بها المظاهر التي كان من الواجب أن تحفظ لمثل السيادة المغربية ملك البلاد نصره الله ، ثم الجمالة الكبيرة التي تقرب بها للقصر والعود اللطيفة التي لم يقصر في بذلها لجلالة الملك خصوصاً فيما يتعلق بالتعليم والعدل وغيرها من الإصلاحات التي كان مولانا شديد الشغف للاطمئنان عليها .

وللاعراب عن حسن نيته وطمأننة مولانا الملك وشعبه فقد استجاب للرغبة التي لم يزل يبدئها جلالة السلطان منذ عهد بعيد بإرجاعى من متفانى القصى في أفريقيا الاستوائية بعد نفي طال تسعة أعوام كاملة ، وإرجاع صديق الأمين العام

للحزب الأستاذ أحمد بلا فريج من مبعده بكورسيكا ، والسماح للأستاذ محمد حسن الوزاني بالدخول لفاس من مركز إقامته الإجبارية بقرية ايتزر بنواحي فاس .

وقد حل حضرة الأمين العام بالرباط من قبلي ، وأطلق سراح الأستاذ الوزاني في الوقت نفسه .

ثم اجتمع المجلس الأعلى لحزب الاستقلال وقرر أن يبعث الدكتور الفاطمي القاسمي مندوباً عنه لمصاحبتي في السفر من الكونغو إلى الدار البيضاء ، ولا أريد أن أتحدث هنا عن المسرة التي أدخلها على الأخ القاسمي بوصوله إلى ، ولا عن الحبور الذي خالط نفسي حين علمت منه تفاصيل الحركة الاستقلالية في عهدها الأخير ؛ تلك التفاصيل التي لم أكن أعلم عنها شيئاً .

كما أنني أترك لغيري الحديث عن الحفاوة التي قابل بها الحزب والشعب نبأ إطلاق سراحى ووصولى للبلاد ؛ لأنه ليس من حقى أن أروى ذلك بنفسى ، ولكننى لا أجد مندوحة عن الإشارة للحظة من لحظات التجلى الروحاني التي التقت فيها أرواحنا نحن الإخوان العاملين بأرواح أصدقائنا وأنصارنا ؛ تلك الساعة التي اجتمعت فيها وفود المغاربة من كل حذب وصوب وممثلو الفروع واللجان الحزبية وزعماء الحزب بدار الوجيه ابن جلون الفسيحة ، بطالعة فاس ، وارتجلت فيها خطاباً صادراً من أعماق القلب ، ولذلك فقد دخل إلى أعماق قلوب السامعين ، وامتلاً الجوبهات المسرة ودموع الفرح ، وتبادل العناق والانتشاء بلذة العمل من أجل الحرية والإخاء في ظل ذلك العمل ، حتى أصيب أخونا الحاج حسن أبو عياد بنوبة انتشاء سقط بها من كرسيه في غيبوبة انفعال سعيد ، وجدد الكل عهود الوفاء الملك والإخلاص للبلاد والتضحية في سبيل الوطن وتحرير أبنائه .

لم تكن هذه المظاهر التي أقامها الشعب المغربي بمناسبة رجوع أحد رجاله العاملين فالأحسناء في أعين ولاية الحماية ، ولذلك سرعان ما أخذوا يحارلون

الدرس ويعملون للايقاع بيننا وبين جلاله ملكنا ، وقد جمعوا جهودهم ونظموا صفوفهم وأخذوا ينفثون سمومهم بشتى الأشكال وعلى مختلف الألسنة ، ولكن دهاء مولانا الملك وحسن تقديره للأشياء و يقينه في الأمانة التي تحملها وتجربته الطويلة لأساليب الحماية كل ذلك جعله لا يلتقي بالالكلامهم ولا يعير التفاتاً لدسائسهم .

ولقد تفضل على مولانا الملك فاستقباني في اليوم الثاني من وصولي للبلاد فأعربت لجلالته عما يعلمه في من إخلاص دائم وولاء أبدي ، وتحدث لي لجلالته عن المرحلة التي مرت بعد تقديم عريضة الاستقلال والجهود العظيمة التي بذلها مولانا ، ولم يكتف جلالته على استعداداته للتضحية بكل شيء ولو بعرشه لا قدر الله إذا كان في ذلك صالح القضية المغربية ، وخرجت من هذا الاقبال الكريم وكلى يقين بأن الغرب سينال مبتغاه ويدرك متمناه ما دام على رأسه ملك عظيم وبطل كبير مثل سيدى محمد نصره الله .

* * *

لقد كان إطلاق الزعماء مبعثاً لآمال الكثيرين وانتظارهم الخطوة الثانية التي يريد أن يخطوها المسيو لا بون ، ولقد اجتمع سعادته مراراً عديدة بالأمين العام للحزب صحبة وفد من اللجنة التنفيذية ، وكانت المذاكرات معه في جو من التقدير وحسن الفهم ، ولكنها دائماً كانت تصطدم بالاختلاف في الاتجاه الأساسي للعمل ، فبينما الحزب يريد تغييراً عميقاً يستبدل بنظام الحماية نظام استقلال ناجز إذا بفكرة الإصلاحات الموجهة بمقتضى العقيدة الاستعمارية هي التي ملاك على ممثل فرنسا سبيله ، وقد حاول المقيم العام أن يقنع ممثلينا بمختلف الأساليب بضرورة قبول سياسة الإصلاح مع الاحتفاظ بفكرة المطالبة بالاستقلال ، ولقد بلغ الأمر أن طلب منهم أن يأذنوا لفئة من الحزب بالتعاون معه ، بينما يبقى الزعماء محتفظين بموقفهم الذي يراه هو موتفاً سلبياً ، وطبيعي أن الزعماء ليس من شأنهم أن يقبلوا هذه الحلول ، ويمكنهم أن يقوموا بأي أسلوب يرونه في صالح قضيتهم ، ولكنهم لا يسمحون

لأنفسهم بأن يتبعوا الأساليب التي تلقنهم إياها إدارة الحماية نفسها .
 ولقد استطاع إخواننا أن يحصلوا من المقيم العام على الإذن بإصدار صحف
 عربية بعدما ظل باب الإذن مسدوداً منذ الثورة الوطنية في أكتوبر سنة ١٩٣٧
 وإن كانت الرقابة ما تزال قائمة منذ ذلك العهد إلى اليوم ، وهكذا أصدر الحزب
 جريدة (العلم) اليومية بالعربية وجريدة (رأى الشعب) الأسبوعية بالفرنسية .
 وفي يوم ٢٣ يولييه كان انعقاد القسم الفرنسي لما يسمونه بمجلس شورى
 الحكومة ، فألقى المقيم العام خطاباً فياضاً كشف فيه القناع عن برنامج السياسة
 وإصلاحاته كلها ، فأتضح للجميع أن الاستعمار واحد ، وأن السياسة التي
 وضعها آخرون بالحديد والنار هي التي يريد المسيو لا بون تنفيذها باللفظ والمجاملة .
 كان اندهاش الجمهور المغربي لخطاب المقيم كبيراً إلى حد لا يمكن أن
 يترجم إلا بالخيبة ، خيبة أمة تريد الحرية وتطمح للانقلاب .

عرض المقيم العام في خطابه لمجموع المسائل المغربية ، ولكن الفكرة التي
 سادت توجيهه السياسي والاقتصادي لا تخرج عن التقاليد الاستعمارية ، كما أنها
 أثبتت عدم تحرر المسيو لا بون من تأثير أنصار السياسة الرجعية بفرنسا والمغرب
 إذ أن جميع الأفكار التي أعرب عنها تدل على أنه ما يزال يفكر في دائرة نظام
 الحماية الذي أثبتت تجربة ثلث قرن أنه بما يشتمل عليه من أوضاع وظروف هو
 السبب الرئيسي في مشكلة الإدارة المغربية وفي خيبة الشعب الذي لم يجد في ذلك
 النظام أمناً اجتماعياً ومواظبة خالقة وحماية مخلصه لحرية هذه البلاد واستقلالها .
 على أن المقيم العام لم يوجه كلامه للشعب المغربي الذي لم يستشر قط في
 مصيره والذي ظل محروماً حتى من الحريات الديمقراطية الأولية التي تخوله وسيلة
 الاعراب عن فكره أو تبليغ رغباته ، وإنما قصد حين تكلم عن ضرورة
 الاحتفاظ بالاطار الدولي عند تحقيق الإصلاحات التي يريد تطبيقها — تذكير
 بعض الدول الأجنبية بأن المغرب وضعيته الدولية التي لا يمكن أن توضع على بساط
 البحث الدولي من جديد .

ولكن ما هي هذه الوضعية ؟ أليست هي معاهدة الجزيرة الخضراء التي اعترف موقعوها باستقلال المغرب ؟ وهل كانت معاهدة الحماية نفسها احتفاظاً بهذا الاطار أو تحقيقاً للوصاية الدولية التي تضمنها معاهدة الجزيرة ؟ ! أما معاهدة سنة ١٩١٢ فهل كانت وضعية دولية جديدة في البلاد ؟؟ ومهما يقل عن مشروعيتها أو بطلانها فهل كانت غير عقد بين دولة قوية هي فرنسا ، ودولة ضعيفة هي دولة المغرب ؟! وإذن فهي محاولة لتنظيم علاقة جديدة بين فرنسا والمغرب على أساس من التعاون الصادق الذي تجرب فيه أمانة الدولة القوية وإخلاصها في تعهداتها .

ولكن هل نجحت هذه التجربة ؟ إن وقوف المقيم العام (لا الصدر الأعظم) ليلقى خطاباً خاصاً برئيس الوزراء في مجلس أعضاؤه فرنسيون يعتبرهم المقيم كممثلين حقيقيين للمغرب أعظم دليل على ما آل إليه أسلوب الحماية من حكم مباشر وتجاهل لسلطة الشعب وسياده ملكه .

ويتحدث المقيم عن الرأي العام بالمغرب فلا ينظر إلا إلى تقارير البوايس ومصطلحي السياسة الأهلية أولئك الذين لا يرون في الشعب المغربي إلا مجموعة من عناصر مختلفة في أصولها وديانها وتقاليدها ، وطبعى أن هذا القول لا يوجه إلا للأجانب أيضاً ؛ لأننا نحن واثقون من أنفسنا ، والفرنسيون يؤمنون بأننا أمة واحدة دينها الإسلام واثقها العربية ، وأن تعدد العناصر التي تتكون منها الأمة لا يمكن أن يقدح في تكوين هذه الأمة .

والأغرب من ذلك كله هو أن المقيم وجه كلامه توجيهاً سياسياً مبنياً على فوارق عنصرية مزعومة محاولاً تكوين أنظمة إقليمية تختلف باختلاف هذه العناصر في بلاد كانت ولا تزال مملكة متحدة تتركز إدارتها في يد الحكومة الشريفة وتتكون معنوياتها من روح واحدة كانت الديانة الإسلامية والثقافة العربية والاتصال الدائم بمدنيات الأبيض المتوسط العوامل الوحيدة في خلقها . تكلم المقيم عن المجالس الإقليمية ولكن لم يقل شيئاً عن تفاصيلها ، وأكد

ضرورة اتباع لا مركزية في البلاد ، وكأنما أبطل إدارة الشؤون السياسية ليصنع في كل جهة إدارة خاصة على صورتها ، ولقد صرح المقيم بأنه يريد أن يعطى حقوق التقرير في كثير من النقط لرؤساء الجهات دون أن يرى في ذلك أساساً بالسلطة المركزية للحكومة الشريفة ، بل إنه يقدر ذلك وينظمه ليتسنى للرؤساء الفرنسيين اغتصاب البقية الباقية من سيادة الملك وحقوق الشعب المغربي .

والتأمل في خطاب الميسولابون يرى أن السياسة الفرنسية لم تتطور قط في أصولها الاستعمارية ، وأن السياسة المغربية بصفة خاصة غير موضوعة ضمن الإطار الدولي للمغرب كما يزعم ، وإنما هي موضوعة ضمن الإطار التقليدي للسياسة الأمبريالية التي ترمي للفرقة بين الأجناس والعناصر المحلية وتوزيع الأفكار وخلق الفوارق المذهبية وإقناع الفرق المحدثه بقبولها وتشاكسها ، وبأن تجربتها القومية لم تنجح ، وأن الوطنية الوحيدة التي يمكنها أن تضعها تحت لواء الحرية دون أي فارق ديني أو عنصري هي وطنية الأمة الفاتحة وجامعة شعوبها المتعددة .

ولقد سكت المقيم العام في إصلاحاته عن الحريات العامة الضرورية ، وهي حرية الصحافة والاجتماع والجمعيات وغيرها .

أما النقابات فلم يعد فيها السفير بأكثر من السماح بتأسيس نقابات خاصة لطبقة من العمال الاختصاصيين وفي المعامل فقط (لم يطبق هذا الحق إلى الآن) ، أما البادية وعمالها ، وأما الطبقة غير المختصة فلن يكون لها أي حق في التكتل للدفاع عن مصالحها .

وإذن فالبرنامج السياسي للمقيم ينحصر :

١ — في تكوين إقطاعية جديدة بإحداث نظام اللامركزية لفائدة الحكام والمعمرين الفرنسيين .

٢ — في الاتجاه بالحكومة المغربية وإدارتها إلى أسلوب التعاون المباشر ؛

أى النظام المختلط فى الحكم .

ومعنى هذا أن أسلوب إدماج المغاربة فى العائلة الفرنسية بتجنيسهم وإعطاء الفرنسيين المقيمين فى المغرب وأهالى المغرب حق المواطن الفرنسى ، وتشريكهما فى تمثيل المصالح المغربية بالبرلمان الفرنسى نفسه قد عدل عنه وعوض بإدماج الفرنسيين أنفسهم فى العائلة المغربية على أساس أن هنالك جنسين متكافئين هما المغاربة الأصليون والمغاربة الفرنسيون ، ويعتبر سلطان المغرب ملكاً لهم جميعاً ، ويمثل فرنسا رئيس حكومتهم ، وهم مهيدون لأن يعيشوا بعد التباور القومى فى أمة مغربية جديدة هى عضو مشارك فى الاتحاد الفرنسى .

على أن الذى شغل الجانب الأعظم من اهتمام المقيم ليس هو البرنامج السياسى ، وإنما هو البرنامج الاقتصادى ؛ فالمسيولابون كان يعتقد أن المغرب سيحصل لأمحالة على استقلاله ، وأن فرنسا مهما ما طلت فى إعطاء هذا الاستقلال فلا بد يوماً ما من الاعتراف به وتثبيتته ، ولذلك يرى ضرورة غرس مصالح اقتصادية تعبد المغرب لفرنسا تعبيداً حقيقياً حتى بعد استقلاله السياسى والقومى ، واقد كان يقول لأصدقائه إننى أريد أن أكون (ليوطى) الاقتصادى للمغرب يعنى أنه سيؤسس امتلاكاً اقتصادياً فى المغرب كما أسس المارشال ليوطى امتلاكه السياسى .

ولم يكن المسيولابون من أنصار الرأسمالية الفردية كما يقال عنه ، بل كان اشتراكياً فرنسياً مخلصاً للحكومة الاشتراكية الفرنسية ، ولذلك فقد أعلن فى خطابه برنامج الاقتصادى القائم على تمليك الحكومة الفرنسية قسماً مهماً من التراث المغربى ، وذلك بتأميم جانب من المعادن لا للحكومة المغربية بل للحكومة الفرنسية ، وهذا من أغرب ما يتصوره العقل ويهدى إليه الفكر الاستعمارى الحديث ، ولكنه فى الوقت نفسه وعد بتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على الدخول للمغرب ، وإن كان لا يجهل خطورة وجودها دون نظام أو توجيه على تضخم النقد وغلاء المعيشة .

ولقد حاول المقيم أن ينجز برنامجه بتكوين شركة للفحم تملك ثلثها الحكومة الفرنسية ، وثلثها الحكومة الشريفة ، والثلث الثالث لرؤوس الأموال الأجنبية والمغربية مع عقد قرض للحكومة الشريفة من فرنسا تستطيع أن تمول به الثلث المؤم لها .

ولقد دعا المقيم العام الماليين المغاربة للمشاركة في مؤسساته الاقتصادية والتعاون معه على تنفيذ برنامجه الذي يزعم فائدته المغرب وفرنسا .

معارضة سياسة لابون :

لم ينشر خطاب المقيم العام حتى اجتمع المجلس الاعلى لحزب الاستقلال في الرباط ، وهو أول اجتماع له بعد رجوعى من المنفى . وبعد دراسة القضية من جميع وجوها قرر المسائل الآتية :

١ — كتابة مذكرة لجلالة الملك يعلن فيها معارضة الحزب للبرنامج السياسى للمقيم ، ويرفض شكل الاصلاحات التى عرضها خصوصاً نظام اللامركزية والمجالس المختلطة ، متمسكا بفكرة (الحزب الوطنى) والكتلة فى عدم إعطاء الفرنسيين أى حق من حقوق المواطنين المغاربة .

٢ — كتابة بيان بهذا المعنى يوزع على الشعب .

٣ — كتابة مذكرة لجلالة الملك تبين خطر البرنامج الاقتصادى لـ لابون على البلاد ، وتطلب من جلالاته عدم المصادقة على أى تشريع يتعلق باغتصاب التراث الغربى أو جانب منه .

٤ — توجيه نداء من الحزب للممولين المغاربة يطلب منهم رفض التعاون الاقتصادى الذى يطلبه المقيم العام وعدم الاشتراك فى الشركات التى يؤسسها بتوجيه استعمارى فرنسى .

٥ — تأسيس لجنة الاقتراح والتوجيه الاقتصادية التى تعمل على ابتكار

المؤسسات المغربية وإرشادها وتوجيهها لمقاومة مؤسسات الإقامة العامة للجنة التنفيذية للحزب .

٦ - إعلان الحزب استعداداه لتوجيه الأمة نحو التضحية الكبرى إذا حاولت الإقامة العامة تطبيق برنامجها بالقوة .

وقد قدم وفد الحزب هذه المذكرات لجلالة الملك الذي صرخ بأن جلالته لا يتوانى في احتضان مصالح المغرب والدفاع عنها ، كما قامت اللجنة التنفيذية بطبع البيان والنداء المقررين وتوزيعهما على الجمهور المغربي

* * *

استدعى المقيم العام أعضاء اللجنة التنفيذية وناقشهم في وجهة نظرم مصرحاً بأن موقف الحزب ماس بالقضية المغربية ، ثم عرض على الأمين العام الحاج أحمد بلافريج قبول رئاسة مجلس إحدى الشركات التي يؤسسها المقيم وقبول من نختارهم من أصدقائنا لعضوية المجالس العليا لأهم تلك الشركات ، ولكن الأمين العام صرح للمقيم بأنه تنفيذاً لمقررات المجلس الأعلى للحزب لا يمكنه هو ولا غيره من الاستقلايين قبول أى تعاون مع الإقامة العامة في دائرة الحماية وعلى الأسس التي أعلنها الخطاب المقيمى .

واقعد حاولت الإقامة العامة أن تعرض الأمر على غير أعضاء اللجنة التنفيذية من رجال الحزب وأنصاره فاستدعت الأستاذين محمد الزغاري والحيماني وغيرهما وعرضت عليهم الدخول في المجالس العليا لشركاتها ، ولكنهما رفضا كما رفض سائر الشباب الوطنى ذلك إجابة لنداء الحزب .

أما الممولون المغاربة فقد أضربوا كلهم عن شراء أسهم الشركات المقيمة برغم الإلحاح الذى وجهه إليهم المسيو لا بون وممثلو الحماية بالنواحي ، وقد ظهرت بذلك قوة النفوذ المعنوى الذى يتمتع به حزب الاستقلال .

ولكن الحزب يعرف أن الإضراب لا يمكن أن يدوم إذا لم ينهى للغاربة النواحي التي يستعملون فيها رؤوس أموالهم ، ولذلك كون اللجنة الاقتصادية التي

أشربنا إليها ، وقد كان لها الفضل في مساعدة كثير من الشركات وتوجيهها .
وقد أسس المقيم العام شركة للطيران فأسس المليون الوطنيون (شركة
النجوم) للنقل المدني الجوي ، وأسس المقيم العام شركة للإخراج السينمائي
فأسس الوطنيون شركة ستوديو المغرب ، وهكذا استطاع المغاربة على ضئالة
ما بيدهم من المال وعلى شدة الضغط الذين هم موضوعون فيه أن يقفوا متضامنين
مع جلالة ملكهم ومستجيبين لنداء حزبهم حتى فشلت مشروعات لابون إلى
حد لم يكن منتظراً .

ولكن الفضل الأكبر في هذا يرجع لجلالة مولانا الملك فهو الذي حقق
رغبة أمته فرفض رفضاً باتاً المصادقة على مشروعات الظهائر القاضية بتأسيس
شركة الفحم وأمثالها مما كان يرمى به المسيو لابون لتأمين فرنسي لتراث المغرب .
وتتلخص وجهة نظر الجلالة الشريفة ونظر الشعب المغربي كله في أن
مقدرات المغرب الأساسية يجب أن تبقى للمغاربة ، وأن خير ضمان لها في الظروف
الحاضرة هو تأمينها تأميناً مغربياً ، واستغلال الحكومة لها مباشرة أو بواسطة
رخص مع اشتراك الحكومة بواسطة مكاتبها الخاصة في فوائدها ورؤوس أموالها .

وفد حزب الاستقلال بفرنسا :

بينما كان المسيو لابون يلاحظ بنفسه فشله في سياسته المغربية كان هو
وأنصاره يعلنون في فرنسا بواسطة أبواق الدعاية الاستعمارية أنه متفق مع جلالة
الملك على الخطة التي يريدونها ، وقد كان يرمى من وراء ذلك إلى إنجاح برامج التي
كان يلتقي فيها بعض المعارضة من طرف الرأسماليين الذين لا يؤمنون بمبدأ
التأمين ولو كان يملك حكومتهم تراث أمة أخرى ، وإلى التويه على الرأي العام
الفرنسي بعدم قيمة الحركة الوطنية في الداخل ، ولكن (حزب الاستقلال)
بفضل حذره لا يترك ناحية ضعف إلا عمل على إصلاحها ، ولذلك قرأ أن يبعث
لفرنسا وفداً من رجاله ليشرح الحقيقة كما هي للحكومة الفرنسية وللرأي العام

الفرنسي حتى لا يبقى للفرنسيين عذر في استمرارهم في هذه السياسة التي حكم عليها التطور المغربي والعالمي بالفناء والاضمحلال .

وقد تركب الوفد من رئيسه الحاج عمر عبد الجليل ، وعضويه الأستاذين عبد الكريم ابن جلون القاضى السابق بالحكمة العليا بالرباط ، والأستاذ أحمد الحمياني المحامى بفاس ، وكلهم من أعضاء المجلس الأعلى لحزب الاستقلال .

قام الوفد بأعمال جليلة ؛ إذ اتصل بشخصيات عظيمة ورفع صوت البلاد عالياً في سائر الأوساط ، وكان من أهم تصريحاته البيانات التي أدلى بها في المؤتمر الصحافي الذي حضره أكثر من مائة وخمسين صحافياً فرنسياً وأجنبياً ؛ فقد شرح رئيس الوفد للحاضرين حقيقة الحالة في المغرب ومطالب الشعب المغربي والكيفية التي يراها الحزب لتحقيق هذه المطالب ، ثم أجاب عن أسئلة كثيرة وجهها للوفد مختلف المراسلين الحاضرين .

وقد نقلت الصحف الفرنسية كلها أنباء المؤتمر والتصريحات التي أدلى بها الوفد وعلمت عليها تعليقات مختلفة ، ولكنها كلها تتفق في تقدير الحالة الراهنة في البلاد ، وأنها تدعو إلى عمل حاسم ومستعجل .

ولم يقصر الوفد عمله على الدعاية في الأوساط الفرنسية ، بل عمل على تنظيم الوطنيين المغاربة بفرنسا وفتح مركزاً رسمياً لتمثيل الدائم للحزب كما قام بتنظيم الطلبة الاستقلاليين ، وتأسيس لجنة توجيهية لإرشادهم ومساعدتهم على إتمام الدراسة في جو تعاون وإخاء .

وقد نشر (مكتب الاستخبارات والدعاية) التابع لحزب الاستقلال بتوجيه ومساعدة إخواننا أعضاء الوفد رسالة عن (تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى) ، كما طبع البيان والحديث الذي أدلى به الوفد في مؤتمر الصحافيين ، وجمع وثائق (حزب الاستقلال) ثم طبعها ضمن كراسة خاصة بالفرنسية وترجمها ونشرها باللغة الانجليزية أيضاً .

وصادف وجود الوفد بباريس مرور صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا

الأمين العام للجامعة العربية ، فاتصل برجال الحزب وتفاوض معهم ملياً في شأن القضية المغربية ، وكان من آثار هذه المفاوضات التصريحات التي أدلى بها معاليه في باريس ، وكلها إشعار رسمي بتأييد الجامعة للأمم المغرب العربي في مطالباتهم بالحرية والاستقلال والانضمام للجامعة العربية .

ثم أقام الوفد يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ احتفالاً فخماً بمناسبة عيد العرش المغربي ، حضره جم غفير من كبار الأوربيين والعرب الموجودين في العاصمة الفرنسية على رأسهم سمو الأمير عبد الله سيف الاسلام ابن الملك يحيى عاهل اليمن السابق ، وألقيت فيه عدة خطب كان من بينها خطاب العلامة ماسينيون والشيخ دراز ، وقد كانت كلها إعجاباً بجلالة الملك وتأييداً للحقوق المغربية التي يرهاها جلالته ، ولقد شهدت الصحافة الفرنسية بحسن التنظيم الذي قام به الحزب في هذه الحفلة ، واستنتجت منه مقدرة المغاربة على تسير شؤونهم ما داموا قادرين على تنظيم الحركات واكتساب عطف المشرق والمغرب عليهما ، أما من الناحية الرسمية فقد اتصل الوفد بنائب وزير خارجية فرنسا الذي تحدث معه طويلاً في الأساليب الممكنة لحل المشكلة المغربية ، والذي أظهر أن الخارجية إذ ذاك كانت ترى ضرورة تعيين شخصية رسمية تتخبر مع جلالة الملك في شأن المصير المغربي في الوقت الذي يستمر فيه المقيم العام في مركزه كرئيس للحماية ، فإذا أدت المفاوضات إلى نتيجة ما أعلنت حينئذ الحكومة الفرنسية نهاية النظام الحاضر ، وبدأت في اتخاذ التدابير لتنفيذ ما يتفق عليه . ولكن الحزب كان يرى أن هذه مجرد وسيلة من وسائل العمل لا أهمية لها في الموضوع ، وأن النقطة الأساسية هي ماذا سيعرضه هذا المفوض الرسمي على جلالة الملك ؟ والحق أن الذي استنتجناه مما بعثه لنا الوفد من تقارير وأحاديث لا يدل إلا على أن السلطة الفرنسية تريد تبديل نظام الحماية أو استمرارها ، ولكن في دائرة الاتحاد الفرنسي .

وطبعاً أن (حزب الاستقلال) لم يكن في يوم من الأيام نصيراً للوحدة

الفرنسية التي يرى فيها نظاماً أعرق في الاستعباد من نظام الحماية نفسه ، خصوصاً بعد انكشاف الغموض الذي كان يسود فكرة الاتحاد الفرنسي حين أعلن نظام المجلس الخاص بالاتحاد واعتبار رئيس الجمهورية الفرنسية رئيساً عاماً لسائر البلاد المنتظمة أو المشاركة في الاتحاد ، وهذا ما يجعل الخلاف بيننا وبين الخارجية الفرنسية عميقاً إلى حد لا يمكن معه الوصول لنتيجة عملية إلا بتنازل أحد الطرفين عن المبدأ الأساسي الذي يتمسك به .

ولقد بقي الحزب دائماً الرغبة في أن لا يرضى بهذه الحقيقة ، ولذلك عمل بكل مجهوده لإقناع الحكومة الفرنسية بضرورة تعديل نظريتها ، خصوصاً وهي تعرف أن معاهدة الحماية نفسها لا تتيح لها ضم المغرب لحظيرة اتحاد لا يقبله ولا يرضى أمانيه القومية .

ومع أن الوفد قد حظى باقتبال جميل وحفاوة طيبة من الرسميين الفرنسيين ومن رجال الصحافة والرأي العام ، فإنه لم يحصل على نتيجة عملية يكون لها الأثر الفعال في تغيير وجهة نظر الحكومة أو تعديل خطتها .

ولكن بالرغم من ذلك فقد أبقى الحزب إلا أن يستمر في الإعراب عن حسن نيته بالتوجه للرأي العام الفرنسي ، ولذلك قرر أن يبعث أمينه العام الحاج أحمد بلافريج ليتأمر الوفد الثاني للحزب بعد رجوع الحاج عمر ورفيقه وقد واصل الأمين العام مجهودات سابقه ، وقام بعدة احتجاجات واتصالات قوية ، من أهمها حديثه مع رجال الحركة الشعبية الجمهورية ، وأدلى بتصريحات كان لها صدى كبير في الأوساط الرسمية .

وقد انتهز فرصة وجوده بفرنسا ، فعقد بباريس مؤتمراً عاماً لسائر طلبة المغرب بفرنسا كان له الأثر الحسن في توحيد الشباب المغربي حول الحزب وتوجيهه الوجهة الصحيحة التي يرغب فيها .

ولكن هذه العناية التي أبدتها الحزب لم تلق من التقدير والاهتمام ما كان ينتظره المغاربة من شعب كالشعب الفرنسي ، فإن الخطة السياسية لم تتبدل ،

والأساليب الاستعمارية لم تتحول ، وتآلب المستعمرين في داخل البلاد لا يزداد إلا شدة ، ومعاملتهم لرجال الحركة ومنظماتها ومظاهرها نشاطها لا يزداد إلا استفحالا ، وبالرغم من ذلك كله فقد قرر الحزب أن لا يتحول عن خطته قبل أن يوجه الإيعاز الأخير ؛ فقرر أن أسافر أنا أيضاً لفرنسا بعد أن أعطاني من الصلاحية ما ينحولي حق السير بالحركة في الاتجاه الذي سارت فيه بعد انتقالى للمشرق .

وقبل أن أتحدث عن رحلتى لفرنسا ثم لمصر يجب أن تم الحديث عن هذه المرحلة المهمة في تاريخ الحركة المغربية بالكلام عن حوادث الدار البيضاء ورحلة بجلالة الملك لطنجة .

مأساة الدار البيضاء

٧ أبريل سنة ١٩٤٧

بينما كان المغرب كله يتهيأ لزيارة جلالة الملك لطنجة عاصمة مملكته الديبلوماسية ، وكانت المدن والقرى التي يسير منها الموكب الملكي تستعد للتمتع بمشاهدة ملكها في طريقه إلى مدينة لم يتمكن من زيارتها هو ولا والده من قبله — كانت الأوساط الاستعمارية تغلي غليان المرجل لأن معارضتها لم تجد شيئاً في إرجاع جلالة الملك عما عزم عليه من هذه الزيارة ، ولأنها تعلم سلفاً أن هذه الجولة ستكون مظهراً كبيراً من مظاهر الوحدة المغربية ، وستتيح الفرصة للوطنية كي تظهر موقفها المتضامن ضد الاستعمار الفرنسي والأسباني والدولي .

وبالرغم مما أظهرته الصحافة الاستعمارية من تهمة على الشعب المغربي وملكه وزعمائه وبالرغم مما أظهرته بعض الحركات الفرنسية من مظاهر نشاط استثنائي عسكري ، وبالرغم عن الإشاعات التي كانت تملأ الجو من أن الجنرال ديغول وصحبه سينتهزون فرصة سفر الملك ليعلنوا ثورتهم القومية من الدار البيضاء إلى باريس ، وأن الشيوعيين الفرنسيين يهيئون لإعلان إضراب في عملة السكك الحديدية التي يمر منها جلالة الملك في يوم سفره — بالرغم عن ذلك كله وعما عداه من الإشاعات والتهجمات فقد استطاعت الوطنية المغربية أن تملك أعصابها ، وتحفظ ببرودة دمها لئتم تحقيق البرنامج الملكي الذي تعتبره فوزاً كبيراً لقضية المغرب ، ولأنها تعودت سياسة الإثارة والتهيج التي يتبعها المستعمرون الفرنسيون كلما رأوا تيسار انتصار للوطنية المغربية بغية خلق الجو الذي يمكنهم من إرضاء نهمهم للانتقام والتشفى .

ولكن الأمر الذي راع الجمهور المغربي هو مأساة الدار البيضاء التي وقعت تماماً في ليلة السفارة الملكية بالذات .

فبينما كان بعض الأطفال يلعبون بحبي (ابن مسيك) مدينة العمال بالدار البيضاء إذا بثلاثة من السنغاليين يتجولون ، فطالبهم طفل بأن يعطوه هدية ، ولكن السنغاليين شتموه ورموه بمقلاع كان بيدهم ، فأثار ذلك غضب أصدقائه الأطفال فتابعوا الجنود الثلاثة بحصباوات صغيرة ، وذهب السنغاليون إلى الحصن القريب من الحى ، ثم عادوا معهم فرقة من السنغاليين مسلحة بالبنادق والرشاشات والمدافع الخفيفة ، وصحبها ضباط فرنسيون ، وما وصلوا الحى حتى أعطى الضباط لجنودهم الإذن بإطلاق الرصاص على الأهالى العزل ، وطوقوا الأحياء الوطنية من كل جانب ، ونظموا الهجوم عليها ، وقد احتلوا الشوارع وهاجموا المارة بالقتل والتفكيك والتمثيل ، ثم دخلوا البيوت بيتاً بيتاً يقتلون من وجدوه فيها من طفل أو امرأة أو رجل ، بل قتلوا حتى الدواجن من الحيوانات ، ونهبوا الأمتعة وكسروا ما لم يقدرُوا على حمله .

ووصلت فرق الفرسان السنغاليين بقيادة ضباط فرنسيين أيضاً ، وامتدت المركة إلى مسافة عشرة كيلومترات من الأحياء العربية المجاورة ، واشتد السنغاليون وانقلبوا إلى حيوانات متوحشة كلبة ، فشدخوا رؤوس الموتى وفصلوا أعضائهم وبقروا بطونهم ؛ فعلاوا ذلك حتى بالصبية الصغار بمحضر أمهاتهم اللائي أخروا قتلهن إلى ما بعد التمثيل بأبنائهن على مرأى منهن .

واحتلت فرق أخرى من السنغاليين سطوح المنازل حيث سلطت نيران رشاشاتها على كل من تحدته نفسه بالنفاذ من الشارع أو تلقيه الفرصة ماراً به . ولم تتدخل السلطات الفرنسية المدنية لإيقاف العدوان الذى استمر أكثر من عشر ساعات اختفى خلالها رجال البوليس بكيفية تلفت الأنظار ، بل إن بعض الفرق المكلفة بحراسة المدينة لم يسمح لها قوادها العسكريون بالتدخل لحماية السكان، وهنالك ثكنة عسكرية فرنسية قريبة من موقع الحادثة كتب عليها

«مقر حراسة المدينة» جنودها كلهم من عساكر (القوم) المغاربة برئاسة ضباط فرنسيين ، توجه إلى ضابطها وفد من كبار حزب الاستقلال يعلمه بالحادث ويطلب منه الإذن من الجنرال للجند المغربي بالقيام بواجبه من إرجاع الأمن ، فطلب منه التريث قليلا ، ثم تخبر مع الكولونيل وبعد دقائق عاد فأصدر الأمر بإقفال الشكنة وسجن جنوده جميعاً بداخلها .

وفي اليوم التالي حشدت السلطة الجيوش الفرنسية والأجنبية بسائر أحياء المدينة بكل الطرق المؤدية من الدار البيضاء إلى الرباط ، ولم يكن معهم ولا جندي سراكشي واحد ، وقد ثبت بعد التحري والبحث الدقيق أن الجيوش ورجال الشرطة المغربية جردوا من كل سلاح قبل الحادث بيوم واحد ؛ الأمر الذي يدل على أن المأساة مدبرة ومبينة بليل .

وقد بلغ مجموع القتلى والجرحى المغاربة في هذه المأساة التي انتقم فيها الجيش الفرنسي من الوعي القومي ألقي شخص مغربي برى .

واقد كان لهذه المأساة أثرها العميق على جلالة الملك وعلى سائر أفراد أمته ، وقد توجه جلالته بنفسه للبيضاء حيث أشرف على بحث عرف منه حقيقة المأساة ، كما عمل على مواصلة البائسين من عائلات الموتى ومساعدة الجرحى الذين تركتهم غطسة الجيوش الوحشية وبهم ذماء .

وقد أظهرت فرق الشباب الرياضية والكشفية التابعة لحزب الاستقلال بطولة عظيمة ؛ إذ قامت بمجهود جبار لاختطاف جثث الشهداء وإحصائهم ومعرفة أسمائهم ، ونقل الجرحى إلى المستشفيات وتصوير مشاهد التمثيل والتنكيل التي قام بها السنغاليون ، والبحث عن عائلات الكل وإعلامه بحالة قريبه ، والتحري في معرفة الحوادث والقائمين بها — الأمر الذي يستحق الإعجاب ويستوجب التنويه والإشادة .

أما الشعب المغربي فقد أعلن تضامنه مع البائسين بإضراب عام شمل سائر المدن المغربية وباحتجاجات شديدة رفعتها الهيئات والشخصيات المراجع العليا ،

وبالاعتناء العام لمساعدة المنكوبين ، وقد طالب حزب الاستقلال بإجلاء الجنود السنغالية عن المغرب ، وهو مصر على هذه المطالبة دائماً .

وقد قامت هيئة (سيدات وفتيات حزب الاستقلال) بالدار البيضاء بعمل جليل لإسعاف العائلات المنكوبة ، وأسست لیتامی المأساة ملجأ ومدرسة تعرفان بمنظمة (٧ إبريل) .

أما السلطة الفرنسية فإنها لم تبد اهتماماً كبيراً بالحادث ، وكل ما فعلت أنها استنكرته زاعمة أنه وقع من السنغاليين من تلقاء أنفسهم ، واعتقلت بعض صفوف الضباط الذين اتهمهم الوطنيون ، ولكنهم سرعان ما أطلق سراحهم ، وانهزت فرصة الرحلة الطنجية وتعيين الجنرال جوان من بعد لشغل الرأي العام المغربي عن المأساة البيضاء .

ولكن شهداء ٧ إبريل يملأون قلب كل مغربي وروحه ، وإن الغطرسة التي أظهرها الجيش الفرنسي في هذه الموقعة والتغافل الذي سجلته سلطات الحماية لا يمكن أن ينساها الشعب المغربي الذي تعود الصبر ولكنه لم يتعود نسيان الجريمة ولا مسامحة المجرمين . وإذا رأى الفرنسيون حماس المغاربة في المطالبة بالتحرد من سيطرتهم ، وإذا سمعوا في المستقبل بعنف الحركات الانتقامية المغربية ، وإذا قرأوا أن المغاربة لم يعودوا قادرين على تحمل طغيانهم ولا على الاستمرار في قبول النصائح السلمية حتى من زعمائهم ، فليس لهم أن يستغربوا ، وليس لهم أن يشتكوا من تعصب المغاربة أو من سوء فهمهم بل عليهم أن يذكروا أن جيوشهم لم تحمل لنا الأمن والسلام ، وإنما حملت لنا وحشية السود محمية بعلم الجمهورية الذي كان يجب أن لا يحمي غير الحرية والمساواة والإخاء .

يجب على الفرنسيين أن يذكروا أن توضيحنا من أجل تحريرهم من غطرسة الألمان في الحربين الأولى والثانية ومشاركتنا لهم وتمتعهم بشعور النصر والكبرياء القومي لم يقابل من طرفهم بأى اعتراف بالجميل ، بل إن نهاية

الحرب الكبرى الأولى كانت مبدأ الحملات العسكرية على بلادنا التي ثارت على الحماية ونظامها ، وخاتمة الحرب العالمية الأخيرة كانت فاتحة اضطهادات مسلحة لأمتنا العزلاء وشبابنا الذي لا يريد غير السلم والأمن في ظل الحرية .

الرحلة الملكية لطنجة

قبل السفر :

منذ عادت طنجة لنظامها الدولي فكر جلالة الملك أن يلحق سلسلة رحلاته العظيمة في داخل مملكته الشريفة بالرحلة لطنجة التي تعتبر عاصمة المغرب الدولية وقد أعرب عن رغبته هذه للمسيو إيريك لا بون الذي رأى فيها لأول مرة شيئاً مريباً ، وبرغم الماطلة والاعتذارات التي استعملها المقيم العام لإقناع جلالاته بالعدول عن مشروع يقلق هناة الحماية وهدوءها فقد أصر جلالاته على تنفيذ فكرته ، وبعد مفاوضات كثيرة بين القصر والإقامة العامة أخذت المسألة طورها الدولي الهام ؛ فقد أعربت الحماية عن موافقتها مبدئياً فيما يخص فرنسا ، ولكنها ادعت أنه لا بد من إشعار الدول المشاركة في نظام طنجة ، ثم أبانت الجلالة الشريفة أن كلا من إنجلترا وأمريكا لا تبديان رغبة في تحقيق المشروع الملكي ؛ لأنهما تخافان من أن يؤدي إلى إحداث قلق سياسي واضطراب دبلوماسي ، وقد أجاب جلالة الملك على هذا بأنه هو سيتحمل لالمحالة في بلاده ، وأنه إذا كانت لدولة ما اعتراضات على عمله الشرعي فعليها أن تكتب به إليه ، وهو يعرف الموقف الذي يتخذه إزاء كل ادعاء أجنبي يريد الحد من حقه في التمتع بمظاهر سيادته على سائر المناطق المغربية ، ثم عادت الإقامة تتذرع بأن السكسونيين يخافون من انتهاز الروس فرصة الزيارة الملكية لبعث قطع من أسطولهم للبحر المتوسط تظاهراً بما لهم من القوة ومن الحق في تعبئتها بهذا الجانب من المياه التي تريد إنجلترا حمايتها ؛ فلم يعبأ جلالاته بهذه التمايلات كلها ، وأصدر بلاغاً يحدد فيه موعد زيارته لطنجة واضعاً بذلك الإقامة العامة ومن وراءها من الدول أمام الأمر الواقع ؛ لكن السفير لا بون عاد يحمل لجلالاته رغبة فرنسا في

التريث ريثما تتم الإجراءات الدبلوماسية في الموضوع ، وبعد عناء اقتنع جلالاته بتأخير الرحلة بضعة أسابيع أخرى ، وأخيراً أعلنه السيولابون بقبول فرنسا وإنجلترا وأمريكا للفكرة ، ثم اقترح عليه السفر في البحر لئلا يجتاز في المنطقة الخليفة التي هي تحت حماية أسبانيا ، ولكن جلالاته رفض الاقتراح وقال إنه سيدافر في مناطق مملكته الشريفة ، وإذا كان لأسبانيا اعتراض على هذا الحق فعليها أن تواجه جلالاته به ، وقد أبلغت السلطات الأسبانية جلالاته رسمياً أنها لا ترى مانعاً من زيارة جلالاته لجزء من مملكته ؛ بل تعتبر ذلك شيئاً طبعياً ، غير أنها تتخذ تحفظات من حقها أن تطلب مراعاتها ، وأهم هذه التحفظات أن المقيم العام الفرنسي لا يصحب جلالاته في داخل حدود المنطقة الخليفة ، وأن عليه أن يقف في (عرباوة) حيث يصاحب الملك المقيم العام الأسباني ، كما أن الجند الخلفي لا الفرنسي هو الذي يقوم بمسألة الأمن في داخل الحدود الشمالية للبلاد أثناء هذه الزيارة ، وقد قدمت للرباط لجنة خاصة أسبانية للمفاوضة مع الإقامة العامة الفرنسية ، وتوصل المقيان للاتفاق على النقط التي طلبتها أسبانيا .

وكان جلالاته يريد النزول في سرادق رسمي بمدينة (أصيلا) فاقترح الأسبانيون على جلالاته النزول « بقصر الريسولي » الذي هو من أملاك أسبانيا اليوم ، فرفض جلالاته الاقتراح ، ورفض الاستمرار في مناقشة اقتراحات الأسبانيين الخاصة بحركته داخل المغرب ، وكتب إلى سمو الخليفة يطلب منه توجيه لجنة من طرفه تتقبل من جلالاته التعليمات اللازمة التي يرى ضرورة اتباعها في برنامج الحفلة ، فعلا وصل الوفد الخلفي للرباط حيث بلغه جلالة الملك ما ينبغي للخليفة القيام به من تدابير مصمما على ضرورة النزول في سرادق خاص في (أصيلا) وتناول الغذاء بها مع الخليفة وسائر القواد والباشوات الذين يجب أن يحضروا من مختلف أنحاء المنطقة .

وبعد هذه الإعلانات اقترحت الإقامة العامة أن يخبر جلالاته اللجنة الدولية بطنجة ، ولكن جلالاته رفض هذا الإخبار الرسمي الذي يمكن

أن يدل على شبه استئذان غير معقول .

وأحب جلالاته أن لا يصل لطنجة حتى يعطى لأبنائها بعض الحق الذى يطالبون به ، فوضع تشريعاً يحسن حالة النواب المغاربة بالمجلس التشريعى ، أى يخرج بهم من طور التعيين إلى طور الانتخاب من درجتين ، ومع بساطة هذا الإصلاح فإن المراقبة الفرنسية فى طنجة لم تخلص فى تطبيقه بعدما عاكس رؤساؤها فى تشريعه ، وأخيراً قدم مسيو لابلون باسم فرنسا لجلالة الملك المطالب الآتية :

١ — أن يصحبه فى رحلته ويحضر سائر الحفلات التى يقيمها جلالاته فى طنجة .

٢ — أن يقوم المقيم العام الفرنسى بتقديم ممثلى الدول الأجنبية لجلالاته .
٣ — أن يطلع المقيم العام على الخطاب التى يلقيها جلالاته وسمو ولى العهد والأميرة عائشة .

٤ — أن يمتنع جلالاته عن إصدار بيانات مدة إقامته بطنجة .
وقد قبل جلالاته المطلب الأول ، ورفض بتاناً المطلب الثانى ، لأن طنجة لا تعتبر تحت الحماية الفرنسية ولا الأسبانية حتى يسمح للمقيم العام بالظهور فيها بمظهر المكلف بوزارة الخارجية حسب نظام الحماية ، وقد قرر جلالاته أن مندوبه الشريف بالمنطقة الدولية هو الذى يقدم إليه السلك الدبلوماسى وغيره ، وأما الخطاب فإن جلالاته لم ير بأساً فى أن يطلع المقيم العام عليها ولكن بصفة شخصية واستثنائية ، وأما عن البيانات فقد أجاب جلالاته بأنه ليس فى نيته إصدار أى بيان غير عادى .

وبعد أن اطلع المقيم العام على الخطاب اقترح على جلالاته أن يضيف لخطابه الرسمى كلمة تعرب عما للتعاون الفرنسى المغربى من قيمة فى نظر جلالاته ، وقد وعده الملك بالتفكير فى الموضوع ، وفعلاً أضاف جملة فى آخر خطابه يحث فيها رعيته على الاستفادة من تجارب الغربيين وخصوصاً الفرنسيين .

ولكن جلالته حذفها في آخر ساعة نظراً لتأثره العميق من حوادث البيضاء وما أسبغها .

وقبل سفر جلالته تبلغ دعوات من سفيرى أمريكا والبرتغال وغيرها لتناول العشاء على مأدبتهم ، ولكن الملك اعتذر بأنه سيكون في بلاده وليس من المعقول أن يكون مدعواً بل هو الذى سيدعو ضيوفه الأجانب إلى مأدبة ملكية إكراماً لهم وإشعاراً بما لدولهم من الاعتبار عند جلالته .

وقد قررت بلدية طنجة خمسة ملايين من الفرنك لمصاريف الزيارة الرسمية ونظم الأهالى وسائل الزينة والأفراح طيلة تلك الزيارة التى كانوا يعتبرونها أسعد أوقاتهم وأطيب أيامهم .

أما (حزب الاستقلال) فقد أعد العدة الكاملة للمشاركة فى هذه الأفراح الشعبية والإذاعة عنها ، وأصدر من جريدته (العلم) عدداً خاصاً عن طنجة وموقعها وقيمة الزيارة الملكية لها كان يوزع مجاناً عند وصول القطار الملكى (العروسة المتوسط) ، وكان فرع الحزب بطنجة وفرقة الكشفافة الحسنية التابعة له هما اللذان يشرفان على الحفلات القومية والتنظيمات الشعبية ، وأصدر مكتب الاستخبارات والدعاية للحزب نشرة يومية باللغة الفرنسية كانت هى المصدر الوحيد للصحافة العالمية برمتها ، وكان مركزها بأوتيل المنزه مرجع جميع الصحافيين الذين اعترفوا للحزب بمجميل خدمته وعظيم أهميته ؛ كما التقط منبعوث الحزب السينمائى الأستاذ عبد الكبير القامى شريطاً مهماً لجميع مظاهر الرحلة الملكية أخرجته بعد شركة ستديو المغرب فكان شريطاً قومياً رائعاً .

وقد اهتم العالم كله بهذه الزيارة التاريخية ووصلت طنجة وفود الصحافيين والمصورين من أقاليم الدنيا جميعها ، ومثل الصحافة المصرية الأستاذ إبراهيم موسى مندوب جريدة المصرى الذى كان منبعوث العربى الوحيد فى هذه المظاهرة القومية الكبرى .

صاحب الجلالة يغادر الرباط :

أصبحت مدينة الرباط مزدانة كلها بالأعلام والزينة ، والراح على وجوه سكانها الذين احتشدوا في الشوارع التي يمر منها الوكب في طريقه للقطار الذي ينقل الجناب الشريف لطنجة ، وما أزفت الساعة السابعة والخمسون دقيقة من صباح يوم الأربعاء التاسع من شهر إبريل سنة ١٩٤٧ حتى دوت ساحة المحطة بعاصفة من المتفان ، وكان في طليعة الوكب الشريف أمير الأطلس ولي العهد مولاي الحسن ، وصاحبة السمو الأميرة عائشة ، والأمير مولاي عبد الله ، وقد نزل سيدنا نصره الله صحبة ولي عهده من سيارته فتقدم للسلام عليه المقيم العام والسكران العام للحماية والقائد الأعلى للجيش ، ثم صدحت الموسيقى بالنشيد الملكي ، وما وصل سيدنا لباب المحطة حتى تعالت المتفانات بحياة جلالته وحياة شعبه الأبى ، وهو نصره الله يحيي الجماهير بيده الكريمة .

وكانت جدران المحطة مزدانة بالرايات والبسط السندسية ، والأرض مفروشة بالزرابي المتنوعة ، ثم تقدمت الهيئة الوزارية لأداء تحية الإخلاص ، وتبعها بعض باشوات المغرب وكبار قواده فأعيان العدوتين (الرباط وسلا) ثم بقية أفراد الحاشية الملكية التي رافقت جلالة الملك في رحلته ، وهي مركبة من ممثلي سائر طبقات الأمة ويبلغ عددها خمسة وستين عضواً .

وقبل أن يتحرك القطار أدى الحرس الشريف مراسم التحية ، ثم سارت القطار في وسط هتافات الجماهير الحارة ، وكانت المحطات التي يمر بها القطار كلها مائتة بالرعايا المخلصين الذين اتهموا فرصة مرور ملكهم لتحيته والإعراب له عن ولائهم وتعلقهم بعرشه الكريم .

وما وصل الوكب إلى عرابوة (الحد الصناعي بين جزئي المغرب) حتى امتلأ الجو تصفيقا وهتافا من آلاف إخواننا المحتشدين لتحية عاهلهم العظيم ، وقد تقدم للسلام على مولانا مولاي محمد صنو سمو الخليفة ، ووزير العدل بالمنطقة

الخليفية ، ورئيس التشریفات ، والجنرال لاريا ، ومدير الشؤون الوطنية ، والوزير الأسباني المفوض ، ورئيس ديوان المندوب السامي الأسباني ، ثم رافق الكل جلالتہ إلى مدينة (أصيلا) حيث بلغها القطار في الساعة الواحدة والعشر دقائق .

وراء المنطقة الخليفية :

وقد وجد جلالة الملك في استقباله سمو الخليفة ، ونجله مولاي المهدي ، والمندوب السامي الأسباني ، والمسيو إيريك لابون مقيم فرنسا العام ، ووفود القبائل والمدن المغربية . وكان سمو الخليفة قد أعد حفلة غداء فاخرة تجلت فيها مظاهر الأبهة والعظمة ، وتفضل مولانا فدعا لتناول الغذاء معه سمو الخليفة وعدداً كبيراً من رجال الخزن بالمنطقة الخليفية من بينهم الأمير مولاي المهدي .

وبعد تناول الغذاء استقبل جلالتہ رجال الصحافة العربية والأجنبية ، وأفضى لهم جلالتہ بالتصريح الآتي : « ها أنتم ترون أن المغرب أمة واحدة ، بل عائلة واحدة ، وأن أمانة الأمة المغربية التي ستحقق بعون الله هي أمانة جميع الأمم العربية ؛ إذ الشعوب العربية أمة واحدة » .

ثم تناول الموكب الملكي الشاي في قاعة أعدت لذلك ، فألقى الأستاذ إبراهيم الإلغي قصيدة بين يدي جلالة الملك ، وفي نهاية المأدبة تقدم صاحب السمو الملكي الخليفة مولاي الحسن فألقى خطاباً جاء فيه :

إن لبلادنا تاريخاً مجيداً ، وإن أمير المؤمنين بالغ بحسن قيادته للمرى السامي الذي يسترجع مجدها الغابر تحت ظل جلالتہ ؛ لأن المغرب أمة واحدة لا تعترف إلا بعاهل واحد ستصعد في عهد جلالتہ مدارج الرقي ، فترجو الله أن يعين جلالتكم فيما تقومون به من أعمال .

ثم غادر الملك (أصيلا) إلى المحطة حيث ودعته جماهير المنطقة الخليفية وسمو الخليفة والولاة المغاربة والأسبانيون وكذلك المسيو لابون الذي عاد للرباط .

ولاء المغرب المنحدر :

وفي الساعة الرابعة تحرك القطار فوصل إلى طنجة في الخامسة ، وما إن رسا الرتل الملكي حتى أرسلت ثلاث بوارج حربية برتغالية مائة طلقة وطلقة إيداناً بوصول الركب اللولوى ، ثم صعد سعادة مندوب السلطان إلى القطار حيث سلم على صاحب الجلالة وقدم لمقامه الكريم ممثل الولايات المتحدة ، ووزير بريطانيا الذى هو رئيس لجنة المراقبة ، وأعضاء لجنة المراقبة ، والأميرال البرتقالى والى المدينة .

وكانت الجماهير الغفيرة محتشدة في جوانب المحطة وساحتها ، والطريق المؤدية إليها ، والعتافات تتعالى من الأرض وترتفع من السطوح والمنافذ في سرور وانتشاء ، وما إن ظهر محيا مولانا للعيان حتى امتزج هدير المدافع وألحان الموسيقى بزغاريد النساء وهتافات الجمهور وتصفيقه ، ولم يستطع الموكب الشريف اختراق تلك الأمواج البشرية التى كانت تلوح بالرايات الحمر المحتومة والتى غمرت الشوارع المزدانة بالزرابى والأعلام وأقواس النصر إلا بمجهود جهيد ، وكانت الخسوف سيارة التى لوحظ من بينها سيارة (العلم) وسيارة (رأى الشعب) وسيارة (رسالة المغرب) تسير ببطء كبير وسط النسيات المتماوجة حتى وصلت لقصر سعادة المندوب .

وبالجملة فقد أعطى سكان طنجة المغاربة البرهان الساطع على تعلقهم بالعرش المغربى وعاهله العظيم ، وفي المساء أطلقت شهب اصطناعية بديعة في حفلة نظمها بلدية المدينة .

الوفاء :

وفي صباح يوم الخميس ١٠ ابريل كان موعد استقبال جلالة الملك لأعضاء السلك الدبلوماسي وأعيان المدينة ووفود الجهات فاقبل أولا سفير الولايات المتحدة الأمريكية مستر أليس الذي أعرب لجلالته عن عواطف أمته ، ولما أخبر جلالته بأنه قد عين سفيراً لدولته في سوريا أجابه جلالة الملك بأنه سواء كان في طنجة أو في دمشق فلن يكون إلا في بلاد عربية ، وأن جلالته يتمنى أن يكون خير ممثل لمطف أمريكا الديمقراطية على العرب ، ثم اقبل جلالته بعد ذلك ممثل إنجلترا فتحدث له ملك المغرب عن العلاقات القديمة التي كانت بين إنجلترا وبين مراکش ، وأن مراکش التي تعمل للوصول إلى مبتغاها الذي هو مبتغى جميع الشعوب ترجو أن تكون علائقها مع إنجلترا في المستقبل مثل علائقها معها في الماضي ، فأكد السفير أن إنجلترا ستحافظ على صداقتها التقليدية للمغرب ، وتشرف بعد ذلك بالثول بين يدي جلالة الملك سفير أسبانيا فأبدى له جلالته تأثره من الاستقبال العظيم الذي قامت به المنطقة الشمالية مذكراً بأن مراکش وطن واحد ، وتكلم السفير الأسباني عن الصداقة التي للأسبانيين مع المغاربة منذ قديم .

وبعد ذلك تقدم أمام جلالته ممثل فرنسا فصرح له جلالته بما يأتي : « يسرني وأنا بهذه المدينة المغربية حيث تمثل هنا جميع الدول الصديقة أن أذكر بالصداقة الفرنسية المغربية التي تجلت في أخرج الظروف ، وإن المغرب الذي شارك في الحرب يريد أن ينال نصيبه من السلم ، وذلك بالتمتع بحقوقه التي يطمح إليها والتي سيحصل عليها بفضل صداقته مع فرنسا » .

وبعد هذا برز سيدنا لشعبه الكريم وبين يديه سمو ولي العهد مولاي الحسن والأمير مولاي المهدي نجل خليفته بتطوان ، فألقى خطابه التاريخي الذي كان يقطع في كل فقرة بالهتاف والتصفيق .

وعلى إثر ذلك استقبل جلالته وقدأ يمثل (حزب الإصلاح) والأمين العام
لحزب الاستقلال برفقة الحاج عمر عبد الجليل ، ثم استقبل فزع حزب
الاستقلال بطنجة ، والأستاذ المكي الناصري باسم (الوحدة المغربية) وغيرهم
من أعيان المدينة والوفود .

وفي الساعة الثانية بعد الظهر زار صاحب السمو ولي عهد الملكة مولاي
الحسن مدرسة مرشان العربية الفرنسية والمدرسة الصناعية .

وفي الساعة الثالثة من اليوم نفسه دشن سموه باسم والده الكريم مدرسة
الأستاذ عبد الله جنون .

وفي الساعة الرابعة أقام الكشافة المسلمون حفلة شيقة لاستقبال صاحب
السمو الملكي مولاي الحسن بصفته الكشاف الأكبر .

وفي الساعة الرابعة والنصف ، زار سموه باسم والده الكريم مدرسة
مولاي المهدي .

وقد ألقى سموه في كل من مدرسة الأستاذ جنون ، ومعهد مولاي المهدي ،
وحفلة الكشافة ، خطاباً قيمة وسط مظاهر الإجلال والتكبير ومعالم الحماس
القومي المتدفق .

وقد أهدت الكشافة الحسنية لسموه بذلة كشاف رسمي ففضل سموه
وارتداها بين مظاهر الحفاوة والإعجاب ، ثم ألقى بها خطبته العظيمة في جو
إخاء وحب متبادل .

أما صاحبة السمو الملكي الأميرة عائشة فقد زارت مدرسة البنات بالقصبة
حيث أقيم لاستقبالها حفل منقطع النظير شاركت فيه المدينة برمتها برجالها
ونسائها ، كما حضره ممثلو الدول والجواري الأجنبية ، وألقت سموها في الجمهور
الملتهم حولها خطاباً شيقاً بالعربية ، ثم بالفرنسية والإنجليزية ، دافعت فيه عن
مبادئها التحريرية التي وقفت حياتها الناشئة على خدمتها مشيدة بالنهضات
العربية في مصر والمشرق ، مؤكدة تعلق المرأة المغربية بالمثل العليا التي يعمل لها

العرب جميعاً ، وقد كان لخطابها أثر عميق في نفوس الحاضرين ، وأيقن الكل بأن العائلة المالكة مصممة عزمها على السير بالبلاد في معارج الرقي والكمال .

الإمام المجدد بالمسجد الأعظم :

وفي يوم الجمعة ١١ أبريل توجه جلالة الملك للصلاة بالمسجد الأعظم في موكب رسمي حافل ، وقد فاجأ رعيته الكريمة بمنة عظيمة فألقى خطبة الجمعة وأم الناس بنفسه ، محيياً بذلك سنة الخلفاء الراشدين التي اندثرت منذ عهد غير قريب ، وقد اهتزت لهذا المشهد أفئدة المؤمنين وانتعشت أرواحهم وانطلقت ألسنتهم بالتكبير والتهليل .

وقد بين سيدنا نصره الله في خطابه الديني السر في نجاح السلف الصالح وهو تمسكهم بتعاليم الدين الحنيف الذي أتاح لهم أن ينقذوا العالم من مخالب الجهل ونير الاستبداد ، وأن يبينوا للإنسانية قيمة الحرية الشخصية ويعرفوها بالحقوق البشرية ، ثم عرج نصره الله على ما لاقاه صلى الله عليه وسلم من مصاعب واجهها عليه السلام بعزيمة ثابتة ورباطة جأش حتى اعتز الحق وانتصر ثم ذكر أيد الله ملكه أن الأمة الإسلامية لا تتحقق أمنيتها ولا تعيش عزيزة بجانب إلا إذا اجتمعت كلمتها واتحدت قلوبها وعمات بتعاليم القرآن المبين ، ثم تلا قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم) وفي الخطبة الثانية شرح الملك حديث (الدين النصيحة) ، ثم ختم بالدعاء لجميع ملوك المسلمين ورؤسائهم .

وهكذا بعد أن أكد مولانا سلطته الزمنية في طنجة المغربية وطد دعائم سلطته الروحية على هذا الجزء من مملكته الشريفة العربية المسلمة .

ولم يكن سيدنا نصره الله في هذا كله إلا مترجماً عن الاتجاه الشعبي لرعيته الكريمة التي تريد أن تكون حركتها التجديدية شاملة كل مظاهر حياتها الروحية والمادية .

هرايا الشعب ليلكم :

وعقب صلاة الجمعة توجه الملك وموكبه الكريم للسوق البراني حيث
تقرر أن يكون حفل الهدية التقليدي ، فقدم أولاً أهالي طنجة المسلمون سيفاً
بصله صيني وغشاؤه من ذهب وقد كتب عليه (الاخلاص والولاء) ، ومعه
هدية ثمينة لولى العهد هي كرة أرضية تحتوي على أجهزة لتعديل الوقت والحرارة
والرطوبة ، وإلى سمو الأميرة عائشة عقد من الجواهر الفاخرة ، ولسمو الأمير
مولاي عبد الله ساعة بديعة .

وأهدت الطائفة الاسرائيلية المغربية بطنجة أواني شرب الشاي وكلها
من الفضة الخالصة ، وأعربت عن ولائها وإخلاصها للعرش العلوي وتعلقها
بجلالة الملك .

أما أهالي تطوان فقد تقدم وقدم بهدية رمزية عظيمة هي خريطة المغرب
المتحد مصنوعة من الفضة الخالصة ، وكتابتها من ذهب خالص ، ومعها صندوق
من ذهب مليء بتراب أخذ من جبال المنطقة ، وكتب عليها العبارات الآتية :
« لمناسبة زيارة الملك لطنجة يقدم أهالي تطوان هذا التراب الخصب بدماء
الشهداء الأبطال كرمز لوحدة المغرب تحت العرش العلوي المجيد » .

وقد تسلم الأستاذ عبد الخالق الطريس وسط الجماهير الهائفة بحياة المغرب
فقال : « إلى حامى الملة والدين باسم هذا الجيل الذى لا يتزعزع من مملكتمكم
السعيدة نتقدم بإجلالنا وتعظيمنا وولائنا لأمر المؤمنين راجين من مولانا أيده
الله ونصره أن يتقبل هذه الهدية المتواضعة كرمز لمحبتنا وإخلاصنا لعرش
أسلافكم الخالد . يا مولاي إننا بكم نهتدى ، وبمثلكم نقتدى » .

وبالجملة فقد كانت مظاهرات طنجة عظيمة الدلالة على وحدة المغرب الأقصى
الراسخة ، وعلى رغبته فى الاستقلال التام والوصول إلى أمانيه التحريرية برعاية
ملكه الهام الذى لا يألو جهداً فى السير به إلى الأمام .

وفي صبيحة يوم السبت ١٢ ابريل زار سيدنا نصره الله مدرسة المصلى الشعبية حيث كان الجمهور محتشداً لاستقبال جلالته ، وبعد أن ألقى كل من المندوب الملكي وسمو ولي العهد خطاباً مناسباً تقدم سيدنا فوضع الحجر الأساسى لابناية الجديدة التى يزمع الشعب على رفعها .

وفي الساعة الواحدة تناول الغذاء على المائدة الملكية كل من وزير الولايات المتحدة المفوض الميسو إلين ومسيو ايريك لابون وقنصل إنجلترا العام ، وقد تقدم لجلالته وفد من الصحافيين يطلب مقابلة جلالته فأمر سيدنا رئيس ديوانه أن يأخذ منهم الأسئلة على أن يرجعوا فى المساء لاستلام الجواب الملكى عنها ، وقد سلم لهم رئيس الديوان الملكى التصريح التالى : « قبل أن تغادر طنجة عاصمة المغرب الديبلوماسية يسرنا أن نوجه شكراتنا لجميع سكانها لما أعربوا عنه من إخلاص وولاء ؛ فقد كانت طنجة فى استقبالنا عند حسن الظن بها مغربية متمسكة بعرش ملكها تمسكا متيناً ، وبذلك أقامت الدليل على أن المغرب وحدة رمزها العرش . وعمى أن تكون هذه الرحلة من حوافز التعجيل فى قضية طنجة . » وإن المغرب لحريص على أن تكون علاقاته فى المستقبل حسنة بجميع الدول التى ناضلت من أجل الحرية ولا تزال تناصرها ، وهو شديد الرغبة فى نيل حقوقه كاملة .

« وغنى عن البيان أن المغرب بلاد عربية صلتها وثيقة بالشرق العربى ؛ فمن الطبعى أن يزداد هذا الاتصال متانة وقوة لاسيما وقد أصبحت الجامعة العربية منظمة تقوم بدور مهم فى السياسة العالمية .

« وإننا على يقين أن المسألة الثقافية لها مكاتنها فى تحقيق هذا الاتصال ، ولذلك فإننا نسعى فى تنوير أذهان المغاربة جاعلين هدفنا الأساسى إنشاء معاهد للدراسة العلمية موحدة البرامج مع كليات مصر وسوريا ولبنان والعراق ، كما أننا منذ ألفت إلينا مقاليد الملك فى تمكين رعايانا من الحقوق الديموقراطية ، وأملنا وطيد أن يتحقق كل ما نصبو إليه . »

العودة للرباط :

وفي صبيحة يوم الأحد غادر الموكب الملكي طنجة عائداً لعاصمة الملك مودعاً بمثل ما قوبل به من الحفاوة والإجلال ، وقد كان في انتظار مولانا بعبارة سمو الخليفة مولاي الحسن حيث تناول الغذاء صحبة جلالة الملك هناك ، ثم دشّن جلالة السلطان مسجد عرباوة ، ثم امتطى سيارته الملكية إلى أن وصل سوق أربعاء الغرب حيث قام جلالاته بتدشين مدرستها في وسط مظاهرات شعبية منقطعة النظير شاركت فيها فرقة طارق بن زياد إحدى فرق الكشافة التابعة لحزب الاستقلال ، وفي الساعة السادسة والخمسين دقيقة من مساء اليوم نفسه وصل صاحب الجلالة للرباط حيث وجد الشعب محتشداً لاستقبال عاهله العظيم ، وكله شوق لرؤية محياه الكريم .

فخطب طنجة :

سنتكلم بعد عن الأهمية الخاصة التي لهذه الزيارة الملكية لعاصمة المغرب الدبلوماسية حسبما سماها جلالة الملك في خطابه ، ولكن الآن ينبغي أن نلقي نظرة على خطاب صاحب الجلالة وتصريحاته ، وخطب الأمير مولاي الحسن والأميرة عائشة اللذين كانا يعبران في الحقيقة عن رأى والدهما الهام .

تمتاز خطبة الملك أمام جمهور الشعب بأسلوب الموعظة الدينية التي يختارها جلالاته دائماً ليكون معبراً عن صفته الدينية والزمنية في وقت واحد ، وتتلخص محتوياتها في التذكير أولاً بالمجد العظيم الذي كان عليه المسلمون الأولون وبالحالة السيئة التي وصل إليها الخلف والتي من مظاهرها هذه التجزئة بين البلد الإسلامي الواحد الذي هو المغرب ، والبحث عن الأسباب التي نهضت بالمسلمين أولاً فجعلت منهم ملوك الدنيا وقادة الناس ، والعوامل التي فتكت بمعنوياتهم حتي أوصلتهم لحالة الانحطاط التي يرزحون تحتها اليوم . وقد أكد جلالاته أن اقتفاء

تعاليم الإسلام الصحيح البعيد عن كل التمويهات والخرافات ، والذي يهdy إلى سبيل السلف الصالح القائم على النظر والبحث والدراسة والتعلم ، وأن المغاربة لا يمكنهم أن ينهضوا إلا إذا جددوا في نفوسهم المعنويات التي كانت لسلفهم كي يسترجعوا مجدهم القديم ويبينوا على أساسه مجداً جديداً ، ويستبشر جلالته بالروح السائدة في العالم العربي والتي أدت إلى تأسيس الجامعة العربية ، مؤكداً أن المغرب بلد عربي تملأ نفسه المثل العليا التي تملأ نفوس العرب والمسلمين جميعاً ، وأن مجهودات جلالته في نشر التعليم وتنقيف الناشئة يرمى لغاية بعيدة. هي توحيد الوجهة المغربية وذهنية الشعب مع الوجهة والذهنية الغربيتين حتى لا تتأخر هذه عن أختها ، أو تتكيف على صفة غير الصفة العربية العامة لجميع أفراد العرب ، ويحس جلالته بأن تحقيق هذه الغايات لا يمكن أن يتم إلا إذا وصل المغرب لحريته ؛ فيؤكد جلالته أنه لا يألو جهداً في الدفاع عن حقوق رعيته والعمل على إحلالهم المحل اللائق بهم كأمة عربية مسلمة .

ويؤكد جلالته في التصريح الذي أدلى به للصحافيين رغبته العميقة منذ تولى جلالته الملك في تحقيق مبادئ الديمقراطية لشعبه ، وهكذا يمكننا أن نحصر هذه النظريات الكريمة في النقاط الآتية :

- ١ - تأكيد صفة المغرب العربية الخالصة .
- ٢ - ضرورة تحقيق وحدة البلاد بإدماج سائر مناطقها .
- ٣ - وحدة المثل العليا الثقافية والدينية المغربية مع مثل سائر المسلمين والعرب .

- ٤ - ضرورة تحقيق سائر الأمنى القومية للمغرب .
 - ٥ - ضرورة تأسيس نظام ديمقراطى للحكومة المغربية .
- وبإداء جلالة الملك لصلاة الجمعة في المسجد الأعظم وتقدمه للخطابة والإمامة أثبت ما يهتم به جلالته من البعث الروحى للمغاربة ، وما يريدته من تطور في أساليب الوعظ الدينى والرعاية الخلقية خصوصاً بعد أن أمر

جلالته لأول مرة بإدخال مكبرات الصوت ليتمكن المصلون من سماع الخطبة والقراءة ، وهذا يعني أن التجديد الديني والمدني يجب أن يكونا محل عناية الملك والمخلصين من مصلحي رعيته ، وقد حدث جلالته في خطبة الجمعة على ضرورة التعاون في مظاهره العصرية ، ولا سيما في الميدان الاقتصادي ، وذلك بتأسيس الشركات ومزاومة الغير في ميادين الحياة ، ولعل في ذلك خير إعداد للجواب العملي الذي ينبغي أن يقدمه الشعب لسياسة الاحتكار الاقتصادي الذي رمى له المسيو إيريك لابون ؛ فجلالته لم يغفل عن الناحية المادية في جهاده ، ولكنه يريد لها ناشئة عن صوفية روحية دافعة لتنفيذ إدارة الله بعمارة الأرض وحماية الحق من الغاصبين ، وليس في خطاب الملك ما يقابل الكيلوات التي يعرضها المقيم العام بالقوات الدينية على ما أرادت بعض المجلات الفرنسية تأويله ، وكل ما هناك أن جلالة الملك يريد أن يستغل هذه الكيلوات المغاربة بأنفسهم لصالح بلادهم ، وهم يعتقدون أنهم يؤدون واجباً وطنياً ودينياً معاً ؛ بل إن جلالة الملك يريد ما هو أسمى من ذلك ، وهو أن يذكر مواطنيه ورعاياه بالقيمة المعنوية التي للإنسان ، وهي الرسالة التي حملها لخلافة الألوهة على وجه هذه الأرض ، والإنسانية المغربية لا يمكنها أن تقصر عن أداء مهمتها في الجزء الذي وضعت العناية الإلهية تحت مسؤوليتها ، وهو بلاد المغرب ، وإلا كانت جديرة بالانقراض وترك المصلحين من الغير يحلون محلها ، ولكنها لا يمكن أن تقوم بهذه المسؤولية إلا إذا تحررت من عراقيل الاستعمار وقيود الاستعباد الأجنبي ، ولذلك فإن كل الجهد يجب أن يمحصر في سبيل تحقيق الأمانى المغربية في التمتع بالحرية التي ننشدها .

لم يلق جلالة الملك الجملة التي اقترحها المقيم العام ، وقد رأى في ذلك المعلقون الفرنسيون زيادة على تنامي فرنسا وأعمالها خرقاً من جلالته لما تقتضيه وظيفة مسيو لابون كوزير لخارجية جلالته ، ومعنى هذا أن تصرفه بحذف تلك الجملة يعتبر تأكيداً لاستقلاله عن رقابة المقيم العام ، والحقيقة أنه كان من الممكن أن يذكر جلالة الملك شيئاً عن التعاون الفرنسي المغربي في خطابه كما ذكره في

تصريحه لممثل فرنسا أثناء الاقتراب الديبلوماسي ، ولكن ظروف حوادث الدار البيضاء لم تترك مجالاً لهذا الذكر ، خصوصاً وأن الخطاب موجه قبل كل شيء للجمهور المغربي في شكل وعظ لا محل فيه للبحث على التعاون أو عدمه مع فرنسا أو مع غيرها .

أما نظرية اتباع رأى وزارة الخارجية فهي لا تعتبر إلا في بلاد ذي نظام ديموقراطي ، والمسيو لا بون حين قدم ملاحظته لجلالة الملك قدمها كممثل لفرنسا لا كوزير مغربي ، على أن اعتبار المقيم العام وزيراً للخارجية هو شيء لا يقضي به الدستور المغربي ولا حتى معاهدة الحماية التي تجعل حقيقة من ممثل فرنسا الواسطة الوحيدة بين الملك وبين الدول الأجنبية ، ولكنها لا تفرض على جلالة الملك أن يجعل المقيم وزير خارجيته ولا حتى أن يكون لجلالته وزير خارجية ما .

ثم إن هناك خطأ أساسياً هو أن مدينة طنجة تتمتع بنظام غير نظام الحماية الفرنسية ، ولذلك فليس من العقول أن يقصر الملك تعاونه فيها مع فرنسا أو أسبانيا ، بينما لجنة الرقابة بها تتكون من هؤلاء ومن غيرهم .

وتذكر مولاي الحسن بشخصية جده السلطان الأكبر . مولاي الحسن رمز إلى معنى عميق هو الكفاح الذي قام به هذا الملك البطل في وجه المؤامرات الديبلوماسية الأجنبية ؛ ذلك الكفاح الذي استطاع أن يصد أنواع الهجوم الأجنبي عن المغرب أكثر من عشرين سنة ، إلى ما قام به من نشر الأمن وتوحيد البلاد حواضرها وبواديها ، وفي ذلك ما يذكر الأذهان بعهد الاستقلال الذي تمتعت فيه البلاد بالوحدة والكرامة والأمن ، وعهد الاستعمار الأجنبي الذي وزع البلاد طرائق قديماً

وفي خطبة الأميرة عائشة استعراض وجيز لتاريخ البعث العربي وعوامل اتجاهاته ؛ وذلك ما يؤكد تماماً وحدة المثل المغربية والعربية والتجاوب النفسي الحاصل من تموجات الآلام والآمال العربية .

أهمية الزيارة الملكية :

مضى نصف قرن كامل دون أن تحظى مدينة طنجة المغربية بزيارة ملك البلاد الشرعى ، ولقد كانت السياسة الدولية تحول عملياً دون نزول جلالته بهذا الجزء من تراب مملكته أو المرور بتراب المنطقة الخليفية ، ولقد كانت أسفار سيدنا نصره الله لفرنسا وأوروبا كلها من ميناء الدار البيضاء ، وحينما كانت تصل الباخرة الشريفة لميناء طنجة كان الولاة المحليون يصعدون إليها للسلام على جلالته .

وبعد أن قسمت فرنسا البلاد بينها وبين أسبانيا واقتطعت أقصى جنوب المغرب الأقصى لفائدة أفريقيا الغربية ظلت طنجة تحت نظام دولى يقوم بتدبيرها لمصلحة الدول المشاركة فيها ، ولم تبق لجلالة الملك إلا سيادة اسمية بعيدة يرمز إليها وجود مندوب مخزن لا يبت فى قرار ما ، ولكنه يمضى رسمياً كل ما يعرض عليه من المشروعات ، ثم ظلت إنجلترا تبذل جهودها للتقليل حتى من السيادة المغربية الاسمية ، ووقفت فرنسا نفسها عام ١٩٢٦ موقف الدفاع عن حق المغرب ، وأما أسبانيا فلم تترك فرصة تمر إلا وطالبت بإلحاق طنجة بمنطقة نفوذها ، وبمجرد ما وقع انهزام فرنسا وحلفائها عام ١٩٤٠ ظنت أسبانيا أن الفرصة سانحة ؛ فدخلت المدينة الدولية وألحقها بحمايتها ، كما طردت مندوب الجلالة الشريفة وسلمت قصر المندوبية للسفير الألمانى الذى اتخذ مركز سفارته ، وقد أمضت إنجلترا موافقتها المؤقتة على عمل أسبانيا ، بينما ظل المغاربة مطالبين بوحدة البلاد وتحريرها .

وحيثما تم انتصار الحلفاء ، وعادت طنجة للنظام الدولى السابق ، وصرح الحلفاء بأن نظامها مؤقت ، وأن نظاماً أحسن سيقع درسه بعد بضعة أشهر — بعث جلالة الملك مندوبه من جديد ، فاستقبله الشعب استقبال الفرح المستبشر ، ثم أظهر جلالة الماهل رغبته فى زيارة المدينة بنفسه ، والمرور بالمنطقة ليؤكد

سيادة الشعب المغربي الذي يمثلها عرشه الكريم في جميع مناطق البلاد ، وليدعم بذلك حق المغاربة في أن يختاروا المصير الذي يريدونه لوطنهم .

وإذا كانت طنجة غير داخلة في منطقته الحماية الفرنسية ولا الأسبانية فمن الممكن أن يبحث لها عن نظام المدينة الحرة التي تسبق في تحريرها بقية أجزاء الوطن الأخرى في ظل جلالة الملك ويمتضى النظام الإدارى والمالى الذى يعطيه لها جلالته ، ولذلك فإن زيارة الملك لطنجة كانت عظيمة الأهمية بالنسبة للموقف الدبلوماسى الذى وقفته الحكومة الشريفة معبرة على لسان جلالة الملك عن وجهة نظر المغاربة وعن تعلقهم بحقهم في تقرير المصير .

حاولت الدبلوماسية الفرنسية أن تجعل من حضور المقيم العام صحبة جلالته في هذه الرحلة تحويلا للقائدة التي بينها إلى جهة الدبلوماسية الفرنسية نفسها ، ولكن تقديم المندوب المخزنى لسفراء الدول أعطى الدليل العملى على أن نفوذ فرنسا لا يتعدى الحدود المعتادة ، وعلى أن المغرب مهما يكن نظامه فهو مستقل عن فرنسا ، وهناك جانب من سيادة الملك محرر من حماية فرنسا ، ومعنى هذا أن القضية المغربية لا يمكن أن تحل بمجرد اتفاق مع فرنسا نفسها ، وأن الوضعية الدولية للمغرب هي غير الحماية الفرنسية أو الأسبانية أو الدولية ؛ بل هي المعاهدات العامة التي أدت إلى ظروف الأنظمة القائمة في البلاد .

وإذا كانت أسبانيا قد حلت في يوم من الأيام أن تعمل على ضم المغرب كله تحت حمايتها مفكرة في إقصاء الملك نفسه والتآمر مع سواه ، فإن من حق الوطنية المغربية أن تثبت لها تعلق شعب المنطقة الخليفية والطنجية لا بالعرش العلوى فقط بل بجلالة الملك سيدى محمد الذى يدين له الشعب المغربى كله بالولاء والطاعة .

وأخيراً فإن المظاهرات التي وقعت في طنجة لم تكن قاصرة على الوحدة المغربيه بل تجاوزتها إلى وضع حد حاسم لكل غموض يتعلق بانحراط المغرب في اتحاد فرنسي أو أسباني ؛ فقد أعلن الملك وصادق الشعب على أن المغرب

لا يمكن أن يتطور ولا أن يتم تحريره واستقلاله إلا في دائرة الأمم العربية المتحدة . وبالجملة يمكنني أن أختم هذا الفصل بهذه الشهادة التي صرح لي بها السيو جيريف المبعوث الخاص لجريدة (لوموند) الباريسية : إن زيارة السلطان لطنجة تعتبر قطعاً وبدون أدنى نزاع نصراً مبيناً للوطنية المغربية وحركتها الاستقلالية .

أثر الزيارة الملكية في المسؤولين الفرنسيين :

بمجرد ما أعلنت الصحف تفاصيل الرحلة الملكية ومضمن الخطبة التي ألقاها جلالة السلطان على شعبه حدث انفعال نفسي في وسط المسؤولين الفرنسيين ونعني بهم المقيم العام السيولابون ورئيس الوزارة الفرنسية السيو راماديه ، فقد حاول رئيس الوزارة أن يعالج التصريحات الملكية بشكل أبعد ما يكون عن الحقيقة والصواب ، ولكنه يدل على ارتجال في الآلة السيكلوجية أفقدت الرئيس الفرنسي بدهاءة الفصل في الموضوع .

صرح الرئيس راماديه بأن جلالة السلطان منحدر من سلالة شريفة ، وأن المغرب لم يعترف قط بالخلافة العثمانية ، ولذلك فمن حقه أن يتكلم مع رعيته كخليفة مسلم ، وإذا كان لم يطالب بعد بحقه في الخلافة فإن شخصيته الشريفة تخوله الحديث باسمها .

ويمكننا أن نقول من عندنا إن طائفة من الفرنسيين تحدثت في الحرب الكبرى الأولى عن إمكان المنادة بجلالة مولانا الإمام يوسف كخليفة مسلم على ما سموه بالإسلام الفرنسي ، فهل أراد السيو راماديه أن يؤول مقاصد الملك النبيلة بهذا المعنى الذي هو أبعد ما يكون عن تفكير ملك المغرب ؟

أو أن تصریح الملك بتمجيد الجامعة العربية واعتبار المغرب جزءاً منها يبعث في نفس السيو راماديه رغبة الإيقاع بين ملوك العرب الذين يمكن أن يغاروا من أي شخص يريد نصب نفسه خليفة على الأرض المسلمة ؟

ومهما يكن فإن دعاء مولانا في خطبة الجمعة غداة هذا التفرج لا لنفسه بل لِسائر ملوك الإسلام ورؤسائه قد قطع كل مقال ؛ كما أن الأمة العربية ملوكا ورؤساء وشعوباً أعقل من أن تنخدع بمثل هذه الترهات التي لم تعبأ بها أيضاً حتى الصحافة الفرنسية التي نشرتها في شيء من التردد وعدم الاهتمام .

أما مسيو لابون فقد ألقى أمام الجالية الفرنسية بطنجة خطاباً قال فيه : « إن الكل في المغرب من جلالة الملك ومن جميع الذين يتحملون أعباء السلطة يعلم أن الشرط الأساسي الأول للتقدم هو في النظام وفي التطور ، وكل ما يقع خارج النظام لا يؤدي إلا للانحلال والآلام والتأخر والتخدير أو الهلاك » .

ثم تكلم عن التعاون المغربي الفرنسي فأكد قائلاً : « لتعاون فرنسا والمغرب آثار هذه المعرفة والتآخي اللذين هما صراطنا في هذه البلاد ، واللذين يلتزمان بكامل التناسق مع العمل والذكاء والفضائل المغربية الأخرى ، إن كل أمم الأرض تصادق على هذا وتعترف به ، وليس هناك أحد لا يصرح به ولا يتمنى من قلبه دوامه » .

لكن الموضوع الأساسي الذي تكلم عنه الملك هو وحدة البلاد وتحريرها وتمسكها بالشخصية العربية الإسلامية .

ويجب أن لا نخطيء فإن محاولة المسيو لابون التوفيق بين ما يريد وبين ما يجب أن يقوله لم تكن إلا لكسب الوقت ريثما يتسنى له السفر لباريس كي يعلن للحكومة الفرنسية مسخطة على حوادث طنجة ، ثم يغادر المغرب بعد تعيين خلفه دون أن يوجه لجلالة السلطان حتى تحيته التقليدية التي تعود المقيمون بعثها لجلالته عند مغادرتهم لقر وظيقتهم .

: صدى الزيارة في الصحف الفرنسية والأجنبية :

تابعت الصحف الفرنسية والأجنبية نبأ الزيارة الملكية باهتمام عظيم ، فنشرت تفاصيلها وسجلت تصريحات جلالة الملك والأمراء ، وعلقت عليها

بمختلف التعاليق حسب نزعاتها السياسية والاجتماعية ، وقد أجمعت كلها على اعتبار الحادث ذا أهمية خطيرة بالنسبة لتثبيت سيادة ملك المغرب على جميع مناطق مملكته ، كما صرحت بأن مظاهرات طنجة تعد فوزاً مبيناً للحركة الاستقلالية المغربية .

واستمرت الصحف الفرنسية زهاء شهرين تكتب عن ارتسامات الزيارة في نفوس المغاربة وفي نفوس الأجانب وتبدي أسفها الشديد لحالة العلائق الفرنسية المغربية ، وحملت صحف اليمين على اليسويين واتهمته بعدم الإرادة وضعف العزيمة ؛ إذ ترك نفسه يندفع بأساليب السلطان اللبقة وإرادته الحازمة ، كما أجمعت كلها على استنكار ما فعله جلالة الملك من عدم ذكر فرنسا في خطابه وعلا ذلك بعزل تختاف بحسب أغراض أصحابها ، ولم تتأخر بعض الصحف المتطرفة عن النيل من شخصية جلالة الملك والن عليه بحماية فرنسا ومساعدتها . وتناولت الصحف الفرنسية بهذه المناسبة حالة الجامعة العربية وأغراضها وتأثير رجالها في نفوس الزعماء المغاربة ، وحاولت أن تبحث عن وسائل للتوازن بينها وبين الاتحاد الفرنسي ، ولم تغفل عوامل السياسة الداخلية الفرنسية وتأثيرها في توجيه الوطنيين المغاربة . وهكذا استمرت قضية طنجة شغل الصحافة الفرنسية مدة شهرين إلى أن عين الجنرال جوان مقبياً عاماً بالمغرب على ما سنبينه .

النشاط الوطني في المنطقة الخليفية

بعد أن انتصر الحلفاء وأرغمت اسبانيا على الانسحاب من طنجة اعتقد الناس أن هذا الدرس القاسى سيدخل على السياسة الأسبانية تعديلا ، ولكن المقيم العام الجديد الجنرال فاريلا استمر في سياسة سلفه ، وضاعف العمل لفتح باب الهجرة للمستعمرين الأسبانيين على مصراعيها . وقد حاول سمو الخليفة مقاومة سياسته في عين المكان ، ولكن إصراره هو على خطته الاستعمارية وتجاهله لكل اختصاصات الخليفة نفسه حمل صاحب السمو على السفر لمدير ليتصل بحكومتها ويقنعها بإدخال تعديل بين على سياسة الهجرة التي تهدد البلاد وقد تبين سموه أن هذه السياسة مصادق عليها من طرف الجنرال فرانكو نفسه ، وأن الجنرال فاريلا ليس إلا ممثلا لحكومة مدريد التي ترى أن استمرار نظامها لا يمكن إلا بالبقاء في مراكش الشمالية ، وأن هذا البقاء لا يكون مفيداً إلا إذا أصبحت أغلبية هذا الجزء المغربى من الأسبانيين الفرنكيين ، ولذلك قررت فتح باب الهجرة لمن ترشحهم لها من أنصارها وجنودها ، وكافت فاريلا بمهمة العمل على إيواء المهاجرين وتيسير السبل لعيشهم .

وطبى أن يحول صاحب السمو وجهته صوب الجامعة العربية ؛ فقد صرح سموه لسفير مصر المفوض برغبته في إرسال من يمثل المنطقة الخليفية لدى رجال الجامعة العربية ، وقد تقبل رجال الجامعة هذه الرغبة السامية بالحناءة والترحيب . وفي ٧ فبراير سنة ١٩٤٦ حل وفد المنطقة الخليفية لدى رجال الجامعة بالقاهرة ، وهو متركب من الأستاذين المحترمين السيد محمد بن عبود والشيد محمد القاسى ، وقد احتفلت به مصر احتفالا شائقا وأبدت الصحافة العربية به اهتماماً لا مزيد عليه ، كما تشرف بمقابلة جلالة ملك مصر الذى أضفى عليه من

عطفه الملكي ما يدل على اهتمام جلالته بتقديم المغرب العربي وتحرره ، وقد قدم الوفد مذكرات وتقارير عن الحالة في المغرب إلى مؤتمر ملوك العرب ورؤسائهم بأشخاص ومؤتمر بلودان وإلى مجلس الجامعة .

وحيثما أطلق صراح الزعماء بالمنطقة السلطانية اهتزت المنطقة الخليفة أيضاً اسراحهم ، وقامت مظاهرات وحفلات كثيرة في نوادي (حزب الإصلاح) ودار (الوحدة المغربية) ، وقدمت وفود منها تهنئة إخوانهم وتجديد الروابط القديمة التي تجمعهم .

وقد استأنف (حزب الإصلاح) نشاطه بتوزيع بيانات وإذاعة نشرات يطالب فيها بتوقيف الهجرة السياسية والكف عن نزع ملكية الأراضي وإلغاء المساعدات المالية للكنيسة الكاثوليكية من الميزانية المراكشية ، وإقرار الحريات العامة وتكوين حكومة قوية مؤقتة تعد البلاد للاستقلال .

وفي يوم ٢٨ أغسطس نظم الإصلاحيون مظاهرات سلمية في جميع الشمال المغربي لتأييد مطالبهم المستعجلة ، فتدخلت السلطات العسكرية ووقع اصطدام عنيف بينها وبين المتظاهرين ، وقد احتجبت حكومة الخليفة على تصرف الجيش الأسباني ، وأندرت الحماية بما يؤدي إليه استعمال القوة من عواقب غير محودة .

وفي سبتمبر سنة ١٩٤٦ وجه (حزب الإصلاح) وفداً برئاسة أمينه العام الأستاذ الطيب بنونة للرباط ، وبعد ما قابل جلالته مولانا الملك عقد معه المجلس الأعلى لحزب الاستقلال اجتماعاً تقرر فيه استئناف عمل الحزبين وتوحيد خطتهما للمطالبة باستقلال البلاد ووحدتها تحت التاج العلوي الشريف ، والعدول في المنطقة الخليفة أيضاً عن سياسة المراحل والاعتذار بما يلوح به المستعمرون من إصلاحات مشوهة ، وعلى إثر رجوع الوفد ألقى الأستاذ الطريس خطاباً بتطوان جاء فيه : « إن حزب الإصلاح في الشمال وحزب الاستقلال في الجنوب قد عمدا العزم وعاهدوا الله والوطن على أن يعملوا لتحقيق هذه الغاية ، وألا يرضوا باستقلال البلاد ووحدتها بديلاً » ثم تلخص رئيس حزب الإصلاح فكرة التضامن.

قائلا : « وكما أنه لا يصح أن يكون هنالك فرق بين شمال المغرب وجنوبه ، ولا بين جلالة مولانا الملك وسمو خليفته ، كذلك يجب أن تتحد اتجاهات حزب الإصلاح مع حزب الاستقلال . »

الحزبان ضد إصلاحات فاريلا :

وعلى إثر هذا النشاط الجديد للحركة الوطنية بالمنطقة الخليفة وبمناسبة بعض الأعياد الإسلامية خطب الجنرال فاريلا أثناء استقبال سمو الخليفة لأعيان المسلمين معلناً أنه سيقدم لمصادقة سمو الخليفة مشروع إصلاح يقضى بإحداث بعض الوزارات الجديدة ، وقد أصدر (حزب الإصلاح) بياناً أكد فيه عدم استعداد الإصلاحيين للدخول في الحكومة ، وأن وقت التلويح بالوزارات قد انتهى ، وأن المغاربة مقتنعون بأن إصلاحات الحماية لا تصدر إلا مشوهة ولا يقصد منها إلا استفادة السياسة الاستعمارية ، وأصدر (حزب الاستقلال) في الوقت نفسه بياناً بنفس المعنى أكد فيه تضامن الوطنية المغربية في الشمال والجنوب في مطالبها ووسائل العمل لتحقيقها ، وحذر المواطنين من الاغترار بالكلمات المعسولة التي يجود بها المستعمرون وهم يغطون وراءها كل مظاهر الكيد لسيادتنا والخداع لقادتنا .

وقد حاولت الحماية الأسبانية أن تقابل هذه الحركة بالقوة ، كما أنها شددت الرقابة على الصحف بعدما كانت أوقفت جريدة (الوحدة المغربية) عن الصدور ، وإزاء هذا كله رفع (حزب الإصلاح) مذكرة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، كما بعث نسخاً منها للأمانة العامة للجامعة العربية وللدول الأعضاء فيها ، وهي تطالب بإلغاء الحماية وإعلان الاستقلال ، وعلى إثر ذلك أصدرت الإقامة العامة الأسبانية أوامرها بالتضييق على الوطنيين وتفتيش منازلهم وتوقيف جريدة (الحرية) لسان حال حزب الإصلاح وفرض غرامة كبيرة على الحزب ، ولم تزل آثار التوتر قائمة حتى أدت إلى حوادث يناير الأخير على ما نعود لتوضيحه .

مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة

استمرت (رابطة الدفاع عن مراكش) في بذل مجهوداتها لخدمة البلاد ، وحصل ممثلو (حزب الاستقلال) بها على وكالة (حزب الإصلاح) بعد استئذان العمل المنسق بين الحزبين الذي أومأنا إليه ، وتقوى نشاطهم بمجهودات الوفد الخليفى لدى رجال الجامعة الذى سهل عليهم بصفته الرسمية سائر الاتصالات بالدوائر المأذونة كلها ، وازدادوا شعوراً بضرورة العمل على تنسيق الجهود لا بين هيئات المغرب الأقصى فقط بل حتى مع سائر أحزاب الشمال الأفريقى ، وهم يعرفون أن (حزب الاستقلال) خطا في هذا المعنى خطوات في الداخل ، كما خطتها من قبله كتلة العمل الوطنى ، ولذلك فقد اتفقوا مع ممثل حزب الشعب فى القاهرة الأستاذ الشاذلى المكى ومع ممثلى حزب الدستور التونسى على أن يعقدوا مؤتمراً عاماً لدراسة شؤون المغرب العربى والبحث عن أنجع الوسائل لتنسيق الأعمال وتوحيد المكاتب فى الخارج ، وإظهار التضامن العربى بالمظهر اللائق به لخدمة القضية التحريرية وتبيين أهدافها .

وقد استمر المؤتمر فى أعماله من يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٤٧ إلى يوم ٢٢ من الشهر نفسه درس خلالها مختلف المشاكل القائمة واتخذ قرارات فى غاية الخطورة . وقد روعى فى المؤتمرين أن يكونوا ممثلين لحركة من الحركات القائمة فى شمال أفريقيا حتى تتم للمؤتمر صبغته الإجماعية التى تعطى لقراراته قوة تأييد الأحزاب برمتها ، فمثلت تونس بوساطة مكاتب الدستور فى القاهرة ودمشق ، والجزائر بوساطة مكتب حزب الشعب فى القاهرة ، أما مراكش فقد مثلتها (رابطة الدفاع عن مراكش) ومنعها (الوفد المراكشى) لدى رجال الجامعة .

افتتح المؤتمر جلساته بحفلة عامة أقامها مساء يوم السبت ١٥ فبراير سنة ١٩٤٧

بالمركز العام لجمعية الشبان المسلمين تحت الرئاسة الفخرية لمعالى عبد الرحمن غزام باشا، وحضرها جمع كبير من رجال العرب وزعماء الشرق، وخطب فيها غزام باشا خطبة مهمة تلاه بعدها سكرتير المؤتمر الأستاذ عبد الكريم غلاب وغيره من الحاضرين .

وقد كانت أهم موضوع عرض له المؤتمر هو قضية الاستعمار الفرنسي والأسباني في المغرب العربي واتخذ فيه القرارات الآتية :

١ — بطلان معاهدة الحماية المفروضة على تونس ومراكش وعدم الاعتراف بأى حق لفرنسا في الجزائر .

٢ — مطالبة الحكومات المغربية والهيئات الوطنية بإعلان استقلال البلاد.

٣ — المطالبة بمجلاء القوات الأجنبية عن بلاد المغرب كلها .

٤ — رفض الانضمام للاتحاد الفرنسي فى أى شكل من أشكاله .

٥ — اعتبار أيام احتلال الجزائر (٥ مايو) وفرض الحماية على تونس (١٢ مايو) وفرض الحماية على مراكش (٣٠ مارس) أيام حداد فى جميع أقطار المغرب .

٦ — تعزيز الكفاح فى الداخل والخارج لتحقيق الاستقلال والجلء .

* * *

ثم عرض المؤتمر بعد ذلك لموضوع تنسيق الحركات الوطنية فى بلاد المغرب وقررنه ما يأتى :

١ — ضرورة الاتفاق بين الأحزاب الوطنية داخل كل قطر .

٢ — إحكام الروابط بين الحركات الوطنية فى الأقطار الثلاثة .

ويوصى المؤتمر لتحقيق ذلك بما يأتى :

(أ) الاتفاق على غاية واحدة هى الاستقلال التام والجلء .

(ب) تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية مهمتها توحيد الخطط

وتنسيق العمل لكفاح مشترك .

- (ج) العمل على توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الأقطار الثلاثة وتوجيهها توجيهاً قومياً .
- (د) ضرورة وقوف الأقطار الثلاثة جبهة واحدة عند حدوث الأزمات في أي قطر منها .

* * *

وبعد ذلك تناول المؤتمر موضوع (المغرب العربي والجامعة العربية) واتخذ القرارات الآتية :

١ — مطالبة الجامعة العربية :

- (أ) بإعلان بطلان معاهدتي الحماية المفروضتين على تونس ومراكش ، وإعلان عدم شرعية احتلال الجزائر ، وتقرير استقلال هذه الأقطار مع تعيين ممثلين عنها في مجلس الجامعة .
- (ب) بعرض القضية المغربية على الهيئات الدولية واستعمال كل مالمدي الجامعة من وسائل لمساعدة الأقطار المغربية على تحقيق استقلالها الكامل .
- (ج) بإرسال لجان تحقيق إلى أقطار المغرب .
- (د) بتعيين ممثلين في أقطار المغرب العربي للدول العربية المشتركة في الجامعة .

٢ — عرض الحالة الثقافية بالمغرب العربي على الجامعة العربية ومطالبتها بالعمل على نشر الثقافة العربية في كامل بلاد المغرب ، وحل مشكلة الطلاب المغاربة الذين يلجأون إلى المشرق بقصد إتمام دراستهم في المعاهد العربية وتذليل العقبات التي يلاقونها .

٣ — شكر جامعة الدول العربية على كل ما بذلته وتبذله في سبيل المغرب من جهود .

* * *

وفي الجلسة الرابعة تناول المؤتمر موضوع عرض القضية المغربية على الهيئات

الدولية ، وقد اتخذ فيه القرارات التالية :

١ - رفع مذكرة لإحدى الدول العربية يوضح فيها بالمستندات الصحيحة كيف أن فرنسا واسبانيا خالفتا بسياستهما الاستعمارية كل قرارات الأمم المتحدة من مقاصد ومثل عليا وحقوق للأمم والشعوب ، ويطلب منها رفع القضية إلى هيئة الأمم المتحدة .

٢ - أن ترفع الهيئات السياسية المغربية مذكرة إلى الأمم المتحدة تشرح فيها اعتداء فرنسا واسبانيا على حقوق الشعب المغربي وحرياته .

٣ - إرسال مذكرات من الهيئات السياسية المغربية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وحقوق الإنسان تشرح فيها كيف اعتدت فرنسا واسبانيا على كيان المغرب الاقتصادي والاجتماعي .

وكان آخر الموضوعات التي تناولها المؤتمر ، هو ما يرجع لتنسيق الأعمال التي تقوم بها مختلف المكاتب المغربية في مصر ، وفي ذلك اتخذ المؤتمر القرار الآتي :
تكون رابطة الدفاع عن مراکش في مصر والوفد المراكشي لدى لجان الجامعة العربية ومكتب حزب الشعب الجزائري ومكتب الحزب الحر الدستوري التونسي مكتباً متحداً يسمى « مكتب المغرب العربي » .

* * *

ثم عقد المؤتمر جلسة تناول فيها الموضوعات العامة وقرر فيها :

١ - شكر جلالة ملك مصر العظيم على ما يسديه لقضية المغرب والعروبة عموماً من أياد بيضاء لا تحصى .

٢ - شكر جلالة ملك مراکش على مواقفه الوطنية العظيمة وإعلان المؤتمر وفاءه لجلالته وشكر سمو الخليفة السلطاني بالمنطقة الشمالية على ما يبديه من عطف على الحركة المغربية .

٣ - تأييد عظمة المنصف باي تونس والاحتجاج على اعتقاله وإجباره على التنازل عن العرش .

٤ — تأييد القضية المصرية واعتبار أن مصر والسودان وطن واحد .

٥ — تأييد فلسطين العربية والمطالبة بتحريرها .

٦ — تأييد ليبيا في المطالبة بوحدةها واستقلالها .

٧ — تأييد الهند الصينية في جهادها ضد الاستعمار الفاشم .

٨ — توجيه تحية المؤتمر لجميع زعماء الأحزاب المغربية .

وبعد انتهاء أعمال المؤتمر أقام حفلة ختامية مساء يوم ٢٤ فبراير بفندق شبرد حضرها رجال الصحافة وعلية القوم ، وألقى فيها سكرتير المؤتمر خطاباً نوه فيه بنجاح المؤتمر ، وشكر لرجال العروبة عنايتهم وللصحافة اهتمامها ، وختمها بالدعاء لمصر بنيل حقوقها كاملة في ظل صاحب الجلالة فاروق الأول حفظه الله .

وقد تلقى المؤتمر برقيات التشجيع من مختلف جهات الشرق العربي ، كما تلقى رسائل التأييد وبرقيات التضامن من كل الزعماء والهيئات في المغرب العربي الأمر الذي يدل على أنه قد جاء في إبانته وسد فراغاً كان من الضروري الاهتمام بسده .

مكتب المغرب العربي :

بمجرد ما انتهى المؤتمر قام ممثلو أحزاب الاستقلال والشعب والدستور بفتح دار لتوحيد مكاتبهم في القاهرة طبقاً لتوصية المؤتمر ، وأطلقوا عليها « مكتب المغرب العربي » وقد اشتمل نظام المكتب على ثلاثة أقسام : القسم المراكشي ويتعاون فيه حزب الاستقلال وحزب الإصلاح ، والقسم التونسي ويشرف عليه حزب الدستور الجديد ، وقسم الجزائر مخصص لحزب الشعب . وللمكتب مدير عام ينتخبه ممثلو الأحزاب المذكورة في جمعية عمومية لمدة سنة ، وله لجان فنية متعددة .

وقد أصدر المكتب عدة نشرات مهمة عن البلاد المغربية ، ويذيع نشرة دورية عن الأنباء التي ترد من البلاد والتعليق عليها .

وتشتمل مكتبة المكتب على مجموعة تتسع يومياً من المؤلفات والنشرات المتعلقة بالشمال الأفريقي ، وتحفظ القصائد العربية والأفريقية المتعلقة بالمغرب ضمن دفاتر ذات جداول وفهارس منظمه ، ويقوم المكتب بإحصاء سنوى لكل ما كتبه الصحف العربية عن المغرب ، ويضع لذلك أهراءات خاصة تبين مقياس الارتفاع والانخفاض فى عدد المكتوب وأسبابها ، ويقوم المكتب باستقبالات وحفلات باهرة بمختلف المناسبات ، كما ينظم ندوات صحافية كلما اقتضى الحال ذلك .

وقد أصبح مكتب المغرب العربى فى القاهرة مطمح أنظار الذين يهتمون بالشئون المغربية ويعملون لها ، ومحج الوافدين من شمال أفريقيا خصوصاً بعد أن اجتمع فيه زعماء هذه البلاد ونزل به لأول مرة بطل المغرب الأمير عبد الكريم وصنوه الهام .

ولقد صرحت مجلة (فرانس) فى عدد ممتاز عن المغرب بأن مكتب المغرب العربى أصبح نوعياً امتداداً من امتدادات الجامعة العربية أوقسماً مكملها ، والحق أنه لولا هذا المكتب لما كمل تمثيل المغرب العربى فى القاهرة التى هى ملتقى مراكز الإشعاع العربى .

في فرنسا

بينما كان الجو مكهرباً بأحداث الدار البيضاء ، وبالارتسامات الملونة لزيارة مولانا الملك لطنجة ، وحملات الصحف الفرنسية على الوطنية المغربية في عنفوانها ، ومجلس الوزراء يجتمع لدراسة الحالة في مراکش ، ويستدعى المقيم العام السيولابون لاستشارته أو لومه على ما جرى — إذ قرر الحزب مسفرى لفرنسا مواصلة جهود الوفدين السابقين ، وتقديم الإعذار الأخير للديبلوماسية الفرنسية . والحق أن مهمتى كانت صعبة جداً ؛ لأن الجو كان في أشد ما يتصور من التوتر ، ولأن الفرنسيين خاصة الرسميين منهم لم يهضموا حوادث طنجة ، ولم يستطيعوا التصبر إزاء موجة الوعى القومى التى غمرت البلاد ، لا سيما وقد ملأت نفوسهم دعايات مفرضة كانت تتهم المغاربة بالميل للأمريكيين أو الاعتماد عليهم ، وغاية الإعذار التى كلفت بها لا تقتضى استعمال الشدة أو التلويح بأقل تهديد ، ولذلك فإن المسألة كانت تقتضى أن تعالج بالطرق التى تتفق والنفسية الفرنسية ، وتمكننى من أداء مهمتى على الوجه الذى يرضى ضميرى .

وصلت لباريس فوجدت جمهوراً عظيماً من الطلبة والتجار والعملة المغاربة ينتظروننى فى المطار ، وما نزلت حتى رن فى الفضاء الفرنسى نشيد حزب الاستقلال والأناشيد الوطنية الأخرى ، وفى الحين أدليت لبعض الصحف بالكلمة الآتية : « لقد جئت لفرنسا كي أواصل الجهود التى بدأها إخوانى من قبلى ، وسأتصل بجميع الأوساط الفرنسية التى أرجو أن أجد منها قبولاً وتأييداً » .

نزلت فى الجناح المخصص لوفد الحزب بفندق لوتيسيا ، وتردد على صحافيون كثيرون أدليت لكل واحد منهم بما يقتضيه المقام ، ولعل من المفيد أن أنقل هنا خلاصة من حديثى مع مندوب (فران تيرور) الذى يعطى نظرة عن برنامجنا

في الغرب المستقل :

— ما هي سياستكم وبرنامجكم في مغرب الغد ؟
 — إننا سننظم الحكومة والشعب في المغرب المستقل على غرار الديمقراطية الغربية مع احترام تراثنا الروحي والمعنوي ، إننا نؤمن بالمساواة والإخاء بين جميع المواطنين المغاربة ، وبضرورة القضاء على الطبقات وترشيد المرأة وتشريكها في جميع مجهودات البلاد ، ونناصر التوجيه الاقتصادي لكن في إطار قومي مضاد للاحتكار ، ولكنه مضاد أيضاً لعرقة المجهود الفردي .

— هل لكم برنامج اجتماعي ؟
 — إننا نواجه معاودة تنظيم الثروة القومية ، وتأمين الموارد الوطنية (القرض ، المعادن الخ) ، والقيام بإصلاح فلاحي ، والتربية العميقة في جميع أوساط الشعب ، والعمل على تطوير الذهنية المغربية لتجعل من المغاربة مواطنين عصريين شاعرين بواجباتهم وحقوقهم ، والعمل على ازدهار المنظمات الاجتماعية (النقابات ، الإسعاف الاجتماعي ، الضمان الاجتماعي ، حماية الطفولة ، تنظيم الرياضة ووسائل التسلية) .

— ما هي علاقتكم بجلالة السلطان ؟
 — إنه عاهلنا المحبوب ، ونحن جميعاً من ورائه ، ونعتقد أن المغرب سيعيش بفضل في عهد سعيد ومزدهر ؛ لأن جلالته لا يعمل إلا لشعبه ، وقد صرح غير مأمرة خصوصاً في طنجة بأن مجهوداته كلها لا ترمى إلا لإعطاء شعبه نظاماً ديمقراطياً حراً .

— ما هي علاقتكم بالجامعة العربية في الحاضر والمستقبل ؟
 — أما في الوقت الحاضر فتتابع بكثير من الاهتمام مجهودات الجامعة العربية لإحياء العالم العربي ، إن عملها يجب أن يؤيد من جميع شعوب البحر الأبيض المتوسط ؛ لأن الحضارة العربية مادة عظيمة لتكوين الحضارة المتوسطية ، ونحن نعتقد بيقين أن العالم العربي سيلعب دوراً مهماً في تنظيم تعاون متين مع أمم هذا

البحر المهم ، ونعتقد أيضاً أن المغرب المستقل سيلعب من جديد دوره التاريخي كصلة وصل وعامل تنسيق بين عنصرى المتوسط الكبيرين .

— كيف تتصورون علاقتكم بفرنسا فى الحاضر والمستقبل وعلاقاتكم بالدول الأخرى ؟

— إذا عوض عقد الحماية بماهدة تحالف مع فرنسا فإن المغرب سيحترم تعهداته ، وحينئذ ترى فرنسا أن المغاربة الذين كانوا بجانبها فى أخرج الأوقات التى مرت عليها خلال الخمسة والثلاثين عاماً الماضية لا يتغيرون فى معاملتهم لحليفهم فرنسا .

أما فيما يخص الحاضر فكل مجهوداتنا موجهة لإقناع حكومة فرنسا بضرورة اهتمامها جدياً بالاستياء الناجم على المغرب منذ ثلث قرن ، والذي لا يزداد إلا خطورة فى كل يوم . إننا نعتقد أنه ليست هنالك صعوبة لا يمكن التغلب عليها ؛ لكن يلزم مواجهة الأمر بحزم لوضع حل يرضى الأمانى القومية المغربية ، ويحفظ ما هو مشروع من مصالح الفرنسيين ، إن الحساب الجميل هو الذى يصنع أحسن الأصدقاء . ونحن لا ننسى أن مما يجب القيام به حل مشكلة شمال المغرب الذى أعطت فرنسا بعضه كإكرام ثان لأسبانيا ، ووضع الباقي منه تحت نظام دولى ، ولتحقيق وحدة المناطق المغربية نعتمد على تأييد فرنسا ، ومن العلوم أن هذه الوحدة لا يمكن أن تتحقق من غير استقلال المناطق المغربية كلها ؛ فالعمل الكبير الذى نريد من فرنسا أن تعمل لفائدة الشعب المغربى هو أن تتقدم أولاً بالاعتراف باستقلال المنطقة التى تحتلها .

— والأم الأخرى ، كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً ؟

— أما الأم الأجنبية الأخرى فستكون علاقاتنا بها وفقاً لما تقتضيه مصالح المغرب .

ثم أقامت لى الجالية المغربية استقبالا فخما بفندق كلاريدج استدعت له

كثيراً من الشخصيات الفرنسية والعربية ، وخطب فيه ممثلون عن البلاد العربية ، ثم أقيمت فيه خطاباً باللغة الفرنسية وأعقبته بارتجال كلمة بالعربية ، وكان الحديث كله يدور على فكرة واحدة هي ضرورة استقلال المغرب وتمسكه بعروبتة .

كما أقامت لى (دار الفكر الفرنسى) استقبالا حضره عديد من كتاب المقاومة الفرنسية وأدبائها ، وأقيمت فيه خطاباً عن مدينة البحر الأبيض المتوسط واشتراك شعوبه فى تكوين الذهنية الحاضرة التى تبعث للمتوسطين على مقاومة الطغيان والمطالبة بالعدل ، وقد خطب عديد من الحاضرين الفرنسيين مؤكدين ضرورة اهتمام فرنسا بمناصرة الحرية فى المغرب ، وتكلم الأستاذ ماسينيون فنوه بحب العدل الذى يملأ نفوس المغاربة جميعاً ، وقال إن على فرنسا أن تقتبس من الشعب المغربى هذا الخلق الكريم ، فتقيم العدل وترد الحقوق لأصحابها .

كانت تصرىحاتى وكلماتى فى فرنسا كلها تدور على إقناع الفرنسيين بضرورة استقلال المغرب وتحريره ، مذكراً لهم بمبادئ حقوق الإنسان التى أعلنتها الثورة الفرنسية ، ومبيناً لهم أن خير امبراطورية هى التى تقوم فى الأذهان وفى الأرواح لا فى الامتدادات الزمنية أو المكانية ، ومعلنناً لهم أن تحرير المغرب فى الحقيقة هو تحرير لفرنسا من خطيئة الاستعمار العاشم الذى لا ينتج إلا محو حب الحرية ومناصرتها من نفوس الفرنسيين فى فرنسا نفسها .

ولم أقصر عملى على الاتصال بالفرنسيين ، بل واصلت ما قام به إخوانى من تنظيم للمغاربة ، فبعد اجتماع كلاريدج نظم العملة المغاربة بجون فيلى اجتماعاً حضره زهاء الخمسة عشر ألفاً من العملة الجزائريين والمراكشيين ، وأقيمت فيه خطاباً يدعو لتنظيم العملة وتحريرهم وضرورة إعطاء المراكشيين والمغاربة عموماً حرية النقابة ، كما سافرت إلى مدينة ليون وغيرها حيث اجتمعت بتجارها المغاربة .

وفى باريس واليت اجتماعاتى بالطلبة الأفارقة وبنادى الطلبة المغاربة ،

وأقيمت فيها خطباً وأحاديث متوالية ، وعلاوة على مركز وفد الحزب الدائم ، فقد اتفقت مع الإخوان على تأسيس مكتب لفرع الحزب بباريس ينتخبه المنخرطون في الحزب من تجار وطلبة وعملية ، وقد صار هذا الفرع وغيره من الفروع الموجودة بفرنسا على أحسن ما يرام في توحيد الصفوف وتنظيم المغاربة والدعاية لقضيتهم والتعاون مع التونسيين والجزائريين وسائر العرب المقيمين بفرنسا على ما يفيد القضية العربية عموماً ، وقد أسست لجنة تنسيق تشتمل على ممثلين لحزب الاستقلال وآخرين لحزب الدستور التونسي وآخرين لحزب الشعب الجزائري ، مهمتها تنسيق أعمال الأحزاب الثلاثة الكبرى المغربية بفرنسا .

لم يجب وزير الخارجية طلب المقابلة الذي قدمته له ، وإنما اتصل بي من طرفه بعض الفرنسيين الذين يعطفون على القضية المغربية ، مؤكداً أن الخارجية مفتوحة لاقتبالي وحل المشكل المغربي ، ولكن الأمر يتوقف على تصفية بعض النقطة الغامضة قبل الدخول في عمل إيجابي ، وتتلخص استنتاجاتي من معروضات هذه الشخصية وغيرها من الشبهين بالرسميين الذين قابلتهم في :

١ — أن فرنسا غير مستعدة لإعطاء المغرب الاستقلال خارج الوحدة الفرنسية .

٢ — أنها مستعدة لإلغاء الحماية وتمتيع المغرب بحكم ذاتي في دائرة الوحدة الفرنسية .

٣ — أن كل حل للمشكلة المغربية يجب أن يتضمن ما سموه (بالتضامن الديبلوماسي والعسكري) بين فرنسا والمغرب الأقصى .

٤ — أن فرنسا مستعدة لأن تعتبر صرا كش الدولة الأولى من بين الدول المشاركة إذا قبلت الانخراط في الاتحاد الفرنسي .

٥ — أن اعتبار الجالية الفرنسية بالمغرب كمواطنين مغاربة ضروري لفرنسا .

٦ — أن اللغة الفرنسية يجب أن تظل بجانب اللغة العربية في الإدارة

والتجارة والدراسة . ويبرر الفرنسيون موقفهم بأن المغرب الأقصى بلاد غنية وذات موقع عسكري لا يمكن الاستغناء عنه في البحر الأبيض المتوسط ، ولذلك فإن ترك فرنسا له يعرضه حتما للاستيلاء الأمريكي أو الروسي ، وكلاهما خطر عايه وعلى فرنسا ، ولقد بذلت مجهوداً كبيراً لاقتناع المسؤولين بضرورة العدول عن هذا التفكير وبأن المغرب إذا حصل على استقلاله فسيضمنه لا إزاء روسيا وأمريكا وغيرها من الدول الكبرى بل حتى إزاء الدول العربية والاسلامية نفسها ؛ لأن الاستقلال الذي نطلبه لا يعنى استقلالاً عن فرنسا وحدها ، بل عن كل دولة أخرى في الأرض ، والحق أن كثيراً من أدكيااء الفرنسيين مقتنعون بأن المغرب يريد الاستقلال الحقيقي ، وأنه لا ينبغي تبديل سيطرة بأخرى ، وأن المسألة لا يمكن أن تحل إلا بطريق وضع فرنسا ثقتها في المغرب وفي التعهدات التي يلتزمها متى اعترف باستقلاله ، ولقد كان صديقنا مسميو دو بيريتي أحد الذين شرحوا هذه الفكرة ودافعوا عنها أمام الرأي العام الفرنسي خصوصاً في مقاله القيم المستفيض الذي نشرته مجلة (الاسبري) الكاثوليكية .

ولقد اجتمعت بعدة شخصيات من المسؤولين في أهم الأحزاب الفرنسية ومن سائر أجنحتها فوجدت أفكارهم جميعاً متحدة في استنكار السياسة الاستعمارية المتبعة في شتار أفريقيا ، ولكن — والحق يقال — ليس من بينهم من يقبل الكلام في الاستقلال الخارج عن نطاق الوحدة الفرنسية ، وحيث إن أفكارنا تتنافى مبدئياً مع كل خوض في الدخول ضمن الاتحاد الفرنسي فقد كانت مجهوداتي كلها لإقناع الذين أقابلهم بضرورة البحث عن حل خارج إطار هذا الاتحاد ، وطبعي أن يصبح النقاش في الموضوع مكرراً ؛ لأن من الممكن في اختلاف مبدئي ما أن يظل كل واحد متمسكاً بفكره ومبدئياً من الحجج أو من أساليب إقناع خصمه ما لا ينتهي بالزمان أو المكان ، ومن المعروف في المبادئ المنطقية الأولى أو التجادلين يجب أن يتفقا أولاً على أساس مبدئي لكي يمكنهما الخلاف فيما بعده من نتائج ، وأنهما ما لم ينتهيا لوضع هذا الأساس المتفق عليه فسكل مناقشة

تصبح بيزنطية لا جدوى لها ، وإنما تؤدي إلى الدور في الكلام والتسلسل في الموضوعات ، وذلك ما يفسر بوضوح الموقف الذي اتخذناه من عدم الدخول في مفاوضات قبل إعلان الاستقلال ؛ لأن الخطوة الأولى لا يمكن أن تقع إلا من طرف الذين يملكون السيطرة في البلاد ، وما دامت فرنسا لم تعلن هذا الاستقلال وما دامت لم تعترف به فسنجتمع معها للمفاوضات ونجتمع ونخرج دون نتيجة ، بعد أن نكون كررنا الكلام الذي قلناه وأعدناه .

كانت السياسة الداخلية في فرنسا وقت زيارتي تامة الارتباك ، وكان الشيوعيون يهددون بالإضرابات والانسحاب من الحكومة ، وكان الجنرال دي جول قد استأنف نشاطه في معارضة النظام الحاضر داعياً إلى التجمع لتجديد الشعب الفرنسي في دائرة النظام الجمهوري الديمقراطي ، ومقاومة الشيوعيين الذين يرى في وجودهم خطراً على مستقبل العظمة الفرنسية ، وعملت حكومة المسيو راماديه ذراعاً بنشاط دي جول وعمله ، واعتقدت أنه مؤيد من طرف الأمريكيين الذين لا يقبلون أن تنتصر روسيا في نشر سلطانها المعنوي على شعوب أوروبا الغربية ، وإلى جانب هذا كانت حملات الصحف الأوروبية والأمريكية والشرقية على السياسة الفرنسية في شمال أفريقية عظيمة منذ رحلة جلالة الملك لطنجة ، وكان صداها شديداً في الصحافة الفرنسية على اختلاف نزعاتها ، وأصبح مسيو راماديه مقتنعاً بحق أو يباطل بأن أمريكا لا تقصد إلا الضغط على فرنسا ، ولذلك فإن مصلحة هذه في أن تعدل خطتها بأن تمد يدها كاملة لأمريكا ، وتفسح لها مجال الترويج الاقتصادي لبضائعها في فرنسا ومستعمراتها ، وتقصى الشيوعيين عن الحكومة ، وبذلك تتمكن بعد أن تكون أرضت أمريكا من التحرر للعمل كما تشاء في مراکش وسائر الشمال الإفريقي ، ووافق مسيو بيدو على هذه الخطة ، وقررت الحكومة الاشتراكية إقصاء الشيوعيين عنها ، كما قررت إعفاء مسيولابون من مركز المقيم العام بالمغرب ، وترضيته بإعطائه وظيفة مستشار لرئيس الجمهورية

فما يرجع لتنظيم شئون الاتحاد الفرنسي .

لم يكن مسيولابون مرضياً عنه من طرف الرأسماليين الفرنسيين؛ لأنه اشتراكى ومن أنصار التأميم لصالح الحكومة الفرنسية ، وقد اتهم خصومه فرصة الزيارة الملكية لاتهامه بالضعف ورميه بنقص فى درجة الصرامة التى يجب أن يتبعها المقيم الفرنسى فى مراكش ، أما مسيولابون نفسه فكان يدعى دائماً أن الخارجية الفرنسية هى التى كانت تعرقل عمله وتحول دونه ودون تحقيق ما يريد من خير أوشر، والحقيقة أن المسيو بيدو لم يكن راضياً عن توليته قط ، وأنه كان يفضل أن يكون مكانه شخص من رجال الحركة الجمهورية الشعبية (M. R. P.) ، وحينما رأى من راماديه ميلا لسياسة الصرامة وافقه عليها على شرط أن لا يبقى المسيو لابون هناك .

ولقد وصل مسيولابون لفرنسا ونشرت الصحف أنه دعى للاسترشاد برأيه فى الحالة الحاضرة ، ولكنه بقى أكثر من خمسة عشر يوماً دون أن يسمح مسيو بيدو بمقابلته ودون أن يسمح أيضاً بمقابلة أحد من أخص أصدقائه الفرنسيين ، ولم يكن يوازى غضب الخارجية عليه إلا غضبه هو من أعمال جلالة الملك ، زاعماً أن صاحب الجلالة خانه بحذف الجملة المتعلقة بالتعاون المغربى الفرنسى من خطاب طنجة .

وقد علمت أن الخارجية الفرنسية عرضت وخليفة المقيم العام على كثير من الشخصيات من بينهم مسيو يونسو والمسيو دى جوفونيل وغيرهما ، فاعتذروا بأن الدبلوماسية الفرنسية قد فشلت فى مراكش ، وأنهم غير مستعدين لصوغ حلقة من حلقات هذا الفشل ما دامت الحكومة غير مستعدة لوضع حل نهائى للمسألة المغربية .

وهكذا تقرر تعيين الجنرال جوان بصفته أكبر جنرال فرنسى من جهة ، وبصفته ولد فى شمال أفريقيا وتمتع بروحها الاستعمارية من جهة أخرى ، ولأنه أيضاً لم يكن من أنصار الجنرال دى جول ؛ فمن الممكن أن يقف معارضاً لكل

ما يمكن أن يقوم به الجنرال لكثير الذي كانت الحكومة الفرنسية تخشى وجوده كفتش عام للجيش الفرنسية في المغرب العربي .

واقدر قبل تعيين الجنرال جوان من أغلب الهيئات الفرنسية بالتحديد والتصديق ؛ إذا اعتبرت ذلك خطوة لاتخاذ سياسة حاسمة من شأنها أن تقضي على الحركة الوطنية بالمغرب ، وقد رفعت له كثير من الهيئات السياسية الفرنسية في شمال أفريقيا تحية التهئة والإعجاب ، وقدمت له جمعية الفرنسيين المولودين في المغرب عربون ودها وتقديرها له كأول مقيم عام من مواليد أفريقيا الشمالية ، ولكن الأحزاب اليسارية اعتبرت تعيينه غلطة سياسية من شأنها أن تزيد في تعقيد المشكلة عوضا عن حلها ، ولقد قرر المجلس الإداري للحزب الاشتراكي الفرنسي الاعتراض على عمل الحكومة التي يرأسها الاشتراكي الميسور راما-بييه متضامنا بذلك مع الميسور لابون .

ولقد كتبت (البوبولير) لسان حال الحزب الاشتراكي تقول : «إننا لا نعتقد أن تعيين جنرال وخصوصا هذا الجنرال سيعتبر من طرف الشعب المغربي وسيلة للتهدة والتوفيق » .

وكتبت (الإنسانية) لسان حال الحزب الشيوعي تقول : «إن تعيين الجنرال جوان سيعتبر من طرف المغاربة تهديداً يجر بالإقامة العامة للوقوع في قبضة اليمين الفرنسي » .

وضربت على هذا الوتر كل الصحف اليسارية التي رأت في هذا التعيين تمكينا للراسماليين الفرنسيين من التحكم في تراث مراكش وأبنائها .

ولكن الصحف الاستعمارية والحكومية كلها ضربت على وتر حبيب للاستعماريين ، وهو أن الشعب المغربي لا يمكن أن يحكم إلا بطريق القوة ، ولقد وصل بها الحماس إلى أن أخذت تهدد الشعب المغربي وجلالة ملكه ، وتقول إن المغاربة شعب بدئي لا يمكنه أن يتأثر إلا باللعان الذي يراه على بذلة جنرال ، ولندكر على جهة المثال ما نشرته جريدة (الأيوك) التي أكدت

أن الحكومة الفرنسية ستبدي كامل الصرامة فيما يتعلق بالسلطان ، قالت الجريدة (إنه ليس خفياً على أحد أنه « تعنى السلطان » سيوضع من الآن في جو النوم ؛ إذ سيطلب منه بأدب ولكن صرامة ألا يعود لعرقة أعمالنا ، وأن يوقع على جميع الظواهر التي رفض المصادقة عليها منذ ١٠ أبريل ؛ تلك الظواهر التي سيقدمها له الجنرال جوان لتنظيم المغرب سياسياً واقتصادياً ، وفي حالة ما إذا لم يتبع الملك سياسة أكثر مرونة فإننا لا نتأخر عن تعويضه بغيره) .

أما في المغرب فقد أثار الحديث عن تعيين الجنرال جوان فكرة المغاربة جميعاً ، ولقد بعث جلالة الملك برقية لوزير الخارجية يحثه فيها على عدم تعيين عسكري في الإقامة العامة احتفاظاً بالصدقة الفرنسية للمغربية ، ومع ذلك فقد أبت حكومة باريس إلا أن تتحدى جلالة الملك وشعبه الكريم والمعارضة الفرنسية نفسها وتعين الجنرال جوان ليقوم — في نظرها — بالقضاء على حماسة الوطنيين المغاربة ، ويرغم السلطان على توقيع ما لا يرضاه ، وسوف ترى أن الجنرال جوان لم يستطع إلا أن يزيد المشكلة المغربية تعقيداً ، وإلا أن يحمل الوطنية المغربية على تغيير أسلوبها ومقابلة التحدي بمثله .

الوطنية المغربية تقرر الصرامة

وإذن فتعيين الجنرال جوان مقياً عاماً في مراکش لم يكن يرمى لأكثر من تهديد المغاربة ، والجو الذي حاكته الدبلوماسية الفرنسية من حول تعيينه لم يكن إلا جو تحد وعناد ، وعليه فلم يبق هنالك مجال للمجاملة ولا لبذل كل أنواع التضحيات لإقناع المسؤولين في فرنسا بحسن نية الوطنية المغربية نحو بلادهم ، وما داموا هم لم يحترموا المغربي الأول ولم يتأخروا عن الحديث عنه في صحفهم الشبيهة بالرسمية كوظف عادي يمكن تعويضه بغيره متى امتنع عن تنفيذ أوامر الجنرال جوان أو غيره من رجال الإقامة العامة ، فكيف يمكننا نحن أن نؤمل منهم فهما لمجاملاتنا أو اقتناعاً بحسن نوايانا ؟ ! .

لقد كانت خطتنا مبنية على أن يبقى جلالة مولانا الملك صلة الوصل بين الشعب المغربي وبين ممثلي فرنسا ؛ لأننا نحن كمكافحين شعبيين لا بد من أن نقف المواقف الشديدة أو الرخية التي يقتضيها المقام ، ومثلوا فرنسا لا بد أن يتخذوا ما يرونه صالحاً ضدنا أو في مصلحتنا حسب الظروف والاعتبارات ، ولكن جلالة الملك فوق الأحزاب والمنازعات ، وله من صفته الرسمية وشخصيته التقليدية ما يخوله أن يكون العامل على التقريب بين وجهتي النظر المغربية والفرنسية ، والتدرج في استخلاص الحق وتحقيق الأمانى الشعبية في الاستقلال وفي الإصلاح ، ولكن الدبلوماسية الفرنسية لم تفهم هذه الخطوة النبيلة ، أو لم ترد أن تقبلها ، فعمدت إلى معاكسة الملك وتركيز فكرها في مخاصمته والنيل من مقامه الشريف لا لشيء إلا لأن جلالته يريد أن يحتضن بنفسه قضية شعبه ومملكته ، ويعمل على تحريرها مع الاحتفاظ الكامل بال صداقة الفرنسية المغربية ، مع أن هذا الاحتضان الكريم هو خير وسيلة للحيلولة دون وقوع

اضطرابات خطيرة ، وأحداث شديدة ، وهو في الوقت نفسه خير ضمان لحفظ ما يسمونه بكرامة فرنسا ؛ لأن تحقيقها لرغبات الأمة المغربية بواسطة هذا الملك الذي احتفظ بصداقتها في أخرج أوقات تاريخها الحديث لا يعد من طرفها خضوعاً لضغط ما أو تهقيراً عن موقف من مواقفها بطريق القوة أو الإكراه .

فإذا أضفنا لهذا ما أيقنته من تصميم الفرنسيين على الاستمرار في سياسة الشدة والقمع وعدم الاعتراف مطلقاً باستقلال المغرب بل ولا حتى بالحريات الديمقراطية التي تمكن المغاربة من الإعراب عن رأيهم والمطالبة الحرة بحقوقهم أدركنا جيداً السر الذي جعلني أستعمل ما خولني إياه المجلس الأعلى للحزب من السفر للقاهرة معلناً بذلك الاتجاه الصارم في حركتنا ، وهو لا مفاوضة قبل إعلان الاستقلال ، وكما ظهر من مظاهر هذه الخطة قلبنا مركز الوفد الدائم بباريس إلى مكتب للاستخبارات والدعاية ، وعينت اللجنة التنفيذية مندوباً محلياً للإشراف على توجيه الحركة الاستقلالية في فرنسا هو الأستاذ عبد الرحيم ابن أبي عبيد .

وصلت القاهرة يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٤٧ ودخلت مكتب المغرب العربي على حين غفلة من إخواني الذين لم أخبرهم ولو بطريق البرق ، وكان اليوم مهياً لعقد ندوة صحافية يقيمها المكتب كمأدبة ، وبقى بها الأستاذ عبد الخالق الطريس حديثاً عن السياسة الأسبانية في المنطقة الحليفية ، وقد انعقد الاجتماع وشهده عدد كبير من الصحفيين العرب والأجانب ، وألقى به مدير المكتب السابق الدكتور تامر خطاباً رحب فيه بي وبالأخ الطريس ، ثم ألقى الطريس تصريحه ، وبعد فراغه طلب من الصحفيين أن أحدثهم عن حقيقة الحال في مراکش بعد سفر جلال الملك لطنجة ، فارتجلت حديثاً تناولت فيه الظروف التي جعلتني أختار السفر لمصر ، وطلبت من الصحفيين أن يذكروا العالم العربي بأن فرنسا قد اختارت أن تكون ذبلاً لأمريكا في سياستها الخارجية ، وأنها في سبيل الاحتفاظ بمستعمراتها متسمةح لأمريكا بحقوق اقتصادية وعسكرية

في أفريقيا وفي فرنسا نفسها .

ولقد كان عملي في القاهرة مدة هذه السنة التي أقيمت فيها يشبه أوله آخره ، كما يعبر الحاج عمر ، فهو لا يخرج عن اتصالات بأهم الشخصيات وإلقاء محاضرات في مختلف الأندية وكتابة مقالات أو الإدلاء بأحاديث لمختلف الصحف والمشاركة في عديد المؤتمرات والمهرجانات الشعبية والاتصال بالجامعة العربية وبالوفود التي ترد عليها وتقديم المذكرات التي تقضى الحاجة بتقديمها والمشاركة في الأعمال التي ينظمها المكتب أو لجنة التحرير وتنسيق الأعمال مع الحركات التحريرية المغربية في المشرق .

ونحن لا يمكننا أن نفصل هنا جميع الجهود التي بذلناها انفراداً أو اشتراكاً مع إخواننا أبناء الشمال الإفريقي ، ولكننا سنتناول بعض الأحداث المهمة التي كان لها أثر في الخطو بحركة الشمال الإفريقي من جهة التفكير ومن جهة التدبير ويجب أن أنوه فيما يخص الحركة التابعة لحزبنا بالجهود التي كان إخواننا أعضاء الرابطة قد بذلوها من قبل ، والتي مهدت السبيل لي ولكل من يأتي بعدهم من إخوانهم لكي يشاركوا في التقدم بها إلى الأمام وتقوية روحها ومعنوياتها .

توطيد العلاقات بين مراکش ومصر :

ولعل من أهم هذه الأعمال توطيد أركان العلاقات المتينة بين بلادنا العزيزة وبين مصر والعالم العربي ، وإذا كانت العروبة والدين والروابط التاريخية واشتراك الآلام والآمال قد وحدت بيننا ، وإذا كان تأسيس الجامعة العربية قد أظهر آثار هذا التوحيد إلى حد بعيد — فإن مراکش ظلت مع ذلك بعيدة عن أن تدعى حضوراً فعلياً في الأوساط العربية أو تمثيلاً رسمياً في هيئاتها الحكومية ؛ بل لقد ظل الرسميون من رجال الجامعة العربية نفسها يشكون في المدى الذي وصلت إليه الحركة المغربية ومقدار الاعتماد الذي يمكنهم أن يعتمدوه عليها ، ولقد صرح الأمين العام للجامعة بشئ من هذا لوفد حزب

الاستقلال في باريس ليس فيما يخص سرا كش وحدها بل فيما يرجع كذلك لتونس والجزائر ، ولكن زيارة جلالة الملك لطنجة أولا وتصريحاته الشريفة في الاعتماد التام على الجامعة العربية ثانياً ، كل ذلك بعث في نفوس إخواننا ثقة باكمال الوعي القومي في بلادنا ، وهيامهم للاهتمام التام بالقضية المغربية وما يلحق إليهم فيها ، ولقد كان من مهمتي الأولى أن أعرف العرب بحقيقة الحال في سرا كش ومقدار الصراع القائم بها ، والموقف العظيم الذي وقفه جلالة الملك في الدفاع عن أمته والنضال عنها ، والاعتماد على تصريحات جلالته وتصريحات سمو ولي العهد والأميرة عائشة في الإعراب عن عواطفه الكريمة نحو مصر وملكها العظيم فاروق الأول ، ونحو بقية العالم العربي ورؤسائه وملوكه ، وأفصح برنامج السياسة الفرنسية إزاء جلالة الملك ، ومحاولتها المساس بشخصه العالي وحقوقه الشرعية ، وقد وجدت والحق يقال آذاناً صاغية في هذا الباب ؛ فأصبح إعجاب المصريين خصوصاً والعرب عموماً بجلالة سيدي محمد بالغاً منتهاه وغدا عطفهم عليه بل محبتهم له ضماناً أساسياً لما نؤمله في المستقبل من ارتباط تضامني وثيق .

واقعد قام عزام باشا وهو في أمريكا بمجرد ما علم من القاهرة تليفونياً الظروف التي يجتازها المغرب وملكه الهام بدفاع نشيط عن جلالته رددته الصحف الأمريكية والأوربية كلها ، وفي غير مرة من جلسات الجامعة العربية ذكر اسم مولانا الشريف بكامل التقدير والاحترام ، وفي البرقيات التي تبودلت بين صاحبي الجلالة ملك مصر وملك سرا كش ما يدل على مقدار المحبة المتبادلة بين العاهلين العربيين الكريمين .

وفي حفلة عيد العرش من سنة ١٩٤٧ نظمت أعظم مظاهرة ممكنة للاعراب عن عطف المصريين على إخوانهم المغاربة وملكهم ، وأذن جلالة الفاروق لرئيس ديوانه الخاص بالحضور في الحفلة وقبول الوسام الذي أهداه له سمو الخليفة السلطاني بهذه المناسبة الكريمة ، كما حضر سعادة كامل عبد الرحيم

بك وكيل وزارة الخارجية بالنيابة عن دولة النقراشى باشا .

ولقد سعت الخارجية المصرية لبعث ممثل لها في مدينة طنجة ، ولكن الدبلوماسية الفرنسية رفضت لها هذا الحق على ما روته الصحف ، وبعد أن ثبتت الحكومة المصرية في موقفها أذنت فرنسا باعتبار قصل مصر في مرسيليا مكلفاً بمصالح مصر في شمال أفريقيا ، واعتبر ذلك كخطوة أولى لربط علائق رسمية مع المغرب العربى .

وأما من الوجهة الثقافية فلقد قررت وزارة المعارف العمومية قبول الشهادات الثانوية المغربية (من القرويين والزيتونة) في دار العلوم وقسم اللغة العربية من الجامعة .

وظهر في الميدان الثقافى بمصر اهتمام كبير بالمغرب والمغاربة ، فكتب عديد منهم أبحاثاً عن وضعية مراکش والجزائر وتونس ، من أهمها بحث الأستاذ أحمد رمزى في مجلة الرسالة ، وعبد الجبار جوهر الكاتب العراقى في مجلة الثقافة ، ونشرت مئات المقالات من كبار الكتاب والشخصيات في ضرورة اعتبار المغرب العربى جزء لا يتجزأ من العالم العربى .

ولو أن بصيصاً من الحرية يسمح لمواطنينا الكرام بتوسيع نشاطهم الداخلى في هذا الميدان وتعريف إخوانهم العرب ببلادهم وأحوالها لوجدوا لأعمالهم صدى كبيراً في الأوساط العربية ، ولا تقتحت آفاق عظيمة للتعاون بين شطى العالم العربى يكون لها الأثر الفعال في توطيد دعائم الوحدة العربية وجامعتها الكبرى .

استقبال البطل عبد الكريم :

ليست هذه أول مرة تهتم فيها الحركة الوطنية المراكشية بالعمل على تخليص البطل عبد الكريم من الأسر ، بل لقد قامت غير ما مرة ببذل جهود جبارة لإقناع الحكومة الفرنسية بضرورة إطلاق سراح البطل المنكوب وعشيرته المظلومة ، وقد دعت (كتلة العمل الوطنى) لهذا العمل سنة ١٩٣٦ وساعدها في ذلك

عطوفة الأمير شكيب أرسلان رحمه الله ، فكتب عدة مقالات في صحف المشرق والمغرب ، ووجه أناس كثيرون لفرنسا نداء ودياً يدعونها فيه لتحرير هؤلاء الخصوص الشرفاء ، وجرت بيني وبين المرحوم صاحب السمر الأمير عمر طوسون مكاتبة في هذا المعنى ، وكان سموه من أشد الناس عطفاً على البطل المغربي ، وقد أبدى استعداداه الكامل لرعاية كل حركة ترمى لتحرير أسد الريف .

وفي سنة ١٩٣٧ بذل الحزب الوطني وسائل عديدة لتحقيق هذه الغاية ، ووات الصحف الوطنية في مرا كش مقالاتها في الموضوع حتى اقتنع بعض الشيوخ الفرنسيين بتقديم طلب التحرير للجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ ، وقررت اللجنة تضامنها مع الاقتراح ، ولكن الخارجية الفرنسية أجابت بأن الوقت لم يحن بعد .

وأثناء اتصالى برجال فرنسا الحرة الذي تحدثت عنه في فصل سابق بذات جهداً جباراً لإقناع ممثليها بضرورة إطلاق الأمير ، وأكدت لهم كذب ما تروييه الصحف الفيشية من تأييد زعيم الريف المارشال بيتان ؛ لأن البطل المغربي لا يسمح لنفسه بالتدخل في مسائل فرنسية محض .

وفي سنة ١٩٤٧ بذل ممثلو الحركة الاستقلالية المغربية بمصر جهوداً لدى الجامعة العربية فقدم أمينها العام رسالة للخارجية الفرنسية يطلب منها تسريح الأمير عبد الكريم والسماح له بالرجوع للمغرب .

وحينما كان جلالة السلطان يطالب بتحرير الزعماء كان يذكر في مقدمتهم بطل الريف الذي يعلم جلالته إخلاصه للعرش وللبلاد .

وأخيراً قررت الحكومة الفرنسية نقل بطل المغرب ورقائه إلى فرنسا حيث يستعمرون في الإقامة الإيجابية والرقابة الاستعمارية ، وفي الوقت نفسه نشرت الصحف الفرنسية ما يدل على أن فرنسا كانت تريد من وراء ذلك تهديد جلالة سلطان المغرب ظناً منها أن في إمكانها استغلال الأمير أو أخيه في إرغام جلالة الملك على قبول الانضمام للاتحاد الفرنسي ، ومع أن هذا الظن لا ينبغي على أساس

صحيح من جهة الأمير فابت التجهاء البطل المغربي إلى مصر وضع حدا لطمع الفرنسيين فيه ، وخلص كرامته ومجده من أن تتطلع إليهما مطامع الاستعمار الدنيئة ، وقلب الآية كلها ؛ إذ سمح للأمير أن يكون مرة أخرى رمزاً لحركة التحرير في المغرب العربي بأجمعه .

ولقد تحدثت الصحف الفرنسية والأجنبية عن نزول عبد الكريم بمصر ، وروت في ذلك من الروايات المتناقضة ما يدل على مقدار الخطورة التي رأتها في الأمر ، مع أنه ليس الصق بالطبيعة من أن تقبل مصر الكريمة لاجئاً سياسياً وضع نفسه بين أحضان ملكها المجيد ؛ لا سيما إذا كان هذا اللاجئ بطلاً عالمياً مثل الأمير عبد الكريم ، ومن الحق والإنصاف أن نسجل أن نزول الأمير كان بمقتضى رغبته هو ، وأنه لا جلالة الفاروق طلب منه ذلك ، ولا الوطنيون المغاربة ألحوا عليه فيه ، وكل ما هنالك أننا مهدنا له سبيل التحقيق لما أعرب عنه من رغبة في البقاء بمصر من تلقاء نفسه وبمقتضى مشيئته الخاصة .

* * *

لقد نزل الأمير بعدن واحتفل به العرب المقيمون هناك ، وبعثوا وفق طلبه هو برقيات لكثير من المجاهدين بمصر من بينهم الأستاذ محمد علي الطاهر صاحب جريدة الشورى وفضيلة الشيخ الحضير بن الحسين رئيس جمعية الهداية الإسلامية وعجل المجاهد الفلسطيني الكبير محمد علي الطاهر المعروف بعطفه القوي على البلاد المغربية وبوفائه لأبطال العرب كلهم بإطلاعنا على نص البرقية ، كما عجل بإطلاع غيرنا ، والبرقية تنبئ بمحاول الأمير في عدن وموعد خروجه منها والموانئ التي سيمر بها وتاريخ وصول الباخرة التي تقله للسويس وبور سعيد .

وقد اجتمعت أنا وأعضاء حزب الاستقلال وحزب الإصلاح بالقاهرة وقررنا أن نبعث وفداً يتركب من الأستاذ أحمد ابن المليح نيابة عن حزب الاستقلال ومن الأستاذ محمد ابن أعبود بالنيابة عن حزب الإصلاح لتبليغ الأمير عبد الكريم وعمه الأمير عبد السلام وأخيه الأمير محمد تحياتنا باسم مرا كش كلها ، ووضع

الوفد نفسه تحت تصرف الأمير ، وقد سافر الوفد إلى السويس واستطاع الصعود للباخرة والاتصال بالبطل الذي أدلى للصحافيين بتصريحات كثيرة كان من بينها أنه لو خير لاختار البقاء في مصر ، ثم بلة. الوفد تحياتنا وسرور المغاربة كلهم بخروجه من المنفى القسى ، وقد أعرب لهم الأمير وأخوه عن رغبتها في زيارة مصر وتحيية مليكها ، ثم كتب سمو الأمير رسالة حملها الوفد لمعالى رئيس الديوان الملكي هذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب المعالي رئيس ديوان حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق المعظم حفظه الله ، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ، وبعد فإني أرجو من معاليكم أن تكرموا برفع مايلي إلى مقام جلالة الملك حامى حمى العروبة والإسلام .
مولاي صاحب الجلالة ملك مصر والسودان فاروق العظيم .

اغتنم الفرصة السعيدة بوجودى فى المياه المصرية فى شاطئ مصر زعيمة العروبة والإسلام فأرفع إلى مقام جلالتهم أجل التحيات وخالص الشكر على ما تبذلونه فى سبيل مجد العروبة ومستقبلها العظيم ، وأعرب لجلالتكم عن سرورى العميق بوجودى فى هذا البلد العربى بعد غيابى فى المنفى عشرين سنة عن وطنى الذى هو جزء لا يتجزأ من العالم العربى ، وقد شعرت وأنا هنا أننى حقاً فى وطنى ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الامضاء : محمد بن عبد الكريم الخطايب

ومن الغد سافرت أنا والاخ الطريس والأستاذ الحبيب أبو رقية ووفد من مكتب المغرب العربى يضم الأستاذ عبد المجيد ابن جلون والأستاذ محمد ابن أعبود للسلام على الأمير حين وصوله لبور سعيد ، وقد صعد معنا على ظهر الباخرة ممثلو السلطة المصرية والأحزاب السياسية وكثير من الصحافيين وأعيان المدينة ، وقد تحدث الأمير وأخوه للزائرين له فى جو من الإخاء ، معرباً عن إعجابه بمصر ومجهودها فى سبيل القضية العربية عموماً ، وأثنى على جلالة الفاروق ، كما صرح

بولائه الدائم قديماً وحديثاً للعرش المغربي والعائلة المالكة بمرا كش وجلالة
السلطان سيدى محمد ، وقال إن كفاحه لم يكن ثورة ، وإنما هو حرب دفاع عن
الوطن ضدّاً على المستعمرين الأجانب ، وقد تنحى الأمير محمد معنا جانباً ،
وأخبرنا برغبة الأمير فى البقاء بمصر ، وكان قد طلب النزول للتجول قليلاً فى
البر ، فذهب توأ إلى محافظة الميناء حيث بلغه سعادة المحافظ تحية جلالة الملك
فاروق وشكره للأمير على الرسالة الرقيقة التى بعثها إليه بمناسبة مرور بالمياه
المصرية ، وحينئذ أعرب الأمير لممثل الفاروق بالمدينة عن التجائه إلى حمى
جلالته فراراً من الاستمرار فى الأمر الفرنسى ، وليتمكن من تعليم أولاده باللغة
العربية ، فوعده المحافظ بتبليغ طلبه لجلالة الملك وللحكومة المصرية ، وبعد أن
تجول الأمير وأخوه وعمه وأفراد أسرته فى المدينة عاد الكل للباخرة حيث قضوا
ليلتهم فى انتظار الصباح .

وفى الساعة العاشرة من ثانى يونيو نزل الأمير مرة أخرى للبر ، وتوجه توأ
المحافظة فبلغه المحافظ باسم جلالة الفاروق قبول التجائه ، وقبله فؤاد شيرين باشا
باسم ملك النيل العظيم ، طالباً منه أن يعتبر نفسه وأسرته فى ضيافة عاهل مصر
المجيد ، ثم قدم سموه لندوب القصر العالى محمد حلمى بك الذى أوفده جلالة
الفاروق عناية بسمو الأمير وأسرته .

ولا يمكننا أن نعبّر هنا عن مقدار الفرح والروح الذى أصابنا حين علمنا
بتحقيق الفاروق أيدى الله لرغبة بطلنا العظيم ورفقائه المجاهدين الكرام ؛ ذلك
الفرح الذى لا يضاهيه إلا ما أظهره الشعب المصرى بأكماله من اريحية كريمة
وجذل عظيم .

رجعنا نحن للقاهرة قبل زوال اليوم ، وفى المساء وصل سمو الأمير وأخوه
وبعض أفراد العائلة فى سيارة ملكية للعاصمة المصرية ، وقد أعرب الأمير عن
رغبته فى الذهاب توأ للقصر الملكى العاصر حيث سجل فى دفتر التشريفات
شكره العميق وتحيته الصميمية لجلالة ملك النيل ، وقد وجد فى استقباله الأستاذ

كريم ثابت بك مستشار جلالة الملك الصحفي ، ومحمد حلمى بك ورئيس
التشريفات سيف النصر بك ، وبعد ذلك رجع سموه إلى مكتب المغرب العربى
حيث وجد فى انتظاره ممثلى الحركات الاستقلالية بشمال أفريقيا وممثل الصحف
ومثات الشخصيات ، وقد ألقى خطاب وقصائد فى الترحيب به ، كما ألقى هو
كلمة قصيرة عبر فيها عن امتنانه لمصر وملكها وشكره للجامعة العربية ولجهاذى
المغرب العربى ، ثم توجه بعد ذلك إلى قصر أنشاص ضيفاً على جلالة الملك ،
بينما بقى الأمير محمد وعمه السيد عبد السلام وأفراد الأسرة بمنازل الزعماء المغاربة
ريثما تنهيا لهم السكنى الخاصة .

وفى يوم الجمعة ٥ يونيه تفضل جلالة الفاروق فاستقبل الأمير فى مقر ضيافته
بأنشاص ، ودعاه لتناول الغذاء معه على المائدة الملكية ، وقد حضر هذه المائدة
الأستاذ كريم ثابت بك وحلمى بك والسيد محمد ابن أعبود الذى انتدبته الحركة
المغربية لمرافقة الأمير والعناية به ، وقد استمع جلالة الفاروق ملياً لحديث الأمير ،
وتفضل باستفهامه عن أنباء الحرب الريفية ، وقد صرح جلالاته بأنه لا يقصد من
استضافة الأمير والعناية به أى غرض سياسى ، وكل ما هنالك أنه يعتقد أن
الواجب يقضى عليه بحماية مجاهد عربى ضحى فى سبيل بلاده ، كما صرح جلالاته
بأنه يحمل كامل العطف والتقدير لجلالة سلطان المغرب سيدى محمد ، وأنه سر
كثيراً لبرقية التهنية التى كان جلالة سلطان المغرب قد بعثها لأخيه الفاروق ،
وأجابه عنها بمناسبة ذكرى العرش المصرى راجياً من الله سبحانه أن يزيل موانع
الإتصال بين المغرب العربى والمشرق العربى .

ثم لاحظ جلالة الفاروق أن صحة الأمير متعبة قليلاً ، فأبت مراحمه العلية
إلا أن تعرض على ضيفها الكريم الإقامة بمستشفى فؤاد الأول بالاسكندرية
بضعة أسابيع تحت عناية الأطباء ورعية الفاروق ، كما بلغه جلالاته أن الحكومة
ستعنى بتهيئة مقر لإقامة الأمير وأسرته ، فشكر البطل المغربى لجلالة ملك النيل
اهتمامه الجليل ، وطلب من الله أن يديمه ذخراً للعروبة وملاذاً للأحرار .

وبعد تناول الغذاء ذهب جلالة الملك وضيغه للديوان الملكي حيث شربا
القهوة ، ثم عاد جلالة العاهل المصرى لقصر القبة العامر بالقاهرة تكلأه
عناية الله .

أما الأمير محمد وبقية أفراد الأسرة فقد ظلوا بمكتب المغرب العربى حيث
أخذ مئات المهتمين والزائرين والوفود من الوزراء والسفراء والرؤساء وكبار
الشخصيات يترددون عليهم ، وكان حديث الكل عن الإعجاب بجهود الأبطال
المغاربة من أجل التحرر منوهين بهمة الفاروق وعظيم فضله .
أما الصحافة المصرية والعربية فقد ظلت شهرين كاملين تنحبر المقالات
الضافية والفصول البليغة عن القضية المغربية وجهاد رجالها ، ولا تترك فرصة تمر
إلا وتنشر الأمير الأحاديث الطيبة ، وتعلق عليها بما يفيد قضية بلادنا ويرفع
من شأن رجالنا ، وإذا كان لنا أن نعبّر عن لسان المغاربة فى هذه المناسبة
السعيدة ، فمن الواجب علينا أن نسجل اعترافنا بالجميل الذى طوقنا به جلالة
الفاروق وحكومة النقراشى باشا ورجال الصحافة المصرية والعربية وسائر رجال
الجامعة العربية بما أبدوه من عظيم الاهتمام بقضيتنا وتحرير أجد أسير أسر من
أجل بلادنا والسماح لحركتنا بالاستفادة من مجده وتجربته وشهرته العالمية الكبرى .

صرى نزول الأمير فى مراکش :

أما صدى تحرر الأمير ورقمائه فى مراکش وبقية أقطاب المغرب العربى
فقد كان عظيماً جداً ، ولقد توالى برقيات التهئة على مركز حزب الاستقلال
بالرباط ، وبعث إلينا الأمين العام معبراً عن كامل ارتياح الشعب المغربى لهذه
المفاجأة السعيدة ، وأنها كانت خير معالج للصدمة التى واجهه بها الاستعمار حين
عين الجنرال جوان مقيماً عاماً فى المغرب فى ظروف الزيارة الملكية لطنجة .

كما بعث ممثلو الحركات الوطنية بتونس والجزائر ومراكش تهنئتهم للأمير
وشكرهم الجزيل لجلالة الفاروق وإعجابهم بجهودات ممثلى المغرب العربى فى مصر .

وليس من الممكن أن نعبّر عن الأثر الحميد الذي أحدثته صنيع الفاروق في نفوس المغاربة عموماً والمراكشيين خصوصاً ، وقد سر جلالته سلطان المغرب لهذه المأثرة المصرية العظيمة ، واعتبرها من أطيب الأيادي التي أسدتها الأسرة المالكة المصرية للعرش المغربي وعاهله العظيم .

ولم يكن الأثر في نفوس المسلمين بالهند والصين ومهاجري أمريكا وإفريقيا السوداء واستراليا بأقل من الأثر في نفوسنا نحن ، ولقد وصلت برقيات التهاني والشكر من جميع أنحاء المعمورة ، وكلها تضامن مع المغاربة في جهادهم ، واستبشار بإطلاق سراح البطل الريفي وثناء على همه ملك وادي النيل وشعبه النبيل .

رد الفعل لدى الحكومة الفرنسية :

أما أثر الحادث في نفس الحكومة الفرنسية فقد كان عنيفاً ، وقد صرح المتحدث بلسان خارجية فرنسا على ما روته روتر في برقيات يوم ٣١ مارس أن نزول عبد الكريم بيور سعيد أحدث اندهاشاً عظيماً في الأوساط الحكومية الفرنسية ، وصرح هذا المتحدث بأن المناقشة فيما يمكن عمله من الوجهة الدبلوماسية لا يمكن أن تقع إلا بعد أن تكون الوزارة قد اتصلت بالمعلومات الكافية في الموضوع .

أما فيما يخص منهج الحكومة الفرنسية في معاملة عبد الكريم فقد قال الناطق بلسان الخارجية : « إن عبد الكريم استسلم لفرنسا سنة ١٩٢٦ ، والتزم بالبقاء تحت الحكم الفرنسي ، وكان سلوكه دائماً حسناً ، وقد قبلنا واحترمنا دائماً كلامه المؤكد بشرفه . والعمل الذي قام به اليوم بعد سلوكه النبيل منذ التزم لفرنسا أحدث في نفوسنا دهشة عظيمة » . ثم أضاف المتحدث الرسمي قائلاً : « حينما استسلم عبد الكريم لنا سنة ١٩٢٦ اتفقنا مع الحكومة الأسبانية على حراسته مخافة القيام بثورة أخرى في إفريقيا الشمالية » . وحينما سئل هذا المتحدث هل من المنتظر أن يحدث عمل عبد الكريم رد فعل رسمي لدى الحكومة

الأسبانية أجاب بأنه من أقوى المكنات أن تبعث الحكومة الأسبانية احتجاجاً لمصر ، وتطلب من الحكومة الفرنسية توضيحات عن نزول زعيم الريف في بور سعيد .

ولكن الواقع أن الحكومة الأسبانية لظمت الصمت ، ولم ترفع أدنى احتجاج للحكومة المصرية ولا طالبت فرنسا بإيضاح ما .

أما في فرنسا نفسها فقد طالب أحد أعضاء البرلمان الفرنسي من أنصار الحركة الجمهورية الشعبية من حكومة بلاده توضيحاً في الموضوع ، فصرحت الخارجية الفرنسية بأنها استقدمت سفيرها في مصر وحاكم جزيرة لارينيون مقرر نفي الزعيم عبد الكريم للاستشارة معها قبل أن تقرر ما يلزم اتخاذه من التدابير ، واجتمع مجلس الوزراء في اليوم نفسه ، واستمع لبيانات وزير الخارجية ووزير المستعمرات ، وقد أكد الاثنان أن نزول عبد الكريم بمصر تم بإغراء من طرف الحكومة المصرية ، ولما سئل وزير الاستخبارات عن مصير العلاقات الفرنسية المصرية بسبب هذا الحادث قال إنه ليس هناك تفكير لحد الآن في قطع هذه العلاقات ، وأن البت في هذا الموضوع يتوقف على إتمام الاستعلامات التي تجمعها الحكومة الفرنسية ، ثم قال إن احتياطات عديدة ستتخذ في إفريقيا الشمالية ، ولكنه لم يبين نوع هذه الاحتياطات .

وفي ثاني يونيو روت برقيات روتر أن وزير الخارجية الفرنسية مسيو بيدو سلم لسفير مصر بباريس احتجاجاً شديد اللاهجة على ما سماه مسيو جورج بيدو بتآمر الحكومة المصرية على تهريب عبد الكريم ، وأكد روتر أن مسيو بيدو صرح لسفير مصر بأن تحت يده وثائق قوية تدل على مسؤولية مصر في القضية أما السفير المصري فلم يزد على أن أكد وجهة نظر حكومته ، وهو أن مصر لم تقم إلا بما هو من حقها في قبول لاجئ سياسي التجأ إليها .

وأذاع السفير المصري تفصيلاً رسمياً لما نشرته الصحف الفرنسية من أن الأمير عبد الكريم نزل في بور سعيد تلبية لاستدعاء الملك فاروق أو الحكومة

المصرية ، كما صرح دولة رئيس الوزارة المصرية محمود فهمى النقراشى باشا بأن عبد الكريم هو الذى طلب من محافظ بورسعيد أن يبلغ طلب التجائه للحكومة المصرية ، وأن رئيس الحكومة رأى من واجبه طبقاً للتقاليد المصرية أن يقبل ضيافة البطل المغربى بعد أن طلب منه عدم الاشتغال بالسياسة .

أما الصحافة الفرنسية فقد أخذ الموضوع منها اهتمام الصفحات الأولى بضعة أسابيع ، وقد كتبت جريدة (البلاد الفرنسية) ما معناه : إن الجامعة العربية التى ترعى الآن مستقبل عبد الكريم تقصر ههما الأول على معاداة فرنسا ، أما إنجلترا فقد أرضتها فيما عدا فلسطين ؛ إذ اتفقت مع العراق وشرق الأردن والمملكة العربية السعودية ، وقد لخص مسيو روجيه ماسيبي فى (الفيجارو) الرأى العام الفرنسى الذى يحس بعدم تقدير الدول الكبيرة له فى موقفه من هذه القضية فيما يلى :

(إن الرأى العام الفرنسى يشعر جداً بنحجل من الإهانة التى لحقت فرنسا ، ويبدو له أن بلاداً قبلت مثل توضحياته فى سبيل النصر المشترك ولو أصيبت بجرح وضعف بل لأنها أصيبت بجرح وضعف تستحق معاملة أجود من طرف الأمة الكبيرة — يعنى انكلترا — التى كانت فرنسا دائماً صديقتها عظيمة الإخلاص والتجرد) وأكدت جريدة الفجر لسان الحركة الجمهورية الشعبية أن مصر أرادت أن تستعمل قوتها ضداً على فرنسا .

وأما الصحف الإنجليزية والأمريكية فقد اهتمت كثيراً بالحادث ووصفت تفاصيله وأشادت ببطل الريف وجهاده وسمعته فى الشرق والمغرب ، وكان الحديث عنه فرصة عظيمة لنشر الحالة فى مراكش ومقدار الاستياء الذى يعمها ، وقد استغله عزام باشا حينما كان فى أمريكا للتنديد بالعمل الفرنسى فى الشمال الإفريقى ، كما استفاد منه مبعوث الحركات الاستقلالية الأستاذ المهدي بنونة فى المدة التى أقامها بأمريكا .

وأما الصحف الإسلامية فى الهند والصين وتركيا فقد تضامنت مع مصر فى .

موقفها ، وأبدت نقطة الضعف الموجودة في السياسة الفرنسية ، وقد كتبت جريدة (وقت) تقول : هل اتخذ عبد الكريم هذا الموقف ليحيى حياة هنيئة في ظل الجامعة العربية ، أو أن عمله هذا جزء من برنامج نظمه زعماء المغرب الموجودون في مصر ؟ ! الذي لا شك فيه أن القرض الثاني هو منشأ سائر التخوفات الفرنسية ، لكن موقف فرنسا من الوجهة القانونية ضعيف جداً ، هل يوجد قانون فرنسي يلزم عبد الكريم أن يقيم بفرنسا بعد أن تقرر تحريره ؟ وإننا لنرى أن من مصلحة فرنسا أن لا تترك أعصابها تتوتر ، وأن تبحث عن حل لمشاكلها في صيغة من شأنها الدوام . وفي حالة ما إذا لم تعمل بهذه النصيحة فإنها ستجد نفسها أمام عديد من المشاكل ، في حين أن عندها من هذه المشاكل ما يكفي) .

وطبعي أن هذه الموجة الشديدة التي غمرت الصحف الفرنسية والأوساط الحكومية لم تلبث أن أخذت تتقشع ؛ إذ أدركت الحكومة الفرنسية ضعف موقفها ، فلم يزد وزير الخارجية على أن صرح في البرلمان الفرنسي باعتبار عبد الكريم خائناً لوعده الذي تلزمه التقاليد والأواصر الإسلامية باحترامه ، ولكن البطل الربي صرح غير مرة بأنه لم يرتبط قط بوعده ما نحو الحكومة الفرنسية ؛ لأن اعتقاله لم يكن باختياره .

والحق أنه لم يكن من اللائق بفرنسا أن تقف موقفها العنيف ضد الحكومة المصرية التي لم تقم إلا بما يجب عليها عقلاً وديناً وعرفاً نحو بطل عربي التجأ إليها واحتوى بحمي ملكها ، ولم يزل رؤساء الدول في القديم والحديث يتنافسون في فك الأسرى ومساعدة المنكوبين وإيواء اللاجئين ، وليست التقاليد المسيحية في هذا المعنى بأقل من التقاليد الإسلامية .

والذي ينظر الماضي القريب يجد أن فرنسا نفسها مفتحة الأبواب قديماً وحديثاً لكثير من اللاجئين السياسيين من روسيين وأسبانيين وإيطاليين وغيرهم ، وأن الفرنسيين يفتخرون بذلك في كل المناسبات ، وينص دستورهم

على احترام حق الالتجاء في المناطق التي يرفرف عليها العلم الفرنسي ، وإذا كانت الروح الاستعمارية والرغبة في كبت أبناء المستعمرات ومنعهم من كل وسائل التحرر قد أثرت على كثير من رجال فرنسا حتي أصبحوا يعملون على مخالفة قوانين بلادهم وتقاليدها فليس مما يحمي الكرامة الفرنسية أن تنعمر الحكومة والبرلمان الفرنسيان رسمياً في موقف ينمى على مصر قيامها بعمل تعتبره القوانين والمبادئ الفرنسية واجباً نبيلاً ، وإذا كان أبطال فرنسا مثل دى جول وجيرو وغيرهما من رجال المقاومة يفتخرون بأنهم استطاعوا الانتفلات من قفص المحتل الألماني فكيف يعتبرون عبد الكريم خائناً لا شيء إلا لأنه رفض أن يستمر في الاعتقال بعد أن أرغم عليه في ٣١ عاماً .

ولو أن المسيو بيدو فكر قليلاً في الظروف التي استسلم فيها عبد الكريم لاعترف بأن الولاة الاستعماريين الفرنسيين هم الذين لم يفوا لبطل المغرب ، فإنه لم يستسلم إلا بعد مخاضات يئنه وبين ممثلي فرنسا العسكريين والمدنيين انتهت بأن أعطته الحكومة الفرنسية الأمان التام على نفسه وعلى أهله ، وفرنسا في موقفها ذاك لم تكن تدعى غير تنفيذ رغبة سلطان المغرب الذي حاربت عبد الكريم بدعوى أنه ثار عليه وخرج عن طاعته ، وإذن فقد كان واجباً عليها أن تحترم العرف المغربي والتقليد العسكري للبلاد فيما يخص الأمان ، وذلك يقضى بعدم اعتقال المؤمن بحال ، بل بإطلاق سراحه وتركه حراً بمجرد إلقائه السلاح ؛ لأن تقاليدنا تقضى بأن الذي تنزل على شرط الأمان لا تملك الدولة عليه حكماً ، أما الذي استسلم من غير قيد ولا شرط فهو الذي يمكن أن يعاقب أو يعفى عنه بمقتضى ما يراه ملك البلاد صالحاً ، والدليل على هذا قول ابن هانيء متنبئ المغرب :

وما عن أمان يوم ذاك تنزلوا ولكن أمان العفو أدركهم بعد
فبعد الكريم تنزل يوم استسلم عن أمان كما تعترف بذلك الوثائق التي
سجلها الفرنسيون أنفسهم ، ولهذا ظل يشتكى دائماً من عدم وفاء فرنسا معه

وإخلاصها له ، وهما يكن الأمر فإنه ليس من الإنسانية أبدا أن نلوم أحدا
 يبحث عن الخلاص من السجن ، والتحرر من القيد ، ونحن نعلم أن العصفور
 لا يبقى في القفص إذا انفتحت أمامه الأبواب .

تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي :

لم يكن اعتقال ٢١ عاما في جو البلاد الحارة وفي دائرة الضغط الاستعماري
 العظيم بالذي يضعف من عزيمته بطل المغرب وصنوه الكريم ؛ بل لقد خرجا من
 هذا المنفى وهما أشد ما يكونان عزيمته واستعدادا للعمل ، ولقد وجدنا من تجمع
 ممثلي الحركات الاستقلالية في المغرب العربي مشجعا على العمل على توحيد
 الصفوف وتنظيم الجهود ، ولقد ظلت الحركات المغربية تتطور في أطوار التنسيق
 والتوحيد المختلفة حتى تكون مكتب المغرب العربي الذي يعتبر من أكبر
 المظاهر لرغبة أبناء المغرب في التعاون على تحرير أوطانهم الثلاثة التي توحد بينها
 اللغة والدين والجنس والتاريخ والجغرافيا ووحدة المستعمر والآمال في التحرر منه
 ولقد وصى مؤتمر المغرب العربي المنعقد بالقاهرة في فقرة (ب) من المادة الثانية
 من فصل تنسيق الحركات الوطنية على (تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات
 الوطنية مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك) ، ولقد خطوت في
 تنفيذ هذه التوصية خطوة أولى أثناء وجودي بباريس حيث كونا لجنة اتصال
 بين الاستقلال والدستور وحزب الشعب ، فلما نزل البطل الريفي بالقاهرة اتجهت
 أنظارنا جميعا لتحقيق هذه التوصية بكيفية أوسع تحت رئاسة زعيم المغرب العربي
 ومجاهده الأول ، وقد كان في الدعوة التي وجهها البطل نفسه الأحزاب المغربية
 ميسرا لتحقيق هذا الأمل ، ولم يكن هنالك مخلص إلا وأبدى استعدادا لهذا
 النداء الصادق والرغبة النبيلة .

ولكن الأمر احتاج إلى مجهودات لتوحيد وجهة النظر فيما يرجع للخطط
 التي ينبغي أن تسير عليها أحزابنا في الداخل والخارج ، وقد كان لحزب الاستقلال

أن يتمسك بالفكرة التي انتهى إليها وهي ضرورة الاتفاق من أجل الاستقلال قبل كل شيء . وبعد مداولات ومناقشات عديدة اتهمينا لغاية موقعة هي تأسيس (لجنة تحرير المغرب العربي) من كل الأحزاب التي تقبل مبادئنا وتعمل وفق خططنا .

وفي يوم التاسع من ديسمبر سنة ١٩٤٧ تم إقرار القانون الأساسي للجنة ، وتكون مكتبها المؤقت على ما يأتي :

الرئيس محمد بن عبد الكريم الخطابي

وكيل الرئيس محمد بن عبد الكريم الخطابي

الأمين العام الحبيب أبورقية (الدستور)

أمين الصندوق محمد ابن أعبود (حزب الإصلاح)

وقد انتخب الأمير رئيساً بصفة دائمة ، وأخوه وكيلاً لرئاسة بصفة دائمة أيضاً ، أما الأمين العام وأمين الصندوق فقد انتخبا لمدة ثلاثة أشهر ، وقد بعث رئيس اللجنة للأحزاب المغربية كلها كتاباً يخبرهم فيه بالتأسيس ، ويطلب مصادقتهم الرسمية وتعيين ممثلهم ، وتقرر لإعلان اللجنة يوم ٥ يناير سنة ١٩٤٨ . وفي اليوم المحدد وزع البطل الريفي وثيقة التحرير على الصحافة العربية والأجنبية التي خصصت لها مكاناً ممتازاً ، وأبدت بها ترحيباً كبيراً ، كما وزعت الأمانة العامة لحزب الاستقلال في الوقت نفسه بياناً بتأسيس اللجنة وأغراضها أذاعته صحف الأحزاب المغربية في الشمال الأفريقي كله ، وهذا نص البيان الذي أذاعه الأمير عبد الكريم :

« منذ أن من الله علينا بإطلاق سراحنا والتجائنا إلى ساحة الفاروق العظيم ، ونحن نواصل السعي لجمع كلمة الزعماء وتحقيق الائتلاف بين الأحزاب الاستقلالية في كل من مراکش والجزائر وتونس بقصد مواصلة الكفاح في جبهة واحدة لتخليص البلاد من ربة الاستعمار .

وفي هذا الوقت الذي تعمل فيه الشعوب على تطمين مستقبلها وتتطلع فيه

أقطاب المغرب العربي إلى استرجاع استقلالها المغصوب وحريتها المضاعة يتحتم على جميع زعماء المغرب أن يتحدوا ، وعلى كافة الأحزاب الاستقلالية أن تتآلف وتساند ؛ إذ أن هذا هو الطريق الوحيد الذي سيوصلنا إلى تحقيق غاياتنا وإدراك أمانينا .

وإذا كانت الدول الاستعمارية على باطلها تحتاج إلى التساند والتعاقد لتثبيت سيطرتها الاستعمارية فنحن أحوج إلى الاتحاد وأحق به من أجل إحقاق الحق وتقويض أركان الاستعمار الفاشم الذي كان نكبة علينا ، ففرق كلمتنا ، وجزأ بلادنا ، وابنز خيراتنا ، واستحوذ على مقاليد أمورنا ، ووقف حجرة عثرة في سبيل تقدمنا ورقينا ، ثم حاول بكل الوسائل أن يقضى على جميع مقوماتنا كأمة عربية مسلمة .

ويسرني أن أعلن أن جميع الذين خابرتهم في هذا الموضوع من رؤساء الأحزاب المغربية ومندوبيها بالقاهرة قد أظهروا اقتناعهم بهذه الدعوة واستجابتهم لتحقيقها وإيمانهم بفائدتها في تقوية الجهود ، وتحقيق الاستقلال المنشود .

ولقد كانت الفترة التي قطعناها في الدعوة للائتلاف خيراً وبركة على البلاد فاتفقت مع الرؤساء ومندوبي الأحزاب الذين خابرتهم على تكوين (لجنة تحرير المغرب العربي) من سائر الأحزاب الاستقلالية في كل من تونس والجزائر ومراكش على أساس مبادئ الميثاق التالي :

(أ) المغرب العربي بالإسلام كان ، والاسلام عاش ، وعلى الإسلام سيسير في حياته المستقبلية .

(ب) المغرب جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة ، وتعاونها في دائرة الجامعة العربية على قدم المساواة مع بقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولازم .

(ج) الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لسكافة أقطاره الثلاثة (تونس والجزائر ومراكش) .

(د) لا غاية يسعى إليها قبل الاستقلال .

- (هـ) لا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات ضمن النظام الحاضر .
 (و) لا مفاوضة إلا بعد إعلان الاستقلال .
 (ز) للأحزاب الأعضاء في (لجنة تحرير المغرب العربي) أن تدخل في مفاوضات مع ممثلي الحكومة الفرنسية والأسبانية على شرط أن تطلع اللجنة على سير مراحل هذه المفاوضات أولاً بأول .
 (حـ) حصول قطر من الأقطار الثلاثة على استقلاله التام لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية .
 هذا هو الميثاق الذي قطعنا على أنفسنا العهد بالسير على ضوئه ، والعمل بمقتضى مبادئه ، وقد وافقت عليه أنا وشقيقي محمد ، كما وافق عليه رؤساء الأحزاب المغربية التالية ومندوبوها :

الحزب الحر الدستوري التونسي القديم .

» » » » الجديد

حزب الشعب الجزائري .

» الوحدة المغربية .

» الإصلاح الوطني .

» الشورى والاستقلال .

» الاستقلال .

وقد كتبنا لبقية الأحزاب الأخرى نطلب موافقتها النهائية على تكوين اللجنة والمصادقة على ميثاقها وتعيين مندوبيها في اللجنة بصفة رسمية ، ومنذ الآن ستدخل قضيتنا في طور حاسم من تاريخها ، وسنواجه المغتصبين ونحن قوة متكاملة تتكون من خمسة وعشرين مليوناً كلها مجمعة على كلمة واحدة ، وتسعى لغاية واحدة ، هي الاستقلال التام لكافة أقطار المغرب العربي .

وسنعمل على تحقيق هذه الغاية بكل الوسائل الممكنة في الداخل وفي الخارج كلما استطعنا إلى ذلك سبيلاً ، ولن يجد المستعمر بعد اليوم منفذاً لتثبيط

عزائمتنا وإيقاع الفتنة بيننا واستغلال تعدد الأحزاب وتفرق الكلمة لاستعبادنا وتثبيت أقدامه في بلادنا .

فنحن في أقطارنا الثلاثة نعتبر قضيتنا قضية واحدة ، ونواجه الاستعمار متحدين متساندين ، ولن يرضينا أى حل لا يحقق استقلالنا الناجز وسيادتنا التامة ، على أننا نأمل أن يعمل الفرنسيون والإسبانيون على إنصافنا دون أن يلجئونا إلى إراقة الدماء ، وأن يكونوا قد تيقنوا من تجاربهم السابقة من أن استنادهم إلى استخدام القوة والبطش للاحتفاظ باستعمار أوطاننا وإسكات صوتنا عن المطالبة بالحرية والاستقلال أصبح لا يجدى شيئاً ، وأن من الخير لهم أن يسارعوا إلى فك أغلالهم الاستعمارية بطريق التفاهم بين الجانبين ، وتقدير مصالح الطرفين .

أما إذا تنكبوا هذا الطريق فسيكونون المسؤولين عن تغيير خططنا ؛ لأننا لن نتأخر — إذا نحن بثبنا من استرجاع استقلالنا بطريق التفاهم والإقناع — عن استرجاعه بطريق التضحية وبذل النفوس .

وإنتى إذ أعلن عن تكوين (لجنة تحرير المغرب العربى) أتوجه إلى الشعوب المغربية بتحييتى راجياً من الله العلى التقدير أن يوفقها فى كفاحها ويقوى ثباتها وبديم اتحاد كلمتها .

كما أتوجه إلى الشعوب والدول العربية بالتحية والشكر على مناصرتها لقضية المغرب العربى ، ولا يخالجنى شك فى أنها ستستقبل تكوين هذه اللجنة بالمؤازرة والتأييد والترحيب .

ويسرنى فى الختام أن أحيى إخواننا مجاهدى فلسطين الشقيقة ، داعياً لهم بالفوز والنصر ، ومؤكداً لهم تضامن الأقطار المغربية معهم ، وعزمها على اتخاذ جميع الوسائل الممكنة للاشتراك فى إنقاذ بلادهم والحفاظة على عروبتهم ووحدةها .

* * *

ولقد قامت اللجنة فى أشهرها الأولى بتنظيم نفسها ووضع لأئمتها الداخلية

وتأسيس اللجان الفنية ، كما قامت باحتضان لجنة الدفاع عن شمال أفريقيا بدمشق وجمعية الدفاع عن المغرب العربي ببيروت ، وواجهت أعمالها بتقديم مذكرات للجامعة العربية التي أخذت تتبادل وإياها رسائل الأخذ والرد في المسائل المغربية ، ومذكرات وعرائض للأمم المتحدة ، وبذلت جهوداً في خدمة القضية الفلسطينية .

وفي ١٠ مايو سنة ١٩٤٨ عقدت جمعيتها العامة ، وبعد أن استمعت المسؤولين في المكتب المؤقت عن أعمالهم قامت بالانتخاب العادى للسنة الحالية ، فأسفر التصويت عن النتيجة الآتية :

الأمين العام للجنة	علال الفاسى
أمين الصندوق	الحبيب ثامر

هذا مع العلم بأن البطالين بقيا في مركزهما طبقا للقانون التأسيسى الذى يعين الأمير محمد رئيسا دائما للجنة وشقيقه وكيلها دائما له .

الجنرال جوان وسياسته

لقد كانت الأحداث التي واجهت تعيين الجنرال جوان في المغرب ، وبالأخص نزول البطل عبد الكريم بالقاهرة ، مشوشاً على الخطة التي كان يريد تنفيذها بالمغرب ؛ فقد كان حديث الصحف عن عبد الكريم فرصة لتوجيه الأنظار في العالم كله إلى مراکش ، ولقد كتب لي بعض الإخوان من باريس يقول إن توالى الحوادث أفقد رجال السياسة المغربية من الفرنسيين بدايتهم ، وهذا صحيح إلى حد ما ؛ فقد دخل الجنرال جوان للمغرب وهو مضطرب للتريث قليلاً ريثما ينجلي الموقف الذي جعلته أعمال القاهرة كثير الإبهام ، ولم يكن في نزوله بالدار البيضاء وزيارته لجلالة السلطان شيئاً غير عادي إلا من جهة بعض المراسقات الرمزية التي تبادلها العاهل المغربي وممثل الجمهورية الفرنسية ، خصوصاً فيما يرجع لمشروعية الآمال أو عدم مشروعيتها طبق ما لـد المقيم الجديد أن يؤكد بحزم ، ولقد وقف الشعب المغربي من الجنرال موقف المتحفظ ، ولم يظهر له الوطنيون أدنى رغبة في الاتصال أو المقابلة على الرغم مما حاوله بعض أصدقائنا الفرنسيين الذين قدموا من باريس — فيما يظهر — خصيصاً لإقناع اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال بضرورة الاتصال بالجنرال جوان والاطمئنان على حسن نواياه .

ولقد كان الأسلوب الذي اتبعه الجنرال في خطبه وتصريحاته أسلوب تهديد عامي لم يلبث أن ظهرت قيمته للجمهور الذي لم يجد فيه أكثر من كلام شديد اللهجة ، ولكنه عديم الثبوت ، وإذا نحن أردنا أن نحلل الغاية التي رمى إليها المقيم العام من مجموع كلامه وأعماله وجدنا أنه أراد العمل :
أولاً : على تثبيت قيمة عقد الحماية الفرنسية وتأكيد مشروعيتها .

ثانياً : تثبيت دعائم السلطة واحترام نفوذها .

ثالثاً : فصل مراكش عن الشرق العربي وتوجيهها الوجهة الغربية أى الفرنسية إجابة عن تصريحات طنجة .

رابعاً : مقاومة الوطنية المغربية والعمل على استغلال الضعف الإنساني بتكوين فئة تتعاون معه .

خامساً : التلويح بانقلاب في نظام المغرب والتمويه ببعض إصلاحات سطحية . وقد كانت النقطتان الأوليان في مقدمة ما اهتم به الجنرال جوان ، ويظهر رأيه الصريح فيهما في الخطاب الذي ألقاه يوم ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٨ حين قال : (إن هنالك معاهدة أمضيت هنا بين البلدين ، وهذه المعاهدة يجب أن تحترم ؛ لأنها ما زالت قائمة ، وهي تكلفنا بالقيام في هذا البلد بمهمة الإصلاح والسير بالمغرب نحو التقدم الاجتماعي والمادى بصفة تستعجل النهاية السعيدة لتطوره ، والحماية كما قلته وكررتة ولا أخشى أن أردده هي شكل قانوني يجب أن يتطور في تطور هادىء حذر وحكيم ومنجز في دائرة النظام) .

(إن المغرب ليس في ملتقى الطرق ، حقاً إنه إزاء مجموعة من الأفكار والآراء ، ولكنه في طريق واحدة ؛ الطريق التي وضعه فيها ليوطى أستاذي المحترم منذ خمس وثلاثين سنة ، وليس هنالك بيننا إلا خلاف يسير ؛ فقد حث البعض سيره بينما تأخر الثاني ؛ فيجب أن نجتمع قوتنا ونذهب معاً ، الحماية ليست إلا شكلاً قانونياً طبق على المغرب في وقت كان مليئاً بالفوضى ، لكن يلزم أن تتحول شيئاً فشيئاً إلى عمل اجتماعي وإنساني ، وإلى عمل حب وتقارب بين الشعبين) .

(والوصول لهذه الغاية يجب تحقيق الإصلاح الذي نختص باقتراحه ، ولكن لا ينفذ إلا بموافقة جلالة السلطان ، وهذا ما يسير بنا سيراً طبيعياً نحو شكل عقد ثان ، ولكن بعد تطور حذر وحكيم ومنجز دائماً في دائرة النظام) .

وإذن فالحماية بالنسبة للجنرال جوان شيء قائم الذات شرعى ولكنه غير

دائم ، ولتغييره بعقد جديد يلزم الاستمرار فيه حتى نصل عن طريق الإصلاح الذى يقترحه هو ويصادق عليه الملك إلى أعلى درجات التطور ، وحينئذ يتبدل بعقد جديد ، لكن ما هو هذا العقد الجديد الذى نسير إليه ؟ ذلك ما لم يقله الجنرال جوان الآن ، ولكن ما فسرته غير ما مرة باعتبار المغرب دولة مشاركة فى دائرة الاتحاد الفرنسى . وهكذا نجد أن الطريق الذى يشاهد الجنرال فيها المغرب ليست على ملتقى طرق عديدة قطعاً ، ولكنها ليست هى طريقنا نحن المغاربة ، فسبيله هى طريق ليوطى ؛ طريق إدماج الشعبين أو توحيدهما ضمن الطائفة الفرنسية ، وطريقنا نحن هى سبيل التحرر الكامل والاستقلال التام . ولكن عمل الحماية وخططها ليستا فى السبيل التى تسلكها الدولة الشريفة أيضاً ؛ لأن هذه الحكومة احتضنت الحركة الاستقلالية بنفسها ، ولأن ملكها الذى يجب أن يصادق على مقترحات الإصلاح الفرنسى أصبح يهتم بتوجيه هذا الإصلاح الوجهة التى يسير فيها الوطنيون ، وهى لا تؤدى إلى روما وباريس . قطعاً ، وإنما تؤدى لمكة والقاهرة ، وهذا ما يشتكى منه الجنرال جوان فى خطابه الذى ألقاه فى يوليو سنة ١٩٤٧ : (فى الميدان السياسى بعد الهياج الذى أحدثته عدة مظاهرات سياسية (يعنى مظاهرات طنجة) يجب أن نزيل كل إبهام ، ونؤكد استمرار شرعية عقد الحماية الذى هو الأساس لكل علاقة فرنسية مغربية ، ولكن من الغريب أن الحكومة الشريفة لى تظهر بشخصية أقوى أمام بعض الهاجحين انكشفت على نفسها ، وأدى بها الحال إلى إظهار أشياء معيبة ، والسلوك فى طريق معوجة ؛ أشياء معيبة فيما يرجع لمعنى المهمة التى تحملتها فرنسا فى هذه البلاد ، مبتعدة عن النظرة الصحيحة للواقع الحى فى العالم العربى الذى يتحكم فى تطور المغرب وحتى فى وجوده .

إن المغرب قد وجد الطريق الذى وضعه فيه المارشال ليوطى ، وسيسير بغير تأخر وحول العرش المؤيد نحو مصيره الجيد ومستقبله العاير الذى وعد به ، (وهنا يجد الجنرال الشجاعة الكافية للتلويح بعقد المشاركة دون أن يستطيع

التصريح بالدعوة للاتحاد الفرنسي : (لكن يجب أن يعلم أنه في نهاية تطوره الذي أرجو أن يكون سريعاً ولكن حذراً حكماً سيبقى مرتبطاً بفرنسا التي تعطيه أحسن ما عندها بعقد مشاركة راسخة لا تتجاهل المصالح المشتركة والفوائد التي لا تنفصل من أجل طلائع مشتركة أيضاً) .

ولكن الحملات الوطنية تتوالى على خطب الجنرال وتصريحاته ، ومواقف الاستقلال تؤيد ثبات الملك في رفضه لكل إصلاح لا يتفق مع الغاية التحريرية التي يعمل لها المغاربة ، ويحس المقيم العام بأن الوطنية المغربية شيء ثابت ، وأن الوطنيين ليسوا حفنة صغيرة كما كان يظنها ، وليس القضاء عليهم بالشئ البسيط الذي لا يكلف أكثر من التمويه بالكلمات المعسولة وإلقاء القبض على مئات من الأحرار وإطلاق النار على الأبرياء ، والرأي العام الفرنسي نفسه غير قابل لاستمرار خطة كل ما فيها تأليب الجمهور المغربي بالحديد والنار حول جلالة ملك يطالب بالتحرر ومن ورائه حزب ينادى بالاستقلال ، واقد حذر الملك من موقفه في الخطاب السابق ايضاً في الطريق المستقيمة حسبما خيل له ، فمن الواجب تحذير الوطنيين من موقفهم أيضاً والتلويح لهم بإمكان خالق وطنية معتدلة تناوئهم من بين إخوانهم ، فلنسمع إذن إلى الجنرال يتحدث عن الوطنية وقسميها المتطرف والمعتدل في فاتح يوليو سنة ١٩٢٧ (إنهم يتكلمون عن الوطنية المغربية ، إنني غير خصم لهذا الاتجاه ؛ لكن هناك وطنية ووطنية ، هنالك وطنية معقولة تواجه المستقبل عن طريق التطور الذي هو مهمة فرنسا في المغرب بمقتضى عقد ما يزال قائماً ؛ تلك المهمة التي ينبغي تأكيدها ، لكن لهذا العقد حداً ، ومن الحماقة الاعتقاد بأن الحماية لا تنتهي ، وفي اليوم الذي يكون المغرب قد كون رجاله الفنيين والإداريين سيحل عقد جديد محل معاهدة سنة ١٩١٢ في شكل عقد مشاركة ، أعني معاهدة مبنية على المصالح ، ولن تكون هناك فائدة إذا افترقنا قبل أن يبلغ التطور مداه ، وإلا فإن البلاد تعود للفوضى التي وجدناها بها) .

وهكذا فالوطنية التي يمكن أن تحظى بعطف الجنرال ليست هي التي تطالب بالاستقلال الناجز ، وترفض كل تعاون على غير أساسه ، ولكنها الوطنية المعتدلة التي تعترف بمهمة فرنسا التمدينية في البلاد ، وتسير رويداً في الطريق التي عبرها المارشال ليوطي لتصل بنا إلى يوم تتمتع فيه بالمشاركة في عائلة الاتحاد الفرنسي لتأخذ من فرنسا أحسن ما عندها ، وهو المعنوية الفرنسية والشعور بروح المواطن الفرنسي ، وحينئذ نكون قد خسرنا أحسن ما عندنا ، وهو الشعور بالمعنوية المغربية والاعتزاز بروح المواطن المغربي .

وإذا نحن نظرنا لسياسة الجنرال من الناحية الواقعية وجدنا أول ما اهتم به لتحقيق النقط التي أشرنا إليها هو محاولة الضغط على الملك وعلى الشعب لإمضاء المشروعات التي كانت موقوفة من جلالة السلطان ، والتي رأى الفرنسيون أن تراث جلالته في إمضائها أو إمضاء ملاحظات خاصة عليها نوع إضراب عن إصدار الظواهر التي تعودوا أن يستصدها بكامل السهولة قبل وصول الوعي القومي لمداه الحالي .

واقد كان في مقدمة الأشياء الموقوفة مشروع الميزانية العامة لموسم ١٩٤٧/١٩٤٨ فقد كانت العادة أن يصادق عليها الصدر الأعظم ، ثم يطلع الجناب الشريف على عمله فيمضيه جلالته ، ولكن مولانا رأى هذه المرة أن ينبه وزيره الأكبر لعدم الإمضاء قبل اطلاع جلالته على مشروع الميزانية وفصولها ، وقد رأت الإقامة العامة في رفض الوزير المقرئ لهذا الامضاء شيئاً مدهشاً لم يصدر منه منذ ابتداء الحماية إلى اليوم ، وقد وضع سيدنا نصره الله على ملف الميزانية بضرورة تشكيل لجنة مغربية لدراستها قبل المصادقة عليها ، وهذا في الحقيقة عدم اعتراف من جلالته بلجنة الميزانية التي تشكل عادة بالإقامة العامة .

ولذلك فإن السيولابون لم يبت في الأمر ، وبقيت الميزانية معلقة والحكومة تسير بميزانية مؤقتة ؛ فلما وصل الجنرال للرباط كان أول عمل قام به هو عرض

مشروع الميزانية من جديد على القصر ، فقرر جلالة الملك أن لا ينتظر موافقة الإقامة العامة على تعيين اللجنة المغربية ، بل عينها جلالتة وترأس اجتماعها بنفسه في قصره العامر ، وقد تأكدت اللجنة أن ليس في الميزانية شيء غير عادي خاصا فيما يرجع للشركات التي كان أسسها مسيو لابون ولم يوافق عليها الملك ، وتخوف جلالتة من أن يكون في الميزانية ما يشعر باعتراف ضمني بها ، ومع ذلك فقد صادق جلالتة على مشروع الميزانية ، وأصبح المصادقة برسالة تحفظ فيما يخص ثروة البلاد المعدنية .

وقد عرض على جلالتة المشروعات الأخرى المتعلقة بالمجالس البلدية ومجلس الشورى ، فوقف جلالتة عند موقفه الأول الذي سنعود للحديث عنه من بعد ، وهكذا فشل الجنرال جوان ولم يكتم فشله المعنوي في خطابه الذي ألقاه في مدينة مراكش في شهر يونيو نفسه ، فقد قال : (إنني إذا لم أنجح في سياستي فسأستقيل) .

وطبى أن يتجه رجال الحماية بعد الثبات الذي أظهره جلالة الملك إلى مقاومة شخصه الكريم ؛ فقد حاولوا المس من كرامته أمام الشعب ومعاكسته في إصلاحاته العظيمة الدينية والاجتماعية ، وعجلوا بعزل خمسة من القواد الخلفيين الذين كان جلالتة راضيا عنهم كامل الرضي ، كما أخذوا يعينون بعض الأفراد الذين لا قيمة لهم في المراكز المغربية برغم معارضة جلالتة ورفض رعاياه ، وسرعان ما أدى هذا التحدى إلى اصطدام عنيف بين الحماية والشعب نذكر منه على وجه المثال حوادث زاوية سيدي الشيخ :

حوادث زاوية سيدي الشيخ :

عينت السلطة الفرنسية على قبائل زاوية سيدي الشيخ قائدا عديم القيمة اختارته من (جواشي) الإدارة الأهلية الذين اعتادوا الخضوع لرؤسائهم الفرنسيين ، وقد احتجبت الناجية كلها على هذا التعيين فلم تكن المراقبة تجود

عليهم بأكثر من الوعد بإبلاغ شكائهم للراكرز العليا ، ولكنهم في الوقت نفسه شجعت القائد على نهب المشتكين والمصادمة معهم والاستيلاء على المواد التي اشتروها لبناء مسجد ومدرسة بالقرية واستعمالها في بناء مقر لسكناه الخاص كما أجبرت القبيلة على الشغل لقائده وقائدة المراقبة في خدمة إجبارية من غير أجر .

حينئذ بعث رجال الناحية وقدأ يرفع شكائهم المراجع العليا بالرباط ، وفي يونيو سنة ١٩٤٧ استدعت المراقبة مجلس الجماعة بقصد المذاكرة في الموضوع وبعد انتظار طويل من هؤلاء المدعويين وجدوا أنفسهم أمام مجلس من الضباط الفرنسيين من بينهم السكولونيل دارسيمول حاكم دائرة خنيفرة ، وقد استدعت المراقبة أيضا شيوخ القبيلة الأربعة ولجنة بناء المسجد والمدرسة فوجه إليهم أحد الضباط كلاما معناه أنه وصله إذن في بناء المسجد ، ولكن الجماعة أجابته بأن مسألة المسجد لم تعد تهمها الآن ، وإنما يهملها ذهاب القائد الذي لا ترغب في وجوده ما دام لم يصادق عليه الملك ، ولم يكن من ذوي الكفاءة والمروءة ، ثم أعربت بتفصيل عن الاستياء الحاصل في الناحية من السياسة التي اتبعتها معهم إدارة الحماية ، فطلب الضباط الفرنسيون من المدعويين اختيار خمسة نواب عن كل شياخة للمفاوضة معهم في هذا الشأن ، فعين ممثلون أعربوا بأغليبتهم الساحقة عن معارضتهم في تعيين القائد ، فعرضت عليهم الإدارة قبول جاوش المراقبة مكان القائد المذكور حتى يتخذ الحل النهائي ، فأجاب الممثلون بأنهم لا يريدون تغيير جاوش بمثله ، وحينئذ أمر بافتراق الاجتماع .

ولما خرج المثلون من المراقبة اتجهوا نحو الجمهور الذي كان محتشداً أمام الإدارة للتضامن مع مندوبيه ، وبينما هم يتحدثون في الموضوع إذ وصلت فرقة « قوم آيت إسحق وطابور القصبية للانضمام للقوم المحليين » ، وقد اعتقلت السلطة خمسة من المثلين ووضعهم في سيارة نقالة ، فحاول الجمهور معاكسة السيارة والمطالبة باعتقالهم جميعاً مع ممثليهم ما داموا يعملون لغاية واحدة ، فأطلق

أعوان الإدارة النار على المتظاهرين الذين قتل منهم أربعة ، وجرح عشرة جروحاً خطيرة .

حينئذ أصدر الكولونيل الأمر « للقوم » بالدخول في المعركة ، ولكن « القوم » رفضوا تنفيذ الأمر وإطلاق النار على إخوانهم ، وقد استمرت المناوشات في الناحية بضعة أسابيع أسفرت عن عديد من القتلى والجرحى ، وتبين للجنرال أن فرق « القوم » التي كانت تطيعه في جبال إيطاليا غير مستعدة للمغامرة معه في محاربة إخوانهم ومقاومة الوطنية غير الحكيمة في نظر الجنرال جوان .

محاولة تفريق كلمة الشعب

وعمد الجنرال جوان إلى محاولة إحياء (الطرق الصوفية) التي قضت عليها حركة الإصلاح الديني أو كادت ، ف قرب إليه الشيخ عبد الحى الكتانى الذى كانت خيانتة الكبيرة لأمتة وبلاده ودينه وملكه من الأسباب الكبرى لفشل الدعوات الطرقية كلها ، وبما أن جلالة الملك كان أصدر ظهيراً يحرم فيه تأسيس طرق جديدة ، أو تجول بعض المشايخ القدماء بغير إذنه الخاص ، كما يعطى لجلالته الحق فى حل الطرق التى يثبت عليها التمشى ضد الدين ومصلحته وبما أن الإقامة العامة كانت قد مانعت فى المصادقة على هذا الظهير ولم تسمح بصدوره فى الجريدة الرسمية ، وإنما وزعه جلالته رأساً وكتب للقواد بأمرهم بالعمل بمقتضاه ، فقد أراد الجنرال أن يعاكس جلالته ، فاستقدم إليه الكتانى ومن على شاكلته وعرفهم رسمياً بأن الحماية لا تمنعهم من التجول أين يشاءون ، لينشروا الدعوة لطرقهم ، لأن فرنسا نصيرة لحرية الاعتقاد والتفكير ، وفعلاً ذهب هؤلاء المستخرون يتجولون من غير استئذان ملكى ، وكانوا يجدون من المراقبات الفرنسية كل تنشيط وتشجيع ، ولكن جلالته احتج رسمياً على تصرف المقيم العام بلهجة شديدة ، وتضامن الشعب مع ملكه فلم يخضع لإغراء

المراقبات ، بل قام بعدة مظاهرات تذكر منها على جهة المثال ما جرى للشيخ
الكتاني في قبيلة زمور التي كانت تعتبر إحدى المراكز الكبرى للطريقة
الكتانية ، جمعت المراقبة أشياع الطريقة القدماء ، وقدمت إليهم الكتاني
الذي وزع عليهم سبجاً جديدة مقابل ضريبة خاصة ، ثم افترقوا ونام الشيخ
في سرادقه الرسمي محاطاً بحرس المراقبة . وبعض أشياءها ، ولكن ما راعه
وقد استيقظ في الصباح إلا عشرات من الكلاب في أعناقهم السبح وهم ينبحون
وكانت تلك آخر جلقة لرحلته هذه التي رجع فيها مندحراً مهزوماً لفا ،
ثم فر لتونس والجزائر حيث لم تنتصر السلفية بعد انتصارها في المغرب الأقصى .
وريع الجنرال جوان من إجماع الأمة المغربية على مقاطعته والإعراض
عن سياسته ، وأخذت إدارة الشؤون الأهلية تدبر مكايدها ، وتوزع منشورات
ادعت أنها من حزب جديد يسمى بحزب الوحدة الإسلامية تحذر فيها الشعب
من (حزب الاستقلال) ومن السياسة التي يتبعها جلالة الملك نحو فرنسا ؛ تلك
السياسة التي تعد من قبيل نكران الجميل . ولقد كنت كتبت عن هذه المحاولة
مقالاً في جريدة (الكتلة) الغراء التي تصدر في القاهرة مثلت فيها عمل الإقامة
العامة بما يحكى عن حجام سابط الذي فقد الزبائن فأخذ يحجم كل يوم لأمه حتى
قتلها ، والحقيقة أنه لا يوجد هناك حزب للوحدة الإسلامية ولا غيرها ممن يقبلون
على هذه الخزعبلات أو يدعون للوحدة الفرنسية وأضرابها ، وقد تطورت أساليب
الشؤون الأهلية إلى أن أصدرت نشرات منتحلة تمس فيها الملك والأسرة المالكة ،
كما سنتحدث عنه فيما بعد .

ويظهر أن الإقامة العامة اقتنعت بأن محاربة التفرقة عن طريق السلفية
والرجعية الدينية لم يعد لها محل بعد انتصار روح السلفية وانتشارها في أنحاء
البلاد ، وبعد أن سقط المشايخ الأدعياء بنحياتهم سيقوطاً لا قيام بعده ؛ لأن الشعب
أدرك أن الوطنية المغربية هي التي تدافع عن الدين وتؤيده ، وأن هؤلاء المتشيعين
ليسوا من المتصوف ولا من الدين في شيء ، وإنما هم أداة مسخرة للمستعمر

يستمدون منه قوتهم التي يستعملونها في استغلال الشعب وابتزاز أمواله واستعباده الاستعباد الروحي والمادى ، ولو كان عندهم بصيص من إيمان لما وقفوا موقف المحاييد أو المنفذ للسياسة البربرية التي أقفلت المحاكم الشرعية وجاوات القضاء على الإسلام في قسم كبير من تراب المغرب ، ولهذا فقد اتخذت الإقامة منهجاً جديداً هو محاولة الاتصال ببعض الوطنيين المعتدلين وتشجيعهم على اتباع خطة جديدة في السياسة تتنافى مع ما سبق أن اتفقوا عليه مع (حزب الاستقلال) ، وسنحاول الإلمام ببعض ما وصل إليه المقيم في هذا الصدد دون أن نتعرض للأشخاص أو نفال من الهيئات .

معارضة الوحدة الفرنسية :

وعلى الرغم من كل المحاولات فقد وقف المغرب جميعه وقفة رجل واحد يعلن تضامنه التام في معارضة انخراط مراکش في الوحدة الفرنسية ، وقد صرح جلالة الملك في أجاديش الخاصة والعامة بأن مصير المملكة الشريفة هو مصير الأمم العربية الحرة ، وأن مستقبلها في دائرة الجامعة العربية وشعوبها ، وصرحت الأحزاب المغربية كلها مؤكدة معارضتها الشديدة لكل ما من شأنه أن يمس بالسيادة المغربية ، والمصير الحر للمغرب كدولة عربية مستقلة في دائرة الجامعة العربية ، ولقد كان في تصريح الصدر الأعظم الحاج محمد المقرئ للصحافيين الفرنسيين أثناء زيارته لباريس في شهر يوليو سنة ١٩٤٧ الحجة القاطعة على أنه لا يوجد في مراکش أحد يفكر في قبول الوحدة الفرنسية ؛ لأن المقرئ معروف من طرف الفرنسيين كصديق حميم ، وكأحد صنّاع الحماية الأولين ، والذي تحمل مسؤولية كل ما أقرته الحماية من نظام وتشريع خلال ٣٥ عاماً ، ولقد أجاب المقرئ الصحافيين الذين سألوه عن رأيه في الاتحاد الفرنسي : (ما هو هذا الاتحاد الفرنسي الذي يتحدث الكثيرون عنه دون أن يعرفوه ؟ رأيي أنه من المستحيل أن تشترك فيه مراکش لأنها دولة متميزة ذات كيان خاص ومقومات شخصية

ولذلك فليس من الممكن مطلقاً أن تنضم إلى مثل هذا الاتحاد الغامض) . ومما
قاله المقرئ : (إنني لا أذكر — وقد توليت الوزارة طوال عهد الحماية الفرنسية
في المغرب — أنه قامت أزمة بين المراكشيين والفرنسيين ، بلغت مبلغ
الأزمة الحالية) .

وهكذا سجل الجنرال جوان فشل الدبلوماسية العسكرية الفرنسية في محاولة
إقناع الشعب المغربي بالانضمام للإتحاد الفرنسي .

معارضة إصلاحات الجنرال جوان

وأخيراً وبعد أن ملأ الجنرال جوان الدنيا خطباً وكلاماً ، وأشبع البلاد تهديداً وإيعاداً قدم لجلالة السلطان مشروع الحكومة الجديدة ، أو ما سماه بإصلاح (المخزن) ، وقد استمرت المذاكرات والمراجعات بين الإقامة والقصر زمناً غير قصير انتهت بتوقيع جلالة سيدي محمد لثلاثة مراسيم تتضمن تجديد نظام الحكومة ، وإدماج تعديلات في أعمال الإدارة المحلية العليا ، وتعيين خمسة مندوبين لرئيس الوزارة بدرجة وكلاء وزارات للإشراف على أهم الإدارات أي المالية والزراعة والتجارة والأشغال العامة والإنتاج الصناعي والمناجم والبريد والتلفونات والتليفونات والشئون الاجتماعية والصحة العمومية ، وإنشاء منصب قضائي ليقوم يبحث النصوص الخاصة بالقوانين واللوائح قبل عرضها على جلالة السلطان للموافقة عليها .

وينص هذا النظام على عقد مجلس للوزراء برئاسة جلالة الملك كلما رأى جلالته ضرورة ذلك ، بينما يجتمع أعضاء الوزارة بالمديرين الفرنسيين مرة في كل شهر تحت رئاسة رئيس مجلس الوزراء لبحث المسائل ذات الأهمية العامة .

وقال مراسل الاسيوشيتد برس : إن هذا القرار هو أول الإصلاحات الهامة التي ستحدث في المستقبل ، وإن الوزارة ستشمل عشرة من المراكشيين وعشرة من الفرنسيين ، وإن فرنسا ستحتفظ بمسؤولية الشئون الخارجية والدفاع ، وقال متحدث بلسان الخارجية الفرنسية : إنه لا يضمن أن برلمانا سيؤسس في المغرب الأفصى عاجلاً ، ولكن ذلك قد يحدث يوماً ما وإن فرنسا تريد أن تحول مراكش إلى دولة ديمقراطية حديثة ، وأن تزيد من مسؤولية المراكشيين وسلطتهم .

وقد أذاعت وكالات الأنباء الفرنسية والأجنبية هذا الخبر ، وعلفت عليه

صحف فونسا بما يصوره إصلاحاً حقيقياً يتدرج بالمغرب نحو حكم ذاتي سريع ،
ولذلك تعجلت وضع المسألة عند نصابها فأدليت للصحف العربية ووكالات الأنباء
بالتصريح الآتي بعد يوم واحد من صدور المراسيم المذكورة :

« في الوقت الذي تموج فيه مراکش بالجنود المتعددة ، وفي الوقت يعزل فيه
القواد ويعتقل العاملون في مختلف الجهات ، وتطلق النار على سكان القبائل
المحتجة — يكثر الجنرال جوان من التحدث عن تشريك الأهالي في الحكم ،
وعن الاتجاه الديمقراطي الذي يجب أن تسير فيه سياسة الحماية الفرنسية
في مراکش ، والسكى يثبت إخلاصه في هذا التشريك يستصدر أمراً بتعيين
بعض الشبان من قداماء الموظفين في مصالح كانت ولا زالت من اختصاص الصدر
الأعظم يعمل فيها بمعاونة كتابه العديدين ، أي إن كل ما هنالك هو إطلاق اسم
المدوب أو نائب الصدر الأعظم في هذه المصالح الجديدة على هؤلاء الشبان .

والذين يدركون حقيقة الإدارة المراكشية يعرفون أن المصالح الإدارية
كلها تابعة للإقامة العامة ، وأن جميع الشؤون تدرس وتحضر بواسطة الرؤساء
والمديرين الفرنسيين ، ثم ترسل إلى الإدارة المراكشية حيث تترجم المشروعات
وتعرض على كاتب الصدر المختص ، وهذا ما لم يتغير إلى الآن .

والمعروف أيضاً أن جميع الملفات والوثائق الإدارية ليست في دار (الخزن) ،
ولكن في الإقامة العامة ، وفي الإدارة الشريفة التي يرأسها فرنسي ، وتعتبر
في نظام الحماية صلة الوصل بين المقيم العام والخزن ، فليس في تعيين خمسة موظفين
في مناصب جديدة غير ذر الرماد في العيون ، خصوصاً وأن مراسل الأسوشييتد برس
قال إن هذه مقدمة لتكوين حكومة فرنسية عربية تتألف من عشرة من المراكشيين
وعشرة من الفرنسيين ، وهذا ما أعلن (حزب الاستقلال) رفضه مراراً نظراً
لأنه لا يتناقى فقط مع السيادة المراكشية بل حتى مع نظام الحماية الذي يعترف
لمراكش بشخصيتها وكيانها الخاص .

ومن المهم أن نذكر أن هذا المشروع وما يلحقه من تأليف وزارة مشتركة

قد سبق أن عرضه علينا مسيو لايون المقيم العام السابق وأعلننا رفضنا له في ذلك الحين ؛ لأنه في الحقيقة شكل من أشكال الحكم المباشر الذي تسير عليه السياسة الاستعمارية في مراكش ، وما برح حزب الاستقلال متمسكاً بموقفه ، ويعتبر أن الاتجاه الجديد إنما هو خطوة في تنفيذ ما يسميه الجنرال جوان بالإصلاح الديمقراطي ، وهو تكوين مجلس شورى مشترك نصفه من المراكشيين ونصفه من الفرنسيين ، ومجالس بلدية وإقليمية كذلك ، وقد صرحت للمقيم السابق بمحضر أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب وكتب الحماية العام بأننا لا نقبل أبداً أن يصبح للبحالية الفرنسية أى حق في الإدارة ولا في الاستشارة ؛ لأنهم أجانب في بلادنا ولا يمكن أن نسمح لهم بأى حق من حقوق المواطن المراكشى ما داموا متمسكين بجنسيتهم الفرنسية .

فسياسة المقيم الجديد تريد أن تحتصب البقية الباقية من مظاهر وجودنا كأمة ذات سلطان ، وشعب ذى سيادة ، ولذلك فلا يمكن أن تحظى منا بغير المعارضة والمقاومة الدائمتين ، أما التلويح لنا بالديمقراطية ، فلن يخذعنا نحن ولا أي مخلص من أفراد الشعب المراكشى عن الحقائق الملموسة .

فحزب الاستقلال لا يقبل أي حل لا يقوم على أساس الاعتراف بالاستقلال الكامل وتحرير الأمة من الحجر الأجنبي .

وفي الوقت الذي أدليت فيه بهذا البيان في القاهرة كانت اللجنة التنفيذية للحزب توزع بياناً في نفس المعنى ختمته بقولها : (ومجمل القول أن كل عمل ينبجز في دائرة الحماية لن يحقق التطور المنشود ، وأن أول إصلاح حقيقي هو إلغاء الحماية وتأسيس حكومة مؤقتة تنظم انتخاباً حراً عاماً لمجلس وطني يضع دستوراً للبلاد) .

وقد استدعت اللجنة التنفيذية بعد ذلك مجلس الحزب الأعلى فانهقد بالرباط في دورة استثنائية ، وبعد دراسة الحالة السياسية الحاضرة والاطلاع على البلاغ الذي أذاعته بواسطة الصحف وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٥ يوليو

سنة ١٩٤٧ وعلى خطب وتصريحات المقيم العام الجنرال جوان بمجلس شورى الحكومة ، وبمختلف المدن المغربية تأكد لديه أن الحكومة الفرنسية تريد أن تدع سياسة الحكم المباشر التي خرقت بها نظام الحماية منذ تأسيسه وأن تعطى صبعة قانونية ؛ فإذا كانت الظواهر التي صدرت في الجريدة الرسمية بتاريخ ٤ يوليو تنص على مجرد تغييرات بسيطة في نظام الخزن ، وعلى تعيين مندوبين تقتصر مهمتهم على الربط ، ولا سلطة لهم ولا نفوذ ، ولا تعطى للاجتماع الذى ينعقد شهرياً بين الوزراء والمديرين الفرنسيين صيغة مجلس وزارى ، فإن بلاغ وزارة الخارجية يعتبر هذه الهيئة مجلساً وزارياً نصف أعضائه مغاربة ، والنصف الآخر فرنسيون ، ولا يشك أحد فى أن الفرنسيين كانوا وسيدقون داخل هذه الهيئة الجديدة أصحاب الحل والعقد .

كما تبين للمجلس الأعلى أن ما ترمى إليه الحكومة الفرنسية وإقامتها العامة بالرباط هو التدرج بالمغرب نحو الاتحاد الفرنسى لإلحاقه بفرنسا والقضاء على شخصيته والحيولة بينه وبين تحقيق مطالبه واسترجاع استقلاله .
لذلك قرر المجلس الأعلى للحزب .

١ — أن ينبه الرأى العام المغربى إلى أن الإصلاح الذى يحقق التطور المنشود لا يتيسر إلا على يد حكومة مغربية حرة تتمتع برضى الملك وثقته ، وتستمد قوتها من الشعب بواسطة مجلس يمثله حق التمثيل ، وأن يوجه النظر إلى ما فى السياسة الفرنسية الحالية من مناورات وتضليل يقصد به صد المغرب عن السير فى الطريق الرشيدة التى سنها صاحب الجلالة لشعبه الوفى فى خطبه وتصريحاته فى كل مناسبة ، ولا يخفى أن الانخداع بهذه السياسة يعتبر بمثابة انتحار وقضاء مبرم على وجودنا كأمة .

٢ — كما استنكر المجلس ما تسير عليه الإدارة الفرنسية من خنق للحريات العامة وعدم الاعتراف بالحقوق النقابية للعمالة المغربية والتضييق بهم وتشديد الرقابة على الصحف المغربية ، ووضع عمرا قيل جديدة للتجول والسفر داخل

المغرب وخارجه ، والتحريض المستمر بإظهار القوة في كل مناسبة ، واستفزاز
العواطف بتصريحات عنيفة لا موجب لها إزاء شعب أعزل يدافع عن حقه
في الحياة بالطرق المشروعة .

٣ — كما قرر المجلس أن يحتج الحزب بشدة على سلوك الحكومة الفرنسية
سياسة تتجاهل إرادة الشعب المغربي ومطامحه ، ولا تسير التطور العالمى ، ولا
تحترم المواثيق الدولية التى شاركت فرنسا فى وضعها والتزمت بتطبيقها ، ويعتبر
أن تلك السياسة التى تناقض وضعية المغرب الدولية تخالف حتى نظام الحماية
المتلاشى الذى تدعى الحكومة الفرنسية التثبيت به ، مع أنه لا يسمح لهذه
الحكومة أن تسعى — بدعوى إدخال إصلاحات على المغرب — فى أسباب
القضاء على جوهر السيادة المغربية وكيان الدولة الشريفة بعد أن التزمت باحترامها
وقد احتج المجلس الأعلى على ما فى تصريحات ممثل الحكومة الفرنسية
بالمغرب من مس بكرامة جلالة الملك المحبوب واحتقار الشعب المغربى .

وأعلن المجلس الأعلى باسم الحزب بهذه المناسبة أمام رأى العام الدولى
أن المغرب قطر عربى إسلامى ، صمم عزمه الأكيد على نيل كامل حقوقه
واستقلاله واسترجاع مكانته بين الدول .

* * *

ومن جهة أخرى فإن تصريح وزير الخارجية الفرنسية ، وحديث رئيس
وزارة فرنسا أحدثا فى رأى العام المغربى قلقاً كبيراً ؛ إذ أصبح — وفق
ما يقتضيه كلام الوزيرين الفرنسيين — المديرون الفرنسيون فى صفوف وزراء
الحكومة المغربية ، لذلك توجه وفد من ممثلى الصحف الوطنية للقصر العاصر
وقدموا الكاتب مولانا الخاوص يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٤٧ الرسالة الآتية طالبين
منه رفعها لجلالة الملك :

(بعد ما أذيت ظهائر ٢١ يونيو سنة ١٩٤٧ المتعلقة بتعديل الخزن
الشريف نشر وزير الخارجية الفرنسية بلاغاً فى الموضوع بتاريخ ٥ يوليو سنة

١٩٤٧ ، وكذلك رئيس الحكومة الفرنسية ميسيو راماديه أدلى بتصريح يتعلق بالتنظيم الجديد ، وكل من البلاغ والتصريح لا يتفق مع مقتضيات الظواهر المذكورة في نصوصها الرسمية ؛ إذ تقضى هذه النصوص التشريعية بأن المندوبين هم ممثلون لسعادة الصدر الأعظم ، كما أنه لا يفهم منها أبداً أن المديرين الفرنسيين ارتفعوا لمراتب الوزراء ، بينما يقضى بلاغ الخارجية الفرنسية وتصريحات ميسيو راماديه على حسب ما نشرته الصحف أن المديرين يعتبرون وزراء حقيقيين ، وأما المندوبون فهم مساعدون لهم .

وبما أن هذا التأويل أحدث اهتماما كبيرا في الرأي العام المغربي ، وتأثيراً عظيماً في نفوس المغاربة ، فإننا نرجو من جلاتكم أن تتفضلوا بتوضيح الحقيقة حتى تهذا الخواطر وتطمئن الأفكار .

وللجواب على هذا الطلب أصدرت الكتابة الخاصة بجلالة الملك ، بلاغا مؤرخا في ٣١ من يوليو سنة ١٩٤٧ جاء فيه :

(في مثل هذه الأشياء لا ينبغي الاعتداد إلا بالنصوص التشريعية ، وعليه فإن منطوق ومفهوم الظواهر المتعلقة بالتمديد الحكومي كاملا الوضوح ، وقد اندهشنا نحن أيضا كما اندهش الرأي العام المغربي لشكل التأويل الفرنسي ، خصوصا ونحن نعلم أن الوضوح والتمسك بالمنطق من مميزات الفرنسيين .

والظواهر الثلاثة لا تترك مجالا لأي تأويل ، وأحسن تدقيق نعطيها هو تحليلها فنصوصها تقضى :

- ١ — بأنه قد زيد في عدد مندوبي وزيرنا الصدر الأعظم .
 - ٢ — بأننا نظمنا اجتماع وزرائنا تحت رئاسة جنابنا كلما رأينا ذلك ضروريا .
 - ٣ — بأننا نظمنا كذلك اجتماعا شهريا لوزرائنا بالمديرين الفنيين الفرنسيين لمصالحنا الشريفة تحت رئاسة وزيرنا الصدر الأعظم .
- وعليه فالمدبرون الفرنسيون بقوا كما كانوا في الماضي ، موظفين فنيين

لحكومتنا الشريفة ، ومن تحصيل الحاصل أن تؤكد كون المندوبين إنما هم ممثلون لوزيرنا الصدر الأعظم ، وليسوا بمعاونين للمديرين الفنيين .
فليطمئن شعبنا المخلص وليظل هادئاً ؛ فنحن متيقظون بعون الله في حراسة مصالحه ، ولن نجد راحة إلا في اليوم الذي يحل فيه شعبنا المسكان اللائق به بين الأمم ، والله الهادي إلى سواء السبيل .

مصطاف افران في ١٢ رمضان سنة ١٣٦٦ الموافق ٣١ يوليو سنة ١٩٤٧
وهكذا وضع صاحب الجلالة حداً للنماورات التي أرادت الديبلوماسية العسكرية الفرنسية أن تجربها. البلاد نحو الغاية التي فشل فيها مبيو لابون من قبل ، وهي تكوين حكومة مشتركة ، مع أن الأمر لا يزيد على إحداث مناصب جديدة ، وتجديد للاجتماع الذي كان ألغى لمجلس الوزراء أمام جلالة الملك ، واجتماع الوزراء بالمديرين الفنيين للاستشارة بأرائهم فيما يعرض داخل الشهر من مشروعات .

على أن هذا الإصلاح البسيط الهزيل نفسه ظل حبراً على ورق ؛ فلم يشترك هؤلاء المندوبون في أي عمل حقيقي ، بل ظلوا كما كانوا من قبل — وكما تنبأ به بلاغ حزب الاستقلال — كميات مهمة ، وظلت السلطة كلها في يد الولاة الفرنسيين يصرفونها كيف يشاءون . ولقد شهد بهذا واحد من هؤلاء المندوبين هو الأستاذ الكبير السيد عبد السلام القاسمي نائب الصدر الأعظم في المعارف العمومية ؛ فقد صرح لمراسل الفيغارو بما يأتي : إنه لا قيمة للمنصب الذي أشغله الآن ؛ فقد صدرت المراسيم الجديدة بشأن الإصلاح الوزاري ، ولكن لم يتخذ بمقتضاها أي إجراء ، فعلياً أن ننتظر ما سوف يحدث في المستقبل .

ونقول نحن بعد أن مضت سنة كاملة على هذا الإصلاح المزعوم إن (دار لقمان) ما تزال على حالها ، وإن الحكومة المغربية ما تزال عبارة عن هيئة لا اعتراف لقراراتها ولا نفوذ لرجائها ، فإن المدارس التي تأذن مندوبية المعارف بفتحها وتعين لها الأساتذة الأكفاء تكون محل تدابير زجرية تؤدي إلى إقفالها

من طرف المراقبة الفرنسية ، والموظفون الذين تعزلهم الصدارة العظمى تعود الإقامة العامة فتوليهم بالرغم عنها ، ومع ذلك يزعمون أن الجنرال جوان حل بالمغرب ليجدد الحكومة الشريفة ويسير بها نحو تطور عصري يجعلها من الحكومات الديمقراطية الكبرى .

أما الإصلاح الثاني الذي عرضه الجنرال جوان لمصادقة جلالة الملك فهو تكوين مجلس شورى مختلط ، نصفه من المغاربة ونصفه من الفرنسيين ، مع إعطاء الفرنسيين حق الانتخاب الحر المباشر ، وإعطاء المغاربة حق الانتخاب من درجتين .

ومن المعلوم أن ما يسمونه بمجلس شورى الحكومة لم تصادق على تأسيسه الحكومة الشريفة قط ، وأنه كان يشتمل على ثلاثة أقسام : قسم فرنسي يتركب من مندوبي المصالح العامة ومندوبي الغرف التجارية والفلاحية والصناعية الفرنسية ، وقسم ثالث انتخابي تختاره الجالية الفرنسية ، وقسم مغربي وكان كله معيناً من طرف الحكومة ، فالمشروع الأخير يرمي إلى تكوين مجلس مشترك نصفه من المغاربة الذين يعينون من طرف الحكومة ومن طرف الغرف التجارية والمختلطة ، ونصف من الفرنسيين يعينون بانتخاب مباشر من طرف السكان الفرنسيين بالمغرب الأقصى ، وهذا هو المشروع الذي سبق أن رفضناه للمقيم العام لابون ، كما سبق أن رفض المصادقة عليه مولانا أيده الله ، فلم يكن من المعقول أن ينجح الجنرال جوان فيما فشل فيه من قبله ، ولذلك فإن سيدنا نصره الله رفض إعطاء الفرنسيين حق الانتخاب ، وطالب بأن يعطى هذا الحق للمغاربة ، كما رفض المصادقة على مجلس مختلط يجتمع منفرداً أو مجتمعاً ؛ لأنه لا محل لتدخل الجالية الفرنسية في شئون المغرب الداخلية .

وقد أراءت الأوساط الفرنسية استغلال معارضة جلالتهم لمشروع الإقامة العامة كي تنهمر بعدم رغبة جلالتهم في السير بالبلاذ نحو الاتجاه الديمقراطي ،

فأذاعت الصحف الفرنسية أن جلالاته يعارض في إعطاء المغاربة حق الانتخاب ، وإزاء ذلك أذاعت الكتابة الخاصة لجلالاته البلاغ الآتى :

(إن جلالة الملك اندهش كثيراً حينما قرأ في صحيفة (لا فيجيى ماروكان) الصادرة يوم ٢٤ سبتمبر التعليق الذى علق به هذه الجريدة على بلاغ الإقامة العامة ، فقد صرح المعلق بأن جلالة الملك يعارض في إعطاء حق الانتخاب للمغاربة ، وذلك ما يخالف الحقيقة . إن جلالة الملك بعيد عن أن يرفض حق التصويت لرعيته المخلصة ، بل إن جلالاته ما فتىء يطالب بإعطاء شعبه هذا الحق ، ولكن فى الدائرة التى تضمن كامل المساواة بينهم .

وجلالاته يعلق أهمية كبيرة على أن تكون درجة الانتخاب عند المغاربة بمائلة بكل معانى الكلمة للانتخابات التى تقع عند الشعوب الحرة) .

وإذن فجلالاته إنما يعارض فى أن يبقى المغاربة غير متمتعين بالانتخاب فى كامل درجاته ، والإقامة العامة هى التى تأبى أن يحصل المغاربة على هذا الحق الذى يجعلهم يسيطرون بأنفسهم على مراقبة أعمال الدولة وشؤونها .

وقد رفضت مصلحة الرقابة التابعة للإقامة العامة أن تترك البلاغ للملكى السابق ينشر أو يذاع ، فتولى مكتب الاستعلامات والدعاية التابع لحزب الاستقلال بباريس إذاعة البلاغ الشريف وتوزيعه على سائر الوكالات الأجنبية .

وكل ما وقع بعد هذا الصراع أن مشروع الإقامة العامة قد طوي أو أرجىء على الأقل ، بينما صدر ظهير شريف بتنظيم غرف مغربية تجارية وصناعية وفلاحية مستقلة عن الغرف الفرنسية يكون أعضاؤها منتخبين .

وقد حملت السلطات الفرنسية بعد صدور هذا الظهير على (حزب الاستقلال) وسلطت عليه الإذاعة الرباطية التى هى تحت الرقابة الفرنسية ، ولكن ذلك لم يثن الحزب عن طريقه ، وكان موقفه حكيماً جداً وذكياً جداً ، فقد أعرض عن الاعتداد بكل إصلاح للمقيمين ، وأبى أن يدخل رسمياً فى انتخابات الغرف المغربية الجديدة ، ولكنه سمح لأنصاره بأن يرشحوا أنفسهم على مبادئه ،

وعلى الرغم من أن الإدارة الفرنسية حرمت بتدخلها من حق الانتخاب أغلبية التجار والصناع والفلاحين واستعملت وسائل الضغط والإغراء وسائر أنواع الحيل والتدليس لإبعاد من لا يتفق وأنظارها ، فإن ثمانية وتسعين في المائة من المصوتين أعطوا صوتهم للمرشحين على مبادئ الحزب وعقيدته ، وهكذا اندهل الفرنسيون من تأييد الأمة كلها لهذا الحزب العتيق .

ولقد بدأت الغرف المغربية الجديدة نشاطها بالمطالبة برفع الحجز التجارى وحرية الإراد والإصدار ، وافتتحت مكاتبها فى كل الجهات ، وشجعت المنتخبين الأهالى بتكوين المعارض ، وكان موقف ممثليها فيما يسميه الفرنسيون بمجلس شورى الحكومة موقفا مشرقا أعرب عن قيمة النخبة من أنصار الاستقلال ورجاله الذين يعرفون كيف يواجهون المسائل ويعالجون المشاكل ، وقد كانت التقارير التى قدمها الأستاذ محمد الزغارى وأحمد اليزيدى ومحمد العراقى وعمر السبتي ومحمد الاغزاوى وغيرهم مثالا يحتذى فى الدقة وحسن التقدير للأشياء وقد صرح الملاحظون بأن ممثلينا لم يكونوا يهتمون بنقد الجزئيات أو اقتراحها ، وإنما كانوا يهتمون بتقعيد قواعد ومبادئ الإدارة المغربية وسياساتها المالية والاقتصادية والثقافية تختلف كامل الاختلاف مع قواعد السياسة الأهلية التى تتبعها الحماية الفرنسية .

ولقد أخبرنى مندوب الحزب المحلى بفرنسا الأستاذ عبد الرحيم بن أبى عبيد أن صديقنا المسيو دويريتى بلغه رسميا تنويه رئيس الجمهورية الفرنسية ، وإعجابه بالمقررين المغاربة وتهنئته لحزب الاستقلال ورجاله ، ومن المعلوم أن رئيس الجمهورية الفرنسية المسيو فانسان أوريول من رجال فرنسا الأحرار الذين يقدرون الجهود الإنسانية قدرها ، ولذلك فإنا لا نرى فى تهنئته إلا دليلا على جانبية المدلل واحترامها فى نفسه .

* * *

ومن الإصلاحات التى عرضها الجنرال جوان على جلالة الملك ، تنظيم

المجالس البلدية المغربية على أساس البلديات المختلطة ، وقد أمر سيدنا بتشكيل لجنة مغربية لدراسة المشروع ، وقد علمنا من بعض الجهات المطلعة أن هذه اللجنة رفضت مبدأ الاختلاط بل حتى مبدأ إعطاء الفرنسيين حق تأسيس مجالس بلدية بمراكش ، أو الانخراط بصفة ما في المجالس البلدية المغربية ، كما أنها وضعت الأسس الصالحة للبلديات المغربية على غرار البلديات ومجالسها في الأمم الديمقراطية .

وأما فكرة اللامركزية الإدارية التي أرادها المسيو لابلون وأشاد بها الجنرال جوان في خطبه ، والتي كتبنا في معارضتها عدة مقالات في الصحف العربية بمصر ، ورأينا فيها شكل إقطاعية جديدة يريد ممثل فرنسا تدشينها ، فيظهر أنها دخلت في خبر كان ؛ إذ أصبحت تصريحات الجنرال حولها تضعف مرة بعد أخرى .

والخلاصة أن الجزئيات التي تعرض اليوم من طرف الإقامة العامة لا تواجهها الحكومة الشريفة ولجانها الفنية ، ولا ينظر إليها الشعب المغربي ورجال حركته إلا من جهة صلتها بالتححرر القومي ، أي أن المقياس الذي تقاس به هو مقدار ما تؤديه للاستقلال المغربي من خدمة ، ومقدار ما تستخلصه من يد الأجنبي من حق ، ثم هي بعد ذلك شيء لا يرضى المغاربة ما دام لم يسبقه اعتراف باستقلال المغرب الأقصى وحرية أبنائه .

فشل الجنرال جوان أمام جلالة الملك

لم يفتأ الجنرال جوان منذ قدومه للمغرب ينذر في خطبه وتصريحاته بإهلاك الدنيا إذا لم يصل لتحقيق مشروعاته ، واسكن الشعب أثبت له تضامنه في مقاومة الطغيان ، وجلالة الملك استمر في معارضة ما لا يتفق ومصلحة البلاد من اقتراحاته ، وطبعي أن يزداد غضباً كلما ازداد فشلاً ، وأن يحاول استعمال القوة كلما لم يجد قبولاً ولا إذعائاً ، وقد هاجه ما رآه من التغاف الأمة حول جلالة الملك وولى عهده الكريم ، وراعه ما تلاقيه الأسرة الكريمة من استقبال الشعب وتمجيده كلما برزت للبيان ، وأغضبه ما يدوى به القضاء في كل المناسبات من هتاف للاستقلال ونداء للحرية ، ورأى في كل ذلك مساساً بكرامته وبكرامة الدولة الحامية ، وإن كان في الحقيقة لا يرى لأكثر من التعبير عن شعور الشعب وعواطف الجمهور ، ولقد عرض الجنرال على جلالة الملك توقيع ظهير أعدته الإقامة العامة يحظر على الشعب أن يهتف بالحرية والاستقلال أمام جلالة الملك أو في الحفلات التي يشرفها ولي العهد ، وكان هذا العرض بمناسبة عزم سيدنا عليّ تدشين مجموعة مدارس مدينة مراكش ، وافتتاح مجموعة مدارس محمد الخامس بالرباط ، وقد كان جواب صاحب الجلالة بالطبع الرفض البات للاقتراح ، والتأكيد لحق المراكشيين في أن يهتفوا بالحرية وينادوا بالاستقلال ، ولما حاول الجنرال جوان مراجعة جلالته في الموضوع تركه جلالته منفرداً في ردهة الاستقبال ، فاحتد المقيم العام وأمر بمنع ولي العهد من المشاركة في الحفلات العامة .

وكانت هذه المشادة قبل عيد العرش الماضي بأيام ، (أى في أوائل نوفمبر سنة ١٩٤٧) ، ولما حل عيد العرش ألقى مولانا أيده الله خطابه التقليدي فأكد

فيه تصريحاته السابقة بمدينة طنجة ، وكان من ضمن قراته ما يأتي : (ولم نعد
الخطوة التي اصطفيناها لأنفسنا في خدمة بلادنا ، والسعى وراء مصلحة شعبنا ،
والإخلاص لمبدأ الإسلام الديمقراطي ، وبذل كل مواهبنا حتى ينال رعايانا
المخلصون ما يحق لهم جميعاً من أن يكونوا أمة حرة تتمتع بكل حقوقها الشرعية
وتحظى كأمة عربية مسلمة في وحدتها وسيادتها بتربع مكانها الذي تستحقه
بين كل الدول الحرة الممتعة بكل ما يجب لها من حقوق) فاعتبر الجنرال جوان
هذه الفقرات ماسة بحقوق فرنسا في مراكش ، وهي في الحقيقة جواب
لتأكيدات الجنرال جوان في خطبه : أن مستقبل المغرب الأقصى هو في دائرة
الدول العربية ، فبعث المقيم العام لجلالة الملك رسالة احتجاج وتعريض أجابه
عنها جلالته بما هال الجنرال وأيقن معه أن سياسته الإرهابية لم تجد شيئاً

ولكن هذا الفشل المتوالى لم يمنع الجنرال جوان من الاستمرار في تنفيذ
خطته المبنية على التحدي ، وتناسى سلطات الملك الشرعية ، فأخذ يعين بعض
الحكام من غير رجوع لجلالته ، ثم أحدث مناصب سماها (خلفاء القمع) وهي
عبارة عن وكلاء لحكام المدن في كل من الدار البيضاء ومراكش وفاس والرباط
يعينون من بعض أذئاب الفرنسيين ، وبجانب كل واحد منهم ضابط فرنسي
للقيام بقمع الحركة الوطنية والتجسس على أفراد الشعب .

وبما أن إحداث مناصب في الإدارة المغربية لا يمكن أن يقع إلا بمقتضى
تشريع رسمي يقدمه رئيس الوزراء (الصدر الأعظم) بصفته وزيراً للداخلية ،
ويصادق عليه جلالة الملك ، وبما أن المقيم العام تجاوز حدود وظيفته حتى في
دائرة الحماية فقد أبت وزارة الداخلية الاعتراف بهذه المناصب ، وأبى جلالته
قبول الأمر الواقع ، فبعث رئيس الوزراء رسالة احتجاج واستنكار المقيم العام .
وحيث إن الإقامة العامة تجاهلت هذا الاحتجاج فقد بعث جلالته رسالة
شديدة الالهجة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يعتبرها المظالمون نقطاً دبلوماسياً
استعرض فيها جلالته جميع تصرفات الجنرال جوان التي لا تتفق حتى مع

مقتضيات الحماية ونصوصها ، وقد تعرض جلالته فيها لحق مرا كس في استقلالها وحق الشعب المراكشي في المطالبة به كسائر شعوب الدنيا .

وقد حاولت وزارة الخارجية الفرنسية أن تكتم نبأ اشتداد الأزمة بين القصر الملكي والإقامة العامة ، وعمدت إلى خلق جو الحديث عن التفاوض بين فرنسا ومراكش ، وإذاعة شؤون تتعلق بمسجد باريس والمستشفى المتصل به ، وإزاء ذلك فضح مكتب الدعاية والنشر لحزب الاستقلال بباريس خبر الأزمة والرسالة الملكية ، فأذاعته لأول مرة (باري برس) و (فران تيرور) ووكالة الأنباء الفرنسية ، ونقلته عنها سائر الصحف الفرنسية والبلجيكية والسويسرية والإنجليزية ، فاضطرت وزارة الخارجية الفرنسية للاعتراف بالرسالة ومحاولة التقليل من أهمية الحوادث .

وقد استطاع مراسل (باري برس) أن يأخذ من الجنرال جوان تصريحاً يعترف فيه بأنه « إزاء المظاهرات الشعبية التي يقوم بها الوطنيون المراكشيون هاتين الحرية والاستقلال ، وإزاء رفض الملك المصادقة على اقتراح بمنع هذه المظاهرات اضطر المقيم أن يمنع الملك والأمراء من الظهور في الحفلات حتى لا يجد الشعب سبيلاً لإظهار عواطفه العدائية نحو الحماية .

وقد اعتبرت وزارة الخارجية الفرنسية هذا التصريح توريطاً من المقيم العام لها في سياسة عدائية نحو المغرب الأقصى ؛ لأنه يعترف بارتكاب ما يعتبر تجرؤاً على مقام العرش وعاهله الكبير ، فكلفت المقيم العام بتكذيب الحادث ، وقد صدر التكذيب وتناقضه صحف فرنسا في شيء من الهزء والسخرية .

وبينا الحكومة الفرنسية تبحث في وسائل حل هذه الأزمة إذا بالإقامة العامة تواصل أساليبها العدائية نحو جلالته الملك ، ولكنها في هذه المرة تقنعت بمناع الخائف المهزوم فأخذت توزع منشورات ممضاة بحزب الله أو حزب الإخوان المسلمين تهاجم فيها الملك وأسرته وولي العهد والأميرة عائشة ، فثارت ثورة الجمهور وأخذ يهتف بسقوط الجنرال جوان والحماية الفرنسية ، وكادت القضية

تتطور إلى مناورات عسكرية لولا دعوة جلالة الملك الشعب إلى الهدوء .
وقد استطاع أحد كبار الموظفين بالحكومة المغربية أن يهتدي لمعرفة الخط
الذي كتبت به المنشورات حيث تبين له أنه خط شخص يسمى محمد فروره
— وهو موظف قديم بالإقامة العامة الفرنسية، وسبق أن كان كاتباً للماريشال ليوطي ،
وهو اليوم ملحق بالسكربتارية السياسية للمقيم العام — وقد عرض بمكتشف الخط
الأمر على المحكمة العليا المغربية ، فاستدعى رئيسها المتهم وتولى استنطاقه بنفسه
(لأن النيابة في يد الشرطة الفرنسية) ، وبعد أن أنكر المتهم عاد فاعترف بأنه
هو الذي تولى نسخ المنشورات ، كما اعترف بأن الذي كتب النص الأصلي
هو الضابط الفرنسي دوساز أحد موظفي الشؤون السياسية ، وقد اعترف فروره
بأن سمارة من الإقامة العامة كانت تتولى نقله ليلاً لإدارة الشؤون السياسية حيث
ينسخ المنشورات مقابل مبلغ مالى هام ، وبعد أن اعترف أمام رئيس المحكمة
العليا عرض أمام قاض شرعى وشاهدين رسميين فأكد اعترافه السابق وصرح
بأنه يدلى بذلك اختياراً ودون أن يكون عليه أى ضغط .

وبمجرد ما علم المستشار الفرنسي بهذه التصريحات التى تعتبر حجة على
الإقامة العامة تدخل فى الموضوع ، وطلب أن تحال القضية على المحكمة الابتدائية
بدعوى الرغبة فى أن تجرى القضية مجراها الطبيعى ، فأحيلت بناء على ذلك إلى
محكمة مدينة الرباط حيث أعيد استنطاق المتهم بحضور قاض جديد وشاهدين
رسميين والمندوب الحكومى الفرنسى ، فكرر المتهم نفس الاعترافات وسجل
كلامه وأمضاه ، كما أمضاه معه كل الحاضرين ومن ضمنهم المندوب الفرنسى .
وإزاء الحقيقة التى لم يجد المندوب الفرنسى عن إمضائها محيداً ثارت أعصابه
وأخذ يدافع عن المتهم بأنه مصاب بالجنون ، محاولاً بذلك إخراجه من السجن
الذى زجته فيه المحكمة المراكشية بدعوى عرضه على الأطباء ، ولكن رئيس
المحكمة العليا أمر بإقفال السجن واحتفظ بالمفتاح ، فذهب المندوب الفرنسى
وكسر باب السجن وأخرج للمتهم ، وعندما بلغ الخبر جلالة الملك بعث فى الحين

طبيبه الخاص ليتولى هو وطبيب المحكمة فحص المتهم ، وبعد فحصه شهد الطبيبان بتمتعه بكامل قواه العقلية فأعيد إلى السجن ، ثم ادعت الإقامة العامة أن أمره يجب أن يرجع للمحاكمة الفرنسية ، وأخيراً أطلقت سراحه بعد ما عزلت الكولونيل لوكونت السكرتير العام للشؤون السياسية الذي كان المدير الأول لحركة هذه المنشير، ولا يزال القصر متمسكا برأيه في الموضوع .

وأياً ما كانت النتيجة فإن الفشل الذي صحب سياسة الجنرال جوان في جميع مظاهرها لم يتقدم له مثيل في تاريخ الحماية الفرنسية بالمغرب .

فشل آخر للجنرال جوان

أشرنا سابقاً إلى المحاولات العديدة التي قام بها الجنرال جوان لبعث رؤوس الفتنة من رجال الطرق من أوكارهم ، وأوضحنا فشله في هذا الباب ، ثم عرجنا على بعض المنشورات التي كانت تذيعها السكريدية السياسية للحماية باسم (حزب الوحدة الإسلامية) الذي لا وجود له ، وقد كان ذلك بمثابة مراحل يبحث فيها الجنرال عن فئة من المغاربة تتعاون معه أو يمويه بالاتصال بها على الحكومة الفرنسية والرأى العام الأجنبي موهما أن هنالك قسما من المغاربة لا يوافق (حزب الاستقلال) على خطئه ، ولا يسير جلالة الملك في سياسته .

وقد كانت سياسة حزبنا هي عدم الاتصال بالجنرال برغم ما حاوله مع اللجنة التنفيذية صديقنا مسيو دو بيريتي ، وذلك لأن إخواننا يرفضون الاتصال من أصله ، ولكن لأن الجو الذي خلقتة سياسة الجنرال جوان ليس من شأنه أن يساعد على التواصل ، وأحرى التفاهم في أى موضوع يعود بالنفع على البلاد .

لذلك وجه الجنرال وجهته نحو بعض من ظن فيهم الاعتدال إن حقاً وإن باطلاً ، فاتصل في الصيف الماضى الكولونيل لوكونت (الذى تولى كبر المناشير الأثيمة وعزله الإقامة لذلك) بممثل المعتدلين ، وعلى مائدة الشاى جرت محادثة بين الفريقين أدت إلى مقابلة ثانية بمكتب الشؤون السياسية (هذه الإدارة التي قاطعها الوطنيون منذ حوادث مكناس عام ١٩٣٧) ، وكانت المقابلة الثانية تضم زعماء هذه الكتلة المعتدلة ، وانتهت المباحثات إلى تحديد المبادئ ، ويقول الجنرال في بعض تصريحاته بباريس إن القوم قدموا له مذكرة فطلب منهم أن يعرضوها أولاً على جلالة الملك لأنه هو الذى يمكنه أن يقول للجنرال أريد

كذبا وكذا ، فيعرضه على الحكومة الفرنسية ، وهي التي تتحمل مسؤولية القبول أو الرفض !

وقد ظلت هذه المذكرة سراً مكتوماً بنصها الرسمي إلى اليوم ، ولكن نشرت منها فقرات بالقاهرة لم تنشر بالمغرب ، ونشر بالمغرب ما لم ينشر بالقاهرة ولذلك ظلت لحد الساعة غيباً لا نستطيع الحكم عليه بإطلاق .

وقد قرر المجلس الأعلى للحزب عدم التعرض لهذه المذكرة ، ولا مقابلة الشتم التي يذيعها أصحابها في الحزب بالمثل ، ولكن متى نشر شيء منها يحكم الحزب بما يراه موافقاً للصالح العام .

والذي يستخلص مما نشرته صحيفة البلاغ المصرية الغراء هو أن الصورة التي وافق عليها (فيما يزعم الكاتب) المقيم العام وظفرت بتأييد الملك تتلخص في النقاط الآتية :

١ — استرجاع السيادة المغربية وتطبيقها تطبيقاً تاماً ، وتحقيق استقلال الوطن ضمن نطاق وحدته الترابية والسياسية وفي دائرة ملكية دستورية .

٢ — الاتجاه بالمغرب في مرحلة انتقالية تسمح له بأن ينظم شؤونه تنظيمًا حرًا وبأسرع الطرق نحو مستقبله ومصيره الحر ، أي نحو سيادته التامة واستقلاله المضمون بمعاهدة تحالف وصداقة تبرم طوعاً واختياراً .

... وينص المشروع على ضرورة تهيئة جوسالم من التوتر في مرحلة الانتقال يتيح المغاربة تقدماً حقيقياً في الميادين السياسية والمادية والمعنوية ليمتجعه المغرب بحزم وفي أقرب وقت ممكن نحو رشده السياسي وحرية تقرير مصيره ، ولتحقيق هذا الجو يؤخذ بالوسائل الآتية :

٩ — تعلن فرنسا رسمياً حق الشعب المغربي في تدبير شؤونه في أقرب ، وتعتبر مصالح المغاربة ذات أسبقية في بلادهم مع الصيانة التامة لسيادة البلاد واستقلالها الحقيقي .

٢ — تلغى جميع التدابير الجائرة والتشريعات الاستثنائية .

٣ — إصدار عفو عام على المغاربة الذين نالهم اضطهادات سياسية في الماضي ويكون النظام الأساسي في مرحلة الانتقال على الوجه الآتي :

١ — تتألف حكومة مغربية ذات صفة مؤقتة ومسؤولية مقررة وتنصرف حر ، وتستمد سلطتها من ثقة الشعب وتأييد الملك لتضطلع بقيادة البلاد عن طريق الدستور نحو مصيره الجديد كوطن حر مستقل مع العناية بإصلاح الكيان الاجتماعي وتنظيم التعليم وتعميم نظام التعاون العصري بين العمال والفلاحين ، كما تعنى بإعداد الرجال الفنيين المغاربة للاضطلاع بمرافق البلاد العليا في المستقبل .

٢ — يلغى نظام الحماية المفروض على البلاد في مارس سنة ١٩١٢ ويستعاض عنه باتفاق مؤقت محدود الأجل على ما روى البلاغ ، وإلى أمد غير محدود على ما رواه مراسل الأيسيرفر ، تبرم بعده معاهدة بين فرنسا والمغرب ، ويمكن إبرام تلك المعاهدة إلى أن تستوفي الشروط السابقة بإعداد وتنصيب الهيئات الشرعية المشرفة على تدبير الشؤون العامة للأمة (كذا) .

ويشير المشروع إلى أن الاتفاق المؤقت المشار إليه في الفقرة السابقة يجب أن يحتوي على بنود تكفل تنسيق العلاقات الفرنسية المغربية ريثما يتم إبرام المعاهدة المرتقبة .

٣ -- يعهد إلى مجلس وطني يمثل الرأي العام المغربي بوضع دستور يصبح في دائرة ملكية ديمقراطية القانون الأساسي للمغرب المتمتع بحريته واستقلاله ، ويتولى الدستور المغربي الجديد تنظيم السلطات وفصل بعضها عن بعض وتحقيق المساواة بين المغاربة والحريات .

٤ — يلغى نظام المناطق العسكرية المعروفة بالمناطق غير الآمنة .

٥ — تنظيم الجيش الوطني والشرطة المغربية على أساس استقلالهما .

ذلك هو ما نشر عن المشروع الذي قدمه المعتدلون للجنرال جوان . والذي بلغنا من جهات متعددة أنه يشتمل على أشياء أقبح مما نشر ، خصوصاً في مقدمته

التي تعترف لفرنسا بمهمتها التمدينية ، وبأن المغرب لم يصل إلى الدرجة التي تخوله حق الاستقلال الناجز .

وقد تولت الدعاية الفرنسية الترويج لهذا المشروع في القاهرة في الوقت الذي رفع فيه سيدنا نصره الله رسالة الشكوى بالجنرال لفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية وفي الوقت الذي أسفرت فيه انتخابات الغرف المغربية عن إعطاء ثمانية وتسعين في المائة من المصوتين أصواتهم للمترشحين على مبادئ حزب الاستقلال ، فاضطررنا لوضع الشيء في نصابه ، وكتبنا عدة مقالات يتخلص معناها فيما يحتوي عليه هذا التصريح الذي أدليت به لمراسل مكتب المغرب العربي بالقاهرة وأذاعته نشرته الخاصة .

« إن ما تلوح به الدبلوماسية الفرنسية من عزمها على إعلان استقلال جراكش وسائر أقطار المغرب العربي إنما هو من باب ذر الرماد في العيون ، ولا يعقل أن تكون فرنسا في الوقت الذي تعطل المجلس الكبير بتونس لمجرد احتجاج يرجع لمساهية الموظفين ، وتقرض على الصحافة المراكشية هذه الرقابة الخائفة ، وتقوم في سائر المغرب العربي بالاعتقالات المتعددة لأسباب بسيطة عازمة على شيء غير الاضطهاد وخنق الحريات .

أما المشروع الذي يقال إنه نتج عن مفاوضات جرت بين الجنرال جوان وبعض الوطنيين المراكشيين فإنه لم يعلن إلى الآن بصفة رسمية ، كما لم يعلن أجد من هؤلاء الوطنيين أنه راض عما نشرته عنه بعض الصحف ، وقد قضينا السنة الماضية كلها في مداولات مع الإقامة العامة انتهينا منها إلى الاقتناع بأن المشروعات الفرنسية لا ترمى أبداً للاستقلال الذي ننشده ، وإنما تريد الاستعاضة عن الحماية بما هو أعمق منها في الاستعمار وفقد الذاتية . وقد تعودنا من الفرنسيين أن يسموا الأشياء بغير أسمائها ، وذلك ما جعلني أنتقل فجأة من باريس لمصر حيث دخلت بذلك حركة الحزب في عهد المقاومة التي لا تعرف هوادة ولا تليخل في مفاوضات قبل إعلان الاستقلال .

ويدعى المرجون لهذا المشروع أنه اتفق عليه بين الجنرال جوان و جلالة الملك ، واقصد سار الجنرال جوان على نفس السياسة التي أتبعها الميسو لابون سلفه على ما بينهما من فرق ، وكان أسلوب الميسو لابون أن يعلن في فرنسا وفي مختلف الجهات أنه على كامل الاتفاق مع جلالة الملك ، وهو يقصد من ذلك إقتناع الرأي العام الفرنسى والعالمى بنجاحه في مهمته وكان من جملة أعمال الوفد الأول لحزب الاستقلال في فرنسا فضح الحقيقة وإظهار مدى الخلف الموجد بين العرش ودار الإقامة ، الأمر الذى أدى لإقالة الميسو لابون ، ومن الطبعى أن الجنرال جوان لا يمكن أن يدعى موافقة ملك البلاد على ما يقوم به من اضطهاد ، فكان لازماً أن يخلق لذلك جواً جديداً يتصل فيه ببعض الوطنيين ، ثم يدعى موافقة جلالته على نتائج اتصالاته ، والذى نعلمه بصفة أكيدة هو أن الخلف على أشده بين جلالة الملك وبين الجنرال جوان ، حتى إن جلالته اضطر إلى إرسال احتجاج قوى على تصرفات الجنرال جوان التى لا تمثل إلا الجور والطغيان .

أما رأينا في المشروع نفسه فإن ما نشر عنه في الصحف يكفى للحكم برفضه إذ أنه يخرج بالقضية المراكشية (فيما يسمونه بفترة الانتقال) من الوضعية الدولية إلى وضعية ثنائية تجعلنا في دائرة النفوذ الفرنسى شكلاً وموضوعاً ، ووجود نوع من الحكم الذاتى في هذه الفترة لا قيمة له مع استمرار الحجر على سيادتنا الخارجية ، ومع منح فرنسا المقام الأول فيما يرجع للشئون الداخية ، هذا علاوة على أنه لن يكون هناك ضمان لاستقلالنا بصفة دولية ؛ لأن الوقت وقت انتقال واقع برضى منا واتفاق بيننا وبين فرنسا ، ومعنى هذا أن الفرنسيين يريدون أن يتحرروا مما تفرضه عليهم وضعية مراكش الدولية ، فيخرجوا بالبلاد من حظيرة الاتفاقات الدولية إلى حظيرة العلاقات الإقليمية .

إن هناك نادرة قديمة ، ولكنها لم تبيل بعد ؛ فقد كان السفير جايار والوزير ابن غبريط يتفاوضان مع المولى عبد الحفيظ في شأن معاهدة الحماية ، ولما رأى :

جأيار إصرار جلالته على الرفض وتخوفه من الاحتلال قال له السفير الفرنسي :
« لتعلم جلالتم أن وجود الجيوش الفرنسية في المغرب لن يقع إلا لأمد موقت »
فابتسم المولى عبد الحفيظ وقال له : « إن الله سبحانه وتعالى خلق هذه الدنيا
كلها بصفة مؤقتة ، ومع ذلك فهي ما تزال قائمة » وقديماً قال بلزك إن المؤقت
عند الفرنسيين دائم أبدي !

والحقيقة بعد هذا هي أن بلادنا ما تزال تزرع تحت نير الاستعمار الفرنسي
والأسباني والدولي ، وأن الضغط الاستعماري فيها قد بلغ مداه في هذه الأيام ؛
فقد اعتقل بمناسبة عيد العرش مئات من الوطنيين الأحرار ، واشتدت الرقابة
على الصحف ، حتى أدت إلى احتجاج جريدة (رأى الشعب) لسان حال
(حزب الاستقلال) ، وتجراً الجنرال جوان على أن يصدر قرارات مقيمية
وينفذها دون أن يرجع إلى رئيس الدولة الأعلى ، وهو جلالة الملك ، كما تقضى
بذلك قواعد التشريع في مراکش ، وقد أوقفت السلطة كل الحكم المغربية
الذين امتثلوا أوامر ملكهم ، واضطهدت كل المدارس الحرة حتى أقفل بعضها
لا شيء غير أن تلامذتها لم ينتقلوا لتحية الجنرال جوان أثناء مروره بالمدينة .

وتعمل الإقامة العامة فوق هذا وذاك كل ما في جبهتها لبعث المشعوذين
وأدعياء الطرق من مرقدهم ، وهي لا ترمي بذلك ولا باتصالاتها ببعض الوطنيين
إلا لأن تحدث في الأمة صفوفاً متضاربة تستفيد منها كما استفادت أمداً طويلاً
مما أحدثته من مناورات في البلاد السورية .

ولذلك فإن خير الوسائل هو الاعتصام بالصبر في ميدان الكفاح والدعوة
للاتحاد الكامل ورفض كل ما من شأنه أن يمس بكرامة الحركة المغربية أو ينال
من قوة المقاومة ، وأخيراً فليس لنا الحق في ألا نكون عتلاء ، ونرضى بالاستقلال
الكامل الناجز بديلاً .

وبعد إذاعة هذا البيان على الصحف أذاع مكتب الحزب بباريس نبأ
الرسالة الملكية التي كتبتها الخارجية الفرنسية ، فتبين بها مدى الخلاف الجاري

بين مولانا المؤيد بالله وبين الجنرال جوان ، وتم في الوقت نفسه تأسيس (لجنة تحرير المغرب العربي) على أساس ألا مفاوضة قبل إعلان الاستقلال ، وقد كتب كثير من رجال الفكر المصري يحذرون المغاربة من الانخداع بالأساليب الاستعمارية ونشر صديقنا الأستاذ الكبير محمود محمود شاكر مقالا اضافيا في مجلة الرسالة الغراء بعنوان (لا تملوا) كله نصح وإرشاد في الموضوع .

ونحن لا نريد أن نتعرض للأشخاص ولا الأحزاب في موضوع شائك مثل هذا ، وإنما مهمتنا التاريخية تقضي علينا بأن لا تغفل هذا اللون من الصراخ الذي قام به الحزب وانتهى بفشل الجنرال جوان في محاولته تكوين قوة مقاومة لمبادئنا وخططنا ، ولذلك فإن نجد مندوحة عن أن نختتم هذا الفصل بنقل الرسالة التي وجهها المجلس الأعلى للحزب إلى سائر فروع الحزب في أوائل يناير سنة ١٩٤٨ لتوضيح ما في المشروع من نقص ، وهي وثيقة تاريخية تدل على مقدار تمسك حزبنا بمبادئه وكفاحه من أجلها :

« كنا كتبنا لكم بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧ بشأن مذكرة المعتدلين التي قدموها في ذلك التاريخ ونبهناكم :

١ — إلى ما بلغ علمنا عن مضمونها وفصولها .

٢ — إلى رأى الحزب فيها .

٣ — إلى موقف الحزب منها .

وكنا وعدناكم بأننا عند ما نتصل بتفاصيل أخرى عنها نخبركم بها .
والآن وقد نشرنا نتفها في صحف الشرق وفي جريدتهم نفسها ، وأقاموا حول ذلك دعاية واسعة النطاق وجب أن نعود للموضوع مرة ثانية بقصد التذكير والتنبيه .

فأما موقف الحزب منها فهو موقفه السابق الذي كان قرره المجلس الأعلى ، وهو عدم الدخول مع أصحابها في جدال صحافي ، وأن لا ندخل معهم في السباب والشتائم بحال ، ولكن عند ما ينشرون مذكرتهم يضطر الحزب إلى إعلان

موقفه منها رسمياً ، وحيث إن المذكرة لم تنشر لحد الآن فالحزب لا يزال عند قراره الأول ولا يرى موجباً لاتخاذ موقف ؛ لأن ما نشر إنما هو نتف أو منتخبات من هنا وهناك ، والحزب كما تعلمون من عادته عدم التسرع في الأحكام واتخاذ المواقف .

وأما ما بلغنا عن مضمون المذكرة فإن ما نشر الآن عنها يؤيد ذلك ويؤكد على خلاف قليل بين ما نشر وبين ما سمعناه ، وكلامنا الآن حول ما نشر عنها ، فإنه ولا شك أوضح ، وإن كان في المنشور منها اختلاف واضح بين ما جاء في جريدة الرأي العام وبين ما جاء في جريدة البلاغ المصرية ، وأما رأى الحزب فيها فما هو ذا بجانب كل فصل منشور من فصولها ، وملخص ذلك أنهم يقترحون :

١ — خلق جو سالم من التوتر بأن يعلن رسمياً حق الشعب المغربي في تدبير شؤونه بنفسه ، واعتبار مصالح المغاربة ذات أسبقية في بلادهم والصيانة التامة لسيادة البلاد واستقلالها الخ .

ورأينا في هذه النقطة هو أن إعلان حق الشعب المغربي في تدبير شؤونه الخ . ليس له كبير جدوى في تهيئة الجو وتدبير السياسة بالمغرب ، كما أنه ليس شيئاً جديداً تقترحه المذكرة على فرنسا أو تلزمها به ، وذلك :

(أ) لأن هذا الإعلان منصوص عليه في ميثاق جمعية الأمم الذي وافقت عليه فرنسا والتزمت العمل به .

(ب) ولأنه قد صرح به وأعلنه المقيم العام في خطابه وتصريحاته غير ما مرة ، وخصوصاً في مدينة القنيطرة ، ولكن أين هي نتائج هذا الإعلان ؟ إن الحالة ما تزال هي هي ، أو أشد رغم هذا التصريح المذكور .

(ج) وأيضاً فإن إعلان حق الشعب في الاستقلال ليس هو الاعتراف بالاستقلال المنشود ، واليون بينهما شامع .

٢ — يقترحون فتح مرحلة انتقالية تمكن المغرب من الخروج من طور

الحماية إلى طور الاستقلال ، وذلك بتأليف حكومة وطنية مغربية ذات صبغة مؤقتة ومسؤولية مقررّة تكون مالكة لحرية التصرف بحيث تستطيع أن تؤدي مهمتها عن طريق الدستور الخ ..

ورأينا أن في بقاء السلطة التشريعية بيد جلالة الملك ضماناً لحقوق المغرب حتى لا يستطيع أحد أن يعيث بها ، خصوصاً وهو حفظه الله يدافع ما أمكنه الدفاع ، أما استلام السلطة من يد جلالته ففيه خطر عظيم على البلاد ؛ لأن شأن السلطان عظيم ، ومقامه مكين ، لا يمكن التهجم عليه ، ولا يسهل الوصول إليه بأذى ، بخلاف الحكومة فلو بلغت من الوطنية ما بلغت فمن السهل على الإدارة الفرنسية استبدالها في كل حين بحكومة غيرها ، وقد تكون هذه الحكومة الثانية ضعيفة أو خائنة .

ولا فرق بين هذا الفصل وبين ما كان أشيع من أن الجنرال جوان طلب من جلالة الملك التنازل عن حق التشريع لدولة الصدر الأعظم ، وأما الاستعاضة عن معاهدة الحماية باتفاق مؤقت محدود الأجل ريثما يتم إبرام معاهدة نهائية تقوم على التحالف والمودة — فقبل أن نجيب عنه يجب أن نؤكد فشل معاهدة الحماية وعجزها عن تطور المغرب وإنهاضه والسير به في طريق الرشد والخير ، وأن نعلن مرة أخرى عما أصاب الوطن بسببها من ويلات ومحن بسط الحزب القول فيها في كل مناسبة ، ثم نقول إن معاهدة الحماية على علاقتها مبنية على أساس الاعتراف والتسليم بالمعاهدات الدولية بين المغرب والخارج ، وخصوصاً معاهدة الجزيرة التي تعترف للمغرب بكيانه واستقلاله وسيادته ووحدة ترابه ، فهي وإن حدثت من استقلاله وحجرت عليه في بعض التصرفات تعترف بكيانه وسيادته واستقلاله الداخلي ، ولها صبغة دولية أيضاً ، أما المعاهدة المؤقتة التي يقترحونها فإنما تخرج بالقضية المغربية من تلك الوضعية الدولية إلى وضعية ثنائية بينه وبين فرنسا ، فيصير في دائرة النفوذ الفرنسي شكلاً وموضوعاً ، ووجود نوع من الحكم الذاتي في هذه الفترة الانتقالية لا قيمة له مع استمرار الحجز

على سيادتنا الخارجية ، ومع منح فرنسا المقام الأول في شئوننا الداخلية ، وهذا علاوة على أنه لن يكون هناك ضمان لاستقلالنا بصفة دولية ؛ لأن الوقت وقت انتقال واقع برضى منا واتفاق بيننا وبين فرنسا ، ومعنى هذا أن الفرنسيين يريدون أن يتحرروا مما تفرضه عليهم وضعية مراكش الدولية فيخرجوا بالبلاد من حظيرة الاتفاقيات الدولية إلى حظيرة العلاقات الإقليمية ، ولذلك يعتبر الحزب أن كل فترة انتقال لا يسبقها إعلان الاستقلال وضمانه لا يمكن أن تعتبر إلا أسوأ من نظام الحماية الحاضر .

أما إبرام معاهدة التحالف النهائية التي يشيدون بها والتي ستكون في نظرهم خاتمة هذه المرحلة الانتقالية فإن مذكرتهم تقول بالحرف في شأنها : (ويتم إبرام هذه المعاهدة بتوفر الشروط السالفة الذكر التي تمكن المغرب من إعداد وتنصيب الهيئات الشرعية المشرفة على تدبير الشؤون العامة) ، ومعنى ذلك أنها لا تبرم هذه المعاهدة النهائية والتي يعترف لها فقط باستقلال المغرب إلا بعد توفر الشروط السابقة الذكر . وما هي هذه الشروط السالفة ؟ لم يسبق (للرأي العام) بيانها ، ولكنها ذكرت في جريدة (البلاغ) المصرية عند الكلام على تأسيس الحكومة الوطنية فذكر في مهمتها : العناية باصلاح الكيان الاجتماعى وتنظيم التعليم وتعميم نظام التعاون العصرى بين العمال والفلاحين ، كما تعنى بإعداد الفنيين المغاربة للاضطلاع بمرافق البلاد العليا في المستقبل .

ولا شك أن هذه الشروط هي المشار إليها إذ لم يتقدم غيرها ، ولكن هل هذه الشروط فقط هي المذكورة في المذكرة ؟ أم هناك شروط أخرى أغفلت حتى في جريدة (البلاغ) ؟ ويفهم مما يأتى أن هذه الشروط ستنفذ تدريجياً ، ولا شك أن المهمة التي ستضطلع بها الحكومة الوطنية في المرحلة الانتقالية وفق المعاهدة المؤقتة هي المهمة التي قصدت أول الأمر من معاهدة الحماية بالضبط ، ومعاهدة الحماية لم تنفذ ولم تحقق المغرب في ظرف ٣٦ سنة كاملة شيئاً من

أهدافها ، فمن الذى يضمن لنا أنه فى هذه المرحلة الثانية وضمن المعاهدة المؤقتة ستنفذ فرنسا شيئاً مما تحدثت عنه المذكورة ؟ الحق أن هذا توريط ومجازفة بمصير البلاد فى غير مقابل ، فعلى المغرب الغرم ، وفرنسا الغنى .

٣ — العهد إلى مجلس وطنى بوضع الدستور ، وتشرح المذكورة أو (الرأى العام) بعض المسائل الأساسية التى يكفلها الدستور ، وقد أغفلت هذه المسائل جريدة (البلاغ) المصرية ، لذلك لم تدر هل هى من صلب المذكورة أو من تعليق (الرأى العام) ، وعلى كل فرأى الحزب فى الدستور واضح بين .

أما الدستور فى حد ذاته فهو من مطامح (حزب الاستقلال) ومطالبه الأساسية التى تقدم بها إلى جلالة الملك فى وثيقته التاريخية يوم ١١ يناير سنة ١٩٤٤ ولكن الدستور فى نظر الحزب تابع للاستقلال يأتى بعده لا قبله ؛ لأن الدستور مظهر من مظاهر سلطة الأمة ورقابتها على حكومتها ، وهذا يتنافى مع الاحتلال الأجنبى ولا يتفق مع طبيعته ، ومن المعلوم أن هذه المرحلة الانتقالية التى يفصلون برنامج العمل بها بما ذكر ، تكون فى دائرة الاحتلال الفرنسى وتحت سلطته ، ومن جهة أخرى فإن عماد الدستور هو الانتخاب والحرية ، ويكفى ما شاهدته الجميع فى هذه الانتخابات التجارية والفلاحية الأخيرة من تلاعب فى الإدارة وضغط وتدليس وخروج عن كل قانون ، وفى كل جهة من جهات المغرب مثال أو أمثلة من ذلك لا ينبغى أن تنسى ، أما الحرية فلانكتفى فى هذا الباب بما يراه ويعرفه كل واحد منا من إرهاب الشعب والضغط على حرياته ، ولكننا نذكر حديثاً للجنرال جوان مع مندوب جريدة (باريس برس) الباريسية بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٤٨ ؛ وما جاء فيه من كلام المقيم : (حيث إن اجتماعات جريئة كالحفلات المدرسية كانت تستغل لإقامة مهرجانات وطنية بمجرد مشاركة أحد أعضاء عائلة السلطان ، توجهت لهذا الأخير لأطلب منه وضع حد لهذه المظاهرات العدائية لفرنسا ، فكان جواب سيدى محمد بن يوسف أنه لا يستطيع منع المغاربة من التعبير عن آرائهم .

ولذلك قررت حذف الباعث لهذه الاضطرابات ومنع العائلة الشريفة من الظهور للجمهور ، وعلى هذا القرار احتج الملك في رسالته لرئيس الدولة الفرنسية مبينا أن ذلك يمس بجرمته ، ويطلب بإلغاء هذا القرار في أقرب وقت .

وقد سبقتنا حركات تحريرية في بلاد العالم ، فما كان هم أصحابها الأول إلا الاستقلال ، أما الدستور فكان في نظريهم عملاً داخلياً يأتي من بعد الاستقلال وهذه مصر في مراحل جهادها كانت تطالب بالاستقلال فقط ؛ فمصطفى كامل هو صاحب فكرة لا مفاوضة إلا من بعد الجلاء ، وكان يطالب لمصر بالدستور ولكن بعد الاستقلال ، وسعد زغلول ورفقاؤه طالبوا بالاستقلال فقط ، وعندما أرادت إنجلترا أن تصرفهم عن فكرة الاستقلال إلى فكرة الدستور والإصلاحات وأرسلت إلى مصر لجنة ملزمة المشهورة قاطعها المصريون ورجعت على أعقابها بخفي حنين ، فاضطرت إنجلترا إزاء إجماع المصريين على المطالبة بالاستقلال ، ومقاطعة كل إصلاح مهما كان إلا في دائرته إلى الاعتراف بهذا الاستقلال ، وتأسست بعده الحكومة التي عهد إليها بتأسيس الجمعية الوطنية لوضع الدستور وقانون الانتخاب ، وبعد سنة ونيف أعلن الدستور .

على أن طلب الدستور في هذه المذكرة قضاء على فكرة الاستقلال ؛ إذ كيف نطلب من الدولة المحتلة وضع دستور نطبقه نحن في زمن الاستقلال ؟

هذا منطق لا يستقيم !

وتتكلم المذكرة في النقطة الرابعة على وضع تشريع لمغرب إدارة البلاد بالتدريج ونقل المسؤوليات من يد الفرنسيين إلى المغاربة كلما تهيأ الفنيون والأكفاء المغاربة ، ولكن كم هي المدة التي سيقطعها المغرب في هذه المرحلة على هذه الصورة ليصل إلى الاستقلال ؟ يكفي أن نعرف أن مصر قضت في قطع هذه المرحلة زهاء الثلاثين عاماً ، واستقلالها معترف به ، فكيف بالمغرب الذي يريدون له قطعها وهو غير مستقر ؟ !

أما النقطة الخامسة — وهي تقترح إلغاء المناطق العسكرية — فلا عيب

فيها إلا أنها كتبت بروح لا تؤمن بالاستقلال ؛ لأنها تطالب بذلك في هذه المرحلة الانتقالية ، مع أن الواجب كان يقضى اقتراحها في باب الجو السياسي ، وهي به أنسب ، وقد طالبت (كتلة العمل الوطنى) بذلك في دفتر المطالب منذ ثلاث عشرة سنة خلت .

والنقطة السادسة تشير إلى تنظيم الجيش الوطنى والشرطة المغربية بمساعدة الخبراء الفرنسيين الذين يكونون بعثات خاصة يكون من اختصاصها أيضا تنسيق الدفاع المشترك . ويخشى أن يكون أصحاب المذكرة قد غفلوا عما ينطوى عليه تنسيق الدفاع المشترك من خطر على بلادهم ، كما غفلوا عن نشره في جريدة (البلاغ) المصرية ؛ إذ سيضطر المغرب بسببه إلى الدخول بجانب فرنسا في الحرب كلما دخلت هي فيها ، وقد تكون هذه الحرب مع إحدى الدول العربية أو الإسلامية ، مع أن معاهدة الحماية لا تلزم المغرب بالدخول في الحرب إلى جانب فرنسا .

ومن الغريب أن تتبرع المذكرة بقبول مبدأ الدفاع المشترك ، وتغفل التعرض لتنظيم الاقتصاد الغربى ووضعيته الدولية ، وللتمثيل الخارجى ، وكل هذا وذاك ربما يشعر بقبول الدخول في الوحدة الفرنسية .

هذا ما نشر عن المذكرة في الجرائد ، وكله معلول أو غير مقبول ، أما ما لم ينشر فيخاف أن يكون شراً مما نشر ، خصوصا وقد رأينا فيما نشر تصرفاً غريباً ؛ إذ أذيع في مصر في بعض النقط ما أغفل نشره في المغرب ، ونشر في المغرب ما سكت عنه في مصر ، وذلك فيما يظهر لأسباب لا مجرد اتفاق .

ونحن بملاحظات عامة على المذكرة وظرف تقديمها وما أحاط بها من دعاية وتبشير :
١ - الحزب كما رأيت لا يؤيد هذه المذكرة لا شكلا ولا موضوعا ، وأما من ناحية موضوعها فقد عرّض وجه النقد وأسباب الخطر في نقطها الرئيسية التي نشرت ، وأما من ناحية الشكل فالوقت الذى قدمت فيه ، والشخص الذى قدمت له ، والأشخاص الذين يتذاكر معهم في شأنها — كل أولئك غير مناسب

ولا ملائم لمصلحة البلاد ؛ فوقفه فرنسا من المغرب الآن أسوأ مما كان عليه في كل وقت مضى ، إذ الرقابة على الصحف وخنق الحريات والتضييق على الوطنيين أشد وأقوى مما كان عليه في زمن الحرب . .

٢ — إن هذه المذكرة على علاقتها ليست إلا من عمل المعتدلين ورأيهم في حل المشكلة ، ولكن ما هو رأي الجانب الفرنسي ؟ وما هو موقفه منها ؟ إنهم يقولون في دعايتهم إن القيم العام الجنرال جوان موافق على ما في هذه المذكرة جملة وتفصيلاً ، ويقولون أيضاً : « إن المبادئ الأساسية في المذكرة لا تلقى في دوائر الحكومة الفرنسية في باريس معارضة ذات شأن » ، ولكن استمع الآن إلى مندوب جريدة (باري برس) إذ يروى عن الجنرال جوان حديثاً جاء فيه : (أما عمل فرنسا ضداً على انتشار الوطنية الذي لا مناص منه فهو يتجلى في ثلاثة ميادين :

١ — القمع ، ويقضى اتقاء الثورات ورقابة الصحف الوطنية واعتقال المسيرين .
٢ — الاقتصاد ، وهو يرمى لتحسين الحياة الاشتراكية والزيادة في تصدير الفواكه والحبوب والفوسفات .

٣ — السياسة ، وتشتمل على إصلاحات إدارية وعدلية تمكن المغاربة من مشاركة أوسع في تدبير شؤون بلادهم) .

فهذا هو البرنامج الذي وضعته الإدارة الفرنسية للسير بالمغرب إلى هدفه كما يقول الجنرال جوان في هذا الحديث ، ويقول أيضاً : (إننا عازمون على جعل المغرب قادراً على تدبير شؤونه بنفسه ، وإن آراءنا في هذا الباب تذهب أبعد من آراء الوطنيين) ، وقد رأينا تصرفه منطبقاً تمام الانطباق على برنامجيه هو لا على مذكرة المعتدلين ؛ فالجوزداد توتراً ، والضغط والقمع يستفعل لا في وسط الشعب ، بل حتى في معاملة جلالة الملك ومخزنه السعيد ، وإلى يوم الناس هذا يوقف الموظفون افتتاحاً على رئيس الدولة وبغير موافقته ، ويولى آخرون في الوظائف بغير إراداته ، فالحكم المباشر قد بلغ الآن عنفوانه وأوج كماله .

٣٠ - يذكرون شفاهياً وينشرون في الصحافة الخارجية تأييد السلطان لهم ، ولكن عند نشرهم في الرأي العام مقال جريدة (البلاغ) الذي كان طبعاً من صنيعهم لم يجرؤوا على نشر ما يتعلق بتأييد جلالته لهم ، بل حذفوه وانتقلوا منه إلى أشياء أخرى ، ولو كان جلالته مؤيداً لهم لنشروا ذلك في الداخل أيضاً ، وهذا يؤكد ما استنتجناه من عدم تأييد جلالته لمذكرتهم ؛ لأنه عمل حزبي ، وجلالته فوق الأحزاب ، وإذا كان هنالك مفاوضات أو مخابرات تحظى بتأييده فلن تكون إلا على يد مسؤولين وبصفة رسمية .

ومن الملاحظة في هذا الباب أن جريدة (الأهرام) الغراء نشرت عن الجنرال جوان في المؤتمر الصحفي الذي عقده بباريس أنه قال عن المعتدلين : إنهم وضعوا مشروعاً لدستور البلاد وقدموه إلى فنصحتهم بأن يقدموه للسلطان لأنه رئيس الدولة واستشارته واجبة ، وهو يقول أريد هذا أو ذاك فأنقل إرادته للحكومة الفرنسية .

وأخيراً يجب التنبيه إلى نقطة أساسية ، وهي أن الحزب يقول دائماً لمفاوضة إلا بعد الاستقلال ، وقد جاءت هذه العبارة في قانون لجنة التحرير التي يرأسها بطلنا العظيم الزعيم محمد عبد الكريم ، ومعنى هذه العبارة في نظر الحزب (لأنها ذكرت في موضوع معين ولا تكون إلا رسمية مع حكومة البلاد أو مع وفدها الرسمي لا مع حزب من الأحزاب) — معناها أن المفاوضة في تنظيم العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والحربية ، إن كانت مع فرنسا ، لا تكون إلا بعد الاستقلال ليكون المغرب حراً في اختيار الطريق التي يختارها والحلول التي يرضيها ، أما إذا كان مجبوراً عليه وفي ظروف الحماية أو شبهها فهو لا يملك حق التعبير عن رأيه الصحيح ، وسيكون مضطراً عليه ليعطى أكثر مما يأخذ ، وليقبل ما يعرض عليه صاغراً دليلاً ، وأي اتفاق يتم بين عبد وحر وسيد ومسود ؟ !

أما مجرد المخابرات والمحادثات وتبيين وجهة النظر وإسماع الصوت وسماعه

من الغير ، فذلك عمل الحزب الذي ما انفك يوالى السعى له إلى الآن وما الوفد
الرسمى الذي تعاقب على باريس منذ عام ١٩٤٦ ، وما مندوب الحزب الدائم
اليوم بباريس إلا لهذه الغاية ، ولكن هذا شيء ، وما ننكره شيء آخر ، وقد
اتصل الحزب ولا يزل يتصل بشخصيات ذات بال لمبادلة الرأي ، ولكنه ما زعم
ولا ادعى أنه دخل بذلك فى مفاوضات .

هذه هى الرسالة التى شرح فيها المجلس الأعلى للحزب وجهة نظره فى مذكرة
المعتدلين ، وهى كما ترى تدل على تحفظ كبير فى الموقف ، وتجرى فى الحكم على
الأشياء دون الوقوف عليها والإلمام بها ، وقد عملنا نحن فى القاهرة جهدا كبيرا
لجل أصحاب المذكرة على إطلاعنا فى لجنة التحرير على نصها الرسمى ، وإعلامنا
بمقائى ما يجرى من مذاكرات بينهم وبين الإقامة العامة طبقا لما تنص عليه
القوانين التأسيسية للجنة ، ولكن محاولتنا لم تؤد إلى نتيجة ؛ إذ رفض القوم
الإدلاء بأى شيء يوضح المسألة أو يهدى لمعرفة حقيقتها .

واقدر لى الدكتور (ع) أن الجنرال جوان صرح له أثناء مقابلته بإيه
بباريس بأن مذكرة المعتدلين صالحة لأن تكون نواة للاتفاق بين الإقامة العامة
وبين الوطنيين ، كما صرح له الجنرال بأنه مصمم على انتزاع السلطة من يد الملك
ووضعها فى يد الوزراء والنواب الجدد ، وزاد الجنرال قائلا : هذا وإن كنت
أعلم أن معارضة سيدى محمد لمشروعهاى كلها شديدة جدا .

وروى لى الأستاذ (ع) — وهو غير الأول — أن الجنرال صرح له بأن
مشروع المعتدلين شيء صلب لا ينوى الاهتمام به ، وإنما قصد من الاستماع
إليه دراسة الأحوال ، ثم قال له : إن عدم اتصال رجال الاستقلال بى هو الذى
اضطرنى للبحث عن يتعاون معى ، فأجابه الأستاذ المذكور بأن (حزب
الاستقلال) لا يمكنه أن يتصل بأحد ما دام الجوا الإرهابى قائما ، ومهما يكن
فإن تأسيس (لجنة تحرير العرب) وتقريرها عدم المفاوضة قبل الاستقلال أعاد

الصفوف الوطنية لوحدها ، ولا أظن أن هنالك اليوم أحداً يفكر في سياسة المراحل التي قضت التجربة بفشلها ، ولذلك يمكننا أن نؤكد أن محاولة الجنرال جوان إحداث خلاف عميق بين المعتدلين والمتطرفين من الوطنيين قد باء هو الآخر بالفشل ، وأن الكل ملف حول جلالة الملك الذي ما يزال دائباً على العمل لإنقاذ الموقف وتحرير البلاد .

فشل ثالث مشترك بين الجنرالين

كان وجود الأستاذ عبد الحائق الطريس بالقاهرة في الوقت الذي كنت فيها أيضاً فرصة للقيام بعدة أعمال مشتركة للتشهير بأعمال الأسبانيين وسياستهم ولتوجيه الرأي العام العربى نحو الخطة المتبعة من طرف الأسبان الذين ظالموا استغلوا الظروف ليظهروا عطفهم على عرب المشرق في الوقت الذي يعملون فيه ضداً على عرب المغرب .

والحق أن مجهودات الوفد الخليفى سبق أن كشفت كثيراً من الحقائق للعرب في مصر وغيرها ، كما أن الاتجاه الجديد الذي نمناه (حزب الإصلاح) بالاتفاق مع (حزب الاستقلال) خطاً بالحركة في المنطقة الخليفية خطوة المعارضة التي كان لا بد منها لسير الحركة المغربية في طريق معبدة واحدة . ولم يأل وفد (حزب الاستقلال) بالشرق الذي كان يمثل في الوقت نفسه (حزب الإصلاح) جهداً للعمل في خدمة قضية المغرب برمتها ، وطبعاً أن يكون مجهودنا المشترك في هذه المدة التي وجدنا بها في مصر مقويًا لمجهودات إخواننا في الداخل والخارج ، وهكذا أصبحت المقاومة للسياسة الأسبانية ليست أقل من المقاومة للسياسة الفرنسية .

وقد بعثت حركتنا المتحدة ممثلاً لها إلى أمريكا ، فكان في جملة ما قام به من الأعمال الموقفة الدعاية لوحدة المغرب والتنديد بفظائع الاستعمار الأسباني ، وقد قدم باسم حركتنا الاستقلالية مذكرة للسيو ترجينى لى تناول فيها قضية الحماية الأسبانية بالمغرب ، وكان ذلك في الوقت الذي أذاعت فيه الدعاية الأسبانية أنها تقوم بمفاوضات رسمية مع الجامعة العربية في شأن المنطقة الخليفية وقد طالب مبعوث الأحزاب الاستقلالية في أمريكا السماح لحزب الإصلاح

ولحزب الاستقلال بالإدلاء برأيهما أمام اللجنة السياسية عند بحثها العلاقات بين أسبانيا والدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهو البحث الذي كان مقررًا الخوض فيه في أغسطس سنة ١٩٤٧ وقال : (إن الحق والعدل يقضيان بمنح الشعب الحق في المشاركة في بحث هذه المسألة الهامة التي يكون لها آثارها في مستقبله) .

وقد استدعى السنيور مانويل آزانار سفير اسبانيا في واشنطن الأستاذ المهدي بدونة بعد أن قدم مذكرة حزب الاستقلال المراكشي عن المنطقة الفرنسية ، لأن السفير توقع تقديم مذكرة مثالا عن المنطقة الأسبانية ، وذلك ما يضر بالمصالح الأسبانية عند ظهور المسألة الأسبانية أمام هيئة الأمم المتحدة من جديد وطلب منه إرجاء تقديم هذه المذكرة حتى يتصل بمديره ، فأجابه الأستاذ بدونة بأنه لا يملك حق الإرجاء ، ولكنه هو الآخر يتصل برؤسائه في القاهرة والمغرب . وقد وصل الرد للأستاذ المهدي في برقية فخواها : إذا فكرت اسبانيا في اتخاذ خطوة فليكن ذلك منها علانية وعلى مشهد من الجميع ؛ لأنهم لن يلقوا بالا لأي حركة تقوم بها اسبانيا من وراء الستار .

وقد قدم الأستاذ المهدي للسنيور آزانار المطالب الهامة التالية كشرط للعدول عن تقديم المذكرة وهي :

١ - أن تصرح اسبانيا بأنها تؤيد قيام دولة مغربية مستقلة تضم حراكش الفرنسية ووطنجة والمنطقة الأسبانية ، وأن تعلن كخطوة أولى في سبيل ذلك الاستقلال العاجل للمنطقة الخليفية .

٢ - أن تعلن العفو العام عن جميع المنفيين والسجناء السياسيين .

٣ - أن تدخل في محادثات مباشرة لتحقيق هذا الغرض مع خليفة

السلطان .

وقد أرسل السنيور آزانار المطالب لأسبانيا ، فجاء الرد منها أخيراً ، وفيه سؤال عن مطالب الوطنيين الخاصة بوجوه التقدم الثقافي والاجتماعي واستفهام عن المقصود بالسجناء السياسيين .

وقد أول الأستاذ بنونة ذلك على أنه رفض تام للمطالب الوطنية ، فقدم المذكرة التي تشرح حالة السياسة الأهلية المتبعة في المنطقة الخليفية ، وقد التزم مندوب الباكستان بتأييد قضية الاستقلال المغربي ، وكذلك مندوب بولندا والفلبين وسائر الدول العربية ، ولكن سياسة أمريكا أدت إلى إرجاء النظر في قضية أسبانيا ، فأرجئت الفرصة التي كانت متاحة لعرض قضية مراكش والمغرب العربي برمته .

ولكن نجاح الدعاية الوطنية وظهور البراعة المغربية في تبين وجوه العرض التي يمكن أن تعرض بها قضيتنا هاج الأسبانيون فازدادوا حنقا على الحركة ، وأخذوا يشنون جواسيسهم في أوساط الوطنيين ، ويعتقلون كل من يتصل بالقاهرة وبالزعماء المقيمين بها :

وأخيراً أصدروا قراراً تصبح الحكومة المغربية بمقتضاه مبعدة عن شؤون الأمن العام ، متجاهلين المعاهدات التي تقيدهم إزاء هذه الحكومة ، وذلك لأنهم فقدوا ثقتهم في الموظفين المغاربة الذين أصبحوا يعرضون عن تنفيذ ما يصدر إليهم من أوامر ترمي لكبح جماح الوطنية ورجالها ، ويقضي القانون الجديد بأن المحاكم الأسبانية هي التي تفصل وحدها في كل ما يرجع للأمن العام . وقد تنبه (حزب الإصلاح) في الوقت المناسب لهذه المحاولة ، وأصدر بياناً يتلخص فيما يلي :

« لقد كانت هذه الخطوة التي أقدم عليها الأسبان خطيرة جداً ، وسوف تؤدي حتماً للاصطدام بيننا وبينهم ، فقد ألغت السلطة الأسبانية الحكومة المراكشية إلغاء تاماً ، إذ ألحقت مهمة الأمن العام بسلطة المراقبة الأسبانية .

« ذلك أن المادة الثانية من القرار تلغي الشرطة المغربية ، وتسند مهمتها للبوليس الأسباني ، وتنص المادة الثالثة على إعطاء البوليس الأسباني حق تفتيش المنازل دون قيد ولا شرط ، وإذا كان هذا مخالفاً لجميع القوانين فإنه مخالف كذلك لتقاليدنا الإسلامية ، وسوف تفصل المحاكم الأسبانية في سائر القضايا

معتقدة على محاضر البوليس الأسباني وملاحظاته ، وسوف يتناقى البوليس الأسباني بمقتضى المادة السادسة الأوامر من دار الإقامة العامة مباشرة ، وبذلك يحكم المغاربة حكما مباشراً من قبل دار الإقامة ، وهذا اعتداء صريح حتى على معاهدة الحماية التى لا تعطى لأسبانيا سوى حق المراقبة ، وتعطى المادة الثامنة للبوليس الأسباني صفة عسكرية ، وبذلك ينتقل حق الفصل فى قضايا الأمن إلى القضاء العسكرى الأسباني ، وهكذا تعتدى أسبانيا على القضاء الإسلامى وتضع المغاربة تحت رحمة المحاكم العسكرية الفاشية ، وهذا بمعناه إعلان الأحكام العرفية الدائمة فى المنطقة . هذا وقد ألغيت جميع التشريعات التى تتعارض مع هذا القرار ..

وما علم الشعب حقيقة القرار الجديد حتى هاج واجتمع بالمسجد الأعظم ، حيث انتخب وفداً منه يرأسه الشيخ أحمد بن عبد القادر الفاسى لمقابلة سمو الخليفة وتقديم الاحتجاج على المرسوم الجديد ، كما أضربت المدينة التطوانية تضامناً مع الوفد ، وقد اعتبر سمو الخليفة احتجاج الشعب وضم صوته إليهم ، وطالب بنسخ القرار ، وبعد مفاوضات بين الحكومة الخليفية وبين الإقامة العامة وقع تعديل فى القرار رجع نصيباً من الحق لأربابه ، ولا تزال الجهود الخليفية منبذولة لاسترجاع الباقي .

لكن هذه المعارضة الشديدة التى ظهر بها الشعب وأيدها تضامن المغاربة والعاملين منهم فى الداخل والخارج أشعرت الأسبانيين مرة أخرى بخطر تنسيق الحركات المغربية ، كما أشعرت الفرنسيين بعقم السياسة التى اتبعوها مع فرانكو . ولذلك فقد اتجه كل من الجنرال فاريلا والجنرال جوان المقيمين العاملين بالمغرب إلى العمل على توحيد خطتهما فى مراكش دون مراعاة للفروق السياسية التى بين فرنسا الجمهورية وبين أسبانيا الفرنسية .

وهكذا اجتمع الجنرالان مع أركان حربهما ونخبة من رجال الحل والعقد الفرنسيين والأسبانيين فى مدينة طنجة ضمن مؤتمر خاص ، وبعد أن درسوا حالة

المغرب وشأن الحركة الوطنية والتنسيق الحاصل بين حركات الشمال الإفريقي ،
قرروا هم أيضاً توحيد الخطة بينهما ، والسير في المنطقتين على أساس المقاومة
للوطنيين والاضطهاد للشعب ، والمعارضة للقصر ، والتمويه ببعض الإصلاحات
السطحية ، وتوجيه البلاد صوب الوجهة الغربية المحض ، وقد انعقد هذا الاتفاق
في أوائل فبراير سنة ١٩٤٨ .

وفي هذه الأثناء كان موعد رجوع الأستاذ المهدي بنونة من أمريكا
والأستاذ عبد الخالق الطريس والأستاذ محمد ابن عبود إلى مستقط رأسهم ، فما
راعهم إلا والإقامة الأسبانية تقرر منهم من الدخول لمنطقة نفوذها ، ولكن
ذلك أحدث موجة استياء عظيمة في الأوساط الوطنية والشعبية اتضح منها
للجميع صحة ما كان شائعاً من أن المقيم العام الأسباني اتفق مع الجنرال جوان
على القيام بسياسة قمع عام للحركة الوطنية ورجالها .

لذلك لم يتأخر الشعب عن إظهار تضامنه مع المضطهدين من أبنائه ؛ فأضربت
عاصمة تطوان يومين كاملين ، وسارت الجماهير الغفيرة في مظاهرة كبيرة نحو
قصر سمو الخليفة للاحتجاج على تصرفات السلطة الأسبانية .

وفي اليوم الثامن من فبراير عمت المظاهرات سائر المنطقة الخليفية حيث
هاجت الجماهير في المدن المختلفة هاتفة بحياة المغرب المستقل وحياة جلالة الملك
وسقوط الاستعمار الفرنسي والأسباني ، وكان يتزعم هذه المظاهرات زعماء حزب
الإصلاح بالمنطقة ونخبة من رجال الشعب الممتازين ، وقد اضطرت السلطة
الأسبانية لاستقدام الجند المنظم ، فاصطدم بالوطنيين الذين اقتحموا الميدان ،
وأطلق الجند الأسباني النار على المتظاهرين ، فقتل أربعة وجرح كثيرين ، ثم
ألقى القبض على أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الإصلاح الوطني ، كما ألقى القبض
على الكثير من أنصار الحركة والقائمين بها ، وألزم عديداً من أعيان المدينة
بالمسك في منازلهم ، وفرضت عليهم غرامات ضخمة ، ومن بين هؤلاء الأبطال
الشيخ أحمد بن عبد القادر القاسمي الذي أبلى في الحركة بلاء حسناً برغم

شيخوخته وتقدم سنه .

ثم وقعت اصطدامات أخرى أدت إلى موت ستة من رجال الشرطة ، واستشهاد زهاء العشرين من الوطنيين ، وقد أعلن (حزب الاستقلال) استنكاره لهذه الاضطهادات ، وبعث الأمين العام للحزب الحاج أحمد بلافريج برقية احتجاج للجامعة العربية ولسكرتارية الأمم المتحدة ، كما قامت مكاتب الحزب بفرنسا بنشر الأخبار المتعلقة بالحوادث والتشهير بفظائع الأسبانيين فيها .

وأما في مصر فقد أعلنت الأحزاب الاستقلالية الممثلة في (لجنة التحرير) تضامنها مع المغرب في محنته ، وأذاع رئيس اللجنة البطل الكبير محمد بن عبد الكريم الخطابي البيان التالي :

« بينما تسعى جميع الدول في تحسين أحوالها على أثر انتهاء الحرب العالمية الأخيرة لا تتطور الحوادث في أقطار المغرب العربي إلا من سيء لأسوأ ، كما لو كان هناك سباق عنيف بين فرنسا وأسبانيا في سبيل إنزال أفدح الكوارث بهذه البلاد البريئة ، ولا نكاد نفرع من الحديث عن التضحيات الجسيمة التي حملتنا إياها فرنسا حتى تسرع أسبانيا إلى تحميلنا مثلها ، وتقع الآن في تطوان حوادث دامية ذهب ضحيتها كثير من أبناء هذه المدينة الباسلة لا شيء سوى أنها احتجبت على منع ثلاثة من أبنائها البررة من الدخول إليها ، وإذا كانت هذه الحوادث تدل على شيء فهو بسالة الشعب المغربي وجبن الأسبانيين الفاشيين ؛ لأنهم طعنوا بالسلاح من الخلف شعباً أعزل ، أما عندما كان لهذا الشعب جيش مسلح فقد كانت الجيوش الأسبانية تندحر أمامه فرقة تلو فرقة من أول اللقاء .

« إن أسبانيا وفرنسا على اختلاف سياستيهما متفقتان ضداً على أقطار المغرب العربي وهما قائمتان بتدسيق خططهما ومواصلة العمل للقضاء على العروبة في هذه الأقطار ، وإذا كنا نهيئ بإخواننا عرب المشرق للانتباه إلى الدسائس الأسبانية التي ما تزال أسبانيا الفاشية تحاول بها بث دهايتها الكاذبة في الوقت

الذى تسفك فيه دماءنا ، فإننى أعلن فى نفس الوقت أن الشعب المغربى فى تونس والجزائر ومراكش مصمم على أن يواصل الكفاح إلى أن يحقق حريته الكاملة واستقلاله الناجز أو يفنى عن آخر رجل ولو بقى وحده فى الميدان ، لأن هذه البلاد تحمى من المستعمرين فوق كل ما يمكن أن تتحمله بلاد أخرى حتى تلك التى ابتليت بالاحتلال النازى .

« وإنى لأؤمن بأننا سوف نتصرف فى النهاية ، وأن يوم انتصارنا يقترب بمقدار ما تكثر التضحيات التى نبذلها لمناهضة الاستعمار ؛ لأن اضطهاد أسبانيا الفاشية لنا يرجع إلى الضعف والجبن ؛ أما مقاومتنا فصدرها الشجاعة والإيمان » وعقد (مكتب المغرب العربى) اجتماعاً للصحافيين وزع عليهم فيه بيان رئيس لجنة التحرير ، وألقى فيه كل من علال الفاسى والحبيب أبو رقية والدكتور سليمان ابن سليمان خطاباً فى محنة الشمال الأفريقى .

كما دعا مكتب اتحاد الجمعيات الإسلامية بالقاهرة لاجتماع عام بالمركز العام للشبان المسلمين خطب فيه رئيس الاتحاد محمد علوبة باشا ورئيس الشبان المسلمين محمد صالح حرب باشا والمرشد العام للاخوان المسلمين الشيخ حسن البنا ورئيس قسم الاتصال التابع للهيئة العربية العليا الشيخ صبرى عابدين وعلال الفاسى باسم الأحزاب المغربية الاستقلالية ، وكان فى جملة الحاضرين الأمير عبد الكريم وصنوه وثلة من رجال العرب المسلمين .

وقد وجه المجتمعون احتجاجاتهم على تصرف اسبانيا وأعمالها . وبمناسبة انعقاد اللجنة السياسية للجامعة العربية دعت (لجنة تحرير المغرب العربى) الوفود العربية لاستقبال أقامته بمكتب المغرب العربى ألقى فيه الأمين العام للجنة خطاب رئيسها الأمير عبد الكريم ، فأجابه الأمين العام للجامعة العربية بكلمة قال فيها : (لقد قلت مراراً وأكرر الآن إن هذا الطائر العربى الذى يريد أن يطير سوف لا يستطيع ذلك بجناح واحد ، وجناحه الآخر مهبط فى بلاد المغرب ، ولن تحتل الأمة العربية المكنة الثلاثة بها تحت الشمس

ما دامت بلاد المغرب محتلة ، وإن هذه النهضة المباركة التي عمت جميع أطراف العالم العربي لا يمكن أن تؤتي ثمارها إلا إذا استقلت أقطار المغرب العربي استقلالاً تاماً ، فإذا كان أهل المشرق يكافحون في سبيل استقلال المغرب فائماً يكافحون لأجل استقلالهم الخاص ، ولأجل رفع لواء الرحمة والمساواة والإخاء ، ولقد تبادلنا نحن والأوربيين على شاطئ البحر الأبيض المتوسط زيارات مختلفة واستقروا عندنا واستقرروا عندهم ، ولكننا تركنا لديهم آثار الحضارة والعمران ، ولم يتركوا لدينا في كل زيارتهم سوى أعمال وحشية ، ولقد كانت بلادنا منبعاً للحضارة والرحمة والإخاء ، فملأنا العالم الزراعة والصناعة والكتابة ، كما كانت بلادنا منبعاً للديانات فحملنا ذلك كله في زياراتنا لشواطئ البحر الأبيض الشمالية . . . « وقد استطاع المشارقة أن يحققوا أهدافهم إلى حد ما ، وسوف يستطيع المغاربة كذلك أن يحققوا الأهداف التي يكافحون في سبيلها ، ولقد كنت أ كافح مثلكم في سبيل غاية كنت أحسبها بعيدة المثال ، ولم تكن عندي بلاد عربية ألتنجيء إليها ، أما أنتم فإنكم تكافحون في سبيل غاية ترونها قريبة المثال ، واستطعتم أن تلجأوا إلى الشرق ، فأنتم في وطنكم تواصلون كفاحكم ، واست أشك في أنه سيأتي اليوم الذي نذهب فيه جميعاً لبلاد المغرب ، إن كثيراً من الناس لا يعرفون جيداً بلاد المغرب ، وإني أقول لهؤلاء إن المغاربة أشد الناس صبراً على تحمل مصاعب الكفاح ، وأصدق الناس عزماً على الموت في سبيل إستقلالهم ، وهم قوم أشداء إذا عزموا توكلاً ، وإذا توكلوا حققوا أهدافهم رغم جميع الصعاب ..

« وإنها لفرصة سعيدة هذه التي جمعت في هذه الدار القداماء من مجاهدي العراق وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن وشرق الأردن ومصر وهؤلاء يضربون لكم المثل على أن الله لا يبخس الناس عملهم ، وقل اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون » . . .
وعندما انتهى من عادة عزام باشا من كلمته تفضل دولة رياض الصلح بك ،

وأعلن للحاضرين أن الوفود العربية على أتم الاتفاق مع عزام باشا في كل ما قاله وقال : لقد اتفقنا على أن ننيب عنا عزاماً في الكلام ، وسوف ترون منا المجاهدين في سبيل قضية المغرب ، كما رأيتم منا المجاهدين في قضية المشرق سواء بسواء .

* * *

هذا ولما علمنا نبأ منع السلطات الإسبانية للأئمة من إلقاء خطب الجمعة ، وأن الناس صلوا إحدى الجمع من غير خطبة رفعت احتجاجاً شديداً للجهات المختصة ، وقابلت سعادة سفير الفاتيكان في مصر المونسنيور هيوز ، وقدمت إليه باسم (حزب الاستقلال) احتجاجاً على الأعمال التي تقوم بها السلطة الأسبانية في المغرب ، وعلى استمرار الحماية الفرنسية في تنفيذ السياسة البربرية ، وقد وعد برفع الاحتجاج لقداسة البابا .

وكان في عزم جلالة الملك العربي عبد الله بن الحسين ملك المملكة الهاشمية في شرق الأردن القيام بزيارة لاسبانيا والمنطقة الخليفية بالمغرب ، وكانت الصحف قد نشرت هذا النبأ منذ سنتين ، وأرادت الدعاية الأسبانية أن تهيئ من حوله إشاعات علم الناس كلهم بطلانها . والغاية التي كان يرمي إليها جلالاته من هذه الزيارة هي أولاً ربط أواصر الصداقة مع البلاد الأسبانية ، ثانياً إغالة موسكو التي صممت على المقاومة لاستقلال شرق الأردن ، ورفض ممثلوها في الأمم المتحدة قبول الدولة الهاشمية عضواً في هذه المنظمة العالمية ، وإلى جانب هذا وذلك فإن اهتمام جلالة الملك عبد الله بالحالة في المغرب العربي ليست أقل من اهتمامه بالحالة في بلاده وما يجاورها من أقطار المشرق العربي ، ولقد سبق أن اتصل جلالاته بممثلي فرنسا واسبانيا في عمان وتحدث إليهما في ضرورة تغيير السياسة المتبعة مع العرب في شمال أفريقيا ، وقد ظن جلالاته على ما نعتقد أن السفر إلى اسبانيا يفسح له مجال الدخول للمنطقة الخليفية ، وربما إلى المنطقة السلطانية أيضاً حيث يتمكن من الاتصال بابن عمه ملك البلاد المغربية ، وتجديد

أواصر الصداقة والقرب بين الملكتين الهاشميتين ، ولكن ظروف جلالته لم تسمح له بتحقيق هذه الزيارة التي كان مشغولاً عنها بإقرار شؤون مملكته في أوائل عهدها بالاستقلال .

فلما وقعت حوادث المنطقة الخليفية وظهر صداها العظيم في العالم العربي ، وتوجهت الاحتجاجات لاسبانيا من أمين الجامعة وممثلي الرأي العام العربي ، ظنت الدبلوماسية الأسبانية أن العودة لنشر خبر الزيارة الملكية لاسبانيا من شأنه أن يغطي على صدى الاستياء العربي ، وأن يوم المغاربة — على الأقل — أن من بين العرب عاهلاً كبيراً من سلالة النبي عليه السلام يستمر في صداقته لاسبانيا دون اهتمام منه بما تفعله مع المغاربة .

وسدا لسبيل هذه الدعاية الاستعمارية رفعت مذكرة للحكومة الأردنية بواسطة وزيرها المفوض في القاهرة شرحت فيها ما يرجوه المغاربة من جلالة الملك الهاشمي الذي لا نشك في أن عطفه على بلادنا ومحبته للملكنا واهتمامه بنجاح قضيتنا يعطينا من الدالة على جلالته ما ينحولنا الحق في أن نرفع إليه رغبتنا في تأخير هذه الرحلة إلى ظروف لائقة .

وقد وجدت من استقبال سعادة الوزير المفوض للمملكة الأردنية وحسن تقديره للموضوع ومن توجيهه المفيد ما سهل نجاحنا في المأمورية التي أردناها ، ثم توجهت مصحوباً بالأستاذ أحمد المليح إلى عمان حيث وصلناها ، وانصلنا توجاً بمعالى الملقى باشا وزير الخارجية الأردنية إذ ذاك ، وقد سبق أن تعرفنا به في القاهرة وقدرنا لطفه وعنايته وعظيم وعيه العربي ، فاستقبلنا سعادته بمنزلة المأمور وأكد لنا أن جلالة الملك قد حقق رغبتنا إذ كلفه بتبليغ السفير الأسباني أن جلالته أخر الرحلة إلى موعد آخر .

ومن الغد تشرفنا بمقابلة جلالة الملك عبد الله بقصر الشوينات حيث يقضي جلالته فصل الشتاء . واستمرت المقابلة الملكية زهاء الثلاث ساعات بحضور الملقى باشا تناولنا أثناءها مختلف الموضوعات المغربية والعربية ، وقد رأينا من

جلالته معرفة كبيرة بقضيتنا وتقديراً للحالة التي آلت إليها بلادنا ، وقص علينا جلالته بعض المجهودات الكريمة التي بذلها لخدمة القضية المغربية نفسها وطءاً أننا على أنه سيعطى توجيهاته العالية لمندوبي المملكة الهاشمية في مجلس الجامعة العربية حتى يكونوا لسان المغرب الناطق بالذب عنه وعن حقوقه ، وحمل الجامعة العربية على مضاعفة اهتمامها بشؤونه ، ثم تفضل جلالته فاستدعانا لتناول العشاء على مائدته الكريمة ، وأبت الطاقة الهاشمية إلا أن يكون (الكسكس) المغربي من ألوان الأطعمة المقدمة لنا ، ولما قلت لجلالته إننا قد وجدنا عند مولانا كل خير حتى (الكسكس) المغربي ، قال لي جلالته لقد أحبيت أن تشعروا بأنكم في بلادكم .

ومن الغد تفضل جلالته فاستقبلنا مرة أخرى بقصر الرغدان بالعاصمة ، أمام ثلة من وزرائه وكبار دولته ، واستفهمنا جلالته بمحضرهم عن ميزانية مراکش ، وكيف تهيأ ، وأين تصرف ، وعن الجيش الموجود بالبلاد ، ومصير الجيش المغربي العظيم ، ولما أخبرناه ببعض ما نعلمه من الحقائق تأثر جلالته وتأثر الحاضرون معه تأثراً كبيراً ، وأبدوا استيائهم العظيم من الحالة التي وضع فيها عرب المغرب بسبب الاستعمار الفرنسي والأسباني ، ثم شرفنا جلالته باستدعائنا للعشاء معه مرة أخرى .

* * *

و بعد هذا وذاك فإذا كنا ذكرنا أمثلة لفشل الجنرال جوان في المغرب فإننا لا نقصد من ذلك التعرض لشخصه ولا التنقيص من قيمته كما كبر جنرال فرنسي له موقفه في تحرير أمته والنضال عن استقلالها ، ولكننا نريد أن نثبت ضعف النظام المفروض على بلادنا ، ولأن المقيم العام الحالي من كبار الشخصيات الفرنسية فإظهار فشله للبيان خير دليل على أن الفشل هو من ذات النظام ، لا من الأشخاص القائمين به ، ونحن نعتقد أن تعاقب المقيمين عسكريين ومدنيين لا يغير شيئاً من الواقع ؛ لأن ممثل فرنسا في بلاد الحماية مرغم على أن يسير في

دائرة التوجيهات الاستعمارية التي تتعارض وسائر الأمن القومي ، وليس في إمكانه كشخص بشري أن يقاوم إرادة الأمة المغربية أو يحول دون انتصار الأفكار الحرة في البلاد ، وإذن فواجب فرنسا أن لا تضيع الوقت في محاولات محكوم عليها بالفشل سلفا ، لأن ذلك سيكون جريمة لا نحو المغرب فقط بل نحو فرنسا نفسها ، والخير لها ولنا أن نعتز بالحقيقة كما هي ، وتذعن لما يقضى به الإنصاف فتعلن استقلال المغرب ، وحينئذ تبعث لنا ممثليها لندشن عهد الصداقة الفرنسية المغربية على أساس الرغبة المخلصة وتبادل المصالح للطرفين .

رعاية جلالة الملك لحركة الإصلاح

ليس اهتمام جلالة الملك بشؤون الإصلاح في بلاده شيئاً خفياً ولا جديداً ، فمنذ ارتقى جلالاته على عرش أسلافه الكرام هو ينفشط وسائر التقدم ومظاهر التطور ، ولكن جلالاته ضاعف مجهوداته في هذا الصدد منذ طلبت الأمة من الملك في ميثاق الاستقلال أن يرعى بعنايته الكريمة حركة الإصلاح في أمته ، فأصبح الشغل الشاغل لمولانا هو العمل على تحقيق أمنية شعبه وتوجيهه نحو النور والانبعاث .

وجلالاته على يقين من أنه لا تقدم للأمة إلا بالمعرفة ، ولا ارتقاء للشعب إذا لم يحصل أبناءه جميعاً على القسط الضروري من العلم ، لذلك بذل جهده الشريف في فتح المدارس وتشجيع القائمين عليها ، وقد أنفق حفظه الله في ذلك من ماله الخاص المبالغ الضخمة ، ففتح لأمته بذلك باب القدوة الحسنة ، حتى أصبح الأغنياء من أمته ورجال الهيئات في مملكته يتنافسون في التقرب لجلالاته بتأسيس معاهد علمية والتبرع لها .

وقد أعطى من ذريته الكريمة وعنايته بها مثلاً صالحاً للآباء ، وقدوة للأبناء ، حتى أصبح الأمراء الكرام والأميرات المجيدات محط أنظار الشعب ومضرب مثل للجميع ، وجهود سمو ولي العهد أمير الأطلس حفظه الله السائرة وفق توجيه جلالاته في هذا المعنى أسر غير خفي على أحد ، والأثر الذي يحدثه وجوده في الأوساط الشعبية كلما ظهر للعيان بمناسبة تدشين مدرسة أو افتتاح معهد خير دليل على ما للأمرّة المالكة من مكانة في القلوب ومستقر في النفوس .

وليست عناية مولانا بالتعليم الديني أقل من عناية جلالاته بالتعليم المدني ، ولولا رعاية جلالاته وحمايته للقرويين والمعاهد الدينية الأخرى ، واهتمامه برجالها

لما استمرت الثقافة الإسلامية في المغرب بعد الذكبة التي أصابتها من جراء الظهير البربري والسياسة التبشيرية التي سارت عليها الحماية .

وقد أحيى مولانا سنة البعثات العلمية لأوروبا التي سنّها جده المصلح الكبير مولاي الحسن ، فوجه على نفقته الخاصة عشرة من الطلبة يشعرون بكرامة ربائب النعمة الملكية في الوقت الذي يتمتعون فيه بوسائل إتمام ثقافتهم وتوسيع معارفهم . ومن الأيادي البيضاء التي أسداها جلالته لأمتة اهتمامه بتثقيف البنت المغربية وإنهاض المرأة وتشجيعها على العمل لتحرير نفسها بنفسها ، ولقد قدم كريمته العزيزة عليه الأميرة عائشة لتزعم بنفسها حركة النهوض بالفتاة المغربية فضرب بذلك على يد الجامدين وعفى على ترهات المبطلين ، ووجه الحركة النسائية توجيهاً صحيحاً بعيداً عن كل ما يمس بالدين أو يتنافى مع الأخلاق الفاضلة ، ولبت المرأة المغربية دعوة ولي نعمتها فسارت تعمل وتدأب لتحقيق آمل جلالته فيها ، وهامى ذه اليوم تسير إلى جانب الرجل لخدمة المجتمع وإصلاح شأن الأمة والعمل على تحرير الوطن ومد سيدنا نصره الله يد العون لحركات الشباب الرياضية والكشفية فخماها وذبح عنها ، وقدم لها الجوائز ، وحضر بنفسه في أهم مبارياتها ، وفتح ساحات (مشوره) السعيد لكل من ضاقت به من الفرق الوطنية ساحات اللعب الرسمية كما نشط الموسيقى والفنون الجميلة وشجع أصحابها وأسعف العاملين على تطويرها . ونظر رعاه الله في شأن الإسعاف المنظم ، فاهتم جلالته بالجمعيات الخيرية وأمدّها ، وشارك بنفسه الكريمة وتوجيهاته القويمة وإمداداته العظيمة في نشاط المسيرين لها والقائمين عليها .

وإذا كنا سنتحدث في الفصل الموالي عن بعض الجهود التي بذلها (حزب الاستقلال) في الميدان الثقافي والاجتماعي فيجب أن نؤكد أن روح مولانا هي التي نفخت في كل الجهود الشعبية ، وأن حزب الاستقلال وغيره ليسوا سوى ملبين لدعوة الملك ومقتدين بعمله ، وأن استجابة مولانا لرغبة الاستقلال في رعاية حركة الإصلاح كانت فاتحة العهد السعيد الذي يتبلور اليوم وسيبدو بعد قليل عصر النهضة والتقدم والاعتاق .

نشاط حزب الاستقلال

في المبراه الثقافي :

وإذا كان حزب الاستقلال الوارث العظيم للحزب الوطني ولاكتلة الوطنية فإنه قد سار على سنن مورثيه في الاهتمام بالنواحي الثقافية والاجتماعية ، ولم ينف مجهوده عند النشاط السياسي والاقتصادي الذي سبق أن شرحناه ، ولا في الميدان الدبلوماسي الذي سنعود مرة أخرى إليه ، بل تجاوز ذلك إلى الناحية الثقافية ، فكان العون الأكبر لحركة التثقيف العام السائرة وفق توجيه مولانا نصره الله ، وعمله في هذا الميدان متعدد الجوانب ، ولكنه متحد الغاية والاتجاه ، وللحزب لجنة مركزية للتعليم تابعة للجنة التنفيذية ، واللجنة المركزية فروعها في كل المدن والنواحي ، وهذه اللجان هي التي تشرف على تسيير التعليم التابع للحزب ؛ تؤسس المدارس وتضع البرامج وتؤلف الكتب وتخرج المعلمين وتوجه البعثات ، ولها لجنة فرعية هي الأخرى خاصة بإسعاف الطلبة وقروض الشرف ، وقد بلغ عدد المدارس التابعة للحزب التي ينفق عليها أو يساعدها أو يرعاها زهاء المائة مدرسة يتعلم فيها من الأبناء والبنات أكثر مما يتعلم في المدارس التابعة لإدارة المعارف العمومية ، ويهيئ الحزب للتلامذة زيادة على الدراسة وسائل التروض والتهديب بديار الطلبة التي يفتحها في أهم المراكز ، وبالتنظيم الذي يرعاه في كل الأوساط المدرسية ، وبالحفلات العامة التي ينظمها للطلبة ، والفسح الإجتماعية التي يهيئها في أوقات الربيع والصيف وغيرها ، ولجان الطلبة الاستقلاليين تقوم من نفسها بأعمال جليلة لبث الفكرة الصالحة ونشر الدعوة النبيلة ، والتدريب على العمل والتعود على حيساسة التعاون بين التلامذة لأجل الصالح العام ، وصفحات الشباب للطلبة في جرائد الحزب تهـي

الجال لتكوين أفق عام بين هؤلاء الشباب الذين يحسون بأن لهم في حركة بلادهم جناحاً يعملون فيه ويتطور معهم إلى اليوم الذي يصبحون فيه رجالاً قادرين فيشاركون بأنفسهم في القبض على زمام الكفاح في الجبهتين الداخلية والخارجية لتكوين الأجيال المغربية السعيدة الحرة .

واقتردى الحزب بمولانا نصره الله فوجه بعثات علمية لمختلف الكليات في الجزائر وفرنسا ، وقد بلغ عدد الطلبة الذين يتناولون الدروس العليا في الخارج بمساعدة الحزب ورعايته زهاء التسعين طالباً أسس لهم (حزب الاستقلال) مركزاً خاصاً يشتمل على مطعم وناد ومجتمع ، وكون لهم لجنة من تلقاء أنفسهم لتوجيههم في النواحي الصالحة التي هم محتاجون إليها ، وهذه اللجنة التوجيهية هي التي تنبه الطالب الراكشي للناحية العلمية التي ينبغي له أن يتخصص فيها وفق ميوله ووفق حاجة البلاد الملحة ، ولها نشرة خاصة يحررها الطلبة أنفسهم ، ويعبرون فيها عن رغائبهم ، وفي كل أسبوع يلقى الطلبة محاضرة عن موضوع يرجع للمغرب أو لنواحي التربية القومية التي يجب أن يتلقاها الطلبة فيما يتلقونه من معرفة قبل أن يرجعوا لوطنهم كي يتحملوا مسؤولية العمل بما علموا .

هذا علاوة على الاتصال العام الذي يقع بين عموم طلبة شمال أفريقيا المسلمين في جمعيتهم المجيدة ، وزيادة على المؤتمرات التي يعقدونها في كل عام للطلبة العرب ومن حسن الحظ أن الاتصال اليوم متين بين مختلف الطلاب الوافدين من البلاد العربية على باريس وفرنسا وعلى إنجلترا وبلجيكا وسويسرا ، والرحلات المتبادلة بين ممثلي هيئات الطلبة في هذه الأقاليم من أعظم وسائل التبلور لفكرة العربية التي تملأ نفوس الشباب المغربي اليوم .

وقد وضع الحزب نواة للتعليم الديني الثانوي في الأقسام التكميلية التي أسسها بفاس والرباط والبيضاء ، وذلك سيراً بطريق التدريب لتكوين ثقافة ثانوية إسلامية تطبق في المعاهد الدينية ولا تختلف في برامجها عن المدارس الثانوية الرسمية إلا في الاهتمام بالعلوم الإسلامية ، وفي الوقت نفسه وضع نواة

تعليم ثانوى مدنى حر فى مدرسة جسوس ومدرسة سيدى محمد بالبيضاء ، ونظم دروساً حرة لتكوين معلمى المدارس الابتدائية . وبالجملة فهو يعمل فى حدود الدائرة الممكنة على سد النقص الذى كان يجب أن تملأه إدارة المعارف العمومية أو تسمح على الأقل بمائه دون عرقلة ولا إحداث صعوبات .

ومع أن الحزب لم يتمكن لحد الآن من تنظيم بعثة قائمة بنفسها فى الشرق على غرار بعثة الحزب الوطنى ، فقد وضع نواتها ، إذ يوجد طالبان بمصر يدرسان على نفقة الحزب وبمقتضى توجيهه ، ولعل لجنة التعليم تهتم بسد هذا الفراغ فتوجه بعثة مهمة من حملة شهادة التعليم الثانوى الإسلامى وحملة شهادة التعليم الثانوى المدرسى لإتمام دروسهم فى الكليات المصرية والسورية حتى يتهيأ للغة العربية أن تنال حظها من المتخصصين الذين يتمكنون من نشرها فى كل مناطق الحياة الدراسية بالمغرب .

ولتنشيط الدراسات المغربية أسس الحزب مجلة (رسالة المغرب) التى تعتبر أرقى مجلة فى الشمال الإفريقى باللغة العربية ، وقد التفت من حولها عديد من الأدباء والكتّاب والشعراء الذين يعملون على تطوير الأدب المغربى وإحيائه ، ويشترك (وفد الحزب) فى مصر فى هذه الحركة بمجهود يشكر عليه . وقد قدم المجلس الأعلى للحزب تقريراً خاصاً فى ضرورة الخطو بهذه الحركة إلى مدى أبعد ، وعليه فمن الممكن أن نقول من الآن إن ثقافة قومية ستتكون من مجهود الاستقلاليين الذين يمثلون النخبة الجامعية فى البلاد .

فإذا أضفنا لذلك كله مجهود لجنة الصحافة التى تخرج للمغاربة جريدة (العلم) اليومية كأرقى جريدة يومية فى المغرب العربى كله وجريدة (التقدم) الأسبوعية ومجلة (صوت الشباب المغربى) ، علمنا مقدار النشاط الذى بعثته الفكرة الاستقلالية فى نفوس المؤمنين بها والعاملين فى دائرتها .

وإذا كانت هذه الجهود التأسيسية تسير وفق ما تسمح به ظروف الضغط العام الواقع فى البلاد والتى لا تمكن الحزب من تحقيق آماله الثقيفية على الوجه الذى يرضيه — فإن المجهود مستمر لإقناع السلطات بضرورة تطبيق التعليم

القومي وفق المنهج الوطني الواجب التنفيذ .

ولقد أتاح مولانا نصره الله لبعض إخواننا أن يعبروا عن آرائهم في الموضوع حينما قرر تكوين اللجنة الملكية لوضع مشروع ميثاق التعليم بالمغرب ، فاشترك من إخواننا في القسم المغربي للجنة شباب قادرون مختصون في التعليم ومدرّبون عليه ، وقد هيا القسم المغربي مشروعا ناقشه الأعضاء الفرنسيون والمغاربة ثم أقره الآخرون بإجماع الأصوات ، والأولون بالأغلبية الساحقة .

وينبني ميثاق التعليم — بمقتضى هذا المشروع — على المبادئ التالية :

- ١ — التعليم الابتدائي الإلجبارى لجميع المغاربة ذكورا وإناثا .
- ٢ — الصفة المغربية للتعليم على أساس اللغة العربية .
- ٣ — مجانية التعليم فى جميع المدارس الرسمية .
- ٤ — توحيد برامج التعليم الابتدائي فى جميع النواحي المغربية .
- ٥ — حرية التعليم فى كل درجته وبكل أنواعه وفق نظام خاص يوضع لذلك .

٦ — حرية دخول المغاربة لجميع المؤسسات التعليمية الموجودة بمراكش .

وقد علق الأعضاء المغاربة على كل مبدأ بما يشرح البواث التى دفعت بهم لإقراره ، ثم ختموا تقريرهم موجهين الخطاب لمجموع الأعضاء بما يلى :

« هذا العرض يبقى عديم الفائدة إذا لم يرد به أن يشرح لجمعيةكم الموقرة آمال الشعب المغربى فيما يتعلق بمستقبل أولاده ، إن الأنظار متجهة إلينا نحن الذين تسكفنا بعمل نبيل هو الاهتمام بمعالجة الجسم المغربى وإعطائه الصحة والسلامة » .

« وإن الأعضاء المغاربة لهذه اللجنة ليرحبون بممثلى الثقافة الفرنسية الذين جاءوا لمشاركتنا فى وضع ميثاق للسير بالأمة فى طريق السعادة ، وإن صاحب الجلالة الشريفة قد وضع ثقته فىنا فلنسكن أهلا لها » .

وقد صوت الأعضاء الفرنسيون القادمون من فرنسا ، وعددهم ثلاثة ، مع

الأعضاء المغاربة ، بينما استعفى اثنان من الأعضاء الفرنسيين المختارين من الموظفين بإدارة المعارف المغربية من عضوية اللجنة مدعين أنها تسير في اتجاه عدائي للغة الفرنسية ، وصوت العضو الثالث من الأعضاء الموظفين بالمغرب مع الأعضاء الفرنسيين القادمين من فرنسا ، فكانت أغلبية الفرنسيين مع الأعضاء المغاربة كلهم في جانب المشروع ، وبعد إنهائه رفع باسم اللجنة لجلالة الملك الذي أبدى رضاه الكامل عليه وعلى مقرريه ، ولكن الإقامة العامة أبت المصادقة عليه لحد الآن ، ولا يزال مولانا يرد إليه كل ما يعرضه عليه مدير المعارف من مشروعات ترجع للتعليم ، ولهذا يمكننا أن نقول إن في تولى صاحب الجلالة الدفاع عن ميثاق التعليم المغربي خير ضمان لتحقيقه في القريب العاجل بإذن الله .

ولا ينبغي أن ننسى التنويه بما قام به ممثلو الغرف المغربية في الدورة الأخيرة لما يسمونه بمجلس شورى الحكومة ؛ فقد تولوا الدفاع عن الأسس السابقة ، وعالجوا على ضوءها سائر الجزئيات المعروضة .

ويعمل الحزب بسائر الوسائل لتوحيد الوجهة الثقافية في المغرب مع الوجهة الثقافية التي تعمل لها الجامعة العربية ، وقد أوفد عنه للحضور في مؤتمر لبنان التابع للجامعة العربية والمنعقد في ضيف سنة ١٩٤٧ الأستاذ عبد الكريم غلاب الذي اشترك مع الأستاذ محمد ابن عبود في تمثيل المغرب الأقصى ، كما شارك ممثلو الحزب بفرنسا في مؤتمر الطلاب العرب الذي انعقد بإنجلترا .

في الميراث الاجتماعي :

فأما الميدان الاجتماعي فإنه ذو جوانب كثيرة لم يغفل الحزب ناحية منها ، ولعل من أهم هذه الجوانب ما يتعلق بالإصلاح الديني والخلقى ؛ فإن هيئة العلماء الاستقلاليين الذين يضمون الأغلبية الساحقة من رجال الجامعة القروية وكلية ابن يوسف والمعهد المسكنسي وغيرها من المأهدين الدينية لا تألوا جهداً في تطوير

الوعظ الإسلامى وتوجيهه الوجهة الصالحة التى تنقله إلى قلب المجتمع ، وهى ما تنفك تطلق نيرانها لمقاومة البغاء الرسمى الذى يرى الحزب ضرورة إلغائه ، كما تنبه الولاة المحليين لكل مظاهر البغاء غير الرسمى مساعدة لهم على مقاومته ، وتبذل جهداً جباراً فى القضاء على المسكرات والخدرات فى الوقت الذى تدعو فيه إلى الاهتمام بالجوانب البنائية فى الأسرة وفى المجتمع ، فتدعو لتعليم المرأة وتخص عليه ، وتقاوم الذين ينكرونه باسم الدين ، ويجرها ذلك لمقاومة الجمود الذى يتسم به بعض أدعياء العلم ومحاربة بعض المتصوفة الذين يتجرون بالدين والوطن فى سبيل مصالحهم وأغراضهم ، والحزب يعتمد كثير الإعتدال على هذه الثقة الإسلامية التى تمثل خيرة الجامعيين المسلمين لا لمساعدته فى النهوض بالشعب وتنوير أذهانه فقط ، ولكن لمساعدته على تكوين النظريات المتفقة مع الإسلام ومع روح العصر فى جميع النواحي التى يتطلبها التطور الغربى .

والعلماء الاستقلاليين صفحة خاصة أسبوعية من جريدة (العلم) ينشرون فيها أفكارهم ، ويخاطبون من منبرها الأمة المصغية لنصائحهم وإرشادهم .
واقدم سبق أن تحدثنا فى فصل الحركة السلفية عن الدور الذى قام به شيخنا العلامة محمد بن العربى العلوى فى الدعوة لتطهير العقول المغربية من الخرافات والأوهام ، ويمكننا أن نؤكد الآن أن هؤلاء العلماء كلهم من تلامذته أو تلامذة تلامذته أو أقرانه الذين تنوروا بدعوته ومعرفة ، ولذلك يعتبر دائماً مرجعهم الأعلى والمناصرة التى يستنيرون بها كلما أشكل عليهم أمر أو حزبهم شأن .

ويهتم الحزب اهتماماً لا مزيد عليه بتحسين حالة الأسرة بما يقوم به من دعوة شاملة للقضاء على بقايا التسرى ، وترك تعدد الزوجات ، وتحسين حالة المرأة والدفاع عن حق عائلات الموظفين والعمال ، والمطالبة بالسكنى الرخيصة ، ومساهمة العملية فى هذا المعنى (فى اللجنة الملكية بمدينة القنيطرة مثلاً) .

وبما أن الأسرة لا تستقيم إلا بتكوين المرأة الصالحة ، فإن للحزب نشاطه الخاص فى هذا الباب بما أسسه من مدارس للبنات وما نظمه من هيئات خاصة

بهن ، وللهزب اليوم هيئة عليا لنساء وفتيات الاستقلال تشرف على الحركة النسائية الحزبية ، وتعتبر الأستاذة ملكة القاسمي صلة الوصل بينها وبين اللجنة التنفيذية والمجلس الأعلى للحزب ، وقد قامت هذه الهيئة بتنظيم نساءنا وفتياتنا ، وكونت عدة مدارس خاصة للبنات أو مختلطة ، كما رفعت في السنة الماضية طلبها الرسمي لجلالة الملك لإحداث تعليم ثانوي للفتاة المغربية ، وإنشاء فرع خاص بالمرأة في جامعة القرويين بقسميها الديني والأدبي ، وقد لبى سيدنا نصره الله الطلب وتأسست المدرسة الثانوية الأولى للبنات ، كما قبل مبدئياً إنشاء الفرع القروي الخاص بهن ، ونرجو أن ينجز عن قريب .

وتشارك المرأة اليوم في كل مظاهر نشاط الحزب ، وخصوصاً ما يتعلق بإسعاف اليتامى والفقيرات في المدارس والمؤسسات التثقيفية ، وقد أظهرت سيداتنا وفتياتنا في مأساة الدار البيضاء رقة وحناناً طالما حرم منهما المنكوبون المغاربة . ولجريدة (العلم) صفحة أسبوعية خاصة بالمرأة تبحر لها سيدات الاستقلال وفتياتهن بأقلامهن ، ويعرضن فيها مطالبهن وآمالهن ، ويتبادلن فيها مناقشاتهم ، وهي تكون لونا طريفاً من الأدب المغربي لم يسبق له مثيل في تاريخنا . ومن أهم المنظمات النسائية فرق المرشدات التي تربي الفتيات تربية جسمية وأخلاقية ، وتبث فيهن روح الجماعة والتعاون بينها .

وتلتقي مجهودات الشابات بمجهودات الشبان في التجمع والتطور عند لجنة الحزب الاجتماعية التي تشرف على التنسيق والتوجيه . وقد نظم الحزب الشباب المغربي على حسب ما سمحت له الظروف ضمن فرق رياضية وكشفية تضاهي المنظمات العالمية الكبرى .

وتعتبر العصبة الحرة لكرة القدم التي اعترف بها أخيراً والتي تضم أزيد من مائتي فرقة وطنية بها نحو العشرة آلاف لاعب أهم المنظمات الرياضية في أفريقيا الشمالية ، ولقد ألقى الأستاذ أحمد الزيدى رئيس الغرفة التجارية بالرباط في أثناء اجتماع ما يسمونه بمجلس شوري الحكومة تقريراً ضافياً عن تنظيم

الشباب المغربي طالب فيه بضرورة فسخ المجال لمنظمات الشباب وإسعادها وإعطائها حرية العمل الكافية .

والذي يثلج الصدر هو أن فرق الكشف التابعة للحزب ، لا تكتفى بمجرد التعاون فيما بينها أو الحضور في معسكرات أخوية ، بل تقوم بواجبها الكشفي لإسعاف المنكوبين وإغايتهم ، ولم أتقد رجالها من أفراد كانوا يريدون الانتحار وسيدات كدن يمتن من سقوط ردم عليهن ، وأطفال مشردين لم يجدوا لهم مأوى . وللشباب صفحتهم الأسبوعية أيضاً من جريدة الحزب لتنسيق أعمالهم وعرض آرائهم .

والحزب برنامجا الخاص في مقاومة العطلة السائدة في الأغلبية الساحقة ، وذلك بما يدعو إليه من تصنيع عام في البلاد يشترك فيه قسم من أغنياء الوطن ورجاله ، وبما يبثه في نفوس الشباب من العمل الحر وعدم الاعتماد بالوظائف أو الاستدكاف من بعض الأعمال التي لم تكن معروفة من قبل ، ولقد دعا مرة أخرى للعطلة الأسبوعية في يوم الجمعة ؛ تلك العطلة التي نفذها الحزب الوطني ثم أرغمت السلطة المغربية على تركها بعد ثورة أكتوبر سنة ١٩٣٧ ، فلهي دعوته أهل فاس ومكناس وتازة ، وسيلي غيرهم هذا الإصلاح الذي يعتبر من أكبر العوامل في تشغيل العاطلين .

ولقد كان من نتائج الجهود التي بدأها الحزب الوطني ، وواصل العمل لها حزب الاستقلال تحديد الحكومات لساعات الشغل بالمعامل والمصانع والمناجم ، وتقرير العطلة الأسبوعية بها رسمياً ولا يزال يبذل الجهد لإقرار ذلك في القرية لتحسين حالة الفلاح التي هي أشد بؤساً من العامل والصانع ، وبفضل إرشادات حركتنا توفق إخواننا رجال الغرف المغربية (التجارية والصناعية والفلاحية والمختلطة) إلى تكوين جامعة عامة بينهم انتخب لرئاستها صديقنا الأستاذ محمد الزغاري عضو المجلس الأعلى للحزب ، ونحن لا نشك في أن هذه الجامعة ستقوم بعمل جليل لتنظيم الجهود الاقتصادية الأهم في سراكش والعمل على تصنيع كامل البلاد .

وأما الحركة النقابية فقد سبق أن شرحنا الأسس التي يقوم عليها كفاحنا من أجلها ؛ فنحن نعمل فيها في واجهتين ، فبينما نكافح لإعطاء المغاربة حق تأسيس النقابة المغربية الحرة إذا بنا نقاوم الاتحاد النقابي الفرنسي الذي يريد الاستيلاء على العمال المغاربة وتسخيرهم لأغراضه .

ولقد كانت سياستنا هي منع العملة من الدخول للهيئات النقابية الفرنسية ، ولكننا إزاء تثبيت الإقامة العامة بمنع المغاربة من تأسيس النقابات الخاصة بهم أذنا للعملة بالانخراط في (س . ج . ت) الفرنسية بعد ما اشترطنا على الهيئة أن يكون لإخواننا جناح خاص بهم ، وعلى أن يكون لهم التمثيل الكافي في مجلس الاتحاد ، وقد نجحت هذه المحاولة ، فتأسست نقابة (جرادة) (وخريبة) وغيرها من المراكز ، وقام العملة المغاربة بإضرابات مختلفة للدفاع عن حقوقهم والمطالبة بتحسين أحوالهم .

وطبعي أن هذه الخطوة لا تعتبر إلا مرحلة أولى يقصد بها الضغط على الحماية لتعترف بالنقابات المغربية ، ولقد صرحت الإقامة العامة بأنها ستعترف بذلك كله ، ولكن وعدّها ظل حبراً على ورق إلى الآن .

ويظهر الشغالون المغاربة نشاطاً كبيراً في الدفاع عن حقوقهم في الوقت الذي يعملون فيه من تلقاء أنفسهم على انتزاع حق التجمع بين نقابات مغربية مستقلة ، وعلى الرغم من المعاملة القاسية الاستثنائية التي يلقونها من طرف ولاية الحماية فإنهم مستمرّون في كفاحهم المؤبد من الحركة الوطنية ومن سائر الأحزاب الديموقراطية بفرنسا .

ومن أكبر المظاهر التي وقعت في تاريخ الحركات النقابية المراكشية الإضراب العام الذي استمر زهاء شهر بخريبة (معدن الفوسفات) سنة ١٩٤٧ ؛ لأن مكتب الفوسفات الحكومي لم يحقق وعده بتنفيذ دفتر مطالب العملة المتعلقة بتحسين أحوالهم .

وقد استعملت السلطة الفرنسية كل وسائل القمع للقضاء على حركة المقاومة

العمالة الأخيرة ، ولكنها لم تصل إلى نتيجة عملية .
وقد حاصر الجيش مراكز أبي جنيدة وأبي الأنوار حتى أصبح سكان
القريتين مفصولين عن باقي المغرب ووقعت حوادث عديدة حالت الرقابة الفرنسية
دون نشرها في الصحف المغربية ، فترى من الواجب تسجيل بعضها كمثل لما
يلقاه إخواننا العملة في سبيل الدفاع عن حقهم في التجمع من أجل المطالبة
بالأقل الحيوى .

وفي يوم ٢٩ أبريل أوقف ستة من العملة المرأ كشمين وسبقوا للساحة
العمومية بأبي جنيدة ، وأمام السكان تجمعت القوات العسكرية وجلدت المعتقلين
بالسياط إلى أن أدمتهم .

وفي يوم ٣٠ أبريل توجه قوميسار البوليس الفرنسى فى (يول) والمسدس
فى يده ومعه قائد القرية ومراقبها المدنى الفرنسى ، وهام مركز النقابة المحلى
بأبي جنيدة ، وقبض على المسؤول فى النقابة السيد الحسين مع مائة من رفقاءه
الذين يعملون فى المنجم ، ثم سيق المعتقلون جميعاً لأما كن لم تعرف بعد ، وصدر
أمر بمنع سكان أبي جنيدة من التوجه للأسواق لشراء حاجياتهم ، وفى يوم ٤ مايو
قطع الماء عن أبي جنيدة كلها ، وهكذا عن طريق منع القوات والماء تريد السلطة
أن تقضى على مقاومة العملة المغاربة .

أما فى أبي الأنوار فإن رؤساء العملة المحتشدين بمركز النقابة حاصروهم الجيش
وبقوا من غير طعام أياماً عديدة ؛ لأن البوليس لم يسمح لعائلاتهم ولا لإخوانهم
أن ينقلوا لهم الطعام إلا إذا أصدروا أوامروهم لتعملة باستئناف الشغل ، لكنهم
لم يخضعوا لهذا الطغيان واستمروا فى عنادهم من أجل إنقاذ بلادهم من سيطرة
المتحكمين الدالين الفرنسيين .

وقد وقع نظير هذا فى جردة بنواحي وجدة ، وانتهى باضطدام عنيف
أدى لقتل مدير فرنسى وبعض أعوانه من الصهيونيين .

وإذا كنا قد تحدثنا عن الحركة النقابية ومجهودها للتحرر ، فيجب أن

ننبه إلى أن إخواننا العملة المغربية لا يحملون أية عقيدة اجتماعية لا تتفق مع مبادئنا الاستقلالية ، وأنهم إذا كانوا اضطروا للانضمام للنقابة التي يتمتع بها الفرنسيون المقيمون بالمغرب فذلك لأنهم لم يجدوا وسيلة أخرى للاعتراب عن مطالبهم ، وهم يؤيدون من حزب الاستقلال الذي يضم أغلبية قادتهم ومسيرهم ويجب أن نصرح بأننا جميعاً لا نرى الإضراب إلا وسيلة مؤقتة للحصول على الحقوق الضرورية التي تضمن للمغاربة نيل نتائج أشغالهم الطبيعية ، وإلا فالهصل في الخلافات التي تقع بين العامل وبين الخدم له يجب أن يكون عن طريق التحكيم والوساطة التي تنظمها الدولة ، ويخضع لها الجميع .

كما أننا لا نعتبر الكفاح النقابي إلا جزءاً من الكفاح العام الذي يرمى لتنظيم الأمة والحكومة المغربية وحشدتها جميعاً لحماية الاستقلال المغربي والاعتزاز بالتراث الوطني المادي والمعنوي وإننا لنعتمد أنه ليس لنا كفاح غير الكفاح من أجل الاستقلال والحياة الحرة السعيدة في وطننا الذي هو وطن سائر طبقاتنا والرابطة الكبرى بين كل مواطنينا .

العمل لتوحيد الصفوف :

لم تأل كتلة العمل الوطني أولاً والحزب الوطني ثانياً جهداً في سبيل توحيد الخطة في شمال أفريقيا بين مختلف هيئاتها وأحزابها ، ولقد مضى وقت كانت فيه جمعية طالبة شمال أفريقيا المسلمين بفرنسا ومؤتمراتها رمزاً للمحاولات الكبيرة لتحقيق هذه الفكرة ، ثم ظهرت هذه الروح بصفة أوضح بعد أن قامت الكتلة بمظاهراتها العظيمة على أثر اعتقالنا في الدار البيضاء سنة ١٩٣٦ ، وجاءت حوادث أكتوبر سنة ١٩٣٧ فكانت أجلى في الوحدة وأوضح في التضامن ، ولم يزل ممثلو الهيئات الاستقلالية يباريس يعملون ويتضامنون وإن لم يقع بينهم تنسيق رسمي ولا تنظيم عملي ، ولقد كان من أول ما فكر فيه حزب الاستقلال على أثر تأسيسه أن يخطو بهذه العلاقات القلبية بين حركات الأقطار الثلاثة إلى

مدى أوسع ومجال أوفى ، وقد انتهت المفاوضات إلى عقد ميثاق بين (حزب الاستقلال) و (حزب الشعب الجزائري) و (الحزب الحر الدستوري التونسي) وقع عليه مندوبو الأحزاب الثلاثة في نوفمبر سنة ١٩٤٥ ، وقد جاء في مقدمة هذا الميثاق ما يلي :

« لما كانت شعوب شمال أفريقيا متجهة نحو وجهة واحدة لمحاربة الاستعمار بجميع أنواعه والسير نحو الاستقلال ، وتثبيت السيادة الوطنية ، والعمل على وحدة الشمال الأفريقي في دائرة جامعة الدول العربية رأى ممثلو الهيئات السياسية الموقعة على هذا الميثاق أن يخرجوا هذه الوجهة المتحددة من حيز النظر والعاطفة إلى حيز العمل راجين من اللول تعالى أن يسدد خطاهم ويبلغ مناهم الخ .
وقد قيد هذا الميثاق موقعيه بعدم تغيير الخطة السياسية الموحدة إلا بعد استشارة الآخرين والرجوع إلى رأيهم .

وترك الميثاق الباب مفتوحاً كي تنضم إليه جميع الأحزاب المغربية متى شاءت .
وبمجرد ما أعاد انتهاء الحرب إمكانية الاتصال بين شطري مرا كش جدد الحزب اتصالاته بحزب الإصلاح ، وأعاد ما كان بينهما من علاقات التضامن المتين والتآخي المسكين .

وحينما أطلق سراح الأستاذ الوزاني وأسس حزب الشورى والاستقلال ، ولم تتمكن من مزج الحزبين بذلت مجهودات عالية برئاسة شيخنا العلامة محمد بن العربي العلوي انتهت بممثلي الجانبين إلى الاتفاق على برنامج العمل مع احتفاظ كل منهما بشخصيته ، وقد وضع ذلك البرنامج في شكل الميثاق الآتي :
١ -- إقرار كل حزب على الكيفية التي هو عليها الآن لئلا يتعطل السعي وراء الغرض المنشود وريثاً يقع الفصل في كيفية توحيد السعي المشترك .

٢ -- إن كيفية توحيد السعي المشترك أن يوحد الحزبان ضمن حزب واحد يتفق فيها بعد على اسمه وتنظيمه وعمله .

٣ -- لا تقبل الانخراط في الوحدة الفرنسية ، وإنما تقوم العلاقات بين المغرب

المستقل وفرنسا على أساس معاهدة جديدة .

٤ - لا تعاون مع إدارة الحماية ، وإنما يلجأ أفراد الحزب نداء جلالة الملك للمشاركة الفنية مع إشعار اللجنة التنفيذية بذلك ، أما أعضاء اللجنة التنفيذية فيرجع النظر في مشاركتهم للمجلس الأعلى ، وذلك لما يتحملونه من المسؤولية السياسية في الحزب ، ولما يجب عليهم من حفظ مبدأ الاستقلال .

٥ - الوظائف الرسمية لا يدخلها أعضاء اللجنة التنفيذية أو المجلس الأعلى ، أما بقية الأعضاء فيستشيرون اللجنة التنفيذية .

٦ - المخاطبة مع الرسميين الفرنسيين تبت فيها اللجنة التنفيذية ما لم يقرر المجلس الأعلى خلاف ذلك ، ويجب ألا تخل المخاطبة بمبدأ عدم التعاون مع إدارة الحماية .

٧ - عدم الدخول مع الشيوعيين في جبهة ، ولا يجوز الاتصال بهم إلا على يد اللجنة التنفيذية .

٨ - اليهود الذين لا يحملون جنسية أجنبية ولا ينتمون للصهيونيين يعتبرون مغاربة من رعايا جلالة الملك .

٩ - الأحزاب المغربية الأخرى يتصل بها للسعى وراء توحيدها وتنسيق العمل معها .

١٠ - وسائل العمل - السلمية المشروعة .

١١ - شمال أفريقيا - تعاون وتضامن وتنسيق .

١٢ - الجامعة العربية - الاستعانة بها لتحقيق استقلال المغرب والسعى لتعجيل الدخول في حظيرتها .

١٣ - القضية المغربية في الخارج - تتخذ الوسائل بعد أن أقيمت الحاجة على فرنسا عرض القضية على هيئة الأمم المتحدة عند سبوح الفرصة لذلك .

وهكذا وضعت الحركة الاستقلالية المراكشية أسس الاتفاق التام في المبادئ

دئما يتم التوفيق في الوسائل .

وإذا كان مشروع المعتدلين الذي سبق أن أومأنا إليه قد خرق مواد هذا
 الميثاق فإن تأسيس (لجنة تحرير المغرب العربي) تحت رئاسة البطل العظيم
 عبد الكريم قد أعاد الأمر إلى نصابه ، ووجد الأحزاب المغربية كلها ضمن
 مبدأ واحد ، هو لا مفاوضة إلا بعد الاستقلال .

وإننا لنتمنى أن يأتي ذلك اليوم الذي تتوحد فيه أحزاب كل إقليم من أقاليم
 المغرب العربي ضمن حزب واحد يقوم على التوصيات السابقة ، فإن مصلحة الأمة
 في القضاء على كل ما من شأنه أن يوهم الأجنبي وجود فرقة في الصفوف أو خرق
 في بنيان الحركة المتسق .

تضامن الحزب مع الحركات التحريرية العربية وغيرها

وإذا كانت هذه الجهود المبذولة لتوحيد صفوف قد رمت لغاية واحدة هي تكوين تضامن قوى بين الهيئات العاملة في الشمال الإفريقي فإن تضامن حزبنا وسائر حركات المغرب العربي مع الشعوب والهيئات المسكفة في بلاد العرب وغيرها أمر واقع ومستمر ، ولقد دعوت في خطبي بالقاهرة لعقد مؤتمر عام يضم الشعوب المستضعفة لتوحيد صفوفها وتنسيق جهودها لمقاومة الاستعمار والقضاء عليه ، ويقوم الحزب الآن بدعوة عامة لعقد مؤتمر للشعوب القاصرة لنفس الغاية التي أشرت إليها ، ومتى تم ذلك فستتم الخطوة المباركة لتحرير الإنسانية نفسها بنفسها وإن أبي الظالمون .

أما مظاهر التضامن المعنوي في مراکش فقد وجهها الحزب التوجيه الحسن في كل المناسبات التي عرضت له ، وأمل من أبرزها موقفه في قضية فلسطين العربية ؛ هذه القضية التي وحدت صفوف العرب وجمعت كلمتهم ، وعلمتهم الشعور بما لهم من قوة معنوية ونفوذ روحي ، ولقد والى الحزب حشد الشعب للاحتجاج على السياسة الصهيونية قبل التقسيم وبعده ، وطالب مع الشمال الإفريقي جمعية الأمم المتحدة بالاستماع لرأيه في الموضوع ، وما أعلن العرب دخولهم فلسطين لتأديب العصابات الصهيونية حتى قام الحزب للتكتل والتضامن ومقاطعة الصهيونيين في داخل البلاد ، كما خصص مساعدات بعث منها الدفعة الأولى للجامعة العربية ، كما بعث قسما منها للترفيه عن الجيوش العربية المتحالفة .

على أن مجهوده ليس إلا جزءاً من الجهود الوطنية العام الذي قامت به الأمة من تلقائها بالثورة على الصهيونيين ومراقبتهم والهروب من خلف السدود الحديدية للانخراط في صفوف المساكين العرب ، ولقد بلغ متطوعو الشمال الإفريقي زهاء

الخمسة آلاف شخص قبل بعضها واضطر البعض للرجوع من حيث أتى بسبب الرقابة الفرنسية والأسبانية وغيرها . ولقد كتب الصدر الأعظم لدولة مراکش الحاج محمد المقرئ رسالة لعزام باشا يعلن فيها باسم جلالة الملك تضامن الحكومة الشريفة مع ملوك العرب ورؤسائهم ، وكان لهذه الرسالة أثرها في نفوس العرب ، كما اعتبرت من طرف الفرنسيين خرقاً لمعاهدة الحماية لأنها اتصال من المغرب بدول أجنبية من غير وساطة فرنسا ، ولكن مولاي الملك لا يعتبر الحدود القائمة بين المغرب والبلاد العربية إلا حدوداً اصطناعية ، ولا يمكنه كذلك مسلم أن يقف مكتوف اليد إزاء العدوان الصهيوني على البلاد المقدسة .

ولما قدمت مصر قضيتها للأمم المتحدة بادر الحزب بإعلان تضامنه معها بواسطة البرقية التي وجهها الأمين العام الحاج أحمد بلافريج لدولة النقراشي باشا وبواسطة البرقية التي بعثتها من القاهرة لسكرتير الأمم المتحدة العام ، وكان موقف الأحزاب المغربية كلها متحداً معنا في هذا التضامن المتين .

وبمجرد ما قامت في أندونيسيا ثورة التحرر من الهولانديين بادر الحزب في مناسبات عديدة لإعلان تضامنه مع المجاهدين الأبرار .

كما نظم الحزب حفلات عظيمة بمناسبة استقلال الهند والباكستان اعتقل بأثرها بعض أعضاء حزبنا في مختلف الجهات .

وقد احتج الحزب على تجنيد المغاربة في حرب الفيتنام ووجه البطل عبيد الكريم رئيس (لجنة تحرير المغرب العربي) نداء المغاربة يحثهم فيه على الانضمام للمقاتلين الأهالي لأنه لا يصح أن يؤيدوا الاستعمار وهم يطالبون بالتحرر في بلادهم ، ولا تتر فرصة دون أن يتنزهوا إخواننا بباريس ويقعدوا مهرجانات مشتركة مع أحزاب إفريقيا وآسيا للتنديد بالاستعمار والمطالبة بالعدل للجميع .

على أن هذه المظاهر ليست إلا إرهاصاً للتضامن الأكبر الذي سنعمل له حتى يتمكن المستضعفون في سائر أنحاء الأرض من انتزاع حقوقهم من يد الغاصبين ، وذلك ما يجعل حركتنا حركة إنسانية تريد الخير لنا وللذين لا ير بطنا معهم إلا روابط الإحساس الإنساني الجروح .

توحيد البلاد نحو الجامعة العربية

لقد أصبحت الوحدة العربية التي ظلت في نظر الكثيرين أملاً بعيد التحقيق حقيقة واقعة ، وظفر المواطنون العرب الذين قضوا أجيالاً عديدة في بذل الجهود من أجل هذه الوحدة بتحقيق وحدتهم ، واضمحلت جميع الصعوبات والعقبات والمعارضات التي لاقتها الفكرة منذ نشأتها أمام المبادئ الطافرة في جو الحرب الأخيرة ، وقد انتهت المفاوضات التي استمرت منذ سنة ١٩٤٢ — كما هو معلوم — إلى اتفاق عام ، وأمضى ميثاق الأمم العربية يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ من طرف الحكومات العربية المستقلة وهي : مصر ، العراق ، والمملكة العربية السعودية ، وسوريا ولبنان ، واليمن ، وشرق الأردن ، ويحتوي الميثاق على النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

واندأ الميثاق رغبة الدول العربية في تمتين الروابط التي توحد بينهما ، وتأكيدها على أساس الاحترام التام لاستقلال كل منها ، وتثبيت دعائم سيادتها ، وتوجيه مجهوداتها لصالح سائر البلاد العربية العام من أجل تحسين حالتها ، وضمان مستقبلها ، وتحقيق أمانها ، فيمكن أن يعتبر الميثاق إذن عقداً دبلوماسياً وعهداً اعتقادياً .

والرأي العام العربي الذي اتبع باهتمام خارق سير المفاوضات التي جرت بين ملوك العرب ورؤسائهم أعلن اطمئنانه التام للنتائج الحاصلة ، وتيقن بمستقبل عظيم الازدهار ، إذ أن الخطوة العظيمة قد تمت ، وأصبح من الممكن أن يتكلم عن كتلة عربية تستطيع أن تساعد — بالتعاون مع المنظمات الاجتماعية الأخرى — على هناءة العالم وأمنه .

ومن جهة أخرى فإن القبول الذي لاقتة الوحدة العربية في أوساط الجلفاء

إبان الحرب هياً لها سبيل الاشتراك الفعلي في تأسيس قواعد السلام العالمى ،
فقد اشترك العرب في بناء الأمم المتحدة ، وبذلوا جهداً لا ينسى في محادثات
سان فرانسيسكو حيث عبروا عن وجهات نظرهم في ثقة واطمئنان .

ولكن إذا كانت الدول العربية السبع قد مننت علائقها نظراً لتمتعها
بوسائل السيادة فمن الإنصاف أن نعترف بأن الوحدة العربية لا زالت في حاجة
إلى إنجاز ، وستبقى ناقصة وفاقة قيمتها إذا هي حضرت عمالها على البلاد التي
تجدها العراق في الشرق ومصر في الغرب .

والواقع أن الوحدة العربية تشتمل — حسب الميثاق العربى نفسه —
على كل البلاد الواقعة ما بين الخليج الفارسى في الشرق وبين المحيط الأطلسى
في المغرب الأقصى ، فإذا لم يصبح المغرب العربى عضواً في الجامعة العربية فذلك
لأن وضعيته السياسية وظروفه الخاصة منعا من التمتع بحريته الدبلوماسية ، ولكن
سبيله قد عبت ، وقد صرح من أول اليوم بأن مصيره مع الشعوب العربية
التي تربطه وإياها روابط كثيرة .

وفي هذا العالم الخارج عن الحرب العالمية الثانية تبحث جميع الأمم الصغيرة
في كيفية وضع اتفاقاتها على أسس المصالح المشتركة ، ولذلك فإن مرا كش ترى
مكانها الطبيعى في دائرة الجامعة العربية ومعها في ذلك الجزائر وتونس ، وقد عبر
عن هذه الرغبة (حزب الاستقلال) في المذكرة التي رفعها لرئيس مؤتمر الوحدة
العربية المنعقد بالقاهرة والمؤرخة بثامن مارس سنة ١٩٤٥ ، وقد جاء في هذه
المذكرة ما يلى :

« لو كانت الظروف السياسية التي لا تجهلها سعادتكم تسمح لمرا كش
بالمشاركة في أشغالكم لمثلها في مؤتمركم وقد رسمى يتمتع برضى جلالة الملك وثقة
الشعب المغربى ، وقد أعلن المغرب فى سائر المناسبات تعلقه بوحدة الشعوب
العربية ، وهو يرى فيها أحد أعمدة السلام العالمى الذى تعمل الأمم المتحدة على
نشره ، لكن سياسة القمع انتزعت منه وسائل الاشتراك فى جميع الأعمال التي

يقوم بها إخوانه في المشرق ، كما منعه من أن يرفع صوته خارج حدوده الضيقة .
وأيضاً فإن (رابطة الدفاع عن مراكش في مصر) أبلغت رؤساء العرب
عدة نقط في هذا المعنى .

وإن انخراط مراكش في الجامعة العربية ليستند إلى أدلة تاريخية
ولغوية وعاطفية .

وهذا ما حاول الحزب إثباته للعالم الغربي في عدة مقالات ومذكرات
تتلخص فيما يلي :

تاريخ مراكش منذ الفتح العربي هو جزء من تاريخ الحضارة العربية
ولا يمكن أن يدرس بعضه دون التعرض للآخر ، والعرب الذين اندفعوا
بروح العقيدة الإسلامية فتحوا بلاد البربر لينشروا فيها دعوتهم الإسلامية ،
وقد نجحوا في غرس روح العروبة في هذه البلاد ، ولم تزل منذ ذلك الوقت
في الازدهار ، وقد ساعد الدين الجديد العرب على نشر نفوذهم في المغرب حتى
أصبح من ملاجيء العروبة والإسلام الكبيرة ، وقد ساعد العرب بفضل
تسامحهم على تقوية روح الاستقلال وتشجيعها في نفوس الأهالي وهكذا عبدوا
الطريق للعائلات المغربية للمالكة في المغرب الأقصى .

ومع أن مراكش احتفظت دائماً باستقلالها منذ ثورة الملكة البيزنطية
فإن تاريخها بقي دائماً مرتبطاً بالتاريخ العربي ، ونحن لا ندلي بحجة أعظم مما قام
به المغاربة من إنشاءات في سائر البلاد العربية . واحتلال أسبانيا بالجيوش
المراكشية بقيادة طارق بن زياد فتح الباب للمدنية العربية كي تسود في
رياض الأندلس أثناء العصور الوسطى الأوربية كلها ، والأسماء المراكشية
اللامعة ملأت سمعتها سائر أوقات التاريخ ، وإيس من الممكن تعدادها ، ويمكن
أن نستحضر منها أمثال الإدريسي الجغرافي الكبير وابن رشد الفيلسوف
المغربى الخطير وابن بطوطة الرحالة الشهير .

ولم تقم في البلاد حركة بما فيها الحركة الوطنية القائمة إلا وكانت مرتبطة

كل الارتباط بالاتجاهات الكبيرة في العالم العربي .
وهكذا نرى مرا كش مستمرة الارتباط في الماضي والحاضر بمصير البلاد
العربية .

وإذا قطعنا النظر عن هذه العلاقات التاريخية وجدنا رابطة اللغة ؛ فاللسان
العربي لسان العقيدة الإسلامية انتشر في مرا كش انتشار العقيدة الجديدة ،
ولقد قام علماء الإسلام بتربية الذوق العربي في نفوس المغاربة حتى أصبح جزءاً
من الحاسة الدينية في أعماقهم ، واللسان الواحد المقروء في مرا كش هو اللسان
العربي الغني بمعجمه الساحر ، والذي كان القناة الوحيدة لاتصال المغرب بالشرق
العربي وما سر فيه من تيارات مختلفة .

أما الروابط العاطفية التي تجمع بيننا وبين عرب المشرق فهي بالطبع ناشئة
عن هذه الروابط اللغوية والتاريخية ، وامله من المناسب أن نلاحظ ما شعر به
الشعب المغربي من تأثيرات بمناسبة أحداث الخير والشر التي وقعت في البلاد
العربية ، فهناك يبدو الاتصال الروحي بين هذه الشعوب الشقيقة التي تشترك
في جميع الآلام وتتحد في كل الآمال ، وهل ننسى تلك المسرة التي وجدها
الشعب المغربي وهو يحتفل باستقلال مصر سنة ١٩٣٦ حيث نظمت عدة مهرجانات
وحفلات في سائر جهات المملكة الشريفة ، وبعثت للحكومة المصرية عدة
برقيات ورسائل للتهنئة ، وهكذا في سائر المناسبات التي تقع على شاطئ النيل ،
ومثل ذلك وقع حينما قررت حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية إعطاء سوريا استقلالها
وكم كانت خيبة المراكشيين عظيمة حينما رفض المجلس الفرنسي المصادقة على
المعاهدة السورية الفرنسية ، ولما وقعت حوادث الهجوم الفرنسي على سوريا
ولبنان بعد أن كان الجنرال ديغول أعلن استقلالهما هاج ذلك نفوس المغاربة الذين
تابعوا سير الأمر باهتمام زائد .

وقد تابع المغاربة كذلك بتطلع كبير سير المفاوضات التي سبقت إعلان
ميثاق الجامعة العربية ، وكانت أدق التفاصيل موضوع الشرح والتعليق من

الجميع ، ولما أعلن الميثاق العربى قابله الكل بسرور لا مزيد عليه واعتبره رأى العام المغربى من أكبر الحوادث التى جرت فى هذه الحرب .

وأيضاً فإن المغرب الذى يكافح فى الوقت الحاضر من أجل حريته ينتظر من الدول العربية عوناً نافعاً على ما يبذله من جهد فى سبيل الرشد ، وقد قرر ميثاق الجامعة العربية فى ملحقه بذل هذه المساعدة فى شكل تعاون وثيق بين الدول العربية الموقعة على الميثاق وبين الدول العربية الأخرى التى ما تزال تحت سيطرة الأجنبي ، وعليه فيمكننا القول بأن الحكومات العربية بالشرق تمس بضرورة إدخال مراكش وغيرها من بلاد المغرب العربى فى حظيرة الجامعة العربية ، وأنها موقنة بالدور الذى يمكن أن تقوم به بلادنا فى المستقبل العربى لما لها من المركز الجغرافى الممتاز وبما تملكه من إمكانيات فى ميدان التعاون الاقتصادى الذى سينظم بين الأمم العربية .

ولم تزل مختلف الهيئات العربية ترفع صوتها بضرورة تكوين جامعة تمتد إلى الطرف العربى بمراكش ، ومن بينها نداء وجهته جمعية الرابطة العربية فى سبتمبر سنة ١٩٤٢ جاء فيه ما ملخصه :

« إن من المؤسف أن يظل المغرب العربى الذى هو جزء لا يتجزأ من ميراثنا العربى والذى يحتوى على ما يقرب من نصف الأراضى العربية بعيداً عن الوحدة العربية مع أن شعوبه ظلت مخلصة للعروبة برغم الضغط الاستعمارى ومحاولات المحتلين محو كل الروابط التى تربطهم بالشرق العربى ، ولقد صرح غير مرة رؤساء هذه الشعوب ومواطنوها بحقهم الطبيعى فى الانضمام للجامعة العربية ، والحقيقة أن كل كتلة عربية كيفما كان شكلها يجب أن تضم إليها القسم المغربى من البلاد العربية لكي تؤتى الوحدة ثمرتها وتتحقق آمالنا فيها .

ولقد قامت شخصيات مهمة بشرح هذه الفكرة فى مختلف المناسبات التى أتت تحت فى بلاد الشرق ؛ نذكر من بينهم اسم الأديب الكبير الدكتور طه حسين بك

فقد ألقى محاضرة عنوانها (العلاقات الثقافية بين مصر والدول العربية) بمدرج الجامعة الأمريكية في سنة ١٩٤٤ ، ومن جملة ما صرح به الأستاذ الكبير ما يأتي : —

« لقد التفتت مصر إلى المشرق وجيرانها الشرقيين ، لكن لا يمكنها في الوقت الحاضر أن تقصر في شأن المغرب حيث يعيش شعب تربطنا به روابط عديدة ، وأعني بذلك إفريقيا الشمالية التي كانت مدة العصور الوسطى صلة بيننا وبين الأندلس ، والتي أعطتنا شخصيات عظيمة مثل ابن خلدون .

« هل ينبغي أن تقف الوحدة العربية عند الحدود الغربية المصرية ؟ إن وحدة مثل هذه لوحدة عرجاء ؛ لأنها مبتورة من نصف الأمة العربية ، فعل الذين يعملون لتنظيم تعاون وثيق بين البلدان العربية أن يستحضروا دائماً أن هناك مغرباً عربياً . »

وهكذا فإن المغرب الذي يعتبر امتداداً طبيعياً للبلاد العربية الحق في أن يطلب مكانه في حظيرة الجامعة العربية لتحقيق استقلاله والتعاون معها على ما يحقق سلامة الكل وطمأنينة الجميع ، خصوصاً وقد أثبتت هذه الحرب أن الدول المنعزلة لا يقرأ لها حساب في عالم الغد ، فلنكي يستطيع المغرب الحياة والازدهار يجب أن ينضم لطائفة من الشعوب ، وقد عرض أمامه للاختيار اتحادان : الاتحاد الفرنسي الذي لم يتبلور شكاه بعد ، والاتحاد العربي الذي أصبح حقيقة واقعة .

ففي الاتحاد الفرنسي الموعود يجد المغرب نفسه — قياساً على تجاربه الماضية — في منتهى العناء ؛ لأن بينه وبين فرنسا تعارض المصالح وتناقض العقائد ، وإنه ليحس بأنه لم يكن إلا موطن استغلال منذ امتلكت فرنسا ناصية أعماله ، فقد سخرت ثروته كلها لفائدة ثلة من المستعمرين الذين يعيشون عالة على السكان الحقيقيين ، وأصابته شعبه بسياسة الإدماج والتجهيل والإفقار والتحقير والتقسيم ، وبالجملة فهو مقتنع بأنه لن يحصل على السعادة في ضمن هذه الوحدة الاستعمارية ،

بأن سيظل بمثابة مخزن للمواد الأولية ومولد لإعطاء الجنود والمقاتلين .
وعلى العكس من ذلك فسيتمتع له انضمامه للاتحاد العربي فرصاً سديدة
يصبح معها عضواً من هذه العائلة الشرقية التي انتسب إليها منذ قرون عشرة ،
والتي أبعد عنها لأسباب خارجة عن إرادته ، وسيكون متمتعاً بكامل الحرية في
الاستفادة من تجارب أشقائه الرشداً لتجديد أنظمتهم ، ثم المشاركة في إحياء
هذه الحضارة التي بنيناها معاً والتي سبق أن أشرقت أنوارها على المتوسط جميعه .
فاختيار مراکش إذن قد وقع .

وكل ما ترجوه البلاد المغربية هو أن تضع الدول ثقتها في هذه العائلة العربية
السعيدة بتجمع أعضائها لكي تعيش في إخوان مع الجامعات الأخرى في ظل المحبة
المشتركة للحرية والسلام .

تلك هي الروح العامة التي ملكت كتابات رجال حزب الاستقلال ودعائهم
الأبرار لتوجيه الشعب المغربي نحو الجامعة العربية ، ولإقناع الرأي العام العربي
والأجنبي بأن مراکش وسائر المغرب ليس إلا جزءاً لا يتجزأ من بلاد العرب .
ولم تكن هذه الدعوة في الحقيقة إلا تعبيراً عما يشعر به الشعب المغربي
وتكيفاً لما يحس بالحاجة إليه ، ولقد أصبح الوعي العربي قوياً في نفوس المغاربة
وأصبح الكفاح من أجل الجامعة العربية جزءاً لا يتجزأ من الكفاح الوطني العام .
وقد توج هذا الجهد وباركه موقف مولانا صاحب الجلالة سيدي محمد
نصره الله من الجامعة العربية ، خصوصاً بعد التصريح الذي أدلى به جلالته في
خطابه التاريخي بطنجة المغربية .

ولقد خبطت القضية المغربية في مدرج الجامعة وأوساطها خطى نسيجة ،
وأصبح شعور العرب بضرورة الاهتمام بالمغرب العربي يقوى يوماً فيوماً ، بل لقد
أصبح الرأي العام العربي يضغط على المسؤولين في الجامعة العربية ، ويبعثهم
على الاهتمام بالجناح المغربي من أرض العرب ، وكل ذلك بفضل مظاهر التعلق
الذي ما أنفك الشعب المغربي يعلن عنها في كل المناسبات نحو العرب وأمانهم المشتركة .

مواجهة الرأي العالمى

لقد استعد (حزب الاستقلال) فى أثناء الحرب الاستعدادات الداخلية الضرورية ، وهى نفسه لمواجهة الغد الدولى أو عالم ما بعد الحرب ؛ لأنه يعتقد أن الخطوة الثانية التى يلزم أن تخطوها القضية المراكشيه هى خطوة الدعاية فى أوساط لم تطرقها من قبل ، خصوصاً بعد أن أعذر للحكومة الفرنسية مختلف الإغذارات و بعد أن يثس من كون الدبلوماسية الفرنسية تعدل من تلقاء نفسها عن سياستها الاستعمارية التى دأبت عليها منذ عهد غير قريب .

ولقد انتهت الحرب العالمية مسفرة عن سلسلة من الاتفاقات الدولية التى تعطى حق تقرير المصير وتؤكد حقوق الدول فى أن تحكم نفسها بنفسها ، وكانت فرنسا إحدى الدول التى وقعت بإمضاء الشرف والكرامة وثيقة الأطلسى وميثاق سان فرانسيسكو وغيرها ، فانفتح أفق جديد لفضح الاستعمار ورفع الصوت عالياً ضداً على أساليبه الجائرة .

واتجه رأى الجميع إلى ضرورة تنوير رأى العام العالمى أولاً ، ثم عرض القضية المغربية على الأمم المتحدة بصفة رسمية لترى رأيها فى هذه الأساليب الجائرة التى لا تنفك فرنسا وأسبانيا سائرتين بمقتضاها فى بلاد المغرب العربى .

واقعد تحدثنا عن أعمال وفود الحزب ومبعوثيه فى فرنسا وإنجلترا وأمريكا وفى الشرق العربى ، وهما نحن أولاء الآن نعرض لبعض ما قام به الحزب فى أوقات مختلفة من دعاية أمام سفراء الدول وأمام الأمانة العامة للأمم المتحدة ، وفى مقدمة ذلك الذكر التى رفعتها لجنته التنفيذية يوم ٨ مارس سنة ١٩٤٥ على أثر انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو لسفراء الدول المتحالفة ، وهى ترمى إلى التذكير بالجهود الحربى الذى قامت به مراكش فى سبيل قضية الحلفاء وتطالب

بحق الدولة الشريفة في أن تسمع صوتها أمام مؤتمرات الصلح ، وهامى
 ذه المذكرة :

« إن حرب الأمم المتحدة ضد قوات الطغيان قد دخلت في طورها الخامس ،
 وأخذت ألمانيا الهتلرية تتلقى الصدمة الأخيرة التي ستمحق الفاشية وتمحسم مادة
 النزاع العالمى .

« ولقد تلقى الشعب المغربى بمزيد الارتياح جو انعقاد المؤتمر الدولى بسان
 فرنسكو في ٢٥ إبريل ، وأكبر آماله أن يحظى بمكانه بين الأمم المتحدة رعيًا
 لمساهمته في الجهود الحربى وما تحمله في سبيل ذلك من تضحيات جسيمة .

« نعم كان انضمام المغرب إلى جانب الأمم الديموقراطية من أول وهلة صادقًا
 صريحًا ، فانخرط في حزب المناوئين لدول المحور إثر تصريح ملكى بتاريخ
 ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٨ فحواه : أن سلطان المغرب ورعاياه مستعدون في حالة
 نشوب حرب للوقوف كرجل واحد بجانب فرنسا » ، وأصبح هذا الاستعداد
 أمرًا واقعًا من بعد خطاب جلالته الذى تلى في جميع مساجد المغرب يوم ٣ سبتمبر
 سنة ١٩٣٩ ومما جاء فيه :

(فمن هذا اليوم الذى اتقدت فيه نيران الحرب والعدوان إلى اليوم الذى
 يرجع فيه أعداؤنا بالذل والخسران ، يتعين علينا أن نبذل لها (فرنسا) الإعانة
 السكاملة ونعضدها بكل ما لدينا من الوسائل غير محاسبين ولا باخلين) .

وهكذا أصبح المغرب في حالة حرب من المحور لا بمجرد التبعية فحسب ،
 بل بنص صريح أراد عاهل البلاد أن يبين فيه بمجلاء موقفه إزاء هذه المعمة
 الكبرى للدفاع عن الحرية .

أما الشعب المغربى فقد لبى بحماس قوى ملكه المحبوب ؛ الأمر الذى حدا
 بفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية المسيو ألير لوبران أن يقول في برقية إلى
 صاحب الجلالة « إن المغرب يمكنه أن يعتمد من جهته على مساعدة فرنسا التامة »
 كما حدا بسيادة المقيم أن يصرح بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٩ « إن فرنسا

لن تنسى أبداً ذلك الحماس الذى أبداه ملك المغرب وشعبه فى الوقوف إلى جانبها للدفاع عن الحق والعدالة .

ومن ذلك الحين أصبحت البلاد برمتها فى حالة حرب ، فأعلنت الأحكام العرفية ، وحجزت حالا أموال الأعداء ، واعتقل رعايا دول المحور ، بينما كانت تسخر جميع موارد البلاد لحاجات الجيوش المحاربة ، وأخذ المتطوعة من المغاربة يتوجهون إلى مختلف ميادين القتال ، وأضحت أرضنا معرضة للغارات الجوية . وبعد انتهاء معركة فرنسا كانت خسائرنا فادحة ، ولا يزال الأسرى المغاربة وراء الأسلاك الشائكة ينتظرون حتى الآن جيوش التحرير ، ثم جاءت هدنة شهر يونيو سنة ١٩٤٠ فحافظ المغاربة على موقف مشرف كله عزلة نحو لجان المراقبة بحيث لم يثبت عليهم تعاون مع العدو .

« وكان موقفهم بعكس ذلك إزاء قوات الحرية التى اقتبلت بحفاوة عظيمة يوم نزولها بالمغرب فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٢ . وهنا كان أيضاً الذى رسم لنا الخطة التى يجب أن نسلكها هو جلالة الملك برفضه رفضاً باتاً — باتفاق مع مجلس وزرائه — أن ينقل الحكومة (المخزنية) إلى داخل البلاد لمواصلة المقاومة التى كان يرغب فيها الجنرال نوجيس .

« وإن وجود قوات حليفة بين أظهرنا بمعسكراتها وأسطولها وما يستلزم كل ذلك من حقوق خاصة جعلت البلاد تتحمل تكاليف شديدة ، إذ ساهم المغرب بحظ وافر — بفضل التقتيرات التى فرضها على نفسه — فى مون الجيوش الحليفة المستقرة بالشمال الإفريقى وصقلية وإيطاليا ، وفى مون سكان فرنسا المحررة كما سخر زيادة على ذلك يدأ عاملة لا يستهان بها للعمل فى الموانئ والقيام ببناء المطارات وإصلاح الطرق ، وكانت هذه الطرق التى تخترق الجبال فى معظم الأحيان عرضة للانلاف المحلى ، خصوصاً فى وقت كانت فيه شمال إفريقيا مسرحاً للدعاية راديوفونية محورية واسعة النظام ، وكان يعتبر الرأى الإسلامى لا يزال تحت تأثير انتصارات أوائل الحرب .

« ومع ذلك كله لم يقع خلال المارك التونسية — كما نص عليه المسيو إدوار ستيتنيون في كتابه (الإعارة والتأجير سلاح الانتصار) — لم يقع أى حادث مهم يمكن عزوه مباشرة إلى عمل إئتلافى فى جميع طرق مواصلاتنا بالمغرب والجزائر .

ونحن فى غنى عن ذكر العبء المالى الثقيل الناشئ عن مصارف الحرب والذى يعد بالملايين عند تقدير التضحيات المادية التى تحملها المغرب فى سبيل انتصار قضية الأمم المتحدة .

« أما مساهمة المغرب بدم أبنائه فلم يبق مجال للاشادة بها بعد جميع التصريحات الفرنسية الرسمية والأنجليزية والأمريكية التى نوهت غير ماصرة ببطولة وشهامة الرماة والصبايحية ورجال القوم المغاربة ، فما أكثر عدد رجال المغرب بين صفوف الفرق التى حررت تونس وإيطاليا وكورسيكا وجنوب فرنسا والألزاس ، وهم يستعدون الآن لاجتياز نهر الرين .

« فإذا كانت قيمة الأمم تقاس بمزاياها لاجتماعها ، وإذا كان لكل أمة — كبيرة أو صغيرة — ساهمت فى الجامعة نصيبها فى هذه الوحدة الدولية — طبقاً لميثاق الأم المتحدة — صار إذن من الواجب على حزب الحرية أن يحتفظ لأمتنا يحفظها فى الانتصار .

لذلك كله فإن (حزب الاستقلال) الذى يعبر بأمانة ووفاء عن رغبات الشعب المغربى يرى من العدل أن يُعترف للمغرب بمثل ما للأمم المتحدة من الحقوق ، ويطلب أن توجه الدعوة إلى ممثلى الأمة الأكفاء للمشاركة مباشرة فى المؤتمرات الدولية للدفاع عن قضيته وإثبات حقوقه ، وهو يطلب ذلك باسم آلاف المغاربة الذين ذهبوا ضحية فى سبيل الحرية خلال الحرب الماضية ، وباسم جميع الآلام المتنوعة التى تكبدها الشعب المغربى ، وباسم مبادئ الحق والمدالة التى هى الغاية السامية للديموقراطية الحاربة .

واستمر الحزب يوالى مجهوداته لإقناع الأمم المتحدة بضرورة الاستماع إليه

في الشؤون المروضة والتي لها علاقة بالمغرب من قريب أو بعيد، وهكذا طالب رسمياً بأن يتاح له الإدلاء بصوته في قضية فلسطين وفي قضية ليبيا نظراً لما لهذه الأقطار من مصالح مشتركة مع الدولة المراكشية التي خاضت غمار الحرب وضحت فيها بصفة مستقلة لا بصفة تابعة .

وقد سبق أن أومأنا للوثيقة التي قدمها مندوب الأحزاب الاستقلالية عن المنطقة الخلفية بمناسبة خوض الأمم المتحدة في قضية فرانكو والعلاقة التي ينبغي أن يسير عليها أعضاء المنطقة الدولية مع حكومته ، وقبل ذلك بقليل أي في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧ رفعت الخارجية الفرنسية تقريراً عن أعمالها في مراكش للجنة الوصاية التابعة للهيئة حاولت أن تستر فيه فضائح الاستعمار الفرنسي في بلادنا ، ولكن (حزب الاستقلال) الحارس الأمين على مصالح البلاد أجاب عن هذا الفعل بمذكرة رن صداها في أرجاء العالم وضح فيها أنواع السيطرة السياسية والثقافية والقضائية وأنواع الميز العنصري القائم عليها نظام الحماية الفرنسية في المغرب ، وقد جاء في الرسالة التي قدم بها الأمين العام للحزب هذه المذكرة للأمين العام للمنظمة الدولية ما يأتي :

« لقد كان تأسيس هيئة الأمم المتحدة باعثاً لآمال عظيمة في نفوس أولئك الذين لا يزالون يرزحون تحت سيطرة الدول الكبرى الاستعمارية في ظل أنظمة الاستغلال والاستعباد .

« على أن بعض أعضاء الهيئة الذين يحترمون مصادقتهم على ميثاق هيئة الأمم المتحدة قد أخذوا يحاولون تجديد نزعاتهم العتيقة والإعراب عن رغباتهم الحسنة في إعطاء الحرية للشعوب الواقعة تحت حكمهم .

« ولكننا نجد مع الأسف أن بلادنا رغم ما بذلته من تضحيات لا تتنصر الديمقراطية ما تزال ترزح تحت نظام من أشد الأنظمة طغياناً يقضى على جميع الحريات ولا يتفق أبداً مع روح ميثاق هيئة الأمم المتحدة ولا مع نصه .

« وتشتمل هذه المذكرة التي يتشرف حزبنا بتقديمها إليكم -- يا صاحب

السعادة — على تحليل موجز لحالتنا الحاضرة ، ولقد لخصنا في آخرها آمالنا التي هي آمال الشعب الملتف حول عاهله سيدى محمد بن يوسف الذى اتهمز كل فرصة للاعلان عن رغبته فى أن يرى الأمة المراكشية تتبوأ للسكينة اللاتقة بها فى مصاف الدول .

وجاء فى خاتمة المذكرة تلخيص لأعمال الحماية الفرنسية بعد خمس وثلاثين سنة فى مراكش ، وهى تنحصر فيما يلى :

تقسيم أراضى المملكة إلى مناطق مختلفة النفوذ ، وتقسيم منطقة النفوذ الفرنسى نفسها إلى كتلتين مصطنعتين لضرب إحداها بالأخرى ، وذلك بتطبيق السياسة البربرية .

وإقامة حكومة اسمية مسلووبة من كل قدرة ، وذلك لمصلحة الإدارة الفرنسية المستبدة والتي تتصرف مباشرة فى شؤون البلاد ، وتطبق سياسة النفعية العنصرية فى جميع النواحي .

ومحاولة الخط من ظروف المراكشيين التى نجمت عن سياسة التفتير والتجهيل والظلم ، وخلق الحريات العامة ، وتمكين الفرنسيين المقيمين فى مراكش من الحقوق السياسية بالرغم عن أنظمة البلاد وعن القانون الدولى .

ولم يخضع الشعب المراكشى قط لمثل هذه التصرفات لأنه يغار على ماضيه ويشعر بالدور الذى لعبه ويمكنه أن يلعبه مرة أخرى فى تاريخ حضارة البحر الأبيض المتوسط ، وقد انتهى رد الفعل الذى أحدثه الاستعمار الفرنسى إلى القرار الذى تضمنته وثيقة ١١ يناير سنة ١٩٤٤ التى أصدرها حزب الاستقلال ، فقد قررت بعد أن أكدت بطلان النظام الذى فرض سنة ١٩١٢ أن الحل الوحيد للأزمة المراكشية هو أن يعلن استقلال البلاد ، ويوضع لها نظام دستورى ملكى تحت رعاية حضرة صاحب الجلالة سيدى محمد .

ويندرج هذا الاستقلال فى إطار العالم الجديد الذى خلقه ميثاق الأطلسى وهيئة الأمم المتحدة ، ويجب أن يتحقق هذا الاستقلال لأن مراكش قد بذلت

تضحيات كبيرة في سبيل انتصار الحرية وخلق الدولى .

أما ما يدعى بالإصلاحات التى أعلنت عقب ١١ يناير سنة ١٩٤٤ والاضطهادات الدموية التى تلتها ، فإنها لا تهدف إلا إلى تعزيز السيطرة الفرنسية اقتصادياً وسياسياً على مراكش ، وإلى أن تقضى بصفة بسيطة نهائية على الشخصية المراكشية ، وليس فى استطاعة هذه الإصلاحات أن نخدعنا لأننا مقتنعون بأنه يجب قبل كل شئ وضع نهاية لهذا النظام الشائن وتحرير السيادة الوطنية .

ويلوح أن فرنسا اقتنعت إزاء الأزمة المراكشية التى استفحلت إلى هذه الدرجة سنة ١٩٤٤ بدافع من الأسباب التى عرضناها باختصار فى تقريرنا ، بأنها لا تستطيع أن تحل الموقف على الرغم من الاضطرابات التى كانت ترج العالم إلا بواسطة اتباع السياسة الاستعمارية التقليدية القائمة على أساس الإصلاحات التى تهدف إلى مزج الفرنسيين بالسكان الأصليين ، وإلحاق الأراضى التى تقع تحت السيطرة الفرنسية بفرنسا نفسها ، وقد برزت هذه السياسة بشكل واضح فى عهد ممثلى فرنسا الأخيرين :

١ — فاعتمدت من وجهة النظر الاقتصادية على البرنامج الذى وضعه السفير إيريك لا بون فى الحال عقب تسيده فى مراكش أوائل سنة ١٩٤٦ ، وهو يرمى إلى السيطرة على استغلال خيرات البلاد التى لم تستغل بعد لتحقيق مصالح الرأسماليين الفرنسيين والدولة الفرنسية ، والإضرار بالمصالح المراكشية الثابتة .

٢ — ومن وجهة النظر السياسية أثارت إدارة الجنرال جوان التى تلت إدارة مسيو لا بون ضجة عظيمة حول إعادة تنظيم الحكومة المراكشية ، ولكن ذلك النظام الذى لم يحدث أى تغيير فى شكل هذه الحكومة ولا فى نفوذها يتلخص فى تعيين أربعة مندوبين جدد يمثلون الوزير الأكبر ، ومهمتهم الربط بين الإدارات والاستعلام فحسب ، على أن هذه التغييرات لا يمكن أن يطلق

عليها إصلاحات بالرغم من تجديدها ؛ لأن معظم هذه المراكز وإلى جانبها مراكز أخرى قضى عليها اليوم كان قد تضمنها التغيير الحكومى الذى وضع سنة ١٩١٦ والذى شمل حتى مركز بعض الوزارات كوزارة المالية ، ولكن ما حدث سنة ١٩١٢ هو مثل ما حدث سنة ١٩٤٧ فإن تركيب هذه الحكومة لم يعدل إلا بدوافع دولية ولأجل إخفاء سيطرة الإدارة الفرنسية على جميع المصالح المراكشية العامة :

ويتبين مبدأ الإدارة المباشرة وهو المبدأ الذى يكمن وراء المشكلة المراكشية كلها - فى مشروعات مختلفة ما تزال تحت الدرس ، وترى هذه المشروعات التى تمس حتى قواعد الحماية السياسية التى يقوم عليها النظام المراكشى المقيد باتفاقات دولية إلى تحقيق مطالب الجالية الفرنسية المتعلقة بأن تمثل سياسيا فى الهيئات المراكشية .

ولو قبل الشعب المراكشى هذا الاتجاه السياسى فلن يكون معنى ذلك إلا أنه قضى على نفسه وقبل إلحاق بلاده بفرنسا ، ولذا فإنه لم ينخدع لهذه السياسة وبات يطالب لبلاده بالحرية والاستقلال وقد قال جلالة الملك أخيراً : « لقد آن أوان الديمقراطية بالنسبة للجميع ، وإن الشعوب الكبيرة والصغيرة لتتطلع إليه ورائدها فى ذلك هو حرية الإنسان » .

كان لهذه المذكرة أثر محسوس فى الأوساط الرسمية ، وأذاعت نبأها الأمانة العامة للأمم المتحدة ، وعلقت عليها سائر الصحف الانجليزية والأمريكية وقد قالت (يونيتد برس) عن هذه الحركة انها خطوة أولى فى سبيل الاستقلال عن فرنسا ، وقال المتحدث بلسان بعض الدول الكبرى ان هذه المذكرة تعتبر أول انشقاق رسمى بين الشعب المراكشى وبين فرنسا ، وعلى أثر ذلك أعلنت بولندا أنها مستعدة لرفع قضية مراكش للأمم المتحدة ، وأذاعت البرقيات الواردة من ايك سكس أن الدوائر العلمية تعتبر مذكرة حزب الاستقلال خطوة أولى لعرض قضية مراكش على الأمم المتحدة ، وأنه ليس من البعيد أن

تدرج في جدول أعمال المجلس في إحدى الدورات المقبلة ، وقد أظهرت بعض دول أمريكا اللاتينية استعدادها لتأييد قضيه مراکش .

ومنذ الساعة وحزب الاستقلال يوالى بعث الوثائق والمذكرات للأمم المتحدة ، كما أنه ينتهز فرصة انعقاد اللجان التابعة للمنظمة الدولية ليزدوها بكل ما يرجع لموضوعاتها فيما يخص المغرب ، وقد بعث وفدا متركبا من الأستاذين عبد الله إبراهيم عضو المجلس الأعلى للحزب والسيد أحمد العلوي المندوب عن لجنة الصحافة الاستقلالية للاتصال بوفود الدول في مؤتمر الأنباء الذي انعقد أخيراً بجنيف فقام الوفد بمجهود كبير تضامن معه فيه مكتب نقابة الصحف الشرقية برئاسة الأستاذ محمود أبي الفتح ، وأيده الوفد المصري والسوري والباكستاني ، وكان للأستاذ الكبير عبد القادر المازني أثر كبير في ذلك التأييد . كما بعث الحزب وفدا آخر للاتصال بوفود الدول في اجتماع المجلس الاجتماعي والاقتصادي للأمم المتحدة ، وغير ذلك من أعمال .

جوانب القضية المراكشية

يرى الحزب أن قضية مراكش متعددة الجوانب ، وأن منظمة الأمم المتحدة . يتسنى لها أن تتناولها من تلك الجهات كلها أو بعضها دون أن يستطيع الاستعمار الفرنسي أو الأسباني دفاعاً قوياً ولا نضالاً مقبولاً ، فوضعية مراكش الدولية مثلاً هي الاستقلال التام الذي يدل عليه ماضى هذه البلاد الذي لم يعرف الاستعمار قط ، كما يدل عليه عديد العقود والمعاهدات التي تربط الدولة الشريفة . غيرها من دول الشرق والغرب ، ومن بينها فرنسا وأسبانيا . وقد ظلت هذه الوضعية معترفاً بها ومؤكدة حتى بعد انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء ، فقد اعترف . ممثلو خمس عشرة دولة في هذا المؤتمر باستقلال مراكش ووجوب احترام سيادتها وضماتها ، وليس في القوانين القديمة والحديثة ما يبيح لدولة أن تخرق العقود المذيلة بإمضاء الشرف والكرامة ، وليس في القوانين الدولية أيضاً . ما يسمح لحكومة ما بالاعتداء على أراضى حكومة أخرى ، ولكن الواقع أن فرنسا وأسبانيا قسمتا البلاد المراكشية واحتلتها خرقاً لكل التعهدات وخلاًفاً لما التزمتا به ها وغيرهما في شتى المؤتمرات ، وقد كان هذا الاحتلال اعتباطاً ومسبباً لمعاهدة أمضيت في ظروف الإكراه الناشئة عن ذلك الاحتلال ، ومن طرف ملك لا يخول له صك بيعته ولا نظام مملكته حق التنازل عن طرف من سيادة الشعب ، وقد نص عقد حقوق الإنسان الفرنسي على أن السيادة للشعب . كامنة فيه ولا يمكن تفويتها بصفة من الصفات ، وقد اعتبر دائماً كل عمل يتنافى مع هذا المبدأ ملغى في نظر رجال القانون الدولي ، وقد أكد ذلك علماء القانون الفرنسيون حينما أناب البرلمان الفرنسي عنه في مهمته الماريسال بيتان ؛ فأفتوا بأن حل البرلمان لا يعتد به لأن النواب لا يملكون الحق في أن يتنازلوا

عن الحقوق التي وضعها الشعب في يدهم وتحت رعايتهم ، وفيما كتبته البروفسور كاسان مفوض العدل والتربية الوطنية في لجنة التحرير الفرنسية عن هذا الموضوع دليل على أن وكلاء الأمة ملوكاً أو وزراء أو نواباً لا يستطيعون أن يتصرفوا في كيان الأمة ولا في سيادتها التي لا تقبل التفويت ، وإذا كانت التجربة دلت على أن الاستعمار بجميع أشكاله هو مجرد انتحار للأمة التي ترضى به فليس من الممكن أن تبيح القوانين للأمة هذا الانتحار ، وهي تمنع منه الفرد ولو كان في أخرج ظروف الآلام .

على أن هذه المعاهدة لا يمكن أن تنعقد من الوجهة الدولية ما دام عقد الجزيرة قائماً وقد كان من الواجب أن يجتمع ممثلو دول الجزيرة كلهم لينظروا في تغيير الوضعية الدولية التي فرضوها على البلاد قبل أن يعترفوا بواقع يتنافى مع ما قرروه بأنفسهم وألزموا المغرب بقبوله ، وإذا كان الإغراء بضرورة الرشوة التي وزعتها فرنسا بسخاء قد سمح لهم بغض الطرف عن اعتداء الفرنسيين والأسبانيين علينا فإننا نحن الذين نكبتنا بهذه المؤامرة الدولية الدنيئة ما نزال نستنكرها ونطالب القائمين بها بالرجوع إلى ضميرهم والعمل على التكفير عما ارتكبوه نحو أمة بريئة من خيانة للمهود وخرق للالتزامات .

ونقد رفض الشعب الاعتراف بالحماية المفروضة ، وثار عليها ثورته الخالدة التي ما نزال تكافح حتى تلغى الحماية من الواقع المغربي ، وتنازل السلطان الموقع على الحماية معترفاً بأنه قد عجز عن حل للمشكلة يرضى الأمة ويحفظ كرامتها . وهكذا بقي مشروع المعاهدة الذي أمضاه عديم القيمة لأنه ألغاه بتنازله عن العرش واعترافه بأن إرادة الشعب لم تصادق على عمله .

وسارت الحماية تطبق سياستها فلم تترك جانباً من جوانب الاعتداء على كياناتنا وسيادتنا ومقدراتنا إلا ارتكبتة .

ولقد اعترفت معاهدة سنة ١٩١٢ نفسها بضرورة الاحتفاظ للبلاد بوحدةها وتقاليدها في العرش وفي السيادة ، ولكن الحماية خرقت في أول ما خرقت هذا

الالتزام ، فزقت البلاد طرائق قددا ، وتآمرت مع الدول على تقسيم دنىء لبلادنا وأصبحت الوحدة المغربية شيئاً رمزياً لا حقيقة له من جهة الواقع السياسى ، وهل يبيح قانون ما فى قديم الكون وحديثه لأمة أن تعتمد إلى أمة أخرى متحدة فتجعل منها أجزاء يخضع كل جزء منها لسيطرة أجنبية عنه فردية أو دوائية ، ولو رفضت هذه الأجزاء الانقسام وتمسكت الأمة كلها بوحدتها الترابية والحكومية ؟ وهذا جانب وحده يكفى لأن يحمل منظمة الأمم المتحدة إذا كانت حقيقة تريد إقامة العدل والإنصاف على استنكار الاستعمار الفرنسى وفضائمه فى المغرب .

فسلب البلاد استقلالها المعترف به والمؤكد بإمضاء الشرف والكرامة وحده جريمة دولية كبرى .

وتقسيم البلاد إلى مناطق لا يربط بينها نظام موحد هو جريمة ثانية لا تقل عن الأولى فظاعة وقبحاً .

وهناك قضية الحماية العميقة التى هى مشكلة المشا كل ، وأعنى بها قضية الحكم المباشر الذى يكمن وراء اسم الرقابة وعنوان الإرشاد ؛ فقد خرقت السلطات الفرنسية والأسبانية عقد الحماية المفروض الذى زعمت أنه مجرد عقد لتنظيم التعاون الفرنسى الأسباني المغربى يراد منه تمكين الدولتين الحاميتين من مساعدة الدولة الشريفة على الانبعاث والتجدد والأمة المغربية على اليقظة والحياة والتطور ، وأصبحت الحماية حكماً مباشراً وتحكماً مستمراً من طرف ولاية المراقبة الذين يسرون البلاد نحو سياسة المحو والإدماج عن طريق الإفقار والتجهيل والتحقيق .

وإن الدولة المغربية التى كانت منذ أقدم عصور التاريخ ولم تزل دولة قادرة على تدبير شؤونها وتنظيم أمورها لغير محتاجة إلى هذا الحجر الأجنبي الذى يعبدها لسيطرة اجتماعية واقتصادية وسياسية ماكرة لتنهض وتحيى .

ولقد كانت مرا كش دولة كبيرة يوم لم تكن فرنسا وغيرها من الدول قد خرجت من حيز المحاولة البدئية للتكوين القومى ، فمن سخرية القدر أن

يفرض عليها اليوم حكم الذين كانوا يخطبون بالأمس مودتها ويستمدون من تجربتها ونظامها .

ولقد نص ميثاق الأمم المتحدة والعهود التي تقدمته في سان فرانسكو والمحيط الأطلسي وغيرها على احترام سيادة كل أمة وعلى إعطاء كل شعب الحق في تقرير مصيره ، ولم يكن هذا المبدأ بالجديد في الحقوق الدولية ، وإنما الجديد فيه هو أن دولا محترمة التزمت بالعمل على إقراره وتنفيذه ولقد ظلت مراکش تدافع عن هذا المبدأ وتجاهد في سبيله ، وهي اليوم تطالب هؤلاء الملتزمين ومن ضمنهم فرنسا باحترام تعهداتهم الدولية والاعتراف لمراکش بحق التحرر من ربة الحماية والاستعمار الأجنبي :

وهي إذ تطالب بهذا الحق إنما تعرض الأمم المتحدة أمام تجربة عظيمة يظهر معها مقدار القوة التي تكن في جوانب الدول الكبيرة التي ترعى هذه المنظمة وتعمل على استمرارها لخير العدل والسلام ، وإنها لتطالب عديداً من هؤلاء الدول الأعضاء ، وهم المشتركون في مؤتمر الجزيرة ، بضرورة التفكير فيما ارتكبه نحو المغرب الأقصى بإغضائهم عن الحماية التي لم تحترم استقلال الوطن الذي أجمعوا على احترامه ورعاية حريته ، وتذكركم بأن الفرصة قد أتت لهم اليوم في مجال أوسع وأفق أسمى ليتأكدوا من مدى إخلاصهم لاستقلال مراکش الذي دافعوا عنه ووفائهم لمبادئ التحرير الإنساني التي التزموا بها .

وهذان الجانبان المتعلقان بسيادة المغرب ووحدته الترابية هما الجانبان اللذان لا يستطيع قانون قديم أو حديث إلا أن يدعمهما ، ولا يمكن أن يندفعا بأي مبرر إرشاد أو إصلاح يمكن أن تدعيه الدول المستعمرة أو تدلى به كحجة على موقفها ؛ إذ أن شعور المغاربة باستقلالهم ووحدتهم حق إنساني لم لا يعوضهم عنه شيء مهما كانت قيمته من ضروب الإسعاد المزعوم والخير المزهوم .

ولكن هناك جانب الواقع المؤلم ، وهو جانب المعاملة السيئة للشعب وغضب خيالاته وتراثه . وهل يبرر نظام الأمم المتحدة حتى على أساس الاعتراف

بمبدأ الرضاية أو الرعاية الدولية الوصي أن يتخذ وجوده في مكان المرشد فرصة
تتيح له أن يغصب الشعب ثروته وينزع منه أراضيها لقائدة مواطني المستعمر وأبناء
جلده ؟ هل تبيح القوانين أن يرتكب المستعمر جرائم مبنية على الميز القنصري
والاضطهاد الديني ؟ ! وفي هذا الميدان سيقشعر جلد ممثلي الدول إذا اطلعوا على
الملفات التي تتضمن إحصاءات دقيقة لا يمكن نكرانها تثبت كلها مقدار
الاستغلال والاحتكار الاضطهاد والاحتقار والتجهيل والإفقار الذي انبثت عليه
السياسة الأهلية الفرنسية الأسبانية في مراکش وبقية المغرب العربي .

ومهما وصلت الإنسانية إلى درجة من الغفلة والبلاهة فإنها لن تستطيع أن
تسمى أعمال الفرنسيين والأسبانيين العدوانية بغیر أفعالها ، وإن يمكن لرجال
الأم المتحدة أن يسجلوا في تاريخهم خطأ عقلياً وروحياً مثل هذا .
فالقضية المراكشية بوضعيتها الدولية وبواقعها الخجل أجدر قضايا الأمم
بالعرض على هذه المنظمة العامة التي يحول الإنسان أن يجعل منها مرجعاً لصد
العدوان وكبح جماح الطغیان .

ونحن لسنا من الذين يعتقدون أنه ليس في هذا العرض فائدة لأن أعضاء
هذه المؤسسة أو المهيمنين عليها منهم كلهم من ذوي المصالح الاستعمارية الذين
تقرض عليهم ظروفهم أن يتضامنوا في شأنها ، والدليل على ذلك موقفهم من قضية
فلسطين وقضية اندونيسيا مثلاً ، لأن هذا وإن كان صحيحاً فهو لا ينزع عن
العرض فوائد البكيرة التي من أهمها التشهير فظائع الاستعمار الفرنسي الأسباني
في بلادنا كما أن التأيد أو التضامن الذي يمكن أن يقوم به المستعمرون لا يمكن
أن ينبني على أساس يتفق ومبادئ العصبية وغايتها . ولذلك فيسجد المدافعون
عن الحق من رجال الأمم المتحدة ما يدفعون به ثببات المستعمرين ويوضحون به
أغراضهم الدنيئة .

على أن قضية مراکش أبعد من أن تجد من الخصوم الدوليين المتحمسين
مما لو جاهدت القضية الفلسطينية ، لأن تقوى اليهود وسيطرتهم عظيمة في الميدان

الدولى ، ولكن لأن القضية الفلسطينية لم تعالج فى الأوقات المناسبة من طرف العرب وأصدقائهم ، ومن طرف الفلسطينيين أنفسهم بما كان يجب أن تعالج به ، ولقد بقى الكفاح الفلسطينى سليبا ، وبقيت مجهودات العرب من أجل فلسطين سرهونة بالظروف والتقلبات الدولية غير خاضعة لبرنامج ولا متبعة لخطة معينة ، وحينما عرضت على الأمم المتحدة لم يكن العرب أو أصدقائهم هم الذين عرضوها ؛ بل كانت الدولة التى خلقت الصهيونية هى التى قدمتها للأمم المتحدة كمشكلة عجزت عن حلها وعن إرضاء الطرفين فيها ، ومعنى هذا أنها أخرجت نفسها من القضية وجعلتها مسألة خلاف بين عنصرين يمشان فى بلد واحد ، وهذا بالطبع بالإمكان أن تجد مثله فرنسا أو أسبانيا سبيلا ، ولقد أثبت العرب بقوة السيف أن المشكلة الفلسطينية لا تحل بطريق التقسيم ، ولكن بطريق التسليم للعرب بحقوقهم الصحيح ، كما أثبتوا بطريق الحجة أنه ليس من حق الأمم المتحدة أن تقسم بلداً ما إلى قسمين ، وقد اعترفت الدول الكبرى بهذه الحقيقة القانونية ولم تستطع سبيلا للججاج فيها ، وهذا ما يقوى موقفنا ويؤيد وجهة نظرنا .

ونحن متيقنون بأن قضية مراکش ستجد فى أوساط الأمم المتحدة مؤيدين كثيرين من العرب والشرقيين أولا ، ومن بعض الدول الأخرى التى سبق أن فكبت بالاستعمار واصطلت بناره كالعربين ثانياً ، ومن الممكن أن تجد هذا العون حتى من بعض الدول التى ترى ضرورة تأمين الأبيض المتوسط خوفاً من بسط النفوذ الشيوعى عليه والتى أصبحت تعتقد شيئاً فشيئاً أنه لا يمكن هذا التأمين بما دام أبناء المغرب العربى فى بؤس واستعباد .

وموقف فرنسا وأسبانيا فى الحرب الأخيرة ليس من شأنه فى الحقيقة أن يطمئن الأمريكين والانجليز على مصير هذا الجانب الذى تحت نفوذها فيما إذا أدى الأمر إلى حرب قوية بين الديمقراطية وبين الشيوعية ، خصوصاً وأنه ليس هناك ما يضمن عدم ثورة المغاربة الذين لم يعترف لهم بحقوقهم فى النصر بعد تحريرين عظيمين ضجروا فيهما يدمائهم وأموالهم إلى جانب الديمقراطية ورجالها .

وسيدكر الأمريكيون أن المغرب الأقصى أول دولة اعترفت باستقلال بلادهم إذا لم يذكروا أن الرئيس روزفلت أعطى لجلالة ملك مراکش باسم الشرف الأمريكي وعداً بتأييد قضية المغرب وتحريره .

وسيجس الإنكليز بأن سياستهم مع الجامعة العربية لا تؤتي ثمارها إذا لم يؤيدوا هذه الجامعة في إتمام تكوينها وتحقيق أهدافها البعيدة ، وسيشعرون بأن قوة الكتلة الشرقية التي أيدت كلاهما من غير استثناء موقف العرب في فلسطين يستطيع أن يرجح الكفة التي تكون هذه الكتلة إحدى مثايلها .

وستجد الكتلة السلافية فرصة سانحة للتظاهر بمقاومة الاستعمار الغربي ، وسوف لا تستطيع أن تتجاهل قوة الغرب العربي في المستقبل وما سيكون له من الحق في التمييز بين أصدقائه في وقت الشدة وبين خصومه .

وستستحي الدبلوماسية الفرنسية نفسها من أن تدافع عن أعمال المستعمرين وهي التي تمثل الجمهورية الفرنسية ذات التقاليد التحريرية الكبرى ، وستضطر لمحاولة تبرير عملها بدعوة مراکش للانخراط في الاتحاد الفرنسي ، ولذلك يمكننا أن نذنباً بأن قضية المغرب ستخرج من شكل المناقشة في بطلان النظام الحاضر وفساده إلى صراع عنيف بين ما يريده المغرب من استقلال تام وانضمام للجامعة العربية ، وما ستحاول فرنسا تلافى الخطر به من استقلال أعرج في دائرة الوحدة الفرنسية .

ومهما يكن الأمر فإن القضية متوقفة إلى حد ما على مقدار الإيمان الذي يثبته العرب بأنفسهم وعلى ما ستقوم به دول الجامعة العربية لقضية من أمس قضايا العروبة بها وأجدرها بعنايتها ، وليس في قضية تونس والجزائر إلا صورة مكررة لقضية مراکش نفسها .

وإذن فالتوجيه الذي قرره الحزب للسير بالقضية نحو عرضها على الضمير العالمي سيكون له من النتائج الحسنة ما يخطو على الأقل ببلادنا نحو هدفها الأسمى الذي هو الحرية والوحدة والاستقلال .

الختامة

خلاصة وتوجيه

لقد عرضنا في هذا الكتاب لمراحل المقاومة المغربية ، ونحن لا نقصد منها إلا إثبات حقيقة واحدة ، هي أن المغرب العربي لم يقبل قط الحكم الفرنسي ولا الأسباني ولا الدولي ، وأنه منذ أن اتضلت المستعمرون بهذه البلاد وهم يلاقون فيها من ضروب المقاومة وأصناف الدفاع ما لم يلاقوه في بلد آخر غير المغرب ، ولقد رأينا كيف تكيفت الذهنية المغربية بتكييف العصر ، وكيف تطورت معها أساليب الجهاد في سبيل الحق المنصوب ، وعرضنا على القارئ المظاهر التلقائية لحركة أمة اندهشت من قوة الفاتح الذي تغلب عليها دون أن تخضع له أو تستسلم في سبيل البحث عن طريق للخلاص بأساليب العصر ووسائل العهد الحديث ، وكيف تفاعلت حاجيات التحرر مع حاجات التطور فأدت إلى تكوين نهضة علمية وأدبية وعقلية جديرة بالتقدير ، ولكن هذه النهضة اصطدمت بالحواجز التي ينصبها المستعمر للحيلولة بين البلاد وبين غاياتها فأدى ذلك الاصطدام لاشعار الشعب بنوايا الفاتح السيئة والافتناع بأنه لا سبيل للنهوض والتقدم بغير الاستقلال الكامل والتحرر من يد الغاصبين .

ولقد حاولنا بقدر المستطاع أن نعلم مراحل التطور والتحول في الحركة الواحدة لنفسها ، وأن نشرح بواعث الحقيقة والعوامل النفسية التي أدت إليه ، ولم نحاول قط أن نخفي الأسباب الخارجية التي كان لها أثر في تكييفه أو المساعدة على إبرازه ، وهكذا رأينا اتصال الحركات المغربية بالحركات الشرقية وتأثير بعضها في الآخر وتوحيد اتجاهها في المبدأ والغاية والسبيل .

وعلمنا على أن نشرح الخطوط البارزة من سياسة المستعمرين بالمغرب العربي دون أن نتناول في ذلك مالا علاقة له بموضوع كتابنا لنستشف من وراء ذلك الأغلاط الرئيسية التي أدت بالمستعمر إلى فشله الذريع التاريخي المستمر، واستطعنا أن نلمس هذه الأغلاط وهي تتكرر في تونس والجزائر ومراكش على السواء فتتكرر معها ردود الفعل في كل من الأقطار الثلاثة، وتنتهي إلى تعقد المشكلة دون أن تحاول السلطة الاستعمارية إصلاح الغلط أو تغيير الاتجاه.

وحاولنا أن نبرز الظروف التي كان فيها انتحال المغاربة المبادئ التحريرية بصفة جديدة اكتشافاً منهم لهذه المبادئ عن طريق العثور على الأغلاط الاستعمارية والبحث عن وسائل التخلص منها، وإنه لمن الغريب في طبيعة الفرد والجماعة أن تنفاسي أحياناً أبسط الأصول الأخلاقية وأغرقها في نفوسنا، ثم نعود إليها في بعض الأحيان لاجئين وكأننا اكتشفناها من جديد لنستعين بها على حماية أنفسنا وبيئتنا من هجوم المبادئ الفاسدة وأصحابها.

ولقد سارت الحركات المغربية في الأقطار الثلاثة في مراحل واحدة، لأنها تكيفت تحت عوامل ومؤثرات واحدة، ومن حسن الحظ أنها انتهت لغاية واحدة، هي هذه العقيدة الاستقلالية التي نكافح من أجلها اليوم.

ولعل تجربة الحركات القومية في المغرب من أحسن التجارب التي قامت بها حركات التحرير في العالم العربي بأسره، لأنها وحدها التي استطاعت أن تكون أحزاباً بالمعنى الصحيح الذي يقصده الغرب من هذه الأحزاب، فهي لا تقوم على زعامة مقدسة يخضع لها الجمهور عن طريق الدعاية الإجماعية والخطابة في العموم، ولكنها تخضع لزعماء شعبيين محبوبين مركزهم في أحزابهم هو مركز سائر الأفراد العاملين فيها، ووسائلها في الدعاية وسائل التنظيم والتثقيف. وقد يكون هذا الفارق بينها وبين غالبية أحزاب العالم العربي — مع احترامنا الكبير لها وتقديرنا الكبير لزعمائها ورجالها — ناتجاً عن التكوين التدريجي لحركتنا والاضطهاد المستمر لها؛ إذ هي لم تتكون في ظروف يشور فيها الشعب

ويبحث عن ينظم ثورته أو يمثله في أمانيه ولا في ظروف الدعاية الانتخابية التي تقضى بالترشيح على فكرة معينة أو برنامج محدود ، ولكنها بدأت تتكون في أخرج المواقف وأضيق الظروف يوم كان الجمهور المغربي في دهشة المغلوب من قوة الغالب ، ثم هي تكونت من أفراد قلائل نظر الكل إليهم أولاً نظرة الاستغراب ووقف منهم موقف المتحفظ لأن دعوتهم لم تصادف أهواء النفوس ورغبات القلوب ، ولكن لأن قوة المحتل كانت بارزة إلى حد لا يمكن معه اليقين والاعتقاد بسهولة في نتائج حركات سلمية يقوم بها شبان لا أسهل من القضاء عليهم وتشريدهم .

وقد تجلت هذه الحقيقة بأجلى مظاهرها في مراكش بصفة خاصة ، فإن هذا الشعب الحربي المحافظ على تقاليد الجندية المتوسطة لم يكن ليعتقد في فائدة الحركة السلمية أو السياسية ، فهو مستعد في كل وقت لتلبية دعوة الثورة المسلحة لمقاومة الأجنبي ، ولكنه ظل متحفظاً إزاء حركات القول والكتابة لأنه لم يكن مقتنعاً بفائدتها اقتناعه اليوم ، فنحن حينما بدأنا حركتنا المراكشية لم نكن إلا ثلة لم تتجاوز بعد سن الشباب الأول ، ولم تكن السلطات الفرنسية نفسها تعتقد أننا نستطيع أن نصل بحركتنا إلى المدى الذي وصلته اليوم والذي لم يخف الإعجاب به كبار الشخصيات الفرنسية أمثال دي هاميل وأندريه جيد ولا كبار مستعمرهم أمثال لابون وبونسو . فهذه الظروف التي اكتنفت حركتنا جعلتها تتكون تدريجياً وتعمق في أوساط الشعب وطبقاته كحركة قومية ذات مبادئ وأنظمة وحقوق وواجبات .

ومن مميزات حركاتنا التي عملنا على تجليتها هذا الشمول الكامل لنواحي الحرية المنشودة فهي في الوقت الذي تطالب فيه بالتححرر القومي للشعب لا تغفل الدفاع عن مصالحه والعمل على تثقيفه ورفع مستواه من الناحية المادية والمعنوية ومساعدته على تنظيم نفسه ضمن هيئات وجمعيات ونقابات ، وهذا العمل لا يكون شيئاً لولا ما اكتنفته من صعوبات عظيمة ومن فقدان كامل لحرية الحركة

وبما استلزمته من تضحيات كبيرة وبذل متواصل .
وقد عمدنا إلى شرح ما اتهمنا إليه من روح التضامن بين سائر أحزابنا في
الأقطار الثلاثة على الرغم من أنها دول ثلاث كانت ولا تزال ممتازة بحجها
لشخصيتها وتقاليدها في التمسك بمميزاتها ، وهذه التجربة السعيدة جديدة بأن
تكون مثلاً صالحاً يحتذى به إخواننا العرب جميعاً في توحيد قواهم الشعبية وتكثف
أحزابهم وتنظيمها ؛ لأن تكثف الحكومات العززية وحده لا يكفي ، بل يجب
أن تكثف الهيئات الشعبية لتواجه هي حكوماتها وتحملها على السير قدماً وبخطى
حديثة للغاية المطلوبة للجميع .

وشرحنا ما وصلت إليه نتائج هذا التكثف من عمل في الخارج لشرح
القضايا المغربية وتجليتها أمام الرأي العام الأجنبي والعربي ، ولقد نجح المستعمر
زمناً طويلاً في عزل الشمال الإفريقي عن بقية الأقطار العربية ، وفي منع أبناءه
من التسرب للخارج مطلقاً ، ولكن العرب اليوم أصبحوا بفضل مجهودات
الحركات الاستقلالية على علم بأحوال إخوانهم ومدى الجهود التي يبذلونها للحاق
بالقافلة العربية في مسيرها ، كما أن الأجانب لم يعودوا في جهل كامل بما يعانيه
المغاربة من ظلم وإرهاب ، وفي مجهودات المكاتب الاستقلالية المغربية بأوروبا
وأمریکا ما يشرح كثيراً من الحقائق لمن لم يكن لهم سبيل لمعرفة من قبل .
وإذن فالحركات الاستقلالية في المغرب العربي حقيقة شعبية قائمة ، وهي
سائرة في خطتها الرشيدة بفضل تضحية رجالها وتضامن أنصارها ، ويمكننا أن
نعتبرها اللسان الأمين والترجمان الصادق عما يشعر به كل مغربي ومغربية .
والاعتماد عليها في معرفة الحقائق المغربية أمر ضروري للذين يودون مواجهة الواقع
دون لبس ولا غموض .
وعمل هذه الحركات في ميدان المقاومة وخطتها التي تسير عليها ليست
إلا مثلاً للحكمة الناشئة عن حنكة وتقدير للأمور ومراعاة لكل الاعتبارات ، خصوصاً
وهي لا تضدر في شؤونها إلا عن رأي تقررته أغلبية مجالسها العليا وتقرراتها الحزبية .

ولكن هذا كله لا يعنى أنها قد وصلت الكمال فى تكوينها وتنظيمها ، بل من الواجب علينا وقد جلينا فضائلها أن ننبهها إلى بعض مواطن النقص التى يجب أن نعمل على إتمامها .

وأول هذه المواطن فى نظرنا هو ما يرجع لتكوين النظرية ، وأغنى به ما يتعلق بخلاق برنامج مفصل للنظام السياسى والاقتصادى الذى يجب أن يكون عليه المغرب فى وقت استقلاله ، لأننا نعتقد أن العمل للاستقلال ليس إلا وسيلة لتحقيق أهدافنا العظيمة فى إصلاح حال الأمة وإسعادها .

ونحن وإن كنا عارفين بالخطوط العامة والخاصة لما سنقوم به فى عهد الاستقلال إلا أن ذلك لا يكفى بل يجب أن تفصل أفكارنا ضمن برنامج عام على غرار ما قننا به — نحن المراكشيين — يوم كانت حركتنا إصلاحية محضاً . يجب أن ينكب المختصون منا على دراسة نواحى النشاط الشعبى السياسية والإدارية والثقافية والمالية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من كل ما يرجع لتنظيم الدولة وتنظيم الشعب ، ويجب أن نسير فيه على نظام الاختصاص الكامل للجان الفنية بحيث لا تتاح لنا فرصة الحكم الذاتى حتى نكون على أهبة التجهيز لبرنامجنا ، فلا نضيع وقتاً آخر فى سبيل الإعداد والتحضير .

لقد انتهز الجمهوريون الأسبانيون فرصة وجودهم خارج الحكم وخارج الوطن فقاموا بتحضيرات عظيمة فى جميع الميادين ، ويتوقع الكثير أنه متى تم للديموقراطية الأسبانية انتصارها فإن عملها سيكون عظيماً فى داخل اسبانيا للملافة بالنقص الذى أدى بها للانهيأار أمام اضطراب الشعب ورد الفعل الثورى .

ولقد قال كارل ماركس إنه لا ثورة بغير المذهب ، وهذه حقيقة واقعية لأن الحركة دائماً فرغ الزغبة التى هى بدورها فرع التصور والإدراك ، ولم ينجح الشيوعيون فى روسيا وغيرها على رغم ما فى منهجهم من غرابة وما يحتوى عليه من مبادئ هدامة إلا لأنهم استطاعوا أن يتعجلوا تحقيق كثير من الإصلاحات الفلاحية والصناعية فى كل مكان احتلوه ، ونحن الذين نريد أن لا ندع مجالاً

لأي مبدأ هدام أو برنامج منحول ، يجب أن ننتهز فرصة فراغنا من مسؤوليات الحكم وشعورنا بمواطن الضعف في النظام القائم ببلادنا ، فندرس الأنظمة العالمية ونقيس عليها حاجياتنا الخاصة ونكون مذهبنا في أدق معانيه وبأكثر تفاصيله حتى يتاح لنا إرضاء أمتنا بتحقيقه دفعة واحدة ، فنحصل بذلك على إيمان من الشعب بنفسه ونظامه وحكومته في عهد الاستقلال ، ولا نرغمه بعد ما بذله وبذله من جهود للتحرر على استئناف جهاد آخر للبحث عن طريق يصل به لنظام إداري أو اجتماعي ربما كان هو الآخر ضربا من الاستعباد الروحي أو المادي في شكل جديد .

ولقد أدى بنا الاستعمار الغربي إلى انتحال كثير من الوسائل كحاجز مؤقت فيجب أن لا نخطئ في توجيهاتنا للجمهور حتى لا يصبح المؤقت عنده ديدنا دائما ، يجب أن نتمط في هذا المعنى بما وقع في أوروبا نفسها ؛ فقد ظلت فرنسا وبلجيكا واليونان بالخصوص بعد أمد المقاومة للفاتح النازي ، وهي في اضطراب شديد ، لأن الشعب الذي قاوم المستعمر تعود أثناء المقاومة على حياة خاصة لم يرد أن يغادرها حتى بعد التحرر . إننا نوجه العملة للتكوين النقابي ونكافح بحماس من أجل هذا التكوين ، ونحن محقون في عملنا ذاك ومخلصون في القيام به لأن العامل المغربي أجدر الناس بعطفنا وكفاحنا وأولاهم بدفاع الإنسانية كلها ، ولكن كفاحنا النقابي يجب أن لا يرمى بالعامل في أحضان هيئات تستمد قوتها المعنوية من الخارج ونفوذها الروحي من الأجنبي ، ونحن المراكشيين مثلا لا نعرف أبدا الاستمرار في اتباع سلطة روحية تتركز خارج بلادنا ، تلك هي عقليتنا ، وذلك هو تاريخنا ، مضينا عليه في وقت جاهليتنا كما جرينا عليه بعد أن اخترنا الإسلام ديننا ، فيجب أن لا نترك السيطرة الروحية الأجنبية تحل في بلادنا محل السيطرة الزمنية ؛ بل يجب أن نصدر عن عقائدنا التي نكتشفها بأنفسنا أو نستمدّها من الغير ثم نصهرها ونكيفها على حسب مزاجنا وحاجاتنا ، وبناء على ذلك فينبغي أن لا نرى في النقابة إلّا لونا من

ألوان تنظيم الأمة المغربية ، ويجب أن نهتم كثيراً بإنجاز ذلك التنظيم في عمال المدن لأن النقابة لا تؤسس بمتانة إلا في الأوساط التي يجمعها سقف واحد ، أما الفلاحون فيجب أن ننظمهم ضمن نقابات أو جمعيات تعاونية حسب رغبتهم ، ولكن دفاعنا عنهم يجب أن يكون إجماعياً لا من جهة تحسين أحوالهم فقط بل من جهة استخلاص الأراضي التي غصبها لهم المستعمر لأنه أخذها بطريق الاعتداء ، وإعادة الأرض لصاحبها الشرعي جزء من كرامتنا القومية لا يمكن أن نضحى به أبداً . ويجب أن نبذل الجهد حتى يحل التحكيم محل التطاحن والإضراب خصوصاً في الوقت الذي نعمل فيه على تصنيع أمتنا تصنيعاً قومياً ، ويجب أن يكون مجهودنا الإجماعي كله منصرفاً لتسحين حالة الشعب بجميع أفرادهِ وبيئاتهِ ، فالرجل في الحقيقة هو الغاية لكل مجهود ، يجب أن نعمل على تيسير المعاش والسكنى والثقافة والعلاج والراحة ووسائل الشغل للقادر والإسعاف للعاجز ونعم ذلك في كل حواضر بلادنا وقراها .

ولتحقيق هذه الأشياء يجب أن نستعمل كل الوسائل المشروعة على أنها جزء من كفاحنا للتحرر والتطور ، ويجب أن نبجد الأمة كلها للعمل فيه وإنجازهِ ، ولنكننا نريد ألا نفعل هذا فقط ، بل نريد أن نقوله ونكتبه ونحاضر به ونبثه في نفوس الناس ونعقد من أجله المؤتمرات ونضع له البرامج ، لأن ذلك القول وتلك الاجتماعات هي التي تجعله عقيدة قائمة في نفوس الأمة كلها تقديسها وتحافظ عليها وتعمل على إنجازها ، كما أننا نريد من وراء ذلك تكوين أدب قومي يبقى تراثاً عقلياً وروحياً للأجيال المقبلة من إخواننا الذين يسرهم أن يتلذذوا بمجهوداتنا العقلية والروحية ، ويفتخروا بكفاح الذين سبقوهم ، ويشعروا بالعزة من تقديسهم لأرواح الذين كانوا قنطرة الحياة السعيدة لهم .

ومعنى هذا أنه يجب أن نخطو الخطوة الثقافية بحركتنا ، كما يجب أن نستعمل الأسلوب الثقافي أيضاً في دعاياتنا في الخارج التي ظلت في الحقيقة إلى عهد غير بعيد مجرد شكوى صريحة وأرقام معدودة ، مع أن ذلك وحده لا يكفي

لأنه لا يفيد إلا طبقة خاصة من المختصين في الشؤون المغربية ، ثم هو لا يتعلق حتى بأذهان هؤلاء المختصين ، ولذلك يجب أن تكون أدبا خاصا في مختلف اللغات يمكننا أن نسميه بأدب المقاومة ، فيه العرض التحليلي ، وفيه القصة ، وفيه الاستنتاج بطريق الإيجاء أو الإرشاد ، وبذلك سندفع الكل لقراءة ما نكتب ، وسيرتسم أثرنا نكتب لا محالة في نفس قرائه ، وسنصبغ علي آدميتنا المذبذبة صبغة الإنسانية المنكوبة التي تنشد جانب التضامن الإنساني لمقاومة المستعمر وغطرسته :

وفي هذا السبيل يجب أن نعمل بكل مجهوداتنا لتحقيق دعوتنا الإنسانية التي هي القضاء على الاستعمار بكامل ضروبه وتحرير الإنسانية من ويلاتة ، ولذلك يلزم أن نحشد القوات الشعبية في الأمم القاصرة ونعمل على عقد مؤتمر دوري عام للأحزاب الأهلية في البلدان المستبعدة كلها ، يجب أن نذكر أن الأرقاء لم تحررهم موثيق الأمم ولادعوات الزعماء ، كما يدعيه الأوروبيون والأمريكيون ، ولكن حررهم كفاح هؤلاء الأرقاء وتضامنهم في المطالبة بحقوقهم في الحياة ، ويجب أن نذكر فخورين أن الجمعيات السرية التي أسسها الأرقاء الأفريقيون في الباهية بالبرازيل وفي غيرها هي التي نشرت دعوة عظيمة لتضامن الأرقاء في العمل على تحرير أنفسهم في الوقت الذي كان فيه رجال الكنيسة يفتنون الأمريكيين بنجواز استعباد هؤلاء الأفارقة لأنهم ليسوا إلا رعايا سخط عليهم ملوكهم أورؤسناؤهم الذين باعوهم للرجل الأبيض . ولقد وصلت دعوتهم للعقول النبيلة في الأوساط البيضاء فأيدتهم حبا في الإنسانية أحيانا ودفاعا عن النفس أخرى . ولقد كنا نحن المغاربة الذين أوصلنا الإسلام لإفريقيا السوداء وعلمنا أهلها دعوة هذا الدين للحرية وتساوي الناس كلهم أمام الله وعدم فضل الأبيض على الأسود إلا بالتقوى ، فلم لا نكون اليوم حملة هذه الدعوة لتحرير الإنسانى بمن ربق الاستعباد ؟ ولم لا ندعو الأمم الضعيفة للتكتل ضدا على استعمار شعب لآخر ؟

على أن دعوتنا هذه يجب أن لا تكون موجهة لعداء المستعمرين ولا للعملي

على الانتقام منهم ، بل يجب أن تكون دعوة تحرير لنا من استعبادهم ، ودعوة تحرير لأنفسهم من صوفية هذا الاستعمار الذي يعبد أرواحهم وأنفسهم لعقيدة الشر وجب الإساءة لشعوب ليست أقل كرامة منهم ولا جدارة بالحب والإخاء .

ونحن نعتقد أن الاستعمار لم يقد غير طبقة خاصة من أبناء الدول المستعمرة ، وأن الأغلبية الساحقة من أبناء هذه الدول قد نكبت بهذا الاستعمار كما نكبت به المستعمرون (بالفتح) أنفسهم . وإذن فالدعوة الصريحة امتضامن الكل في التحرر ستلاق أذننا صاغية وتلوياً واعية في جميع الأوساط ، وستنتهي بالبشرية إلى اكتشاف وسائل للتعاون الإنساني من أجل الطمأنينة والإخاء .

وكل هذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا عرفنا كيف نقضح أمام الكل نوايا المستعمرين في بلادنا ، ولقد جربنا ضرباً من المقاومة المغربية التي لم تلق السلاح قط ، فيجب أن نمضي عليها ونعمل على كشف الحقائق وتوضيح الغامض من أسرارها للجميع .

إن الاستعمار في بلادنا لا يقف مكتوف الأيدي ، وإن جهوده في تضليل الرأي العام في بلاده وفي الخارج لا تقل عن جهوده في الإضرار بنا والاستغلال لخيراتنا والاستعباد لمواطنينا ، ولذلك ينبغي أن ندرس أساليبه ونعرف آرائه وأحكامه ونصل بالمختصين من رجاله ونطلع على آثارهم ونواياهم ونقاومها ونفضحها للرأي العام المغربي والأجنبي .

وإذا كنا قد شرحنا نحن كل أغراضنا ومبادئنا فليس ذلك إلا لنعرف حتى المستعمر نفسه بحقيقة جركتنا كما نعرف غيره بها ، وهذه الصراحة وحدها دليل كاف على أننا مخلصون في عملنا وعلى أننا مضمون على الوصول لأهدافنا ، واثقون من أن عقيدة الحق التي نكافح من أجلها ستنتصر ، وأن الاستعمار العاشم سينهزم أمام إرادة الأمة المغربية وعزيمة المخلصين من رجالها .

وموضوع الجامعة المغربية وبناء برحها الذين أصبح جزءاً لا يتجزأ من جركتنا ،

وهو جزء من هذه الحركة ، ويجب أن يكون كذلك سواء في مبادئها العامة أو في غاياتها الأساسية التي هي توحيد العرب وضم دولهم ضمن هيئة تعد لهم لوحدهم الكبرى ، وهذا بالطبع ما يفرض على حركاتنا واجبات نحو الجامعة وما يخولها الحصول على حقوق من طرف هيئة المنظمة العربية كشخصية مدنية مستقلة وعلى الدول العربية المستقلة كأعضاء في هذه الجامعة .

ولذلك لا يمكننا أن نفعل في هذه الخاتمة الحديث عن محور الشعوب العربية . ومعتقد آمالهم وما قامت به وما لم تقيم به نحو المغرب من جهة ، ونحو المثل العليا التي أومأنا إليها لفائدة العرب كلهم من جهة أخرى .

ونحن لا نريد أن ننقص من قيمة الجهودات الجبارة التي قامت بها الجامعة في عهدها الفتى المملوء بالأخطار والمصاعب ، كما لا نريد أن نغالي في تقدير هذه الأعمال أو في إطراء القائمين بها ، ذلك لأن المغالاة فيها كالتنقيص من قيمتها كلاهما تضليل للرأى العام وستر للحقيقة يذم أن نتجنبه كلما أردنا النظر إلى شؤوننا لتتعرف مواقع خطانا وماذا يجب أن نأتي أو نذر ، ولأن القائمين بهذه الجامعة والمسؤولين فيها أناس من خيرة العرب وأبطالهم همهم أن يشعروا بلذة الخدمة العامة لقومهم أكثر مما يشعرون بلذة المدح أو الإطراء لأشخاصهم أو التنويه بأعمالهم .

والمادتان الأوليان من ميثاق الجامعة التأسيسى ومن بروتوكول الإسكندرية تنصان على أن الجامعة العربية تتركب من الدول العربية المستقلة ، وهذا يعنى بصريح العبارة أن الدول العربية غير المستقلة لا محل لها في عضوية الجامعة ، ولكن المادة الخامسة من بروتوكول الإسكندرية والملحق الخاص بفلسطين من الميثاق التأسيسى للجامعة اعتبرا دولة فلسطين جزءاً لا يفتأ من البلاد العربية ، ونصا على أن وضعيتها الدولية هي الاستقلال الذي سيترف به إن عاجلاً وإن آجلاً ، ولذلك لا ترى الجامعة مانعاً من أن تختار ممثلاً لفلسطين من بين أبنائها على شرط أن تعينه الجامعة ما دامت فلسطين غير كاملة الاستقلال .

وهذه في الحقيقة سابقة تدل على أن روح الميثاق يرمى لتدعيم استقلال الشعوب العربية بأسرها وتأَييدها تأييداً قوياً ، بل هي أخطر من ذلك لأنها سمحت بتمثيل بلد غير مستقل في دائرة الجامعة العربية بتعيين من الهيئة السياسية لهذه الجامعة ..

ولكن موقف الميثاق الأساسي من الشعوب العربية الأخرى غير فلسطين لم يكن من الواضح بالدرجة التي يمكن الاعتماد عليها ، وكل ما تضمنه الميثاق هو تقرير ملحق خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة من المفيد أن ننقل نصه قبل التعليق عليه :

(نظراً لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها وفي لجانها شؤوناً يعود خيرها وأثرها على العالم العربي كله ، ولأن أمانى البلاد العربية غير المشتركة في المجلس يتبغى له أن يرها وأن يعمل على تحقيقها ، فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنىها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة عند النظر في إشراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق بأن يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى استطاع ، وفيما عدا ذلك بأن لا يدخر جهداً لتعرف حاجاتها وتفهم أمانيتها وآمالها ، وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من أسباب) .

وإذن فهذا الملحق ينص — بصفة عرضية وغير أساسية — على أن الجامعة ستقوم بأعمال يعود أثرها على العالم العربي كله ، وهذه الجملة تعنى عوداً تبعياً لا أساسياً ، والعالم العربي كله بل العالم الإنساني سيستفيد من مجهودات الجامعة متى بذلت جهدها الحقيقي المنشود ، ولكن هذه الاستفادة يمكن أن تكون بطريق غير طريق الجامعة كالإبحاء أو الاقتداء أو ما يشبه ذلك من الأسباب . ثم تنص أيضاً — بنفس الصفة العرضية وبمجرد الانبغاء لا الوجوب — على رعاية أمانى البلاد العربية والعمل على تحقيقها .

ولكن الملحق مع ذلك يوصى الأمانة العامة بالانخراط في التعاون مع

لهذه البلدان العربية إلى أبعد حد ممكن ، كما يوصيها بالنظر إلى شؤونها
وتفهم حاجاتها .

١ . / ومقدمات الملحق لا تحدد العالم العربي ولا تفسر المقصود منه تفسيراً رسمياً .
ولقد ظل الكثيرون ينظرون إلى المغرب العربي كجزء بعيد عن العالم العربي على
الأقل من وجهة التفكير السياسي الشامل ، وظلت ظروف الاستعمار دائبة على
اعتبار الشرق الأوسط المعنى بالبلاد العربية ، واعتبار الشمال الأفريقي جزءاً من
المنطقة الإفريقية أو من الاتحاد الفرنسي ، ولذلك فإن الملحق يظل غامضاً بالنسبة
إلينا إذا لم تصدر الجامعة قراراً يقضى باعتبار المغرب العربي جزءاً لا يتجزأ من
البلاد العربية ، ونحن نرى أن هذا القرار يجب أن يكون في مقدمه ما تتخذه
الجامعة في قضيتنا لتفسر به هذا الغموض غير المقصود والذي لا يعني عليه اهتمام
العرب بالمغرب ولا اهتمامهم بنجاح قضيته وأمانيه .

ولتأكيد هذا القرار نرى أن الخطوة الثانية يجب أن تكون في تعيين
ممثلين عن البلاد المغربية في هيئات الجامعة كلها السياسية وغيرها ؛ تعيينهم الجامعة
مؤقتاً من طرف الزعماء البارزين أو من الأشخاص الذين تتفق على كفاءتهم
للاضطلاع بهذه المهمة التي ستلقها الجامعة على عاتقهم .

ولعل مجلس الجامعة يعتذر بأن دخول هؤلاء في عضوية الجامعة يعطيهم
حق التصويت في مسائلها العامة ، بينما هم لا يؤدون الواجبات المالية وغيرها مما
يقوم به بقية الأعضاء ، ولكننا نقول : إن معالجة هذه المشكلة يمكن أن يقع
إما بتنازل الدول المستقلة لأداء الأقساط التي لا يستطيع القاصرون أداءها للجامعة ،
وإما بعدم تصويت هؤلاء في غير المسائل التي ترجع لشؤون دولهم الخاصة .

ولقد قامت الجامعة العربية باجتضان قضية ليبيا فشجعت تنظيم حركتها
الوطنية ، وتأسيس هيئة تحرير ليبيا ، وطالبت بالاشتراك في لجان البحث الدولية
وغيرها ، وأعربت لها عن أمانى هذا الشعب العربي في الحرية والوحدة والانضمام
للجامعة ، كما توسّطت لدى الإنجليز في توقيف سجين الهجرة الإيطالية ، وعملت

على التوفيق بين رغبات الوطنيين وطموح زعيم ليبيا الروحي السيد إدريس السنوسي .
وأما فيما يخص الشمال الإفريقي فليس من الممكن أن ندعى كون الجامعة
أغفلت قضيته أو لم تعرها التفاتاً مفيداً ، فلقد أعلنت تضامنها معنا في جميع
المناسبات القائمة ، ولم يأل رجالها جهداً في تشجيعنا وتنشيط عملنا وترضية
رجالنا في كل ما تسمح به ظروف الجامعة القائمة ، ولقد صرح الأمين العام
للجامعة لوفد حزب الاستقلال الأول بباريس بأن المسألة المغربية في يدنا نحن ،
وأن الجامعة مستعدة لتأييدنا في كل ما نريد .

ومن الحق أن نعترف بأن انسجام الحركات المغربية فيما يخص مطالبها
ومبادئها قد تم ، ومن الحق أن نعترف بأن هذا التمام لم يكن قديماً الوضوح ،
ومن الإنصاف أن نقول إن بعض ممثلي المغرب كانوا يقنعون ببعض المطالب
البسيطة من الجامعة فكانت هذه ترضيهم بها وتكتفي بذلك عن القيام بعمل
إيجابي في شؤون مراکش والجزائر وتونس .

ولكن من الحق أيضاً أن نعترف بأن الجامعة لم تطبق علينا الحد الآن
الملحق الاسكندراني حتى في فقرته الأخيرة ، فهي لم تنظر لشئوتنا ولم تفهم
حاجاتنا ، ولم تتكون في إدارة الجامعة هيئة أو لجنة لدراسة قضية المغرب العربي
وتفهمها ، ولعل العرب عموماً ومن بينهم المختصون في الشؤون الخارجية لا يعلمون
من قضية المغرب العربي التي سيواجهونها إن عاجلاً أو آجلاً إلا بعض المعلومات
السطحية التي لا تكفي لإعطاء كلمة التخصص في شؤون المغرب العربي ، وما دام
هذا التخصص غير موجود في أروقة الجامعة فلا يمكننا أن نقول إن هنالك عناية
من منظمة الأمم العربية بهذا القسم من العالم العربي فضلاً عن الاستعداد لمساعدته
على ما ينبغي .

ولقد ساعدت الجامعة قضية فلسطين ، ولكن مساعدتها كانت مرتجلة
وغير خاضعة لبرنامج محدد ، ولقد قامت على الرغم من ذلك وبفضل تضامن
أعضائها بكل ما يمكن لفلسطين أن تطالبه منها ، ولكن لا يمكن للجامعة أن

تدعى أنها قد قامت بعملها من غير صعوبات جمة وعقبات كأداء تنجبت عن ارتجالها في العمل وعدم استعدادها له ، أو بالصراحة عن اتباعها سياسة الأجواء السياسية وتقلباتها ، ولذلك يجب عليها ألا تقع في مثل هذا فيما يخص المغرب العربي ، بل يجب عليها أن تتناول قضيته بالدرس والتمحيص ، وتشر لها من الدعاية اللازمة في الأوساط العربية والأجنبية ما يكون حولها رأياً عاماً هنا وهناك يسهل على الجامعة مهمتها ويوضح لها خطة العمل الحاسم الممكنة فيها .

ومن حق الجامعة أن تعرف عن الحركات المغربية حقائقها ومقدار تمثيلها للرأي العام المغربي ، ومن واجبها أن تعمل على توحيد هذه الحركة بقدر المستطاع ، ولكن ليس لها أن تغفل اعتبار القيمة التمثيلية لرجالها ، وليس من المناسب أن يتجدد أمامها ما حدث في شأن فلسطين بتكوين المكاتب مؤيدة من بعض دول الجامعة وبقاء الهيئة العربية العليا مؤيدة من إدارة الجامعة وحدها ، بل يجب أن يكون عونها موجهاً للقضية بوساطة رجالها الرسميين إن كان ذلك ممكناً ، وإلا فبوساطة أصدق الناس تمثيلاً للبلاد من الوجهة الشعبية ، وليس من اللائق أن تظل الحالة على ما هي عليه الآن ، فتفتح الجامعة أبوابها لكل أحد ولو كان مرتزقاً باسم القضية المغربية ، وتعامل الزعماء والقادة مغاملة أولئك المرتزقين ، بل عليها أن تكون فاهمة للوضع الداخلي معتمدة عليه لأن العبرة في النهاية بإرادة الشعوب وحكمة مسيرتها ، ولأن فوضى الاتصال برجال المغرب العربي يؤدي حتماً إلى فوضى التوجيه في شؤون المغرب العربي .

والجامعة العربية يجب أن تدرس القضية المغربية بصفة مجردة عن كل الاعتبارات ، وتتخذ باتفاق مع زعماء المغرب وملوكهم إن أمكن برنامجاً يظل سريراً وتعمل له الجامعة بأساليبها ، ويعمل له رجال الحركة المغربية بأساليبهم ، ويتم التشاور بينهما في التوجيه مقدمة للتعاون في التنفيذ ، وهكذا تصبح الحركة المغربية امتداداً من الجامعة في مبادئها ووسائل العمل لها ، وتتأكد الشعوب العربية من حذب الجامعة عليها ، وتتيقن الجامعة من أنها تسير في طريق وضعها هي بنفسها وعبدتها بمجهودها لتصل للغاية التي أسست من أجلها وهي تحرير الأمم العربية وتوحيدها .

لقد أقمت في مصر سنة كاملة أبذل فيها من الجهد أضعافاً كثيرة ، وأتصل بالجامعة ورجالها ، ولكنى لا يمكننى أن أدعي أن للقضية العربية في أروقة الجامعة ما يجب أن يكون لها ، إتنى أقابل دائماً من رجالها بكل احترام وتقدير ، ولكننى لم أهاجر لهذا ، ولا من أجله قصدت مصر ، وإنما أتيت لمصر لأنسق عملنا القومى بعمل إخواننا العرب من أجلنا ، وهذا والحق يقال ما لم أجد له مدركاً من أكبر الناس عطقاً علينا ، إننا لسنا بحاجة للدعاية في الأوساط العربية لأن الدعاية ترمي الاقتناع ، والعرب مقتنعون قاطبة بضرورة تحرير المغرب ، ولكن العرب لا يعرفون من أمرنا إلا قليلاً ، ولذلك فهم لا يحسون بما نحس به من الحاجة إلى تأييد العرب العاجل لنا ، وحدهم على قضيتنا ، فواجب الجامعة أن تكون أسبق العرب لإدراك هذه الحقيقة ، ومسؤوليتها في أن تساعدنا على تعريف الرأى العام العربى بضرورة هذا التأييد ، فإنه ليس لقضية المغرب العربى ما لقضية فلسطين من العامل الدينى ، وليس لنا من الوقت ولا من المصلحة ما يسمح لنا بأن نواجه الرأى العام العربى حتى يضغط على الدول العربية كما ضغط عليها في شأن فلسطين ، بل ذلك كله يجب أن يكون من الجامعة العربية وأعضائها ، لقد أصبحت قضية الجامعة العربية جزءاً لا يتجزأ من برنامج الحركة المغربية فيجب أن تصبح الحركة المغربية والقضايا التى تعمل لها جزءاً لا يتجزأ من أمانى الجامعة العربية وأعمالها .

ويمكننا أن نحصر تفكيرنا حول موضوع المساعدة التى يتطلبها المغرب العربى من الجامعة العربية في أمرين :

الأول يرجع لدستور الجامعة ، والثانى يرجع لنظامها الإدارى .

فأما الذى يرجع لدستور الجامعة فنحن نرى أنه من الضرورى تعديل الملحق الخاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في الجامعة ، ونقترح لذلك الصورة الآتية :

« نظراً إلى أن الغاية الأساسية للجامعة العربية هى تكوين وحدة عربية

متسقة بين الأمم العربية ، ونظراً إلى أن قسماً مهماً من البلاد العربية لم يتمتع بعد بالاستقلال الذي يسمح له بمشاركة عملية في تحقيق مقررات مجلس الجامعة ، ونظراً إلى أن مبدأ الجامعة لا يسمح لها بإهمال شؤون هذه البلاد العربية غير المستقلة ، خصوصاً عند الدراسة الشاملة لشؤون العالم العربي فالمجلس يوصي :

(أ) بقبول ممثلين رسميين عن هذه الأمم في حالة ما إذا طلبت حكومتها الوطنية الانخراط في مجلس الجامعة بشرطين .

١ — التزام الحكومة الوطنية بالعمل على الاستقلال من سيطرة الأجنبي

٢ — أن يكون للأمانة العامة للجامعة حق المصادقة على تعيين من تنقده

الحكومة المذكورة لتمثيلها في مجالس الجامعة أو لجانها .

(ب) أو قبول مستنديين عن الشعب تختارهم الأمانة العامة للجامعة بعد

مصادقة مجلسها فيما إذا لم تكن للأمة العربية المقترح قبولها حكومة ، أو لم يكن في استطاعتها أن تعلن عن برنامجها السياسي خوفاً من السيطرة الأجنبية ، ويستحسن أن تختارهم الجامعة من زعماء الأحزاب التي تمثل الأغلبية في البلاد .

وفي سائر الأحوال يجب أن ترعى الجامعة العربية أمانى البلاد العربية غير

المستقلة ، وتعمل على توجيهها نحو الغاية السامية التي تحقق أهداف الجامعة وتمت وحدة الأمة العربية وانبعاثها ، وذلك بسائر الوسائل الممكنة .

« وبما أن غاية الجامعة القيام بإصلاحات عظيمة في العالم العربي ، وبما أن

بعض الأمم العربية غير المستقلة لا يتيسر لها الاستفادة العملية من مقررات رجال الجامعة الفنية ولو كانت ممثلة بها ، فمن الواجب على العامة أن تهتم بإيجاد الوسائل

التي تجعل المقررات المذكورة عملاً إيجابياً بالنسبة للشعوب العربية القاصرة ، وذلك عن طريق التشجيع والتوجيه لحركات الإصلاح التي تقوم بها الأحزاب والهيئات

الوطنية من جهة ، وعن طريق المطالبة بحق الدول العربية في نشر الثقافة في البلاد

العربية ومساعدتها على الانبعاث مقابل ما يوجد في بلاد الجامعة من مؤسسات

ثقافية واجتماعية للدول الأجنبية ، وكذلك عن طريق تنظيم بعثات للطلبة الأهالي

الذين تستقدمهم الجامعة للدراسة في العالم العربي أو تبعثهم على حسابها للدراسة في أوروبا وغير ذلك من الوسائل التي تراها الأمانة العامة ولجانها الفنية مناسبة ، من جهة أخرى » .

وزى بعد هذا أنه من الضروري أن يضع مجلس الجامعة التحديد الجغرافي للعالم العربي على الشكل الآتي :

« العالم العربي — هو الذي يتكلم لغة الضاد دولياً أو شعبياً ، ويحد جغرافياً شمالاً بالبحر الأبيض المتوسط ، وغرباً بالمحيط الأطلسي ، وشرقاً بإيران والخليج الفارسي وتركيا ، وجنوباً بالمناطق الاستوائية الشرقية » .

وأما فيما يخص المغرب العربي ، فنحن نرى ضرورة اتخاذ المجلس للقرار التالي :

« منذ مائة وأربعة عشر عاماً هاجمت تدريجياً فرنسا وإسبانيا أقطار المغرب العربي (تونس والجزائر ومراكش) ووزعتها بينها ثم فتحتها بمختلف الوسائل الدبلوماسية والعسكرية ، مع أن هذه البلاد كانت كلها متمتعة بحريتها واستقلالها ، وقاومت وما تزال تقاوم الفتح الأجنبي مبدية رغبتها الإجماعية في التحرر منه والتمتع بالاستقلال والانضمام للجامعة العربية .

ولذلك ونظراً للحالة السيئة التي تعيش فيها هذه البلاد من جراء الاستعمار الفرنسي والإسباني وتطبيقاً لمبادئ الميثاق الأطلسي تعلن الجامعة العربية :

أولاً — اعتبارها أن المغرب العربي جزء لا يتجزأ من العالم العربي .

ثانياً — تؤيد الجامعة العربية دول المغرب العربي وشعوبه فيما تسعى إليه من استقلال ناجز عن السلطات الأجنبية .

ثالثاً — لا تعترف الجامعة العربية بالوضع الحاضر في كل من مراكش بما فيها من مناطق الريف وطنجة وموريطانيا ، وفي الجزائر وتونس .

رابعاً — ونظراً لظروف المغرب العربي الخاصة ، وإلى أن تتمتع دوله

بالاستقلال الفعلي يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي عن كل من
مراكش وتونس والجزائر للاشتراك في أعماله .

وأما الذي يرجع لنظام الجامعة الإداري فنحن نرى ضرورة تكوين قسم
خاص بالمغرب العربي تابع لإدارة الجامعة يشرف عليه رئيس ذو حاسة إدارية
ومعرفة بشئون المغرب العربي ، ويكون اختصاصه العمل على :

١ - دراسة أحوال المغرب العربي ، وجمع الوثائق والمستندات
الضرورية لذلك .

٢ - الاتصال برجال الحركات المغربية وتنسيق أعمالهم مع أعمال الجامعة
ومختلف إداراتها .

٣ - توجيه وتنظيم دعاية واسعة النطاق للمغرب العربي وقضاياها سواء في
بلاد العرب أو أوروبا وأمريكا باتفاق مع الأحزاب المغربية .

٤ - الإشراف على تحقيق ما يمكن تنفيذه من مقررات الجامعة في
البلاد المغربية .

٥ - الاهتمام بالجاليات المغربية الموجودة في المشرق والطارئة عليها وتحسين
أحوالها لتكون عضواً عاملاً في البلاد العربية التي تؤويها .

٦ - البحث والتنظيم والتنسيق لوسائل التبادل الاقتصادي والتجاري
بين بلدان المغرب العربي .

٧ - الدعاء لقضاء أيام الصيف والشتاء في البلاد العربية المغربية الغنية
بالمصايف المختلفة والمشاتي اللذيذة عوضاً عن صرف الأموال الباهظة في أوروبا ،
وكذلك الاهتمام بربط حركات الرياضة والكشافة المغربية بأخواتها في المشرق
والعمل على تنظيم بعثات متبادلة ، وتنسيق الجهودات السينمائية العربية وتوحيد
مقاصدها الخ .

وبالجملة فيمكن لهذه الإدارة أن تقوم بكل ما كان يجب أن تقوم به

سفارات المغرب العربى لو كانت دولة مستقلة ، وذلك بالتعاون مع الأحزاب المغربية واستغلال نشاطها .

وهكذا سيتيسر للجامعة أن تكون شيئاً إيجابياً بالنسبة للمغرب العربى من جميع النواحي التى يتناولها نشاطها ، ويستفيد بذلك العالم العربى بقسم من أمته يجهل عنه كل شيء ، وضرورى أن الاتحاد الحقيقى لا يتم بمجرد تبادل المواطنين وإنما يكون بالتشارك فى العمل والتعمق فى فهم بعضنا البعض .

والجامعة العربية يجب أن تنظم نفسها أحسن مما هى عليه الآن ، وألا تكتفى بتعيين بعض الموظفين الثانويين فى أقسامها ترضية لبعض أعضائها أو استجابة لوساطة بعض أحبابها ، بل يجب أن تضم إليها أحسن العناصر العربية للاستفادة منها والاستئانة بأعمالها .

ولقد أخذ الناس جميعاً على الجامعة فقدانها لبرنامج موحد فى النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، ولقد قال لى أحد ملوك العرب : إن الذى ينقص الجامعة هو أن كل رئيس وزارة يقدم برنامجاً يراعى فيه سياسة درلته الخاصة ، أى إن مداولات الجامعة تنقصها النظرة الشاملة للبلاد العربية أثناء التفكير والتقرير ، فواجبها إذن أن تعمل على تكوين حاسة عربية تحل عملياً محل الحاسة الإقليمية ليتسنى لها وضع برنامج عملى للأمة العربية فى جميع فروع نشاطها .

ويأخذ المفكرون على الجامعة أنها وقد أسست لتوطيد دعامة الوحدة العربية فقد كان من الواجب عليها السير نحو هذا الهدف ، وهو توحيد الدول العربية ضمن دولة واحدة ، أى أن تبذل الجهد لتغيير الوضع الحاضر فى البلاد العربية الذى هو من آثار الاستعمار العربى ، وقد ظهر هذا النقص بصورة واضحة على أثر ما جرى فى شؤون فلسطين أخيراً .

والحق أن الجامعة العربية بذلت جهوداً جبارة فى هذه المدة اليسيرة التى عاشتها ، والحق أن تهافت المستعمرين على العالم العربى وضغط الدعاية الصهيونية

وتسكالب الدول الكبار على تأييدها قد عرقل كثيراً من نواحي النشاط التي كان واجباً أن تهض بها المؤسسة العربية الخطيرة ، ولكن ذلك لا يمنع من أن نعترف بأنه وقع تقصير مزر في بعض فروع هذا النشاط ، وأعني به الناحية الاجتماعية ، فإن الجامعة لحد الآن لم تؤسس حتى اللجنة الاجتماعية التي تدص على وجوب تأسيسها لأمتها الداخلية ، وهي لم تعر أدنى اهتمام بمستقبل العملة العرب والفلاحين العرب ولا مستقبل الأسرة العربية والفرد العربي ، والحال أن الحاجة الملحة في العالم العربي تقضى بضرورة وضع حد لقوضى الحياة الاجتماعية المهددة بالانهلال والوقوع في يد الحركات الهدامة أو الرجعية ، ونحن لا نشك في أن مؤلف الرسالة الخالدة يشعر معنا بهذه الحقيقة المرة ويسعى للعمل على إصلاحها ، ولسنا نظن أن الظروف القائمة في بعض الدول العربية التي لم تأخذ بعد بقسط وافر من التطور الفكري من شأنها أن تمنع رجال الجامعة من القيام بواجبهم ووضع ميثاق للرجل العربي وتوصيات من شأنها أن ترفع مستواه للمادى والمعنوى ، ولذا فنحن نقترح على مجلس الجامعة التعجيل بتأسيس اللجنة الاجتماعية وتعيين خبراء لوضع ميثاق عربي على غرار الموائيق التي قامت بها النهضات الأوربية والأمريكية في عصر انبعاثها .

ولقد شغلت هذه المسألة فكرى منذ نزولى في مصر ، وتناولت فيها الحديث مع مختلف الشخصيات المفكرة التي لم تسكتم عنى قلقها من الإهمال الشنيع الذي يصيب الشؤون الاجتماعية في الشرق العربي ، والذي يهدد إذا دام - لا قدر الله - بتغلب ذوى النيات السيئة الذين يعملون لنشر مبادئ أجنبية من شأنها أن تضيع على العرب تراثهم الروحي والفكري وتبعدهم لفلسفات غريبة عنهم أجنبية عن ذهنيتهم .

وقد أدت هذه المذاكرات إلى تكوين لجنة صغيرة تضم بعض كبار العاملين من مصر ومراكش وضعت مشروع ميثاق أرى من المناسب أن أجهله خاتمة هذا الكتاب مع العلم بأنه مشروع ابتدائي في الموضوع لا يزيد به أكثر من توجيه النظر واستعارة الانتباه :

الميثاق العربى

أولاً — الكيان السياسى :

- (أ) استقلال تام وسيادة كاملة .
- (ب) تضامن عربى وصداقة مع سائر الدول دون تمييز فى سبيل التعاون العالمى .

(ج) الحكم شورى .

- ١ — الأمة فيه مصدر السلطات والحفيظة عليها .
- ٣ — والأقليات الدينية والعنصرية ذمتها .

ثانياً — الكيان الاقتصادى :

- (أ) تأمين مصادر الثروة القومية والمرافق العامة .
- (ب) توحيد الإنتاج وتنظيم التداول والتوزيع .
- (ح) تشجيع التعاون .
- (د) معاونة الاستثمار الفردى والملاكية الخاصة لمصلحة الجماعة .
- (هـ) التصاعد فى الضرائب .

ثالثاً — الكيان الاجتماعى :

ضمان الحرمات البشرية

- أ — حرمة الوجود بتوفير الدولة الحد الأدنى بالجان فى الاعتبار التالية :

(١) الأمومة — الولادة — الحضانة .

(٢) المسكن — المأكل — الملبس .

(٣) الصحة والعلاج

(٤) المعرفة .

ب — حرمة الإنتاج بتوفير الدولة للأفراد الحقوق التالية :

(١) العمل .

(٢) الأجور .

(٣) الراحة .

(٤) الاستشفاء .

(٥) الأمان من الشيخوخة والتعطيل وعدم المقدرة .

ج — حرمة النشاط بإطلاق الدولة :

(١) حرية الرأي والاعتقاد .

(٢) حرية الإعراب بالطرق التالية :

(د) القول والخطابة .

(هـ) الكتابة والطبع والتصوير والتمثيل والصحافة والإذاعة .

(ب) الاجتماع وإقامة الشعائر والتظاهر .

(ج) تأليف الجماعات

د — حرمة الكرامة :

(١) لا إغذار إلا بعد إنذار .

(٢) التبعات على قدر الأوزار .

(٣) المساواة بين الأفراد جميعاً .

(٤) تمكين المرأة من تأدية رسالتها في الجماعة .

رابعاً - وسائل النهوض :

أ - المعنويات :

- (١) نحو الأمية وإشاعة الخلق العظيم والاعتزاز بالتراث تحقيقاً للرسالة العربية في سبيل هناءة البشرية جميعاً .
- (٢) تعميم التعليمين الابتدائي والثانوي بالجمان واستنادهما إلى خيرات التراث القومي ومقومات الحضارة الحديثة .
- (٣) العناية بالدراسات الفنية العالية تحقيقاً لعناصر القيادة العلمية المُنقجة في مختلف الحقول .

ب - الجسمانيات :

- (١) القضاء على أسباب المرض والفاقة بتقديم التطبيب والإطعام والإكساء مجاناً للمحرومين والمحتاجين .
- (٢) بناء القرى والأحياء الحديثة وتوفير أسباب الصحة والترفيه فيها .
- (٣) الإكثار من المستشفيات والمستوصفات .

ج - الدفاعيات :

- (١) التجنيد الإجباري .
- (٢) إعداد الضباط والقواد في أرقى معاهد العالم .
- (٣) إنشاء مصانع للأسلحة والتخيرة .
- (٤) تنظيم الجيش والبحرية والطيران على أحدث الأسس .

د - الماديات :

- (١) استنباط الثروات من الأرض وجوف الأرض والأنهار والبحار والهواء وسائر ما يكتنف التراب القومي من عناصر .
- (٢) السير قدماً في سبيل تصنيع البلاد بأوسع معاني التصنيع .

- (٣) نشر شبكات المواصلات بجميع أنواع كل منها .
 (٤) تنسيق التبادل بين منتجات البلاد العربية وتدعيم التشارك في استثمار أموالها لمصلحة هذه البلاد .

ثامناً — الإجراءات العامة :

إلى أن تقوم الحكومات باتخاذ وسائل النهوض سعياً في سبيل تحقيق مبادئ الميثاق يتولى أولو الفكر في مختلف البلاد الدعوة لهذه المبادئ وتكوين الجماعات بإنشاء المدارس الحرة والعمل على نحو الأمية وإرسال بعثات التخصص وإغاثة المحرومين وإغاثة المحتاجين وتهيئة منظمات التربية البدنية ، وتأليف الشركات الصناعية والتجارية وتنظيم المؤتمرات وإذاعة البيانات والمعلومات وتبادل المعرفة عن تطورات الأمور الداخلية والعالمية . والإعلام عن رسالة العروبة في خدمة الإنسانية وحث الحكومات العربية على السير في طريق ذلك جميعاً .

(وقع أثناء طبع هذا الكتاب بعض هنات مطبعة رغم ما بذلناه من جهد في التصحيح ، ونحن نتركها لفطنة القارئ اللبيب)

الفهرس

صفحة

١	في المغرب الأوسط أو الجزائر
٣	تمهيد
٤	المجاهد أبو معزى
٦	حاكم الزعاطشة
٧	ضم الجزائر لفرنسا
٨	رد القمل
١٠	ثورة المهرانية
١٠	دفاع صراكش
١٠	الحركة الجزائرية
١١	إعلان الحرب الكبرى سنة ١٩١٤
١٢	سقوط وزارة بوانكاريه
١٥	اجتماع جمعية نجم شمال أفريقيا
١٦	ابن باديس وجمعية العلماء
١٨	خليفة الياقوت
٢٠	عباس فرحات
٢١	بعد انتصار الجبهة الشعبية الفرنسية
٢١	المؤتمر الإسلامي الجزائري
٢٢	مطالب المؤتمر
٢٥	حزب الشعب الجزائري
٢٥	مصالي في جنيف
٢٦	مشروع بلوم فيوليت
٢٧	حزب أصدقاء البيان
٢٧	تأسيس هيئة « أصدقاء البيان »

٤٩	محمد بك فريد ومعهد ابن خلدون
٤٩	حزب تونس الفتاة
٤٩	مرسوم (كريمة)
٥٠	حزب المقاومة أو (حزب تونس الفتاة) على باش حجة
٥٠	جريدة (التونسي) بالفرنسية
٥١	احتلال طرابلس الغرب عام ١٩١١
٥٢	على باش حجة بالأستانة
٥٣	تأسيس هيئة لنزول شمال أفريقيا بالاتفاق مع تركيا
٥٣	ثورة (التوارجة) عام ١٩١٧
٥٤	جمع أسارى المغاربة في ألمانيا وتركيا
٥٤	باش حجة بالأستانة
٥٥	(مجلة الغرب) في جنيف
٥٧	الوفد الوطن لمؤتمر الصلح
٥٧	التمالي ومؤتمر الصلح
٥٧	(تونس الشهيدة) للتمالي
٥٨	الحكم المباشر
٥٨	التمالي والدستور
٥٩	حزب جديد المطالبة بنظام دستوري
٦٠	القرض - الوقف
٦٠	غضب الجمهور وخاصة المنتفعين بالوقف
٦٠	الاحتجاج على عمل فلاندان
٦٠	ميثاق الدستوريين
٦١	اعتقال التمالى بباريس
٦٣	وفد الأربعين وتضامن الباي
٦٣	الدستوريون
٦٣	زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية لراكش وتونس

صفحة

٦٣	وعد الخارجية بتحقيق الإصلاحات
٦٤	تقدم لوسيان سان بإصلاحات لسمو الباي
٦٤	رفض الباي للمقترحات
٦٤	توتر العلاقات بين القصر والإقامة
٦٤	تصريح فرنسي مدهش
٦٤	غضب الباي للتصريح
٦٤	إعلان الباي تكذيبه للخبر
٦٤	الباي يريد عزل رئيس الوزارة ووزير التشریفات
٦٤	شهامة محمد الناصر العربية
٦٤	تضامن الشعب مع الملك
٦٤	مظاهرة كبرى
	محاصرة القصر وتقديم لأئمة الملك بإبعاد أشخاص
٦٤	غير مرغوب فيهم
٦٥	وفاة الباي فجأة
٦٧	رحلة الثعالي للشرق
٦٨	تمثال للكاردينال دولا
٦٨	هياج التونسيين
٦٩	منع تمثيل رواية (فتح الأندلس)
٦٩	إبعاد توفيق المدني
٦٩	مهاجمة السلطة للسيادة التونسية
٦٩	المظاهرات
٦٩	الحركة النقابية
٧٠	الشباب الدستوري في الميدان
٧٠	إيقاف جريدة الحزب
	جريدة (الملم التونسي)

صفحة

٧٠	إيقاف الجريدة سنة ١٩٢٩
٧١	ظاهرة صربية في الاستعمار الفرنسى
٧١	تشجيع التبشير بالمسيحية
٧١	المؤتمر الانتخابى
٧١	إضراب العمال
٧٢	تمثال في قرطاجنة
٧٣	قضية التجنيس
٧٣	ثورة البلاد
٧٣	الحركة الوطنية وسياسة الإدماج
٧٣	مؤتمر قسم الجبل
٧٣	انعقاد المؤتمر في مايو سنة ٣٣
٧٤	قرار المؤتمر
٧٤	حل الحزب الدستورى
٧٤	إعفاء مانصورون
٧٤	تعيين يرتون
٧٥	قضية دفن المتجنسين
٧٥	حادثة المنستير
٧٥	الانشقاق في صفوف الدستور
٧٦	حل الدستور القديم
٧٦	تأسيس الدستور الجديد
٧٦	جريدة (العمل)
٧٦	يرتون ولجنة المباحث
٧٦	تعطيل جريدة العمل
٧٦	اعتقال الزعماء
٧٧	إعفاء يرتون
٧٧	تعيين أرمان قيون

صفحة

٧٩	تونس والجهة الشعبية الفرنسية
٧٩	رغبة قيون في تحسين الحالة
٧٩	قيون والمفوع عن المعتقلين
٧٩	الاتحاد النقابي التونسي
٨٠	عودة الشيخ الثمالي
٨٠	الحزب الجديد والتدابير المستعجلة
٨١	سفر أبي رقيبة إلى باريس
٨٢	زيارة فيينو لتونس
٨٢	أناية المستعمرين
٨٢	مسيو فيينو ورأيه في الحالة
٨٢	تصريح ميلران
٨٢	استياء تونس من التصريح
٨٢	الدستوريون ووعود الجهة
٨٣	مؤتمر الحزب سنة ١٩٣٧
٨٣	اعتقال أنصار الحزب الوطني سنة ١٩٣٧
٨٣	جواب الحماية
٨٤	اعتقال علال البهلوان
٨٤	مظاهرات واعتداءات
٨٤	لجنة الدفاع عن الحريات بتونس
٨٤	أعمال الشباب
٨٤	تأسيس لجنة للدفاع عن الحريات العامة
٨٥	الحرب العالمية الثانية
٨٥	نقل الجنرال بلان لتونس
٨٥	تحميل الأهالي مسؤولية حراسة الأسلاك التليفونية
٨٥	الهدنة الفيشية والمطالبة بالاستقلال
٨٥	المطالبة بإطلاق سراح الزعماء

٨٦	اعتقال أعضاء الديوان السياسي
٨٦	ارتقاء النصف للمرش
٨٦	تأييد النصف للمطالب المستعجلة
٨٦	احتلال الألمان لتونس عام ١٩٤٢
٨٦	الدكتور ثامر يقود الحركة
٨٦	تحرير تونس في مايو سنة ١٩٤٣
٨٦	إعلان الجنرال جيرو خلع النصف في مايو عام ١٩٤٣
٨٧	كفاح الشعب في السر
٨٧	مغادرة أبي رقية لتونس
٨٧	تنظيم الديوان السياسي
٨٧	الميثاق الوطني
٨٧	احتلال قاعة الاجتماع
٨٨	اعتقال المؤتمرين
٨٨	ميثاق المؤتمر الوطني التونسي
٩٣	الحالة الحاضرة
٩٣	الاستقلال التام
٩٣	اتفاق الحزبين التونسيين
٩٣	لجنة تحرير المغرب العربي
٩٥	مراكش أو المغرب الأقصى
٩٧	الجزائر تحت الحكم التركي
٩٧	مراكش وتركيا
٩٧	المجاهد أبو معزى
٩٧	موقعة أيسلى
٩٨	مدرسة للطبيعية
٩٨	تأسيس معمل للسكر
٩٨	إنشاء المطبعة المحمدية

صفحة

٩٩	تغيير نظام الحكومة
٩٩	الوزارات المراكشية
٩٩	الامتيازات الأجنبية
١٠٠	تهافت الدول الأجنبية
١٠٠	التمثيل السياسي
١٠٠	محي الدين الجزائري
١٠١	سياسة مولاي الحسن
١٠٣	المقاومة الدبلوماسية
١٠٥	الاتفاق الودي عام ١٩٠٤
١٠٦	تولية مولاي عبد العزيز
١٠٦	الوزير ابا أحمد
١٠٦	الشيخ ماء العيينين
١٠٦	مجلس للأعيان
١٠٧	مؤتمر الجزيرة
١٠٨	مولاي عبد العزيز والتفلفل الفرنسي
١٠٨	خلع المولى عبد العزيز
١٠٨	مبايعة عبد الحفيظ
١٠٨	البيمة الحفيظية
١٠٨	عقد بين الملك والشمس
١٠٩	جريدة (لسان المغرب) بطنجة
١١١	جماعة لسان المغرب
١١١	جمعية سرية
١١٣	الانقلاب في تركيا
١١٤	مشروع الدستور المغربي
١١٤	تأسيس (منتدى الشورى)
١١٦	هجوم الجيش الفرنسي على فاس

صفحة

١١٦	إعلان الحماية في ٣٠ مارس سنة ١٩١٢
١١٧	المقاومة العسكرية
١١٩	ثورة الجيش
١١٩	البرلمان الفرنسي والمارشال ليوطي
١١٩	الحرب الكبرى الأولى
١٢٠	جباله والريف
١٢٠	محمد آمزيان
١٢١	في الأطلس المتوسط
١٢٢	في الأطلس الكبير
١٢٢	تأجيلات وآيت عطا
١٢٢	موحا السملالي
١٢٢	اغتيال السملالي
١٢٥	الحرب الريفية
١٢٥	عمليات استتباب الأمن
١٢٦	والد محمد عبد الكريم
١٢٦	تحرير مراكز (دار أبارا)
١٢٧	هجوم الجنرال سيلفستر
١٢٧	معركة (أنوال)
...	موقعة عريت
١٢٧	انهمزام الأسبان
١٢٧	انتصار الريفيين
١٢٨	استئناف برانجي للمجوم
١٢٨	دعوة الأسبان للهدنة
١٢٨	الأسرى الأسبان
١٢٩	مماودة الريفيين للمجوم

صفحة

اجتماع مجلس الوزراء الأسباني	١٢٩
عدم نجاح مؤتمر تطوان	١٣٠
إعلان الأحكام العرفية	١٣٠
الحرب مع فرنسا	١٣٣
موقف عبد الكريم من فرنسا	١٣٣
الفرنسيون ووادي ورغة	١٣٤
نقل ليوطي وتعيين ستينغ	١٣٤
بطولة الشعب المغربي	١٣٥
إسبانيا وشروط الصلح وعرضها على عبد الكريم	١٣٥
نفي الأمير إلى (لارينيون)	١٣٦
دستور الجمهورية الريفية	١٣٩
الانتصار والمؤتمر الشعبي	١٣٩
الجمعية الوطنية	١٣٩
الاستقلال والحكومة الدستورية	١٤٠
مواد الدستور	١٤٠
المقاومة السياسية	١٤٣
الحركة الوطنية بعد الحماية	١٤٥
مظاهرات العمال	١٤٦
شعور المغاربة في حرب الريف	١٤٦
في المؤتمر الإسلامي بالآستانة	١٤٧
المؤتمر الإسلامي باستوكهلم	١٤٨
السيد العقصاني	١٤٩
زعم الملكية	١٥٠
تمسك المراكشي بأرضه	١٥٠
الخلاف بين مولاي يوسف وستي	١٥١

صفحة

رغبة جلالتة في عزل ستيغ	١٥١
نقل ستيغ بعد وفاة الملك	١٥١
الحركة السلفية	١٥٣
خيانة بعض مشايخ الطرق	١٥٤
ديرمانجيم مؤلف (حياة محمد)	١٥٤
الاتجاه السيامي للسلفية الجديدة	١٥٦
من السلفية للوطنية	١٥٩
مجلة (أم البنين)	١٥٩
جمعية أحياء الطلبة	١٥٩
الاستيلاء على ماء وادي فاس	١٦٠
السياسة البربرية	١٦١
تجنيس المضاربة	١٦١
الدين واللغة العربية في التعليم	١٦٣
الأمة المراكشية تشور	١٦٥
اعتقال الشبان	١٦٥
السكومندان ميلي	١٦٥
اجتماع المجلس البلدي	١٦٦
وفد فاس برئاسة ابن القرشي	١٦٧
مطالب الوفد	١٦٧
تحدي الحماية لممثلي الأمة	١٦٧
اعلان حالة الطوارئ	١٦٧
رئيس الجمهورية الفرنسية في المغرب	١٦٧
صدي المسألة في العالم الاسلامي	١٦٧
كتلة العمل الوطني والحزب الوطني	١٧١
مقاطعة البضائع الفرنسية	١٧٣

صفحة	
١٧٦	مجلة مغرب
١٧٦	جريدة (عمل الشعب) بفاس
١٧٧	مجلة (السلام) وجريدة (الحياة)
١٨٠	مؤتمرات للمطالبة بالصحافة
١٨٠	تغيير المقيم العام
١٨٥	العودة للبلاد
١٨٢	تكذيب جلالة الملك لاشاعة فرنسية
١٨٢	احتجاج الملك على وزارة فرنسا فيما وراء البحار
١٨٣	عيد العرش المغربي
١٨٣	زيارة الملك لمدينة فاس
١٨٥	رفض جلالة الملك اعتقال رجال الكتلة
١٨٥	تضامن الكتلة مع جلالة
١٨٦	تمطيل جريدة الكتلة
١٨٩	برنامج الاصلاحات المغربية
١٨٩	فرض الحماية
١٨٩	الحماية مجرد رقابة
١٩٠	برنامج الاصلاحات بحوى ١٥ فصلا
١٩٢	تقرير الإقامة العامة للجنة البحر الأبيض المتوسط
١٩٤	اعلان مطالب الشعب المغربي
١٩٤	الحكومة الفرنسية تدرس الاصلاحات
١٩٧	مسألة الممثلين الفرنسيين
١٩٧	الخلاف بين المقيم بونصو والجلالية الفرنسية
١٩٨	مطالبة الجلالية الفرنسية بالحقوق السياسية
١٩٨	احتجاج كتلة العمل الوطني
٢٠١	اشتداد الخصومة وعجز بونصو
٢٠٢	بيروتون

صفحة

٢٠٢	عزل بونصو
٢٠٥	الكتلة وموقفها من يروتون
٢٠٧	الحرب الأهلية الإسبانية
٢٠٧	اعتقال الوطنيين
٢٠٨	مذكرة المبعوثين الفرنسيين
٢٠٩	وفد الكتلة إلى برشلونة
٢١٠	جريدة الريف
٢١٠	المكي الناصري بالرباط
٢١١	انشقاق في كتلة الشمال
٢١١	الوحدة المغربية
٢٢٢	صاحب السمو السلطاني يعمل
٢١٣	المجلس الأعلى للأوقاف
٢١٣	التعليم الاجباري
٢١٥	المغرب والجهة الشعبية الفرنسية
٢١٥	مؤتمر الكتلة بفاس
٢١٦	المطالب المستعجلة
٢١٨	مؤتمر الدار البيضاء ومنعه
٢١٩	مظاهرات تضامنية في أنحاء المغرب
٢١٩	عمر عبد الجليل مبعوث الكتلة إلى باريس
٢٢١	الجنرال نوجيس
٢٢٣	انشقاق عن الكتلة
٢٢٤	حل الكتلة
٢٢٧	الحركة الوطنية لتحقيق المطالب
٢٢٧	مباحثات مع الجنرال نوجيس
٢٢٧	وفد الحركة الوطنية إلى باريس

صفحة

الحزب الوطنى	٢٢٨
جهاد الحزب الوطنى	٢٣٢
التمسك بالإسلام	٢٣٢
التمسك بالنظام الملكى	٢٣٢
جمعية طلبة شمال أفريقيا بفرنسا	٢٣٤
جمعية أصدقاء الطلبة	٢٣٤
لجنة الإصلاح الدينى	٢٣٥
المطلة الأسبوعية	٢٣٦
الحق النقابى للمغاربة	٢٣٦
حماية الفلاحين	٢٧٣
لجنة التقويم الخلقى	٢٣٨
جمعية الشبان المسلمين والهداية الإسلامية	٢٤٠
لجنة حماية فلسطين	٢٤١
إحياء يوم فلسطين	٤٢٠
المؤتمر الاشتراكى سنة ١٩٣٧	٢٤٢
الدفاع عن الفلاح	٢٤٣
المستعمرون بوادى إيمور	٢٤٤
مظاهرات تضامنية	٢٤٦
مقاومة البؤس	٢٤٧
الحزب واستقبال المسير رامادى	٢٤٨
هتاف الشعب بسقوط الحماية	٢٤٨
الدفاع عن الدين	٢٤٩
مهرجان ١٣ أكتوبر بفاس	٢٥٠
الرقابة على الصحف	٢٥٠

صفحة

٢٥٠	احتجاج الصحف
٢٥١	المؤتمر العام للحزب الوطنى
٢٥٣	الميثاق الوطنى
٢٥٥	سياسة الجنرال توجيس
٢٥٧	الثورة الوطنية
٢٥٧	إغلاق جميع المساجد
٢٥٩	تضامن المنطقة الخليفية
٢٥٩	قيام مظاهرات فى تطوان
٢٦٠	احتجاج ماسينيون
٢٦١	استمرار الحركة
٢٦٣	فى المنطقة الخليفية
٢٦٣	وضع برنامج للإصلاح الوطنى
٢٦٣	مطالب الشعب المغربى
٢٦٤	الجالية الأسبانية
٢٦٤	عزل بيك بيدر
٢٦٤	تعيين اسينسيو
٢٦٥	فى الحرب العالمية الثانية
٢٦٦	سياسة الحرب
٢٦٧	مجلس شورى الحكومة
٢٦٧	الحزب الوطنى وسياسة العمل
٢٦٨	الهدنة الفيشية
٢٦٨	احتلال أسبانيا لطنجة
٢٦٨	مجلة (رسالة المغرب)
٢٦٩	وقد الحزب الوطنى فى الشرق
٢٦٩	رابطة الدفاع عن مراكش
٢٧٠	المغاربة اللاجئون إلى القاهرة

صفحة

٢٧١	مجهودات المنق
٢٧٢	احتلال جيش دي جول لويلا
٢٧٦	المفاوضة مع علال الفاسي
٢٧٨	اللجنة الوطنية برئاسة الجنرال ديجول
٢٨١	حزب الاستقلال
٢٨٣	من الحزب الوطني لحزب الاستقلال
٢٨٤	عقد مؤتمر عام بالرباط سنة ١٩٤٤
٢٨٧	ميثاق ١١ يناير سنة ١٩٤٤ النص الرسمي
٢٨٨	الحلفاء واعترافهم بحق الشعوب
٢٨٨	المطالبة باستقلال المغرب
٢٨٩	حزب الاستقلال كذذب وكتمقيدة
٢٩٢	حالة البروليتارية الفلاحية
٢٩٢	فرض التعليم الإلجباري
٢٩٣	الدفاع الوطني والأمن الداخلي
٢٩٤	السياسة الاقتصادية والمالية
٢٩٥	الحكومة ومقاومة تضخم النقد
٢٩٥	السياسة الخارجية
٢٩٧	المطالبة بالاستقلال
٢٩٩	رد الفعل عند الفرنسيين
٣٠١	الخسائر الفرنسية
٣٠٣	المظاهرات بفاس
٣٠٤	محاصرة المقبرة العمومية
٣٠٤	فرق الكشفة ونقلها جثث الشهداء
٣٠٥	احتلال الجيش للدار البيضاء

صفحة

معارضة سياسة الإصلاحات	٣١١
إصلاحات جاريال بيو	٣١٢
ماسيجلى وقبول فرنسا لتنفيذ الإصلاحات	٣١٣
حزب الاستقلال يجيب المسيو بيو	٣١٥
الإقامة العامة وتأسيس اللجان	٣١٥
الإدارة العامة	٣١٨
تقرير ليوطن	٣٢٠
النظام الفلاحى	٣٢٣
الدفاع عن سيادة الشعب	٣٢٤
الاحتجاج على انتخابات الفرنسيين	٣٢٥
جلالة الملك واحتجاجه على تصرف الفرنسيين	٣٢٧
سياسة المسيو إريك لابون	٣٢٩
جاريال بيو وفشل مقترحاته	٣٢٩
تعيين إريك لابون	٣٢٩
إرجاع الزعماء المنفيين	٣٣٠
تكوين إقطاعية جديدة	٣٣٤
تكوين شركة للفحم	٣٣٦
معارضة سياسة لابون	٣٣٦
تأسيس شركة للطيران	٣٣٨
تضامن المغاربة مع جلالة الملك	٣٣٨
وفد حزب الاستقلال بفرنسا	٣٣٨
عزام باشا واتصاله برجال الحزب	٣٤٠
عيد العرش المغربى	٣٤٠
مأساة الدار البيضاء (٧ إبريل سنة ١٩٤٧)	٣٤٣
زيارة جلالة الملك لطنججة	٣٤٣

صفحة

شهداء ٧ أبريل	٣٤٦
الرحلة الملكية لطنجة	٣٤٩
جلالة الملك وتأخير الرحلة	٣٥٠
قبول فرنسا وإنجلترا للفكرة	٣٥٠
تقديم لابون باسم فرنسا بعض المطالب لجلالة الملك	٣٥١
قبول جلالة الملك بعض المطالب ورفض بعضها	٣٥١
رفض جلالة الملك دعوة سفيرى أمريكا والبرتغال	٣٥٢
عدد خاص من جريدة العلم	٣٥٢
صاحب الجلالة ينفادر الرباط	٣٥٣
ولاء المنطقة الخليفية	٣٥٤
ولاء المغرب المتحد	٣٥٥
الاقترالات	٣٥٦
هدية الكشافة الحسنية — الإمام المجدد بالمسجد	٣٥٧
هدايا الشعب للملك	٣٥٩
المودة للرباط	٣٦١
خطب طنجة	٣٦١
أهمية الزيارة الملكية	٣٦٥
عودة طنجة للنظام الدولى	٣٦٥
أثر الزيارة الملكية فى المسؤولين الفرنسيين	٣٦٧
صدى الزيارة فى الصحف الفرنسية والأجنبية	٣٦٨
النشاط الوطنى فى المنطقة الخليفية	٣٧١
تقديم مذكرات عن الحالة فى المغرب	٣٧٢
نشاط حزب الإصلاح	٣٧٢
الحزبان ضد إصلاحات قاريل	٣٧٣
مؤتمر المغرب العربى بالقاهرة	٣٧٥

٣٧٧	المغرب العربي والجامعة العربية
٣٧٩	انتهاء أعمال المؤتمر وإقامة حفلة ختامية
٣٧٩	مكتب المغرب العربي
٣٨١	في فرنسا
٣٨١	إتهام المغاربة بالميل للاصريكيين
٣٨٦	استنكار السياسة الاستعمارية في شمال أفريقيا
٣٨٧	إعفاء لايون
٣٩١	الوطنية المغربية تقرر الصرامة
٣٩٣	توطيد العلاقات بين مراکش ومصر
٣٩٤	عزام باشا ودفاعه عن المغرب
٣٩٥	استقبال البطل عبد الكريم
٣٩٩	إلتجاء الأمير إلى جلالة الفاروق
٣٩٩	شكر الأمير على حسن المقابلة
٤٠١	صدى نزول الأمير في مراکش
٤٠٢	رد الفعل لدى الحكومة الفرنسية
٤٠٧	تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي
٤١٣	الجنرال جوان وسياسته
٤١٨	حوادث زاوية سيدي الشيخ
٤٢٠	محاولة تفريق كلمة الشعب
٤٢٢	معارضة الوحدة الفرنسية
٤٢٣	فشل الدبلوماسية الفرنسية
٤٢٥	معارضة إصلاحات الجنرال جوان
٤٣٧	فشل جوان أمام جلالة الملك
٤٣٧	مقاومة الجنرال جوان
٤٤١	فشل سياسة الجنرال جوان
٤٤٣	فشل آخر للجنرال جوان
٤٤٧	القضية المراكشية وفترة الانتقال

صفحة

٤٥١	السلطة التشريعية بيد جلالة الملك
٤٦١	فشل ثالث مشترك بين الجزائر والين
٤٦٥	عودة المهدي بنونة من أمريكا
٤٦٧	الشعب التونسي ومواصلة الكفاح لضمان حريته
٤٧٣	رعاية جلالة الملك لحركة الإصلاح
٤٧٥	نشاط حزب الاستقلال
٤٧٥	في الميدان الثقافي
٤٧٧	تأسيس الحزب بحلة (رسالة المغرب)
٤٧٩	في الميدان الاجتماعي
٤٨٥	العمل لتوحيد الصفوف
٤٨٩	تضامن الحزب مع الحركات التحريرية العربية وغيرها
٤٩١	توجيه البلاد نحو الجامعة العربية
٤٩١	ميثاق الأمم العربية
٤٩٥	الدكتور طه حسين بك وبلاد المغرب
٤٩٦	مواجهة الرأي العام العالمي
٥٠٣	الأمم المتحدة وقضية فرانكو
٥٠٦	بولندا ورفع قضية مرا كش للهيئة
٥٠٩	جوانب القضية المراكشية
٥١٠	معاهدة سنة ١٩١٢
٥١١	الحماية وخرقها الالتزام
٥١٥	روزفلت وقضية المغرب
٥١٧	الخاتمة - خلاصة وتوجيه
٥١٧	المغرب العربي وعدم قبوله الحكم الفرنسي
٥٢٦	بروتوكول الاسكندرية
٥٣١	العرب وتحرير المغرب
٥٣٣	الاستعمار الفرنسي والأحزاب
٥٣٧	الميثاق العربي - اقتراح



Bibliotheca Alexandrina



0402160